

دكتور  
مجدى مصطفى حافظ  
المحامى  
استاذ القانون المتعبد  
بجامعة القاهرة

## موسوعة

# تشريعات الغش و التدليس

قانون جمع الغش و التدليس - غش الاغذية  
الغش التجارى - الغش الصناعى  
فى ضوء الفقه و احكام النقض  
و الادارية العليا و الدستورية العليا

\* قوانين غش الاغذية  
واللوائح التنفيذية و القرارات الوزارية  
المنفذة لها و قسود و اوصاف الجرائم  
الواردة به  
\* غش الألبان  
\* غش المياه الغازية و المعلبات  
\* غش الشاي و البن  
\* غش الدخان و التبغ  
\* غش الأدوية الاطفال  
\* قوانين الغش الصناعى  
\* قانون تنظيم الصناعة و التوحيد القياسى  
\* غش الكم

\* شرح قانون الغش و التدليس  
ولاتحته التنفيذية و كافة القرارات  
الوزارية المنفذة له و الدفوع الجوهرية  
الهامة و قسود و اوصاف  
الجرائم الواردة به  
\* قوانين الغش التجارى  
واللوائح التنفيذية و كافة القرارات  
الوزارية المنفذة لها و قسود و اوصاف  
الجرائم الواردة بها فى قانون العلامات  
التجارية - قانون الوزن و القياس و  
الكيل - قانون المصاهر الضمنية - قانون  
البهوع التجارية - الغش فى عقود التوريد

الطبعة الثانية - مزيده و منقحة

١٩٩٨



















**موسوعة**  
**تشريعات الغش و التدليس**  
**في ضوء الفقه و أحكام النقض**  
**و الادارية العليا والدستورية العليا**



إهداء ٢٠٠٨  
المستشار/محمد فرج الذهبي  
جمهورية مصر العربية



دكتور  
مجدى محب حافظ  
المحامى  
استاذ القانون المنتدب  
بجامعة القاهرة

# موسوعة تشريعات الغش و التدليس

قانون قمع الغش و التدليس - غش الاغذية  
الغش التجارى - الغش الصناعى  
فى ضوء الفقه و أحكام النقض  
و الادارية العليا و الدستورية العليا

## \* قوانين غش الاغذية

واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية  
المنفذة لها وقبولها وأوصاف الجرائم  
الواردة به

- غش الألبان
- غش المياة الغازية والمثلجات
- غش الشاي والبن
- غش الدخان و التبغ
- غش أغذية الأطفال

## \* قوانين الغش الصناعى

- قانون تنظيم الصناعة و التوحيد القياسى
- غش الكحول

## \* شرح قانون الغش و التدليس

ولائحته التنفيذية وكافة القرارات الوزارية  
المنفذة له و الدفوع الجوهرية الهامة و  
قبولها وأوصاف الجرائم الواردة به

## \* قوانين الغش التجارى

واللوائح التنفيذية وكافة القرارات  
الوزارية المنفذة لها و قبولها و أوصاف  
الجرائم الواردة بها فى قانون العلامات  
التجارية - قانون الوزن و القياس و  
الكيل - قانون المعادن الثمينة - قانون  
البيع التجارية - الغش فى عقود التوريد -  
الغش فى برامات الاختراع

الطبعة الثانية - مزيدة و منقحة





## بسم الله الرحمن الرحيم

هو الله لا إله إلا هو الغني القيوم لا تأخذه  
سنة ولا نوم له ما في السموات وما في  
الأرض من هذا الغني يتشفع عنده إلا بإذنه  
يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا  
يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء  
وسع مجلسه السموات والأرض ولا يحيطه  
شئان وهو العزيز العظيم ﴿

( صدق الله العظيم )

( الآية ٢٥٥ من سورة البقرة )





# الجزء الأول

قانون قمع التدليس و الغش  
معلقا عليه بالفقه و أحكام  
النقض و الادارية العليا  
و الدستورية العليا





# فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
١- قانون قمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض و الأدوية العليا والدستورية العليا	٥	٣٠٢
٢- اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون قمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤	٣٠٣	٣١٤
٣- قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها في قانون الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤	٣١٥	٣٢٤
٤- الدفع الجوهري الهامة في جرائم الغش والتدليس	٣٢٥	٣٣٦





## مقدمة

### التطور التشريعى لجرائم الغش و التدليس

من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما يتبايع الناس به انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه فى مأكلكم أو مشربكم أو ملبسكم أو تطبيبكم أو ما يرغبون فيه من أسباب العيش (١).

و الغش مضر حيثما وقع فيما يتغذى به الناس أو يتداوون به أيا كانت الطريقة التى يرتكب بها ، فإذا كانت تقليل المادة الغذائية فى الطعام كان الضرر منه خطيراً إذا كان مما يستعمله سواد الناس . و إذا كانت اضافة مادة ضارة بالصحة أو كان الغش فى أنواع الأدوية كان الضرر منه واقعاً على الحياة نفسها .

و لا يقف الضرر فى الغش عند المستهلكين بل يتعداهم الى كل من لم تفسد ذمته من المنتجين و التجار و الزراع ، فهؤلاء لا حول لهم بلقاء منافسة غير مشروعة ، و هم بين أمرين : إما أن يتنكبوا الغش و يلتزموا جادة الأمانة فى المعاملة فيتعرضوا بذلك للخسارة . و اما أن تنهافت قواهم و تغلب عليهم شهوة الربح فيجاروا الغشاشين فى غشهم ، لكى لا يستأثروا دونهم بروج السلعة و بسهولة البيع ، و على الحالتين تضلح النزاهة و تفسد الذمم و تذهب الثقة فى الأسواق .

و لذلك فإن جرائم الغش و التدليس تعتبر من أقدم الجرائم فى تاريخ البشرية ، إذ أنها ترتبط بظهور نظام المقايضة و تداول السلع بين الناس . و عليه فقد اهتمت التشريعات المقارنة منذ أمد بعيد بتجريم أفعال الغش و

(١) أنظر المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .



التدليس فى المعاملات بين الناس (٢).

و قد بدأ اهتمام الشارع المصرى بتجريم أفعال الغش و التدليس منذ تشريع ١٨٨٣ ، فقد أفرد المشرع لهذه الجريمة المادة ٢٤٥ . ثم تلا ذلك أفراد المادة ٢٢٩ من تشريع ١٩٠٤ و التى أصبحت فيما بعد هى المادة ٢٢٦ من قانون ١٩٣٧ ، و قد كانت تنص على أنه " كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشىء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه بأنها مغشوشة بواسطة خلطها بشىء مضر بالصحة و لو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين و غرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ."

و لم يقتصر المشرع على حماية المستهلك بنص المادة ٢٢٦ . ع فقط ، ولكن نصت المادة ٣٤٧ من قانون ١٩٣٧ على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شىء من المواد الذهبية أو الفضية أو فى جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو فى جنس أو بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٢٦ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع ، أو باع أو عرض للبيع شيئا من الأشربة و الجواهر و الغلة و غيرها من أصناف المأكولات و الأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة ، أو غش البائع أو المشتري فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها ، سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة ،

(٢) صدر قانون مكافحة الغش و التدليس الفرنسى فى ١/٨/١٩٠٥ ، ثم صدرت عدة تعديلات تشريعية مختلفة عليه ، و أخيرا صدر قانون حماية المستهلك فى ١٠/١/١٩٢٨ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح ، أو ايجاد زيادة بطريقة التدليس فى وزن أو حجم البضاعة ، و لو حصل ذلك قبل اجراء الوزن و الكيل أو القياس ، أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة "

كما نصت المادة ٣٨٣ . ع على أن " كل من وجد فى دكانه أو حانوته أو محل تجارته ، أو وجد عنده فى الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة فى الأكل أو فى التداوى ، وكانت هذه الاشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ، فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة و مصادرتها " .

و نظراً لقصور هذه المواد المتناثرة فى التشريع المصرى عن ملاحقة المجرمين فى مجال الغش و التدليس ، لذا فقد رأى إصدار تشريع جديد يحل محلها و يتلاقى ما وجه اليها من نقد ، فصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

و برغم أن هذا القانون قد تلاقى كثير من أوجه القصور التى كانت فى التشريعات السابقة ، إلا أنه مع التطور فى مجال التجارة و فتح الأسواق أمام التبادل التجارى على مصراعيه و بخاصة بعد توقيع اتفاقية الجات التى وضعت أساسا لحرية التجارة بين الدول ، فقد أصبح من الواجب مسايرة التطور العالمى فى هذا المجال و لذلك فقد صدر القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون قمع الغش و التدليس و الذى تضمن العديد من التعديلات الهامة سواء على صعيد التجريم أو العقاب<sup>(٣)</sup>.

(٣) نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (تابع) فى ٢٩/١٢/١٩٩٤





مادة (١)(١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة و بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية:

١ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٢ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - منشور بالجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (تابع) في ١٢/٢٩ - ١٩٩٤ - وكان قد سبق استبدالها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرراً في ٣١/٥/١٩٨٠ . وكان نصها قبل استبدالها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على النحو التالي " يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في إحدى الأمور الآتية :

- ١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو عيارها .
  - ٢ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .
  - ٣ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، و على العموم العناصر الداخلة في تركيبها .
  - ٤ - نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .
- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات و غرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة و لو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة ."

(جريمة خدع المتعاقد).....مادة(١)

ما تحتويه من عناصر نافعة ، ويوجد عام العناصر الداخلة في تركيبها .

٣ - نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .

٤ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها.

و تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها في الفقرة السابقة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

## الفقه

### ١ - تقييد وتقسيم :

نص قانون قمع الغش والتدليس فى مادته الأولى على جريمة خدع المتعاقد<sup>(٢)</sup> ، ولا يتطلب الخداع عادة سوى بعض الأكاذيب التى قد تتمثل فى أقوال أو حيل بسيطة يكون من شأنها إيقاع الطرف الآخر فى الغلط .

وسوف نتناول جريمة خدع المتعاقد على النحو التالى :

المبحث الأول : محل الجريمة.

المبحث الثانى : الركن المادى.

المبحث الثالث : الركن المعنوى.

المبحث الرابع : عقوبة الجريمة.

---

(٢) يطلق جانب من الفقه على الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ عبارة " جريمة خدع المتعاقد " بينما يطلق عليها جانب آخر من الفقه عبارة " الغش فى الاتفاقات القانونية " .  
أنظر الدكتور حسنى أحمد الجندى : قوانين قمع التدليس والغش . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ١٣ .



## المبحث الأول

### محل الجريمة

#### ٢ - مدلول البضاعة :

ينصب التجريم فى المادة الأولى من قانون قمع الغش والتدليس على «البضاعة محل التعاقد بين الجانى والمجنى عليه». ويستنتج هذا المعنى مما نصت عليه هذه المادة بقولها « يعاقب بالحبس ..... » فى أحد الأمور الآتية :

١ - ذاتية البضاعة ....

٢ - حقيقة البضاعة ....

٣ - نوع البضاعة ....

٤ - عدد البضاعة ....

ويلاحظ أن المشرع لم يحدد فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتعديلاته المقصود بلفظ «البضاعة» . ولذلك فقد تصدى الفقه لذلك ، فعرفها البعض وفقاً للمعنى التجارى بأنها كل مادة يتم شرائها بقصد بيعها ، وبذلك فإنه يخرج من نطاق « البضائع » كل مادة تخرج من محيط المعاملات التجارية<sup>(٣)</sup>.

بيد أن رأى الراجح فى الفقه يعرف البضاعة بأنها " كل منقول - يكون محلاً للتعامل - ناتج من زراعة أو صناعة ، وسواء كان صلباً أم

---

(٣) أنظر MERLE (Roger) & VITU (André) : Traité de droit-criminel - Droit pénal Special . Paris , Cujas , 1982 , T . 3 , No .1051 , P . 818 .

سائلاً أم غازياً" (٤).

ويتسع مدلول "المنقول" فى قانون العقوبات ليشمل بعض الأشياء التى تعتبر وفقاً لمدلول القانون المدنى من العقارات ، و ذلك كالعقار بالتخصيص وهو المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه رسداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله ( المادة ٨٢ / ٢ . مدنى ) كالأدوات الزراعية التى يخصصها مالك الأرض لزراعتها أو الآلات التى يخصصها صاحب المصنع لاستغلاله . كما يعتبر منقولاً العقار بالاتصال كالأبواب والنوافذ إذا فصلت عن المبنى ، والأشجار والمحاصيل الزراعية إذا فصلت عن الأرض ، والأتربة والرمال والأحجار والمعادن إذا فصلت عن الأرض أو الحجر أو المنجم (٥).

ويستوى أن يكون الحصول على المنقول عن طريق مشروع أو غير مشروع ، كما يستوى أن تكون حيازته أو التعامل فيه مشروعاً أو غير مشروع . ولذلك فإن التعامل فى الخمور المهربة أو المقطرة خفية أو فى منقول مستورد بطريقة غير قانونية ، أو التعامل فى سلاح غير مرخص أو فى مواد مخدرة يعرض صاحبها للخضوع لأحكام قانون قمع الغش والتدليس إذا توافر هذا أو ذاك فى الواقعة . وتطبق فى هذه الحالة أحكام تعدد الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٢ . عقوبات .

وفى الخلاصة فإن كل ما يصلح لأن يكون محلاً للتعامل ولو كان باطلاً فى نظر القانون المدنى فإنه يصلح لأن يكون محلاً لجرائم الغش والتدليس .

وإذا ثبت للشئ صفة المنقول وتوافرت سائر العناصر التى حددها

(٤) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : شرح قانون العقوبات التكميلى . القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٠١ .

(٥) أنظر مؤلفنا « جريمة السرقة فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مائة عام » . القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٦ ، بند ٩ ص ٦٩ .

## (جريمة خدع التعاقد).....مادة(١)

القانون جاز أن يخضع لأحكام قانون قمع الغش والتدليس ولو كان المنقول ضئيل المقدار أو له قيمة محدودة . غير أنه يلزم على أى حال أن يكون للمنقول شئ من القيمة ، فإن تجرد منها تماماً خرج عن أن يكون محلاً لجريمة خدع التعاقد .

ولا تخضع العقارات للحماية الجنائية بمقتضى أحكام قانون قمع الغش والتدليس ، ولكنها تخضع فى حالات معينة للحماية الجنائية اما بمقتضى أحكام قانون العقوبات كالمادة ٣٣٦ . عقوبات بشأن جريمة النصب فى حالة بيع ملك الغير ، أو المواد من ٣٦٩ - ٣٧٣ . عقوبات بشأن انتهاك حرمة ملك الغير ، أو بمقتضى قوانين خاصة كما تقضى به المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أو القواعد الخاصة بحماية التعامل فى العقارات فى القانون المدنى .

وبذلك فإن البضاعة تشمل كافة المنتجات الزراعية والصناعية والطبيعية ، والمواد الغذائية والعقاقير الطبية ، والنباتات والجمادات والحيوانات الحية بصفة عامة ، والتحف والجواهر والاشياء الثمينة والملابس ، كما تشمل الآلات والمواد الخام<sup>(٦)</sup>.

ويستوى أن تكون البضاعة محل الجريمة ذات أثر ضار بالصحة العامة أو ألا تكون كذلك ، فالحماية الجنائية فى ( المادة الأولى ) من القانون تنصب على خداع التعاقد فى الشئ المباع وذلك بصرف النظر عن النتائج التى يجوز أن تنشأ عن طريقة الخداع المستعملة .

(٦) أنظر BEQUET ( Paul ) : " La Conterepand - Legislation Jurisprudence et usage pratiques de la douane " . Paris , P.U.F 1959, p . 44 .



## المبحث الثانى

### الركن المادى

#### ٣ - تقييد وتقسيم:

قوام الركن المادى للجريمة المنصوص عليها فى المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش هو فعل الخداع ، والنتيجة المترتبة عليه هى وقوع المتعاقد الآخر فى غلط حول حقيقة البضاعة أو الصفات التى كان المجنى عليه يتوقع وجودها فيها عادة .

ويقتضى ذلك أن نتناول دراسة الركن المادى لجريمة خدع المتعاقد على النحو التالى :

المطلب الاول: فعل الخداع.

المطلب الثانى: صور الخداع المعاقب عليها.

المطلب الثالث: العقد محل الخداع.

المطلب الرابع: وسائل الخداع.

المطلب الخامس: الخداع التام والشروع فيه.

## المطلب الاول

### فعل الخداع

#### ٤ - تهميد وتقسيم :

يشير موضوع فعل الخداع عدة تساؤلات يدور أولها حول تحديد المقصود بفعل الخداع ، ويدور ثانيها حول معيار التمييز بين الخداع والتدليس المدنى والخداع والوسائل الاحتيالية فى النصب ويدور ثالثها حول مدى خضوع فعل الاستيلاء على المال أو الكهرباء أو الغاز لنصوص جريمة السرقة فى قانون العقوبات، أو لنصوص قانون قمع الغش والتدليس .

وسوف نتناول هذه الموضوعات على النحو التالى :

الفرع الأول : ماهية فعل الخداع.

الفرع الثانى : التمييز بين الخداع و أنواع التدليس الاخرى.

الفرع الثالث : ضابط التفرقة بين الخداع و السرقة فى مجال الماء و الكهرباء و الغاز و التليفون .

## الفرع الاول

### ماهية فعل الخداع

#### ٥ - تعريف الخداع :

لم يعرف المشرع لفظ «الخداع» الذى نص عليه فى المادة الأولى من القانون . وبذلك فقد ترك أمر تعريفه للفقهاء والقضاء . كما أن المشرع لم يستعمل لفظ «التدليس» بهدف عدم التقيد بالفاظ القانون المدنى التى يكون لها عادة مدلولاً مختلفاً فى مجال القانون الجنائى .

وقد عرف الفقه «الخداع» بأنه القيام بأعمال أو أكاذيب من شأنها اظهار الشئ على غير حقيقته ، أو الباسه مظهراً يخالف ما هو عليه فى الحقيقة والواقع . فهو عبارة عن تصرف من شأنه ايقاع أحد المتعاقدين ( بائع أو مشتري ) فى الغلط حول البضاعة التى استلمها أو وصلت اليه<sup>(٧)</sup> .

#### ٦ - السلوك المادى المكون لفعل الخداع :

يتمثل السلوك المادى المكون لفعل الخداع إما بأفعال أو أقوال يقوم بها الجانى بقصد ايقاع المتعاقد الآخر معه فى غلط حول حقيقة البضاعة أو الصفات التى كان المجنى عليه يتوقع وجودها فيها عادة .

ويتم الخداع بالفعل بأن يقوم الجانى بوضع علامات أو بطاقات كاذبة على البضائع المباعة ، أو يقوم بنشر هذه العلامات أو البيانات فى وسائل الاعلام المختلفة . بل يتصور أن يتحقق الخداع بالإيماء إذا كان للإشارة

(٧) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٨ ص ١٥ .



## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة (١)

دلالة اصطلاحية معروفة ففهمها المجنى عليه ووقع بناء عليها في الغلط . ونتيجة لذلك يتصور أن يكون الشخص الاصم الأبكم مجنيا عليه في جريمة خدع المتعاقد . وقد يشمل هذا الكذب حقيقة البضاعة أو العناصر الداخلة في تركيبها ، وذلك بأن يدعى الجانى أنها تتكون من مواد معينة وتكون في الحقيقة خالية من هذه المواد . كما يشمل ذلك ادعاء صنع البضاعة في مكان معين على غير الحقيقة . وقد يتم ذلك شفاهة عند قيام البائع بعرض السلطة على المشتري . وكل ما يشترطه النص أن يتم الخداع وقت التعاقد ، فإن كانت البضاعة معروضة للبيع جاز أن يقترن الخداع بهذه الافعال .

ويهدف الجانى عادة من جراء الخداع إلى ادخال اللبس في اذهان الطرف الاخر المتعاقد معه بقصد ايقاعه في الغلط وذلك لتسليمه بضاعة تختلف كلياً أو جزئياً عن تلك التي تعاقد عليها .

ولا تعتبر البيانات المبالغ فيها والتي تنشر في وسائل الاعلام ( تليفزيون - اذاعة - صحف ) وذلك مثل عبارة ( سوبر لوكس - لوكس ) من قبيل الخداع المعاقب عليه طالما أنها اقتصرت على ذلك .

ويترك لمحكمة الموضوع أمر استظهار توافر عنصر الخداع من وقائع الدعوى ، ولا شأن لمحكمة النقض بذلك ما دامت الوقائع تسمح باستخلاص النتيجة التي توصلت اليها المحكمة .

### ٧ - معيار جسامه التدليس :

تختلف أساليب التدليس التي تكون فعل الخداع فيما بينها من حيث صلاحيتها للتأثير على اشخاص تتفاوت درجات ذكائهم

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

وخبرتهم . فبعضها لا يؤثر على السذج ، وبعضها قد يؤثر على اشخاص متوسطى الذكاء ، وفيها ما قد ينخدع به شديد الذكاء . فأى درجة من السبك يتطلب الشارع ليكون اسلوب التدليس صالحاً ليقوم به فعل الخداع ؟

يذهب الرأى الراجح إلى قياس جسامة التدليس بدرجة فطنة وذكاء من استعمل قبله ، فالتدليس يقوم وبالتالي فعل الخداع إذا كان من شأنه التأثير على المجنى عليه بالذات ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان من شأنه خداع غيره ممن هم أكثر منه ذكاء وفطنة<sup>(٨)</sup> . والضابط الذى يعرف به بلوغ التدليس هذه الجسامة هو وقوع المجنى عليه فعلاً فى الغلط . ولكن يشترط ألا يكون المجنى عليه مفرطاً فى الاستسلام للكاذب المتهم ، إذ لو كان من اليسير عليه أن يكتشف التدليس لو بذل القليل من الحيلة ، فإن فعل الخداع لا يتوافر بذلك .

(٨) أنظر الاستاذ أحمد أمين : شرح قانون العقوبات الاهلى . القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٧٣٠ .

## الفرع الثانى

### التمييز بين الخداع وأنواع

### التدليس الأخرى

#### ٨ - تقييد وتقسيم :

أن الخداع ضرب من ضروب التدليس ، ولكنه تدليس جنائى ، ويتميز التدليس الجنائى عن مطلق التدليس أنه أضيق نطاقاً وأن غايته أكثر تخصصاً ومن هنا فإنه ينبغى أيضاً الفرق بين الخداع والتدليس المدنى .

كما أن الخداع باعتباره نوعاً من التدليس الجنائى يختلف عن الطرق الاحتمالية المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ . ع كأحد أركان جريمة النصب .

ولذلك فإنه يتعين علينا تناول هذين الموضوعين على النحو التالى :

أولاً : التمييز بين الخداع والتدليس المدنى.

ثانياً : التمييز بين الخداع والطرق الاحتمالية.

#### ٩ - (أولاً) التمييز بين الخداع والتدليس المدنى :

تنص المادة ١٢٥ مدنى على أنه :

١ - يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد.

٢ - و يعتبر تدليسا السكوت عمداً عن واقعة أو ملاحظة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملاحظة.

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

ويستخلص من هذا النص أن للتدليس المدنى عنصران أولهما:  
موضوعى وهو استعمال طرق احتيالية ، وثانيهما: نفسى وهو حمل  
الطرف الاخر على التعاقد<sup>(٩)</sup>.

و يمكن ايجاز أوجه الاختلاف بين الخداع و التدليس المدنى  
فيما يلى:

#### \* من حيث درجة الجسامة:

يلزم توافر درجة معينة من الجسامة فى التدليس المدنى لابطال العقد .  
بينما لا يشترط فى فعل الخداع أن يتوافر أى قدر من الجسامة ، فكل  
المطلوب أن تصدر من الجانى ولو أكذوبة واحدة على المتعاقد معه حول نوع  
البضاعة أو كميتها لتوافر فعل الخداع أو الشروع فيه بحسب الاحوال .

#### \* من حيث النوع:

فإن التدليس المدنى قد يكون عملاً سلبياً محضاً ، فيكفى مجرد  
الكتمان . بينما يلزم فى فعل الخداع صدور نشاط إيجابى ولو بقول كاذب  
واحد من الجانى متى كان نطاقه هو نوع البضاعة أو كميتها ، أو غير ذلك  
مما هو وارد بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتعديلاته ، فلا  
يكفى مجرد الكتمان ، لأن قانون العقوبات لا يعرف تدليس يقوم بسلوك  
سلبى .

#### \* من حيث الاثر:

يلزم فى التدليس المدنى أن يثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد

---

(٩) أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى : الوسيط فى شرح القانون المدنى - القاهرة ، دار  
النهضة العربية ، ج ١ ، بند ١٨٠ ، ص ٤٢٢ .



## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة(١)

لو علم بحقيقة الامر محل التدليس ، بينما لا يشترط أن يكون الخداع هو أحد الاسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة و بالتالى فقد تكون هناك أسباب أخرى لإبرام التعاقد غير الخداع ودون أن يكون هذا الغلط هو السبب الاساسى لاقامها .

### \* من حيث وقت صدور الفعل:

يتعين أن يتوافر التدليس المدنى عند تكوين العقد ، وذلك لأنه الدافع إلى التعاقد ، بينما يكفى فى الخداع أن يقع بعد تكوين العقد أو قد يقع خارجاً عن دائرة العقد<sup>(١٠)</sup>.

### ١٠- (ثانياً) التمييز بين الخداع والطرق الاحتيالية فى النصب:

يختلف مفهوم الخداع فى قانون قمع التدليس والغش عن الطرق الاحتيالية كأحد عناصر جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ عقوبات ، فالطرق الاحتيالية فى النصب هى أكاذيب مدعمة بمظاهر خارجية ، ويعنى ذلك أنها تقوم على عنصرين : الكذب والعناصر الخارجية التى تدعمة . فالكذب هو جوهر الطرق الاحتيالية ، أما العناصر الخارجية فهى المواطن التى يستمد منها المتهم الأدلة على صحة ما يدلى به من كذب ، فهى وسائله إلى اقناع المجنى عليه وإيقاعه فى الغلط وحمله تبعاً لذلك على التصرف الذى يريده .

وبذلك يبين أن الخداع ما هو إلا تدليس بسيط لا يقترن بأية طرق مميزه لاختفائه أو تجعل اكتشافه صعب على من وقع عليه . أما التدليس المشدد الذى يقترن بطرق احتيالية فهو الذى يكون جريمة النصب .

---

(١٠) أنظر الدكتور حسن صادق المرصفاوى : المرصفاوى فى قانون العقوبات الخاص . الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٥ ، ص ٧٣ .

و ترتيباً على ذلك فإنه توجد أوجه شبه وأوجه اختلاف  
بين جريمتى خدع المتعاقد والنصب وهى على الوجه التالى:

\* أوجه الشبه بين جريمة خدع المتعاقد وجريمة النصب:

(أ) يتطلب التدليس فى جريمتى خدع المتعاقد والنصب نشاطاً  
إيجابياً ، ومن ثم فالموقف السلبي الذى يتخذه شخص بتركه آخر فى غلط  
واقع فيه من قبل لا يعتبر تدليساً .

(ب) أن التدليس فى جريمتى خدع المتعاقد وجريمة النصب يؤدى إلى  
إصابة إرادة المجنى عليه بعيب من عيوب الرضا مما يؤدى إلى وقوعه فى  
الغلط .

\* أوجه الاختلاف بين جريمة خدع المتعاقد وجريمة النصب:

(أ) من حيث درجة التدليس:

يشترط لقيام جريمة النصب أن يكون الكذب مدعماً بمظاهر خارجية  
تعززه وتحمل الغير على الاعتقاد بصحته . بينما يكفى فى جريمة خدع  
المتعاقد صدور أفعال أو أقوال أو إيماءات كاذبة ولو لمرة واحدة على الطرف  
الثانى المتعاقد معه .

(ب) من حيث نطاق وسيلة الخداع:

يحدد المشرع فى المادة ٣٣٦ . عقوبات الطرق الاحتيالية التى تقوم  
بها جريمة النصب ، وهذا التحديد على سبيل الحصر لا المثال . بينما لم  
يحدد المشرع الطرق التى يقوم بها فعل الخداع على سبيل الحصر إذ نصت  
المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش على أن « يعاقب .... فى أن  
يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق » .

(ج) من حيث الهدف:

يهدف الجانى من ارتكاب جريمة النصب إلى الاستيلاء على كل أو بعض ثروة المجنى عليه ، بينما يهدف الجانى من ارتكاب جريمة خدع المتعاقد إلى تحقيق ربح مشروع نتيجة ايقاعه المتعاقد الآخر معه فى غلط سواء فى طبيعة البضاعة أو نوعها أو كميتها .

### الفرع الثالث

ضابط التفرقة بين الخداع والسرقة

فى مجال الماء والكهرباء والغاز والتليفون

١١ - وقوع فعل الخداع على الاشياء الصالحة للحيازة :

من المسلم به أن لفظ "البضائع" المنصوص عليه فى المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش ينصرف إلى كافة أنواع الاشياء المادية . ويعرف الشئ المادى بأنه كل ما يشغل حيزاً من فراغ هذا الكون ويستطيع الانسان أن يدركه ببعض حواسه ، ويعرفه البعض بأنه كل ماله كيان ذاتى مستقل فى العالم الخارجى ، أو هو كل ما له طول وعرض وسمك بصرف النظر عن حجمه أو وزنه أو هيئته (١١) .

وقد يكون الشئ المادى جسماً صلباً أو سائلاً أو غازياً ، وبالتالى فإن الماء والغاز الطبيعى يمكن أن يصبح محلاً لجرائم الخداع وذلك شأن كونها محلاً لجرائم السرقة .

---

(١١) أنظر الدكتور عوض محمد : جرائم الاشخاص والاموال ، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٧٧ ، بند ١٧٧ ص ٢٥٢ .

أما الكهرباء فقد استقر القضاء على أنها يمكن أن تصبح محلاً للسرقة وبالتالي محلاً لجريمة الخداع وذلك لأن التيار الكهربائي بما تناوله كلمة منقول ، إذا المنقول هو كل شئ ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء (١٢). كما أن محكمة النقض طبقت هذا المبدأ على تحويل شخص مسار خط تليفوني لغيره إلى منزله واستعماله مدة تعطله في منزل المجنى عليه (١٣).

وضابط التمييز بين ما يعتبر من قبيل السرقة في مجال المياه والكهرباء والغاز هو المكان الذي تم فيه البدء في الغش (١٤).

وتطبيقاً لذلك فإن من يستولى على المياه أو الغاز من الابواب المخصصة لنقل الغاز أو الكهرباء دون أن يتفق معها على ذلك يعتبر سارقاً . ويعتبر سارقاً كذلك الشخص الذي يتفق مع مرفق المياه أو الغاز على استهلاك كمية محددة من المياه أو الغاز نظير مبلغ معين متفق عليه بينهما ثم يجاوز هذه الكمية بغير علم المرفق ورضائه . ويرتكب السرقة كذلك من يمدد مرفق المياه أو الغاز بأى من هذين المادتين و اشترط عليه أن تمر هذه المواد بعداد يقيس مقدارها ولكنه يتوصل إلى استهلاك كمية منها دون مرورها بالعداد .

ولكن يعتبر مرتكباً لجريمة الخداع من يستهلك المياه أو الغاز بعد

---

(١٢) أنظر نقض جنائي في ١٦ إبريل ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٤ ص

٢٩٨ : نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٨١ ص

٢٠٥ : نقض ١٠ أكتوبر ١٩٦١ س ١٢ رقم ١٥٣ ص ٧٨٨ .

(١٣) أنظر نقض ١٧ نوفمبر ١٩٨٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣١ رقم ١٩٤ ص

١٠٠٢ .

(١٤) أنظر الدكتور حسنى الجندي : المرجع السابق ، بند ١٧ ص ٣١ .



## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة (١)

مرورها بالعداد وتسجيله الكمية المستهلكة ثم يتلاعب بعد ذلك فى العداد فيرجع مؤشره ويجعله يبين كمية أقل مما استهلك ، ذلك أنه حصل على الماء أو الغاز بالطريق المتفق عليه لذلك ، ومن ثم لا وجسود لفعل "الاختلاس" وبالتالي لا وجود لجريمة السرقة ، ولكن الفعل يصدق عليه وصف "الخداع" .

وبالنسبة للكهرباء ، فإن من يصل أسلاكه بأحد الاسلاك الرئيسية أو الفرعية التى توزع عن طريقها هيئة عامة ( إدارة الكهرباء مثلاً ) أو خاصة الكهرباء على مشتركها دون أن يكون متفقاً معها على ذلك ، ويصل بذلك إلى استهلاك الكهرباء دون أداء ثمنها يعتبر سارقاً لها ، ويعتبر سارقاً كذلك من يصل أسلاكه بأسلاك جاره دون رضائه ويستهلك بذلك كهرباء يتحمل الجار ثمنها ، ومن يستولى على الكهرباء من السلك الموجود فى مسكنه ولكن قبل مروره بالعداد ، ومن يجعل العداد يبطئ فى سيره فيسجل كمية من الكهرباء أقل مما استهلكه فلا يدفع ثمنها لكل الكهرباء التى استهلكها .

ولكن يعتبر مرتكباً لجريمة الخداع من يتوصل إلى استهلاك الكهرباء بعد مرورها بالعداد وتسجيله كل الكمية المستهلكة ، ولكنه يستطيع بعد ذلك التلاعب فى العداد بإرجاع مؤشره بحيث يصير يبين مقدار أقل مما استهلك ، ذلك أنه حصل على الكهرباء برضاء الهيئة التى توزعها وبالطريق الذى حددته ، ومن ثم فلا وجسود لفعل « الاختلاس » وبالتالي لا وجود لجريمة السرقة ، ولكن الفعل يصدق عليه وصف الخداع .

## المطلب الثانى

### صور الخداع المعاقب عليها

#### ١٢ - ورود صور الخداع على سبيل الحصر :

حددت المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش نطاق الخداع بإحدى صور أربعة وردت على سبيل الحصر لا المثال وهى :

أولاً : ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ماتم التعاقد عليه.

ثانياً : حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة، و بوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها.

ثالثاً : نوع البضاعة أو منشئوها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها - بموجب الإتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة سبباً أساسياً فى التعاقد.

رابعاً : عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها.

وترتيباً على ذلك فإنه لا يجوز القياس على الصور السالفة الذكر ، أو التوسع فيها .

١٣ - ( (أولاً) ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه :

تنقسم الاشياء من حيث طريقة تعيينها إلى نوعين ، أشياء معينة

بالذات أو قيمة وأشياء مثلية وهى التى تعين بغير الذات .

(أ) تعيين الاشياء القيمة:

الاشياء القيمة هى التى يتميز كل منها عن غيره بصفات خاصة تعينه تعيينا ذاتيا يجعل غيره لا يقوم مقامه فى الوفاء . وذلك كالسيارة تعين بأوصافها المميزة من حيث ماركتها وسنة صنعها ولونها ورقم الشاسية والموتور الخاص بها ، وكذلك الآلة الميكانيكية تعين بذكر نوعها وأوصافها المميزة الاخرى . والآلات الكهربائية تعين بذكر نوعها وماركتها وخصائصها الفنية كالقدرة الكهربائية وغيرها من الصفات التى تميزها عن غيرها .

(ب) تعيين الاشياء المثلية:

الاشياء المثلية هى التى يوجد لها نظير من جنس مساو أو مقارب لها فى القيمة بحيث يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء ( المادة ٨٥ . مدنى ) ، وذلك كالذهب والفضة والحاصلات الزراعية كالقمح والشعير والادوات المكتبية كالاقلام والكراسات التى من نوع واحد والكتب المطبوعة من طبعة واحدة ، ويجب أن تعين فى عقد البيع بذكر نوعها وبيان مقدارها بالعدد أو الوزن أو الكيل أو المقاس ، كمائة أردب من القمح الهندى وعشرة دراهم من الفضة ومائة قنطار من القطن . وقد يذكر المقدار بوجه التقريب فيسمح ذلك بشئ من التجاوز زيادة أو نقصاً على أن لا يبلغ هذا التجاوز حداً كبيراً .

وإذا كانت الاشياء المثلية تتفاوت فيما بينها من حيث الجودة وجب أن تعين درجة جودة المبيع . غير أنه لا يشترط أن يعين الطرفان هذه الجودة صراحة ، ويمكن استنباطها من ظروف التعاقد

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أو بالرجوع إلى العرف وإلا فيفترض أنهما قصدا أن يكون المبيع من درجة متوسطة (المادة ١٣٣ / ٢ . مدنى).

ويحدث كثيراً أن تعين درجة جودة المبيع بنموذج أو " عينة " يتفق عليها الطرفان وتسلم عند التعاقد إلى أحدهما أو إلى شخص عدل ، فتتحدد بهذه العينة درجة الجودة ويلزم تسليم المبيع من صنف مطابق للعينة ، وإلا كان البائع مخلاً بالتزامه ولم يكن له أن يطالب المشتري بأداء المقابل وهو الثمن .

ويتحقق الخداع فى الصورة الأولى من صور التجريم بأن يكون ما سلم من البضاعة غير ما تم التعاقد عليه . وقد ضريت المذكرة الايضاحية للقانون مثالا على ذلك فقالت "كأن يدخل المشتري اسطبل البائع و يختار حصاناً معيناً ثم يسلمه البائع حصاناً آخر".

١٤ - ( ثانياً ) حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتوية من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها :

ويقصد بهذه الحالة ذلك الخداع الذى يقع على جسم البضاعة أو على جوهرها أو ماهيتها أى على مادة الشئ نفسه . والغلط الذى يقع على جسم البضاعة هو الغلط الذى يقع على الشئ نفسه ، أما الغلط فى الجوهر أو المادة فيقصد به الغلط الذى لا يقع على الشئ ذاته ولكن على العناصر المادية التى تكونه والخواص التى تميزه عن الاشياء الاخرى طبقاً للمعارف عليه بين الناس .

ويتم تقدير حقيقة البضاعة أو طبيعتها بناء على الصفات الجوهرية لها وما تحتوية من عناصر نافعة وعلى العموم كل العناصر الداخلة فى تركيبها .



## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة (١)

ويقتصر نطاق التجريم في هذه الحالة على الخداع الذي يقع على الصفات الجوهرية التي يتضمنها الشيء موضوع العقد والتي تقوم عليها القيمة الحقيقية للبضاعة من وجهة نظر المتعاقد ، ويستوى أن تكون هذه الصفة هي السبب الاساسى للتعاقد أو ألا تكون كذلك ، ولكن يشترط في كل الاحوال أن تكون أحد الاسباب الدافعة اليه . و تطبيقاً لذلك فقد قضى بأن بيع المتهم سماً تزيد حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه يعتبر خدعاً للمشتري في صفات البيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة (١٥).

بيد أنه إذا تبين من ظروف التعاقد أو من نية المتعاقدين أن الصفات الثانوية أو الفرعية للشيء محل التعاقد كانت محل اعتبار عند إبرام العقد فيجوز لقاضى الموضوع الاستناد اليها في وجود فعل الخداع من عدمه .

وفى كل الاحوال فإن اثبات الوقائع التي تكون فعل الخداع حول حقيقة البضاعة أو طبيعتها يترك تقديره لقاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . أما فى مجال تكييف الوقائع وتحديد الوصف القانونى لها فإن رقابة محكمة النقض تمتد اليه وينبسط سلطانها على ما انتهى اليه القاضى فى مجال التكييف .

وبالنسبة للعناصر النافعة أو العناصر الداخلة فى التركيب فإنه يتم تقديرها عادة بقرارات أو لوائح تحدد المواصفات القياسية أو تركيب البضاعة . وفى حالة مخالفة الشيء المبيع لهذه المواصفات أو تركيبه فإن جريمة الخداع تتكامل أركانها من الناحية المادية . ويستوى فى هذه الحالة أن

(١٥) أنظر نقض ١٨ إبريل ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ج ٢ ص ٨٧٨ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

تكون البضاعة صالحة للاستعمال أم غير صالحة له ، كما لا يشترط أن تكون المواصفات المطلوبة أو التركيب مذكوراً في العقد أو مشروطاً فيه من عدمه .

١٥ - ( ثالثاً ) نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد :

حدد المشرع في هذه الفقرة أربعة حالات يمكن أن تكون محلاً للجريمة خدع التعاقد وهي نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها وسوف نتناول فيما يلي المقصود بكل منها .

#### \* نوع البضاعة:

ويقصد بها المزايا أو الخصائص التي توجد في البضاعة وتسمح بالتمييز بين المنتجات من نفس الجنس .

#### \* منشأ البضاعة أو أصلها:

ويقصد به بلد انتاجها سواء كانت من المحصولات الزراعية أو الطبيعية أم من المنتجات الصناعية . وتحدد بقرار من الوزير المختص القواعد التي تعين منشأ البضاعة إذا تناولتها يد الصناعة في بلد غير بلد الانتاج الاول ( مادة ١٩ من قانون الجمارك ) .

#### \* مصدر البضاعة:

وهو البلد الذي استوردت منه البضاعة مباشرة ( المادة ٢٠ من قانون الجمارك )<sup>(١٦)</sup> . ويشترط للعقاب على الخداع في الحالات الاربعة

(١٦) أنظر مؤلفنا الموسوعة الجمركية . القاهرة ، ١٩٩٧ ، بند ٤ ص ٧٤ وما بعدها .

## (جريمة خدع التعاقد).....مادة(١)

سالفه الذكر أن يكون نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها هو السبب الأساس للتعاقد . ولذلك فإنه لا يكفي أن يكون نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها هو أحد أسباب التعاقد بل ينبغي أن يكون هو السبب الرئيس للتعاقد .

وتخضع هذه المسألة لتقدير قاضى الموضوع ، الذى يتعين عليه أن يرجع إلى كافة بنود الاتفاق المبرم بين المتعاقدين ، فإن لم يتضح منه نية الطرفين تعين عليه أن يرجع إلى العرف . ويستعين القاضى فى اتمام مهمته بكافة طرق الاثبات المقررة فى القانون كالأوراق والمكاتب المتداولة بين الطرفين وشهادة الشهود .

١٦ - ( رابعا ) عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها :

### \* المقصود بعدد البضاعة:

هو بيانها الرقمى ، وهو ما تتكون منه من وحدات حسابية كألف جهاز تليفزيون أو مائة ثلاثة كهربائية .

### \* المقصود بمقدار البضاعة:

وهو الحساب الكمية للبضاعة بالنظر إليها على أنها وحدة واحدة ، أى مبالغ البضاعة وما يعرف به قدرها من ناحية الكم من معدود ومكيل وموزون : كالمحصول الناتج من فدان قمح أو حديقة فاكهة<sup>(١٧)</sup> .

### \* المقصود بمقياس البضاعة:

هو أسلوب تقدير للبضاعة عن طريق استعمال أدوات القياس كالتر و

(١٧) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٤ ، ص ٤٣ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

وحداته . وتستخدم هذه الطريقة فى البضائع التى تقبل القياس بهذه الطريقة  
كالمنسوجات .

**\* المقصود بكيل البضاعة:**

هو أسلوب تقدير للبضاعة عن طريق استخدام ادوات الكيل كالأردب  
والكيلة والقدح .

**\* المقصود بوزن البضاعة:**

ويكون عن طريق حسابها بواسطة استخدام آلات الوزن المعروفة  
كالكيلو جرام ووحداته .

**\* المقصود بطاقة البضاعة:**

هو طريقة تقدير لقوة البضاعة باستخدام المقاييس الفنية التى  
تستخدم لهذا الغرض ، كحساب قوة موتور السيارة ومدى استهلاكها للوقود  
بالاحصنة .

**\* المقصود بعبارة البضاعة:**

ويقصد به مجموع العناصر الداخلة فى تركيب السبائك من المعادن  
النفيسة كالذهب أو الفضة أو الجواهر الثمينة كالماس .



### المطلب الثالث

### العقد محل الخداع

#### ١٧- نوع العقد محل الخداع :

لم تبين المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش نوع العقد الذى يتمتع بالحماية الجنائية . ولكن المشرع بين القواعد التى تطبق على هذا التعاقد وقد افحصت المذكرة الايضاحية للقانون عن سبب عدم نص المشرع على نوع العقد فقالت أنه " من الحقائق انتشار الغش فيما يتبايع الناس فيه انتشاراً يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه ، ورؤى ألا وجه لقصر الغش على حالات البيع كما تفعل المادة ٣٤٧ عقوبات الملقاة فإن الغش كما يقع فى البيع فى المعاوضة وفى الرهن وفى العارية بأجر وعلى الجملة فى كل بيع يقتضى تسليم أعيان منقولة . ولذلك أطلق النص فى المشروع ليتناول جميع ما تقدم من الحالات " .

وترتيباً على ذلك فإن الخداع قد يقع على عقد بيع وهذه هى الصورة المألوفة فى العمل ، ولكن نص المادة الاولى عام يتحدث عن خداع الجانى "للمتعاقد معه" ، ولذلك فقد يكون نطاق الخداع بيعاً كما قد يكون أى عقد آخر كعقد الاستصناع أو الرهن أو عارية الاستعمال أو حتى إيجار المنقول (١٨) .

وخلاصة الأمر أن نص المادة الاولى يشمل كافة أنواع العقود يستوى فى ذلك العقود الشكلية أم الرضائية أم العينية . وكل ما

---

(١٨) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢١١ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

يتطلبه المشرع أن يكون العقد محل الخداع من عقود المعاوضة<sup>(١٩)</sup>، وبالتالي فلا يتصور أن تقع الجريمة على عقود الهبة أو العارية بدون أجر لأنها من عقود التبرع التي يقدم فيها أحد المتعاقدين منفعة للمتعاقد الآخر بدون أن يحصل على مقابل لها .

## المطلب الرابع

### وسائل الخداع

#### ١٨ - عدم أهمية وسيلة الخداع :

لم يبين الشارع وسائل الخداع التي يستعملها الجاني في خداع المتعاقد معه وذلك لأن هذه الوسيلة ليست ركناً من أركان جريمة خدع المتعاقد ، كما أنها ليست عنصراً من عناصر الركن المادي فيها . ويرجع ذلك إلى رغبة المشرع في عدم حصر وسائل الخداع في نطاق معين ، وذلك حتى لا يؤدي ذلك إلى افلات المتحايلين من تطبيق أحكام القانون عليهم ، ولذلك فقد ترك المشرع لقاضي الموضوع سلطة استخلاص وسيلة الخداع في كل حالة على حدة .

وترتيباً على ذلك فإنه يكفي أن تكون هذه الوسيلة في صورة كذب ولو كان شفوياً ، أو لو كان بإيحاء من الرأس للإجابة مثلاً على سؤال من المشتري خاص بنوع البضاعة أو بحقيقتها أو بعددها أو بغير

(١٩) قضى في فرنسا بتحقيق جريمة الخداع عند المساهمة بالبضاعة في شركة .  
أنظر Cass Crim 14 Mai 1858 ., B . No . 152 .

وفي المزداد العلني .  
أنظر Cass Crim 5 Juin 1895 ., DALLOZ 1895 . 1 . 375 .  
مذكور في د . رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

ذلك مما هو مبين فى المادة الأولى من القانون (٢٠).

بيد أن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى حددت بعض وسائل معينة لتكون ظروفاً مشددة للعقاب عندما رفعت العقوبة إلى الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها فى الفقرة السابقة ( الفقرة الأولى ) أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة (٢١).

ويتبين من ذلك أن جريمة خدع المتعاقد المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش تختلف عن جريمة النصب فى أنها لا تتطلب وسائل معينة لوقوعها إذ يكفى فيها الكذب بالقول أو الكتابة أو بالإشارة فى حين أنه يلزم فى جريمة النصب وقوعها بإحدى طرق ثلاثة بينها المشرع على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦. عقوبات وهى : الطرق الاحتيالية ، والتصرف فى مال ثابت أو منقول غير مملوك للجاني ولا له حق التصرف فيه ، واتخاذ أسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

(٢٠) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ١٢.

(٢١) قالت المذكرة الايضاحية لقانون قمع الغش والتدليس عن ذلك أنه « رأى أن يجرد فعل الغش عن الطرق التى تستعمل فيه ، فيكون النص أوفى للإحاطة بجميع حالات الغش على أية طريقة وقع ، على أنه لم يغفل فى المشروع أن الطرق المشار إليها هى الأكثر ذيوفاً ، وأنها لذلك خليقة بعلاج خاص ، فاعتبر استعمالها فى الغش ظرفاً مشدداً للعقوبة ، وضم إليها غيرها من الوسائل مما لم يتناوله التشريع القائم فأضيف إلى استعمال موازين أو مكاييل مزيفة أو مختلفة حتى يكون النص أشمل وأعم .

## المطلب الخامس

### الخداع التام والشروع فيه

#### ١٩ - (أولاً) الخداع التام :

تقع جريمة الخداع تامة بمجرد تمام العقد ، أى عند ثلاقى الايجاب مع القبول ، سواء كان التعاقد شفهيًا أم مكتوبًا ، تجاريًا أم مدنيًا . ويفترض ذلك بداهة أن يكون الخداع فى أحد الصور المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش .

ويستوى أن يكون الشئ محل التعاقد من القيميات التى تنتقل ملكيتها إلى المشتري بمجرد التعاقد ، أم من المثليات التى تحل بعضها محل البعض الآخر فى الوفاء كالغلال ، لتراخى انتقال الملكية الى حين الفرز أو التجنيب أو الميزان ، وسواء تم تسليم فعلى أم تسليم معنوى ، أم لم يحصل تسليم أصلاً .

ولا يحول دون تمام الجريمة أن يتراضى تنفيذ العقد فى جزء منه لأى سبب قانونى أو فعلى ، فالعبرة بإتمام العقد أى بالايجاب المقترن بالقبول ، وليست هناك ثمة أهمية - من الناحية الجنائية - للوقت أو الكيفية التى ينفذ بها العقد ، فمشاكل التنفيذ ليست سوى مسائل يتكفل بحلها القانون المدنى .

كما لا يؤثر عدول الجانى بعد انعقاد العقد دون قيام الجريمة ، ولكن يعتبر من قبيل التوبة الايجابية ، وذلك كما لو نبه البائع المشتري إلى حقيقة نوع البضاعة أو مصدرها بعد العقد ورضى بفسخ الصفقة ورد الثمن أيضاً .

كما لا يحول دون تمام الجريمة أن يكون العقد باطلاً أو قابلاً للإبطال ،



## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة (١)

سواء أكان سبب البطلان هو الخداع الذي وقع أم عيب آخر مستمد من سبب التعاقد أو أهلية المتعاقدين ، وحتى لو كان مبنى البطلان هو مخالفة العقد للنظام العام أو الآداب العامة ، كالتعامل فى سلعة غير مشروعة ، إذ أن الأصل فى العقد أنه صحيح إلى أن يتقرر بطلانه أو فسخه طبقاً للقانون المدنى ، فمناط التجريم فى القانون الجنائى هو حماية الثقة الواجبة فى التعامل فى مجال التجارة والصناعة بغض النظر عن صحة العقود أو بطلانها ، كما أن التجريم يكون أولى إذا ارتقى الخداع إلى مرتبة التدليس المدنى المستوجب إبطال العقد . أما القول بأن القانون الجنائى لا يصح أن يحمى عقوداً لا تتمتع بحماية القانون المدنى قد فقد أنصاره واستقر رأى الفقه والقضاء على أن حكمة التجريم متوافرة حتى لو اتصل هذا التجريم بعقد من العقود الباطلة فى صورة ما (٢٢).

### ٢٠ - (ثانياً) الشروع فى الخداع :

ساوى المشرع فى المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش بين الخداع التام وبين الشروع فيه من حيث مقدار العقوبة المقررة لكل منهما وذلك استثناء من القاعدة العامة التى تجعل عقوبة الشروع عادة أخف من عقوبة الجريمة التامة .

والشروع فى جريمة الخداع ليس له طبيعة خاصة ، فهو يتكون من نفس العناصر المنصوص عليها فى المادة ٤٥ . عقوبات ، ولذلك فهو يتطلب البدء فى تنفيذ الجريمة التى يوقف أو يخيب أثرها لأسباب لا دخل لارادة الجانى فيها ، وذلك بالإضافة إلى القصد الجنائى .

ويتحقق الشروع فى جريمة خداع المتعاقد بمجرد أن يلقى البائع بأكاذيبه

(٢٢) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

على المجنى عليه فى شأن البضاعة أو مقدارها أو ذاتيتها ( أو غير ذلك مما هو وارد بالمادة الاولى من القانون ) وبشرط أن تكون هذه الاكذوبة فى مقام تعاقد ، ويقصد حمل التعاقد على قبول التعاقد على صورة ما كانت لتقع لولا هذه الاكذوبة .

وترتيباً على ذلك فإن مجرد طرح البضاعة أو عرضها للبيع بشكل جريمة شروع فى خدع التعاقد الآخر ، أما قبل طرح البضاعة أو عرضها للبيع فإن الأفعال التى ترتكب لا تشكل شروعاً ، وإنما تشكل أعمالاً تحضرية (٢٣).

ويتحقق الشروع وفقاً للمادة ٤٥ . عقوبات فى صورتين هما الجريمة الخائبة ، والجريمة الموقوفة . ويشور التساؤل عما إذا كانت جريمة خدع التعاقد تتحقق فى الصورتين أم فى أحدهما فقط دون الأخرى ؟

لا شك أن الشروع فى خدع التعاقد متصور فى صورة الجريمة الخائبة ، إذ يقع الشروع فى هذه الحالة حينما يكتشف المجنى عليه حقيقة البضاعة من حيث ذاتيتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية عند استلامها ، وذلك لأن الجانى يستنفذ نشاطه الإجرامى ولكن لم تتحقق النتيجة لأسباب لا دخل لها فيها وهو اكتشاف اختلاف ما هو متعاقد عليه مع ما تم تسليمه .

أما فى صورة الجريمة الموقوفة فقد اختلف الفقهاء فى تصور وقوعها فى جريمة خدع التعاقد إذ يرى رأى عدم امكان ذلك بالنظر إلى أن الجانى لم يستنفذ نشاطه الإجرامى إذ أن مقتضى ذلك أنه لم يلق بعد بأية اكذوبة إلى المجنى عليه فى أن صفة من صفات البضاعة التى يريد التعاقد عليها ، ولم يدخل بالتالى فى مرحلة البدء فى

(٢٣) أنظر MERLE (Roger) & VITU (André) : Op . Cit ., No .1052 P.819.

## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة(١)

تنفيذ فعل الخداع<sup>(٢٤)</sup>.

بينما يرى رأى آخر أنه يمكن وقوع الشروع فى جريمة خدع المتعاقد فى صورة الجريمة الموقوفة وذلك حينما يتفق الطرفان على شروط العقد ، ويبدأ الخداع بالنقص من الوزن أو الكمية فيحضر المتعاقد الآخر أثناء ذلك ويكتشف حقيقة البضاعة التى كان التاجر يعدها لإرسالها اليه ، أو أن يطرح التاجر أو يعرض عينة من البضاعة ويتفق المتعاقد الآخر على شراء هذه البضاعة بشرط رؤية المبيع ، وأثناء ذلك بشاهد البائع يقوم بإبدال البضاعة المتفق عليها ببضاعة أخرى غير تلك المتفق عليها<sup>(٢٥)</sup>.

وواضح من الرأى الثانى أنه نادر الوقوع فى مجال العمل ، إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا يتصور حدوثه .

وتحديد الأفعال المكونة للشروع فى جريمة الخداع هو مسألة واقعية يختص بتقديرها قاضى الموضوع ، ويخضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض .

(٢٤) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(٢٥) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٢٨ ص ٧٤ .

## المبحث الثالث

### الركن المعنوى

#### ٢١ - صورة الركن المعنوى فى جريمة خدع المتعاقد:

تعتبر جريمة خدع المتعاقد المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون قمع التدليس و الغش من الجرائم العمدية<sup>(٢٦)</sup>. ويتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بركنيه العلم والإرادة . ينبغى أن تتجه ارادة الجانى صوب ارتكاب النشاط المكون للركن للمادى للجريمة وهو فعل الخداع أو الشروع فيه ، وأن يكون الجانى عالماً بعناصر الواقعة الاجرامية . وأن يهدف الجانى إلى تحقيق النتيجة الاجرامية فى إحدى صورها الاربعة المنصوص عليها فى المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش .

وترتيباً على ذلك فإن جريمة خدع المتعاقد لا تقوم عن طريق الاهمال مهما كان جسيماً ، فحسن النية يستبعد الغش دائماً . ولما كان الاهمال أحد صور الخطأ غير العمدى ، بينما يفترض التدليس غشاً عمدياً ، لذا فإنه لا يعتبر مخادعاً إلا من كان سيئ النية ، أما إذا كان يعتقد خطأ توافر صفة معينة فى البضاعة ليحصل على ثمن أعلى من قيمتها الحقيقية فلا يقوم الخداع ، وذلك لأن الغلط يستبعد التدليس .

ولكن الغلط الذى ينفى القصد الجنائى هو الغلط فى الوقائع وليس الغلط فى القانون ، فإذا ارتكب الجانى فعلاً معقداً أن القانون لا يعاقب عليه ، فإن هذا النوع من الغلط لا يستبعد المسئولية الجنائية . ويمكن أن

---

(٢٦) عبرت عن ذلك محكمة النقض بقولها « جريمة خدع المشتري هى من الجرائم العمدية التى يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائى لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل فى البضاعة وارايدته ادخال هذا الغش على المتعاقد معه » .

أنظر نقض ٢٧ نوفمبر مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ١٣ ص ٨٧٩ .



ينشأ ذلك الغلط ايضاً نتيجة الجهل بالقوانين قليلة الانتشار أو كثرة القرارات أو اللوائح ، فهذا الجهل لا يولد حقاً معيناً للمتهم ، ولا ينفي القصد ومن ثم تقوم الجريمة على الرغم منه<sup>(٢٧)</sup>.

## ٢٢ - (أولاً) العلم :

يتعين أن يكون الجاني عالماً بالخداع أو الغش الذى أدخله أو يحاول ادخاله على المتعاقد الآخر علماً حقيقياً واقعياً يبرر وصف المشرع لفعله بأنه " خدع أو شرع فى أن يخدع " ويتوافر هذا العلم متى كان الانتاج محل التعامل غير مطابق للمواصفات القياسية ، فإذا باع بضاعة بها عيب ثابت فإنه لا يمكنه الاحتجاج بحسن النية ، حتى ولو لم يكن هو الصانع لها .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشئ المتفق على بيعه ، وأنه تعمد ادخال هذا الغش على المشتري واذن فإذا كان الحكم قد قال « أن التاجر ملزم بتوريدها للغير وان تكون متمشية مع حقيقتها ، ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميلة ، وأنه يكفى لقيام الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التى اتفق عليها ، فإن الذى ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه<sup>(٢٨)</sup> . كما قضى بأنه إذا كان الحكم لم يتحدث مطلقاً عن توافر الركن المعنوى فى جريمة خداع المشتري وكان قد دان الطاعن ايضاً على اعتبار أن اللبن فى حد ذاته

(٢٧) أنظر نقض ٢٩ مارس ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٣٢ ص ٧١٥ .

(٢٨) أنظر نقض ٢٩ مارس ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٣٢ ص ٧١٥ .

## .....(قانون قمع التدليس والغش).....

مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه فإنه يكون قاصراً معيباً (٢٩).

وإذا دفع الجانى بجهله بالغش أو الفساد كان دفعه جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، لذلك يجب على القاضى أن يتعرض له فى أسباب حكمه نفيًا أو تأييداً وإلا كان حكمه معيباً بالقصور فى التسبيب ، وكذلك إذا أغفل تحقيق دفاع المتهم ان كان بحاجة إلى تحقيق .

ويعتبر توافر العلم بغش السلعة محل الجريمة أو بفسادها أو عدم توافره هو فى نهاية المطاف أمر يفصل فيه قاضى الموضوع بمحض اقتناعه ، فمتى استنتجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سائغاً فلا شأن لمحكمة النقض به (٣٠).

ويقع على عاتق النيابة العامة أو المدعى بالحق المدعى عليه اثبات علم المتهم بوقائع الجريمة ، أما العلم بتجريم القانون للجريمة فهو علم مفترض لا سبيل إلى نفيه ، ويجرى العمل بالنسبة لسلطة الاتهام على اثبات قيام العلم من كون المتهم تاجراً ويقع عليه واجب الاشراف على عماله والتحقق والرقابة على المنتجات التى تخرج من مصنعه أو يتجبر فيها ، فمجرد تخلف عنصرى الرقابة والاشراف يوفر القصد الجنائى فى جريمة الخداع (٣١).

وإذا كان قاضى الموضوع ملزماً باثبات توافر علم الجانى بالخداع الواقع على المجنى عليه علماً حقيقياً ، وأن يبين اقتناعه بذلك بأسباب سائغة مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة بحيث تكون كافية لحمل

(٢٩) أنظر نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٩٣ ٢٤٢ .

(٣٠) أنظر نقض ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١١٣ ص ١١٥ .

(٣١) أنظر Cass Crim . , 3 Mars 1922 . , B . No . 94.

## (جريمة خدع التعاقد).....مادة (١)

قضائه ، إلا أنه لا يشترط أن يثبت القاضي ذلك في الفاظ صريحة ، طالما كان يمكن استخلاصها من الظروف الواقعية للجريمة .

أما إذا لم يتحدث الحكم اطلاقاً عن توافر القصد الجنائي - مع لزوم استظهاره للقول بقيام مسؤولية المتهم عن الجريمة فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه<sup>(٣٢)</sup> ، أما إذا استنتجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به<sup>(٣٣)</sup> .

### ٢٣ - (ثانياً) الإرادة:

يجب أن تتجه ارادة الجاني صوب ارتكاب الفعل المادى وهو الخداع أو الشروع فيه ، وينبغي أن تكون هذه الارادة حرة مختارة .

ويلزم أن يتوافر القصد الجنائي فى لحظة ابرام العقد إذا كانت الجريمة تامة ، أو وقت تقديم البضاعة أو عرضها إذا كانت الجريمة مشروعة فيها .

(٣٢) أنظر نقض ١٠ يناير ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٨٦ ص ٣٨٣ .

(٣٣) أنظر نقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣ ص ١١٥ .

## المبحث الرابع

### عقوبة الجريمة

#### ٢٤ - (أ) عقوبة الجريمة في صورتها البسيطة :

رصد المشرع لجريمة خدع المتعاقد في صورتها البسيطة عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما الأكبر أو إحدى هاتين العقوبتين<sup>(٣٤)</sup>.

وينحصر أثر التعديل الذي تم بمقتضى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على الأمور الآتية:

(أ) زيادة الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة.

(ب) زيادة الحد الأدنى لعقوبة الغرامة من مائة جنية إلى خمسة آلاف جنية .

كما أن المشرع أضاف نصا بموجبه ينبغي أن تعادل الغرامة قيمة السلعة موضوع الجريمة إذا كانت أكبر من قيمة الغرامة المنصوص عليها في القانون.

#### ٢٥ - (ثانيا) عقوبة الجريمة في صورتها المشددة :

شدد المشرع العقوبة على جريمة خدع المتعاقد في حالتين

(٣٤) كانت المادة الأولى قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تقضى بعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .



هما:

(أ) إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها في الفقرة السابقة ( الفقرة الاولى ) أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكايل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة .

(ب) إذا استعمل في ارتكاب الجريمة طرق أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

وتصل العقوبة في هاتين الحالتين إلى الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وسوف نتناول فيما يلي هاتان الحالتان بالشرح والتحليل :

(أ) استعمال موازين أو مقاييس أو مكايل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة:

حصر المشرع في الصورة الأولى من صور التشديد وسيلتين يقوم الجاني باستعمالهما للعبث بالموازين أو المقاييس أو المكايل أو الدمغات أو آلات الفحص الأخرى وهما التزييف والاختلاف . وبناء على ذلك فإن ما يرتكبه الجاني من وسائل أخرى للعبث بأدوات الوزن والقياس ونحوها لا يدخل في نطاق التجريم<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٥) تنص المادة (٤) من القانون رقم ( ١ ) لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل على أن " يحظر بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها بقصد البيع إلا إذا كانت قانونية ومدموغة صحيحة وفقاً لأحكام هذا القانون " .

ويقصد "بالتزيف" ادخال التغيير على أداة القياس أو الوزن أو الكيل وذلك بالعبث بها على أى نحو يؤدي إلى تغيير حقيقة الأداة المستعملة فى صورة أخرى غير حقيقية " . ويتم التزيف عادة بنشاط إجبارى من الجانى سواء بانتزاع جزء من مادة أداة القياس أو الوزن أو الكيل أو بالابقاء على مادة الشئ واعطائها مظهر الأداة الأكبر قيمة .

كما يقصد "بالاختلاف" استعمال أداة غير مطابقة للمواصفات المنصوص عليها فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن و القياس و الكيل أو لاثحته التنفيذية ، ويرجع الاختلاف إلى طبيعة أداة الوزن أو القياس أو الكيل ذاتها ، وذلك اما لعيب شاب صناعتها ، أو لعدم صلاحيتها للقيام بعملية القياس أو الوزن أو الكيل .

ويتعين فى كل الاحوال أن يستعمل الجانى الموازين أو المقاييس أو المكييل المزيفة أو المختلفة فى خداع المتعاقد ، ولذلك فإذا اقتصر نشاط الجانى على حيازة هذه الادوات دون استعمالها فى خداع المتعاقد اقتصر عقابه على المادة ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل .

(ب) استعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة:

تنحصر هذه الصورة فيما يقدم عليه التاجر من خداع سابق على

---

= كما تنص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك " .

## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة(١)

عملية الوزن ، وذلك بأن يضيف إلى البضاعة المباعة مواداً عديمة القيمة بقصد زيادة وزنها أو كيلها ، وذلك كاطعام الدواجن بكمية كبيرة من المياه لكي يزيد وزنها ، أو حقن اللحوم بالمياه .

ويشترط لقيام الجريمة أن تكون الاشياء المضافة عديمة القيمة أما إذا كان الخلط بمواد أخرى ذات مواصفات أقل قيمة فإن ذلك لا يعتبر من قبيل الخداع في كمية البضاعة أو كيلها ولكن يعتبر خداعاً في قيمة البضاعة ذاتها (٣٦) .

وقد اضاف المشرع إلى عبارات الظرف المشدد المنصوص عليه في هذه الحالة لفظة "مستندات" لتضيف مسألة استعمال مستندات غير صحيحة تحمل على الاعتقاد بأن عملية الوزن كانت صحيحة .

---

(٣٦) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٣٧ ص ١٠٤ .

## أحكام النقض

### أولاً - الركن المادى :

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم باع سمناً تزيد حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشتريين ، فإنها لا تعتبر غشاً فى حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ زيادة الحموضة ليست من عمل المتهم وإنما هى ناتجة عن تفاعل المواد التى يتكون منها السمن ، بل هى تعتبر خدعاً للمشتري فى صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة - الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور - لكن خطأ الحكم فى ذلك هو خطأ فى نسبة الجريمة لا يقتضى نقضه ولمحكمة النقض أن تصححه .

( نقض ١٨ ابريل ١٩٤٩ مجموعة القواعد

القانونية ج ٧ رقم ٨٧٧ ص ٨٣٩ )

٢ - إن قانون قمع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب فى المادتين ١ و ٢ على جريمتين مختلفتين أحدهما وهى المنصوص عليها فى المادة الأولى تكون بفعل غش يقع من أحد طرفى عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر أو يشرع فى أن يخدعه بأية طريقة من الطرق فى عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها إلى آخر ما جاء فى النص ، والأخرى وهى المنصوص عليها فى المادة الثانية تكون بفعل غش يقع فى الشئ نفسه ، وهذا لا يتحقق إلا إذا أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل فى هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هى هى ، ولذلك نص القانون المذكور فى المادة ( ٥ ) على أنه



## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة (١)

إذا أريد العقاب في هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التي ترى أهميتها ، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد . فمن اتهم بأنه عرض للبيع بودرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثانى أكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلا من ١٢٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشتر أراد أن يشتري هذه البودرة محتوية على نسبة معينة من ثانى أكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع في خدعه بأن قدم له مسحوقا يحتوى على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بودرة خميرة ومعرضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها .

( نقض ١٩ ابريل ١٩٤٩ مجموعة القواعد

القانونية ج ٧ رقم ٨٨١ ص ٨٤٦ )

٣ - إن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه ، وأما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذى ينص عليه الآخر فإن المزاخمة بينهما تمتنع ويمتنع بالتبع الأشكال في تطبيقهما لأنطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكة - أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة - أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أى إنه يعاقب على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى في البلاد ،

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

وتوقيا منه لمنع الغش فى ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى " القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ " كما يبين من نصوصه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع فى خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة فى الواقعة التى يعالجها كل منهما . وذلك لا يمنع بالبداية أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً للجريمة المنصوص عليها فى كل منهما كأن تتم جريمة الخدعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن . وفى هذه الحالة يوجد التعدد المعنوى المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهى المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذن فإن كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق هذا القانون عليهما .

(نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ )

٤ - إن الخدع فى رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون فى القانون خدعاً فى حقيقته ، أما الخلط برتب أوطى وعدم التناسق والتعبئة الخادعة فإنها تعتبر خدعاً فى طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، وخدعاً كذلك فى العناصر الداخلة فى تركيبه . كما هى معرفة به فى القانون . فمتى كان الحكم قد أثبت أن البيع انعقد بين المتهم وبين المشتري على رتبة معينة وهى رتبة جود إلى فولى جود وأن القطن المبيع قد حصل التفاسخ فى بيعة ودفع البائع تعويضاً للمشتري . وأن هذا القطن قد بيع لوتات « أى مجاميع » بعد كبسه بخارياً ، ومن الصفات الجوهرية للمجاميع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة

## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة (١)

الطبقات وأن تكون كل بالة من بالات المجموعة متماثلة مع باقى بالات تلك المجموعة خالية من عيب التركيب - كما هو منصوص عليه فى لائحة بورصة مينا البصل وكما يقره العرف التجارى ، وأن عدم التناسق فى القطن المبيع قد بلغ حداً كبيراً حتى أصبح من المتعذر تحديد رتبة له ، وأن المتهم ارتكب التعبئة الخادعة وأن القطن المبيع لا يتفق مع العينات التى بيع على أساسها ، وأن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكى يتخلص من قطن ردى لا يستطيع بيعه فى السوق . ولكى يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التى باع على أساسها وبين رتبة القطن الذى باعه فعلاً - متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد أثبت على المتهم ارتكابه جريمة خدع المشتري فى حقيقة طبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من عناصر نافعة ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنه خدع فى نظافة البضاعة وحقيقتها وذاتيتها .

(نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣)

٥ - إن تأويل القانون على الوجه الصحيح أنه يكفى لقيام جريمة الخديعة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط الذى دفع البائع المشتري إليه متعلقاً بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة فى تركيبها أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة ولا يلزم أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسى فى التعاقد . وما يدعم هذا النظر أن الشارع عنى بالنص فى الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون " النوع أو الأصل أو المصدر " - إذا حصلت الخديعة فى واحد منها - سبباً أساسياً فى التعاقد فى حين أنه لم يقيد ما ورد فى الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد .

(نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣)

٦ - أنه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوص قانون قمع الغش والتدليس على الخديعة فى القيمة التجارية أو الثمن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشئ المبوع التى عنى المشرع بذكرها فى المادة الأولى من قانون قمع الغش . أما إذا وقعت الخديعة فى شئ من ذلك فإن الخداع فى الثمن أو فى القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد أثر للخديعة المعاقب عليها .

( نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ )

٧ - يكفى أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجانى مستحقاً للعقاب بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين فى حالة خديعة المتعاقد أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدنى أو التجارى . إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدنى وغيره من القوانين الخاصة وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هى التى شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحماية ، وهى منع الغش فيما يتعامل فيه الناس . يدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع فى تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم .

(نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام



محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣

٨ - انه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة ، وإرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه ، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللب في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيباً متعينا نقضه .

(نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢ رقم ٩٣ ص ٢٤٢)

٩ - المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذي فوض في مادته السادسة في سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية في إصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الخلط أو النقل أو التسمية أو تحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على العبوات ، ثم بينت هذه المادة في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات . وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوماً في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجوب وضع أسم التابل ومنتجه أو تجهزه وعنوانه على العبوات ، ثم أصدر وزير التجارة

القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات . وحظر كل من المرسوم والقرار أستيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها . ولما كانت النيابة العامة - وقد أسبغت على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه فى خدع المتعاقد معه فى ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شمرأ على أنه كراوية - قد كلفته الحضور لمحاكمته - على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش ، وكان مما يدخل فى الغش الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التى طلبت النيابة العامة محاكمة المطعون ضده من أجلها - استناداً إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتى طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التى تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكليف بالحضور من إجمال لبيان التهمة تكوة للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت فى تطبيقه وفى تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والإحالة .

(نقض ٧ نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢٠١ ص ١٠٧٦ )

## ثانيا - الركن المعنوى :

١ - إنه لما كانت جريمة خدع المشتري هى من الجرائم العمدية التى يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائى لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل فى البضاعة ، وإرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه ، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوى وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللين فى ذاته

## (جريمة خدع المتعاقد).....مادة(١)

مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيباً متعينا نقضه .

(نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢ رقم ٩٣ ص ٢٤٢)

٢ - إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي من الجرائم العمدية التي يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالغش الحاصل في الصناعة ، وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المتعاقد معه . وإذن فمتى كان الحكم لم يتحدث عن هذا الركن من أركان الجريمة مع لزوم استظهاره للقول بقيام مسئولية الطاعن عنها ، وكان الحكم أيضاً لم يتحدث مطلقاً عن علم الطاعن بالغش حتى يمكن تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور على الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصراً قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٣٥ ص ١٠٣ )

٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التي دين المتهم بمقتضاها - تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور التي حددتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها . ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالماً بالنقص أو بالغش الذي أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقد الآخر علماً حقيقياً واقعياً يبرر وصف المشرع لفعله بأنه « خدع أو شرع في أن يخدع » . فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الجبين فى معاملته الخاصة بعيدا عنه ودون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود فى الجبن قد بنى على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدى إلى إثبات العلم الواقعى فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

(نقض ٢٢ فبراير ١٩٥٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ١٢١ ص ٣٦٦ )

٤ - إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى ، وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشئ المتفق على بيعه وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المشتري . وإذن فإذا كان الحكم قد قال " إن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التى يضعها فى محله أو التى يتعهد بتوريدها للغير ، وأن تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله ... وإنه يكفى لقيام جريمة الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التى اتفق عليها " : فإن هذا الذى ذكره الحكم لا يؤدى إلى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

( نقض ٢٩ مارس ١٩٥٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٦ رقم ٢٣٢ ص ٧١٥ )

٥ - جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت



(جريمة خدع المتعاقد).....مادة(١)

---

القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري . وإذن فلا يكفي لإدانة المتهم بهذه الجريمة أن يثبت الحكم أنه الملتزم بالتوريد بل لابد أن يقوم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به علماً واقعياً .

( نقض ٢٧ فبراير ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ٥٧ ص ٢٥٨ )

٦ - لا يكفي لإدانة المتهم بجريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاولة والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

( نقض ٢١ يناير ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ١٤ ص ٤٩ )

مادة (٢)(١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر:

١ - كل من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - وقد كان نصها قبل التعديل على النحو التالي : يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات المغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك .

و يفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته و مصدر الأشياء موضوع الجريمة .

٢ - من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما تستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً وكذلك من حرض على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات و غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو كانت العقاقير ضارة بصحة الحيوان.

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها .

و في جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

(جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

المنتجات الصناعية معدا للبيع وكذلك من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢ - كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو يقصد الغش و كذلك كل من حرض أو ساعد على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين و لا تجاوز سبع سنوات و بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه و لا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المقررة فى هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء تاريخ صلاحيتها.

## الفقه

١ - أوجه الشبه والاختلاف بين جريمتي الغش والخداع في الاتفاقات القانونية:

أولاً - أوجه الشبه:

(أ) أن الفاعل في كلا الجريمتين يهدف إلى تحقيق نتيجة واحدة وهي الكسب غير المشروع .

(ب) أن هناك ضرر يصيب المستهلك في كلا الجريمتين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ثانياً - أوجه الاختلاف:

(أ) من حيث موضوع الجريمة:

تنصب جريمة الغش على أنواع معينة من السلع والمواد الغذائية المخصصة للإنسان أو الحيوان ، أو العقاقير الطبية أو المحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو الصناعية<sup>(٢)</sup>.

بينما تنصب جريمة الخداع على « البضاعة » أيا كان نوعها .

(ب) من حيث محل التجريم:

تقع جريمة الغش على المادة أو الانتاج المعد للبيع ، بينما توجه جريمة الخداع إلى شخص المتعاقد الآخر ذاته<sup>(٣)</sup>.

( ج ) من حيث علة التجريم:

(٢) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٣) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٤٤ ص ١١٦ .



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

---

ترجع علة تجريم الغش إلى المحافظة على الصحة العامة ، بينما ترجع علة تجريم فعل الخداع إلى ضمان سلامة العقود والاتفاقات .

### ٢ - تقسيم:

سوف نتناول جريمة الغش فى أربعة مباحث ، نتناول فى المبحث الاول محل الجريمة ، ثم نبين فى المبحث الثانى الركن المادى ، ثم نتناول فى المبحث الثالث الركن المعنوى ، ثم نبين فى المبحث الرابع عقوبة الجريمة .

## المبحث الأول

### محل الجريمة

#### ٣ - حصر الأشياء التي تصلح محلاً للجريمة :

حصر المشرع في المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش الأشياء التي قد تكون محلاً للجريمة وهي على النحو التالي :

(أولاً) المواد المستخدمة في غذاء الانسان أو الحيوان :

(ثانياً) العقاقير الطبية و النباتات الطبية .

(ثالثاً) المحاصيل الزراعية .

(رابعاً) المنتجات الطبيعية .

(خامساً) المواد المستخدمة في الغش .

و يترتب على حصر المشرع للأشياء التي تصلح محلاً للتجريم أنه لا يجوز الاضافة اليها أو القياس عليها وذلك لأنها وردت على سبيل الحصر لا المثال .

وسوف نتناول فيما يلي كل نوع من هذه الانواع بشئ من الشرح والتحليل .

#### ٤ - (أولاً) المواد المستخدمة في غذاء الإنسان أو الحيوان :

عرفت المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية كلمة "الأغذية" بأنها " أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الآدمي " .

كما تنبسط الحماية الجنائية لنص المادة الثانية على غذاء الحيوان ،

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

وقد يتكون ايضاً من مأكولات أو مشروبات . وتقتصر هذه الحماية على الحيوانات المنزلية والمستأنسة ، وذلك بالاضافة إلى الحيوانات الموجودة فى حديقة الحيوانات سواء كانت متوحشة أم مستأنسة .

### ٥ - (ثانياً) العقاقير والنباتات الطبية :

عرفت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلية " العقاقير الطبية " بأنها كل " دواء أو عقار أو نبات طبي أو أى مادة صيدلية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق الحق لوقاية الإنسان أو الحيوان من الامراض أو علاجه منها ، أو توصف بأن لها هذه المزايا " .

### ٦ - (ثالثاً) الحاصلات الزراعية :

ينطوى تحت مفهوم الحاصلات الزراعية كل ما تنتجه الأرض من مواد غذائية وغير غذائية . ومثال المواد الغذائية الخضروات والفاكهة والحبوب والزيوت ، كما يدخل فيها الطيور الداجنة وما تنتجه من لحوم أو بيض . ومثال المواد غير الغذائية الاخشاب والصمغ ولب الخشب الذى يستخدم فى صناعة الورق ، والقطن والحريز والاصواف التى تستخدم فى صناعة النسيج . كما يدخل فى الحاصلات الزراعية كل ما يخصص لخدمة هذه الارض من بذور وأسمدة ومخصبات .

### ٧ - (رابعاً) المنتجات الطبيعية :

وتشمل فى مجملها كل الثروات الطبيعية التى يمكن استخراجها سواء من الأرض أو البحر . ومثال ذلك الثروات المعدنية الموجودة فى باطن الأرض كالبتروول والذهب والفضة ، والمعادن كالحديد والنحاس والمحاجر بما تحتويه من أحجار كالرخام وغيرها ، والمياه المعدنية التى تستخرج من

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الآبار . و يدخل فى المنتجات الطبيعية ما يستخرج من البحار كاللؤلؤ  
والاسفنج .

#### ٨ - ( خامسا ) المواد المستخدمة فى الغش :

وتتضمن الألوان والاصباغ والمواد الحافظة ومكسبات الطعم وكل ما  
يمكن استخدامه فى غش اغذية الإنسان أو الحيوان<sup>(٤)</sup>.

(٤) انصحت المذكرة الايضاحية للقانون عن هذا المعنى اذ قالت « أن المادتين ٢٦٦ و ٣٤٧  
الملفيتين قصرتا العقاب على الغش فى المواد الغذائية والطبية ، فلا تتناولان الغش فى أية  
مادة أخرى إلا إذا وصل إلى درجة يتغير فيها وصف البضاعة بحيث يعتبر غشاً فى  
جنسها ، وقد رأى فى المشروع أن ينصب على عقاب الغش فى الحاصلات الزراعية  
والطبية ، إذ لا وجه للتخلى عن حماية هذه الحاصلات بمثل الحماية التى وفرها القانون  
للمواد الأخرى ، كما رأى أن ينص على عقاب الغش فى المواد المستعملة فى غذاء الحيوان  
وكان القانون الفرنسى الصادر سنة ١٨٥١ وهو الذى أخذت عنه المادة ٣٤٧ / ١ ينص  
صراحة على عقاب الغش فى هذه المواد . غير أن المحاكم الفرنسية كانت تقضى رغم  
ذلك بتوقيع العقوبة على غشها ولما صدر قانون سنة ١٩٢٥ نص صراحة على ذلك وعلى  
هذا المتوال نسج المشروع .



## المبحث الثانى

### الركن المادى

٩ - ( الشرط المفترض ) أن تكون المواد محل الغش معدة للبيع أو التعامل فيها:

عبر المشرع عن الشرط المفترض فى جريمة غش الاغذية أو العقاقير أو الحاصلات الطبيعية أو الصناعية بقوله « كل من غش .... من المنتجات الصناعية معداً للبيع » .. وبذلك يبين أن المشرع يشترط للعقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون أن تكون المواد معدة للبيع . وترتيباً على ذلك فإذا كانت المواد المغشوشة ليست معدة للبيع أو للاستهلاك العام فلا تقوم الجريمة .

وترجع العلة فى هذا الشرط إلى أن تجريم الغش بصفة أساسية ليس بهدف المحافظة على صحة المستهلكين فحسب ولكن أيضاً إلى حماية التجار أنفسهم من أفعال الغش ، ولذلك فإنه لا يعاقب على جريمة الغش إلا عندما يوجه الفعل ضد طرف ثالث هو المستهلك<sup>(٥)</sup>.

### ١٠ - صور الركن المادى :

يتكون الركن المادى فى جريمة الغش من أربعة صور هى :

الأولى : غش المواد الغذائية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .

الثانية : طرح أو عرض للبيع أو بيع الاغذية ونحوها .

---

(٥) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٤٨ ض ١٢٥ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

**الثالثة :** صنع أو طرح أو عرض للبيع أو بيع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش الأغذية ونحوها .

**الرابعة :** التحريض أو المساعدة على استعمال هذه المواد فى الغش .

وسوف نتناول فيما يلى كل صورة من صور التجريم السابقة بالشرح والتحليل .

### **المطلب الأول**

**غش المواد الغذائية أو العقاقير أو النباتات**

**الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية**

**أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية**

**١١ - مدلول الغش :**

يعرف الفقه الغش بأنه " كل فعل عمدى إيجابى ينصب على سلعة مما يعينه القانون ، ويكون مخالف للقواعد المقررة لها فى التشريع ، أو فى أصول الصناعة ، متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو قائدها أو ثمنها ، ويشترط عدم علم المتعامل الآخر به " (٦) .

وقد حددت المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها الحالات التى تعتبر فيها الاغذية مفسوشة وهى على النحو التالى :

---

(٦) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

- ١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .
  - ٢ - إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
  - ٣ - إذا استعويض جزئياً أو كلياً عن أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة .
  - ٤ - إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها .
  - ٥ - إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت .
  - ٦ - إذا احتوت على أية مواد ملونة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة .
  - ٧ - إذا احتوت جزئياً أو كلياً على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاماً أو كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .
  - ٨ - إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي إلى خداع المستهلك أو الإضرار بالصحة به .
- وقد قالت محكمة النقض أن الغش يقع « بإضافة مادة غريبة إلى السلعة أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري . ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة ، أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبه فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة أو أظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة .
- والغش أو التزييف بالخلط لا يتطلب ايهم حتما أن يكون الشيء المدخل

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

فى البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ، ولكنه يختلف عنه فى مجرد الجودة . على أنه لا يشترط فى القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة ، بل يكفى أن تكون قد زيفت .

والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الاضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش من محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة ، إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشئ بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذى اعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة ، أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف (٧) .

#### ١٢ - شروط قيام جريمة الغش :

اشترط المشرع فى المادة الثانية لقيام جريمة الغش توافر الشروط الآتية :

أولاً : أن يقع فعل الغش بنشاط إيجابى من الجانى .

ثانياً : أن ينصب فعل الغش على سلعة مما يعينه القانون .

ثالثاً : أن يكون فعل الغش مخالف للقواعد المقررة لها فى التشريع أو فى أصول الصناعة متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدها أو ثمنها .

رابعاً : ألا يعلم المتعامل الآخر بما وقع من غش . وسوف نتناول فيما يلى هذه الشروط بالشرح والتحليل .

(٧) أنظر نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

### ١٣- (أولاً) أن يقع الغش بنشاط إيجابى من الجانى :

يشترط لقيام جريمة الغش أن يكون هناك تدخل بشرى لا تمام عمليات التغيير والتزيف ، فطالما أن الامر يتعلق بإضافة عناصر أخرى أو انقاصها من الانتاج أو صناعة مادة أخرى مزيفة فإن ذلك يجب أن يتم بفعل الإنسان .

وعلى ذلك فإن الغش قد يقع بالاضافة أو بالانقاص أو بالصناعة . وتعتبر طريقة الغش بالخلط أو بالاضافة من أكثر الطرق شيوعاً وسهولة من الناحية العملية . ولا يثبت الغش بالاضافة إلا إذا كانت المادة المضافة لا تدخل فى التكوين الطبيعى للمادة الاصلية .

ومثال الغش بالاضافة غش الزيوت بإضافة كمية قليلة من الزيت ذى القيمة المنخفضة إلى زيت ذى قيمة مرتفعة ، وذلك كاضافة زيت بذرة القطن إلى زيت السمسم وعرضة للبيع باعتباره زيت سمسم<sup>(٨)</sup> ، أو اضافة الماء إلى اللبن<sup>(٩)</sup> ، أو غش الزيت عن طريق اضافة الماء اليها أو اضافة شحوم أو دهون مختلفة اليها لتغيير شكلها<sup>(١٠)</sup> .

أما الغش بالانتقاص فيتم عن طريق سلب أو نزع كل أو جزء من العناصر الحقيقية المكونة للمادة الطبيعية مع احتفاظه بنفس التسمية وبيعه بنفس الثمن على أنه الانتاج الحقيقى . والهدف من الانتقاص هو الاستفادة من العنصر المسلوب أو قيمته ، ولا يهم الوسيلة المستخدمة فى ذلك ما دام يترتب عليها تحقيق النتيجة الاجرامية .

(٨) أنظر نقض ١٩ نوفمبر ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٧٦ ص ٢٠٤ .  
(٩) أنظر نقض أول مايو ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ١٨٢ ص ٥٢٧ .  
(١٠) أنظر نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٩١ ص ٣٧٠ .



## .....(قانون قمع التدليس والغش).....

ومثال الغش بالانتقاص نزع جزء من الذهب والفضة في حالات السبائك والمشغولات الذهبية والفضية ، أو نزع دسم اللبن الحليب الذي يقلل من خواصه الطبيعية. وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن قلة الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٣٥ لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال الغير بإضافة مادة أو نزع جزء من الدسم الذي فيه ، مهما كان مقدار هذا الجزء الذي انتزع<sup>(١١)</sup>.

والطريقة الثالثة للغش هي الغش بالصناعة ويتم ذلك عندما تكون المادة المغشوشة لا تتضمن العناصر التي يتكون منها الانتاج الحقيقي ، أو إحلال مادة أجنبية بدلا من بعض عناصر السلعة نفسها .

ولكن لا يعتبر غشا فساد البضاعة من تلقاء نفسها بحكم مرور بعض الوقت عليها ، بيد أن إيهام البائع للمشتري بأنها بضاعة صالحة للاستهلاك كذبا يكون جريمة خداع المتعاقد . وكذلك مجرد عرض هذه البضاعة للبيع مع العلم بفسادها وحيازتها للبيع أمران معاقب عليهما طبقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون .

كما لا يعتبر غشا فساد البضاعة بإهمال من حائزها كتسوس الغلال أو الحبوب بسبب عدم العناية بتخزينها وفقا للأصول الفنية ، أو عرضها للبيع ومعها شوائب بنسبة كبيرة بسبب الإهمال في غربلتها وتنقيتها<sup>(١٢)</sup>.

### ١٤ - (ثانياً) أن ينصب فعل الغش على سلعة مما يعينه القانون :

حدد المشرع في المادة الثانية أنواع معينة من السلع تكون محلاً لهذه

(١١) أنظر نقض ٢٩ يناير ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٢٠٦ ص ٥٤٥ :

نقض ١٢ مارس ١٩٥١ س ٢ رقم ٢٨٨ ص ٧٦٠ .

(١٢) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

الجريمة وهي أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .

ولقيام جريمة الغش يتعين أن ينصب الفعل المادى على هذه السلع . وقد سبق لنا بيان هذه السلع تفصيلا فيرجى الرجوع إليها منعاً من التكرار .

١٥- ( ثالثاً ) أن يكون فعل الغش مخالف للقواعد المقررة لها فى التشريع أو فى أصول الصناعة متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدتها أو ثمنها:

ينبغى أن يكون فعل الغش مخالف للقواعد المقرر لها فى التشريع إذا كان المشرع قد حدد مواصفات معينة للسلعة . وعلى سبيل المثال فقد أجازت المادة الخامسة من قانون قمع الغش والتدليس فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر النافعة فى تركيب العقاقير الطبية أو الادوية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع باسم معين ، أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

وتطبيقاً لهذا النص صدر مرسوم فى ١٣ يونية سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون ، وقد بين نسب المواد المختلفة التى تدخل فى كل رتبة من رتب الصابون . كما صدر مرسوم فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ عن مواصفات الخل . كما صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة فى ٧ يولية سنة ١٩٥٢ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالالبان ومنتجاتها ، وقد أوجب الاخير الا تقل نسبة الدسم فى الالبان عن قدر معين .

وما لم يصدر قرار بأن ثمة مواصفات معينة مطلوبة فى السلعة أو لم تكن مقتضية بطبيعتها هذه المواصفات ، وبحسب الوصف المطلق عليها فى

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

العقد فإن للمتعاقدين أن يحددوا لها من المواصفات ما يريانه تحديداً صريحاً مقيداً لهم ، وبعد الخروج عليه عندئذ خداعاً للمتعاقد ، أو غشاً للسلعة بحسب الاحوال .

و بالنسبة للسلع الصناعية كالبيرة أو الشيكولاته فإنه ينبغي الرجوع إلى النموذج "Type†" الذى عينه العرف لها فكل من يخالف هذا النموذج الذى أصبح بحكم العرف صنفاً معيناً ، سواء بالانتزاع أو بالاضافة أو بتغيير النسب المطلوبة أو يخرج على الاصول الفنية التى ينبغي التقيد بها فإنه يقع تحت طائلة العقاب .

وهناك أصناف صناعية من سلع شتى تشبه فى مظهرها الاصناف الطبيعية ، وقد تكون لها نفس استعمالاتها كالمسلى والزبدة والخل عندما يكون أى منها صناعية . وقد يخلط بعضها بالسلع الطبيعية بنسب مختلفة ، فلا يعد الخلط غشاً ما دام قد وقع فى حدود التزام الامانة فى المعاملة لإظهار حقيقتها للمشتري بما يوضع عليها من بيان ، أو بما يثبتته البائع عنها فى فاتورة المبيعة . فمجرد الخلط لا يعتبر غشاً فى ذاته إذا كان القانون يسمح به وكانت شروط الاذن بالخلط قد روعيت<sup>(١٣)</sup> ، أو إذا كانت طبيعة السلعة تتطلبه بحسب الاستعمال الذى أعدت له .

#### ١٦ - ( رابعاً ) لا يعلم المتعاقد الآخر بما وقع من غش :

يشترط إلا يعلم المتعاقد الآخر بما وقع من غش أو تغيير فى السلعة . فهناك بعض التغيرات فى بعض السلع الغذائية تكون لازمة لحفظها بغير تلف ، وأحياناً لتحسين نوعها ، وهذه لا ينطبق عليها وصف الغش . كما أن هناك صناعات قائمة على خلط بعض الاغذية ببعضها الآخر ، كخلط

(١٣) أنظر حكم محكمة مصر المختلطة فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٨ - المحاماة ص ٢٠ رقم ١٤٩ ص ٣٩٧ .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

المشروبات الروحية الضعيفة بأنصاف أخرى أقوى منها أو أجود لاعطائها مذاقاً خاصاً وهذه كلها تغيرات لا تدخل فى نطاق التجريم ما دام المتعامل فيها قد نبه اليها بما تحمله السلعة من بيانات ، أو بالاقبل بظروف التعاقد وسعر الصفقة وهذه مسألة موضوعية متروكة لقاضى الموضوع فى كل حالة على حده .

### ١٧- لا يشترط فى الغش الاضرار بالصحة :

لا يلزم لقيام جريمة الغش أن يكون من شأنه الاضرار بصحة الإنسان أو الحيوان ، لذا فقد قضى بأن جريمة غش الكاكاو متوافرة من وجود ارتفاع فى الحموضة به ، مما يجعله فاسداً مع علم المتهم به ، حتى ولو لم يترتب على الفساد أى ضرر بالصحة<sup>(١٤)</sup> ، كما قضى بأن غش المياه الغازية متوافرة باحتوائها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة ، فمن اهداف هذا التشريع أيضاً حماية مذاق الاطعمة ورائحتها ، وبالتالي سمعة الصناعات المتصلة بها ومزاج مستهلكيها .

أما إذا أدى الغش إلى الاضرار بصحة الإنسان أو الحيوان فإن ذلك يكون ظرفاً مشدداً للجريمة (م ٢ / ٤ من قانون قمع الغش والتدليس) . و يترتب على ذلك نتيجة هامة لا تترتب على الغش غير الضار بالصحة ، وهى انطباق النص بعقوبته المشددة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة<sup>(١٥)</sup> .

### ١٨- بيانات حكم الادانة :

(١٤) أنظر نقض ١٤ يونية ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٣٢٩ ص ١١٢٩ .

(١٥) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .



## .....(قانون قمع التدليس والغش).....

يتعين على القاضى أن يثبت فى حكمه ما يشير إلى حصول الغش بأدلة مستمدة من أوراق الدعوى - فإذا جاء الحكم غفلاً من الإشارة الكافية إلى توافر حصول الغش كان معيباً لقصوره فى بيان الواقعة التى أدان عنها المتهم .

واستظهار غش السلعة مسألة موضوعية ، يستعين فيها القاضى عادة بالاختصاصيين فى التحاليل الكيميائية ، ورأيهم استشارى بطبيعة الحال ، إذ أن الامر مرده إلى محض اقتناعه وما يستريح إليه وجدانه من دليل أو من آخر .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا كان الحكم لم يبين مطلقاً ماهية اللبن المغشوش ، وكيفية حصول الغش فإنه يكون قاصراً معيباً<sup>(١٦)</sup> . كما قضى بأنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر فى حكمها ماهية الرواسب التى قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى ، وسببها وأثرها فى هذه المياه المعروضة للبيع وكيفية صلاحية تلك المياه للاستعمال كان حكمها قاصراً لأن استظهار ذلك كله لازم للقول بتوافر أركان جريمة غش الشراب<sup>(١٧)</sup> ، كما قضى بأنه إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هى أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها. والتى أسس عليها الحكم مسؤولية هذا الأخير وأغفال الحكم لهذا العنصر الجوهرى يعيبه بالقصور<sup>(١٨)</sup> .

ولكن لا يلزم فى جريمة غش الاغذية أن تبين المحكمة فى حكمها

(١٦) أنظر نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٩٣ ص ٢٤٢ .

(١٧) أنظر نقض ١١ ديسمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ١٣٤ ص ٣٦٣ .

(١٨) أنظر نقض أول مايو ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٢ رقم ٩٦ ص ٥٢١ .



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

النسبة المئوية لما أضيف إلى المأكولات والمشروبات والادوية من العناصر الاجنبية عنها ، إذ يكفي للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حالته الأصلية ، وأنه أدخل عليه بنية الغش تغيير أثر في شيء من صفاته . وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه متى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به وأن هذا الغذاء مغشوش بالمادة الغريبة عنه المبينة هي أيضاً ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش ففي ذلك ما يكفي لاثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية المادة المضافة أو نسبتها طالما أن توافر الجريمة لا يستلزم فيها مواصفات محددة النسبة<sup>(١٩)</sup> ، كما قضى بأنه لا يلزم بيان نوع المواد الدخيلة على السلعة متى استظهر الحكم أن أية مادة من المواد قد أضيفت مما تعد اضافتها غشاً حتى ولو عجز التحليل عن تعيين نوعها على وجه التحديد<sup>(٢٠)</sup> ، كما قضى بأنه لا محل لأن يبين الحكم عند توقيع عقوبة الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن المادة التي اضافها المتهم إلى الغذاء المغشوش هي من المواد المضرة بالصحة ، بل أن هذا البيان يكون ضرورياً عند تطبيق العقوبة المشددة الواردة في الفقرة الخامسة من هذه المادة<sup>(٢١)</sup> .

(١٩) أنظر نقض ١٩ إبريل ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٨١ ص ٨٤٦ .  
(٢٠) أنظر نقض ٣١ مارس ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٢٤٦ ص ٦٦٢ .  
(٢١) أنظر نقض ١٣ مارس ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٥٧ ص ٤٨٢ .

## المطلب الثانى

### الطرح أو العرض للبيع أو البيع

#### ١٩ - علة التجريم:

كان العرض والطرح للبيع يفلتان من العقاب قبل صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى بوصفهما شروعاً فى خداع المتعاقد وذلك لعدم وجود نص على عقاب الشروع حينذاك . ولذلك تدخل الشارع بالعقاب مساوياً بين أفعال البيع وبين العرض أو الطرح للبيع ومساوياً بين وقوع هذه الأفعال على أغذية أو عقاقير مغشوشة ، وبين وقوعها على المواد التى تستعمل فى الغش .

وقد أفصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن علة التجريم بقولها أنه " لا يعاقب على بيع المواد التى تستعمل فى الغش إلا فى حدود قواعد الاشتراك ، أى فى الاحوال التى تقع فيها الجريمة فعلاً ، ورؤى فى المشرع مصادرة سبب الجريمة قبل وقوعها باعتبار حيازة هذه المواد لسبب غير مشروع جريمة بذاته " .

#### ٢٠ - مدلول أفعال الطرح أو العرض للبيع أو البيع :

حصر المشرع أنواع الأفعال المادية المعاقب عليها فى هذه الصورة الاجرامية فى ثلاثة أنواع : الطرح للبيع ، والعرض للبيع ، والبيع .  
و من المتفق عليه أن الفارق بين مدلولى العرض للبيع والطرح له هو مجرد فارق اصطلاحى لا يترتب عليه أية آثار سواء من حيث التجريم أو العقاب .

ويتحقق العرض للبيع بتقديم السلعة إلى مشتر معين يفحصها ويشتريها

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

إذا شاء الشراء لنفسه أو لغيره . أما الطرح للبيع فهو وضع السلعة في مكان عام في متناول الكافة ليتقدم لشرائها من يرغب فيها ، كوضعها في واجهة محل تجارى أو على أرففه أو في أدراجة ، وكذلك ادخال هذه السلع في مدينة إذا كان من تاجر أو لحساب تاجر أو وضعها في مزاد علنى في مكان عام أو خاص .

ولا يشترط في افعال العرض أو الطرح للبيع أن يكون الفعل مصحوباً بالقول أو بالإشارة . كما أنه لا يلزم أن يصدر العرض للبيع أو الطرح له من صاحب المحل أو مديره ، بل يكفي أن يصدر عن شخص مسئول عن إدارة المحل حتى يسأل عنه ، وقد يسأل الاثنان معاً إذا ما ثبت التواطؤ فيما بينهما على هذا العرض .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا كان الحكم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل فإنه يصح ادانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت ، وأن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معاً متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما (٢٢).

بيد أن المسئولية الجنائية عن جريمة العرض للبيع تنتفى إذا كان المتهم لا شأن له في البيع ولا يتعدى عمله في المحل سوى القيام بالاعمال الكتابية (٢٣) .

(٢٢) أنظر نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ٣٥٥ ص ١٠٥٨ .

(٢٣) أنظر نقض ١٤ يناير ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج ٢ ص ٨٩٠ .

## .....(قانون قمع التدليس والغش).....

كما تنتفى المسؤولية إذا اقتصر دوره على الاشراف الادارى فقط دون تدخل فى عملية الانتاج (٢٤) .

ولا تعتبر كل المنتجات الموجودة فى المحل التجارى مطروحة للبيع ، ولكن يقتصر ذلك على الاماكن التى يجوز للجمهور ارتيادها فى المحل التجارى حتى لو كانت فى المخازن أو المستودعات طالما أن صاحب المحل اجاز للجمهور ارتيادها . أما الاماكن التى لا يجوز للجمهور الدخول فيها والتى لا تحتوى على بضاعة أو تحتوى عليها ولكنها ما زالت فى طور الاعداد والتجهيز ولا يسمح لغير العمال بالدخول فيها فلا تعتبر المواد الموجودة فيها مطروحة للبيع .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا كان المتهم يعرض مادة غذائية للبيع غير صالحة للاستهلاك قد تمسك بأن العلب المحتوية لها لم تكن معروضة للبيع ، بل كانت بالمكتب فى انتظار الرد من صاحبها ، فلا تجوز ادانته دون إيراد الدليل على أنها كانت معروضة بالفعل وإلا كان الحكم قاصراً (٢٥) ، كما قضى بأنه إذا أدان الحكم متهماً فى تهمة عرض صابون للبيع غير مطابق للمواصفات وقد أثبت أن الصابون ضبط لدى

---

(٢٤) تطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه « متى كان البين من محضر جلسة المحكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعين دفعا التهمة على لسان محاميها بأنها مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمواد الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة للبيع ، وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيداً عن رقابة وإشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدائها .... ولم يحقق دفاعها رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن نمحصه لتقف على مبلغ صحته أو تزده عليه بما يبرر رفضه " .

أنظر نقض نوفمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٦٦ ص ٥ . ٨ .

(٢٥) أنظر نقض ١٤ يناير ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٨٣ ص ٢٧٢ .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

المتهم دون أن يتحدث عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه (٢٦) ، كما قضى بأنه إذا دفع المتهم تهمة العرض للبيع بأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضا للبيع - كان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام فإن الحكم يكون - إذا لم يرد عليه أو يفيده - معيباً بقصور البيان متعينا نقضه (٢٧) ، كما قضى بأنه إذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه تبيناً فاسداً للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف أعتبرها عرضاً للبيع مع ما أثبتته من أن التين كان موضوعاً بداخل الشلاجة لتخزينه وبعيداً عن محل تجارة المتهم ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في البيان متعينا نقضه (٢٨) ، كما قضى بأنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض في معمل المتهم ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو عرض الجبن للبيع مع علمه بغشه أو فساده (٢٩) .

ووفقاً للتعديل الذي أدخل بموجب القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ فقد أضيفت عبارة " أو انتهى تاريخ صلاحيتها " فأصبح النص بذلك يشمل كافة المواد الغذائية أو نحوها المنصوص عليها والتي انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب عليها .

كما يلاحظ أن المادة الخامسة ( بند ٢ ) من القانون رقم ١٠ لسنة

(٢٦) أنظر نقض ٧ مارس ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٣٨ ص ٧٩٥ .

(٢٧) أنظر نقض ٣٠ مايو ١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١١ ص ٥١٣ .

(٢٨) أنظر نقض ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ٢١١ ص ١٠٢٧ .

(٢٩) أنظر نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٢ ص ٦٨٧ .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها قد نصت على أنه " تعتبر الاغذية فاسدة أو تالفة في الاحوال الآتية :

٢ - إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على عبوتها " .

### المطلب الثالث

صنع أو طرح أو عرض للبيع أو بيع مواد  
أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل في الغش

٢١ - علة التجريم :

ترجح علة تجريم التعامل في المواد أو العبوات أو الأغلفة التي تستخدم في الغش إلى رغبة المشرع في تضيق نطاق التيسيرات التي تتيح للجاني ارتكاب الجريمة ، لأن هذه المواد تساعد وتسهل على ارتكابها ، ولذلك فإن المشرع قد أخذ بفكرة التجريم التحوطي السياق ليحول دون ارتكاب الجريمة .

٢٢ - مدلول الافعال المؤثمة :

حصر المشرع الافعال المادية المؤثمة في أربعة صور هي : الصنع و الطرح و العرض للبيع و البيع . وهذا التحديد على سبيل الحصر لا المثال ، ولذلك فلا يجوز اضافة أية صور أخرى خلاف ما ورد بالنص وقد سبق لنا بيان مفهوم هذه الصور الاجرامية من قبل فيرجى الرجوع اليها منعاً من التكرار.

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

و تنقسم المواد التي تستعمل فى الغش إلى نوعين :

الأولى : مواد تستخدم بطبيعتها فى الغش وليس لها أى استعمال آخر .

الثانى : مواد لها استعمالات مشروعة ولكنها تكون غير مشروعة بتخصيصها للغش .

ويلاحظ أنه لا عقاب على هذا النوع من المواد إلا إذا عرضت أو طرحت للبيع أو بيعت فعلاً ، أما قبل ذلك فلا عقاب عليها بمقتضى هذا النص ما لم يكن ذلك مصحوباً بالتحريض على استعمال المواد الخاصة بإتمام الغش (٣٠) .

### المطلب الرابع

التحريض أو المساعدة على استعمال المواد

أو العبوات أو الاغلفة فى الغش

٢٣ - نطاق الافعال المادية المؤثمة :

فى بعض الاحيان يعاقب المشرع على أفعال الاشتراك بالرغم من عدم وقوع فعل غير مشروع من الفاعل ، وإنما بوصف الفعل مكوناً بداية جريمة مستقلة . ففى هذه الفروض يتكون الركن المادى للجريمة من ذات الفعل الذى نص عليه القانون كوسيلة اشتراك فى جريمة أخرى . ومثال ذلك تجريم التحريض أو المساعدة على استعمال المواد أو العبوات أو الاغلفة فى الغش

(٣٠) أنظر الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق ، بند ٦١ ص ١٥٦ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

يوصف ذلك جريمة قائمة بذاتها بالرغم من عدم وقوع الجريمة المحرض عليها أو المساعد عليها .

وترجع علة التجريم فى هذه الحالة إلى رغبة المشرع فى ملاحقة الخطورة الاجرامية للجناة وتجنب افلاتهم من العقاب حتى فى حالة عدم ارتكاب الافعال التى قاموا بالتحريض عليها أو المساعدة فيها .

وقد بين المشرع فى المادة الثانية الوسائل التى يمكن أن يتبعها الجانى فى التحريض أو المساعدة وذلك بقولـه " بواسطة كراسات أو مطبوعات " . ولكن يلاحظ أن هذا البيان قد ورد على سبيل المثال لا الحصر إذا تبعه المشرع بعبارة " أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كان " مع ملاحظة أن هذه الوسائل ينبغى أن تكون فى شكل كتابى ، وبذلك فإن التحريض الشفهى يعتبر غير كاف لقيام الجريمة ، ويستمد هذا التفسير أساسه من القاعدة الجنائية التى تقضى باتباع منهج التفسير الضيق فى مجال التجريم فى النصوص الجنائية .

### المبحث الثالث

### الركن المعنوى

#### ٢٤ - عناصر الركن المعنوى:

إن جريمة الغش بكافة صورها السابق إيضاها جريمة عمدية ، يلزم لقيامها توافر القصد الجنائى بركنيه العلم والإرادة . فينبغى أن يعلم الجانى بتوافر أركان الجريمة وبأن القانون يعاقب عليها ، وأن تتجه ارادته صوب ارتكابها .

#### ٢٥ - (أولا) العلم:

يتعين أن يتجه علم الجانى صوب الاحاطة بكافة عناصر السلوك المادى فى جريمة الغش ، وذلك من حيث كيفية وطبيعة المواد التى وقع عليها السلوك المادى ، وهذه المواد محددة فى المادة الثانية وهى أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو المحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .

كما ينبغى أن يعلم الجانى أن ما يطرحه أو يعرضه للبيع أو يبيعه مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته .

وتوافر العلم بغش السلعة محل الجريمة أو فسادها أو عدم توافره هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض طالما أنه قد بنى رأيه على أسباب سائغة (٣١) .

#### ٢٦ - (ثانيا) الإرادة:

---

(٣١) أنظر نقض ١٢ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٣ رقم ١٧٧ ص ٧٢٣ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

يجب أن تكون إرادة الجاني حرة طائعة مختارة ، وأن تتجه صوب أحداث التغيير في طبيعة وخواص المواد التي أدخلت عليها لتحقيق فعل الغش .

#### ٢٧ - وقت توافر القصد الجنائي :

يجب التمييز في هذا الصدد بين جريمة الغش من جانب ، وجريمة الطرح أو العرض للبيع أو البيع من جانب آخر . أما بالنسبة لجريمة الغش فهي من الجرائم الوقتية التي تقع بمجرد ارتكاب فعل الغش أو استعمال المواد في الغش ، ولذلك فإنه يتعين أن يكون القصد الجنائي معاصراً لحظة حدوث النشاط المادي .

أما بالنسبة لجرائم الصنع أو الطرح أو العرض للبيع أو البيع فهي من الجرائم المستمرة التي ينبغي توافر القصد الجنائي في أي وقت لوقوعها طالما كانت حالة الاستمرار قائمة .

ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها توافر القصد الجنائي وتقييم الدليل عليه وفقاً للقواعد العامة في قانون العقوبات<sup>(٣٢)</sup>.

(٣٢) أنظر نقض ١٦ يونية ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج ٢ ص ٨٩ .



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

### المبحث الرابع

### عقوبة الجريمة

#### ٢٨ - الغش التام والشرع فيه :

تكتمل جريمة الغش بمجرد تمام خلط السلعة أو الانتزاع منها أو صناعتها على أية صورة تؤثر في صفاتها أو قيمتها بقصد التعامل فيها بعد غشها . وعلى ذلك فإن ضبط الجاني بعد أن يكون قد صنع المادة المغشوشة ، والتي تحمل الاوصاف والمعالم الرئيسية للمادة المغشوشة يكون الجريمة التامة .

والمعيار الذى يعتد به فى تجريم الغش هو المعيار الموضوعى الذى يقوم على مادة الغش ذاتها ومدى توصل الجانى إلى تغييرها وافسادها . أما تقدير الشخص نفسه سواء أكان جانياً أو مجنياً عليه للمادة أو السلعة فليس له تأثير على حدوث الغش أو قيام مسؤولية مرتكبه جنائياً .

والشروع فى هذه الجريمة متصور سواء فى صورة الجريمة الموقوفة أو الجريمة الخائبة . وفى الصورة الاولى يقوم الجانى ببدء النشاط الاجرامى اللازم لقيام جريمة الغش ثم يوقف عمله لأسباب خارجة عن ارادته . ومثال ذلك من يقوم بإعداد الادوات والمواد اللازمة للغش وقبل أن ينتهى من اتمام أعماله الاجرامية يوقف فعله ويضبط بمعرفة السلطات العامة .

أما فى حالة الجريمة الخائبة فإن الجانى يفرغ كل ما فى جعبته من نشاط إجرامى إلا أن فعله يخيب لأسباب لا دخل لارادته فيه ، ومثال ذلك من يقوم بإعداد أدوات الغش ويستعملها فعلاً ولكنها لا تؤدى إلى إتمام عملية الغش .

وبلاحظ أن المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش تساوى فى

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

العقاب بين الغش التام والشروع فيه ، سواء من حيث التجريم أو مقدار العقاب ، وبذلك سار المشرع على نفس النهج الذى اتبعه فى تجريم فعل خدع المتعاقد أو الشروع فيه المنصوص عليه فى المادة الأولى من القانون .

#### ٢٩ - نوع ومقدار العقوبة :

ميز المشرع فى جريمة الغش أو طرح أو عرض أو بيع المنتجات المغشوشة ، أو صنع أو بيع المواد أو العبوات أو الاغلفة التى تستعمل فى الغش بين صورتين :

الأولى : الجريمة فى صورتها البسيطة .

الثانية : الجريمة فى صورتها المشددة .

### المطلب الأول

#### عقوبة جريمة الغش فى صورتها البسيطة

#### ٣٠ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لجريمة الغش فى صورتها البسيطة عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

## المطلب الثانى

### عقوبة الجريمة فى صورتها المشددة

#### ٣١ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لجريمة الغش فى صورتها المشددة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن سنتين ولا يجاوز سبع سنوات والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

ويقع الظرف المشدد فى هذه الحالة إذا كانت الاغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التى أنتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

#### ٣٢ - معيار الضرر بصحة الإنسان أو الحيوان :

لم يبين قانون قمع الغش والتدليس مفهوم الاضرار بالصحة الذى يترتب عليه تشديد العقوبة فى جريمة الغش كما أنه لم يحدد المواد الضارة بالصحة .

وقد بين القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها متى تعتبر الاغذية ضارة بالصحة ، إذ أنه نص فى المادة الرابعة منه على أن " تعتبر الاغذية ضارة بالصحة فى الاحوال الآتية :

١ - إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها احداث المرض بالانسان .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

٢ - إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضرراً لصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة بالمادة ١١ (٣٣).

٣ - إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنتقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الاغذية عرضة للتلوث .

٤ - إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الانسان أو من حيوان نافق .

٥ - إذا امتزجت بالاتربة أو الشوائب بنسب تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيتها منها .

٦ - إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها .

٧ - إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوي على مواد ضارة بالصحة.

ويقتصر هذا النص على الاغذية الضارة فقط دون أن يمتد إلى العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .

وتحديد ماهية المواد الضارة رهن بتحديد معنى الصحة ثم تصور كيفية الاضرار بها . والصحة صفة تخلع على وظائف الحياة في الجسم إذا سارت على النحو العادي الذي تحدده القوانين الطبيعية .

---

(٣٣) تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يجب أن تكون الاغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الارعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الاعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في اصناف محددة من الاغذية واوعيتها " .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

أما الاضرار بالصحة فهو كل أخلال بهذا السير العادى ، أى كل فعل من شأنه أن يجعل وظائف الحياة فى الجسم تنحرف - فى قدر ضئيل أو كبير - عن النحو الذى ترسمه لها القوانين الطبيعية . ويتحقق هذا الانحراف إذا توقفت وظيفة من هذه الوظائف أيا كانت مدة توقفها ، كما يتحقق إذا أدت هذه الوظيفة عملها على نحو يختلف عن النحو المألّف لذلك ، فإذا ترتب على الفعل أغماء أو عجز عن استعمال حاسة أو مجرد دوار أو قىء عد الفعل اضراراً بالصحة (٣٤).

والعبرة فى تحديد تأثير المادة على الصحة إنما يكون بالنظر إلى الأثر العام النهائى لها ، فيتعين التريث حتى تنتج المادة كل تأثيرها ثم مقارنة سير وظائف الحياة فى الجسم بسيرها قبل تناول المادة ، فإن تبين أن سير هذه الوظائف بعد أن انتجت المادة تأثيرها اقل ابتعاداً عن السبيل الذى تحدده القوانين الطبيعية كان الاضرار بالصحة متنفياً ، ولا عبرة بالتأثير العاجل الذى أحدثته قبل أن تفضى إلى أثرها الاخير .

---

(٣٤) أنظر الدكتور محمود مجيب حسى : القسم الخاص فى قانون العقوبات . القاهرة ، ١٩٨٧ ، بند ٥٩٧ ص ٤٣٥ .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

## أحكام النقص

### أولاً - الركن المادى :

١ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ إذ نصت فى الفقرة الأخيرة على عقاب كل من " غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها الخ " فقد صرحت بأن القانون لا يعاقب فقط على الغش فى مقدار البضاعة المقتضى تسليمها ، بل يعاقب كذلك على الشروع فى الغش . ولما كان عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها إضراراً بمن يشتريها يعد ، طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءاً فى تنفيذ الغش لأنه يؤدي إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات . إذ ما دام يكفى للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أى مشتر فإنه يكفى فى البدء فى تنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أى شخص يمكن أن يتقدم للشراء . لما كان ذلك فإن العرض للبيع يكون شروعا فى الغش معاقباً عليه بمقتضى المادة المذكورة .

( نقض ١٩ أبريل ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ١٦٨ ص ٢٣٥ )

٢ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت على " عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بغشها أو فسادها " فمتى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع سمناً صناعياً زنخاً مرتفعة درجة حموضته . فهذا الفساد فى السمن

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضاً للبيع مجزئ :  
وجود السمن فى المحل الذى يبيع المتهم فيه أصناف البقالة .

( نقض ١٣ مارس ١٩٤٤ طعن

رقم ٢١٤ سنة ١٤ قضائية )

٣ - إذا كان الحكم حين استدلل على علم المتهم بغش المسلى الذى عرضه للبيع قد قال « أنه بوصف كونه تاجر مسلى لابد قد وقف على غشه ، لأن هذا الغش قد وقع بإضافة مادة غريبة إليه وهى زيت جوز الهند الذى لا يتفق فى خصائصه مع المسلى ، بل إن المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنه لابد أن يكون هو الذى باشر غشه بالطريقة التى ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه ، وأن الفواتير المقدمة بالشراء غير صحيحة ... الخ » فإن ذلك يكفى فى صدد بيان العلم بالغش . أما قول المتهم إن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلى إذ أن فى هذا قضاء من القاضى بعلمه فإن قوله هذا لا محل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المعلومات العامة المفروض فى كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم معه المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه . وقد كان يكون المتهم وجه لقوله لو أنه كان قدم دليلاً لا يحتمل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت .

( نقض ١١ ديسمبر ١٩٤٤ طعن

رقم ١٥٢٣ ١٤ قضائية )

٤ - إذا كان المتهم فى تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للاستهلاك " خلاصة عصير البطاطم " قد تمسك فى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن العلب المضبوطة لديه كانت موجودة فى المكتب فى انتظار

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع فى المحل ، ومع ذلك أدانته المحكمة واقتضرت فى حكمها على القول بأن العلب كانت معروضة للبيع دون أن تورء الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان فى صدد ما دفع به المتهم فيما يختص بواقعة العرض أو قصد البيع .

( نقض ١٤ يناير ١٩٤٧ طعن

رقم ٢٣ سنة ١٧ قضائية )

٥ - يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع أن تبين المحكمة فيه علم المتهم بالغش وتورد الدليل الذى استخلصت منه ثبوت هذا العلم ، فإذا هى اكتفت فى ذلك بقولها إن علم المتهم بالغش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه استدلالها بها لتعرف مبلغ دلالتها فى اثبات الحقيقة القانونية التى قالت بها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

( نقض ١٦ يونية ١٩٤٧ طعن

رقم ١٦٦٣ سنة ١٧ قضائية )

٦ - إن مجرد تغليف الزبدة فى معمل صناعته لا يصح فى القانون عدة عرضا للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه .

( نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٤٨ طعن

رقم ١٦٤٦ سنة ١٨ قضائية )

٧ - إنه لما كان غش الأشياء المعاقب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشئ ذاته تغيير ، أما بإضافة مادة غريبة إليه

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

وأما بانتزاع عنصر من عناصره فإنه يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع وإلا كان مخطئاً .

( نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ طعن

رقم ١١٩٦ سنة ١٨ قضائية)

٨ - إذا كان الحكم الابتدائى الذى أدان المتهم فى تهمة عرض صابون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها قانونا للبيع والذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى المتهم دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة فى الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

( نقض ٧ مارس ١٩٤٩ طعن

رقم ٣٨٥ سنة ١٩ قضائية)

٩ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة عرضه للبيع مياها غازية مغشوشة مع علمه بذلك قد بين واقعة الدعوى فى قوله إنه ثبت أن المتهم كان يعرض المياه الغازية للبيع وأنه تثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها فإنه يكون قاصراً إذ المحكمة لم تستظهر ماهية هذه الرواسب التى وجدت بالمياه الغازية المضبوطة ولم تبين السبب فى وجودها وأثرها فى المشروب ولم تتحدث عن الغش الذى انتهت إلى ثبوته مع لزوم استظهار ذلك للقول بقيام الجريمة .

( نقض ١٢ ديسمبر ١٩٤٩ طعن

رقم ١٢٠٢ سنة ١٩ قضائية)

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

١٠ - إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مع علمه بغشه أو فسادده . فإنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على هذه المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لإمكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب .

( نقض ١١ ديسمبر ١٩٥٠ طعن )

رقم ١٣٢٨ سنة ٢٠ قضائية )

١١ - إن تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يتحقق بإضافة مادة غريبة إليها أو بانتزاع شئ من عناصرها النافعة يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالأضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن هذا الخليط خالص لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة و اظهارها في صورة اجود مما هي عليه في الحقيقة . و الغش : و التزيف بالخلط لا يتطلب أيهما حتماً أن يكون الشئ المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت ، والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشئ بعد خلطه أقل



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

صلاحية للاستعمال الذى أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعن لكى يتخلص من قطن من رتب واطئة خلطه بقطن من رتب أعلى حتى يصل إلى تصريف القطن الرديء الذى يوجد إقبال على شرائه ، وأن البالات التى حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس لا يمكن اعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة فى سوق القطن ، فاستخلصت المحكمة من أدلة سائغة أوردتها أن طرح هذا القطن فى السوق يعتبر غشاً لأنه يتعذر على المشتري اكتشاف عيوبه وأن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله فى السوق بدون أن يوضح بجلاء أنه ( أقطان غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف مينا البصل ) ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ )

١٢ - إن غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً فى اللبن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذى فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذى انتزع ، وإذن فمتى كانت المحكمة قد دانت المتهم فى جريمة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة فى ذلك إلى مجرد قلة الدسم فى اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر فى اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

( نقض ٢٩ يناير ١٩٥١ طعن )

( رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ قضائية )

١٣ - إذا كان الحكم قد دان المتهم فى جريمة بيعه وعرضه للبيع حلوى مغشوشة بإضافة مواد ملونة ضارة بالصحة إليها مع علمه بذلك مستنداً فى ذلك إلى ضبط زجاجة بها مادة ملونة داخل دولاب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها ، دون أن يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة الملونة فى صنع الحلوى ، ونوع الغش بإضافة المادة الملونة وأثره فى الأضرار بالصحة - فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه .

( نقض ٢٩ يناير ١٩٥١ طعن )

( رقم ١٨١٤ سنة ٢٠ قضائية )

١٤ - إن قانون قمع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب فى المادتين ٢١ و ٢٢ على جريمتين مختلفتين أحدهما ، وهى المنصوص عليها فى المادة الأولى ، تكون بفعل غش يقع من أحد طرفى عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر أو يشرع فى أن يخدعه بأية طريقة من الطرق فى عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها إلى آخر ما جاء فى النص ، والأخرى ، وهى المنصوص عليها فى المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع فى الشئ نفسه ، وهذا لا يتحقق إلا إذا أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل فى هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هى ، ولذلك نص القانون المذكور فى المادة (٥) على أنه إذا أريد العقاب فى هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التى ترى أهميتها ، وأورد العقاب على

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

مخالفة هذا التحديد . فمن اتهم بأنه عرض للبيع بودرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثانى أكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلا من ١٢٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشتر أراد أن يشتري هذه البودرة محتوية على نسبة معينة من ثانى أكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع فى خدعه بأن قدم له مسحوقا يحتوى على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بودرة خميرة ومعرضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها .

( نقض ٢٣ ابريل ١٩٥١ طعن )

رقم ٣١٥ سنة ٢١ قضائية )

١٥ - يكفى لتحقيق الغش أن يضاف إلى الشئ مادة غريبة وأن يكون من شأن اضافتها إليه أن تحدث به تغييراً يضعف من طبيعته أو يفقده بعض خواصه . ولا يهم تعيين المادة الغريبة التى استعملت فى الغش إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التى تستدعى أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين فى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم .

( نقض ٨ اكتوبر ١٩٥١ طعن )

رقم ٨٤٤ سنة ٢١ قضائية )

١٦ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى عرض خل مغشوش للبيع ولم تبين فى حكمها ما إذا كان الغش الذى أشارت إليه قد نشأ عنه تغير فى الرائحة أو فى المذاق بما أمكن إدراكه بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قالته عنه من أنه لا يخفى على محترف مثله ، فإن حكمها يكون

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

قاصراً متعينا نقضه .

( نقض ٧ يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ١ ص ٣٩٥ )

١٧ - إن ما ورد في المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئاً من أغذية الإنسان وهو عالماً بغشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح .

( نقض ١١ مايو ١٩٥٣ طعن

رقم ٢٥٥ سنة ٢٣ قضائية)

١٨ - يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس وهو التعديل الذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

( نقض ٣ يونية ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ١٦٠ ص ٥٨١ )

١٩ - إذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مغشوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فإنه يصح إدانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

( نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ رقم ٢٥٥ ص ١٠٥٨ )

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

٢٠ - إن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمستول عن إدارة المحل معاً متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما .

( نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ رقم ٢٥٥ ص ١٠٥٨ )

٢١ - إذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه « تينا » فاسداً للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضاً للبيع - مع ما أثبتته من أن « التين » كان موضوعاً بداخل الثلاجة لتخزينه وبعيداً عن محل تجارة المتهم ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان متعيناً نقضه .

( نقض ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ٢١١ ص ١٠٢٧ )

٢٢ - يكفى لتحقق الغش خلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة فيها أو بقصد اظهارها فى صورة أحسن مما هى عليه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخلط مشروب الطافيا - وهو أقل درجة - إلى مشروب مغاير وهو « البراندى » وكان المتهم يسلم باختلاف الصنفين وأن قال باتفاق بعض العناصر ، فإن الحكم إذ انتهى إلى قيام الغش يكون صحيحاً فى القانون .

(نقض ٢٢ مارس ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ رقم ٦٠ ص ٣٠٢ )

٢٣ - إذا كان يبين من مرافعة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الجلولى ومصرح له بصنع أنواع منها



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضاً للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع وتبدى رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيباً بقصور البيان متعيناً نقضه .

(نقض ٣٠ مايو ١٩٦٠ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١١ ص ٥١٣)

٢٤ - إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت وعلم المتهم بها والتي أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - وإغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري الذي عليه يتوقف الفصل في المسئولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور .

( نقض ١ مايو ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ ص ٥٢١)

٢٥ - الغش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بإضافة مادة غريبة إلى السلعة ، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

تكون قد زيفت ، ويستفاد الترييف من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الإضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو ومضاف إليه ما نسبته ١٥٪ من مادة نشا الذرة التى تقل فى التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغير أن ينبه إلى أن مادة نشا الذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدى فى هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه .

( نقض ١٢ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ١٧٧ ص ٧٢٣ )

٢٦ - إن القول بأن أحكام قانون قمع التدليس والغش لا تنطبق إلا على المواد المكشوفة وحدها فيه تقييد للنص بما لم يصرح به الشارع ولا تدل عليه أحكامه .

( نقض ٤ ابريل ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ٩٥ ص ٥٠١ )

٢٧ - متى كان محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى صلة ما انتهى إليه من أن المتهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادهِ وإنتاجه فى الدعوى أو عدم إنتاجه ، ومن ثم إذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت هى بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٦٢ ص ٣٣٤ )

٢٨ - أن نتيجة التحليل لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التى من أجلها رفضت التعويل عليها فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها . ولما كانت المحكمة قد أطرحت نتيجة التحليل رغم ما دلت عليه من أن عينة الكمون المضبوط لدى المتهم غير مطابقة لارتفاع نسبة الرماد الكلى والرماد غير الذائب فى الحموضة عن الحد المقرر استنادا إلى مجرد خلوها من بيان مقدار نسبة المخالفة دون أن تستند فى تنفيذها إلى أسباب فنية تحمله وأن تتخذ ما تراه من الوسائل بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وهو أمر ميسر لها بالاستعلام عنه من الفنى المختص ، أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

( نقض أول مارس ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٤٥ ص ١٨٧ )

٢٩ - من المقرر أن لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض فى معمل المتهم ، بل .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

٣٠ - متى كان يبين من مراقبة الدفاع أن المتهم يتنازع فى قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل فى دور الإعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن معروضاً للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل إلى مقر الشركة لبيعه بعد مضى حوالى الشهرين . وكان يبين مما أثبتته الحكم أنه عرض لهذا الدفاع فى شقة الخاص بغش الجبن وأطرحه إستناداً إلى أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب إنخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع إلى نقص فى الدسم أو إضافة مادة أخرى إليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن . ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعاً جوهرياً فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما هى لم تفعل واقتصرت فى حكمها على القول بأن الجبن كان معروضاً للبيع دون أن تورد الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

٣١ - متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أنواع المبينة في المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضح النسب المقررة قانوناً للعناصر الداخلة في تركيبه والنسب التي وجدت بالفعل في الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة إيراد هذا البيان في الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ولذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذي يستوجب نقضه .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

٣٢ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، ومتى كان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم قيام دليل على اتجاه إرادة المتهم إلى إحداث الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش مع علمه بالغش الذي استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، فإن ما تنعيه الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون في غير محله .

( نقض ٨ يناير ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٥ ص ٦١ )

٣٣ - لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزيده - مما لم يكن بحاجة إليه - من الاستدلال على فساد كمية اللحوم المسلمة فعلاً بضخامة الكميات المخالفة للمواصفات ما دام أنه قام قضاءه بثبوت جريمة الغش في التوريد وإطراح دفاع الطاعن على ما يحمله ، وكان لا أثر لما يزيد إليه في منطقة أو



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

فى النتيجة التى انتهى إليها .

( نقض ٢٩ ابريل ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١١٩ ص ٥٨٠ )

٣٤ - لا يقدر فى سلامة الحكم خطؤه فى الإسناد فيما نقله عن الضابط الشاهد فى جريمة الغش فى توريد لحوم - عن كميات اللحوم التى أنزلت من السيارة كبيرة كانت أم بسيطة .

( نقض ٢٩ ابريل ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١١٩ ص ٥٨٠ )

٣٥ - لا يتطلب القانون طريقاً خاصاً لإثبات الغش بل يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة .

( نقض ٢٩ ابريل ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١١٩ ص ٥٨٠ )

٣٦ - لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولاً عن المحل فى تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجوداً به وقت ضبطها وأستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسئوليته ، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوص الدعوى هاماً وجوهرياً ، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً ، وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه . أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

( نقض ١٨ ابريل ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٩٣ ص ٤٣٤ )

٣٧ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استظهر أن الشاي المضبوط مخلوط بمواد أخرى إلا أنه قصر عن بيان نوع الشاي المضبوط وما إذا كان من الشاي الأسود - الذي اقتصر التأثيم بالنسبة إليه - أم لا فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له وجه الصدارة على وجوه الطعن بمخالفة القانون .

( نقض ١٨ اكتوبر ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٧٥ ص ٧٧٢ )

٣٨ - لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنظمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسى كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح فى بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( نقض ٣١ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٣٠ ص ٦١٤ ) .

### ثانياً - الركن المعنوى :

١ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فمتى استنتجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض معها .

( نقض ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد

القانونية فى ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١٧٧ ص ٧٢٣ )

٢ - إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة اعتمدت فى ثبوت علم المتهم بغش السمن الذى باعه بإضافة الدهن إليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة ادخال الدهن على السمن بطريقة شفه وتذوقه ومع ذلك لم يعن الحكم ببيان وجود تغير فى رائحة السمن أو فى طعمه مما يستطيع تاجر السمن أن يميزه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه - وهو تاجر - لم يخف عليه ما فى السمن من مادة غريبة وأن هذا يشهد عليه بعلمه بحصول الغش فذلك يعتبر قصوراً فى الحكم يعيبه ويوجب نقضه .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

( نقض ١٣ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد

القانونية فى ٢٥ عاما ج ٤ رقم ٢٩١ ص ٣٧٠ )

٣ - إن علم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المعد للبيع ، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٦ ع فإذا اكتفى الحكم فى بيان هذا الركن بقوله إنه « شك فى علم المتهم بما تطرق إلى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلا على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصراً معيباً .

( نقض ٨ مارس ١٩٤٣ طعن

رقم ٦٩٢ سنة ١٣ قضائية)

٤ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة بيع لبن مغشوش ولم يورد لذلك من الاسباب إلا قوله إنه يبين من التحقيقات أنه قدم للمستشفى لبنا تبين أنه مغشوش بإزالة الدسم منه وقال إنه اشتراه من شخص عينه . فإنه يكون قاصراً فى بيان الأسباب ، إذ هو لم يشر إلى ماهية التحقيقات التى اعتمد عليها ، كما لم يتحدث أصلاً عن علم المتهم بغش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة .

( نقض ١٠ يناير ١٩٤٤ طعن

رقم ٢٥٢ سنة ١٤ قضائية )

٥ - إذا كانت المحكمة قد استنتجت علم المتهم بفساد اللحوم التى باعها مما ثبت لديها من أنه ذبح الجمل خارج السلخانة وفى يوم ممنوع الذبح فيه ، وأنه يحترف الجزارة من عهد بعيد ولا يتصور أن يقوت عليه فساد اللحوم . فلا تشرب عليها ، إذا هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدى إلى ثبوت الحقيقة التى قالت بها .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

( نقض ٢ أكتوبر ١٩٤٤ طعن )

رقم ١٤٦٨ سنة ١٤ قضاية )

٦ - إذا كان الحكم قد ذكر ، فى صدد بيان ركن علم المتهم بغش اللبن الذى باعه قوله " أن علم المتهم بالغش مستفاد من أنه بائع اللبن ، ومن زيادة كمية الماء المضاف ومن أنه صاحب المصلحة فى إجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ومن سوابقه فى هذا الشأن " فذلك يكفى .

( نقض ٦ نوفمبر ١٩٤٤ طعن )

رقم ١٥٦٠ سنة ١٤ قضاية )

٧ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى واقعة أنه عرض للبيع زيت سمسم مغشوشاً مع علمه بغشه ولم يقل فى ذلك إلا أن « التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بالمحضر الصحى من أنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بذرة القطن . وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ ... الخ » فإن هذا الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه إذ هو لم يتحدث بتاتا عن دليل يفيد العلم بالغش مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة يجب أن يذكر فى الحكم الدليل الذى استندت إليه المحكمة فى القول به .

( نقض ٦ نوفمبر ١٩٤٤ طعن )

رقم ١٥٦٤ سنة ١٤ قضاية )



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

٨ - إذا كان الظاهر من الحكم أنه إذ أدان المتهم في جريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد قال : « إن الغش ثابت من تقرير العمل الكيميائي الذي أثبت غش الزيت المضبوط بإضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ١٥٪ وأن علم المتهم بالغش مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم برائحته وبذوقه ، وأن مرانه المكتسب من اشتغاله في التجارة يجعله قادراً على تمييز ذلك الغش » وذلك من غير أن يعنى ببيان ما إذا كان الغش الحاصل قد نشأ عنه تغير في رائحة الزيت أو في مذاقه يمكن للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصبح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم قد أمكنه تمييزه . فهذا الحكم يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب .

( نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ مجموعة القواعد

القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٨٩٠ )

٩ - إذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللبن الذي عرضه للبيع مغشوش بناء على أن له مصلحة في ذلك الغش فهذا لا يكفي لأن تحمل عليه الإدانة إذ القول بذلك ليس من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية ، لأن المتهم لم تكن تهمته أنه هو الذي غش اللبن حتى يصح في حقه القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة المبتغاة منها لا للمتهم بها بل لغيره على حسابه هو ، وهذا لا يجوز معه القول على الإطلاق ، ومن باب الافتراض ، بأن للمتهم مصلحة من وراء بيع اللبن مغشوشاً ما دام لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

( نقض ٢٦ فبراير ١٩٤٥ طعن

رقم ٥٩٨ سنة ١٥ قضائية )

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

١٠ - إن القول على الإطلاق وبصفة عامة بأن كل متعهد توريد لابد يعلم بالغش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من صنعه بل جاءته من غيره دون أن يتصل بها مباشرة - هذا القول لا يستند إلى أى أساس من القانسون ولا يتفق وحكم المنطق فإن الغش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن معها للإنسان كائناً من كان أن يدركه بحسه أو بتمييزه ، وإذن فلا يصح اعتبار مثل هذا القول - من غير بيان نسبة الغش وطريقته الخ .. دليلاً كافياً لأن تقام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية .

( نقض ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥ طعن )

رقم ١٣٩٧ سنة ١٥ قضائية )

١١ - إذا أدانت المحكمة المتهم في جنحة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه في دفاعه أمامها بأن عمله في المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له في بيع اللبن ، ولم تقل في حكمها عن علم المتهم بالغش سوى أن هذا العلم مفروض فيه لدرايته بالألبان واتجاره فيها ، فهذا منها يكون قصوراً ، إذ أن ما ذكرته في صدد اثبات علمه بالغش لا يصلح رداً على ما دفع به من انتفاء علمه .

( نقض ١٤ يناير ١٩٤٧ طعن )

رقم ٢٢ سنة ١٧ قضائية )

١٢ - إذا أدانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة بيعه لبناً مغشوشاً بإضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥٪ مع علمه بذلك ، ثم مع تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الغش عند رد البن إليه بعد طحنه ، فإنها أيدت الحكم الابتدائي دون أن  
تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى ،  
فحكمها بذلك يكون قاصراً بعيبه بما يوجب نقضه .

( نقض ١٠ مارس ١٩٤٧ طعن

رقم ٧٥٧ سنة ١٧ قضائية )

١٣ - إذا كان الحكم قد استند فى بيان علم المتهم بفساد  
المنتجات المعروضة للبيع بوجود ميكروبات التلوث بها إلى مجرد القول بأنه  
بحكم ممارسة لصناعة ما يعرضه فى محله ومرانه عليها لا يخفى عليه ما  
يصيبها من فساد بسبب ما يضاف إليها من ألبان ، فإنه يكون قاصر البيان  
، إذ أن ما ذكره فى ذلك لا يكفى بذاته فى مثل هذه الصورة لأن تستخلص  
منه الحقيقة القانونية التى قال بها .

( نقض ٧ أكتوبر ١٩٤٧ طعن

رقم ٩٢٩ سنة ١٧ قضائية)

١٤ - إذا كان المتهم فى جريمة بيع لبن مغشوش بنزع نسبة من المواد  
الدهنية منه وإضافة ماء إليه قد دفع التهمة عن نفسه بأن الألبان المغشوشة  
لم تفحص بل أخذت العينات منها عند وصولها إلى الزبائن مما مفاده أن  
الغش يكون قد وقع من عمال التوزيع فأدانت المحكمة واكتفت فى ردها  
على هذا الدفاع بقولها إنه غير جدى وأنه كان عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع  
مثل هذه المخالفات ، فهذا منها قصور فى الحكم ، إذ كل ما قالت فى صدد  
تفنيد هذا الدفاع إنما يقوم على مجرد عدم اتخاذ المتهم إجراءات لمنع المخالفة  
وهذا لا يغنى عن بيان العلم بالغش وهو أمر واجب لإمكان العقاب طبقاً  
للقانون .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

( نقض أول مايو ١٩٥٠ طعن

رقم ٤٠٥ سنة ٢٠ قضائية)

١٥ - إذا كان الدفاع عن المتهم ببيع جبن مغشوش به ميكروب باسيلس كولى بكثرة تجعله غير صالح للأكل ، قد أشار فى مرافعته إلى أن هذا الميكروب موجود فى معدة الإنسان وفى كل كائن حى وأنه يتوالد فى اللبن ، ومع ذلك أدانته المحكمة فى هذه التهمة قائلة فى صدد توافر ركن العلم لديه إن ذلك مستفاد من مزاولته لعملية الجبن فى معمله ، الأمر الذى يجعله ذا مران كاف فى معرفة الخبيث من الطيب فضلاً عن أن مصلحته من الغش ظاهرة - فذلك منها قصور ، إذ أن القول بالعلم بالغش بناء على مجرد المزاولة والمران لا يكفى فى ثبوته ، والقول بأن للمتهم مصلحة من الغش لا يصح ما لم يقدّم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

( نقض ١٥ مايو ١٩٥٠ طعن

رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ قضائية)

١٦ - لما كان العلم بالغش ركناً من أركان جريمة بيع البضاعة مع علم المتهم بغشها فإنه يجب على المحكمة أن تبين فى حكمها الدليل الذى استندت إليه فى القول بثبوته ، فإذا هى أدانت المتهم فى جريمة بيع فلفل مغشوش بإضافة عناصر غريبة إليه دون أن تبين الأدلة التى اعتمدت عليها فى القول بأن المتهم هو الذى قام بإضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بأمرها - فإن حكمها قاصراً واجباً نقضه .

( نقض ١٥ يناير ١٩٥١ طعن

رقم ١٧٤٥ سنة ٢٠ قضائية)

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

١٧ - إن جريمة بيع فول مغشوش بإضافة بعض الشوائب إليه لا تقوم إلا بتوافر ركن علم الجانى بالغش علماً واقعياً . فإذا كان الحكم قد افترض قيام العلم من التزام المتهم بتوريد الفول من غير أن يقيم الدليل على تحقق هذا العلم فى الواقع ولم يحقق دفاع المتهم من أن شخصياً آخر غيره هو الذى قام بتوريد هذا الفول دون أن يعلم بحقيقة أمره - فإنه يكون قاصراً متعیناً نقضه .

( نقض ١٥ اكتوبر ١٩٥١ طعن

رقم ٣٣٥ سنة ٢١ قضائية )

١٨ - إذا كانت المحكمة قد أدانت متهمين بأنهما غشا اللبن المورد منها لأحد المستشفيات بإضافة الماء إليه مع علمهما بذلك ، لم تستظهر ركن العلم بالغش لدى أحدهما ولم تورد من الأدلة على ثبوته قبل الآخر إلا قولها بأن هذا الغش كان وليد عمل إيجابى منه . ولم تقل عن دفاعه بانقطاع صلته باللبن لتنازله عن عقد التوريد إلى المتهم الأول إلا أن هذا الاتفاق الخاص بينهما لا أثر له فى نفي المسئولية عن المتنازل عن عقد التوريد بما لا يصلح لمساءلته جنائياً عن هذه الجريمة التى لا يكفى فيها أن يكون هو المتعاقد أصلاً بل لابد أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل الذى وقع به الغش كان بالاتفاق فيما بينهما - فهذا الحكم يكون قاصراً متعیناً نقضه .

( نقض ١٢ نوفمبر ١٩٥١ طعن

رقم ٣٨٣ سنة ٢١ قضائية )

١٩ - إذا كانت المحكمة حين عرضت لعلم الطاعن « تاجر زيوت » بغش زيت القرطم الذى عرضه للبيع بعد إضافة زيت القطن إليه قد اقتصر



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

على قولها إن هذا العلم مستفاد من كون المتهم تاجر زيوت فهو يعرف الزيوت المختلفة من ألوانها ورائحتها كما يعرف المخلوط منها وغير المخلوط ، وأن الخلط لا يستفيد منه أحد سواه ، ولم تبين ما إذا كان الغش الذى وقع قد نشأ عنه تغيير فى لون الزيت أو رائحته حتى يمكن القول بإدراك المتهم له لما ذكرته من خبرته المستفادة من مجرد تجارته فى الزيوت - فهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩ نوفمبر ١٩٥١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢ رقم ٧٦ ص ٢٠٤ )

٢٠ - إذا كان الحكم الذى أدان المتهم بعرض خل أحمر للبيع حالة كونه فاسداً قد اكتفى فى إثبات علم المتهم بالغش بقوله إنه لا شك يعلم أن الخل مغشوش لخبرته وكثرة تجاربه فى تجارة الخل دون أن يبين ما إذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التى أبان عنها التحليل من الممكن للمتهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بعلمه به لخبرته وتجاربه ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه .

( نقض ١٢ يونية ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٤١١ ص ١٠٩٩ )

٢١ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة بيعه وعرضه للبيع مياهها غازية فاسدة لوجود رواسب غريبة بها مع علمه بذلك واقتصر على القول بأنه " ثبت من التحليل أن المياه الغازية فاسدة " دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن الطاعن كان عالماً به - فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

( نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ طعن

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

رقم ١١٠١ سنة ٢٢ قضائية )

٢٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قال فى صدد التدليل على توافر ركن علم المتهم بالغش « وحيث أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالغش واضح من ارتفاع نسبة السوس فى الفول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادى . ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل فى المواد الغذائية » ، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس فى الفول موضوع التهمة هى ستة وربع فى المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذى ورده تنفيذاً له هى خمسة فى المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر فى التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية « وحيث أنه بالنسبة للمتهم الأول ( الطاعن ) فباعتباره مورداً فهو مسئول عما يورده » - متى كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه دليلاً على توفر ركن العلم ، لا يتوافر فيه الدليل على أن الطاعن هو الذى ارتكب فعل الغش ، ولا أنه إذ ورد الفول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قاصر البيان واجباً نقضه .

( نقض ٢٧ يناير ١٩٥٣ طعن )

رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ قضائية)

٢٣ - متى كان دفاع المتهم يبيع جبن مغشوش قد قام على أنه اشترى الجبن فى صفائح مغلقة من متهم آخر قضى بإدائته ، وكان الحكم قد قال فى إثبات علمه بالغش انه هو المتعهد بالتوريد وأنه يعلم بالغش لأنه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه ادعاؤه بشراء الجبن من آخر لأنه صاحب المصلحة فى ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش - فإن ما قاله الحكم لا يكفى لتفنيد دفاع المتهم وإثبات علمه علماً واقعياً بهذا الغش .

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

( نقض ٩ فبراير ١٩٥٣ طعن )

رقم ١٢٦٦ سنة ٢٢ قضائية)

٢٤ - متى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر ركن العلم بالغش بقوله : « إنه ثبت من التحليل الكيميائي أن العينة عالية الحموضة جداً وزنخة . وفسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العادى ، والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى ما تناولها من فساد » . فإن ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدي إلى علم المتهم بالغش .

( نقض ٢ مارس ١٩٥٣ طعن )

رقم ١٣٢٩ سنة ٢٢ قضائية)

٢٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة عرضه للبيع مياه غازية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان مع علمه بذلك مستنداً في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى خبرته وتخصصه في صناعة المياه الغازية ، دون أن يبين ماهية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول في حقه إنه يستطيع بخبرته وتخصصه في الصناعة إدراك وجودها ، فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر عناصر الجريمة متعيناً نقضه .

( نقض ٩ مارس ١٩٥٣ طعن )

رقم ١٣٦١ سنة ٢٢ قضائية)

٢٦ - إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التي يعرضها للبيع علماً واقعياً لا

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

مفترضا ، فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن فى جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعى بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بل دل على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتريولوجى من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التى قال بها أنه مسموح به ولم يعين المصدر الذى استند إليه فى هذا التحديد ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

( نقض ١٣ مايو ١٩٥٣ طعن )

رقم ٢٥٤ سنة ٢٣ قضائية )

٢٧ - متى كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه جبنا مغشوشا بنزع ٢٣ر٥٪ من دسمه ، مع علمه بغشه قد قال فى بيان ركن علمه بالغش « وعلم المتهمين ( ومن بينهم الطاعن ) بالغش مستفاد من احترافهم بيع الجبن ومن كونهم أصحاب المصلحة فى حدوثه بقصد تحقيق ربح غير مشروع « وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري الجبن من متهم آخر قضى بإدانتته وهذا الأخير هو وحده الذى يعده فى مصنعه . فإن ما قاله الحكم فى إثبات علم الطاعن بالغش لا يكفى فى تنفيذ هذا الدفاع وإثبات علمه علماً واقعياً بنزع كمية الدسم التى نزعته منه .

( نقض ٢٢ فبراير ١٩٥٤ طعن )

رقم ٨ سنة ٢٤ قضائية )

٢٨ - متى كانت المحكمة إذ دانت المتهم فى جريمة غش جبناً قد استندت فى إثبات علمه بالغش على خبرته وتغير خاصة الجبن دون أن تعرض لما دفع به من أنه اشترى هذا الجبن فى صفائح مقلدة وتستقصى

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

مبلغ حجية هذا الدفاع وتأثيره فى التهمة ، فإن حكمها يكون قاصر البيان  
منظوياً على الإخلال بحق المتهم فى الدفاع .

( نقض ١ ابريل ١٩٥٤ طعن )

رقم ٢٤٥٤ سنة ٢٣ قضائية)

٢٩ - إذا كان الحكم إذ عرض لعلم الطاعن بالغش قال « وحيث ان  
الحاضر عن المتهم قرر بجلسة اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو  
دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد  
أخرى ملونة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك  
يكون ركن العلم متوافر لديه » ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر  
بقالة لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذى أضاف  
بنفسه المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة  
على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر ، فإن الحكم  
يكون قاصراً فى البيان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( نقض ٢١ مارس ١٩٥٥ طعن )

رقم ٣٢ سنة ٢٥ قضائية)

٣٠ - وجود زناخة وارتفاع فى الحموضة بالكاكاو يؤدى إلى اعتباره  
فاسداً ، فإذا أثبت الحكم علم المتهم الذى عرضه للبيع بذلك توافرت جريمة  
الغش ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

( نقض ١٤ يونية ١٩٥٥ طعن )

رقم ٦٨ سنة ٢٥ قضائية)

٣١ - إذا كان الحكم حين دان المتهم بجريمة عرض جبن مغشوش



للبيع مع علمه بغشه قد استند إلى أنه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع في محله وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش ، فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه ، لأن ما استند إليه لا يصلح أساساً لمساءلة المتهم جنائياً بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بغشه علماً واقعياً .

( نقض ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ طعن )

رقم ٨١٨ سنة ٥٥ قضائية )

٣٢ - الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه .

( نقض ١٢ مارس ١٩٦٢ مجموعة أحكام )

محكمة النقض س ١٣ ص ٢١٠ )

٣٣ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به .

( نقض ١٢ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة أحكام )

محكمة النقض س ١٣ ص ٧٢٣ )

٣٤ - إذا كان المتهم قد دفع التهمة بأن زيادة حموضة الزيت إنما ترجع إلى عوامل التهوية وأنه لم يكن في مكنته أن يعلم بها أو يتبينها ، واستدل على صحة ذلك بما شهد به مفتش الصحة ومراقب الأغذية في قضايا مماثلة ، فإن هذا الدفاع منه قد قصد به نفي الركن المعنوي لجريمة

## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

الغش المسندة إليه وإثبات حسن نيته مما كان يتعين على المحكمة معه أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه .

( نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٦٢ ص ٣٣٤ )

٣٥ - إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ، تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة ، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقتها للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء بإضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

( نقض ١٤ مارس ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٥٧ ص ٢٣٥ )

٣٦ - متى كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش وعلمه به وقرر أنه يشرف إداريا فقط على الشركة المنتجة دون تدخل في عملية إنتاج اللبن الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج - والذي سماه بالمحضر - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في السبب .

( نقض ٣١ يناير ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٩ ص ١٠٨ )

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

٣٧ - لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع فى معمله ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلاً وبالتالى لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته إذ لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

( نقض ٥ نوفمبر ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٥٦ ص ١١٣٥ )

٣٨ - من المقرر أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائفاً عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة فى هذا الشأن .

( نقض ٨ يناير ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٥ ص ٦١ )

٣٩ - متى كان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التى أسندتها إليه النيابة العامة وهى أنه عرض للبيع جبناً مغشوشاً ، وكان ما أورده بأسبابه من أن الطاعن هو الذى أنتج الجبن المغشوش قد جاء بصدد إثبات علم الطاعن بالغش ولا يعد تعديلاً من المحكمة لوصف التهمة ، فإن النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

( نقض ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٩٩ ص ٩٩٢)

٤٠ - إن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به .

( نقض ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٩٩ ص ٩٩٢)

٤١ - يتعين لإدانة المتهم في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ، وإذا كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة - باعتباره رئيساً لمجلس إدارتها - دون تدخل في عملية إنتاج الملح الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج بالشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

( نقض ٢٠ ابريل ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٩٨ ص ٥١٧)

٤٢ - لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده بالفعل ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةتيها أن الطاعن لم يتمسك بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة

هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه إلى تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(نقض ١٥ نوفمبر ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١٥٥ ص ٩٠١)

٤٣ - لا يكفى لإدانة الطاعن فى جريمة غش أغذية أن يثبت أن الغذاء عرض فى محله بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش و أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه و فسادة و أن يوضح الحكم وجه ما نقله عن التحليل . مخالفة ذلك قصور .

( نقض ٢٢ فبراير ١٩٨٩ طعن

رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨٩ )

### ثالثاً - عقوبة الجريمة :

١ - إذا رفعت ثلاث قضايا فى وقت واحد على متهم واحد بأنه فى كل قضية باع خلا مغشوشاً لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لزيد وزيد هو الذى باع إلى كل منهم وطلب الحكم فى القضايا جميعاً على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عليه عقوبة فى كل قضية فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

( نقض ٣ ابريل ١٩٥٠ طعن

رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ قضائية)

٢ - مادامت الواقعة كما هى ثابتة بالحكم هى أن المتهم عرض للبيع مياهاً غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمى نظراً لأن بها رواسب معدنية



## (جريمة غش الأغذية أو العقاقير ونحوها).....مادة(٢)

غريبة مما مفاده أنه ضارة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها ، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهاً وتجب مصادرة هذه المية عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

( نقض ٨ مايو ١٩٥٠ طعن )

رقم ٤٢٤ سنة ٢٠ قضائية)

٣ - تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع ، بينما تعاقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد إحراز هذه المواد . وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : أولهما - أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة : وثانيهما - أن تكون تلك المواد المغشوشة الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومناط توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المعروضة للبيع مغشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الإنسان أو الحيوان ، ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أن « الصلصة » التي عرضها المطعون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة بصحة الإنسان ، لأن كل ما ورد بالتقرير عنها أنها فاسدة فإنها غير واضحة

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

الدلالة في أنها مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بقدر ما تحقق لها وهو فساد المادة المضبوطة فإن حكمها يكون متفقاً وصحيح القانون .

( نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٤ ص ٩٧٦ )

مادة(٣)(١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة و بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه و لا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان .

و تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - وقد كان نصها قبل التعديل على النحو التالي : " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .  
وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر و الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الحيوان .  
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات و غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المواد المذكورة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو إذا كانت العقاقير الطبية المضبوطة ضارة بصحة الحيوان .  
و في جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه " .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

خمس سنوات و بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه و لا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

## الفقه

### ١ - علة التجريم:

افصحت المذكرة التفسيرية للمادة الثالثة عن علة التجريم في قولها أنه « لم يقف المشرع في محاربته للغش عند الحدود المتقدمة بل تعداها في هذه المادة إلى العقاب على كل حيازة غير مشروعة للمواد المغشوشة أو الفاسدة أو المواد التي تستعمل في غشها . و مبدأ تجريم الحيازة مقرر في التشريع الجنائي المصرى ، ولكن هذا التشريع لا يلم بكل الحالات الجديرة بالتجريم ، ثم أنه حين أخذ بالتجريم أنزله على حكم المخالفة فاسقط بذلك كل تناسب بين الجريمة والعقاب ، وهكذا لا يوجد في التشريع المصرى عقاب لحيازة المواد التي تستعمل في غش البضائع . وكذلك اعتبرت حيازة المأكولات والمواد الطبية الفاسدة مخالفة بموجب المادة ٣٨٣ . عقوبات وقد جاء المشروع متلاقيا لهذه العيوب فسد النقص بنصه في المادة على عقاب الجنحة لحيازة المواد التي تستعمل في الغش كما نص على مثل هذا العقاب لحيازة المواد المغشوشة أو الفاسدة » .

### ٢ - تقسيم:

سوف نتناول جريمة حيازة الاغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة الثانية بقصد التداول لسبب غير مشروع على النحو

التالى :

- المبحث الاول : محل الجريمة .
- المبحث الثانى : الركن المادى .
- المبحث الثالث : الركن المعنوى .
- المبحث الرابع : العقوبة .

## المبحث الاول

### محل الجريمة

#### ٣ - حصر المواد موضوع الجريمة :

حدد المشرع بعض المواد التى تقع عليها الجريمة المنصوص عليها فى المادة الثالثة وهى « الاغذية أو الحاصلات أو المنتجات » ثم أحال فى بيان باقى المواد الى المادة السابقة .

وترتيباً على ذلك فإن محل هذه الجريمة ينحصر فى المواد الآتية :

- ١ - أغذية الانسان أو الحيوان .
- ٢ - الحاصلات الزراعية .
- ٣ - المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .
- ٤ - العقاقير الطبية سواء كانت خاصة بالإنسان أو الحيوان .
- ٥ - النباتات الطبية .



٦ - الأدوية .

٧ - المواد التي تستعمل فى غش أيا من المواد سالفة الذكر.

ويتعين أن تكون هذه المواد مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها .

## المبحث الثانى

### الركن المادى

٤ - عناصر الركن المادى :

بين المشرع فى المادة الثالثة من قانون قمع الغش والتدليس عناصر الركن المادى بقوله « كل من حاز بغير سبب مشروع » وبذلك فإن الركن المادى يتألف من عنصرين هما :

الأول : الحيابة .

الثانى : أن تكون الحيابة بغير سبب مشروع .

وسوف نتناول فيما يلى كلا من هذين العنصرين .

٥ - (أولاً) مدلول الحيابة فى قانون قمع التدليس والغش :

نظراً لأن قانون العقوبات له ذاتية خاصة من حيث كونه قانون الدفاع الاجتماعى فإنه يستهدف بنصوصه تحقيق غايات مختلفة عما تستهدفه بعض فروع القانون الأخرى ، ولذلك فإن مدلول بعض المصطلحات التى ينص عليها قانون العقوبات تكون مختلفة عن مدلولها فى فروع القانون الأخرى (٢) .

(٢) وعلى سبيل المثال فقد توسع المشرع فى مدلول الموظف العام والمال العام فى الباب الرابع من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

## (جريمة حيازة أغذية مغشوشة أو فاسدة).....مادة(٣)

ولذلك فإن معنى الحيازة فى القانون المدنى ينصب على تحديد أثارها وتقدير حمايتها باعتبارها أحد مصادر الحقوق ، بينما ينصب معنى الحيازة فى قانون قمع التدليس والغش على اعتبارها محلاً للتجريم والعقاب<sup>(٣)</sup>.

وتأسيساً على ذلك فإن الحيازة فى قانون قمع الغش والتدليس هى امتداد سلطان حائز الاشياء والبضائع المغشوشة أو الفاسدة عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية<sup>(٤)</sup>.

ويعنى آخر فإن الحيازة تتكون من عنصرين ، أولهما احراز الشئ أى وضع اليد الفعلى عليه ، وثانيهما نية تملكه .

ويستعمل المشرع اصطلاحى الحيازة والتملك كمترادفين ، ولكن ذلك لا يعنى أن الحيازة هى الملكية ، وأن كان من الممكن أن تجتمعان فى شخص واحد ، وعندئذ تقع المسؤولية الجنائية على المالك باعتباره حائزاً .

ولم يستعمل المشرع فى قانون قمع التدليس والغش لفظة الاحراز مثلما فعل المشرع فى قانونى المخدرات والاسلحة والذخائر فيما جمع بين فعلى الحيازة والاحراز . وقد فسر جانب من الفقه ذلك بأن قاعدة التفسير الضيق فى المواد الجنائية تقتضى قصر العقاب هنا على الحيازة دون الاحراز ، أى على الحيازة القانونية التى تكون لمالك السلعة ، وكذلك

---

= أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات « القسم الخاص » . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ ، بند ١٣٤ ص ٩٥ وما بعدها .

(٣) أنظر مؤلفنا قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا . القاهرة ، ١٩٩٦ ، بند ٥ ص ١٤٩ .

(٤) عرفت محكمة النقض الحيازة فى القانون الجنائى بأنها الاستئثار بالشئ على سبيل الملك والاختصاص . ولا يشترط فيها الاستيلاء المادى ، بل يعتبر الاشخص حائزاً ولو كان محرز الشئ شخصاً آخر نائباً عنه .

أنظر نقض ٢٧ مايو ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ١١٩ ص ٣٥٦ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الحيازة الناقصة التي تكون لحساب مالكيها بعقد كالوديعة والوكالة . أما مجرد الامساك المادي بالسلعة بالقرب من صاحبها وتحت سيطرته فلم يجد المشرع مبرراً لتجريمه لأن الهدف من التجريم في هذا القانون ليس هو حظر الحيازة في ذاتها ، بل حظر وصول السلعة المغشوشة أو الفاسدة إلى أيدي مستهلكيها عن طريق التعامل بها ، ولا يتصور أن يكون انتقال هذه السلع إلى أيدي مستهلكيها إلا عن طريق حائزيها فحسب ، أي عن طريق من لهم عليها السيطرة الكافية التي تسمح لهم بالتصرف فيها بالبيع و ما اليه (٥) .

بينما يرى رأي آخر في الفقه أن غاية المشرع من تقرير العقاب وهي بغير شك مكافحة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الغش ، الأمر الذي يستتبع القول بأن لفظ الحيازة لا يقصد به الملكية فقط ، وإنما ينطوي تحته الاحراز كذلك و يستوجب العقاب متى توافر القصد الجنائي .

ويشترط للعقاب على فعل الحيازة أن يكون ذلك بنية التعامل أي الطرح أو البيع للجمهور ، ولذلك فإنه لا محل للعقاب متى ثبت من حيازة الحائز لهذه الأشياء والمواد المغشوشة أو الفاسدة أنها لإستهلاكه الخاص مع علمه بغشها أو فسادها .

والحيازة بطبيعتها سلوك يقبل الدوام ، ويمتد عبر الزمان ، ومن أجل ذلك فهي جريمة مستمرة تبقى ما بقيت الملكية ولا تنقضي إلا بزوالها (٦) .

#### ٦- (ثانياً) أن تكون الحيازة لسبب غير مشروع :

لا يعتد الشرع عادة بالبائع على ارتكاب الجريمة ، كما أنه لا يعتبر

(٥) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٦) أنظر الدكتور حسن المرصافى : المرجع السابق ، ص ٧٤١ .

## (جريمة حيازة أغذية مغشوشة أو فاسدة).....مادة(٣)

وفقاً للقواعد العامة - من أركانها . بيد أنه فى حالات خاصة يرى المشرع الاعتماد بالباعث واعتباره ركناً من أركان الجريمة ، ومثال ذلك حالة حيازة المواد المغشوشة أو الفاسدة متى كان ذلك لغير سبب مشروع .

والسبب غير المشروع لحيازة هذه الاشياء والمواد هو التعامل فيها وخداع المستهلكين .

أما إذا كان سبب الحيازة مشروعاً كأن يكون بهدف استعمالها كأستهلاك شخصى ، أو إرسالها للتحليل لمعرفة سبب فسادها ، أو إعادتها لمصدرها ، أو إطعامها للحيوانات فإنه فى هذه الحالة تنتفى نية التعامل أو الخداع وبالتالي ينتفى الركن المادى .

### المبحث الثالث

### الركن المعنوى

#### ٧- عناصر الركن المعنوى:

جريمة حيازة أغذية أو حاصلات أو عقاقير مغشوشة أو فاسدة بغير سبب مشروع هى جريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بعنصره العلم والارادة .

والعلم بتجريم القانون فى هذه الجريمة علم مفترضى لا سبيل إلى نفيه ، أما العلم بالواقع فهو غير مفترضى و ينبغى إقامة الدليل الكافى عليه ، وهذا العبء تقوم به سلطة الاتهام ، وعلى قاضى الموضوع أن يتثبت من توافر علم الجانى بأن السلعة التى يحوزها مغشوشة أو فاسدة ، وأن يبين اقتناعه بذلك بأسباب سائغة مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة .

و إذا دفع الجانى بجهله بالغش أو بالفساد كان دفعه جوهرياً إذ يترتب

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى ، لذا يجب على القاضى أن يتعرض له فى أسباب حكمه تنفيذاً أو تأييداً ، وإلا كان حكمه معيباً بالقصور فى التسبيب .

كما يتعين أن تتجـة ارادة المتهم صوب ارتكاب عناصر الركن المادى للجريمة ، وأن تكون ارادة حرة مختارة ، وأن تستمر هذه الارادة فى فعل الحيازة دون أن يكون الباعث عليها وجود سبب مشروع .

### المبحث الرابع

#### عقوبة الجريمة

##### ٨ - نوع ومقدار العقوبة :

حدد المشرع العقوبات المقررة لجريمة حيازة الاغذية أو الحاصلات أو العقاقير المغشوشة أو الفاسدة بسبب غير مشروع فى صورتين :

الاولى : الجريمة فى صورتها البسيطة .

الثانية : الجريمة فى صورتها المشددة .

#### المطلب الاول

##### الجريمة فى صورتها البسيطة

##### ٩ - نوع و مقدار العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة فى صورتها البسيطة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .



## المطلب الثانى

### الجريمة فى صورتها المشددة

١٠- نوع و مقدار العقوبة :

أورد المشرع نوعين من الظروف التى تؤدى إلى تشديد العقوبة وهما :

الحالة الاولى :

إذا كانت الحيازة منصبة على عقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم فى علاج الإنسان أو الحيوان:

رصد المشرع لهذه الحالة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

الحالة الثانية :

إذا كانت الاغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو المواد المشار إليها فى المادة الثانية ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان :

رصد المشرع لهذه الحالة عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات و غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

مادة (٣ مكرراً) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تجاوز خمس سنوات و بغرامة لا تقل عن خمسة و عشرين ألف جنيه و لا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

و تتولى السلطة المختصة إعدام تلك المواد على نفقة المرسل إليه ، فإذا لم يتوافر العلم تحدد له السلطة المختصة ميعاداً لإعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ، فإذا لم يتم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - و قد سبق اضافتها بالقانون رقم

١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - و قد كانت قبل التعديل الأخير على النحو التالي : " يحظر استيراد

شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغشوشاً أو فاسداً .

غير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطر و بتداولها و باستعمالها لأي غرض آخر مشروع و ذلك خلال الأربع و عشرين ساعة من الطلب المقدم اليها بالشروط التي يصدر بها قرار وزاري .

و إذا رفض الطلب و لم يتم صاحب الشأن بإعادة تصديرها إلى الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة تعدم المواد و العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه .

و يجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة و يكون ذلك بقرار وزاري .

## الفقه

### ١- تهميد وتقسيم:

تبيع الدولة أصلاً استيراد السلع من الخارج وذلك بعد الحصول على التراخيص اللازمة للاستيراد وفقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقوانين والقرارات المعدلة له .

بيد أن المشرع حظر استيراد أو جلب شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

وسوف نتناول فيما يلي هذا الموضوع على النحو التالي :

المبحث الاول : أركان الجريمة .

المبحث الثانى : عقوبة الجريمة .

## المبحث الاول

### أركان الجريمة

٢ - تحديد أركان الجريمة :

يتعين لقيام هذه الجريمة توافر الأركان الآتية :

أولاً : محل الجريمة .

ثانياً : الركن المادى .

ثالثاً : الركن المعنوى .

## المطلب الاول

### محل الجريمة

٣ - بيان موضوع الجريمة :

حصر المشرع فى المادة الرابعة الأشياء التى تصلح لأن تكون محلاً

للجريمة وهى :

( أ ) أغذية الإنسان أو الحيوان .

( ب ) العقاقير أو النباتات الطبية .

( ج ) الأدوية .

( د ) المحاصيل الزراعية .

( هـ ) المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .

ويشترط فى كل الاحوال أن تكون هذه الاشياء اما مغشوشة أو فاسدة

أو انتهى تاريخ صلاحيتها .

## (جريمة استيراد أو جلب أغذية مغشوشة).....مادة(٣ مكرراً)

ويقصد بغش المواد أو فسادها أو تاريخ انتهاء صلاحيتها نفس المعنى الذى سبق وأن بيناه فى المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون .

### المطلب الثانى

#### الركن المادى

##### ٤ - عناصر الركن المادى :

حصر المشرع الافعال المادية المحظور مباشرتها فى فعلين هما الاستيراد والجلب .

وقد عرفت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الاستيراد فى المادة (١٦) من اللائحة بأنه « اتمام إجراءات ادخال البضائع الاجنبية إلى جمهورية مصر العربية عبر المنافذ الرسمية » .

كما عرفت اللائحة التنفيذية للقانون فى المادة ١٦ / ٣ الجلب بأنه « ادخال البضائع الاجنبية إلى البلاد عن غير الطريق الرسمى ودون اتخاذ أية إجراءات استيرادية أو خضوع السلعة الاجنبية لأى فحص » .

ويستعمل المشرع عبارة لفظى الجلب أو الاستيراد كمترادفين لنفس المعنى ، فكل فعل يؤدي إلى ادخال الشئ اراضى مصر يعتبر استيراداً أو جلباً ، وتقدير أمر ذلك يرجع إلى قاضى الموضوع فى كل حالة على حده<sup>(٢)</sup> .

ويقع فعل الاستيراد أو الجلب بمجرد دخول الشئ أو السلعة المغشوشة

(٢) أنظر فى شأن مدلول الجلب والاستيراد مؤلفنا قانون المخدرات : سالف الاشارة اليه ، ص ٢٢ ، ١٣٦ .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أو الفاسدة إلى اراضى الدولة أو مياهها الاقليمية أو أقليمها الجوى ،  
ويرجع فى تحديد أقليم الدولة بعناصره الثلاثة الارضى والمائى والجوى إلى  
قواعد القانون الدولى العام .

وقد توسعت محكمة النقض فى مفهوم الجلب فقررت أنه أكثر اتساعاً  
من مفهوم الاستيراد ، إذ بينما يقتصر الاستيراد على ادخال الشئ من خارج  
أقليم الجمهورية إلى داخلها ، أى إلى المجال الخاضع لها فإن الجلب يشمل  
نقل المخدر من داخل المياه الاقليمية إلى داخل البلاد<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثانى

### الركن المعنوى

#### ٥ - صورة وعناصر الركن المعنوى :

أن جريمة استيراد أو جلب أغذية أو عقاقير أو نحوها مغشوشة أو  
فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها جريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها  
صورة القصد الجنائى بركنيه العلم والإرادة .

ولذلك فإنه ينبغى أن يتجه علم الجانى صوب الاحاطة بعناصر الواقعة  
الاجرامية وهى أنه يرتكب فعل الاستيراد أو الجلب ، وأن ينصب ذلك على  
الاشياء المحددة بنص المادة الرابعة والتى سبق لنا بيانها .

كما ينبغى أن تتجه ارادة الجانى فى صوب ارتكاب الواقعة الاجرامية  
بعناصرها السالف سردها ، وأن تكون هذه الارادة حرة ومدركة ومختارة .

(٣) أنظر نقض ١٢ مارس ١٩٨٧ مجموعة أحكام محكمة النقض نس ٣٨ رقم ٦٧ ص ٤٢٥ .

## المبحث الثاني

### عقوبة الجريمة

#### ٦ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة إيهما أكبر .

#### ٧ - إعدام المواد المضبوطة على نفقة المرسل اليه :

تضمن نص المادة الرابعة إجراء هاماً هو قيام السلطة المختصة بإعدام تلك المواد ، وقد حمل المشرع المرسل اليه نفقات هذا الإجراء .

#### ٨ - إعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة في حالة عدم توافر العلم :

أجاز المشرع للسلطات المختصة إذا تبين عدم علم المستورد أو الجالب للمواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها بذلك أن تحدد له موعداً لإعادة تصدير هذه الأشياء إلى الخارج . وفي حالة عدم قيامه بذلك في الميعاد المحدد لعدم تلك المواد على نفقته .

وقد صدر قرار وزير الصحة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن رسائل المواد الغذائية المرفوضة ونص في مادته الأولى على أنه « في حالة رفض السلطات الصحية المختصة لرسائل مواد غذائية مستوردة لصاحب الشأن أو من ينسب إليه الحق في طلب إعادة تصديرها للخارج خلال اسبوع من تاريخ الرفض ، وعليه إتمام إعادة التصدير في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الموافقة على طلبه » .

كما نص في مادته الثانية على أنه « في حالة عدم إتمام التصدير خلال

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

المدة الموضحة بالمادة السابقة أو عدم التقدم بطلب إعادة التصدير خلال أسبوع  
من تاريخ الرفض الصحى لعدم الرسالة على نفقة صاحب الشأن .

(وفاة شخص أو إصابته بسبب جرائم الغش).....مادة(٤)

مادة(٤)(١)

إذا نشأ عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه و لا تتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، و إذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

و إذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال المؤبدة و غرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه و لا تتجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

## الفقه

### ١ - تهيئة وتقسيم :

حدد المشرع فى المادة الرابعة نوعين من الاضرار يمكن أن تنشأ عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً ، وهى اما اصابة شخص بعاهة مستديمة ، أو وفاة شخص .

وسوف نتناول فيما يلى الاحكام الخاصة بكل نوع من هذه الاضرار فى مبحث مستقل على النحو التالى :

**المبحث الاول :** اصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون .

**المبحث الثانى :** وفاة شخص أو أكثر نتيجة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون .

---

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - وقد كان نصها قبل التعديل ضمن فقرات المادة الثالثة مكرر (أ) على النحو التالى :

" وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه إذا ترتب على الجريمة إصابة شخص بعاهة مستديمة .

وإذا ترتب على الجريمة وفاة شخص تكون العقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه " .



(وفاة شخص أو إصابته بسبب جرائم الغش).....مادة(٤)

---

### المبحث الأول

إصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة

ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في

المواد ١، ٢، ٣، ٣ مكرراً من القانون

٢ - تقسيم:

سوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالي :

المطلب الأول : الركن المادى .

المطلب الثانى : الركن المعنوى .

المطلب الثالث : عقوبة الجريمة .

### المطلب الأول

#### الركن المادى

٣ - عناصر الركن المادى :

يلزم لقيام الركن المادى فى هذه الجريمة توافر عناصر ثلاثة هى :

أولاً : النشاط المادى .

ثانياً : إصابة شخص بعاهة مستديمة .

ثالثاً : توافر علاقة سببية بين النشاط

المادى وحدوث العاهة المستديمة .

## الفرع الأول

### النشاط المادى

#### ٤ - صورة النشاط المادى:

ينصب السلوك الاجرامى لهذه الجريمة على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً وهى :

أولاً : جريمة خدع المتعاقد أو الشروع فى الخداع (المادة الاولى) .

ثانياً : جريمة غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية أو الشروع فى ذلك أو طرحها أو عرضها للبيع أو بيعها (الفقرة الأولى من المادة الثانية).

\* جريمة صنع أو طرح أو عرض للبيع أو بيع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية ( الفقرة الثانية من المادة الثانية) .

ثالثاً : جريمة حيازة شئ من الاغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها فى المادة الثانية بقصد التداول لغرض غير مشروع (المادة الثالثة) .

رابعاً : جريمة استيراد أو جلب شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك (المادة الثالثة

(وفاة شخص أو إصابته بسبب جرائم الغش).....مادة(٤)

مكرراً).

## الفرع الثانى

### إصابة شخص بعاهة مستديمة

#### ٥- دلالة العاهة المستديمة :

لم تبين الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون قمع التديليس والغش معنى العاهة المستديمة . كما لم يرد فى المادة ٢٤٠ . عقوبات الخاصة بتجريم فعل الضرب أو الجرح الذى يفضى إلى إحداث عاهة مستديمة تعريفاً لها ، فقد أقتصر المشرع على ذكر أمثلة لها ، فبعد أن ذكر أهم حالاتها أرف ذلك بقوله « أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها » . وتعرف العاهة المستديمة بأنها « فقد عضو من أعضاء الجسم أو فقد جزء منه أو فقد منفعة أو إضعافها أو فقد حاسة من الحواس أو إضعافها بصورة دائمة »<sup>(٢)</sup> ، ويعنى ذلك عجز العضو أو الحاسة عن القيام بوظيفته الطبيعية عجزاً كلياً أو جزئياً بصفة دائمة .

ولم يحدد المشرع نسبة معينة للنقص الذى يلحق منفعة العضو أو الحاسة ، مما يعنى أن العاهة تتحقق بهذا النقص مهما كان ضئيلاً<sup>(٣)</sup> ، فضالة النسبة لا تنفى صفة العاهة .. كما أنه لا يؤثر فى قيام العاهة عدم

(٢) أنظر فى تعريف العاهة المستديمة :

نقض أول نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٩ ص ١٠٦١ : أول نوفمبر ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٦ ص ٣٣ : ١١ نوفمبر س ١٩ رقم ١٨٩ ص ٩٥ ، ١٩ أكتوبر ١٩٧٨ س ٢٩ رقم ١٤٠ ص ٧٠٦ : ١٦ يونية ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٥٢ ص ٧٨٩ .

(٣) أنظر نقض ١٢ مايو ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢١١ ص ٦٢٦ .

## .....(قانون قمع التدليس والغش).....

امكان تقديرها بنسبة مئوية<sup>(٤)</sup>، وعلى ذلك فعاهة العين تثبت بمجرد فقد أبصار العين مهما كان مقداره قبل أن يكف<sup>(٥)</sup>.

وأهم عنصر في فكرة العاهة المستديمة هو « عدم قابليتها للشفاء أو « استحالة برؤها » حسب تعبير القانون . ويقدر هذا العنصر بالنظر إلى القواعد العلمية المقررة وقت النظر في الدعوى دون تلك التي تكون سائدة وقت ارتكاب الفعل فإذا كانت العاهة غير قابلة للشفاء وقت الفعل ، ثم صارت لتقدم العلم - تقبله وقت النظر في الدعوى لم تكن بذلك عاهة مستديمة .

والفصل في إمكان الشفاء من العاهة أو استحالتها هو فصل في مسألة موضوعية يركن القاضى فيها إلى رأى المختصين من أهل الخبرة . فمتى أقتنعت المحكمة بأن البرء من الاصابة ممكن ، فهذه الاصابة لا توصف بأنها عاهة مستديمة ولو رفض المجنى عليه العلاج فلازمته علقته ، وإذن فالعاهة المستديمة ليست مجرد حقيقة يشهد عليها الواقع ، ولكنها حقيقة يشهد عليها الطب حين يعترف بعجزه عن شفائها<sup>(٦)</sup>.

ولا يحول دون اعتبار العاهة مستديمة أن يتمكن الطب من التغلب عليها بوسائل صناعية ، كتزويد المصاب بجهاز سمع أو بنظارة ، أو تركيب طاقم اسنان أو ساق أو ذراع صناعية ، فهذه الوسائل تعويض عن القصور الذى خلفته العاهة وليست إبراء لها ، والعاهة لا ينقياها التعويض وإنما

(٤) أنظر نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ١٠٠ ص ٢٥٨ ؛ ١١ أكتوبر ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٠٦ ص ١٠١٢ .

(٥) أنظر نقض ١٢ مايو ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢١١ ص ٦٢٦ .

(٦) أنظر نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ٢٧٦ ص ١٠٠٩ .

(وفاة شخص أو إصابته بسبب جرائم الغش).....مادة(٤)

ينفيها إعادة العضو إلى ما كان عليه قبل الإصابة دون اعتماد على عون يأتيه من خارج ذاته(٧).

### الفرع الثالث

توافر علاقة سببية بين النشاط

المادى وحدوث العاهة المستديمة

٦ - شروط توافر علاقة السببية :

لا يسأل الجانى عن العاهة المستديمة إلا إذا كانت ناشئة عن فعل من أفعال الجرائم المنصوص عليها فى المواد الأولى والثانية والثالثة مكرراً من قانون قمع الغش والتدليس والسابق أيضاً تفصيلاً فى الفرع الاول .

والمعيار الذى يحتكم اليه فى تقرير قيام علاقة السببية بين النشاط الاجرامى والعاهة هو معيار الشخص العادى ، فكلما أمكن اعتبار العاهة فى الظروف التى حدثت فيها أمراً مألوفاً بحكم المجرى العادى للحياة صح اعتبار الفعل سبباً لها ، ولا يؤثر فى ذلك أن تتدخل عوامل أخرى تسهم مع الفعل فى أحداث العاهة ما دامت هذه العوامل مألوفة ومتوقعة (٨). وإنما تنقطع علاقة السببية فلا يحمل الجانى وزر العاهة إذا تدخلت بين فعله وبين

(٧) أنظر نقض أول نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٩ ص ١٠٦١ .

(٨) أنظر نقض ٢٩ مارس ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ رقم ٨٦ ص ١٦٨ : ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ المحاماة س ١ رقم ٥٩ ص ٣٣٣ : ١٩ ديسمبر ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ١١٨ ص ٣٠٦ .



العاهة عوامل شاذة غير مألوفة ولا متوقعة ، وذلك كأن يعتمد المجنى عليه تسوية حالته اضراراً بالجاني ، أو يقع الطبيب المعالج في خطأ فاحش .

ويتعين على المحكمة أن تبين في حكمها حقيقة العلاقة بين النشاط الاجرامى الذى قام به المتهم وبين العاهة المستديمة التى حلت بالمجنى عليه ومبلغ هذه العلاقة ، فإن هى لم تفعل كان حكمها مشوباً بالقصور مما يستوجب نفيه .

### المطلب الثانى

### الركن المعنوى

#### ٧ - عناصر الركن المعنوى :

أن هذه الجريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بعنصره العلم والإرادة . فيتعين أن يتجه علم المتهم بأن ما يقارقه من نشاط إجرامى متمثل فى خدع المتعاقد معه أو غش الاغذية أو نحوها أو فسادها أو استيراد هذه الاشياء قد يترتب عليه أصابة شخص بعاهة مستديمة .

ولا يشترط فى هذه الحالة أن تتجه إرادة المتهم إلى احداث العاهة المستديمة ، وإنما يكفى اتجهاها إلى إحداث افعال الخداع أو الغش أو الاستيراد ثم حدوث العاهة ولو كان لم يتوقعها طالما كان فى استطاعته ومن واجبه توقعها . أما إذا توافرت لدى المتهم إرادة احداث العاهة المستديمة فإن القصد الجنائى يكون متوافر لديه من باب أولى .

(وفاة شخص أو اصابته بسبب جرائم الغش).....مادة(٤)

---

### المطلب الثالث

### عقوبة الجريمة

٨ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة السجن بين حديها الأدنى ثلاث سنوات والاقصى خمس عشرة سنة ، والغرامة التي لا تقل عن خمس وعشرين الف جنيه ولا تجاوز أربعين الف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

كما أورد المشرع حكما بمقتضاه إذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس لمدة سنة واحدة .

### المبحث الثانى

وفاة شخص أو أكثر نتيجة ارتكاب

أحدى الجرائم المنصوص عليها فى

المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون

٩ - تقسيم :

سوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى :

المطلب الاول : الركن المادى .

المطلب الثانى : الركن المعنوى .

المطلب الثالث : عقوبة الجريمة .

## المطلب الاول

### الركن المادى

#### ١٠ - عناصر الركن المادى:

يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة بتوافر عناصر ثلاثة هى :

الاول : النشاط المادى .

الثانى : وفاة شخص أو أكثر .

الثالث : علاقة السببية بين النشاط المادى و الوفاة .

## الفرع الاول

### النشاط المادى

#### ١١ - صورة النشاط المادى:

يقوم السلوك الاجرامى فى هذه الجريمة على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من قانون قمع التدليس والغش .

وقد سبق لنا أن بينا ذلك تفصيلاً فيرجى الرجوع اليه منعاً من التكرار .

## الفرع الثانى

### وفاة شخص أو أكثر

#### ١٢ - حدوث النتيجة الاجرامية:

يجب لقيام هذه الجريمة أن يترتب على النشاط المادى وفاة المجنى .

## (وفاة شخص أو إصابته بسبب جرائم الغش).....مادة(٤)

عليه ، وإذا لم تتحقق الوفاة لا يمكن أن يسأل الجاني عن جريمة تامة ، ولكن يمكن مساءلته عن جريمة الشروع إذا توافرت أركانها .

ولا يهم أن تكون الوفاة قد حدثت عقب ارتكاب النشاط الإجرامي مباشرة ، أو أن تكون قد تراخت فترة من الزمن طويلة أو قصيرة ، طالما أنها - كانت نتيجة للفعل ، فمضى الزمن - على حد تعبير محكمة النقض - لا يزحزح المسؤولية الجنائية عن المتهم متى ثبت أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة الإصابة الواقعة منه .

### الفرع الثالث

#### علاقة السببية بين النشاط المادى والوفاة

##### ١٣ - شروط توافر علاقة السببية :

يطبق فى تقدير مدى توافر علاقة السببية ذات الضابط الذى تقدم بيانه بصدد ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً والتي تؤدى إلى أحداث عاهة مستديمة . وعلى ذلك فإن صلة السببية تقوم بين النشاط المادى والموت ولو ساهمت معه فى إحداث النتيجة بعض العوامل المألوفة التى كان فى إمكان الجانى ومن واجبه توقعها ، مثل إهمال العلاج والتراخى فيه ، أو مرض المجنى عليه السابق ، أو ضعفه الشيخوخى .

وتنقطع علاقة السببية إذا تدخلت إلى جانب الفعل عوامل من الشذوذ بحيث لم يكن من الممكن وبالتالى لم يكن من الواجب على الجانى أن يتوقعها مثل رفض المجنى عليه تحمل المداواة المعتادة ، أو الخطأ الجسيم من الطبيب المعالج (٩) .

(٩) أنظر نقض ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١٤ ص ٧٦٢ .

## المطلب الثانى

### الركن المعنوى

#### ١٤ - عناصر الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بركنيه العلم والإرادة . فينبغى أن يكون الجانى عالماً بأن من شأن فعله المساس بسلامة جسم إنسان حى ، ومتوقعاً هذا المساس ، وأن تتجه إرادته إلى الفعل وإلى نتيجة المتمثلة فى المساس بسلامة جسم المجنى عليه ، ويعنى ذلك الا تتجه ارادة الجانى صوب ما يجاوز هذه النتيجة وهو موت المجنى عليه . فالقصد الجنائى فى هذه الجريمة يتضمن عنصراً سلبياً مقتضاه عدم إرادة الجانى إحداث الموت ، فإذا اتجهت إرادة الجانى صوب وفاة المجنى عليه كنا بصدد جريمة قتل عمدية .

## المطلب الثالث

### عقوبة الجريمة

#### ١٥ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

وبلاحظ أن العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى ذاتها العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد غير المقترن بأحد ظرفى قصد الاصرار أو التردد أو كلاهما ، بل أنها تزيد عنها فى عقوبة الغرامة المقررة وهى عقوبة مقترنة بالعقوبة السالبة للحرية .



مادة (٥)(١)

يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى .

و يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه و لا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك .

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - و كان قد سبق تعديلها بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - وقد كانت قبل التعديل الأخير على النحو التالي : " يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى .

و يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد مخالفة لأحكام هذا المرسوم .

و يجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام ، أو استيرادها أو بيعها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع . و يعاقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع علمه بذلك ."

## الفقه

### ١ - تهييد وتقسيم :

أجازت المادة الخامسة من قانون قمع التدليس والغش فرض حد أدنى معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو الادوية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع بإسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

كما عادت فى فقرتها الثانية فأوجبت عقاب كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك .

وسوف نتناول هذا الموضوع فى مبحثين على النحو التالى :

**المبحث الأول:** النطاق التشريعى للقرارات الوزارية الصادرة بشأن فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان ونحوها .

**المبحث الثانى:** جرائم مخالفة القرارات الوزارية الصادرة بشأن فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان ونحوها .

## المبحث الاول

النطاق التشريعى للقرارات الوزارية

الصادرة بشأن فرض حد أدنى أو حد

معين من العناصر فى تركيب اغذية

الإنسان أو الحيوان ونحوها

٢ - شروط صحة القرارات الوزارية فى مجال العقاب على الغش

والتدليس:

توسع المشرع فى الالتجاء إلى القرارات الوزارية بغرض حماية المستهلك من الغش الذى يقع على العقاقير الطبية أو الأدوية أو المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع بإسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

وقد تصدر هذه القرارات لتحديد الجرائم التى يعاقب عليها القانون ، أو لضمان تنفيذ القانون . ويرجع ذلك إلى ضرورة إمداد الموظفون المكلفون بتنفيذ نصوص قانون قمع التدليس والغش بالتوجيهات اللازمة لتطبيق نصوص القانون الذى يعالج فى كثير من الاحيان موضوعات فنية معقدة ، وسريعة التغير .

ويجب أن يلتزم القرار الوزارى الصادر فى هذا الشأن الغاية التى حددها المشرع فى القانون ، فلا يتطرق إلى أهداف أخرى لم يسعى المشرع التى تفريض القرار الوزارى بتنظيمها .

كما يتعين على القرار الوزارى أن يلتزم بالموضوعات التى أوردها المشرع وهى العقاقير الطبية أو الادوية أو المواد المستعملة فى غذاء الإنسان

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أو الحيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين فلا يتعدها إلى أنواع أخرى من الموضوعات .

وتطبيقا لنص المادة الخامسة فقد صدرت القرارات الوزارية التالية :

( أ ) مرسوم بتاريخ ١٣ يونية ١٩٤٢ بشأن تنظيم بيع الصابون ،  
وقد بين نسب المواد المختلفة التي تدخل في كل رتبة من رتب الصابون .

( ب ) مرسوم بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بشأن مواصفات الخل .

( جـ ) قرار وزير الصحة في ٧ يولية ١٩٥٢ بشأن المقاييس  
والمواصفات الخاصة بالالبان ومنتجاتها .

( د ) مرسوم صادر في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ بشأن مواصفات إنتاج  
وصنع المياه الغازية .

## المبحث الثانى

جرائم مخالفة القرارات الوزارية

الصادرة بشأن فرض حد أدنى

أو حد معين من العناصر فى

تركيب المواد المستعملة فى غذاء

الإنسان أو الحيوان ونحوها

٣ - صور التجريم:

حدد المشرع فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون قمع  
التدليس والغش عدداً من صور التجريم يمكن تقسيمها على النحو  
التالى :

الصورة الاولى : تركيب أو تصنيع أو إنتاج مواد مخالفة لأحكام  
القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية .

الصورة الثانية : بيع أو عرض أو طرح للبيع أو حيازة أو احراز  
بقصد البيع مواد مركبة أو مصنوعة مخالفة لأحكام القرار الوزارى المحدد  
للمواصفات القياسية .

الصورة الثالثة : أستيراد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة  
بالمخالفات لأحكام القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

## المطلب الاول

تركيب أو تصنيع أو انتاج

مواد مخالفة لاحكام القرار الوزارى

المحددة للمواصفات القياسية

٤ - تقسيم:

سوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى :

الفرع الأول : الركن المادى .

الفرع الثانى : الركن المعنوى .

الفرع الثالث : عقوبة الجريمة .

## الفرع الاول

### الركن المادى

٥ - عناصر الركن المادى:

يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة على أفعال التركيب أو التصنيع أو الانتاج لمواد مخالفة للقرار الوزارى الصادر بتحديد عناصر هذه المواد ومواصفاتها القياسية .

وتنصب الافعال المادية سالفة الذكر على مواد معينة حددها المشرع على سبيل المثال لا الحصر وهى العقاقير الطبية أو الادوية أو المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين أو أية بضائع أو منتجات أخرى .

## الفرع الثانى

### الركن المعنوى

#### ٦ - عناصر الركن المعنوى:

هذه الجريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بعنصره العلم والإرادة . والقصد الجنائى المتطلب فى هذه الجريمة هو « القصد الجنائى الخاص » الذى يتوافر بوقوع الفعل بنية البيع بالاضافة إلى توافر عناصر القصد العام وهى العلم والإرادة .

## الفرع الثالث

### عقوبة الجريمة

#### ٧ - نوع ومقدار العقوبة:

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة و الغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .

## المطلب الثانى

بيع أو عرض أو طرح للبيع أو حيازة

أو احراز بقصد البيع لمواد مركبة

أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لاحكام

القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية

#### ٨ - تقسيم:

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

سوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

الفرع الاول : الركن المادى .

الفرع الثانى : الركن المعنوى .

الفرع الثالث : عقوبة الجريمة .

## الفرع الاول

### الركن المادى

#### ٩ - عناصر الركن المادى :

يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة على أفعال البيع أو العرض أو الطرح للبيع أو الحيازة أو الاحراز بقصد البيع لمواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية .

ويتعين أن ينصب النشاط المادى للأفعال السالفة الذكر على مواد بينها المشرع على سبيل المثال لا الحصر حسبما سبق وبيناذلك فى المطلب السابق .

## الفرع الثانى

### الركن المعنوى

#### ١٠ - عناصر الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بعنصويه العلم والإرادة . فيتعين أن يتجه علم المتهم صوب كافة عناصر النشاط المادى الذى يقارفه ، وأن تكون ارادته حرة مختارة .

والقصد الجنائى المتطلب فى هذه الجريمة هو القصد الجنائى الخاص

## (جرائم تركيب مواد مخالفة للمواصفات).....مادة (٥)

وذلك لأن المشرع أردف ببيان الأفعال المادية الموثمة بقوله « بقصد البيع » ، ولذلك فإنه يتعين توافر نية طرح المواد سالفة الذكر للبيع ، فإذا تبين انتفاء توافر هذه النية ، وذلك بأن كان المتهم يقوم بحيازتها أو احرازها بقصد اجراء الدراسات والابحاث العملية عليها ، أو لاستعمالها استعمالاً شخصياً فقد انتفى توافر القصد الجنائي ، ومن ثم لا يقع تحت طائلة العقاب.

بيد أن جهل المتهم بقواعد قانون العقوبات ، والقوانين العقابية المكملة له ، ومنها القرارات الوزارية المنظمة لهذا التركيب ليس بعذر ، لأن الأصل أن العلم بهذه القوانين مفترض في حق الكافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفي القصد الجنائي .

### الفرع الثالث

#### عقوبة الجريمة

##### ١١ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذي لا يقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .

### المطلب الثالث.

استيراد مواد مركبة أو مصنوعة  
أو منتجة بالمخالفة لأحكام القرار  
الوزارى المحدد للمواصفات القياسية

١٢ - تقسيم:

سوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

الفرع الاول : الركن المادى .

الفرع الثانى : الركن المعنوى .

الفرع الثالث : عقوبة الجريمة .

### الفرع الاول

### الركن المادى

١٣ - عناصر الركن المادى:

يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من فعل استيراد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية .

### الفرع الثانى

### الركن المعنوى

١٤ - عناصر الركن المعنوى:

هذه الجريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى



## **(جرائم تركيب مواد مخالفة للمواصفات).....مادة(٥)**

---

العام بعنصره العلم والإرادة ، حيث يتعين أن يتجه علم المتهم صوب ارتكاب فعل الاستيراد للمواد المخالفة للقرار الوزاري المحدد للمواصفات القياسية ، وأن تكون ارادته حرة مختارة وقت مقارفة النشاط الاجرامى .

### **الفرع الثالث**

### **عقوبة الجريمة**

#### **١٥ - نوع ومقدار العقوبة :**

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن سنة والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين الف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .

## أحكام النقص

١ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي أدان المتهم فى تهمة عرض صابون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها قانونا للبيع و الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى قد ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة فى الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( نقض ٧ مارس ١٩٤٩ مجموعة القواعد

القانونية ج ٧ رقم ٨٣٧ ص ٧٩٥ )

٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة بيعه وعرضه للبيع حلوى مغشوشة بإضافة مواد ملونة ضارة بالصحة إليها مع علمه بذلك مستنداً فى ذلك إلى ضبط زجاجة بها مادة ملونة داخل دولاب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها ، دون أن يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة الملونة فى صنع الحلوى ، ونوع الغش بأضافة المادة الملونة وأثره فى الاضرار بالصحة - فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه .

( نقض ٧ مارس ١٩٤٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢ رقم ٢١١ ص ٥٥٧ )

٣ - أنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون رقم ١ إلا إذا كان خاليا من المواد الاضافية كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات و العلامات التجارية على الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم فإن بيع صابون عليه رقم ١ مضاف اليه جير تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص

## (جرائم تركيب مواد مخالفة للمواصفات).....مادة(٥)

عليها بالمادتين ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضرباً من ضروب الغش التجارى .

( نقض ٨ يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س٣ رقم ١٥١ ص ٣٩٧ )

٤ - إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذاً للمادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة فى الجداول المنصوص عليهما فى المادة الأولى » ، وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار فى المواد الملونة التى تصنع محلياً والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجداول المشار إليهما فى المادة الأولى إلا بعد تسجيلها فى وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توافرت فيها الشروط المبينة فى المادة الثانية ، ثم بينت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت إرفاق عينات من البطاقات التى تستعمل فى عرض المادة الملونة للبيع ، وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمى الكيميائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها التجارى ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة أن يدون على غلاقات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والأغراض التى تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة فى الجداول المشار إليهما فى المادة الأولى

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

والمعدة لتلوين المواد الغذائية ، وجب علاوة على ذلك إيضاح عدة بيانات منها الاسم العلمى أو الكيمائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها التجارى ، وإذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، وإذن فمتى كان الحكم قد اثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمى والكيمائى ، وأدانة على ذلك فإن ما يثيره الطاعن من أن المادة التى ضبطت بمحله إنما هى معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل إلى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الإشارة إليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها إذ أن قشر البيض هو من المواد التى تلامس المادة الغذائية فيه .

( نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س٤ رقم ١٢٠ ص ٣٠٩ )

٥ - أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالبيانات التجارية و وجوب مطابقتها للحقيقة ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن تطبيقاً لهذا القانون لإعلانه فى الصحف عن صنف معين من الصابون قال إنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون الخالص فى حين أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون المضاف إليه بعض الزيوت الأخرى فإنه لا يكون مخطئاً ، ولا عبثاً بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت هو العنصر الرئيسى فى تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير رئيسية ما دام البيان التجارى قد ذكر أن الصابون مصنوع من زيت الزيتون ( الخالص ) وهو ما لا يطابق الحقيقة ، ولا عبثاً كذلك بمطابقة صناعة هذا الصابون للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون إذ لا يجوز الخلط بين قانون وآخر مع اختلاف الغرض من وضعهما و تباين مجال التطبيق

## (جرائم تركيب مواد مخالفة للمواصفات).....مادة(٥)

بالنسبة لكل منهما .

( نقض ٢٢ فبراير ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ١٢٢ ص ٣٦٨ )

٦ - إن المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن و المستوليين عن ادارتها و المرخص لهم فى استخراج دقيق القمح الصافى أن ينتخبوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة ، كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق و الردة بطريق النخل و التحليل الكيمائى معا ، و لا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة فى المادة الرابعة . و إذن فالحكم الذى يدين صاحب مطحن و مديره فى جريمة استخراج دقيق صاف غير مطابق للمواصفات المقررة مستندا فى ذلك الى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ دون أن يبين مضمون هذا التحليل ، و هل روعى فى عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل و التحليل الكيمائى معا - فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( نقض ٢٨ مارس ١٩٥٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٦ رقم ٢٣١ ص ٧١١ )

٧ - لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام العجز فى الوزن .



( نقض ١٨ يناير ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ رقم ١١ ص ٦٦ )

٨ - إذا كانت التهمة المسندة الى المتهم أنه عرض للبيع زيتا غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا مع علمه بذلك ، فإنه كام لزاما على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت و علم المتهم بها و التي أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - و إغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري الذي عليه يتوقف الفصل في المسئولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور .

( نقض أول مايو ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ رقم ٩٦ ص ٥٢١ )

٩ - تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح باضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم ويبين من الجدول المشار إليه أن ( حامض البوريك ) لم يرد به ، ومن ثم فإن إضافته إلى ( البسكويت ) بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم ( المطعون ضده ) غير خاصين ( بالبسكويت ) المضبوط موضوع التهمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسئولية من عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسئولية ، وإذ عول أيضاً على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة

## (جرائم تركيب مواد مخالفة للمواصفات).....مادة(٥)

إلى ( البسكويت ) المعروض للبيع هي ( البوراكس ) وليس ( حامض البوريك ) فإنه يكون مشوياً بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

( نقض ١١ مايو ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ٦٧ ص ٣٣٩ )

١٠ - اعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . اعتبار الفعل المسند الى المتهم غير مؤثم في هذه الحالة .

( نقض ١٢ يناير ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٦ ص ٦٩ )

١١ - القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج و الاستهلاك على الكحول قد حدد في المادة ١٨ منه الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة ، وليس من بينها غش الكحول . و قد نصت المادة ٢١ من القانون المذكور على أنه يجوز الحكم على المخالفة بأداء تعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد عن ألف جنيه ، ولما كانت المطعون ضدها مقدمة بتهمة إنتاج مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها فإن الجزاء الذي نصت عليه المادة الأخيرة لا ينطبق على واقعة الدعوى .

( نقض ٢٢ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٠٠ ص ٤٠٩ )

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

١٢ - أوجبت المواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ ألا تقل نسبة سكر القصب فى السائل الكحولى العنبرى عن ١٠٪ بالوزن محسوبا كجلوكوز ، مما مفاده أن العبرة فى احتساب نسبة السكر هى بمجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولى « اللىكير » ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا احتسب هذه النسبة على الأساس المتقدم ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ٢٥ مايو ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٧٤ ص ٣٣٩ )

١٣ - متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة أنواع المبينة فى المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضح النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة فى تركيبه و النسب التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط من واقع تقارير معامل التحليل مع ضرورة إيراد هذا البيان فى الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كمل صار اثباتها به ، ولذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

١٤ - المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو بالتحليل دون الاشراف النظرى .

( نقض ١٨ مارس ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٣٧ ص ٣٠٧ )

## (جرائم تركيب مواد مخالفة للمواصفات).....مادة(٥)

١٥ - إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : « إنه تبين من تقرير المعامل أن عينة التبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة » وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها فى تقرير التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند إليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله : إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها وإذا لم تفتن المحكمة إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( نقض ١٤ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٢١ ص ٥٧٢ )

١٦ - لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

محضر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه اثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط إنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محضر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموس كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( نقض ٣١ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٣٠ ص ٦١٤ )



مادة (٦)

يجوز بقرار من الوزير المختص فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معداً للبيع في العقاقير الطبية و المواد الغذائية و غيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها و يجوز بقرار من الوزير المختص أيضاً ايجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للإستهلاك أو بيان مقدارها أو محل صنعها أو أسم صانعها أو غير ذلك من البيانات .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص فرض قيود و شروط استعمال البضائع و المنتجات أياً كانت .

و يجوز كذلك لمنع الغش و التدليس في البضائع المباعة أن ينظم بقرار من الوزير المختص تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

و يجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي يكتب بها البيانات سائلة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات و الدفاتر و إمساكها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات و البضائع التي تكون مخالفة

(١) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١١٩ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٩ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .  
و يعاقب كل مخالف لأحكام القرارات المذكورة  
بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

## الفقه

### ١ - علة النص :

أفصحت المذكرة الايضاحية لقانون قمع الغش والتدليس عن علة نص المادة السادسة بقولها أن هدف هذا النص هو « تمكين الإدارة من مراقبة الاواني المستعملة في جميع الادوار التي تمر فيها المواد المشار اليها وحتى تصل تلك المواد إلى يد المستهلك في حالة جيدة ، بل يجب تفهيمه كيفية استعمالها وحفظها حتى لا تنقلب هذه المواد وسيلة لاتلاف صحته حيث كان ينبغي الفائدة منها » .

### ٢ - تمهيد وتقسيم :

يضع نص المادة السادسة بعض الضوابط التي تهدف إلى مكافحة الغش من ناحية ، والمحافظة على الصحة العامة للجمهور من ناحية أخرى .  
ويبين من مطالعة نص المادة السادسة أن هذه الضوابط تنحصر فيما يلي :

أولاً : تنظيم استعمال أواني أو أوعية معينة في تحضير ما يكون معداً للبيع من العقاقير الطبية أو المواد الغذائية وغيرها ( مادة ١/٦ ) .

ثانياً : تنظيم استهلاك العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها ( مادة ٦ / ٢ ) .

ثالثاً : تنظيم العمليات التجارية التي ترد على هذه المواد من

## **(جرائم مخالفة المراسيم المنظمة لإستعمال الأوعية)..مادة(٦)**

---

تصدير أو صنع أو بيع ( مادة ٦ / ٣ ) .

رابعاً : تنظيم السجلات والدفاتر وامساكها وكتابة البيانات الخاصة بالمنتجات والبضائع ( مادة ٦ / ٤ ) .

وسوف نتناول هذه الموضوعات على النحو التالى :

- المبحث الاول : محل الجريمة .
- المبحث الثانى : الركن المادى .
- المبحث الثالث : الركن المعنوى .
- المبحث الرابع : عقوبة الجريمة .

## المبحث الأول

### محل الجريمة

#### ٣ - تحديد موضوع الجريمة :

بين المشرع محل هذه الجريمة عندما نص على وقوعها على « ... ما يكون معداً للبيع من العقاقير والمواد الغذائية وغيرها ... » وبذلك فإن محل هذه الجريمة هو العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها . وبالتالي فهو يشمل كافة المنتجات الاخرى سواء كانت طبيعية أو صناعية <sup>(٢)</sup> . ولكن كل ما يشترطه المشرع أن تكون هذه المواد معدة للبيع .

## المبحث الثاني

### الركن المادى

#### ٤ - عناصر الركن المادى :

يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من نشاط إيجابى أو سلبى يقوم به الجانى ويتمخض عن استعمال أوعية مخالفة لما ورد فى القرار الوزارى الخاص بتحضير المواد أو صنعها ، أو بمخالفة شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو عدم بيان الحالات التى تكون هذه المواد غير صالحة للاستهلاك فيها ، أو عدم بيان مصدرها أو محل

---

(٢) أنظر فى هذا الرأى الدكتور حسنى الجندى : المرجع السابق بند ١٦٠ ص ٣٣٧ : الدكتور

عبد الفتاح مراد : شرح قوانين الغش . لم يذكر دار النشر ، ١٩٩٥ ، ص ١٣٢ .

وقارن رأى أستاذنا الدكتور رؤف عبيد الذى يرى قصر هذه الجريمة على العقاقير الطبية

والمواد الغذائية فقط .

أنظر الدكتور رؤف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

## (جرائم مخالفة المراسيم المنظمة لإستعمال الأوعية)..مادة(٦)

صنعها أو أسم صانعها أو غير ذلك من البيانات التى يتضمنها القرار  
الوزارى الخاص بذلك .

كما يقع الركن المادى لهذه الجريمة بمخالفة القرارات الوزارية التى  
تبين كيفية كتابة البيانات سالفه الذكر أو عدم تنظيم السجلات والدفاتر  
وفقاً للشروط الواردة فى القرارات الوزارية المنظمة لهذا الامر .

ولا يشترط لاكتمال النشاط المادى أن تكون العقاقير أو المواد  
الغذائية أو غيرها مغشوشة أو فاسدة ، فالتجريم فى هذه المادة ينصب على  
مخالفة القواعد التى يحددها المشرع فى القرارات الوزارية الصادرة فى هذا  
الشأن .

### ٥ - بعض المراسيم الخاصة بالتعبئة أو الحفظ أو البيع :

واعمالاً لنص المادة السادسة فقد صدرت بعض مراسيم نورد فيما يلى  
أهمها على سبيل المثال لا الحصر .

( أولاً ) مرسوم صادر بتاريخ ٣ إبريل ١٩٤٦ - اعمالاً للفقرة  
الاولى من المادة السادسة - بشأن الاوعية التى تستعمل فى حفظ المواد  
الغذائية ، وقد نص فى مادته الاولى على أنه يقصد بالاعوية جميع الاوانى  
والاجهزة والمواسير وغيرها من الادوات التى تستعمل فى طهى أو تحضير أو  
حفظ أو نقل أو تناول المواد الغذائية أو المياة . وأوجب فى مادته الثانية أن  
تكون الاوعية مستوفاة للاشترطات التى وضعها المرسوم محافظة على صحة  
الجمهور .

( ثانياً ) مرسوم صادر بتاريخ ٢١ إبريل ١٩٤٧ - إعمالاً للفقرة  
الثالثة من المادة السادسة )بإيجاب وزن أو كيل المواد الغذائية المعبأه فى  
صناديق أو أوعية أو أغلفة ، وعند تعذر بيان الوزن الصافى يبين الوزن



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

القائم مقروناً بوزن العبوة التى يقرها العرف التجارى..

( ثالثاً ) بعض المراسيم إعمالاً للفقرة الثالثة من المادة السادسة :

أ - مرسوم فى ١٩ مارس ١٩٤٢ فى شأن تنظيم بيع الشاى .

ب - مرسوم فى ٢٢ يونية ١٩٤٢ فى شأن بيع الصابون .

ج - مرسوم فى ٥ مايو ١٩٤٦ فى شأن تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تكوين المواد الغذائية .

د - مرسوم فى ٥ مايو ١٩٤٧ فى شأن تنظيم تجارة ماء الكولونيا .

### المبحث الثالث

#### الركن المعنوى

##### ٦- عناصر الركن المعنوى:

هذه الجريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بعنصرية العلم والإرادة . فينبغى أن يتجه علم الجانى صوب مخالفة شروط القرارات الوزارية الصادرة بشأن الاوعية أو الاستهلاك أو وضع بيانات غير حقيقية عليها . كما يتعين أن تكون ارادة الجانى حرة ومميزة .

### المبحث الرابع

#### عقوبة الجريمة

##### ٧- نوع ومقدار العقوبة:

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن سنة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه ، أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### احكام النقض

١ - إن المشرع إذ نص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات و ارشاده الى مختلف رغباته و حاجياته ليختار منها ما يصلح له . و لما كان ما أثبتته المحكم المطعون فيه فى حق الطاعن من اضافته قدرا من النشا الى مسحوق الشيكولاته له أصله الصحيح فى تقرير العمل الكيماوى ، الأمر الذى يستوجب حتما إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة و إلا أصبح البيان مخالفا للحقيقة فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعيا باعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكاو .

\* جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان و اقترانه بالقصد الجنائى العام ، دون أن يلزم ثبوت إنصراف النية الى الغش ، و إلا توافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

( نقض ١٤ مايو ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٤ رقم ٨٠ ص ٤١٣ )

٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنه دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلاً النوعين يفترق فى ماهيته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم للعقاب على إحراز المغشوش أن تكون المادة

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف  
المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش فخالف بذلك حكم  
القانون .

( نقض ٩ نوفمبر ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ١٤٩ ص ٦٤٩ )

٣ - بينت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة  
١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بعبارة « الدخان  
المخلوط » الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأي نسبة كانت .  
ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى  
الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان  
يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر  
العالي المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان  
المخلوط تهريباً ومصادرة هذا الدخان فضلاً عن توقيع غرامة قدرها  
عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان  
المضبوط - مخلوط بالرمل أو بالعسل معاً - يعتبر في حدود النسبة  
المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي مجموعته كوحدة يصدق  
عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف في  
حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لا سند له  
من القانون .

( نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ١٥٨ ص ٧٩٩ )

٤ - المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع

## (جرائم مخالفة المراسيم المنظمة لإستعمال الأوعية)..مادة(٦)

الغش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشروع فيه الذى يقع بغير تزيف فى البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذى فوض فى مادته السادسة فى سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية فى إصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التى تكتب بها البيانات على العبوات ، ثم بينت هذه المادة فى فقرتها الأخيرة العقوبة التى يلزم توقيعها فى حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات . وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوماً فى شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية وقضى فى المادة الرابعة منه بوجوب وضع أسم التابل ومنتجه أو تجهزه وعنوانه على العبوات ، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات . وحظر كل من المرسوم والقرار استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها . ولما كانت النيابة العامة - وقد أسبغت على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه فى خدع المتعاقد معه فى ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شمرأ على أنه كراوية - قد كلفته الحضور لمحاكمته - على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش ، وكان مما يدخل فى الغش الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التى طلبت النيابة العامة محاكمة المطعون ضده من أجلها - استناداً إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتى طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التى تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكاليف بالحضور من إجمال لبيان التهمة تكوة للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت في تطبيقه وفي تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ٧ نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢٠١ ص ١٠٧٦ )

٥ - القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم و تجارة الصابون صدر بعده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم و تجارة الصابون بالاستناد الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ و هو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة السلطة التشريعية لمجلس الوزراء و الى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار مراسيم و أشار في ديباجته الى الإطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس و الغش و المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات و العلامات التجارية و القوانين المعدلة و أسقط الإشارة الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر و الذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالقات لا جنحا ، و هذا الأسقاط للقانون جاء على خلاف ما استند عليه الشارع و انتهجه في القرارات السابقة و التي كانت تصدر بالاستناد اليه . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر و الذي يجمع بين القانون و المرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره و منها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان . يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته اليه كما سبق و أنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون و المراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة و تجارة الصابون و آخرها المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ تنظيما كاملا متناولا ما



## (جرائم مخالفة المراسيم المنظمة لإستعمال الأوعية)..مادة(٦)

كانت تتناوله من أحكام و منها أنواع الصابون و رتبه و العناصر الداخلة فى تكوينه كما تناول جريمتى الغش و الخديعة محيلا فى العقاب عليهما الى المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليس و الغش ، كما أحال الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات و العلامات التجارية و الذى يوجب فى المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة و اعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة فى تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه فى المادة ٢٦ منه و عاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة فى المادة ٣٤ منه و هى المواد التى أحال اليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ على ما سلف .

( نقض ١٣ يناير ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢ ص ٥٦ )

٦ - تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزارى بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة ( المربى ) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً إذ دانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه .

( نقض ١٢ يناير ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٦ ص ٦٩ )

٧ - إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع و تتوافر أركانها و لو كانت السلعة التى يوضع البيان عنها غير مغشوشة ، و يتوافر القصد

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو اضافته مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته و لكن من صنف أقل جودة .

( نقض ١٤ مارس ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٥٧ ص ٢٣٥ )

مادة (٦ مكرراً)<sup>(١)</sup>

دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، إذا وقع الفعل بالمخالفة لأحكام المواد: ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط و التحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تقل عن ألف جنيه و لا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد سالفه الذكر، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**الفقرة**

١- تهيئة وتقسيم:

استحدثت المشرع نص المادة السادسة مكرراً ليعاقب بمقتضاه على الأفعال المخالفة لنصوص المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من قانون قمع الغش والتدليس إذا وقعت بطريقة الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى :

المبحث الاول : الركن المادى .

المبحث الثانى : الركن المعنوى .

المبحث الثالث : عقوبة الجريمة .

(١) هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ (تابع) فى

. ١٩٩٤/١٢/٢٩

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

## المبحث الاول

### الركن المادى

#### ٢ - عناصر الركن المادى :

يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة على فعل غير مشروع حدده المشرع بأنه فعل مخالف لنصوص المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون بطريقة الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة ، وأن يؤدى ذلك إلى نتيجة إجرامية وأن تكون هناك علاقة سببية بين هذه الأفعال وبين هذه النتيجة .

وسوف نتناول هذه الموضوعات على النحو التالى :

### المطلب الاول

#### الفعل غير المشروع

#### ٣ - صور الأفعال المادية المعاقب عليها :

لم يبين المشرع فى المادة السادسة مكرراً الأفعال المادية التى تكون محلاً للعقاب إذا ارتكبت بطريقة الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة ، ولكنه أحال فى صدها إلى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من قانون قمع التدليس والغش .

وترتيباً على ذلك فإن الأفعال التى يمكن أن ترتكب بهذا الوصف تكون على النحو التالى :

( أولاً ) - الإخلال بواجب الرقابة الذى يؤدى إلى غش شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية . (م

## (جرائم الغش و التدليس إهمالاً).....مادة (٦ مكرراً)

١/٢ من القانون)

( ثانياً ) - التسبب بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة في طرح أو عرض للبيع أو بيع شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات أو المنتجات يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته (م ١/٢ من القانون) .

( ثالثاً ) - التسبب بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة في صنع أو طرح أو عرض للبيع أو بيع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية (م ١/٢ من القانون) .

(رابعاً) - التسبب بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة في حيازة شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة الثانية من القانون (م ٣ من القانون) .

(خامساً) - التسبب بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة في استيراد أو جلب شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته (م ٣ مكرراً من القانون) .



## المطلب الثانى

### النتيجة الاجرامية

#### ٤ - الاهمية القانونية للنتيجة الاجرامية :

للنتيجة الاجرامية اهمية واضحة فى توجيه سياسة التجريم ،  
إذ أن الاعتداء الفعلى أو المحتمل على ما يراه الشارع  
جديراً بالحماية الجنائية هو عللة تجريمه الافعال التى  
من شأنها إنتاج هذا الاعتداء . ولا يكتمل الركن  
المادى للجريمة إلا بتحقيق نتيقتها ، إذ أنه لا شروع فى الجرائم غير  
العمدية (٢) .

بيد أنه يلاحظ أن الركن المادى فى بعض الجرائم لا يفترض بين عناصره  
نتيجة محددة ، وبالتالى فإنه لا يتصور أن تتطلب النتيجة الاجرامية فى  
كافة صور الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً .

---

(٢) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : علاقة السببية فى قانون العقوبات ، القاهرة ، دار  
النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، بند ٣ ص ٣ .

### المطلب الثالث

### علاقة السببية

#### ٥ - دور النتيجة الاجرامية فى تحديد نطاق علاقة السببية<sup>(٣)</sup> :

سبق أن قدمنا أن بعض الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً يتضمن الركن المادى لها نتيجة إجرامية محددة ، وبعضها الآخر كالجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣ وهى حيازة الاغذية أو الخاصلات لا يتصور وجود نتيجة إجرامية محددة بين عناصر ركنها المادى .

و يلاحظ أن علاقة السببية يكون لها دور قانونى كشرط للمسؤولية فى حالة وجود نتيجة إجرامية محددة كعنصر من عناصر الركن المادى للجريمة ، بينما لا يكون لها هذا الدور فى الجرائم التى ليس لها نتيجة محددة .

#### ٦ - دور علاقة السببية فى الجرائم ذات النتيجة :

لا يتضمن قانون العقوبات المصرى نصواً تحدد معيار علاقة السببية ، ولذلك تعين على القضاء المصرى أن يجتهد لتحديد هذا المعيار .

وقد اعترف القضاء المصرى لعلاقة السببية بدورها فى كيان الجريمة ونشوء المسؤولية عنها ، فهى عنصر فى كيان الجريمة وشرط للمسؤولية عنها . وقد قالت محكمة النقض أنه " إذا انعدمت رابطة السببية أنعدمت الجريمة

---

(٣) هناك فرق بين علاقة السببية فى القانون المدنى وعلاقة السببية فى القانون الجنائى ، فهى فى القانون المدنى تعتبر أحد أركان المسؤولية التقصيرية ، فثبوتها بين الفعل المقترن بالخطأ وبين الضرر شرط لمسؤولية المخطئ عن تعويض الضرر ، فقد نصت المادة ١٦٣ مدنى على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . بينما علاقة السببية فى القانون الجنائى هى صلة بين الفعل والنتيجة الاجرامية ، وبالتالي فإنها تدرس ضمن عناصر الركن المادى للجريمة . ويستتبع ذلك أن علاقة السببية تخضع للقواعد التى يخضع لها الركن المادى وهى قواعد تنبع عن الطبيعة المادية لهذا الركن .

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، بند ٥٢ ص ٥٧ .

لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها " (٤) ، كما وصفت محكمة النقض علاقة السببية بأنها " ركن جوهري من أركان الجريمة (٥) " .

كما وصفت محكمة النقض علاقة السببية بأنها " علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب " (٦) . ويعنى ذلك أنها ذات طبيعة مادية . ويترتب على ذلك وجوب أن يتضمن حكم الأدانة توافر هذه العلاقة ، فإن أغفل ذلك كان قاصر التسبب . ويترتب على هذه الأهمية لعلاقة السببية أنه إذا دفع المتهم بانتفاء هذه العلاقة بين فعله والنتيجة التي يراد تقرير مسؤوليته عنها كان دفعه جوهرياً ، ويتعين على المحكمة أن ترد عليه قبولاً أو رفضاً ، فإن أغفلت ذلك كان حكمها قاصر التسبب .

بل أن محكمة النقض لا تكتفى بأى بيان ، وإنما تشترط أن يكون واضحاً مفصلاً ، و من ثم كافياً . وإذا كان التحقق من توافر علاقة السببية يشير بحثاً فنياً ويتطلب الرجوع إلى رأى أهل الخبرة ، فإن الحكم يتعين أن يقدم الدليل الفنى المثبت لهذه العلاقة (٧) .

---

(٤) أنظر نقض ٢٦ إبريل ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٧١ .  
(٥) أنظر نقض ١٤ يونيو ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٤٤٥ ص ١٢٢١ .  
(٦) أنظر نقض ٢٧ يناير ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١ .  
(٧) أنظر نقض ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٥٧ ص ١٢٧ .

## المبحث الثانى

### الركن المعنوى

#### ٧ - صورة الركن المعنوى :

يتخذ الركن المعنوى فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة السادسة مكرراً صورة الخطأ غير العمدى .

#### ٨ - تعريف الخطأ غير العمدى :

لم يضع المشرع المصرى تعريفاً للخطأ يبين فيه مقوماته ، وإنما اكتفى بذكر الصور المختلفة له والتي يجب أن يتسم سلوك الجانى بإحداها حتى يسأل الفاعل عن النتيجة الاجرامية .

ويعرف الفقه الخطأ غير العمدى بأنه « اخلال المتهم عند تصرفه بواجب الحيطة والحذر التى يفرضها القانون ، وعدم حيلولته تبعاً لذلك دون أن يفضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الاجرامية فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه »<sup>(٨)</sup>.

#### ٩ - مقومات الخطأ :

أن الخطأ كالقصد لا يتحقق بغير نشاط يصدر من الجانى فى صورة سلوك ارادى ملموس فى العالم الخارجى يصلح لاحداث النتيجة الضارة التى أراد القانون أن يتوقاها بالعقاب على الجريمة . وينطبق ذلك على الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً و التى تقع بطريق الإهمال . و ينبغى أن يكون الجانى قد أراد العمل أو الامتناع الذى نتج عنه غش السلعة أو فسادها أو انتهاء تاريخ صلاحيتها أو عرضها أو طرحها للبيع أو

---

(٨) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات « القسم الخاص » . القاهرة ، ١٩٨٧ ، بند ٥٤٧ ص ٤٠٢ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

استيرادها أو جلبها ، فحيث تتخلف هذه الإرادة لا يمكن مساءلة المتهم لا عن غش أو فساد للاغذية أو نحوها سواء كان الفعل عمدياً أم غير عمدي .  
ولكن عند هذا الحد يقف دور الإرادة في الخطأ ، فالخطأ بخلاف القصد يفترض ألا يكون الجاني قد أراد النتيجة الاجرامية التي ترتبت على نشاطه ، وهى غش السلعة أو فسادها أو انتهاء تاريخ صلاحيتها على سبيل المثال .

#### ١٠- صور الخطأ :

بينت المادة السادسة مكرراً صور الخطأ غير العمدى التى يعاقب عليها القانون وحصرتها فى ثلاث صور هى : الاهمال ، أو عدم الاحتياط و التحرز أو الاخلال بواجب الرقابة .

#### (أولاً) الاهمال :

ويتحقق بامتناع الجاني عن اتخاذ العناية اللازمة لتجنب حدوث النتيجة غير المشروعة ، فالخطأ فى هذه الصورة يتحقق عن طريق الامتناع .  
ومن أمثلة الاهمال ألا يتخذ مالك أو حائز الاغذية المخصصة للإنسان أو الحيوان الاحتياطات اللازمة لعدم فسادها ، أو ألا يراعى مواعيد الصلاحية المدونة عليها .

#### (ثانياً) عدم الاحتياط و التحرز :

ويقصد به أتيان الجاني مسلكاً إيجابياً معيناً دون أن يدخل فى اعتباره قواعد الخبرة العامة التى تشير بعدم أتيان هذا المسلك فى الحالة الخاصة لنتيجة الضارة <sup>(٩)</sup> .

(٩) أنظر الدكتور عمر السعيد رمضان : شرح قانون العقوبات « القسم الخاص » . القاهرة ، ١٩٨٦ ، دار النهضة العربية ، ص ٢٧٩ .



## (جرائم الغش و التدليس إهمالاً).....مادة(٦مكرراً)

ويتفق عدم الاحتياط والتحرز مع الإهمال في أن كليهما خروج على قواعد الخبرة العامة بالمعنى المتقدم ، والذي يميز عدم الاحتياط والتحرز عن الإهمال أن الأول سلوك إيجابى بينما الثانى سلوك سلبى .

### (ثالثاً ) الإخلال بواجب الرقابة :

أورد المشرع فى المادتين ٢٣٨ ، ٢٢٤ / عقوبات عدة صور للخطأ هي عدم الاحتراز ، الإهمال ، الرعونة ، عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة ولم يرد ضمن هذه الصور ما نص عليه المشرع فى المادة السادسة مكرراً من قانون قمع الغش و التدليس من تعبير « الإخلال بواجب الرقابة » (١٠).

ولذلك فإنه يثور التساؤل عما إذا كانت صور الخطأ قد وردت على

(١٠) و لا يتصور أن يكون تعبير " الإخلال بواجب الرقابة " منصرفاً الى نص المادة ١٧٣ . مدنى التى تحدد مسؤولية من تجب عليه الرقابة عمن هم فى رقبته ، سوى فى حالة واحدة هي مسؤولية المشرف فى الحرفة باعتبار أن أفعال الغش أو غيرها من الأفعال يمكن أن تقع إهمالاً من القاصر باعتباره عاملاً أو موظفاً وهو دون سن الرشد ، فيسأل صاحب الحرفة أو العمل فى هذه الحالة عن أخطاء تابعيه باعتباره متولى الرقابة عليهم وفقاً للمادة ١٧٣ من القانون المدنى

وتنص المادة ١٧٣ . مدنى على أنه :

١ - كل من يجب عليه قانوناً أو اتفاقاً رقابة شخص فى حاجة إلى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية يكون ملزماً بتعويض الضرر الذى يحدثه ذلك الشخصى للغير بعمله غير المشروع . ويترتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير محيز .

٢ - ويعتبر القاصر فى حاجة إلى الرقابة إذا لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنف القائم على تربيته ، وتنتقل الرقابة على القاصر إلى معلمه فى المدرسة أو المشرف فى الحرفة ، ما دام القاصر تحت اشراف المعلم أو المشرف . وتنتقل الرقابة على الزوجة القاصر إلى زوجها أو إلى من يتولى الرقابة على الزوج .

٣ - ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

سبيل الحصر أم على سبيل المثال ؟ وقد ذهبت رأى فى الفقه صوب القول بأن هذه الصور قد وردت على سبيل الحصر ، فيلتزم القاضى عند حكمه بالادانة فى جريمة غير عمدية أن يثبت توافر إحدى صور الخطأ التى تنص عليها المادة المتعلقة بهذه الجريمة<sup>(١١)</sup> ، ويستند هذا الرأى إلى أن حرص الشارع على بيان صور الخطأ على سبيل الحصر يفسره أن الخطأ الجنائى يقتصر نطاقه على الصور التى تمثل قدراً خاصاً من الخطورة ، هى التى ذكرها الشارع ، أما ما عداها فيقوم بها الخطأ المدنى دون الجنائى .

وقد أخذ القضاء المصرى بهذا الرأى فى بعض أحكامه ، فقد قضى بأنه « يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الجرح الخطأ أن يبين نوع الخطأ المرتكب ويعين واقعه ويورد الدليل عليها ، وإلا فإنه يكون قاصراً متعينا نقضه »<sup>(١٢)</sup>.

ولكن الرأى الراجح فى الفقه يرى أن هذه الصور وردت على سبيل المثال لا الحصر والدليل على ذلك من ناحية أن المشرع قد ذكر صورا للخطأ تختلف من جريمة غير عمدية لأخرى ، دون أن يوجد من طبيعة الجريمة مقتضى لذلك ، ومن ناحية أخرى فإن المشرع بالنسبة لبعض الجرائم قد ذكر عدة حالات للاهمال وأضاف إليها عبارة أو بسبب إهمال آخر .  
( المادة ٣٦٠ / عقوبات )<sup>(١٣)</sup>.

ولهذا فإن القاضى يكتفى لادانة المتهم بجريمة غير عمدية أن يثبت توافر الخطأ وفقا للمعيار المأخوذ به دون أن يلتزم باثبات

(١١) أنظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد : المرجع السابق ، ص ٤٢٣ .

(١٢) أنظر نقض ٢٥ فبراير ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩٦ ص ٨٧ : ٢٦ فبراير ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢١٣ ص ٢٧٣ .

(١٣) أنظر الدكتورة فوزية عبد الستار : النظرية العامة للخطأ غير العمدى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، بند ٥٤ ص ٩٩ .

## (جرائم الغش و التدليس إهمالاً).....مادة(٦مكرراً)

توافر الصورة أو إحدى الصور التى تضمنها النص الخاص بهذه الجريمة<sup>(١٤)</sup> .

وترتيباً على ذلك فإن صورة « الاخلال بواجب الرقابة » المنصوص عليها فى المادة السادسة مكرراً من قانون قمع الغش والتدليس تنطوى تحت مدلول « عدم مراعاة واتباع اللوائح » ، ويفهم لفظ « اللوائح » فى أوسع مدلول بحيث يشمل كافة صور السلوك الصادرة من الدولة ، أيا كانت السلطة التى اختصت بإصدارها خاصة القواعد التى تنظم ممارسة المهن والحرف التجارية والصناعات وما يقتضيه ذلك من واجب الرقابة من صاحب العمل على عماله وتابعيه .

### المبحث الثالث

### عقوبة الجريمة

#### ١١- نوع ومقدار العقوبة:

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يزيد على سنة ولا يقل - ونقلاً للقواعد العامة - عن ٢٤ ساعة وهو الحد الأدنى لعقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد الثانية والثالثة مكرراً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١٤) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، بند ٧١ ص ٦٢٨ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

#### مادة (٦ مكرر ١-١) (١)

دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوي جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو بإسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه . و يحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت . و يجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، و في حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائياً .

### الفقه

#### ١ - مدى مسؤولية الاشخاص المعنوية جنائياً:

يراد بالشخص المعنوي " مجموعة من الاشخاص أو الاموال تتمتع بالشخصية القانونية " (١). ولا يشتر شك في اعتراف الشارع بالاشخاص المعنوية فقد نظمها القانون المدني في المواد من ٥٢ - ٨٠ واعترف لها " بجميع الحقوق إلا ما كان ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون " .

كما أنه لا جدال في أن الشخص المعنوي يسأل مدنياً ، سواء في ذلك

(١) هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ (تابع) في

١٩٩٤/١٢/٢٩ .



## (مسؤولية الشخص المعنوى عن الغش )..مادة(٦مكرراً-١)

المسؤولية التعاقدية أو المسؤولية التقصيرية<sup>(٢)</sup>. ولكن مسؤوليته الجنائية محل للجدل ، فمن الفقهاء من ينكرها ومنهم من يقول بها .

وتفترض المسؤولية الجنائية أن الفعل الاجرامى قد ارتكبه ممثل الشخص المعنوى بإسم هذا الشخص ولحسابه ، مثال ذلك أن يقوم ممثل الشركة بغش المواد الغذائية الخاصة بالإتسان أو الحيوان أو يأمر عماله بفعل ذلك . ولم يشر جددل فى أن ممثل الشخص المعنوى الذى ارتكب الفعل الاجرامى يسأل عنه كما لو كان قد ارتكبه لحسابه الخاص وتوقع عليه العقوبات التى يقررها القانون<sup>(٣)</sup>. ولكن الجددل يثور لمعرفة ما إذا كان الشخص المعنوى - باعتباره شخصا قانونياً متميزاً عن مثله - يسأل عن هذا الفعل وتوقع عليه عقوباته أم لا.

ويعترض البعض على مسؤولية الشخص المعنوى جنائياً وذلك تأسيساً على أنه شئ خيالى عديم الارادة ، لا يستطيع أن يصدر منه نشاط ذاتى ، بل أنه يتصرف بواسطة من يقوم يتمثله قانوناً . ومن ثم فلا يمكن أن يكون أهلاً للمسؤولية الجنائية ، بل يجوز أن يدعى عليه مدنياً فحسب فى شخص من يملك هذا التمثيل<sup>(٤)</sup>.

كما يعترض هذا البعض بالقول أيضاً أن غالبية العقوبات الجنائية غير صالحة للتطبيق على الاشخاص الاعتبارية ، فليس لها الاجسام التى تسجن ولا الرؤوس التى تشنق . أما إذا قيل بتقرير عقوبات تناسبها مثل المصادرة أو الغرامة فإن ذلك يتضمن مخالفة مبدأ شخصية العقوبة ، إذ أن

(٢) أنظر الدكتور عثمان خليل عثمان : القانون الادارى . القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٥٨ .

(٣) الدكتور عبد الرازق السنهورى : الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد ، ج ١ ، ١٩٦٤ ، بند ٥٤١ ص ٩١٣ .

(٤) أنظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد : الاحكام العامة فى قانون العقوبات . القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٧٢ .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

هذه العقوبات ستصيب بالضرورة الاشخاص الطبيعيين المؤسسين للشخص المعنوى ، ومنهم الابرياء الذين وقعت الجريمة على غير علم منهم ولا ارادة . هذا فضلاً عما يقال من أن وظيفة العقوبة هي إصلاح المذنب وزجر غيره ، ومعاقبة الشخص الاعتبارى لا صلة لها بإصلاحه ولا بزجر غيره لأن ليس له إرادة مستقلة يرجى اصلاحها ، كما أنه ليس لغيره إرادة مماثلة يرجى زجرها ، فالعقوبة من هذه الزاوية لا طائل وراءها (٥).

بيد أنه قد ذهب فريق آخر من الفقه صوب الاعتراف بالمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، وذلك تأسيساً على أن الشخص المعنوى يتحمل بالواجبات ويكتسب الحقوق وبالتالي لا مانع من مساءلته جنائياً عن الجرائم المرتكبة المنسوبة اليه وتوقيع العقوبات التى تتفق وطبيعته كالغرامة والمصادرة . بل أن البعض تمادى فى تجريدده وحاول المقابلة بين العقوبات الجنائية التقليدية وبين صور العقوبات الممكن توقيعها على الشخص المعنوى بالقول بأن الاعداد يقابله حل الشخص المعنوى ، والعقوبات السالبة للحرية تقابل وقف نشاطه لفترة معينة وهكذا . وتسربت تلك الافكار إلى بعض التشريعات التى قررت المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى وخاصة فى جرائم الغش والنشاط غير المشروع (٦).

## ٢- موقف المشرع المصرى :

أصدر المشرع المصرى عدة تشريعات تتضمن تطبيقات صريحة للمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية ، ومن ذلك مثلاً المادة ٥٨ من

(٥) أنظر GARRAUD (Rene) : Traite Theorique et Pratique da Droit Penal Francais , T. 1, 1913 , N. 259,P . 538 .

(٦) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات « القسم العام » . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٤٨٦ وما بعدها .

## (مسؤولية الشخص المعنوى عن الغش )..مادة(٦مكرراً-١)

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وقد نصت على أنه « تكون الشركات والجمعيات والهيئات مسؤولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف » ويتفصّل المعنى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى .

كما نصت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ على غرامات معينة توقع على كل شركة تخالف الاحكام المقررة فى شأن نسبة المصريين فى مجالس ادارتها أو نسبتهم من المستخدمين أو العمال ، وكل عضو منتدب ، للإدارة أو مدير فيها .

وبذلك يبين أن تطبيقات المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية فى مصر آخذة فى التزايد بقدر تزايد الدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات والشركات فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة . لكن لا محل للقول بأن هذه المسؤولية مقررة كقاعدة عامة لكل شخص اعتبارى وعلى قدم المساواة مع الشخص الطبيعى ، فما لم يوجد نص صريح يرسم نطاق هذه المسؤولية ويحدد العقوبة الواجب الحكم بها فإن الشخص الاعتبارى لا يسأل جنائياً بحسب تشريعنا المصرى فى وضعه الراهن ، بل مدنياً فحسب .

### ٣ - شروط إسناد الجرائم للشخص المعنوى :

أفصحت المادة السادسة مكرراً عن الشروط الواجب توافرها لصحة اسناد فعل معين للشخص المعنوى وهذه الشروط هى :

أولاً : أن تكون هذه الجرائم منصوص عليها فى قانون قمع التدليس والغش .

ثانياً : أن تكون هذه الجرائم قد وقعت لحساب الشخص المعنوى أو

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

باسمه .

ثالثاً : أن تكون هذه الجرائم قد وقعت بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الشروط بالشرح والتحليل .

٤ - (أولاً) أن تكون هذه الجرائم منصوص عليها فى قانون قمع التدليس والغش :

بينت المادة السادسة من قانون قمع الغش والتدليس هذا الشرط بقولها « ... يسأل الشخص المعنوى جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ... » . وبذلك يبين أن نطاق تجريم الأفعال التى تقع من الشخص المعنوى تنحصر فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون قمع الغش والتدليس وهى :

أولاً : جريمة خدع المتعاقد (المادة الأولى من القانون) .

ثانياً : جريمة غش أغذية الإنسان أو الحيوان (المادة الثانية من القانون) .

ثالثاً : حيازة شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو نحوها بقصد التداول لغرض غير مشروع (المادة الثالثة من القانون) .

رابعاً : استيراد أو جلب إلى البلاد شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان ونحوها يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك (المادة الثالثة مكرراً من القانون) .

خامساً : إصابة شخص بعاهة أو وفاة شخص نتيجة ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون

## (مسؤولية الشخص المعنوى عن الغش )..مادة(٦مكرراً-١)

### (المادة الرابعة من القانون) .

سادساً : تركيب أو صنع أو إنتاج بقصد البيع مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالف لأحكام القرار الوزاري المنظم لذلك مع علمه بذلك (المادة الخامسة من القانون) .

سابعاً : ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة (المادة ٦ مكرراً) .

ويمكن الرجوع للأحكام التفصيلية لكل مادة من المواد السابقة وذلك حرصاً على عدم التكرار .

٥ - (ثانياً) أن تكون هذه الجرائم قد وقعت لحساب الشخص المعنوى أو بإسمه :

نصت المادة السادسة على هذا الشرط ، وأوضحت أن الجريمة يجب أن تقع لحساب الشخص المعنوى أو بإسمه . والاصل أن الشخصية المعنوية للشركة وسيلة للتشبيه بينها وبين الشخصية الطبيعية للأفراد ، ذلك أنها صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات . وثبتت الشخصية المعنوية لجميع الشركات المدنية و التجارية على السواء ، أياً كان الشكل الذى تتخذه فيما عدا شركة المحاصة التى تتكون أساساً على صفتها المستترة ، وتختلف بذلك عن المشروع الفردى الذى لا يتمتع بالشخصية المعنوية .

وتعتبر جميع التصرفات التى يجريها المؤسسون وكأنها صادرة منهم شخصياً يلتزمون بمقتضاها مسئولية شخصية وتضامنية فيما بينهم ما لم تستعيدها الشركة بعد اكتسابها الشخصية المعنوية بالشهر بالقيد بالسجل

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

التجارى فتعتبر وكأنها صادرة من الشركة منذ بدايتها ما لم يترتب على هذه التصرفات جرائم أو شبه جرائم حيث يرى أغلب الفقهاء والقضاء التزام المؤسسون شخصيا بهذه التصرفات وعدم امكان استعادتها بواسطة قرار من الجمعية العمومية للشركة<sup>(٧)</sup>.

ويشترط لمسائلة الشخص المعنوى عن الجرائم أن تكون قد وقعت لحسابه أو بإسمه ، فإذا كانت وقعت لحساب ممثل الشركة فإنها لا تخضع للتجريم بمقتضى نص المادة السادسة .

٦ - ( ثالثا ) أن تكون الجريمة المرتكبة قد وقعت بواسطة أحد أجهزة الشخص المعنوى أو أحد ممثليه أو أحد العاملين لديه :

حصر نص المادة الثالثة ثلاثة طوائف من الاشخاص يجوز أن تقع الجريمة منهم لحساب أو بإسم الشخص المعنوى ، وهذا البيان كما سبق أن بينا على سبيل الحصر لا المثال . وهذه الطوائف هي :

(أ) أحد أجهزة الشخص المعنوى .

(ب) أحد ممثليه .

(ج) أحد العاملين لديه .

والاصل أن يمثل الشخص المعنوى أحد الاشخاص الطبيعيين الذى يعين خصيصاً لمباشرة الاعمال بإسم الشخص المعنوى ولحسابه ويتمثل هذا الشخص فى مدير الشركة فى الشركات المدنية<sup>(٨)</sup> ، أو مدير الشركة فى شركات الاشخاص . أما فى شركات الاموال فهم عدة مديرين يشكلون مجلس

(٧) أنظر الدكتور سميحة القليوبى : الشركات التجارية : الجزء الاول . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، بند ٤ ص ٩٨ .

(٨) أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى الوسيط فى شرح القانون المدنى . القاهرة ، ج ٥ ، ١٩٨٧ ، دار النهضة العربية ، بند ٢٠٤ ص ٣٧٥ .



## **(مسؤولية الشخص المعنوى عن الغش )..مادة(٦مكرراً-١)**

إدارته . ويعبر المدير أو مجلس الادارة عن ارادة الشركة فيرفع بإسمها الدعاوى ويطالب بكافة الحقوق التى للشركة قبل الغير ، وبالتالى فهو يسأل جنائياً عن الافعال التى تقع منه بالمخالفة لاحكام قانون قمع الغش والتدليس إذا وقعت لحساب الشخص المعنوى وبإسمه .

### **٧ - العقوبات التى يجوز توقيعها على الشخص المعنوى :**

حددت المادة السادسة مكرراً (١) العقوبات التى يجوز توقيعها على الشخص وهى على النحو التالى :

#### **أولاً - عقوبة الغرامة :**

أجاز المشرع توقيع عقوبة الغرامة على الشخص المعنوى وتقدر قيمة الغرامة بما يعادل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التى وقعت .

ويرجع فى شأن تحديد الغرامة إلى نصوص قانون قمع الغش والتدليس فى كل جريمة على حده .

#### **ثانياً - عقوبة وقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة :**

أجاز المشرع للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة . وقد حدد المشرع نطاق وقف نشاط الشخص المعنوى متعدد الوظائف بأنه ينصرف فقط إلى النشاط المتعلق بالجريمة .

#### **ثالثاً - العقوبة فى حالة العود :**

أجاز المشرع للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى فى حالة العود لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص فى مزاولة

النشاط نهائياً . .

**٨ - جواز الجمع بين مسؤولية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي :**

أجاز المشرع الجمع بين مسؤولية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي عن نفس الجريمة . فقد يرتكب الشخص الطبيعي بوصفه ممثلاً للشخص المعنوي أو أحد العاملين لديه جريمة تفترض مسأئلته جنائياً ، ثم يسأل الشخص المعنوي بمقتضى نص المادة السادسة مكرراً (١) عن هذه الجريمة لأنها وقعت لحسابه أو بإسمه ، وفي هذه الحالة تتعدد المسئولية الجنائية عن نفس الفعل ، فيسأل كلا منهما - الشخص الطبيعي والشخص المعنوي - عن نفس الجريمة ، ولكن تطبق على الشخص المعنوي العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة مكرراً (١) فقط بينما يطبق على الشخص الطبيعي كافة العقوبات الاخرى المنصوص عليها في باقى قانون قمع التدليس والغش .

مادة (٧)

يجب أن يقضى الحكم فى جميع الحالات بمصادرة  
المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة فإذا  
لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة  
من النيابة العامة .

الفقرة

١- تعريف المصادرة وخصائصها:

تعرف المصادرة بأنها « نزع ملكية مال من صاحبه جبراً عنه وإضافته  
الى ملك الدولة دون مقابل » .

وقد نص المشرع على المصادرة كعقوبة تكميلية فى الجنايات والجنح ،  
وبالتالى فلا تجوز المصادرة فى المخالفات إلا بنص خاص<sup>(١)</sup> .

والمصادرة عقوبة مالية عينية أى تنصب على مال معين وليس على ما  
يقابله ، ولذلك فهى تختلف عن الغرامة التى تنصب على ذمة المحكوم عليه  
المالية . ولهذا تكون الغرامة عقوبة أصلية بينما المصادرة عقوبة تكميلية  
وأن إدراجها المشرع فى المادة ٢٤ عقوبات تحت عنوان العقوبات التبعية .

والمصادرة لا تكون أبداً عقوبة أصلية ولا تبعية ، وهى جوازية إلا إذا  
نص القانون على غير ذلك . كما قد تكون المصادرة تديبيراً وقائياً يؤمر به  
وجوباً ولو حكم ببراءة المتهم . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣٠ / ٢ . ع  
عندما قالت أنه « إذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو  
استعمالها أو حيازتها أو عرضها للبيع جريمة فى حد ذاته وجب الحكم

(١) أنظر الدكتور مأمون سلامة : قانون العقوبات . القسم العام ، القاهرة ، دار الفكر العربى ،  
الطبعة الرابعة ، ١٩٨٤ ، ص ٦٨١ .

بالمصادرة فى جميع الاحوال ، ولو لم تكن تلك الاشياء ملكاً للمتهم » .  
وينبغى أن تنصب المصادرة على أشياء تحصلت من الجريمة أو على  
أسلحة أو آلات مضبوطة استعملت فيها أو من شأنها أن تستعمل فيها ،  
ويدون اخلال بحق الغير إذا كان حسن النية ( م ٣٠ / ١ . ع ) .

ويكون الغير حسن النية إذا لم يكن قد أدين فى الواقعة بوصفة فاعلاً  
لها ولا شريكاً فيها . فإذا قضى ببراءته وثبتت ملكيته للشيء المضبوط  
امتنع إمكان الحكم بمصادرته ، طالما كانت حيازة هذا الشيء مشروعة فى ذاتها  
وذلك كأدوات الوزن والقياس فى جرائم الغش إذا كانت سليمة ومطابقة  
للمواصفات فإذا استخدمت بغير علم صاحبها واستعملت فى جريمة خدع  
متعاقد فيكون لصاحبها الحق فى استردادها .

وطبقاً لنص المادة ١٠٢ / أ . ج يكون رد الاشياء المضبوطة إلى من  
كانت فى حيازته وقت ضبطها ، وإذا كانت المضبوطات من الاشياء التى  
وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون ردها إلى من فقد حيازتها  
بالجريمة ما لم يكن لمن ضبطت معه حق فى حبسها بمقتضى القانون .

وتنص المادة ١٠٣ / أ . ج على أنه « يصدر الامر بالرد من النيابة  
العامة أو قاضى التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة  
المشورة ، ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى » .

## ٢ - التمييز بين المصادرة كتدبير وقائى وبينها كعقوبة تكميلية:

أولاً : أن المصادرة كتدبير وقائى يحكم بها ولو لم تكن هناك أية  
عقوبة أصلية ، وذلك إذا قضى ببراءة المتهم ، فى حين لا يمكن الحكم بها  
كعقوبة تكميلية إلا إذا قضت المحكمة أولاً بعقوبة أصلية .

ثانياً : أنها كتدبير وقائى وجوبية لا خيار فيها للمحكمة ، فى  
حين أنها كعقوبة تكميلية جوازية بحسب الاصل ، إلا إذا نص القانون على  
أنها وجوبية .

**ثالثاً :** أنها كعقوبة تكميلية ينبغي ألا تخل بحقوق الغير الحسن النية ( م ٣٠ / ١ . عقوبات ) ، أما كتدبير وقائي فيجب الحكم بها في جميع الاحوال ولو لم تكن الاشياء المضبوطة ملكاً للمتهم ( م ٣٠ / ١ عقوبات ) ، أو لو كانت محل نزاع في ملكيتها بين المتهم وغير المتهم .

**٣ - الشروط اللازم توافرها للحكم بالمصادرة في جرائم التدليس والغش:**

**أولاً - ارتكاب جريمة منصوص عليها في قانون قمع الغش و التدليس :**

لا محل للمصادرة ما لم ترتكب جريمة ، وذلك سواء كانت المصادرة عقوبة أو تدبيراً احترازياً . كما يتعين أن تكون هذه الجريمة منصوص عليها في قانون قمع التدليس والغش ، وبالتالي فلا تجوز المصادرة استناداً إلى نص في لائحة أو قرار وزاري .

**ثانياً - أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة :**

الاصل أن المشرع يقصر عقوبة المصادرة على الجنايات والجنح ، ولكن يجوز الحكم بها في المخالفات إذا وجد نص خاص ، وقد أفصح المشرع عن ذلك بالقول في المادة السابعة « يجب أن يقضى الحكم في جميع الاحوال ... » .

**ثالثاً - يجب أن يصدر حكم قضائي بالمصادرة :**

تنص المادة ٣٦ من الدستور المصري على أنه « لا يجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » وهذا الشرط نابع من طبيعة المصادرة كعقوبة أو تدبير احترازي إذا المبدأ المستقر في شأنها هو عدم جوازها إلا بحكم قضائي ، وعلة ذلك هي الحرص على حماية الحقوق الفردية من أن تمس من غير طريق القضاء .



#### رابعاً - يجب أن يكون الشيء محل المصادرة مضبوطاً :

ينبغي لامكان الحكم بالمصادرة فى أية صورة أن يكون الشيء محل المصادرة قد ضبط بالفعل وقت صدور الحكم بها ، فلا يجوز الحكم مقدماً بمصادرة أى شئ عند ضبطه مستقلاً إذا تم ضبطه ، وإلا وقع مثل هذا الحكم على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ / عقوبات والتي تستلزم صراحة أن يقضى بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة ... »

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن مصادرة المواد الغذائية المغشوشة عقوبة تكميلية وجوبية ، القضاء بها فى جميع الاحوال إذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى ، مخالفة الحكم للقانون باغفاله مصادرة المادة المغشوشة وجوب تصحيحه<sup>(٢)</sup>.

ويكون الشيء مضبوطاً إذا كان تحت يد السلطات العامة ، سواء أكان المتهم هو الذى سلمه اليها أم كانت قد استولت عليه ، فلا يكفى لاعتباره مضبوطاً أثباته فى محضر التحقيق وتعيينه تعييناً دقيقاً ، فالضبط الحكمى لا يعدل الضبط الحقيقى<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الشيء غير مضبوط فلا يجوز مصادرته ولو كان سبب عدم ضبطه راجعاً إلى فعل المتهم الذى أخذه أو أتلفه أو امتنع عن تسليمه ، ولا يجوز فى هذه الحالة مصادرة شئ آخر يعادل قيمة أو الزام المتهم بدفع مبلغ من النقود يعادل قيمته ، إذا المصادرة عقوبة عينية تنصب على شئ معين يحدده القانون ، ولا يجوز أن تنصب على شئ سواه .

#### ٤ - جواز المصادرة بقرار من النيابة العامة :

أجازت المادة السادسة للنيابة العامة فى حالة عدم السير فى إجراءات

(٢) أنظر الدكتور على فاضل حسن : نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن . القاهرة

، ١٩٧٣ ، ص ٣٢٣ .

(٣) أنظر نقض ١٦ أكتوبر ١٩٨٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣١ ص ٤٠٩ .

الاتهام والتحقيق والمحاكمة أن تقرر مصادرة الاشياء المضبوطة على ذمة التحقيق .

٥ - جواز الامر من النيابة العامة بالتصرف في المضبوطات في حالات خاصة:

إذا كانت السلعة المضبوطة مغشوشة أو فاسدة ، وكانت مما يتلف بمرور الزمن ، أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته ، جاز لسلطة التحقيق أن تأمر ببيعها بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق ( م ١٠٩ / أ . ج ) . وعندئذ يودع ثمنها في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى وينسحب الحكم بالمصادرة عندما يقضى بها على الثمن المتحصل من البيع<sup>(٤)</sup>.

(٤) أنظر الدكتور رؤف عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

## احكام النقص

١ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى فى المادة السابعة منه بأن " تعتبر الجرائم التى ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة " . ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة فى نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التى تنص على عقاب من « غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها » تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تنطبق على الجنايات والجناح دون المخالفات ، ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذى تقع منه مخالفة فى حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة ، فقد عنى بالنص على وجوب المصادرة فى هذه الحالة أيضاً لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يدعم هذا النظر أنه من غير المستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التى ترتكب بحسن نية والتى تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يوجبها بصدد نفس تلك الجرائم إذا ارتكبها المتهم بسوء نية مما يدخل فعله فى عداد الجناح ، على أن قصد الشارع واضح فى هذا المعنى من مذكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التى تنص على « تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم وقد لا يتوفر إثبات هذا الركن ، فيقتل المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله

## (عقوبة المصادرة).....مادة(٧)

من الضرر على صحة الأفراد .. وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك . غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذ كانت قاصرة على الجنايات أو الجنح ، لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة ، وإذن فمتى كان الحكم قد أدان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطعاً مغشوشاً ، وقضى بالمصادرة الوجوبية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقرار للضبط الذي أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكماً من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثليها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً في الحدود التي رسمها القانون فهو ينعطف إلى يوم الضبط ، هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يجيز للنياية العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإبداع ثمنه مما مقتضاه بدهاءة أنه إذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها .

( نقض ١٤ يونية ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ )

٢ - إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً بالحبس

والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة . مما يبين منه أن الشارع لم يحدد نسبة للخلط ، وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى برأ الطاعن لعدم توافر القصد الجنائى لديه وأثبت فى الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متفحمة ، وقضى بمصادرته ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه « إذا كانت الأشياء المذكورة التى يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ، ولو لم تكن الأشياء ملكاً للمتهم ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٣٤ ص ١٠٠ )

٣ - من المقرر أن الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالمى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتى أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة عن الضرر الذى أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

( نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٤ مجموعة أحكام



## (عقوبة المصادرة).....مادة(٧)

محكمة النقض س ١٥ رقم ١٥٨ ص ٧٩٩

٤ - متى كان الدخان المضبوط هو من الأدخنة العادية التي لا تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إلا إذا كون خلطها غشا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل دليل الغش - بفرض وقوعه - حين أبطل محضر الضبط المثبت له ، فإن القضاء بالمصادرة سواء بصفتها تدبيراً وقائياً أو بصفتها تعويضاً مدنياً يكون محتجاً .

( نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ١٥٨ ص ٧٩٩

٥ - مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبة عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتاً تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

( نقض ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٢٠١ ص ٩٩٠

٦ - متى كان البين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون وارد على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .

( نقض ٢٧ يناير ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٣٧ ص ١٧٣ )

٧ - إن المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش في ذاته لاخرجه من دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعاً جنائياً يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تكون واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء في هذا الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالك للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بأدانته أو ببراءته ، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .

( نقض ٣ مارس ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٦٥ ص ٣٠٣ )

٨ - إن المصادرة إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهراً عن صاحبها ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجناح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي

بوضعها الأول تكون تدييراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى بوضعها الثانى توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفى أن يتتبع حقه فى ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

( نقض ٢٢ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٠٠ ص ٤٠٩ )

٩ - ليس فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق فى الحصول على مقابل المصادرة . وإذا كان ذلك ، فإن تدخل الخزانة فى الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الغش المسندة إليها ، يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة فى الطعن فى الحكم الصادر بالغاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

( نقض ٢٢ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٠٠ ص ٤٠٩ )

١٠ - إن البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الإنتاج واستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر فى تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة فى اقتضاء التعويض عما ضاع عليها من تلك الرسوم ، أو كان عرضة للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضوع الجريمة ، التى يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل ، وإلا كانت مصادرتها تدييراً عينياً وقائياً ما دام الشارع قد جعلها فى نظره

مصدر ضرر أو خطر عام ، فإذا لم يكن على الشئ موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه فى الوقت ذاته من دائرة التعامل ، فلا يحق للخزانة أن تطالب ببديل نقدى عند عدم ضبطه ، وإذا كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى هى إنتاج مشروب كحولى غير مطابق للمواصفات القياسية ، الأمر المنطبق على الفقرة ج من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقيم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ، وكان المدعى بالحق المدنى ( وزير الخزانة ) بصفتة قد أسس دعواه المدنية على أن التعويض المطالب به هو بديل عن المصادرة ، ولم يدع أن الرسوم لم تحصل على الكحول المنتج والذي أخذت منه العينة المخالفة للمواصفات ، أو أن هناك رسوما عرضت للضياع ، بل على النقيض من ذلك سلم بأن الرسوم قد حصلت ، وكان السائل الحولى داخله الغش ، فإنه يكون خارجا عن دائرة التعامل ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين بديلا عن المصادرة فى حالة عدم الضبط ، فإنه لا مصلحة للمدعى بالحق المدنى بصفتة فى المطالبة بالتعويض الذى أسسه على أنه بديل عن المصادرة التى لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة ، هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق على الواقعة قد خلت نصوصه كذلك مما يعطى الخزانة الحق فى الحصول على مقابل المصادرة . لما كان ما تقدم ، فإن تدخل وزير الخزانة بصفتة فى الدعوى ومطالبته المحكوم عليه بتعويض عن الواقعة موضوع الإتهام ، يكون على غير سند من القانون ، ويكون لا صفة له فى الطعن فى الحكم الصادر بإلغاء ما قضى به من تعويض ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول طعنه .

( نقض ٢٥ مايو ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٧٤ ص ٧٣٩ )



## (عقوبة المصادرة).....مادة(٧)

١١ - عقوبة مصادرة المواد الغذائية المغشوشة . عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى .

( نقض ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ٢٥٢ ص ١٢٤٢ )

١٢ - من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها هى تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة وهى وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه .

( نقض ١٧ فبراير ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٣٢ ص ١٤٥ )

١٣ - النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك إنما يرتد إلى وقت ضبطها فإذا ثبت إنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحا فى القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما ينعطف إلى يوم الضبط بحالتها التى هى عليها وقتذاك ، لما كان ذلك ، وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك آدمى فإنه لا يجدى الطاعن الجدل حول إمكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك .

( نقض ١٧ فبراير ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٣٢ ص ١٤٥ )



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

١٤ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في حد ذاته ، و كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدها بجريمة عرضها للبيع لبنا مغشوشا فإن نص المادة الثانية من المادة ٣٠ سالفه الذكر كانت تقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا .

( نقض ٢٣ اكتوبر ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٤٨ ص ٦٨١ )

مادة (٨) (١)

تقضى المحكمة فى حالة الحكم بالإدانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

## الفقرة

### ١ - علة النص :

أفصحت المذكرة الايضاحية لقانون قمع التدليس والغش عن علة نص المادة الثامنة بقولها أنه " لا تخفى الفائدة التى تنتج من هذا الاعلان ، فهو من جهة يرشد الجمهور إلى التجار الذين يغشونه ، ومن جهة أخرى يصيب التاجر فى ماله عن طريق الزامه بدفع مصاريف النشر والإعلان ، ويصيب من ناحية امتناع الناس عن معاملته " .

### ٢ - الشروط اللازم توافرها فى عقوبة نشر الحكم :

بين المشرع فى المادة الثامنة الشروط التى يتعين توافرها للحكم بعقوبة النشر وهى :

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - وقد كان نصها قبل التعديل على النحو التالى : " فى حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم فى جريدة أو جريدتين أو ببلصقه فى الأمكنة التى تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام و ذلك على نفقة المحكوم عليه . فإذا أتلقت الأعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو بإتفاقه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها ، و ذلك بدون الأخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالاعلان تنفيذا كاملاً " .

**(أولاً) أن يكون قد صدر حكم بالادانة :**

يتعين تطبيق عقوبة النشر صدور حكم بالادانة ، وذلك لأن عقوبة النشر عقوبة تكميلية دائماً ، وليست تدبيراً احترازياً ، فإنه لا يمكن القضاء بها إذا كان الحكم بالبراءة ، بل يلزم دائماً وجود عقوبة أصلية سواء بالحبس أم بالغرامة ، ويجب على القاضى النطق بعقوبة النشر وجوباً ما دام قد حكم بالادانة .

ويستوى أن تكون الجريمة التى أدين بارتكابها الجانى جناية أو جنحة أو مخالفة ، كما يستوى أن تكون العقوبة المحكوم بها هى الحبس أو الغرامة .

**(ثانياً) - أن تكون الجريمة المحكوم فيها بالادانة من المواد السابقة على المادة الثامنة :**

ومفاد ذلك ما أفصحت عنه المادة الثامنة بقولها « ... فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة ... » وبذلك فإن هذه الجريمة لا تطبق على الجرائم المنصوص عليها بعد المادة الثامنة ، وعلى سبيل المثال فهى لا تطبق على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢ التى تعاقب على الحيلولة دون أداء الموظفين المكلفين بتنفيذ هذا القانون لأعمال وظائفهم وما بعدها من جرائم .

**(ثالثاً) - أن تكون عقوبة النشر فى جريدتين يوميتين :**

ويترك للمحكمة تحديد الجريدتين اللتين يتم فيهما النشر ، ولم يقيد المشرع المحكمة فى ذلك سوى بقيد واحد هو أن تكون الجريدتين يوميتين . وكما أنه للمحكمة السلطة التقديرية فى تحديد مواعيد النشر وكيفية اتمامه سواء بنشر الحكم كله أو ملخص منه أو منطوقه فقط .

**(رابعاً) - أن يكون النشر على نفقة المحكوم عليه :**

حدد المشرع فى المادة الثامنة من يتحمل بتكاليف النشر فقرر أنه

المحكوم عليه . بيد أن المشرع لم يحدد الحد الأقصى لتكاليف النشر التي يلزم بها المحكوم عليه . و يرى جانب من الفقه أن عدم تحديد تكاليف النشر يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمحكوم عليه لأن هذه التكاليف يمكن أن تصل إلى مبالغ باهظة حسب الجريدة التي يتم فيها النشر (٢) .

### ٣ - تعليمات النيابة العامة بشأن تنفيذ عقوبة النشر :

تنص المادة ٧٩٧ من التعليمات الإدارية للنيابة العامة على أنه " إذا صدر حكم نهائي بنشر الحكم في جريدة ما ، فإنه يتعين على كاتب التنفيذ أن يحضر ملخصا بهذا الحكم من أصل و صورة مضمونه كما يلي ( بجلسة -/-/- أصدرت محكمة .... حكما نهائيا يقضى بـ " يذكر منطوق الحكم " ضد المتهم .... في القضية رقم .... و يحتفظ بالصورة بملف التنفيذ أو القضية و يرسل الأصل الى ادارة الجريدة التي حددها الحكم للنشر أو تلك التي عليها الدور إذا لم يحددها الحكم لتقوم بتقدير قيمة أجر النشر المستحق عنه و متى ورد الرد يعرض على قاضي المحكمة التي أصدرت الحكم ليأمر بإستصدار أمر تقدير بقيمة أجر النشر و يحضر أمر تقدير من أصل و صورة و يختم بخاتم شعار الجمهورية و يوقع عليه من وكيل النيابة و يرسل الأصل الى إدارة الجريدة لتنفيذ النشر و صرف قيمته من خزانة أقرب محكمة اليها من باب المنصرف معجلاً ، و ترفق الصورة بملف التنفيذ أو القضية الخاصة .

و فور حصول النشر تقوم ادارة الجريدة بموافاة النيابة بنسخة من الجريدة التي تم النشر بها و يقوم كاتب التنفيذ بالتأشير بما يفيد حصول ذلك بالقضية و الدفاتر و الجداول الخاصة و بإرفاق عدد الجريدة بالقضية الخاصة و تقيد مصاريف النشر طلبا على المحكوم عليه و يطلب بسدادها مع مصاريف الدعوى و مل قد يكون مستحقا بالقضية من غرامات و مبالغ أخرى .

(٢) أنظر الدكتور حسنى الجندي : المرجع السابق ، بند ١٩٣ ص ٣٨٦ .

## احكام النقض

١ - لما كان ذلك و كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش و التدليس المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١١٩٨٠ المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب القضاء بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم ضده - و هى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون .

( نقض ٢٣ اكتوبر ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٤٨ ص ٦٨١ )



مادة (٩)

لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

**الفقه**

١ - غلة النص :

أفصحت المذكرة الايضاحية تعليقا على نص المادة التاسعة من القانون بأن المشرع أجاز وقف تنفيذ الحبس بينما منع وقف تنفيذ الغرامة مبالغة منه في الزجر والردع ولتجنيب الشخص ذى الاخلاق الحسنة الذى تكون قدمه قد زلت لأول مرة تحت تأثير الظروف السيئة دخول السجن ، ووقايته من أن تسوء أخلاقه بحكم اختلاطه بمسجونين آخرين تعودوا حياة الاجرام .

٢ - التعريف بنظام وقف التنفيذ :

يعرف وقف التنفيذ بأنه تعليق تنفيذ عقوبة على شرط موقوف خلال مدة تجرية يحددها القانون<sup>(١)</sup>.

وبين من ذلك أن وقف التنفيذ يفترض إدانة المتهم والحكم بعقوبة عليه ، وتنصرف الآثار المباشرة لهذا النظام إلى إجراءات تنفيذ العقوبة ، وتؤدي هذه الآثار إلى عدم اتخاذ هذه الاجراءات ، فإن كان الحكم بعقوبة سالبة للحرية يترك المتهم حراً أو يفرج عنه أن كان محبوساً من قبل احتياطياً .

(١) أنظر الدكتور محمد نجيب حسنى : المرجع السابق ، بند ٩٥٥ ص ٨٣١ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

**٣ - الشروط اللازم توافرها لوقف تنفيذ العقوبة فى قانون قمع التدليس والغش:**

يتعين لتطبيق نظام وقف تنفيذ العقوبة فى قانون قمع الغش والتدليس توافر الشروط الآتية :

**أولاً - الشروط المتعلقة بالمدكوم عليه :**

بين المشرع هذه الشروط فى المادة ٥٥ . عقوبات فقال أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف التنفيذ " إذا رأت من أخلاق المدكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب الجريمة فيها ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون " .

ويلاحظ أن تعداد الظروف السابقة قد جاء على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر . فالمحكمة لها أن تستقى مبررات وقف التنفيذ للعقوبة بالنسبة للجانى من أى ظروف خاصة به . وكل ما يشترط فى هذه الظروف أن يكون من شأنها أن تبعث على الاعتقاد بأن المدكوم عليه لن يعود إلى مخالفة القانون وأن الجريمة المرتكبة هى ظاهرة عارضة نتيجة ظروف معينة .

ولا يشترط فى الجانى أن يكون مبتدئاً ، وإنما يمكن للمحكمة أن توقف التنفيذ ولو كان المتهم عائدً . فسوابق المتهم وماضيه وأن اعتبرت عنصراً من عناصر وقف التنفيذ إنما ليس معنى ذلك حرمان العائد من وقف التنفيذ لمجرد أنه عائد فقد ترى المحكمة وقف التنفيذ استناداً إلى ظرف السن أو الظروف التى وقعت فيها الجريمة .

**ثانياً - الشروط المتعلقة بالجريمة :**

يشترط فى الجريمة التى يحكم بوقف تنفيذها ما يأتى :

( أ ) أن تكون من الجرائم المنصوص عليها فى قانون قمع

## (أحكام وقف تنفيذ العقوبة).....مادة(٩)

---

التدليس و الغش .

( ب ) أن تكون جناية أو جنحة :

ومعنى ذلك عدم جواز وقف التنفيذ فى المخالفات .

ثالثاً - الشروط المتعلقة بالعقوبة :

يقتصر نطاق التنفيذ وفقاً للمادة التاسعة من قانون قمع الغش والتدليس على عقوبة الحبس وحدها دون عقوبة الغرامة .

بيد أنه يشترط فى عقوبة الحبس ألا تقل عن سنة وهذا الشرط مستمد من القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥٥ . عقوبات .

ولا يمتد وقف تنفيذ العقوبة إلى المصادرة والنشر ، وذلك لأن القضاء مستقر على أستبعاد المصادرة من عداد العقوبات التى يجوز وقف تنفيذها ، كما أن عقوبة النشر وجوبية وفقاً للمادة الثامنة من القانون .

## احكام النقض

١ - أن المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون ، و إذن فمتى كان الحكم قد أدان المتهم بأنه " خدع المجنى عليه المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم بتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة " و قضى بتغريمه ٥٠٠ قرش طبقا للمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و أمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عيه عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١١ مارس ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٢١٠ ص ٥٧٠ )

٢ - إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، و متى كان ذلك مقرا و كان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه و أعاد ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، و هذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، و من ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالف للقانون .

( نقض ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٥٠ ص ٩١٧ )

٣ - نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، ولما كان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون منع الغش والتدليس

## (أحكام وقف تنفيذ العقوبة).....مادة(٩)

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أنه وإن كان منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة إلا أنه ، وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

( نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٤٧ ص ١٠٩٩ )

٤ - البين من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة الأشد المنصوص عليها في أي قانون آخر دون غيرها ، مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

( نقض ١٦ يونية ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٥٧ ص ٧٥٥ )

مادة (١٠) (١)

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة فى حالة العود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات و غرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه و لا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر. و إذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . و يجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها و ذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

و تعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون و الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات و البيانات التجارية و المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن و القياس و الكيل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر بجمع التدليس و الغش .

## الفقه

### ١ - تعريف العود وأنواعه :

يعرف الفقه العود بأنه ارتكاب الشخص جريمة بعد الحكم عليه حكماً باتاً فى جريمة أخرى ، ويترتب عليه جواز تشديد العقوبة إلى ما يزيد عن الحد الاقصى المقرر للجريمة . وعلة التشديد تكمن فى شخص الجانى وهى أن عودته إلى الاجرام قرينة على أن العقوبة الاولى لم تكن كافية لاصلاحه .

وقد نظم المشرع المصرى العود فجعله ثلاث درجات على الوجه الآتى :

#### ( أ ) عود بسيط :

تتوافر شروطه إذا صدر ضد المتهم حكم بات بعقوبة واحدة قبل أن يرتكب جريمته الاخيرة ( المادة ٤٩ / عقوبات ) .

#### ( ب ) عود متكرر :

يتطلب القانون فيه أن تتعدد العقوبات المحكوم بها ، ويتطلب كذلك أن تكون هذه العقوبات قد قضى بها من أجل جرائم من نوع معين ، وأن تكون الجريمة الثانية التى ارتكبها المتهم بعد أن حُكم عليه بهذه العقوبات من النوع ذاته ( المادتان ٥١ ، ٥ / عقوبات ) .

#### ( ج ) اعتياد متكرر :

نصت عليه المادة ٥٣ / عقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

### ٢ - الشروط اللازمة لتوافر العود وفقاً للمادة ١٠ من قانون قمع التدليس

والغش :

## (أحكام العود فى جرائم الفش والتدليس).....مادة (١٠)

### أولاً - صدور حكم سابق :

أن العود إلى الجريمة يفترض أن الشخص قد سبق الحكم عليه بالادانة من أجل جريمة سابقة . ويتعين أن يكون الحكم قد صدر بعقوبة جنائية ، فإذا كان صادراً بتدبير احترازى أو عقوبة تقويمية كما هو الشأن بالنسبة للاحداث فلا يعتبر الحكم سابقة فى العود .

ولا يشترط أن يصدر هذا الحكم فى خلال مدة معينة من تاريخ ارتكاب الجريمة التى قضى بالعقوبة من أجلها .

### ثانياً - يجب أن يكون الحكم باتاً :

يجب أن يكون الحكم قد استنفذ جميع طرق الطعن العادية وغير العادية ، سواء لاستنفاذ طرق الطعن فيه أو لتفويت مواعيدها .

### ثالثاً - أن يكون الحكم صادراً عن القضاء المصرى :

ويستوى أن يكون الحكم صادراً من محكمة عادية أو عسكرية أو استثنائية . وبالتالى فلا تصلح الاحكام الصادرة من المحاكم الاجنبية سابقة فى العود .

### رابعاً - يجب أن يظل الحكم قائماً إلى حين ارتكاب الجريمة التالية :

ويكون الحكم قائماً ومنتجاً لآثاره الجنائية إذا كان لم يسقط بالعفو الشامل أو برد الاعتبار أو بانقضاء ثلاث سنوات على وقف التنفيذ دون ارتكاب جريمة جديدة .

### خامساً - ارتكاب جريمة تالية :

ويشترط فى الجريمة الجديدة أن تكون مستقلة عن الجريمة السابقة التى

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

صدر فى شأنها الحكم البات . وتطبيقاً لهذا الشرط فلا يعتبر المتهم عائداً إذا ارتكبت جريمة الهرب من تنفيذ عقوبة حكم بها عليه من أجل جريمة سابقة . ومعيار استقلال الجريمتين ألا تكون احدهما مجرد وسيلة للتخلص من الآثار القانونية الناشئة عن الأخرى .

٣ - حالات العود وفقاً للمواد ٤٩ . ٥٠ . عقوبات و ١٠ من قانون قمع التدليس والغش:

حصر المشرع حالات العود فى المادة ٤٩ . عقوبات ، وقد استهدف المشرع من هذا الحصر أن يحدد هذه الحالات بطريقة لا تحتل الاضافة أو القياس ، كما استهدف أن يحدد العلاقة التى ينبغى توافرها بين الحكم السابق والجريمة التالية .

ولا يتطلب القانون اجتماع هذه الحالات ، بل يكتفى بتوافر واحدة منها ، فإذا اعتبر المتهم عائداً طبقاً لاحداها طبقت عليه أحكام العود ولو لم يكن عائداً طبقاً للحالتين الآخرين .

#### أولاً - الحالة الاولى :

من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنابة أو جنحة ( المادة ٤٩ / ع ) .

ولا يشترط لاغتيال المتهم عائداً وفقاً لهذه الحالة أن يكون هناك أى تماثل بين الجنابة التى حكم عليه من أجلها والجريمة الجديدة . كما لا يشترط مضي أى مدة بين الجريمة السابقة وبين الجريمة الجديدة ما لم يكن المتهم قد رد اعتباره عن هذه الجريمة السابقة .

#### ثانياً - الحالة الثانية :

من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة



## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة(١٠)

قبل ماضى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة ( المادة ٤٩ / ع ) .

### ثالثا - الحالة الثالثة :

من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل ماضى خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ( المادة ٤٩ / ٣ . ع ) .

وقد نصت المادة ١٠ / ٢ من قانون قمع الغش والتدليس على أن تعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر بقمع التدليس والغش .

**\* الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات و البيانات التجارية :**

(أ) تزوير و تقليد علامات مسجلة بطريقة تضلل الجمهور " مادة ١/٣٣ .

(ب) وضع بسوء قصد علامة مملوكة للغير على المنتجات " مادة ٢/٣٣ .

(ج) البيع أو العرض للبيع أو التداول أو الحيازة بقصد البيع لمنتجات عليها علامة مزورة " مادة ٣/٣٣ .

(د) وضع بيانات تجارية غير مطابقة للحقيقة

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

على المنتجات " مادة ٢٧ ، ١/٣٤ " .

(هـ) وضع الجانى أسمه على منتجات واردة من غير البلاد التى تباع فيها دون أن يقرن ذلك ببيان دقيق مكتوب ... الخ " مادة ٢٨ ، ٣٤ " .

(و) استعمال علامة من شأنها تضليل الجمهور " مادة ٥ ، ٢/٣٤ " .

\* الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن و القياس و الكيل :  
مادة (١٨) من قانون الوزن و القياس و الكيل :

يعاقب بالحبس مدة لا تجـاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام إحدى المادتين ١٥ أو ١٦ أو القرارات المنفذة لهما .  
وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن أو القياس أو الكيل المضبوطة .

مادة (١٩) من قانون الوزن و القياس و الكيل :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

وفتراض علم الحائز بذلك إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة أو من المشتغلين بصناعة أو إصلاح تلك الأجهزة أو من الوزانين المرخص لهم

## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة (١٠)

أو من أمناء شون البنوك أو المخازن ما لم يثبت العكس .  
كما يعاقب بذات العقوبة كل من أحدث تغييرا فى أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة .  
وفى جميع الأحوال تضبط الأجهزة والآلات وأدوات المستعملة فى الوزن أو القياس أو الكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .  
ويكون لمصلحة دمع المصوغات والموازين أن تباع لحسابها المضبوطات التى حكم نهائياً بمصادرتها ويصرف ٢٥٪ من ثمن المضبوطات المباعة لمن قاموا بضبطها ومعاونتهم .

وهذه الجرائم هى :

١ - ممارسة مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

٢ - ممارسة مهنة صناعة أو اصلاح أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والقياس دون الحصول على ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

٤- الآثار المترتبة على العود :

ميز المشرع بين طائفتين من الجرائم فى حالة العود :

الطائفة الأولى - العود إلى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد الاولى أو الرابعة و ما بعدها :

أخضع المشرع هذه الطائفة من الجرائم لعقوبة العود المنصوص عليها فى المادة ٥٠ / ع والتى تقضى بأنه « يجوز للقاضى فى حال العود المنصوص عنه فى المادة السابقة ( المادة ٤٩ / ع ) أن يحكم بأكثر من الحد

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الاقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .

ومع هذا لا يجوز فى حال من الاحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .

**الطائفة الثانية - العود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من قانون قمع التدليس و الغش :**

وفى هذه الحالة رصد المشرع عقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

كما قرر المشرع أنه فى حالة قيام المحكمة بتطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبات المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

كما يجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بالغاء رخصتها وذلك دون الاخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

**٥ - تعليمات النيابة العامة بشأن تنفيذ عقوبة الغلق :**

**التعليمات العامة للنيابات - التعليمات الادارية :**

**مادة ٧٧٨ :**

تنفذ العقوبات التكميلية كالغلق والهدم والإزالة ونحوها بمجرد صيرورة الحكم الصادر بها نهائياً ، وتحرر صورة تنفيذية لهذا الحكم ، تعلن للمحكوم عليه بمعرفة قلم المحضرين ، ويقوم هذا القلم بتنفيذ العقوبات

## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة (١٠)

المذكورة بعد مضى أربع وعشرين ساعة على الأقل من إعلان الحكم .

ويكون تنفيذ العقوبات المحكوم بها مع العقوبات التكميلية الحبس أو الغرامة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية والمبالغ المحكوم بها .

### مادة ٧٧٩ :

(أ) لا يصح إعلان الأحكام الغيابية القاضية بالإغلاق لغير المحكوم عليه شخصياً أو لأحد أهله المقيمين معه طبقاً لما تضمنته المادة ٢١٠ من التعليمات ، فإذا حفظ حكم منها لإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة يتعين على كاتب التنفيذ تحرير خطاب للجهة الإدارية أو الصحية التى قامت بتحرير المحضر - التحرى عن مدير المحل المحكوم بإغلاقه وعن كيفية ادارته ، فإذا تبين أنه يدار فيما يخالف القوانين واللوائح ، يحرر محضر جديد ضد من يديره إذا لم يكن قد حصل على رخصة .

(ب) أما الأحكام الحضرية النهائية - فإنه يراعى إعلان صورتها التنفيذية للمحكوم عليه فإذا لم يستدل عليه ، يعلن فى مواجهة النيابة ، ثم يتبع فى التنفيذ ما يلى :

١ - على كاتب التنفيذ التحرى عما إذا كان المحل المحكوم بإغلاقه ما زال يدار فيما حكم من أجله بالغلق ، وصلة المحكوم عليه بهذه الإدارة فإذا تبين زوال الصلة تعرض الأوراق على وكيل النيابة ليأمر بإيقاف تنفيذ الحكم .

٢ - إذا تبين استمرار إدارة المحل فى الغرض المذكور وصلة المحكوم عليه به فتسلم الأوراق ( محضر الشرطة أو الصحة بما فيها محضر المعاينة - وكذلك أصل صورة الحكم التنفيذية المعلنة ) إلى قلم المحضرين بوجب



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

خطاب رسمي تثبت به عدد المرققات ونوعها - للقيام بغلق المحل تنفيذاً للحكم .

#### مادة ٧٨٠

إذا طعن المحكوم عليه بالاستئناف في حكم بالغلق - حتى بعد فوات الميعاد القانوني - فإنه يتعين وقف تنفيذه ، ويسرى ذلك أيضاً على الأحكام القضائية بالهدم والإزالة وغيرها حتى يفصل في الطعن من محكمة ثانية درجة ، وتستثنى من ذلك الأحكام التي تأمر المحكمة بتنفيذها رغم الطعن فيها بالاستئناف ، فإنها تنفذ حتى لو استشكل في التنفيذ .

#### مادة ٧٨١

يتولى المحضرون تنفيذ الأحكام الصادرة بإغلاق المحال الصناعية أو التجارية بغير حاجة إلى حضور مندوب من الإدارة الصحية ويكون التنفيذ بوضع الأختام على أبواب المحال المذكورة وكذلك على النوافذ وغيرها من الفتحات التي توجد فيها ، وينفذ بالنسبة للمحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزاوُل من أنواع نشاط أخرى مرخص بها ، إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الإغلاق أو الإزالة على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة .

ويقوم المحضر بتحرير محضر يثبت فيه جميع الإجراءات التي تمت وتسلم صورة منه لجهة الشرطة المختصة لمراقبة سلامة الأختام الموضوعة - وتحرير محضر في حالة كسرها أو نزعها وعرضه فوراً على النيابة المختصة للنظر .

#### مادة ٧٨٢

إذا وجد جهاز تليفوني في المحل عند تنفيذ الحكم الصادر بغلقه ، فعلى المحضر القائم بالتنفيذ أن يبادر باخطار هيئة المواصلات السلوكية

## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة(١٠)

واللاسلكية لاتخاذ ما يلزم لرفع جهاز التليفون قبل غلق المحل المذكور .

### مادة ٧٨٣

إذا أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً بغلق أحد المحال لأجل محدد ، وتم التصديق عليه فإنه يجب على المحضر الذى يقوم بتنفيذ الغلق بناء على طلب النيابة أن يثبت فى محضره تاريخ بدء ونهاية تنفيذ الغلق وأن يسلم إلى جهة الشرطة المختصة صورة من محضر الغلق لتقوم بمراقبة بقاء المحل مغلقاً طوال المدة التى حددها الحكم ، فإذا ما انتهت تقوم بفتحه من جديد ، وعلى الشرطة تحرير محضر بذلك الاجراء وارساله للنيابة لرفاقه بالقضية الخاصة .

كما يتعين على كاتب التنفيذ بمجرد ورود محضر الغلق إليه من قلم المحضرين أن يبادر بإخطار الشرطة والجهة التى قامت بتحرير محضر المخالفة بخطاب توضح به جميع البيانات الخاصة بهذا المحل ورقم القضية ومنطوق الحكم وتاريخه وتاريخ بدء وانتهاء التنفيذ لمراقبة تنفيذ الحكم .

وعليه استعجال ورود محضر الشرطة المنوه عنه فى حالة تأخر ورودده .

### مادة ٧٨٤

إذا عمد أصحاب المحال الصناعية والتجارية إلى عرقلة تنفيذ الأحكام الصادرة بإغلاقها بأن نزعوا أبوابها ، فعلى المحضر القائم بالتنفيذ تكليف المحكوم عليه فوراً باعادة الأبواب إلى المحل فإذا رفض يقوم المحضر بإخطار جهة الإدارة لتقوم فى الحال باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ عقوبة الإغلاق وذلك على نفقة المحكوم عليه .

### مادة ٧٨٥

يجب على كاتب التنفيذ أن يخطر الجهة التي قامت بتحرير محضر المخالفة وجهة الإدارة أولاً بأول ببيان عن المحال الصناعية والتجارية التي يتم إغلاقها وذلك لمراقبة عدم ادارتها وكذلك اخطار مفتشى صحة المحافظات بما تم إغلاقه قضائياً من المحلات المضرة بالصحة لتتولى أخطار الأطباء المختصين لمراقبة غلق هذه المحلات تنفيذاً للأحكام الصادرة بشأنها .

#### مادة ٧٨٦

إذا أعاد المحكوم عليه بنفسه فتح المحل المغلق بمعرفة قلم المحضرين ، وزاوى فيه ذات النشاط موضوع الحكم الصادر بالإغلاق ، فتكلف النيابة الشرطة بإعادة غلقه كما كان .

أما إذا كان شاغل المحل قد زاوى فيه نشاطاً آخر يحتاج إلى ترخيص ، فتكلف الشرطة بتحرير محضر عن ذلك ، ويرسل للنيابة للتصرف .

ويراعى فى جميع الأحوال تحرير محضر عن فض الأختام التى كانت موضوعة على المحل .

#### مادة ٧٨٧

إذا حكم بغلق أحد المحال المتقدم ذكرها أو أحد المحال العامة لعدم الحصول على رخصة بإدارته أو لعدم استيفاء الاشتراطات المطلوبة فيه وطلب المحكوم عليه التصريح بتأجيل التنفيذ أو بفتحة مؤقتة لإتمام هذه الاشتراطات فيجب على النيابة أن تستعلم من الجهة المختصة عما إذا كانت تلك الاشتراطات قد أعلنت للطالب فعلاً وعن المدة اللازمة لإتمامها ثم تتصرف فى الطلب حسبما يتبين لها بعد ذلك فإذا رأت اجابة الطلب صرحت بتأجيل التنفيذ أو بفتح المحل للمدة التى تكفى لإتمام الاشتراطات وذلك فى حدود المهلة التى نص عليها القانون وتكلف الشرطة بمراقبة عدم إدارة المحل فى تلك المدة وإعادة غلقه بمعرفة رجال الشرطة فور انتهائها طالما لم يحدث أى تغيير على المحل المحكوم بغلقه سواء بالنسبة لنوع استغلاله أو لشخص

## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة(١٠)

المحكوم عليه وبشرط ألا يعترض أحد من الغير على إعادة الغلق - فإذا اعترض أحد كلف قلم المحضرين باتخاذ اجراءات إعادة الغلق بمعرفته .

ويخصص دفتر فى كل نيابة لقيد الطلبات المذكورة .

### مادة ٧٨٨

إذا طلب المحكوم عليه فتح المحل نهائياً سواء لحصوله على الرخصة التى حكم بالغلق من أجلها أو لقيامه باتمام الاشتراطات التى استوجبت الحكم بالغلق ، فيجب على النيابة أن تستعلم من الجهة المختصة عن رأيها فى هذا الطلب وهل الرخصة المقدمة من المحكوم عليه صادرة عن ذات المحل وهل الاشتراطات المطلوبة قد تمت جميعها أو لا ثم تتصرف على هدى البيانات التى تجيب بها الجهة المذكورة ، مع ملاحظة أنه إذا كان الغلق لعدم اتمام الاشتراطات وتبين أن المحكوم عليه قام باتمامها كلها فعلاً ، فيجب التصريح بفتح المحل دون حاجة إلى حصول باتمامها كلها فعلاً ، فيجب التصريح بفتح المحل دون حاجة إلى حصول من قبل .

### مادة ٧٨٩

للنيابة أو المحكمة أن تأمر بفتح المحل المغلق إدارياً بموجب المادة ٢٩ من قانون المحلات العامة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، بمجرد مضى شهر من تاريخ الغلق .

### مادة ٧٩٠

إذا حكم بغلق المحل بسبب مزاولة المحكوم عليه نشاطاً لم تصدر به الرخصة فلا يجوز للنيابة الأذن بفتح المحل وإدارته إلا إذا ثبت أن المحكوم عليه قد أزال من المحل النشاط الذى حكم بالغلق من أجله .

### مادة ٧٩١

يجب على النيابة التصريح لمالك المحل الذى وقعت فيه المخالفة

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

بإعادة فتحه فى أى وقت إذا أراد أن يؤجره إلى غير من وقعت منه المخالفة  
لاستعماله على وجه لا يخالف القانون ، وذلك بعد التثبيت من صفة مقدم  
الطلب وإنقطاع صلة المحكوم عليه به .

#### مادة ٧٩٣

إذا حكم بإغلاق محل لبيع مشروبات روحية أو مواد سامة أو غيرها  
من الأشياء الغير مصرح بالتعامل فيها ، فإن هذا الحكم ينفذ رغماً عن  
وجود ترخيص بإدارة المحل ولا يجوز التصريح بإعادة فتحه إلا إذا زالت  
الأسباب التى أغلق من أجلها .



## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة (١٠)

### احكام النقص

١ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص فى المادة ١٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه . وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس ، متماثلة فى العود » قد أراد : ( أولاً ) أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات فى حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة فى القانون للجريمة ( ثانياً ) أن يعامل أيضاً ، فى جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد فى المادة ١٠ المشار إليها فيقضى عليه وجوباً بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه والمراد بتمائل الجرائم فى الخصوص الذى تحدث عنه هذه المادة فى حالة العود طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما أو حكماً لتماثيل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس فى البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال . وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هى عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه فى الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد فإن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوماً للمتهم وقت مقارفة جريمته وكان عليه وأمامه هذه

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

العقوبة المغلظة وأن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقاً لتلك العقوبة .

( نقض ٢٩ مارس ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٨٩٢ )

٢ - إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بأنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود » وإذن فإنه يكون لازماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه تطبيقاً للمادة السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكيال ، فإذا هي اقتضت على معاقبته بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( نقض ١٦ يناير ١٩٥١ طعن

رقم ١٧٤٠ سنة ٢٠ قضائية )

٣ - إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابيا بالغرامة و المصادرة في جريمة غش مكيال عملاً بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ١٣ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ و نفذ عليه الحكم و صار نهائياً ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض بن مغشوش مع علمه بذلك فإنه يكون عائداً في حكم المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، و إذا كانت الفقرة الأولى من المادة

## (أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة(١٠)

المذكورة توجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس و نشر الحكم أو لصقه فإن الحكم الذى يعاقب هذا المتهم بالغرامة يكون مخالف للقانون .

( نقض ٦ مارس ١٩٥١ مجموعة القواعد

القانونية فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ٨٩٣ )

٤ - إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالغرامة لغش لبن فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائياً ثم ثبت أنه فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك فإنه يكون عائداً طبقاً لنص المادة ٤٩ / ٣ من قانون العقوبات ، ويجب - طبقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - الحكم عليه بعقوبتى الحبس و نشر الحكم أو لصقه . فإذا ما قضى الحكم بالغرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ٩ يونية ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٣٩٢ ص ١٠٥ )

٥ - إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالغرامة فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائياً ، ثم ارتكب فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ جريمة عرض لبن مغشوش للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويتعين الحكم عليه - مع عقوبة الحبس - بنشر الحكم .

(نقض ١٣ ابريل ١٩٥٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٤ رقم ٢٤٥ ص ٦٧٧ )

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

٦ - إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بما يأتى « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجسب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكايل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة فى العود » وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكررة ونصها : « يعاقب بالحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة من خمس جنيهاً إلى مائة جنيه أو أحدها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى » وإذن فمتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هى التى دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم نهائياً بتفريمه خمسمائة قرش فى جريمة غش لبن ، فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لازماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها - أن تقضى بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة أنفة الذكر ، أما وهى لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(نقض ١٤ ابريل ١٩٥٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٤ رقم ٢٥٧ ص ٧٠٨)

٧ - جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش ، وإذن

**(أحكام العود فى جرائم الغش والتدليس).....مادة(١٠)**

---

فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائدا لسبق الحكم عليه فى الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٥٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٦ رقم ٤٤٢ ص ١٤٩٦)



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

#### مادة (١١)(١)

يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون و أحكام اللوائح  
الصادرة بتنفيذه و لأحكام القرارات المنصوص عليها في  
المادتين الخامسة و السادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك  
بقرار وزارى .

و يعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية و يجوز لهم  
أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة  
فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون  
ماعدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

وللمأمورى الضبط القضائية أخذ عينات من تلك المواد و  
القيام بفحصها و تحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح و  
القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون و وفقا للإجراءات  
المقررة بها .

(١) الفقرة الثالثة من هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

### الفقرة

#### ١ - تشكيل الضبطية القضائية :

يباشر الضبطية القضائية موظفون عموميون خصهم المشرع بالقيام بأعمال الاستدلال . ويستمد هؤلاء الموظفين صفة الضبط القضائي من نصوص القانون التي تخلعها عليهم .

ولذلك فإن بيان الشارع لمأموري الضبط القضائي قد جاء على سبيل المحصر لا المثال<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم فإن اكتساب الموظف صفة مأمور الضبط القضائي لا تكفي فيه المبادئ العامة في القانون أو نوع اختصاصه العام ، وإنما يتعين أن يقرر ذلك نص تشريعي .

وببدأ عمل افراد الضبط القضائي بعد وقوع الجريمة ، فمهمتهم هي البحث عن الجرائم والتحقيق منها ، ثم اجراء التحريات وجمع الاستدلالات المختلفة لمعرفة مرتكبيها بغية التوصل من هذا الطريق إلى مباشرة الدعوى الجنائية ضد الفاعل ومؤاخذته عما اقترف من جرم . وقد نصت المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن " يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى " .

#### ٢ - تحديد صفة مأمور الضبط القضائي في مجال جرائم الغش والتدليس :

تنقسم طوائف مأموري الضبط القضائي الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية في مجال جرائم الغش والتدليس إلى :

---

(٢) قضت محكمة النقض بأن صفة مأمور الضبطية القضائية لا يكتسبها رجل البوليس لمجرد كونه كذلك إنما تكون هذه الصفة إذا كان من بين المنصوص عليهم في المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الأهلى أو بمقتضى أمر عال أو قانون آخر يخول لهم هذه الصفة .  
أنظر نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٤١٦ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

**الطائفة الاولى - مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص النوعي العام في نطاق إقليمى محدد :**

حددت هذه الطائفة المادة ٢٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية<sup>(٣)</sup>، فنصت على أن " يكون من مأمورى الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

- ( أ ) أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .
- ( ب ) ضباط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون .
- ( جـ ) رؤساء نقط الشرطة .
- ( د ) العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .
- ( هـ ) نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

**الطائفة الثانية - مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص النوعي العام في اقليم الجمهورية كله :**

تنص المادة ٢٣ / ب إجراءات جنائية على أن " يكون من مأمورى الضبط القضائي في أنحاء الجمهورية .

( أ ) مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديرية الامن .

( ب ) مديرو الادارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الامن .

---

(٣) المادة ٢٣ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ - الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٠ -  
صادر في ١٩٧١/٥/٢٠

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

( ج ) ضباط مصلحة السجون .

( د ) مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات  
وضباط هذه الادارة .

( هـ ) قائد وضباط أساس هجانة الشرطة .

( و ) مفتشو وزارة السياحة .

**الطائفة الثالثة - مأمورو الضبط القضائي ذوو  
الاختصاص النوعي المحدود :**

نصت على هذه الطائفة المادة ٢٣ / ج من قانون الاجراءات الجنائية  
فقالـت « ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل  
بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع  
في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الاخرى بشأن  
تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات  
صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص<sup>(٤)</sup>.

وترتيباً على ذلك فقد أسبغت صفة الضبطية القضائية على بعض  
الموظفين في مجال تنفيذ أحكام قانون قمع الغش والتدليس واللوائح  
والقرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه وذلك على النحو التالي :

---

(٤) قضت محكمة النقض بأن «مأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور  
اختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها اسبغ  
القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون اليها كياناً خاصاً يميزهم عن غيرهم " .  
أنظر نقض ١٣ يونيو سنة ١٩٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٨ رقم ١٦١  
ص ٧٧٥ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أولاً : القرار رقم ٦٣ الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٤٣ (٥).

(٥) ينص القرار رقم ٦٣ الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام قانون قمع التدليس و الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على ما يأتي :  
مادة ١ - ( معدلة بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٥ ) يعين الموظفون المبينة وظائفهم فيما يلي لضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ولأحكام المراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذه :

- ١ - مراقب مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية .
- ٢ - وكيل مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية .
- ٣ - مدير إدارة مكافحة الغش ووكيله ومفتشو مكافحة الغش ومساعدوهم .
- ٤ - مفتشو مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية ورؤساء مكاتب السجل التجاري في المحافظات والمديريات أو من يقوم مقامهم .
- ٥ - مدير قسم مراقبة الأغذية ووكيله ومفتشوه وأطبائوه .
- ٦ - مدير قسم الصحة الصناعية ووكيله ومفتشوه .
- ٧ - مدير قسم الصيدليات ووكيله ومفتشوه .
- ٨ - مفتشو صحة الأقسام .
- ٩ - مفتشو صحة المديريات والمحافظات ومساعدوهم .
- ١٠ - أطباء مستشفيات وزارة الصحة .
- ١١ - مديرو الإدارات الصحية والقروية ومساعدوهم .
- ١٢ - أطباء المجموعات الصحية القروية .
- ١٣ - أطباء المراكز والنقط الصحية .
- ١٤ - مفتشو المأكولات .
- ١٥ - الملاحظون الصحيون .
- ١٦ - مفتشو مصلحة الدمغ والموازن .
- ١٧ - ( مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٥ ) الضباط الأطباء بالجيش .
- ١٨ - ( مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٥ ) أطباء وزارة الأوقاف .
- ١٩ - ( مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٥ ) الأطباء المختصون بشئون التغذية بوزارة المعارف العمومية .
- ٢٠ - ( مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٥ ) مفتشو الأغذية بوزارة المعارف .



## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

.....

---

= ٢١ - (مستبدل بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة

١٩٥٤) معاونون المعينون لشئون التغذية بوزارة التربية والتعليم .

٢٢ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٥)

مدير الأقسام الصحية ووكيله ، ورئيس قسم مراقبة الأغذية ومفتشوا الأغذية  
ورئيس قسم المسائل الصحية ووكيله ومفتشوه والمعاونون الصحيون ورئيس القسم  
الطبي ومفتشو صحة الأقسام وأطباء المستشفيات والوحدات العلاجية والملاجئ  
والصيدلى الأول ببلدية الإسكندرية .

٢٣ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٥)

أطباء القسم الطبى لمصلحة السكة الحديد والمعاونون الصحيون .

٢٤ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٤٧)

أطباء مصلحة السجون .

٢٥ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٤٨)

أطباء الحجر الصحى .

٢٦ - (مستبدل بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٤٠٩ لسنة

١٩٥٥) أطباء وزارة الشئون الاجتماعية والمفتشين والمعاونين الصحيين الملحقين

بها .

٢٧ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٠)

مأمورو أقسام الجمارك ومساعدوهم ومراقبوا أقسام التثمين بالجمارك ورؤساء  
التثمين بها ومثمنو الجمارك ومساعدوهم ومفتشوا مراقبة رسوم الإنتاج ومساعدوهم  
ومعاونو الإنتاج والجرادون بمصلحة الجمارك .

٢٨ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)

أطباء جامعة الإسكندرية المختصون بشئون التغذية .

٢٩ - (مضاف بقرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)

موظفو وزارة التموين المينة وظائفهم بعد .

مدير عام التفتيش .

مراقب عام الأسعار والمباحث .

مراقب المباحث .

مراقب الأسعار .

ضابط مباحث التموين .

مفتشو التفتيش العام .

=

## .....(قانون قمع التدليس والغش).....

ثانياً : قرار وزارة التجارة والصناعة فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٣ (٦).

ثالثاً : قرار وزارة الزراعة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٤٣ (٧).

= مراقبوا التموين ووكلاؤهم .

مفتشو التموين بالمراقبات .

رؤساء مكاتب التموين .

مفتشو الأسعار .

٣- (مضاف بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)

الضباط الصيادلة .

٣١- (مضاف بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)

الموظفون الفنيون ابتداء من الدرجة السادسة بمصلحة الصناعة .

(٦) ينص القرار الصادر فى ٢٨ مارس ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام قانون قمع التدليس والغش رقم

٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على ما يأتى :

مادة ١ - يعين موظفو قسمى البحوث و التفتيش بإدارة مكافحة الغش

الذين لا تقل وظائفهم بإدارة مكافحة الغش عن الدرجة السابعة لمراقبة تنفيذ أحكام

القوانين المبينة فيما يلى :

١ - القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بتنظيم صناعة و تجارة الصابون .

٢- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات و البيانات التجارية .

٣- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش و التدليس .

مادة ٢- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(٧) ينص القرار الصادر فى ٨ ابريل ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام قانون قمع التدليس والغش رقم ٤٨

لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على ما يأتى :

مادة ١ - يعين لضبط و إثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤١ لسنة

١٩٤١ الخاص بقمع الغش و التدليس و لأحكام المراسيم و اللوائح الصادرة بتنفيذه

الموظفون المبينة وظائفهم فيما يلى :

١ - مفتشو الزراعة و وكلائهم المهندسون الزراعيون و معاونون و مساعدوا

المعاونون .

٢- الموظفون الفنيون بقسم الكيمياء .

٣- المفتشون البيطريون .

٤ - رئيس معامل الصناعات الزراعية بقسم البساتين و رئيس محطة اختبار البذور

و رؤساء الفحص بالمحطة المذكورة و رئيس فرع الحضر و ميسادوه الفنيون .

٥ - مدير قسم تربية الحيوان و الدواجن بحديقة الحيوان .

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

كما أسبغ القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها<sup>(٨)</sup>،  
والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل صفة الضبطية  
القضائية على بعض الموظفين لتسهيل تأدية أعمالهم وضبط الغش في مجال  
الاغذية والتجارة<sup>(٩)</sup>.

### ٣ - الجرائم التي يختص بالبحث عنها مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص:

يختص مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص بالبحث في  
جرائم الغش والتدليس سواء المنصوص عليها في قانون قمع الغش  
والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ أو  
سائر الجرائم التي لها هذه الطبيعة والتي وردت في تشريعات أخرى و ذلك  
على النحو التالي :

( أولاً ) الجرائم المنصوص عليها في قانون قمع الغش و  
التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة  
١٩٩٤.

( ثانيا ) الجرائم المنصوص عليها في قانون مراقبة الاغذية  
و تنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦  
لسنة ١٩٨٠.

( ثالثاً ) الجرائم المنصوص عليها في قانون غش الألبان و

---

= ٦- الأطباء البيطريون الموظفون بحديقة الحيوان .

مادة ٢- يعمل بهذا القرار من تاريخ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(٨) أنظر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها ، و قرار وزير الصحة في  
شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان و منتجاتها الصادر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦ .

(٩) أنظر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس و القياس .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

منتجاتها رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠.

( رابعاً ) الجرائم المنصوص عليها فى قانون الوزن و  
القياس و الكيل رقم ١ لسنة ١٩٩٤.

( خامساً ) الجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات و  
البيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩  
لسنة ١٩٥٩ .

و سوف نتناول بيان الجرائم التى يختص بها مأمورو  
الضبط القضائى فى قانون قمع الغش و التدليس و باقى  
القوانين الأخرى التى لها هذه الطبيعة و ذلك على النحو  
التالى :

٤ - ( أولاً ) الجرائم المنصوص عليها فى قانون قمع الغش والتدليس رقم  
٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

( أ ) خدع المتعاقد أو الشروع فيه فى ذاتية .. أو حقيقة .. أو نوع  
.. أو عدد البضاعة (المادة الاولى) .

( ب ) الغش أو الشروع فى غش شيئاً من أغذية الإنسان  
أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الحاصلات  
الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو بيع شيئاً منها مغشوشاً أو فاسداً أو  
انتهى تاريخ صلاحيته للاستعمال (الفقرة الاولى من المادة  
الثانية) .

( ج ) صنع أو طرح أو عرض للبيع أو بيع مواد أو عبوات أو أغلفة  
مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات  
الطبية أو الادوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

الصناعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكل من حرض أو ساعد على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأيئة وسيلة أخرى من أي نوع كانت (الفقرة الثانية من المادة الثانية) .

( د ) الحيازة بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الاغذية أو المحاصيل أو المنتجات المذكورة في المادة الثانية (الفقرة الاولى من المادة الثالثة) .

( هـ ) استيراد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مفسوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك (المادة ٣ مكرراً) .

( و ) اصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون (الفقرة الاولى من المادة الرابعة) .

( ز ) وفاة شخص أو أكثر نتيجة ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من هذا القانون (الفقرة الثانية من المادة الرابعة) .

( ح ) تركيب أو صنع أو إنتاج بقصد البيع أو البيع أو العرض أو الطرح للبيع أو الحيازة أو الاحراز بقصد البيع أو الاستيراد لمواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لاحكام القرار الوزاري الخاص بفرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الادوية أو المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو فى المواد  
المعدة للبيع بإسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى (المادة  
الخامسة) .

( ط ) الاهمال أو عدم الاحتياط والاحتراز أو الاخلال بواجب الرقابة  
الذى أدى إلى وقوع فعل من الأفعال بالمخالفة للأحكام المواد ٢ . ٣ . ٣  
مكرراً من هذا القانون (المادة السادسة مكرراً / ١) .

٥ - (ثانياً) الجرائم المنصوص عليها فى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم  
تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ :

( أ ) تداول أغذية غير مطابقة للمواصفات أو غير صالحة  
للأستهلاك الآدمى مغشوشة أو فاسدة أو ضارة بالصحة (مادة ٢ ،  
١٨) .

( ب ) تداول الأغذية فى أماكن غير مستوفاة لأشتراطات  
النظافة الصحية (مادة ٧ ، ١٧) .

( جـ ) الأشتغال فى تداول الأغذية دون حمل شهادة صحية تثبت  
خلوه من الميكروبات والأمراض المعدية (مادة ٨ ، ١٧) .

( د ) استعمال وسائل نقل الأغذية وأوعيتها غير مستوفاة  
للأشتراطات الصحية (مادة ٩ ، ١٨) .

( هـ ) اضافة مواد ملونة أو حافظة .. فى غير الحدود  
المقررة (مادة ١٠ ، ١٨) .

٦ - (ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها فى قانون غش الالبان ومنتجاتها  
رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ :

( أ ) بيع لبن غير نظيف ، أو غير طازج ، أو غير محفظ بجميع

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب ، أو متزوع منه شى من قشدته (مادة ١٢ ، ٢ .

( ب ) بيع لبن به شوائب أو قاذورات أو مواد ملوثة أو لم ترفع درجة حرارته صناعيا (مادة ١٢ ، ٢ .

( ج ) حلبه لبنا بقصد بيعه من حيوان مصابا بنوع من أنواع الأمراض المبينة بالقانون (مادة ١٢ ، ٢ .

( د ) عدم حصوله أو حملة لشهادات صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية ( مادة ٦ ، ٧ ، ١٢ .

( هـ ) عدم حصوله - أو حملة - لشهادات صحية تثبت خلوه من الأمراض (مادة ٨ ، ١٢ .

٧ - ( رابعا ) الجرائم المنصوص عليها فى قانون الوزن والقياس والكيل رقم السنة ١٩٩٤ :

( أ ) ممارسة مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين (مادة ١٥ ، ١٨ .

( ب ) ممارسة مهنة صناعة أو اصلاح أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين (مادة ١٦ ، ١٨ .

( ج ) استعمال أو حيازة بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك (مادة ١٩ / ١ .

( د ) احداث تغيير فى أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة (م ١٩ / ٣).

( هـ ) الحيلولة دون تأدية رجل الضبطية القضائية لعملة ( مادة  
٢٠ / ١ ) .

( و ) بيع أدوات وزن دون أن تكون قانونية ومدموغة وصحيحة أو  
لم يتم إعادة معايرتها أو دمجها ( م ٢١ / ١ ) .

٨ - ( خامساً ) الجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات  
التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

( أ ) تزوير و تقليد علامات مسجلة بطريقة تضلل الجمهور (مادة  
٣٣ / ١) .

( ب ) وضع بسوء قصد علامة مملوكة للغير على منتجاته (مادة  
٣٣ / ٢) .

( جـ ) بيع أو عرض للبيع أو التداول أو الحيازة بقصد البيع  
منتجات عليها علامة مزورة (مادة ٣٣ / ٣) .

( د ) وضع بيانات تجارية غير مطابقة للحقيقة على  
المنتجات ( مادة ٢٧ ، ٣٤ / ١ ) .

( هـ ) وضع اسمه على منتجات واردة من غير البلاد التي تباع  
فيها دون أن يقرن ذلك ببيان دقيق مكتوب .. الخ (مادة ٢٨ ،  
٣٤ / ١) .

( و ) استعمال علامة من شأنها تضليل الجمهور (مادة ٥ ،  
٣٤ / ٢) .

٩- مرسوم الضبطية القضائية:

قصرت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية صفة الضبطية القضائية

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

على رجال الشرطة حتى رتبة مساعد ، ولذلك فإن من أقل منهم رتبة لا يعتبر من مأموري الضبط القضائي بل من رؤسيتهم .

والأصل أنه لا يجوز لمؤسى الضبطية القضائية مباشرة اختصاصات مأموري الضبط القضائي سواء تلك المتعلقة بجمع الاستدلالات أم بسلطات التحقيق . وقد أجازت المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لهم الحصول على الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم ، أو التي يعلمون بها بأية كيفية كانت ، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

كما يجوز لمؤس الضبط القضائي أن يحضر محضراً يثبت فيه ما تم بمعرفته ، ذلك أنه يساعد مأمور الضبط القضائي في إتيان ما يدخل في نطاق وظيفته ، فما دام قد كلف بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة فإنه يكون له الحق في تحرير محضر يثبت فيه ما قام به من إجراءات في هذا الشأن .

### ١٠ - الإختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي :

إختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، إذ لا تتوافر لهم صفة الضبطية القضائية الا في دوائر إختصاصهم المحلي الذي يتعين إما بمكان وقوع الجريمة أو بالمكان الذي يقيم فيه المتهم أو يضبط فيه . فإذا جاوز المأمور هذه الحدود وخرج عن دائرة إختصاصه زالت عنه صفته وكانت إجراءاته معيبة باطلة . غير أن هذا البطلان نسبي فيجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (١٠) .

ويسرى شرط الإختصاص أيضاً بالنسبة للمجال النوعي ، فإذا كان

(١٠) أنظر نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٩ رقم ٢٣ ص

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

مأمور الضبط القضائي ذا اختصاص نوعي محدد ، تعين عليه أن يلتزم حدود اختصاصه النوعي ، فلا يجوز له أن يتخذ إجراء في شأن جريمة لا يختص بها . أما إذا كان مأمور الضبط القضائي ذا اختصاص نوعي عام فإنه يتعين عليه أن يلتزم حدود اختصاصه الاقليمي .

#### ١١ - امتداد الاختصاص :

إذا كان مأمور الضبط القضائي مختصاً وفقاً لمعيار من المعايير السابقة كان الاجراء الذي وقع منه صحيحاً حتى ولم تم في دائرة اخرى بعيدة عن دائرة اختصاصه المكاني . إذ يكفي ان يكون مختصاً بمباشرة الاجراءات المتعلقة بالجريمة التي وقعت في دائرة اختصاصه أو كان المتهم يقيم بها أو تم ضبطه بها فيمتد اختصاصه في هذه الحالة الى جميع من اشتركوا في الواقعة موضوع الدعوى المذكورة أو اتصلوا بها أينما كانوا ، ويكون له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بها<sup>(١١)</sup> .

ولذلك فقد قضت محكمة النقض بامتداد الاختصاص حتى في الحالة التي لم تكن فيها الاجراءات قد بدأت بعد في دائرة الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي متى دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى من يدفع ببطالان الاجراء الذي باشره مأمور الضبط القضائي لانعدام اختصاصه المكاني أن يقدم الدليل على ذلك للمحكمة ، لأن الأصل في الاجراءات الصحة ، بل ولا تلتزم المحكمة بتحري صفة الضابط الذي أجرى التفتيش لمجرد قول المتهم ذلك دون تقديم دليل عليه<sup>(١٢)</sup> .

(١١) أنظر نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٤ رقم ٢١٩ ص ١٠٥٣ .

(١٢) أنظر نقض ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ١٣ ص ٥١٧ ، ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٤١ ص ٧٤٢ .



## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

### ١٢- تبعية ما'مور الضبط القضائي للنيابة العامة :

تنص المادة ١/٢٢ أ.ج على أن " يكون ما'مور الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم " .

ويلاحظ أن هذه التبعية وظيفية بحتة وليست تبعية إدارية ، فمأمور الضبط القضائي يتبع رؤساء الإداريين ويخضع لتعليماتهم ، أما تبعيته للنيابة العامة فهي مقصورة على وظيفة الضبطية القضائية من حيث الاستدلال والتحقيق ، ولذلك فإنه ليس للنائب العام أن يأمر بمجازاة أحد مأموري الضبط القضائي إدارياً ، وتقتصر سلطة النائب العام على طلب مؤاخذة مأمور الضبط القضائي إذا وقع منه مخالفة لواجباته ، أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب من جهة عمله رفع الدعوى التأديبية عليه . ولا يحول ذلك دون رفع الدعوى الجنائية إذا كان ما أخل به مأمور الضبط يشكل جريمة جنائية .

### ١٣ - سلطات ما'مور الضبط القضائي في مجال جرائم الغش

والتدليس:

حدد المشرع في المادة الحادية عشر من قانون قمع التدليس والغش السلطات المخولة لمأموري الضبط القضائي المختصون بتنفيذ نصوص القانون وهي :

( أولاً ) اثبات الأعمال المخالفة لأحكام قانون قمع التدليس والغش .

( ثانياً ) دخول الاماكن المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الاجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

( ثالثاً ) أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لاحكام هذا القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها .

وسوف نتناول فيما يلى كلا من هذه الاختصاصات بالشرح والتحليل .

١٤ - ( أولا ) اثبات الاعمال المخالفة لاحكام قانون قمع التدليس والغش :

تقضى القواعد العامة فى مجال الاجراءات الجنائية بضرورة « اثبات الاجراءات كتابة » وذلك ليتسنى التحقق من اتخاذ الاجراء وحتى يمكن بعد ذلك الاحتجاج به حينما يقتضى الأمر ذلك .

وقد حدد المشرع نطاق المخالفات التى يتعين على الموظفين الذين أضفى عليهم صفة الضبط القضائى فى مجال قانون قمع الغش اتخاذ اجراء بشأنها وهى « المخالفات لاحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه وأحكام القرارات المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة » .

ويجب أن يتضمن المحضر الذى يحرره مأمور الضبط القضائى بيان نوع الاجراء الذى اتخذه ، ووقت اتخذه ، ومكانه ، وتوقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ، وبيان المضبوطات ووصافها وأنواعها ، وتوقيع مأمور الضبط القضائى نفسه .

ويلاحظ أن هذه البيانات على سبيل الإرشاد ، وتهدف إلى ضمان وضوح المحضر ودقته ، ولذلك فلا يترتب على اغفال بعضها بطلان المحضر (١٣) ، بل أن محكمة النقض قضت بأنه إذا لم يحرر محضر على

---

(١٣) أنظر نقض ١٠ نوفمبر ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٢ رقم ١٤٦ ص ٨٤٣ .

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

الاطلاق فلا يترتب على ذلك بطلان الاجراء الذى لم يدون فى شأنه محضر<sup>(١٤)</sup>، وغنى عن البيان أنه إذا تضمن المحضر مزيدا من البيانات فلا يترتب على ذلك بطلانه . فمن شأن البيانات الاضافية اصفاء مزيد من الوضوح عليه .

١٥ - ( ثانيا ) دخول الاماكن المطروحة او المعروضة فيها للبيع او المودعة فيها المواد الخاضعة لاحكام هذا القانون ما عدا الاجزاء المخصصة منها للسكن فقط :

لا تتمتع المحلات المعدة للبيع والصناعة باعتبارها محلات عامة بشئ من حصانة المنازل المسكونة . ولذلك فإنه يجوز لمأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام والخاص معاً الدخول اليها وضبط ما قد يقع فيها من جرائم بالمخالفة لاحكام قانون قمع التدليس والغش ، سواء أكانت فى حالة تليس ، أم عند توافر شبهات كافية على وقوعها .

بيد أن دخول مأمور الضبط القضائي فى دخول هذه الاماكن مقيد بقيود عديدة ، فإن جاوزها كان دخوله غير مشروع فإن عاين جريمة فإن التلبس بها لا يتحقق . فلا يجوز له أن يدخل فى أجزاء المكان التى لا يصرح لجمهور الناس بالدخول فيها ، فإذا اتخذ مدير المحل العام غرفة فيه لتكون مكتباً خاصاً له أو غرفة لنومه كانت هذه الغرفة مكاناً خاصاً . كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الدخول فى هذه الاماكن فى غير الاوقات التى يجوز فيها لجمهور الناس الدخول فيه ، فإذا اغلق المحل أبوابه بعد انصراف الجمهور عنه صار مكاناً خاصاً فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي

(١٤) قالت فى ذلك محكمة النقض د أن القانون وأن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه فى الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أن إيجابه ذلك ليس إلا لغرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان إذا لم يحضر محضر .

أنظر نقض ١٨ أبريل ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٧٤ ص ٨٣٨ ؛

نقض ٣ نوفمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ٢١٣ ص ٨٦٦

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

الدخول فيه . كما يتعين على مأمور الضبط القضائي أن يلتزم الغرض الذي من أجله خوله القانون الدخول في المكان ، فإذا خوله الدخول فيه كى يتحقق من وجود سلع مفسوشة أو فاسدة أو منتهية الصلاحية ، فلا يجوز له أن يفتش أحد رواد المحل ، أو أن يفض لفافة محكمة الغلق موضوعة على مكتب مدير المحل أو صاحبه<sup>(١٥)</sup> ، فإذا فعل ذلك كان متعسفا ، فإذا عاين جريمة ، فإن حالة التلبس لا تتحقق بذلك . وقد اجملت محكمة النقض هذه القيود في قولها أن حق مأموري الضبط القضائي لا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الاوقات التي تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض الا بالقدر الذي يمكنه من التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والاماكن الاخرى التي تخرج عن هذا النطاق<sup>(١٦)</sup>.

كما تسرى في هذه الحالة القواعد العامة التي تمنع مأمور الضبط القضائي من خلق الجريمة أو التحريض على ارتكابها ، أما تنكره في صورة راغب في الشراء فلا يعد تحريضا على ارتكابها ولا مبطلاً لاجراءات ضبطها .

وقد حددت المادة الحادية عشرة ثلاثة أنواع من الاماكن التي يجوز لمأموري الضبط القضائي دخولها وهي الاماكن المطروحة فيها المواد للبيع ، والاماكن المعروضة فيها المواد للبيع كاماكن العرض ( الفترينة ) أو واجهات المحل أو المناضد أو الرفوف المخصصة لذلك . وأماكن ايداع المواد هي المخازن والمستودعات التي تخزن فيها البضائع والمواد تمهيد لنقلها للعرض .

(١٥) أنظر نقض ٩ يوليه ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٣٨٦ ص ١١٥١ .

(١٦) أنظر نقض ٩ فبراير ١٩٧٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢١ رقم ٦٤

ص ٢٦٠ : ١٥ مايو ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٢٥ ص ٥٩١ : نقض ١٩ مارس ١٩٥٥ ص

٦ رقم ٢١٢ ص ٦٥١ .



## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

١٦ - ( ثالثا ) أخذ العينات والقيام بفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة لتنفيذ أحكام القانون :

اناطت المادة الحادية عشرة من قانون قمع الغش والتدليس بمأموري الضبط القضائي المختصين قانونا سلطة أخذ عينات من المواد التي تطرحها المتاجر في الاماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع ، ولو كانت مودعة فيها .

كما أجاز المشرع لمأموري الضبط القضائي سلطة ارسال هذه العينات لفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام القانون .

وقد صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وبين فيه الاجراءات الواجب إثباتها في هذا الشأن .

وقد حدد القرار سالف الذكر في مادته الأولى الموظفين المعينين لاثبات وضبط مخالفات أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذه . وفي المادة الثانية بين طريقة أخذ العينة لتحليلها وفحصها وكيفية تحريزها والبيانات التي تذكر على الحرز وفي المادة الثالثة أوجب اثبات أخذ العينات في محضر يشتمل على بيانات معينة. تدور حول اثبات الواقعة ومن قام بضبطها والمتهم فيها .

وفي المادة الرابعة بين كيفية اثبات بيانات البطاقة المشار اليها في المادة الثانية في دفتر خاص . وفي المادة الخامسة أوجب تحليل عينات المواد الغذائية بالمعمل في ميعاد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ أخذها ، وأخطار التاجر بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز ٤٥ يوماً من تاريخ أخذ العينة . كما أوجب تحليل عينات العقاقير الطبية في المعمل في ميعاد لا يتجاوز تسعين يوماً من تاريخ أخذها .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

فإذا اظهر التحليل عدم وجود مخالفة ، أو مضى الميعاد المحدد دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل ، اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ووجب رد العينة المحفوظة عند محرر المحضر إلى صاحبها . ثم بين في المادة السادسة كيفية قيد نتائج التحاليل في دفاتر أخذ العينات .

وأخيراً فقد بين في المواد من السابعة إلى العاشرة ما ينبغي اتباعه عندما يثبت التحليل وجود مخالفة ، أو أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بوجودها .

وقد استقر رأى محكمة النقض على أن ما ذهبت اليه المادة الخامسة من بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه تجاوز للسلطة المخولة لوزير التجارة والصناعة بمقتضى قانون قمع التدليس والغش ، ومن ثم فهو لا يقيد المحاكم بل لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن اليه دون التفات لهذا القرار الذى جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره (١٧).

وفى حالة فساد السلعة فإن ذلك يقتضى اعدامها فوراً ، ولذلك فإنه تكفى شهادة الموظف المختص بهذا المعنى لاثبات جريمة الغش أو طرح أو عرض للبيع مواد فاسدة أو مغشوشة أو منتهية الصلاحية ، ولا يلزم أخذ عينة لاثبات الجريمة ، لأن أخذ العينة يكون بالقدر اللازم لاثبات الجريمة ، وفى حالة عدم وجود وسائل اثبات أخرى مقبولة قانوناً .

---

(١٧) أنظر نقض ١٥ يناير ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٥٩ ص ٥٩٦ : ٨  
يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٥١ ص ٣٩٦ : ١١ مارس  
١٩٥٢ رقم ٢١٢ ص ٥٧٤ : ٨ فبراير ١٩٥٥ س ٦ رقم ١٦٥ ص ٥٠٣ : ٣ يونية  
١٩٥٧ س ٨ رقم ١٦٠ ص ٥٨١ .

### احكام النقص

١ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش حين تحدث فى المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزارى لاثبات مخالفات أحكامه ، وإذ نص فى المادة ١٢ التالية لها على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتتخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها » إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد - جريا على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذ عنها هذا النص - أن يرتب أى بطلان على عدم اتباع إجراء بعينه من الإجراءات الواردة به . بل إن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا فى الأصل ، بمقتضى القانون العام من رجال الضبطية القضائية ولا شأن لهم بإجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة . فمتى اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك فى أية ناحية من نواحيه ، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس ، بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت ، وبلا اعتبار لما يشيره الدفاع بشأن العينات . أما إذا وقع فى نفسه أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم فى قضائه أى وزن للعينات ولا للتحليل .

( نقض ٦ نوفمبر ١٩٤٤ طعن

رقم ١٥٦٠ سنة ١٤ قضائية )

٢ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش  
إذ نص في المادة ١١ منه على أن « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون  
وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسم المنصوص عليها في المادتين  
الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزاري . ويعتبر  
هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ... ولهم الحق  
في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الإجراءات ،  
وإذ نص في المادة ١٢ على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في  
المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام  
هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية وفي هذه الحالة  
يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد  
تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى  
على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت  
عنها ومع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة  
من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم  
القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط - فى خلال  
السبعة الأيام التالية ليوم الضبط - إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على  
أنه ( أولا ) لم يقصد جريا على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذة  
عنها هذا النص - أن يرتب أى بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك  
الإجراءات الواردة به بل إن غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الإجراءات  
التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من  
رجال الضبط القضائى ولا لهم فى العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية .

## (الضبط القضائي في جرائم الغش و التدليس)...مادة(١١)

ولم يكن من غرض الشارع فى الواقع وحقيقة الأمر أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد اثبات خاصة بها بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التى تؤخذ ولم يساوره ريب فى أية ناحية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت وعن الطريقة التى أخذت بها وبلا اعتبار لما يشيره الدفاع عن المتهم فى هذا الخصوص . أما إذا وقع فى نفسه أى شك فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للعينات ولا للتحليل . وثانياً أنه لم يقصد بالتالى أن يخول من وكل إليهم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الإجراءات الخاصة بأخذ العينات أكثر مما أراده هو على النحو المتقدم فإذا هم فى اللوائح أو القرارات التى يصدرونها تنفيذاً للمادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً فى الإجراءات من أى نوع كان فإنهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التى أمدتهم بها القانون ذاته بخلق حالات بطلان لم يردها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم وعملوا فى ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذى يعتمدون عليه والقاضى فى هذه الحالة لا يكون فى وسعة وهو يفصل فى الدعوى إلا أن يعمل القانون ويهدر اللائحة أو القرار الذى وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه ، وذلك فى الناحية التى حصلت فيها المخالفة . وإذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه فى المادة الخامسة على أنه ( يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تحرير المحضر فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر



المحضر إلى صاحبها ) هذا النص الذى مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه يكون قد خرج من مراد أخذ العينة رقم ٤٨ المذكور - ولذلك لا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاء - إذ لا شك فى أن القاضى إذا كان إزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد إليه ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذاً له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداية هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط الدستور بالمادة ٣٧ فى اللوائح التى يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ولا ريب فى أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزارى الذى يصدر بناء على نص فى القانون الحدود المرسومة له فى التفويض الصادر فى شأنه من السلطة التشريعية فإذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحاً ولا معتبراً فيما تجاوز فيه تلك الحدود .

( نقض ١٥ يناير ١٩٤٥ مجموعة القواعد

القانونية فى ٢٥ عاماً ج ٢ ص ٨٨٥ )

٣ - إن تعيين موظفين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى جرائم الغش والتدليس المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبداية عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، والنص فى هذا القانون أو فى اللوائح والقرارات المكملة له على إجراءات من ذلك القبيل ليس معناه ، ولا يمكن أن يكون معناه ، جعل مخالفة نصوصه خاضعة لنظام خاص بها من جهة الإثبات ما دام لا يوجد نص صريح يقضى بذلك ، وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى ، ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع القاضى بصدقه فى حق المتهم وكذلك الحال بالنسبة إلى



## (الضبط القضائي فى جرائم الغش و التديس)...مادة(١١)

أخذ العينات وإلى ميعاد التحليل أو إعلان صاحب الشأن بنتيجته ، فإن النصوص الخاصة بذلك لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان ، لأن الغرض منها لا يعدو أن يكون ترتيبا للعمل وتوحيداً للإجراءات بغية تنظيمها وضبطها عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأمورى الضبط القضائي الأصليين المتحدث عنهم فى قانون تحقيق الجنايات .

( نقض ٣ يونية ١٩٤٦ طعن

رقم ١٤٨١ سنة ١٦ قضائية )

٤ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة عرضه لبنا مغشوشا للبيع على ما اطمأنت إليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هى التى صار تحليلها و من نتيجة هذا التحليل فلا محل لأن ينعى عليه أن العينة التى أخذت واحدة أو أن المحضر الذى حرر لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها .

( نقض ٣٠ مارس ١٩٤٨ مجموعة القواعد

القانونية فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ٨٨٦ )

٥ - إن غرض الشارع مما نص عليه فى المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتديس من اتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ولم يقصد إن يترتب أى بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به .

( نقض ٨ اكتوبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٧٧٧ )

٦ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، وطالما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الإجراءات دون إخضاع أحكام هذا القانون لقواعد اثبات خاصة به أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الإجراءات ويصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤديا إلى ثبوت التهمة المسندة إلى المتهم .

( نقض ٣ يونية ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ ص ٦٩٢ )

مادة(١٢)

إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحميلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة.

و فى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور و تأخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن و يحزر بهذه العملية معضز يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات و المواد التى أخذت منها.

مع عدم الأخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

## الفصل

١ - تمهيد وتقسيم :

تكلمت المادة الثانية عشرة من قانون قمع التدليس والغش عن موضوعين أساسيين يتصلان بصفة مباشرة بسلطة ضبط المواد المشتبه فيها . والموضوع الأول هو الشروط التي يجب توافرها لضبط المواد المشتبه فيها ، والثاني الاجراءات اللازمة اتباعها لضبط المواد المشتبه فيها وجزاء مخالفتها .

وسوف نتناول هذين الموضوعين في مبحثين على النحو التالي :

**المبحث الأول :** الشروط اللازمة توافرها لضبط المواد المشتبه فيها .

**المبحث الثاني :** الاجراءات اللازمة اتباعها لضبط المواد المشتبه فيها وجزاء مخالفتها .

## المبحث الأول

### الشروط اللازم توافرها لضبط

#### المواد المشتبه فيها

٢ - ما يتميز به إجراء الضبط عن أخذ العينات :

أولاً - شروط الاجراء :

إن المشرع اشترط لإجراء الضبط وجود «أسباب قوية» بينما لم يشترط ذلك فى إجراء «أخذ العينات».

ثانياً - نوع الاجراء :

أن ضبط المواد المشتبه فيها إجراء من إجراءات التحقيق ، بينما أخذ العينات إجراء وقائى ذى طبيعة إدارية بحتة .

ثالثاً - محل الإجراء :

يقع الضبط على المواد المشتبه فيها وهى اما أن تكون مغشوشة أو فاسدة أو منتهية الصلاحية ، بينما يقع إجراء أخذ العينات على كافة أنواع المواد أو المنتجات أيا كانت حالتها .

رابعاً - الآثار المترتبة على الإجراء :

يترتب على الضبط تحرير المواد المضبوطة كلها وليس عينة منها ، فيما أخذ العينة يقع على نسبة بسيطة من المادة التى يتم فحصها وتحليلها .

٣ - الشروط اللازم توافرها لضبط المواد المشتبه فيها:

اشترط المشرع لقيام مأمورو الضبط القضائى بممارسة السلطة المنوحة



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

لهم فى ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة أن تكون هناك أسباب قوية  
تحميلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام القانون .

ويلاحظ أن المشرع لم يستعمل تعبير «السبب القوى» كمبرر  
للضبط فى مواضع أخرى فى قانون الاجراءات الجنائية ، ولكنه استعمل  
تعبير « الدلائل الكافية » فى عدة مواضع من قانون الإجراءات الجنائية<sup>(١)</sup>.

وقد عرف الفقه " السبب القوى " بأنه " العمل المكون للمخالفة  
الذى يكون ظاهراً بطريقة جلية واضحة تحمل الشخص العادى أو متوسط  
الذكاء على القول بوجود مخالفة "<sup>(٢)</sup>.

---

(١) استعمل المشرع تعبير الدلائل الكافية فى المادة ٣٤ أ . ج الخاصة بالقبض على المتهم ،  
وتعبير القرائن القوية فى المادة ٤٩ أ . ج الخاصة بتفتيش من تواجد فى منزل المتهم ،  
وتعبير الامارات القوية فى المادة ٩٤ أ . ج التى تحدد سلطة قاضى التحقيق فى تفتيش  
غير المتهم .

(٢) أنظر الدكتور حسنى الجندى . المرجع السابق ، بند ٢٤٩ ص ٤٦١ .

## المبحث الثاني

### الإجراءات اللازمة لاتباعها لضبط

### المواد المشتبه فيها وجزاء مخالفتها

#### ٤ - نوع الاجراء الواجب اتباعه :

أوجب المشرع عند ضبط المواد المشتبه فيها استدعاء اصحاب الشأن للحضور ، وأخذ خمس عينات على الأقل من تلك المواد بقصد تحليلها ، تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ، ويحرر بهذه العملية محضراً يحتوى على جميع البيانات اللازم للتثبت من ذات العينات ، والمواد التى أخذت منها .

وقد ذهبت محكمة النقض إلى أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأن نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فإنها إنما قصدت بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . ومرجع الأمر فى ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى أطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تشرب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك<sup>(٣)</sup> ، كما قضى بأنه متى اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ذاته أصدر حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت وبلا اعتبار لما يشيره الدفاع بشأن العينات أما إذا وقع فى نفسه شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم فى قضائه أى وزن للعينات ولا التحليل<sup>(٤)</sup> .

كما قضى بأنه إذا كان المتهم يبيع لبن مغشوش قد طعن فى محضر

(٣) أنظر نقض ١١ مارس ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ١١٢ ص ٥٧٤ ؛

٣ يونية ١٩٥٧ س ٨ رقم ١٦٠ ص ٥٨١ ؛ ٢ مارس ١٩٦٢ س ١٣ رقم ٥٧ ص ٢٢ .

(٤) أنظر نقض ٦ نوفمبر ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٨٨٤ .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

أخذ العينة بالتزوير فإنه يكون على المحكمة أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهري وترد عليه ، فإذا هي تعرضت له وكان ما أوردته في سبيل السرد عليه لا يصلح لتنفيذه تعين نقض حكمها<sup>(٥)</sup> ، كما قضى بأنه إذا طلب الدفاع من محكمة أول درجة إعادة تحليل العينة المأخوذة ثم سكت عن التمسك بهذا الطلب من جديد أمام المحكمة الاستئنافية فإن مفاد ذلك هو التنازل عن الطلب ، فلا يعد عدم اجابته إخلالاً بحق الدفاع<sup>(٦)</sup>.

#### ٥ - تأييد عملية الضبط :

نظراً لأن إجراء الضبط قد يكون مبنياً على شبهة ضعيفة ويترتب عليه اضرار فادحة لصاحب المواد المضبوطة ، لذلك فقد أوجب المشرع في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة على مأمور الضبط القضائي أن يستصدر أمراً من القاضي الجزئي بتأييد إجراء الضبط خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط . وذلك مع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي .

ويترتب على عدم صدور أمر من القاضي الجزئي بتأييد الضبط وجوب الافراج فوراً عن المواد المضبوطة وذلك بصرف النظر عن عدم صدور أمر تأييد الضبط .

(٥) أنظر نقض ٦ مارس ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٢٨٧ ص ٧٦٦ .

(٦) أنظر نقض ٢٣ إبريل ١٩٦٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٣ رقم ٩٩ ص ٣٩٦ .

### احكام النقض

١ - إن رجوع مفتش الأغذية إلى القاضى لاستصدار أمر منه لتأيد ضبط اللبن المغشوش لا محل له إلا أن يكون الضبط واقعا على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون فى ذلك من حبس للمال عن التداول أما العينات فلا تدخل فيه .

( نقض ٣٠ مارس ١٩٤٨ طعن

رقم ٦٥ سنة ١٨ قضائية )

٢ - أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فأنها إنما قصدت بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . ومرجع الأمر فى ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع فمتى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تشرب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك . أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه فهو لا يقيد المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التى أمد به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له .

( نقض ١١ مارس ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٢١٢ ص ٥٧٤ )

٣ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص فى المادة الثانية عشرة منه على « أنه إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أسباب

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها « فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام ، لم يرتب البطلان على عدم إتباع أى إجراء من الإجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يخضع أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى متى اقتنع القاضى بصدقه .

( نقض ٢٤ مارس ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٢٣٢ ص ٦٣٤ )

٤ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس إذ نصت على وجوب أخذ خمس عينات على الأقل من المادة المضبوطة بقصد تحليلها ، إنما قصدت إلى مجرد التحوط لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . وإذن فمتى أطمأنت المحكمة إلى أن العينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - هى التى صار تحليلها ، وأطمأنت كذلك إلى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للنعى عليها إذا ما هى حكمت فى الدعوى بناء على ذلك .

( نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣ طعن

رقم ١٧٦٩ سنة ١٣ قضائية )

٥ - إن ما قصد إليه الشارع من النص فى المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ومرجع الأمر



## (سلطة ضبط المواد المشتبه فيها).....مادة(١٢)

فى ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى أنتهى إليها التحليل فلا تشرب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

( نقض ١١ أكتوبر ١٩٥٤ طعن )

رقم ١١٠٢ سنة ٢٤ قضائية )

٦ - إن القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه فى مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذاً له فهو لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن هى إليه دون التفات لهذا الجزء الذى جاء مشوياً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

( نقض ٨ فبراير ١٩٥٥ مجموعة أحكام )

محكمة النقض س ٦ رقم ١٦٥ ص ٥٠٣ )

٧ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر فى ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تشرب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

( نقض ٣ يونية ١٩٥٧ مجموعة أحكام )

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

محكمة النقض س ٨ ص ٥٨١ )

٨ - إن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم تعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي إليها دون التفات لهذا النص .

( نقض ٣ يونية ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٥٨١ )

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، وأن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباعه .

( نقض ١٢ مارس ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٥٧ ص ٢٣٠ )

١٠ - لم يرتب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش البطلان على عدم إتباع الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل .

( نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٢٠٠ ص ٩٨٧ )

١١ - لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم أجابتها الطاعن إلى طلب

(سلطة ضبط المواد المشتبه فيها).....مادة(١٢)

إعادة التحليل الذى إطمأنت إلى نتيجته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها ضرورة لاتخاذ هذا الإجراء .

( نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٢٠٠ ص ٩٨٧ )

١٢ - إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت مما بان لها من الإطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل فى مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنياً فى شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة فى الدعوى المماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة فى الدخان وهل يرجع لفعل إيجابى يسأل الصانع عنه أو أن مرده لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، أما وقد ركنت فى تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها فى شأن تحليل عينة فى دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجماً وصنعاً ووقت أخذهما ، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( نقض ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ٢٠٥ ص ٩٨٤ )

١٣ - لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة الكمون فى ١٠ / ٥ / ١٩٧١ وتاريخ تحليلها فى ٢٠ / ٥ / ١٩٧١ كافية لتوالد السوس فيها . وكان هذا الدفاع - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء رأى فيه ، ومن ثم فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص  
فنيا ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن  
بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق  
الدفاع فضلاً عما شابه من تصور بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير  
حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( نقض ٥ مايو ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٩ ص ٤٠٨ )

١٤ - متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع  
عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثانی درجة بمذكرة نعى فيها على إجراءات  
العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفات القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥  
المنشور بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر  
سنة ١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة  
١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت  
بمحضره إجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية  
إغلاقه ، كما أن المحلل لجأ وصولاً إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين أولهما  
- هى طريقة كرايس الملقاة بالمواصفة القياسية سالفه الذكر والثانية - عن  
طريق حاسة الشم دون اتباع الإجراءات المنصوص بالمواصفة القياسية  
المذكورة . ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطون فيه أيد الحكم  
الابتدائى الصادر بالادانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً عليه رغم  
جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل  
فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن تتغير به وجه الرأى فيها . وإذا التفت الحكم  
عنه ولم يقسّطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه  
يكون فوق ما ان عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن



فى الدفاع .

( نقض ٤ ابريل ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٩٤ ص ٤٥٧ )

١٥ - لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بنقض ١٦ / ١١ / ١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة قوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة ، كما ردّد بنقض ٢٥ / ٢ / ١٩٧٦ ، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الإنتاج جميع البضاعة التى ظلت بمكتب الإنتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل فى سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بعمل الإسكندرية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار فى صدر أسبابه إلى أن معمل التحليل قد أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أفاد بخطابه المؤرخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧٣ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها فى العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف ، وهو ما أعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن فى دفاعه المشار إليه فيما سلف وبوجه طعنه ، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تحييصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها - نقلا عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧٣ من أن - العينات غير مطابقة - فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

( نقض ٢٩ مايو ١٩٧٨ مجموعة أحكام



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٠١ ص ٥٣٩

١٦ - إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : « إنه تبين من تقرير المعامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة » وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها فى تقرير التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند إليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله : إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها وإذا لم تفتن المحكمة إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( نقض ١٤ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٢١ ص ٥٧٢ )

١٧ - لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان

(سلطة ضبط المواد المشتبه فيها).....مادة(١٢)

الثابت من الإطلاع على المفردات المتضمنة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه اثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط إنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسى كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح فى بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتحصنها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( نقض ٣١ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٣٠ ص ٦١٤ )

١٨ - لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد ان يرتب أى بطلان على عدم اتباعه ومرجع الأمر فى ذلك التقدير إلى محكمة الموضوع ، فمتى أطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تثيرب عليها أن

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

( نقض ٢٥ مايو ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ٩٨ ص ٥٥٩ )

(الحيلولة دون تأدية الموظفين لواجبات عملهم)....مادة(١٢)

### مادة (١٢ مكرراً)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة و بغرامة لا تقل عن خمس جنيهاً و لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

## الفصل

### ١ - علة التجريم:

قد يتعرض مأمور الضبط القضائي للاعتداء عليه عند تنفيذ أحكام قانون قمع التدليس والغش ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيله عن أداء عمله المكلف به ، ويترتب على ذلك تعطيل سير الوظيفة العامة ، ويحول دون تحقيق الصالح العام الذي يبتغيه الشارع عندما أسند إلى مأموري الضبط القضائي القيام بواجبات وظيفتهم في نطاق تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ونظراً لأن نص المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ مكرراً (أ) عقوبات اللتين تطبقان على جرائم الاعتداء على الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومهم بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها لا تطبقا إلا إذا وقع اعتداء أو مقاومة بالقوة أو العنف حسبما نص على ذلك المشرع . ولذلك فإنه في حالات حدوث تعطيل لأحكام القانون دون اتباع هذه الوسائل فإن نص المادتين سالفتي الذكر يستبعد تطبيقه . وعليه فقد رأى المشرع استحداث نص المادة ١٢ مكرراً ليتم

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

---

تطبيقه فى الحالات التى يلجأ إليها بعض المخالفين لأحكام قانون قمع الغش والتدليس إلى استخدام الحيل والأساليب المختلفة التى لا ترقى إلى مرتبة العنف أو التعدى .

٢- تقسيم:

سوف نتناول الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢ مكرراً على النحو التالى :

- المبحث الأول : الشرط المفترض .
- المبحث الثانى : الركن المادى .
- المبحث الثالث : الركن المعنوى .
- المبحث الرابع : عقوبة الجريمة .



## (الحيلولة دون تأدية الموظفين لواجبات عملهم)....مادة(١٢)

### المبحث الأول

#### الشرط المفترض

#### ٣ - توافر صفة الموظف العام فيمن يقع عليه الاعتداء :

اشترط المشرع لقيام جريمة الحيلولة دون أداء مأمور الضبط القضائي لأعمال وظيفتهم توافر صفة الموظف العام فيمن توجه ضده الأفعال المنصوص عليها في هذا النص ويقصد بالموظف العام حسبما استقر عليه الفقه<sup>(١)</sup> ، والقضاء الإداري<sup>(٢)</sup> في مصر هو كل شخص يعهد إليه بعمل في خدمة مرفق عام يتولى إدارته الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الإقليمية أو المرفقية . وعلى ذلك فإن الموظف العام يجب أن ينقطع لخدمة الدولة ، فلا تكون استعانتها به عارضة ، ولا يشترط أن يكون مثبتا<sup>(٣)</sup> ، أو أن يتقاضى مرتباً عن عمله<sup>(٤)</sup>.

ولا يحول دون اعتبار الشخص موظفاً عاماً أن يكون في اجازة أو موقوفاً عن العمل طالما كانت صفة العمومية لازالت قائمة<sup>(٥)</sup>.

(١) أنظر الاستاذ حامد الجمل : الموظف العام فقها وقضاء . القاهرة ، دار النهضة العربية ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ ، بند ٣٩ ، ص ١٠٦ .

(٢) أنظر مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا - ١٩ مايو ١٩٦٩ س ١٤ ص ٨١٣ ، ٨ فبراير ١٩٧٣ س ١٨ ص ١٤١ .

(٣) أنظر المحكمة الإدارية العليا في ٢٥ فبراير ١٩٥٦ - مجموعة مبادئ المحكمة الإدارية العليا ، س ١ ص ٥٢٦ ؛ ١٤ أبريل ١٩٥٦ س ١ ص ٦٧٦ .

(٤) أنظر محكمة القضاء الإداري في ٢٩ مايو ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٦ ص ١٠٣٩ .

(٥) أنظر مؤلفنا الحماية الجنائية لاسرار الدولة . القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٦٤ وما بعدها .

## المبحث الثانى

### الركن المادى

#### ٤ - عناصر الركن المادى :

يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من نشاط إيجابى مادى أو معنوى يهدف إلى تعطيل مأمورى الضبط القضائى من تأدية أعمال وظيفتهم . ويستوى أن تكون هذه الاعمال مقترنة بالعنف والقوة أم لم تقترن بها ، كما يستوى أن تكون القوة مادية أو معنوية .

ويلاحظ أن المشرع لم يحدد على سبيل الحصر نوع الأعمال التى يقارفها المخاطبون بأحكامه ضد مأمورو الضبط القضائى ولكنه أورد مثلاً على ذلك فنص على أنه قد يكون هذا الفعل « بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات » وأردف المشرع ذلك بعبارة " أو بأية وسيلة أخرى " ومفاد ذلك أن طرق التعرض لمأمورى الضبط القضائى قد وردت على سبيل المثال لا الحصر .

وكل ما يشترط فى هذه الوسائل أن يكون من شأنها فعلاً أن تؤدى إلى منع مأمورى الضبط القضائى من تأدية أعمال وظائفهم أو تحول دون ذلك ، ومن ثم فإن مجرد الاحتجاج ولو شفويلاً لا يكفى لقيام الجريمة .

### المبحث الثالث

#### الركن المعنوى

##### ٥ - عناصر الركن المعنوى:

أن جريمة الحيلولة دون أداء مأمورو الضبط القضائي لأعمال وظيفتهم جريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى بعنصره العلم والإرادة .

فيتعين أن يتجسد علم الجانى الى أن المجنى عليه هو من مأمورى الضبط القضائي المخولين سلطة تنفيذ القانون ، وأن تتجسد ارادته صوب احداث النتيجة الاجرامية المتمثلة فى حدوث منع مأمور الضبط القضائي من تأدية أعمال مهمته .

وترتبطا على ذلك فإذا دفع المتهم بأنه لا يعلم صفة مأمور الضبط القضائي ، أو أنه كان حسن النية وجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفع وأن تقسطه حقه والا كان حكمها مشوباً بالبطلان .

### المبحث الرابع

#### عقوبة الجريمة

##### ٦ - نوع ومقدار العقوبة:

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا تتجاوز مدته سنة - ولا تقل بالطبع عن ٢٤ ساعة وفقاً للقواعد العامة - والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(العود فى مخالقات التدليس و الغش).....مادة(١٣و١٤)

مادة(١٣)

تلغى المواد ٢٦٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات.

مادة(١٤)

فى حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً .

و كذلك الحكم فى المخالقات المنصوص عليها فى المادة السابعة .

.....(قانون قمع التدليس والغش).....

## الفقه

### ١ - شروط تطبيق نص المادة ١٤ :

يعتبر نص المادة ١٤ تطبيق لقواعد العود فى حالة ارتكاب المخالفات . وقد أورد المشرع نص المادة ١٤ لأن قواعد العود أصلاً فى قانون العقوبات لا تطبق إلا فى حالة ارتكاب الجنايات والجنع .

ويشترط لتطبيق نص المادة ١٤ من قانون قمع التدليس و الغش توافر الشروط الآتية :

أولاً - ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ قانون قمع التدليس والغش .

ثانياً - أن تقع هذه المخالفة فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة .

ثالثاً - أن يكون قد صدر حكم بعقوبة مخالفة . ولم يشترط المشرع أن يكون هناك تماثل بين المخالفة الجديدة والمخالفة السابق وقوعها ، ولذلك فإن هذه الصورة تعتبر من صور العود العام .

### ٢ - الآثار المترتبة على توافر شروط العود وفقاً للمادة ١٤ :

رتب المشرع على توافر شروط العود الخاص وفقاً للمادة ١٤ من قانون قمع التدليس والغش جواز الحكم على العائد بعقوبة الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات .



.....(قانون قمع التدليس والغش).....

#### مادة (١٥)

على وزارة الصناعة العمومية و التجارة و الصناعة و المالية و العدل و الزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه و يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر أن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة و أن ينشر في الجريدة الرسمية و ينفذ كقانون من قوانين الدولة.



#### الفقرة

##### ١ - القرارات التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش :

نصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، و له أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

وتأسيساً على ذلك فقد أصدر وزيرالتموين و الزراعة و الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ قانون قمع التدليس و الغش و يطلق على هذه القرارات « اللوائح التنفيذية » و هي تلك اللوائح التي تصدر تنفيذاً لنص قانوني معين ، و يجب أن تصدر في حدود القوانين التي تنفذها ، و الهدف منها وضع المبادئ التي تتضمنها القوانين موضع التنفيذ ، و تفصيل ما أوجزه القانون ، و لا يجوز للاتحة التنفيذية أن تتضمن تعديلاً في احكام القانون أو إرجاءً لتطبيق نصوص وردت فيه أو إعفاءً من تنفيذها ، و إن

**(أحكام تنفيذ القانون).....مادة (١٥)**

---

كان من الجائز أن تتضمن اللائحة حكماً جديداً له علاقة مباشرة بنصوصه ،  
بشرط أن تكون متفقة مع الأغراض التي من أجلها صدر القانون<sup>(١)</sup>.

---

(١) أنظر الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي : القضاء الإداري و مجلس الدولة ، الإسكندرية ،  
١٩٦٦ ، ص ٤٥٩ .

# اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون قمع التدليس و الغش



.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

## وزارة التجارة و التموين

قرار وزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بقمع التدليس و الغش

صادرة بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣<sup>(١)</sup>

### وزير التجارة و التموين

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس و  
الغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ؛

و على قرار وزير التجارة و الصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣  
بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه ؛

و على قرار وزير التموين و التجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤  
بحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات ؛

و بعد موافقة وزارة المالية و الزراعة و الصحة ؛

و بناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

### قـرـر

### (المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع  
التدليس و الغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ المرفقة.

(١) منشور فى الرقائع المصرية - العدد رقم ١٥٥ - فى ١٣ يولية ١٩٩٦ .



.....اللائحة التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش.....

---

(المادة الثانية)

يلغى قرار وزير التجارة و الصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام القانون المشار اليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذه اللائحة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، و يعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير التجارة و التموين

الدكتور/أحمد جويلى

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

## اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بقمع التدليس و الغش

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

مادة ١ : تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع السلع والموضوعات الخاضعة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ٢ : يتولى ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون المشار إليه مأمورو الضبط القضائي الذين يصدر بتحديدهم قرارات من الوزراء المعنيين كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٣ : مع عدم الإخلال بسلطات مأموري الضبط القضائي المكلفين بتنفيذ أحكام سالف الذكر في مراقبة عمليات انتاج وتداول السلع طبقاً لقوانين أخرى يتم أخذ عينات السلع من المتاجر والمخازن والمستودعات والثلاجات ويجوز استكمال الاجراءات بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمحال العامة التي يرتادها المواطنون دون تدخل في العملية الإنتاجية .

مادة ٤ : على مأموري الضبط القضائي المنوط بهم أخذ العينات استدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول فور دخولهم إليها ومطالبتهم بتقديم المستندات الدالة على مصدر السلعة المطلوب أخذ عينات منها ، فإذا قدمت المستندات الدالة على ذلك يتم إثباتها تفصيلاً بحضور أخذ العينات وأرفاقها به .

وإذا عجز صاحب المنشأة أو مديرها المسئول عن تقديم تلك المستندات يتم التحفظ على كامل كمية السلعة الموجودة لديه ويحرر محضر ضده بمخالفته قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة

## .....اللائحة التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش.....

١٩٩٤ ، و لا يخل ذلك باستمرار السير فى إجراءات أخذ العينات اللازمة من تلك السلعة طبقاً للأحكام الواردة بالمواد التالية .

**مادة ٥ :** يتم أخذ العينات فى مواجهة صاحب المنشأة أو مديرها المسئول طبقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها الوزارات المعنية .

وتؤخذ ثلاث عينات من السلعة متماثلة فى الشكل والحجم والكمية والمصدر ويلصق بكل عينة بطاقة ذات كعب موضحاً بها البيانات الآتية :

١ - رقم وتاريخ محضر أخذ العينة .

٢ - البيانات المعروضة بها السلعة .

٣ - اسم المنشأة وعنوانها ورقم سجلها التجارى واسم صاحبها أو مديرها المسئول .

٤ - اسم مأمور الضبط القضائى القائم أو اللجنة التى قامت بأخذ العينة حسب الأحوال ووظائفهم وتوقيعاتهم ، كما يجب أن يشتمل كعب البطاقة على البيانات المذكورة عدا تلك الواردة فى البند رقم (٣) .

ويجب تحريز العينات بالجمع الأحمر وختمها بخاتم مأمور الضبط القضائى أو أحد أعضاء لجنة أخذ العينة . على أنه فى الحالات التى تكون فيها العينة عبارة عن العبوة الأصلية التى تمثل وحدة التعامل للمستهلك يراعى حجب أسم المنشأة و الجهة المنتجة أو أية بيانات أخرى تدل على أيهما بالوسيلة التى تناسب و حالة العبوة .

**مادة ٦ :** على مأمور الضبط القضائى المختص معاينة المكان المودعة فيه السلعة التى تم أخذ عينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وإثبات جميع الملاحظات حول حالة المكان وطريقة التخزين أو الحفظ

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

أو التداول وظروفها ومدى اتفاقها مع القواعد السليمة المناسبة لنوع السلعة وأية ملاحظات أخرى قد يراها جوهريّة في تقدير مدى صلاحية السلعة .

وعلى مأمور الضبط القضائي إثبات وجهة نظر صاحب المنشأة أو مديرها المسئول حول ما أثبتته من ملاحظات وتحقيق أوجه دفاعه التي تفيد في تحديد المسئول عن صلاحية السلعة .

**مادة ٧ :** على مأمور الضبط القضائي المختص تحرير محضر بإثبات حالة السلعة وأخذ عينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول .

و يجب أن يدون بالمحضر ما أتخذه مأمور الضبط القضائي من إجراءات على النحو الموضح بالمواد السابقة وعلى الأخص البيانات الآتية:

- ١ - تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .
- ٢ - أسم وصفة محرر المحضر وبيانات الأمر الإداري الصادر بتكليفه أخذ عينات من المنشأة .
- ٣ - أسم وصفة الشخص الذي تمت الإجراءات في مواجهته سواء كان صاحب المنشأة أو مديرها المسئول .
- ٤ - نتيجة معاينة المكان المودع به السلعة وفقاً للتفصيل الوارد بالمادة السابقة .
- ٥ - المستندات الدالة على مصدر السلعة التي يقدمها من تمت الإجراءات في مواجهته ، مع التأشير عليها بالنظر وإرفاقها بالمحضر .
- ٦ - الإجراءات التي اتخذها محرر المحضر لإعداد ثلاث عينات متماثلة .
- ٧ - إثبات تسليم من تمت الإجراءات في مواجهته إحدى العينات

## .....اللائحة التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش.....

داخل حرز مختوم بالجمع الأحمر و إثبات امتناعه فى حالة الرفض.

٨ - توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع .

مادة ٨ : على كل جهة أخذ عينات أن تمسك لديها سجلاً معتمداً بأرقام سرية متتالية لقيد هذه العينات بعد إثبات البيانات الجوهرية الواردة بالمحضر المنوه عنه بالمادة السابقة ويتم إثبات الرقم السرى على كل من البطاقة و الكعب ثم تنزع عنها البطاقة ولا يبقى عليها سوى الكعب المثبت به تاريخ أخذ العينة والتسمية المعروضة والرقم السرى .

وعلى هذه الجهة الاحتفاظ بإحدى فى ظروف التخزين المناسبة لطبيعتها وارسال العينة الأخرى إلى معامل التحاليل المحددة من قبل الوزارات المعنية و قيد نتيجة التحليل فى الخانة المعدة لذلك بالسجل.

مادة ٩ : على الجهات المشار إليها فى المادة السابقة نقل العينات إلى معامل التحاليل المختصة بالطريقة التى تتناسب مع طبيعة كل سلعة وفقاً للأسلوب المحدد من الوزارات المعنية .

مادة ١٠ : على معامل التحاليل المختصة إثبات حالة العينات الواردة إليها بمجرد وصولها وعليها الانتهاء من فحص العينة خلال فترة صلاحيتها وبحد أقصى ثلاثين يوماً من تاريخ وصولها ، ويتعين أن تتضمن نتيجة الفحص مدى مطابقة السلعة للمواصفات وتحديد نسب مخالفة تلك المواصفات وأوجه الفساد أو التلف أو الغش وأسبابه والمسئول عنه سواء كان المنتج أم العارض وتحديد مدى صلاحية السلعة لأى استخدام آخر .

وفى جميع الأحوال يتعين على جهات التحليل الالتزام بنسب السماح فى المواصفات المحددة بقرارات مع الجهات المعنية .



.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

**مادة ١١ :** على مأموري الضبط القضائي المختصين اتخاذ الإجراءات التالية فور ورود نتيجة التحليل من المعامل المختصة :

(١) إن كانت العينة مطابقة للمواصفات يتم إخطار صاحب المنشأة أو مديرها المسئول للحضور لاستلام العينة المودعة لدى الجهة الإدارية خلال أسبوعين . فإن تخلف عن ذلك يتم إدراج العينة بدفاتر العهدة و تباع بالمزاد العلني بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض ، و إذا ثبت أن العينات فسدت أو تلفت لعدم.

(٢) إذا ثبت من نتيجة التحليل أن العينة مخالفة للمواصفات فيتعين الانتقال فوراً إلى مكان أخذها والتحفظ على كامل الكمية الموجودة بالمنشأة و استدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول ومواجهتهم بالاتهام وإثبات أوجه دفاعهم وما يبدوه من ملاحظات . وفي حالة ثبوت أن الغش في المكونات يتم إخطار الجهة الواقع في دائرتها جهة الإنتاج لإستكمال بالقي الإجراءات.

ويجوز لصاحب المنشأة أو مديرها المسئول أن يطلب من النيابة العامة إعادة تحليل إحدى العينات الموجودة لديه أو لدى الجهة الإدارية المختصة أو طلب إعادة معاينة المكان المودعة فيه السلعة .

(٣) إذا وافقت النيابة العامة على طلب إعادة تحليل إحدى العينتين الآخرين فيراعى أن يتم التحليل بعمل مرجعى تحدده النيابة العامة معتمداً من الجهة المختصة وعند ورود نتيجة التحليل يتم تحرير ملحق للمحضر الأصلي يرسل فوراً إلى النيابة العامة .

**مادة ١٢ :** إذا أثبت التحليل الأصلي أن التلف أو الفساد أو الغش في مكونات السلعة وليس نتيجة سوء التخزين أو التداول فيجوز لمأموري

## .....اللائحة التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش.....

الضبط القضائي - بالإضافة إلى توجيه الاتهام إلى صاحب الوحدة الإنتاجية أو مديرها المسئول - أخذ عينات من الخامات الموجودة بمخازن الوحدة الإنتاجية أو من السلع تامة الصنع المعدة للتداول ، وإرسالها للتحليل طبقاً للإجراءات الواردة بالمواد السابقة .

مادة ١٣ : يجب على مأموري الضبط القضائي في جميع الأحوال مراعاة أن تقتصر المحاضر التي يقومون بتحريرها على إثبات الوقائع والمستندات والأقوال دون التعرض لتكييفها القانوني وعلى الأخص بالنسبة لإثبات أو نفي واقعة العلم بالغش أو توافر عناصر الإهمال أو عدم الاحتراز وترك هذه الأمور إلى النيابة العامة .

مادة ١٤ : إذا قامت لدى مأمور الضبط القضائي دلائل قوية تدعوه إلى الشك في فساد أو تلف أو غش السلعة تعين عليه التحفظ على كامل الكمية الموجودة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وأخذ خمس عينات منها في مواجهتهم طبقاً للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

وعلى مأمور الضبط القضائي أن يحضر محضراً بالواقعة يثبت فيه البيانات الآتية:

- ١ - تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .
- ٢ - أسم ووظيفة مأمور الضبط القضائي وأسماء ووظائف المرافقين له إن وجدوا ورقم وتاريخ الأمر الإداري الصادر بتكليفهم بالمأمورية .
- ٣ - أسم المنشأة وعنوانها ورقم قيدها بالسجل التجاري و اسم صاحبها أو مديرها المسئول و محل إقامته .
- ٤ - الظواهر الخارجية أو الأسباب التي أدت إلى قيام الاعتقاد لدى مأمور الضبط القضائي في فساد أو غش أو تلف السلعة .

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

٥ - إجراءات الضبط وبيان المكان الذى تم تحريز الكميات المضبوطة فيه ومقدارها أو وزنها حسب الأحوال وقيمتها التقريبية .

٦ - أقوال صاحب المنشأة أو مديرها المسئول الذى تمت الإجراءات فى مواجهته وإثبات ما لديه من مستندات وتحقيق ما يبيده من دفاع .

٧ - إجراءات تحريز السلع المضبوطة فى مكان أمين وتسليمها إلى صاحب المنشأة أو مديرها المسئول و تعيينه حارساً عليها و التنبيه عليه بعدم التصرف فيها لحين صدور تعليمات أخرى وإثبات تسليمه عينتين منها .

٨ - توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع أو استلام العينتين .

وعلى جهة أخذ العينة إرسال إلى معامل التحليل المختصة طبقاً للإجراءات المحددة بهذه اللائحة والاحتفاظ لديها بالعينتين الباقيتين .

وعلى تلك الجهة إحالة المحضر فور استكمالها إلى النيابة العامة المختصة بطلب عرضه على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الجزئية لتأييد عملية الضبط والتحفظ خلال أسبوع من تاريخ تحرير المحضر .

ويتم اتخاذ تحليل العينة طبقاً للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

**مادة ١٥ :** فى تطبيق أحكام المادة (٣ مكرراً) يقصد بالاستيراد اتمام اجراءات ادخال البضائع الأجنبية إلى جمهورية مصر العربية عبر المنافذ الرسمية .

ويقصد بالجلب ادخال البضائع الأجنبية إلى البلاد عن غير الطريق الرسمى ودون اتخاذ أية إجراءات استيرادية أو خضوع السلعة الأجنبية لأى فحص .

.....اللائحة التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش.....

---

وفى هاتين الحالتين يتعين أن تبدأ اجراءات تطبيق هذه المادة داخل  
البلاد وبعد اجتياز السلعة للمنافذ الجمركية ومناطق الحدود .  
ويتبع فى أخذ العينات وتقرير مدى صلاحية السلعة الاجراءات  
المنصوص عليها فى المواد السابقة .

وزير التجارة و التموين

الدكتور/ أحمد جويلى

قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها

فى قانون قمع التدليس و الغش

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

أولاً- المادة الأولى:

١ - تقيد جنحة بالمادة ١/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١  
المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤:

وذلك لأنه خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من  
الطرق فى أحد الأمور الآتية :

أ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

ب - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية أو ما تحويه  
من عناصر نافعة ، و بوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها .

ج - نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال  
التي يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو  
المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً فى التعاقد .

د - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو  
طاقتها أو عيارها . .



.....(قيود وأوصاف جرائم التدليس والغش).....

### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - تقيد جنحة بالمادة ٢/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

وذلك لأنه خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

أ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

ب - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، و بوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها .

ج - نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً فى التعاقد .

د - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها . وذلك باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو  
بإحدى هاتين العقوبتين .

ثانياً - المادة الثانية :

١ - تقيد جنحة بالمادة ١/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١  
المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

وذلك لأنه غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو  
الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات  
الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع .

أو لأنه طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير  
أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغموشة كانت أو  
فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢ - تقيد جنحة بالمادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١  
المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

وذلك لأنه صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو  
أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو  
النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو  
المنتجات الصناعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو  
بقصد الغش

أو لأنه حرض أو ساعد على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو  
مطبوعات أو بآلة وسيلة أخرى من أي نوع كانت .

العقوبة :

.....(قيود وأوصاف جرائم التدليس والغش).....

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٣ - تقيد جنحة بالمادة ٣/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وذلك لأنه غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع .

وكانت المواد تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

أو لأنه طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

وكانت المواد تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

أو لأنه صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش أو لأنه حرض أو ساعد على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .

وكانت المواد تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

العقوبة :

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

ثالثا- المادة الثالثة :

١ - تقيد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وذلك لأنه حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئا من الأغذية أوالحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها فى المادة الثانية من قانون قمع الغش و التدليس .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .

٢ - تقيد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وذلك لأنه حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئا من الأغذية أوالحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها فى المادة الثانية من قانون قمع الغش و التدليس . و كانت الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم فى علاج الإنسان أو الحيوان .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا

.....(قيود وأوصاف جرائم التدليس والغش).....

تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٣ - تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣/٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

وذلك لأنه حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة الثانية من قانون قمع الغش والتدليس . وكانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية المشار إليها في المادة الثانية من القانون ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

#### ثالثاً- المادة الثالثة مكرراً:

٣ - تقييد جنحة بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

وذلك لأنه استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

#### العقوبة :



.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

رابعاً- المادة الرابعة :

١ - تقيد جناية بالمواد ١، ٢، ٣، ٣، ٣ مكرراً، ١/٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

وذلك لأنه (خدع أو غش أو صنع .... الخ - يذكر الفعل القانوني الذي ترتبت عليه الاصابة ) مما نشأ عنه إصابة شخص بعاهة مستديمة .

العقوبة :

السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٢ - تقيد جناية بالمواد ١، ٢، ٣، ٣، ٣ مكرراً، ٤ / ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

وذلك لأنه (خدع أو غش أو صنع .... الخ - يذكر الفعل القانوني الذي ترتبت عليه الوفاة ) مما نشأ عنه وفاة شخص أو أكثر .

العقوبة :

الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

خامساً- المادة الخامسة :

١ - تقيد جنحة بالمادة ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

.....(قيود وأوصاف جرائم التدليس والغش).....

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير.....رقم...  
الصادر بتاريخ .../.../...

و ذلك لأنه ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع ...

أو لأنه باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو  
استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع  
علمه بذلك .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا  
تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر  
أو بإحدى هاتين العقوبتين .

#### سادسا- المادة السادسة :

١ - تقييد جنحة بالمادتين ٦،٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير.....  
رقم ... الصادر بتاريخ .../.../...

و ذلك لأنه ( يذكر الفعل المخالف للقرار الوزاري الصادر تنفيذا  
لأحكام المادة ٦ من القانون )

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا  
تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر  
أو بإحدى هاتين العقوبتين .

#### سابعاً- المادة السادسة مكررا:

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

١ - تقييد جنحة بالمواد ٣.٣.٢ مكرر، ٦ مكرراً من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

و ذلك لأنه ( غش أو صنع .....ألخ ) و كان ذلك بإهماله أو عدم احتياطه أو تحرزه أو اخلاله بواجب الرقابة .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد سالفة الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ثامناً - المادة السادسة مكرراً(١):

١ - تقييد جنحة بالمواد(تذكر رقم المادة التى خولفت) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

و ذلك لأنه ( غش أو صنع .....ألخ - يذكر الفعل المؤثم ) و كان ذلك بواسطة أحد أجهزته و هو .... أو بواسطة أحد ممثلية و هو .... أو أحد العاملين لديه و هو ...

#### العقوبة :

وقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، و فى حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص فى مزاولة المهنة نهائيا .

تاسعاً - المادة الثانية عشر مكرراً:

.....(تيود وأوصاف جرائم التدليس والغش).....

---

١ - تقييد جنحة بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٢ مكرراً من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

و ذلك لأنه حال دون تأدية لموظفين المعينين لذلك من تأديتهم لأعمال وظيفتهم بأن منعهم دخول المصنع أو المتجر أو المخزن ومنعهم من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**الدفع الجوهري الهامة  
فى قضايا الغش و التدليس**

١ - إذا كان المتهم فى تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للاستهلاك " خلاصة عصير الطماطم " قد تمسك فى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن العلب المضبوطة لديه كانت موجودة فى المكتب فى انتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع فى المحل ، ومع ذلك أدانته المحكمة واقتصرت فى حكمها على القول بأن العلب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان فى صدد ما دفع به المتهم فيما يختص بواقعة العرض أو قصد البيع .

( نقض ١٤ يناير ١٩٤٧ طعن )

رقم ٢٣ سنة ١٧ قضائية )

٢ - إذا رفعت ثلاث قضايا فى وقت واحد على متهم واحد بأنه فى كل قضية باع خلا مغشوشاً لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبيع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لزيد و زيد هو الذى باع إلى كل منهم وطلب الحكم فى القضايا جميعاً على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عليه عقوبة فى كل قضية فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .



... (الدفع الجهرية الهامة فى قضايا الغش والتدليس)...

---

( تقض ٣ ابريل ١٩٥٠ طعن )

رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ قضائية)

٣ - إذا كان المتهم فى جريمة بيع لبن مغشوش بتنزع نسبة من المواد الدهنية منه وإضافة ماء إليه قد دفع التهمة عن نفسه بأن الالبان المغشوشة لم تفحص بل أخذت العينات منها عند وصولها إلى الزبائن مما مفاده أن الغش يكون قد وقع من عمال التوزيع فأدانت المحكمة واكتفت فى ردها على هذا الدفاع بقولها أنه غير جدى وأنه كان عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه المخالفات ، فهذا منها قصور فى الحكم ، إذ كل ما قالت فى صدد تنفيذ هذا الدفاع إنما يقوم على مجرد عدم اتخاذ المتهم إجراءات لمنع المخالفة وهذا لا يغنى عن بيان العلم بالغش وهو أمر واجب لإمكان العقاب طبقا للقانون .

( نقض أول مايو ١٩٥٠ طعن )

رقم ٤٠٥ سنة ٢٠ قضائية)

٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم ببيع جبن مغشوش به ميكروب باسيلس كولى بكثرة تجعله غير صالح للأكل ، قد أشار فى مرافعته إلى أن هذا الميكروب موجود فى معدة الإنسان و فى كل كائن حى و أنه يتوالد فى اللبن ، ومع ذلك أدانت المحكمة فى هذه التهمة قائله فى صدد توافر ركن العلم لديه إن ذلك مستفاد من مزاولته لعملية الجبن فى معمله ، الأمر الذى يجعله ذا مران كاف فى معرفة الخبيث من الطيب فضلاً عن أن مصلحته من الغش ظاهرة - فذلك منها قصور ، إذ أن القول بالعلم بالغش بناء على مجرد المزاولة والمران لا يكفى فى ثبوته ، والقول بأن للمتهم مصلحة من الغش لا

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

يصح ما لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

( نقض ١٥ مايو ١٩٥٠ طعن

رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ قضائية)

٥ - إن انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه ، فمتى اثبتت المحكمة على المتهم أنه انتزع دسماً من اللبن الذى باعه فلا يجديده فى دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى فى لبن الحيوان الواحد أو غيرها بسبب الغلى .

( نقض ١٢ يونية ١٩٥٠ طعن

رقم ٨٨ سنة ٢٠ قضائية )

٦ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التى دين المتهم بمقتضاها - تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأى طريقة من الطرق فى أحد الأمور التى حددتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها . ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالماً بالنقص أو بالغش الذى أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقد الآخر علماً حقيقياً واقعياً يبرر وصف المشرع لفعله بأنه " خدع أو شرع فى أن يخدع " . فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع الجبن فى معاملة الخاصة بعيداً عنه و دون إشراف منه عليها وأنه يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود فى الجبن قد بنى على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدى إلى إثبات العلم

... (الدفع الجوهري الهامة في قضايا الغش والتدليس)...

---

الواقعي فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

(نقض ٢٢ فبراير ١٩٥٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ١٢١ ص ٣٦٦ )

٧ - متى كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه جبناً مغشوشاً بنزع ٢٣٪ من دسمه ، مع علمه بغشه قد قال في بيان ركن علمه بالغش " وعلم المتهمين ( ومن بينهم الطاعن ) بالغش مستفاد من احترافهم بيع الجبن ومن كونهم أصحاب المصلحة في حدوثه بقصد تحقيق ربح غير مشروع " وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري الجبن من متهم آخر قضى بإدانتته و هذا الأخير هو وحده الذي يعده في مصنعه . فإن ما قاله الحكم في إثبات علم الطاعن بالغش لا يكفي في تفنيده هذا الدفاع وإثبات علمه علماً واقعياً بنزع كمية الدسم التي نزعته منه .

(نقض ٢٢ فبراير ١٩٥٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٥ رقم ١٢١ ص ٣٦٦ )

٨ - إذا كان يبين من مرافعة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى و مضرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، و أن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضاً للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع وتبدى رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيباً بقصور البيان متعيناً نقضه .

(نقض ٣٠ مايو ١٩٦٠ مجموعة

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

### أحكام محكمة النقض س ١١ ص ٥١٣

٩ - إذا كان المتهم قد دفع التهمة بأن زيادة حموضة الزيت إنما ترجع إلى عوامل التهوية وأنه لم يكن فى مكتته أن يعلم بها أو يتبينها ، واستدل على صحة ذلك بما شهد به مفتش الصحة و مراقب الأغذية فى قضايا مماثلة ، فإن هذا الدفاع منه قد قصد به نفى الركن المعنوى لجريمة الغش المسندة إليه وإثبات حسن نيته مما كان يتعين على المحكمة معه أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه .

( نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٦٢ ص ٣٣٤ )

١٠ - متى كان يبين من مراقبة الدفاع أن المتهم ينازع فى قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل فى دور الإعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن معروضاً للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل إلى مقر الشركة لبيعه بعد مضى حوالى الشهرين . وكان يبين بما أثبتته الحكم أنه عرض لهذا الدفاع فى شقة الخاص بغش الجبن وأطرحه إستناداً إلى أن الثابت من شهادة محرر المخضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب إنخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع إلى نقص فى الدسم أو إضافة مادة أخرى إليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن . ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعاً جوهرياً فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما هى لم تفعل واقتصرت فى حكمها على القول بأن الجبن كان معروضاً للبيع دون أن تورد الاعتبارات

... ( الدفوع الجوهريّة الهامة في قضايا الغش والتدليس ) ...

---

التي استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

١١ - متى كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش وعلمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة دون تدخل في عملية إنتاج اللبن الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج - والذي سماه بالمحضر - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في السبب .

( نقض ٣١ يناير ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٩ ص ١٠٨ )

١٢ - لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلاً وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته إذ لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

( نقض ٥ نوفمبر ١٩٧٢ مجموعة أحكام



.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٥٦ ص ١١٣٥

١٣ - لما كان الثابت من مطالعة محضر نقض المعارضة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة الكمون في ١٠ / ٥ / ١٩٧١ وتاريخ تحليلها في ٢٠ / ٥ / ١٩٧١ كافية لتوالد السوس فيها . وكان هذا الدفاع - في صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء الرأي فيه ، ومن ثم فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن الحكم يكون قد أنطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من تصور بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( نقض ٥ مايو ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٩ ص ٤٠٨ )

١٤ - لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتى التقاضى أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولاً عن المحل في تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجوداً به وقت ضبطها واستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسئوليته ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هاماً وجوهرياً ، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلاً ، وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه . أما وهى لم

... (الدفع الجوهرية الهامة فى قضايا الغش والتدليس)...

---

تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

( نقض ١٨ ابريل ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٩٣ ص ٤٣٤ )

١٥ - يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، وإذا كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة - باعتباره رئيساً لمجلس إدارتها - دون تدخل فى عملية إنتاج الملح الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج بالشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

( نقض ٢٠ ابريل ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٩٨ ص ٥١٧ )

١٦ - لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده بالفعل ، و كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجة أنها الطاعن لم يتمسك بأنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض نظراً

.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

لما يحتاجه إلى تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(نقض ١٥ نوفمبر ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١٥٥ ص ٩٠١)

١٧ - متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثانى درجة بمذكرة نعى فيها على إجراءات العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفات القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشور بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف و نظيف ولم يثبت بمحضره إجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية إغلاقه ، كما أن المحلل لجأ وصولاً إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين أولهما - هى طريقة كرايس الملفاة بالمواصفة القياسية سالفة الذكر والثانية - عن طريق حاسة الشم دون اتباع الإجراءات المنصوص بالمواصفة القياسية المذكورة . ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الصادر بالادانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن تتغير به وجه الرأى فيها . وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما كان عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع .

( نقض ٤ ابريل ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٩٤ ص ٤٥٧)

... (الدفع الجوهري الهامة في قضايا الغش والتدليس)...

١٨ - لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة قسوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة ، كما ردد بنقض ٢٥ / ٢ / ١٩٧٦ ، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الإنتاج جميع البضاعة التى ظلت بمكتب الإنتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل فى سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بعمل الإسكندرية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار فى صدر أسبابه إلى أن عمل التحليل قد أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أفاد بخطابه المؤرخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧٣ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها فى العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف ، وهو ما أعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن فى دفاعه المشار إليه فيما سلف وبوجه طعنه ، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها - نقلاً عن خطاب عمل التحليل المؤرخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧٣ من أن - العينات غير مطابقة - فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

( نقض ٢٩ مايو ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٠١ ص ٥٣٩ )

١٩ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة



.....(قانون قمع التدليس و الغش).....

الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميها بأنها مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع ، وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذي عرضها للبيع بعيداً عن رقابة وإشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتهم دون أن يبين مسؤوليتهم عن الجريمة المسندة إليهم ومدى إشرافهم و علمهم اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإنسه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

( نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٦٦ ص ٨٠٥ )

٢٠ - إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : « إنه تبين من تقرير المعامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة » وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها فى تقرير التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند إليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله : إن العينة غير



... ( الدفوع الجوهرية الهامة في قضايا الغش والتدليس)...

---

مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغييره وجه الرأي فيها وإذا لم تفتن المحكمة إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( نقض ١٤ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٢١ ص ٥٧٢ )

# الجزء الثانى

قوانين غش الاغذية  
فى ضوء الفقه و أحكام النقص  
و الادارية العليا و الدستورية العليا



# فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
١- قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ معلقا عليه بأحكام النقض و الإدارية العليا و الدستورية العليا	٣٤١	٣٥٨
٢- حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن عدم دستورية المادة ١٨ من قانون مراقبة الأغذية	٣٤٧	٣٥٧
٣- قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها	٣٥٩	٣٦٢
٤- غش غذاء الطفل	٣٦٧	٣٧٠
٥- قرارات وزارية بشأن غش الأغذية	٣٧١	٤١١
٦- غش الألبان	٤١٢	٤٤٧
٧- غش الشاي و البن	٤٤٨	٤٦٤
٨- غش التبغ و الدخان	٤٦٥	٤٨١
٩- غش المساهة الغذائية	٤٨٢	٤٩٨
١٠- غش الأغذية الأخرى	٤٩٩	٥٠٨
١١- غش السدم	٥٠٩	٥٢٠





**قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦**  
**بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها (\*)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى ، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك آدمى .

ويقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

**مادة ٢ -** يحظر تداول الأغذية فى الأحوال الآتية :

**١ -** إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة .

(\*) الجريدة الرسمية - العدد ٩٨ - فى ٣ مايو سنة ١٩٦٦ .

.....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

---

٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٣ - إذا كانت مغشوشة .

مادة ٣ - تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ضارة بالصحة .

٢ - إذا كانت فاسدة أو تالفة .

مادة ٤ - تعتبر الأغذية ضارة بالصحة فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .

٢ - إذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الإنسان إلا فى الحدود المقررة بالمادة ١١ .

٣ - إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التى تنقل عدوها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .

٤ - إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التى تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق .

٥ - إذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها .

٦ - إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها .

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

- ٧ - إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة .
- مادة ٥ - تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة فى الأحوال الآتية :
- ١ - إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوى أو المكروبي .
- ٢ - إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب فى بطاقة البيان الملصوق على عبواتها .
- ٣ - إذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .
- مادة ٦ - تعتبر الأغذية مغشوشة فى الأحوال الآتية :
- ١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .
- ٢ - إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
- ٣ - إذا استعيض جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة فى تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة .
- ٤ - إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها .
- ٥ - إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأى طريقة كانت .
- ٦ - إذا احتوت على أية مواد ملونة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد فى المواصفات المقررة .
- ٧ - إذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاما أو كانت ناتجة من منتجات حيوان

## .....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

مريض أو نافع .

٨ - إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي إلى خداع المستهلك أو الإضرار الصحي به .

ويعتبر الغش ضارا بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان .

مادة ٧ - يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاة دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة .

مادة ٨ - يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة .

مادة ٩ - يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها مستوفية دائماً للاشتراطات الصحية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة .

مادة ١٠ - لا يجوز إضافة مواد ملونة أو مواد حافظة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

مادة ١١ - يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .

مادة ١٢ - يجب أن تكون الأغذية المتداولة محلياً أو المستوردة أو

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

المعدة للتصدير خالية من الميكروبات المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية المواد الغذائية .

**مادة ١٣ -** يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التي يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأوعية أو العناصر الداخلة في تجهيزها أو المضافة إليها .

**مادة ١٤ -** يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع في دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الإشراف الصحي طبقا للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

**مادة ١٤ مكرر ( مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ )**  
- يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها بأي طريقة من طرق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بتخديدها قرار من وزير الصحة .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة ، ويقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

- ١ - المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .
- ٢ - المستحضرات ذات القيمة السعرية المنخفضة المخصصة لتغذية



.....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

البول السكرى أو لإنقاص وزن الجسم .

٣ - المستحضرات ذات القيمة السعرية المرتفعة المخصصة لغرض زيادة وزن الجسم .

٤ - المستحضرات المنشطة والمقوية والفاتحة للشهية .

٥ - ( مضاف بقرار وزير الصحة رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٩ ) - المياه المعدنية وأى مياه خاصة معبأة للشرب .

ويجوز بقرار من وزير الصحة إضافة مستحضرات غذائية أخرى إلى تلك المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها .

مادة ١٥ (١) - ملغاة .

مادة ١٦ (٢) - ملغاة .

(١) المادة ١٥ ألغيت بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ وكان نصها قبل الإلغاء :

يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان معداً للبيع أو طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد مغشوشة كانت أو فاسدة .

٢ - من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما تستعمل فى غش أغذية الإنسان على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد الغذائية المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد موضوع الجريمة .

(٢) المادة ١٦ ألغيت بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ ) وكان نصها قبل الإلغاء :

« يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين =

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

**مادة ١٧ -** يعاقب على مخالفة المواد (٧ ، ٨ ، ٩) من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ١٨ (مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦) (٣) -**

= جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع مواد غذائية من المشار إليها في المادة السابقة - وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت المواد الغذائية التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الإنسان .

(٣) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها ، و ذلك فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية .

و تقول حيثيات حكم المحكمة الدستورية ما يلى " وحيث إنه فيما يتعلق بشق الدعوى الدستورية الخاص بالطعن بعدم دستورية نص البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقسم التدليس والغش ، فقد سبق أن تناولت المحكمة الدستورية العليا هذه المسألة عينها بحكمها الصادر فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ فى القضية رقم ٣١ لسنة ١٦ قضائية « دستورية » الذى قضى بعدم دستورية البند الأول من المادة الثانية من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، وإذ نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية فى ٨ يونيو ١٩٩٥ ، فإن الخصومة فى هذا الشق من الدعوى الدستورية تكون منتهية ، بعد أن حسمتها المحكمة الدستورية العليا بحكمها المشار إليه ، وهو حكم لا رجوع فيه ولا تعقيب عليه ، وبالنظر إلى الحجية المطلقة التى أسبغها المشرع على قضائها فى المسائل الدستورية ، ومن ثم تكون الخصومة منتهية فى هذا الشق من الدعوى الدستورية .

وحيث إن النعى على المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - وهى الشق الآخر من الدعوى الدستورية - مخالفتها للدستور ، فإن نصها يجرى كالاتى : ( يعاقب من يخالف أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة ، وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ) .

وحيث إن التنظيم التشريعى لمراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، يدل على أن صون صحة الإنسان ، كان دوماً من أولى المهام التى تقوم عليها الدولة ، ونقاء بالتزاماتها المنصوص =

## .....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

= عليها فى المادتين ١٦ ، ١٧ من الدستور ، ويندرج تحت ذلك ضمان خلو أغذيته من الأمراض والتقييد بمستوياتها الصحية ومواصفاتها ، ومن ثم حدد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، الأحوال التى يكون فيها تداول الأغذية محظورا ، ذلك أن هذا القانون ، بعد أن نص فى مادته الأولى على أن يقصد بتداول الأغذية ، أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيعها أو تحضيرها أو طرحها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها ، أوردتها بالمادة الثانية التى حظر بموجبها تداول الأغذية فى أحوال بعينها ، هى :

١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة .

٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمى .

٣ - إذا كانت مغشوشة .

وتفضى المادة الثالثة من هذا القانون ، بأن الأغذية تعتبر غير صالحة للاستهلاك الآدمى إذا كانت ضارة بالصحة أو كانت فاسدة أو تالفة ، وتعتبر الأغذية ضارة بالصحة - وعملا بالمادة ٤ من ذلك القانون - فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .

٢ - إذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضرراً لصحة الإنسان إلا فى الحدود المقررة بالمادة ١١ .

٣ - إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التى تنقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب ، أو حامل لميكروباتها ، وكانت هذه الأغذية معرضة للتلوث .

٤ - إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التى تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق .

٥ - إذا امتزجت بالأتربة أو بالشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة ، أو كان يستحيل تنقيتها منها .

٦ - إذا احتوت على مواد ملوثة ، أو مواد حافظة ، أو أية مواد أخرى محظورة استعمالها .

٧ - إذا كانت عبواتها أو لفائفها ، تحتوى على مواد ضارة بالصحة .

وتنص المادة ٥ من هذا القانون ، على أن الأغذية تعتبر فاسدة أو تالفة ، إذا تغير تركيبها أو خواصها الطبيعية من حيث طعمها أو رائحتها أو مظهرها نتيجة تحليلها كيميائياً أو ميكروبياً ، وكذلك إذا انتهى التاريخ المحدد لاستعمالها ، أو احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

و يعتبر الغش متحققاً فى الأغذية - وعملا بنص المادة ٦ من القانون - إذا كانت =

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

= غير مطابقة للمواصفات المقررة ، أو تم خلطها أو مزجها بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها ، أو بإبدال مادة تقل جودة عن تلك التي تدخل في تركيبها أو يعتمد إخفاء فسادها أو تلفها أو بانتزاع أحد عناصرها سواء بصفة كلية أو جزئية ، أو باحتوائها على عناصر غذائية فاسدة ، نباتية كانت أو حيوانية ، وكذلك إذا كانت بيانات عبواتها مخالفة لحقيقة تركيبها مما يؤدي لخداع مستهلكها أو الإضرار به صحيا .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية ، لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، والمطروح على محكمة الموضوع ، وكان الاتهام المثار في الدعوى الجنائية يتعلق بقيام المتهم ببيع أغذية محظور تداولها ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، هي التي تحدد الأحوال التي لا يجوز فيها تداول الأغذية سواء لفسادها أو تلفها ، أو لإضرارها بالصحة العامة ، أو لقيام الدليل على غشها أو مخالفتها لمواصفاتها المقررة قانوناً ، وكانت المادة ١٨ من هذا القانون التي أحالتها محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورتها ، تقضى بإيقاع عقوبة المخالفة على من يخالفون أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكرراً منه ، وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، فإن نطاق الطعن المائل لا يمتد إلى كل الأحكام التي تحيل إليها المادة ١٨ من ذلك القانون ، بل يقتصر على مادة وحيدة من بينها ، هي مادته الثانية .

وحيث إن الدستور عهد إلى كل من السلطتين التشريعية والقضائية بمهام قصرها عليهما ، فلا تتداخل الولايتان أو تتماسا ، ذلك أن الدستور ناط بالسلطة التشريعية سن القوانين وفقا لأحكامه ، فنص في المادة ٨٦ على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور » .

كذلك أسند الدستور إلى السلطة القضائية ولاية الفصل في المنازعات والخصومات على النحو المبين في الدستور ، فنص في المادة ١٦٥ على أن « السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون » .

وحيث إن الدستور - في اتجاهه إلى ترسيم النظم المعاصرة ، ومتابعة خطاها ، والتقييد بمنهجها التقدمية - نص في المادة ٦٦ ، على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، وكان الدستور قد دل بهذه المادة على أن لكل جريمة ركنا ماديا لا قوام لها بغيره ، يتمثل أساساً في فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابي ، مفصحا بذلك على أن ما يركن إليه القانون =



## .....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

= الجنائي ابتداء - فى زواجه وتواهيته - هو مادية الفعل المؤاخذ على ارتكابه ، إيجابيا كان هذا الفعل أم سلبيا ، ذلك أن العلاقات التى ينظمها هذا القانون فى مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه ، محورها الأفعال ذاتها ، فى علاماتها الخارجية ، ومظاهرها الواقعية ، وهى التى يتم التمييز على ضوءها بين الجرائم بعضها البعض ، وهى التى تديرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقييمها ، وتقدير العقوبة المناسبة لها ، بل إنه فى مجال تقدير توافر القصد الجنائي ، فإن محكمة الموضوع لا تعزل نفسها عن الواقعة محل الاتهام التى قام الدليل عليها قاطعاً واضحاً ، ولكنها تجيل بصرها فيها ، منتبهة من خلال عناصرها عما قصد إليه الجاني حقيقة من وراء ارتكابه ، ومن ثم تعكس هذه العناصر تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادة واعية ، ولا يتصور بالتالى وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة فى غيبة ركنها المادى ، ولا إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم ، والنتائج التى أحدثها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل وحتواه .

A persons' intent in any regard is to be inferred from his conduct and ordinarily can be proven only by circumstantial evidence . Regardless of whether intent is general or specific, intent is proven to the trier of facts by the conduct of the actor which represents an objective, tangible manifestation of behaviour assumed to be reflection of his or her mental state .

ولازم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية - وليس النوايا التى يضرها الإنسان فى أعماق ذاته - تعتبر واقعة فى منطقة التجريم ، كلما كانت تعكس سلوكاً خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً ، فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها ، وتم التعبير عنها خارجياً فى صورة مادية لا تخطئها العين ، فليس ثمة جريمة .

وحيث إن الدستور كفل فى مادته السابعة والستين ، الحق فى المحاكمة المنصفة . بما تنص عليه من أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وهو حق نص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى مادته العاشرة والحادية عشرة التى تقرر أولاهما : أن لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئاً مع غيره فى محاكمة علنية ، ومنصفة ، تقوم عليها محكمة مستقلة ومحايدة ، تتولى الفصل فى حقوقه والتزاماته المدنية ، أو فى التهمة الجنائية الموجهة إليه . وتردد ثانيهما : فى فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية ، فى أن تفترض براءته إلى أن تثبت إدانته فى محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه وهذه الفقرة هى التى تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها ، وهى تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها فى الدول الديمقراطية ، وتقع فى إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوماً للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها فى الدول المتحضرة . =



## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

= وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة ، وقواعد تنظيمها ، وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها ، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية ، كما أنها تعتبر فى نطاق الاتهام الجنائى ، وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى قضى الدستور فى المادة ٤١ بأنها من الحقوق الطبيعية التى لا يجوز الإخلال بها أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه . ولا يجوز بالتالى تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً ، إذ هى ضمان مبدئى لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية ، وهى التى تكفل تمتعه بها فى إطار من الفرص المتكافئة ، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائى ، وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المشارة فيها من طبيعة مدنية ، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوماً فى الدعوى الجنائية ، وذلك أياً كانت طبيعة الجريمة ، وبغض النظر عن درجة خطورتها .

وحيث إن الدستور يكفل للحقوق التى نص عليها فى صلبه ، الحماية من جرائبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وكان استيثاق المحكمة من مراعاة القواعد المنصفة أنفة البيان - عند فصلها فى الاتهام الجنائى - تحقيقاً لمفاهيم العدالة حتى فى أكثر الجرائم خطورة ، لا يعدو أن يكون ضماناً أولية لعدم المساس بالحرية الشخصية - التى كفلها الدستور لكل مواطن - بغير الوسائل القانونية التى لا يترخص أحد فى التقييد بها ، أو النزول عنها ، وكان افتراض برائة المتهم ، يمثل أصلاً ثابتاً بتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها ، وليس بنوع العقوبة المقررة لها ، وينسحب إلى الدعوى الجنائية فى جميع مراحلها ، وعلى امتداد إجراءاتها ، فقد غدا من الحتم أن يرتب الدستور على افتراض البرائة ، عدم جواز نقضها بغير الأدلة الجازمة التى تخلص إليها المحكمة وتتكون من جماعها عقيدتها .

ولازم ذلك ، أن تطرح هذه الأدلة عليها ، وأن تقول هى وحدها كلمتها فيها ، وألا تفرض عليها أى جهة أخرى مفهوماً محدداً للدليل بعينه ، وأن يكون مرد الأمر دائماً إلى ما استخلصته هى من وقائع الدعوى ، وحصلته من أوراقها ، غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة أو الدفاع بشأنها .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، تتمثل ضوابط المحاكمة المنصفة فى مجموعة من القواعد المبدئية التى تعكس مضامينها نظاماً متكامل الملامح ، يتوخى بالأسس التى يقوم عليها صون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية ، وبحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها ، وذلك إنطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بحرمة الحياة الخاصة ، وبوطأة القيود التى تنال من الحرية الشخصية ، ولضمان أن تتقيد الدولة عند مباشرتها لسلطاتها فى مجال فرض العقوبة صونا للنظام الاجتماعى ، بالأغراض النهائية للقوانين العقابية ، التى يناقشها أن تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته ، أو أن تكون القواعد التى تتم محاكمته على ضوءها ، مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة . بل يتعين أن تلتزم هذه القواعد مجموعة من القيم التى تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى =

## .....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

= من الحماية ، التي لا يجوز النزول عنها أو الانتقاص منها .

وهذه القواعد - وإن كانت إجرائية في الأصل - إلا أن تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد مراحلها - يؤثر بالضرورة على محصلتها النهائية ، ويندرج تحتها أصل البراءة كقاعدة أولية تفرضها الفطرة ، وتوجبها الأشياء ، وهي بعد قاعدة حرص الدستور على إبرازها في المادة ٦٧ ، مؤكداً بمضمونها ما قرره المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما سلف البيان ، والمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان .

وحيث إن أصل البراءة يمتد إلى كل فرد ، سواء كان مشتبهاً فيه أو متهماً ، باعتباره قاعدة أساسية في النظام الاتهامي ، أقرته الشرائع جميعها لا لتكفل بموجبها حماية المذنبين وإنما لتدراً بمقتضاها العقوبة عن الفرد إذا كانت التهمة الموجهة إليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون التيقن من مقارفة المتهم للواقعة محل الاتهام ، ذلك أن الاتهام الجنائي في ذاته ، لا يزحزح أصل البراءة الذي يلزم الفرد دوماً ولا يزيله ، سواء في مرحلة ما قبل المحاكمة أو أثناءها ، وعلى امتداد حلقاتها ، وأياً كان الزمن الذي تستغرقه إجراءاتها ، ولا سبيل بالتالي لدحض أصل البراءة بغير الأدلة التي تبلغ قوتها الإقناعية مبلغ الجزم واليقين ، بما لا يدع مجالاً معقولاً لشبهة انتفاء التهمة ، وبشرط أن تكون دلالتها . قد استقرت حقيقتها بحكم قضائي استنفذ طرق الطعن فيه ، وصار باتاً .

وحيث إن افتراض البراءة لا يتمخض عن قرينة قانونية ، ولا هو من صورها ، ذلك أن القرينة القانونية تقوم على تحويل للإثبات من محله الأصلي ممثلاً في الواقعة مصدر الحق المدعى به ، إلى واقعة أخرى قريبة منها متصلة بها ، وهذه الواقعة البديلة هي التي يعتبر إثباتها ، إثباتاً للواقعة الأولى بحكم القانون ، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى البراءة التي افترضها الدستور ، فليس ثمة واقعة أحلها الدستور محل واقعة أخرى ، وأقامتها بديلاً عنها .

innocence is more properly called an assumption as opposed to a pre sumption . It does not rest on any other proved facts, it is assumed.

وإنما يؤسس افتراض البراءة على الفطرة التي جبل الإنسان عليها ، وهو كذلك من الركائز التي يستند إليها مفهوم المحاكمة المنصفة التي كفلها الدستور ، ويعكس قاعدة مبدئية تعتبر في ذاتها مستعصية على الجدل ، واضحة وضوح الحقيقة ذاتها ، تقتضيها الشرعية الإجرائية ، ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية في مجالاتها الحيوية ، ليوفر من خلالها لكل فرد ، الأمن في مواجهة التحكم والتسلط والتحاميل ، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل ، وبما يرد المشرع عن افتراض ثبوتها بقرينة =

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

.....

= قانونية يحدثها .

وحيث إن من المقرر كذلك أن افتراض البراءة يقتضون دائماً من الناحية الدستورية - ولضمان فعاليتها - بوسائل إجرائية إلزامية ، تعتبر من زاوية دستورية وثيقة الصلة بالحق في الدفاع ، من بينها حق المتهم في مواجهة الأدلة التي طرحتها النيابة العامة إثباتاً للجريمة ، وكذلك الحق في هدمها بأدلة النفي التي يقدمها .

وحيث إن الأصل في الجرائم ، أنها تعكس تكويناً مركباً باعتبار أن قوامها تزامناً بين يد اتصال الأثم بعملها ( an evil - doing hand ) وعقل واع خالطها ( an evil meaning mind ) ليهيمن عليها محدداً خطاها ، متوجهاً إلى النتيجة المترتبة على نشاطها ، ليكون القصد الجنائي ( mens Rea ) ركناً معنوياً في الجريمة مكملًا لركنها المادي ( Actus Reus ) ومتلائماً مع الشخصية الفردية في ملامحها وتوجهاتها ، وهذه الإرادة الواعية ، هي التي تتطلبها الأمم المتحضرة في مناهجها في مجال التجريم بوصفها ركناً في الجريمة ، وأصلاً ثابتاً كامناً في طبيعتها ، وليس أمراً فجاً أو دخيلاً مقحماً عليها أو غريباً عن خصائصها ، ذلك أن حرية الإرادة تعنى حرية الاختيار بين الخير والشر ، ولكل وجهة هو موليتها ، لتنحل الجريمة - في معناها الحق - إلى علاقة ما بين العقوبة التي تفرضها الدولة بتشريعاتها ، والإرادة التي تعتمل فيها تلك النزعة الإجرامية التي يتعين أن يكون تقويمها ورد آثارها ، بديلاً عن الانتقام والشار المحض من صاحبها .

وغداً أمراً ثالثاً - وكأصل عام - ألا يجرم الفعل ما لم يكن إرادياً قائماً على الاختيار الحر ، ومن ثم مقصوداً ولئن جاز القول بأن تحديد مضمون تلك الإرادة وقوفاً على ماهيتها ، لازالة أمراً عسراً ، إلا أن معناها - وبوصفها ركناً معنوياً في الجريمة - يدور بوجه عام حول النوايا الإجرامية أو الجانحة ( Felonious intent ) أو النوازع الشريرة المدبرة ( Fraudulent intent ) أو تلك التي يكون الخداع قوامها ( Malice aforethought ) أو التي تتمحض عن علم بالتأثير مقترناً بقصد اقتحام حدوده ( guilty Knowledge ) لتدل جميعها على إرادة إتيان فعل بغيا .

وحيث إن هذا الأصل - وإن ظل محورياً للتجريم - إلا أن المشرع عمده أحياناً - من خلال بعض اللوائح - إلى تقرير عن أفعال لا يتصل بها قصد جنائي باعتبار أن الأثم ليس كامناً فيها ، ولا تسدل بذاتها على ميل إلى الشر والعسوان ( mala in se (inherently wrong ولا يختل بها قدر مرتكبها أو اعتباره ، وإنما ضبطها المشرع تحديداً لمجرأها وحداً من مخاطرها ، وأخرجها بذلك عن مشروعيتها ، وإما ضبطها المشرع وجعل عقوبتها متوازنة مع طبيعتها ، فلا يكون أمرها =



## .....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

.....

= غلوا من خلال تغليظها ، بل هينا في الأعم .

وقد بدأ هذا الاتجاه متصاعدا إثر الثورة الصناعية التي تزايد معها عدد العمال المعرضين لمخاطر أدواتها وآلاتها ومصادر الطاقة التي تحركها ، واقترن ذلك بتعدد وسائل النقل وتباين قوتها ، وبتكدس المدن وازدحام أحيائها ، وبغلبة نواحي الإخلال بالصحة العامة ، وبوجه خاص من خلال الاتصال بالمواد الغذائية سواء عند إنتاجها أو توزيعها وتداولها أو برعاية نوعيتها ، وكان لازما بالتالي - ولمواجهة تلك المخاطر - أن يفرض المشرع على المسؤولين عن إدارة الصناعة أو التجارة وغيرهم ، قيودا كثيرة غايتها أن ينتهج المخاطبون بها سلوكا قويا موحدا ، ببذل العناية التي يتوقعها المشرع من أوساطهم ليكون النكول عنها - وبغض النظر عن نواياهم - دالا على تراخي يقطتهم ، ومستوجبا عقابهم .

غير أن تقرير هذا النوع من الجرائم في ذلك المجال ، ظل مرتبطا بطبيعتها ونوعيتها ، ومنحصرا في الحدود الضيقة التي تقوم فيها علاقة مسئولية بين من يرتكبها وخطر عام ، لتكون أوثق اتصالا برخاء المواطنين وصحتهم وسلامتهم في مجملهم Offenses† public Welfare وبإهمال من قارفها لنوع الرعاية التي تطلبها المشرع منه كلما باشر نشاطا معينا ، وكذلك إذا أعرض عن القيام بعمل ألقاه عليه باعتباره واجبا وعناية أن ما توخاه المشرع من إنشائها ، هو الحد من مخاطر بذواتها ، بتقليل فرص وقوعها ، وإنماء القدرة على السيطرة عليها ، والتحوط لدرئها .

وحيث إن القصد الجنائي يمثل أكثر العناصر تعقيدا في المجال ، باعتباره متصلا بالحالة الذهنية التي كان عليها الجاني حين أقدم مختارا على إثبات الفعل المؤثم قانونا ، وكانت تلك الحالة أدخل إلى العوامل الشخصية التي يتعين تمييزها عن العوامل الموضوعية التي تعكس مادية الفعل أو الأفعال التي ارتكبها ، والتي يكون الرجوع إليها وتقييمها كاشفا عادة عما عناه منها ، وقصد إليه من وراء مقارفتها ، وكان من المفترض أن الجاني إذا أراد إثبات فعل أو أفعال - يكون هو القاعدة العامة ، وليس الاستثناء منها - وهو استثناء لا يقوم بالضرورة ، ولا يتصور عقلا ، وإذا كانت إرادة الجاني تبلور انصرافها إلى إثبات أفعال محددة بغرض إحداث نتيجة إجرامية بعينها ، وإنما ينحصر هذا الاستثناء في حدود ضيقة ، تقوم الجريمة فيها على إهمال نوع من الرعاية كان ينبغي أن يلتزمها الجاني فيما أتاه ، لتكون الجريمة عندئذ عائدة في بنائها إلى الخطأ ، وجوهرها أعمال يخالفها سوء التقدير ، أو ينتفى عنها الاحتراس والتبصر ، أو تتمخص عن رعونة لا حذر فيها ، ومن ثم أحاطها القانون الجنائي بالجزاء ، محددا ضابطها بما كان ينبغي أن يكون سلوكا لأوساط الناس ، يقوم على واجبهم في التزام قد معقول من التحوط [ Ordinary reasonable person's standard of car ] لتمثل =

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

= الجريمة غير العمدية انحرافاً ظاهراً عن ذلك المقياس ، يتحدد بقدره ، نسوع الجزاء عنها ، ومقداره .

[ A deviation from and proportional to the level of established standards of reasonable care in conduct]

ومن ثم يكون الفارق بين عمدية الجريمة ، ومادونها ، دائراً أصلاً - وبوجه عام - حول النتيجة الإجرامية التي أحدثتها ، فكلما أرادها الجاني وقصد إليها ، موجهاً جهده لتحقيقها ، كانت الجريمة عمدية ، فإن كانت إرادته لا تنصرف إليها ، بأن كان لا يتوقعها ، أو ساء تقديره بشأنها ، فلم يتحوط لدفعها ليحول دون بلوغها ، فإن الجريمة تكون غير عمدية يتولى المشرع دون غيره بيان عناصر الخطأ التي تكونها ، وهي عناصر لا يجوز افتراضها أو انتحالها ، ولا نسبتها لغير من ارتكبها ، ولا اعتباره مسئولاً عن نتائجها ، إذا أنفك اتصالها بالأفعال التي أتاها ، ذلك أن مسئوليته الجنائية عن هذا الخطأ مسئولية شخصية لا تقدم إلا بتوافر أركانها وهي بعد مسئولية يحققها القاضي ، ويستمد عناصرها من عيون الأوراق ، ليكون ثبوتها يقينياً لا ظنياً ، ضماناً لصون الحرية الشخصية التي كفلها الدستور ، وتوكيداً لامتناع تقييدها بغير الوسائل القانونية السليمة التي لا يترخص أحد في التحلل منها .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أن الجرائم غير العمدية لا تقوم إلا على الخطأ ، وأن صورته على اختلافها يجمعها معيار عام يتمثل في انحرافها عما يعد - وفقاً للقانون الجنائي - سلوكاً معقولاً للشخص المعتاد ، وأن هذه الصور على تعددها ، تتباين فيما بينها سواء في نوع المخاطر التي تقارنها ، أو درجتها . ويتعين بالتالي أن يتدخل المشرع ليحدد ما يكون منها مؤثماً في تقديره ، مع بيان عناصر الخطأ في كل منها تعريفاً بها ، وقطعاً لكل جدل حول ماهيتها ، توكيداً لالتباسها بغيرها ، وتعييناً جلياً لما ينبغى على المخاطبين بالنصوص العقابية أن يأتوه أو يدعوه من أفعال ، إذ لا يجوز لمثل هذه النصوص أن تحمل الناس مالا يطبقون ، ولا أن تؤاخذهم بما يجهلون ، ولا أن تعد إليهم بأسها وقد كانوا غير منذرين ، ولا أن تنهاهم عما ألبس عليهم ، وإلا قام التجريم فيها على أساس من الظن والإبهام ، ليكون خداعاً أو ختالاً ، وهو ما تأباه النظم العقابية جميعها ، وينحدر بآدمية الإنسان إلى أدنى مستوياتها ، ليغدو بغير حقوق ، - وعلى الأخص - في مراجعة السلطتين التشريعية والتنفيذية .

يؤيد ذلك أمران : أولهما أن الأصل في النصوص العقابية ، أن تصاغ في حدود ضيقة narrowly tailored تعريفاً بالأفعال التي جرمها المشرع ، وتحديدًا لمضمونها فلا يكون التجهيل بها - من خلال انفلات عباراتها وإرهاقها بتعدد تأويلاتها - موطئاً للإخلال بحقوق كفلها الدستور للمواطنين ، كتلك التي تتعلق بحرية عرض الآراء وضمنان تدفقها من مصادرها المختلفة ، وكذلك بالحق في تكامل الشخصية ، وأن يؤمن كل فرد ضد القبض أو الاعتقال غير المشروع ، ولئن جاز القول بأن تقدير العقوبة ، وتقرير أحوال فرضها ، مما يدخل في إطار =



## .....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

= تنظيم الحقوق ، ويندرج تحت السلطة التقديرية للمشروع إلا أن هذه السلطة حدها قواعد الدستور ، ولازمها ألا تكون النصوص العقابية ( شباكا أو شراكا يلقيها المشرع متصيدا باتساعها ، أو بخفائها من يقعون تحتها أو يخطئون مواقعها ) .

ثانيهما : أن الأصل في الجريمة ، أن عقوبتها لا يتحمل بها إلا من أدين باعتباره مسئولاً عنها ، وهي عقوبة يجب أن تتوازن « وطأتها » مع طبيعة الجريمة موضوعها بما مؤداه أن الشخص لا يزر غير سوء عمله ، وأن جريرة الجريمة لا يؤاخذ بها إلا جناتها ، ولا ينال عقابها إلا من قارفها ، وأن « شخصية العقوبة » « وتناسبها مع الجريمة محلها » مرتبطان بمن يعد قانونا « مسئولاً عن ارتكابها » ومن ثم تفترض شخصية العقوبة - التي كفلها الدستور بنص المادة ٦٦ - شخصية المسؤولية الجنائية ، بما يؤكد تلازمها ، ذلك أن الشخص لا يكون مسئولاً عن الجريمة ، ولا تفرض عليه عقوبتها ، إلا باعتباره فاعلاً لها أو شريكاً فيها .

وحيث إن القانون الجنائي ، وإن اتفق مع غيره من القوانين ، في تنظيمها لبعض العلاقات التي ترتبط بها الأفراد فيما بين بعضهم البعض ، أو من خلال مجتمعهم بقصد ضبطها ، إلا أن القانون الجنائي يفارقها ، في اتخاذ العقوبة أداة لتقويم ما يصدر عنهم من أفعال نهاهم عن ارتكابها ، وهو بذلك يتفيا أن يحدد - ومن منظور اجتماعي - ما لا يجوز التسامح فيه من مظاهر سلوكهم ، وأن يسيطر عليها بوسائل يكون قبولها اجتماعياً ممكناً ، بما مؤداه أن الجزاء على أفعالهم ، لا يكون مبرراً ، إلا إذا كان مفيداً من وجهة اجتماعية ، فإن كان مجاوزاً تلك الحدود التي لا يكون معها ضرورياً ، غداً مخالفاً للدستور ، متى كان ذلك ، و كان الجزاء الجنائي عقاباً واقعاً بالضرورة في إطار اجتماعي ، ومنظورياً غالباً - من خلال قوة الردع - على تقييد الحرية الشخصية ، ومقرراً لغرض محدد ، استيفاء لقيم ومصالح اجتماعية لها وزنها ، و كان الأصل في العقوبة هو معقوليتها ، فلا يكون التدخل بها إلا بقدر ، نأياً بها عن أن تكون إيلاماً غير مبرر ، يؤكد قسوتها في غير ضرورة unnecessary cruelty and pain وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها - و التي أحالتها محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورتها - تقرر جزاء جنائياً يقوم على مجرد مخالفة أحكام ٢ . ١٠ . ١١ . ١٢ . ١٤ . ١٤ مكرراً من هذا القانون ، إذا كان مقارفاً حسن النية ، وكان نطاق الدعوى الدستورية الراهنة - محدداً على ضوء الاتهام المنسوب إلى المتهم - يقوم على الطعن بعدم دستورية إيقاع عقوبة المخالفة في شأن متهم كان حسن النية حين أخل بنص المادة الثانية من ذلك القانون ، التي تحظر تداول الأغذية التي يقوم الدليل على غشها ، أو عدم صلاحية استهلاكها آدمياً ، أو مخالفتها لمواصفاتها المحددة قانوناً سواء عند تصنيعها أو تحضيرها أو طرحها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها وكان =

## .....قوانين ولوائح غش الأغذية.....

== هذا - التداول بمختلف صوره - يتعلق بسلع شتى تتباين مصادرها ، ولا يقع التعامل فيها ، أو الاتصال بها ، مرة واحدة ، بل تتناولها أيد عديدة ، وعلى الأخص منذ خروجها من يد منتجها أو جالبها ، إلى أن تصل إلى عارضها الأخير ، وبافتراض خضوعها لنظم الفحص والرقابة التي تباشرها الجهات الحكومية ذات الاختصاص ، وعلى الأقل داخل مصادر إنتاجها المحلية ، أو قبل تجاوزها الدائرة الجمركية حال جلبها ، وكان النص المطعون فيه - محدداً نطاقاً على النحو المتقدم - يقرر جزاء جنائياً في شأن أفعال أتاها المتهم بحسن نية إخلالاً بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وكانت عبارة ( حسن النية ) وإن جاز القول بتعدد معانيها ، تبعاً لموقعها من سياق النصوص القانونية التي انتظمتها ، وبمراعاة ما تغياه المشرع من هذه النصوص ، محدداً من خلال أغراضها - إطاراً للدائرة التي تعمل فيها ، إلا أن حسن نية من يتداولون أغذية الإنسان ، يفترض تعاملهم فيها ، أو اتصالهم بها ، بوصفهم مواطنين شرفاء يتقيدون بأصول مهنتهم ويلتزمون بمتطلباتها .

وحيث إن العقوبة التي فرضها النص المطعون فيه كجزاء على الأفعال التي أتمها ، هي عقوبة المخالفة ، وانحذارها على هذا النحو ، يفيد تعلقها بأفعال لا يتعمدها مرتكبها ولا تصل خطورتها إلى حد الإيغال في الجزاء عليها ، ليكون قوامها خطأ اتخذ من مفهوم الجريمة غير العمدية ، إطاراً .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان ركن الخطأ في الجرائم غير العمدية ، ليس إلا فعلاً أو امتناعاً يمثل انحرافاً عما يعد وفقاً للقانون الجنائي سلوكاً معقولاً للشخص المعتاد ، وكان تحديد مضمون الأفعال أو مظاهر الامتناع التي تقوم عليها هذه الجرائم من خلال بيان عناصر الخطأ ، بما ينفي التجهيل بها ، ضرورة يقتضيها اتصال هذا التجريم بالحرية الشخصية التي اعتبرها الدستور من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز النزول عنها أو الإخلال بها ، وكان النص المطعون فيه قد قرر جزاء جنائياً في شأن متهم حسن النية - بالمفهوم السلف البيان - وعن صور من الخطأ قصر عن تعيينها من خلال تحديد عناصرها فإن هذا النص يكون قد أخل بالحرية الشخصية ، وبضمانة الدفاع ، وكذلك بالضوابط الجوهرية التي تقوم عليها المحاكمة المتصفة ، ويندرج تحتها افتراض البراءة ، وجاء بذلك مخالفاً لأحكام المواد ٤١ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وذلك فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية .

( منشور في الجريدة الرسمية - العدد ٥١ - في ٢١ ديسمبر ١٩٩٥ )

.....(قانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها).....

---

يعاقب من يخالف أحكام المواد ( ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا ) والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة .

مادة ١٩ - فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، ويستمر العمل بالمواصفات الصحية المقررة فى التشريعات الغذائية القائمة وذلك إلى أن يتم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ ( أول مايو سنة

١٩٦٦ ) .

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

**قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها**

**فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦**

**بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها**

١ - جنحة بالمواد ١٧.٧.١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و المادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ :

أ - و ذلك لأنه لم يراع اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية .

ب - و ذلك لأنه قام بعرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها .  
العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ١ و ٧ و ١٧ و قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ :

و ذلك لأنه قام بتداول الأغذية فى أماكن غير مستوفاة لاشتراطات النظافة الصحية المقررة .

أ - قام بعرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها .

ب - لم يراع النظافة التامة أو الطرق الصحية فى تصنيع الأغذية أو تخزينها .

.....(قيود وأوصاف جرائم قانون مراقبة الأغذية).....

ج - باع أو عرض أو حاز بقصد البيع مادة سامة كمبيد حشري فى الأماكن المعدة لتداول الأغذية .

د - استخدم لأكثر من شخص كوباً مصنوعاً من الورق ( أو ملعقة أو شفاطه أو منشقة أو غيرها ) .

هـ - وهو المدير مسئول أو المرخص له عن أماكن الأغذية استخدام عاملاً لا يحمل شهادة صحية سارية المفعول تتضمن خلوه من الأمراض المعدية .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمواد ١ ، ٨ ، ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و المادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ :

- و ذلك لأنه اشتغل فى تداول الأغذية دون أن يكون حاصلاً على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمواد ١ ، ٨ ، ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و المادة الرابعة من قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ :



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

و ذلك لأنه وهو صاحب عمل ( أو المدير المسئول ) استخدم العامل أحد العمال وهو ( ..... ) فى تداول الأغذية دون أن يكون حاصلاً على شهادة صحية سارية الفعول تثبت خلوة من الأمراض المعدية و ميكروباتها .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً و لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ :

أ - و ذلك لأنه اشتغل فى تداول الأغذية وهو مريض بمرض أو حامل لميكروباته .

ب - و ذلك لأنه اشتغل فى تداول الأغذية دون أن يكون حاصلاً على شهادة صحية .

ج - و ذلك لأنه لم يجدد الشهادة الصحية فى الميعاد .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً و لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٦ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ :

و ذلك لأنه استخدم فى نقل الأغذية وسائل أو أوعية غير مستوفاة للاشتراطات الصحية المقررة .

.....(قيود وأوصاف جرائم قانون مراقبة الأغذية).....

---

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً و لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

## المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

أصدرت وزارة الصحة قبل عام ١٩٥٨ مجموعة من التشريعات بشأن المواصفات الصحية والوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية المتداولة محليا والاشتراطات الصحية لسلامة تداولها .

وبصدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها أصبح اختصاص إصدار مواصفات المواد الخام والمنتجات الصناعية عامة وضمنا الأغذية لوزارة الصناعة ، وقد حدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى سبيل إصدار هذه المواصفات . و أصدرت وزارة الصناعة تطبيقا لذلك مجموعة من القرارات بشأن المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية .

ونتج عن ذلك تواجد مجموعتين من التشريعات الخاصة بالمواصفات المختلفة للأغذية ، الأمر الذى أدى إلى بلبلة أفكار المشتغلين فى إنتاجها وتداولها أولاً والفنيين القائمين على مراقبتها ثانيا ورجال القضاء ثالثاً .

ونظراً لأن اختصاص وزارة الصناعة بإصدار المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية للأغذية لا يشمل أيضاً المواصفات الصحية المتعلقة بوقايتها - أثناء التحضير أو النقل أو البيع - من التلوث بالجراثيم المرضية أو المتعلقة بعدم احتوائها على أية مواد أو إضافات غذائية أخرى ضارة بالصحة مثل المواد الملونة أو المواد الضارة بالصحة ، لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين . .

## (المذكرة الإيضاحية لقانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها)

ونظراً لأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش لم يحدد فى أحكامه الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة أو أحوال اعتبارها فاسدة أو تالفة أو أحوال اعتبارها مغشوشة من الناحية الفنية مما ترتب عليه كثرة المنازعات أمام القضاء وتناقض الأحكام فى قضايا الأغذية وأتاح الفرصة لإفلات مرتكبى غشها وفسادها وإضرارها بالصحة العامة من العقاب .

وأسوة بما اتبعته معظم دول العالم المتقدمة من جمع الأحكام المتعلقة بصحة الأغذية فى قانون واحد يشتمل على جميع المواصفات الصحية المتعلقة بوقاية الأغذية من التلوث والفساد وضمان خلوها من المواد الضارة بالصحة بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية الواجب توافرها فى المشتغلين بالأغذية وفى وسائل تصنيعها ونقلها وعرضها وطرحها للبيع توحيداً لهذه الإجراءات وتعميماً لفائدتها القصوى لفئة المشتغلين بالأغذية .

لجميع هذه الأسباب أعدت وزارة الصحة مشروع القانون المرافق بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وقد أوضحت المادة ( ١ ) تعريف الأغذية وتعريف تداول الأغذية وبينت المادة ( ٢ ) الأحوال التى يحظر تداول الأغذية فيها .

وأوضحت المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ) تفاصيل ما أجملته المادة ( ٢ ) من الناحية الفنية فتحدد فيها الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة والأحوال التى تعتبر فيها ضارة بالصحة والأحوال التى تعتبر فيها مغشوشة .

وأوجبت المواد ( ٧ ، ٨ ، ٩ ) أن تكون أماكن تداول الأغذية وأوعيتها ووسائل نقلها مستوفاة دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة ، كما أوجبت أن يكون المشتغلون

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

بالأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لجراثيمها وفق القرار الذى يصدره وزير الصحة فيهذا الشأن .

وحظرت المادة ( ١٠ ) إضافة مواد ملونة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة نظراً لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

وأوجبت المادة ( ١١ ) خلو الأغذية وأوعيتها من المواد الضارة بالصحة وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده فى بعض أنواع الأغذية إذا استحال ماديا تمام خلوها منها .

كما أوجبت المادة ( ١٢ ) خلو الأغذية من الجراثيم المرضية وأجازت بقرار وزير الصحة تحديد حد أعلى لاحتوائها على الجراثيم الأخرى الغير مرضية .

وقررت المادة ( ١٣ ) أن تكون الأغذية المستوردة مطابقة لأحكام القانون وأجازت بقرار من وزير الصحة اشتراط مصاحبة أنواع منها بشهادة صحية من البلد المنتج طبقا لما كان ساريا فى التشريعات السابق إصدارها بهذا الشأن ، كما أجازت حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة منها بقرار مماثل .

وأوجبت المادة ( ١٤ ) أن تصاحب الأغذية المحفوظة بطريقة التعليب التى تصدر إلى الخارج بشهادة صحية مماثلة للمحافظة على سمعة البلاد الصحية والصناعية وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ / ٦ / ١٩٦٤ بهذا الشأن .

وتناولت المواد ( ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ) بيان العقوبات التى تقع فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون ، وقضت المادة ( ١٩ ) بأنه فى جميع



## **(المذكرة الإيضاحية لقانون مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها)**

---

الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على توقيع عقوبة أشد مما قررتة مواد هذا القانون على مخالفة أحكامه ، فإن العقوبة الأشد هى التى تطبق دون غيرها .

ونصت المادة ( ٢٠ ) على استمرار العمل بأحكام المواصفات الصحية المقررة بالتشريعات الغذائية وقت صدور هذا القانون وذلك لحين صدور القرارات الوزارية المنفذة له .

وتتشرف وزارة الصحة بعرضه مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره ،

**وزير الصحة**

## القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

### بشأن قانون الطفل

#### الفصل الخامس

#### غذاء الطفل

مادة ٣٠ : لا يجوز إضافة مادة ملونة أو حافظة أو أى إضافات غذائية الى الأغذية و المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع و الأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط و الأحكام التى تبينها اللائحة التنفيذية .

و يجب أن تكون أغذية الأطفال و أوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة و من الجراثيم المرضية التى يحددها وزير الصحة .

و يحظر تداول تلك الأغذية و المستحضرات أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان ، إلا بعد تسجيلها و الحصول على ترخيص بتداولها و بطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة ، و ذلك وفقاً للشروط و الإجراءات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير التموين .

و مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أياً من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر و بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، و فى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية و الأوعية و أدوات الإعلان موضوع الجريمة .

## الفقه

### ١ - تمهيد :

عالج القانون موضوع غذاء الطفل فى الفصل الخامس منه ، و ذلك تأكيداً على أهمية الاعتناء بالمواد الغذائية التى يتناولها الطفل لما فى ذلك من تأثير على بنيانه الجسدى و الفكرى فى آن واحد .

و قد نصت المادة ٣٠ من القانون على تجريم ثلاث صور على النحو التالى :

#### الصورة الأولى :

عدم جواز إضافة مادة ملونة أو حافظة أو أى إضافات غذائية الى الأغذية و المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع و الأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط و الأحكام التى تبينها اللائحة التنفيذية .

#### الصورة الثانية :

يجب أن تكون أغذية الأطفال و أوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة و من الجراثيم المرضية التى يحددها وزير الصحة .

#### الصورة الثالثة :

يحظر تداول تلك الأغذية و المستحضرات أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان ، إلا بعد تسجيلها و الحصول على ترخيص بتداولها و بطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة ، و ذلك وفقاً للشروط و الإجراءات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير التموين .

### ٢ - تقسيم :

سوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

المبحث الأول : الركن المادى .

المبحث الثانى : الركن المعنوى .

المبحث الثالث : عقوبة الجريمة .

## المبحث الأول

### الركن المادى

٣ - عناصر الركن المادى :

يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من أحد عناصر ثلاثة :

(أ) - إضافة أية مادة ملونة أو حافظة أو أى إضافات غذائية الى الأغذية و المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع و الأطفال و ذلك بالمخالفة للشروط و الأحكام التى تبينها اللائحة التنفيذية .

(ب) - أن تكون أغذية الأطفال و أوعيتها بها مواد ضارة بالصحة أو جراثيم مرضية وفقا لما يحدده وزير الصحة .

(ج) - أن يتم تداول تلك الأغذية و المستحضرات أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان ، وذلك دون تسجيلها و الحصول على ترخيص بتداولها و بطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة .

## المبحث الثانى

### الركن المعنوى

٤ - عناصر الركن المعنوى :

يتكون الركن المعنوى من عنصرى العلم والإرادة . فينبغى أن يتجه علم الجانى صوب الاحاطة بكافة عناصر الركن المادى للجريمة ، و أن تكون

إرادته حرة مختارة .

### المبحث الثالث

### عقوبة الجريمة

#### ٥ - نوع و مقدار العقوبة :

عاقب المشرع كل من يخالف أياً من أحكام المادة ٣٠ من قانون الطفل بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر و بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، و فى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية و الأوعية و أدوات الإعلان موضوع الجريمة .



قرارت رئيس مجلس الوزراء  
بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦  
الخاص بمراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦

بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم  
تداولها ؛

## ..... قرارات وزارية .....

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم  
الرقابة على السلع الغذائية المستوردة ؛

### قرر :

#### (المادة الأولى)

تكون مباشرة الرقابة على السلع الغذائية المستوردة والقيام بالفحوص  
المعملية اللازمة لها بمعرفة اللجان المختصة المنصوص عليها في هذا القرار ،  
ووفقا للأوضاع والإجراءات الواردة به .

#### (المادة الثانية)

تشكل في موانئ الوصول لجان تسمى ( لجان الفحص الظاهري ) تضم  
كل منها مندوبين عن وزارات الصحة والزراعة والتموين والتجارة الداخلية  
والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد مقارها وتنظيم سير العمل بها  
قرار من وزير الصحة بالتنسيق مع الوزراء المعنيين .

ويجوز لأصحاب الشأن أو من يملئهم ولمندوبي شركات التأمين المختصة  
حضور أعمال اللجان المشار إليها .

#### (المادة الثالثة)

تشكل في موانئ الوصول ، بقرار من وزير الصحة في المعامل التابعة  
لوزارة الصحة ، حسب الحاجة ، لجان مشتركة تسمى لجان الفحص المعملية  
من المختصين من الأطباء البشريين والأطباء البيطريين والأخصائيين الذين  
يختارهم وزير الزراعة والأمن الغذائي . وللجان أن تستعين بمن ترى  
الإستعانة بهم من ذوي التخصصات الأخرى .

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

ويكون عمل أعضاء هذه اللجان على سبيل التفرغ طول الوقت وذلك بطريق النذب أو الإعارة .

#### (المادة الرابعة)

تختص لجان الفحص الظاهري المنصوص عليها في المادة الثانية بما يأتي :

١ - إجراء الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية المستوردة في ميناء الوصول وذلك وفقا للمواصفات والقواعد والتعليمات المتبعة في هذا الشأن في كل جهة من الجهات المعنية .

٢ - التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية والبيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٣ - تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهري ومعاينة للرسالة والتأكد من مستنداتها وما إذا كانت مقبولة أو مرفوضة ظاهريا .

٤ - الموافقة على تفريغ الرسالة تحت التحفظ وفقا للإجراءات المقررة .

٥ - أخذ العينات الممثلة للرسالة أثناء التفريغ وفقا للتعليمات المتبعة وبعد أخذ التعهدات والضمانات اللازمة على صاحب الشأن لحفظها وعدم التصرف فيها قبل الأفراج النهائي .

٦ - تحديد أماكن حفظ الرسالة وإخطار مباحث التموين لمراقبتها في المخازن .

٧ - إرسال العينات إلى لجان الفحص المعملية المختصة المنصوص عليها في المادة الثالثة لإجراء الفحوص المعملية اللازمة .

## ..... قرارات وزارية .....

### (المادة الخامسة)

تختص لجان الفحص المعملى المنصوص عليها فى المادة الثالثة بما  
يأتى :

١ - فحص وتحليل العينات المأخوذة من رسائل المواد الغذائية  
المستوردة وفقا للقواعد والتعليمات والمواصفات المقررة فى هذا الشأن .

٢ - تحرير استمارة ، وفقا للنموذج الذى يصدره وزير الصحة  
 بالتنسيق مع وزيرى الزراعة والأمن الغذائى ، والاقتصاد والتجارة  
الخارجية ، يبين فيها ما تم من فحص وتحليل ومراجعة أو معاينة للرسائل  
الغذائية المستوردة والنتائج التى تم التوصل اليها فى ضوء ذلك .

### (المادة السادسة)

ترفع لجان الفحص المعملى الاستثمارات والتقارير التى أعدت فى شأن  
الرسائل التى تم فحصها وتحليلها ومراجعتها أو معاينتها فى ميعاد لا  
يجاوز أسبوعين من تاريخ أخذ العينات إلى وزير الصحة أو من يفوضه  
لاصدار قراره بقبولها كلها أو بعضها أو رفضها فى ضوء مدى صلاحيتها  
للاستهلاك الأدمى ، ومطابقتها للمواصفات المطلوبة .

وبيلغ القرار إلى صاحب الشأن خلال أسبوع من تاريخ صدوره على أن  
يكون مصحوبا فى حالة الرفض بصورة من استمارة الفحص متضمنة  
الأسباب التى أدت إلى الرفض .

### (المادة السابعة)

لصاحب الشأن خلال أسبوع من إخطاره بالقرار الصادر فى شأن  
الرسالة ، أن يتظلم لوزير الصحة من هذا القرار ، ويحال هذا التظلم إلى

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

لجنة التظلم التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الصحة بالتنسيق مع وزير الزراعة والأمن الغذائى على أن تضم هذه اللجنة عددا من أساتذة الجامعات والخبراء المختصين .

وترفع اللجنة رأيها فى التظلم إلى وزير الصحة لإصدار القرار النهائى فيه .

#### (المادة الثامنة)

تعتبر المواصفات القياسية المصرية حداً أدنى للمواصفات ينبغى توافره فى السلع الغذائية المستوردة والتى تفتح اعتماداتها اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ صدور هذا القرار .

#### (المادة التاسعة)

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .  
كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

#### (المادة العاشرة)

يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٦ رجب سنة ١٤٠٦ هجرية . ١٧  
مارس سنة ١٩٨٦ ) .

رئيس مجلس الوزراء

د . على لطفى



**قرارات وزراء الصحة**  
**فى شأن تنفيذ أحكام قانون مراقبة**  
**الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦**

**قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧**  
**فى شأن اشتراطات النظافة الصحية**  
**الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية (\*)**

**وزير الصحة**

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية  
وتنظيم تداولها ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

**قـــــرر :**

**مادة ١ -** يحظر عرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها . ويجب  
أن تكون جميع أصناف المواد الغذائية بعيدة عن التعرض للذباب والحشرات  
والقوارض والتلوث بالأتربة أو غيرها ، وأن توضع على قوائم مرتفعة عن  
سطح الأرض بمقدار ثلاثين سنتيمترا على الأقل مع مراعاة النظافة التامة  
على الدوام فى أسفلها .

(\*) منشور فى الوقائع المصرية - العدد ٥٩ - فى ٢٦/٤/١٩٦٧ .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

ويتعين الاحتفاظ بوعاء سليم مصنوع من الزنك له غطاء محكم توضع فيه فضلات المحل ويفرغ أولا بأول .

**مادة ٢ -** يجب مراعاة النظافة التامة واتباع الطرق الصحية فى تصنيع وتخزين الأغذية وفى جميع مراحل تدوالها . ويجب أن تكون الأوعية والأدوات " وبنوك التشغيل " والمناضد المستعملة سليمة ونظيفة على الدوام وأن تغسل جيدا بالماء المغلى والصابون بعد كل استعمال وأن يحتفظ بها فى مكان نظيف خاص بها لا يستعمل فى أى غرض آخر .

ويحظر أن يستخدم لأكثر من شخص واحد الأكواب المصنوعة من الورق والملاعق الخشبية والشفاطات المصنوعة من القش أو المصنوعة من الورق والمناشف لتجفيف الأيدي لأكثر من شخص واحد .

**مادة ٢ مكرراً (١) -** يجب تزويد أحواض غسيل الأيدي فى جميع أماكن تدوال الأغذية بكميات وفيرة من الصابون لغسل أيدي المشتغلين فيها وأيدي روادها وخاصة أثر استعمال دورات المياه الملحقة بتلك الأماكن ويحظر استخدام المنشفة من أكثر من شخص واحد .

ويجب المحافظة على نظافة دورات المياه الملحقة بأماكن تدوال الأغذية وسلامتها وصلاحياتها للاستعمال على الدوام .، كما يجب تطهيرها يوميا بالمطهرات .

ويجب غسل الخضروات والفواكه غسلا جيدا بالماء الجارى والصابون قبل استعمالها .

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن تدوال الأغذية مسئولاً

---

(١) المادة الثانية مكرراً مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٧١ لسنة ١٩٧١ - اللوائح المصرية - العدد ١٧١ - فى ١٣/٥/١٩٧١.

## ..... قرارات وزارية ..... .....

عن مخالفة تنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٣ (٢) - يحظر بيع المواد السامة كالمبيدات الحشرية وغيرها أو حيازتها أو عرضها للبيع فى الأماكن المعدة لتداول الأغذية - ويستثنى من ذلك المبيدات الحشرية المنزلية متى كانت فى عبوات مصنوعة من مواد معدنية غير قابلة للرشح ومحكمة الغلق وبعبدة عن مكان المواد الغذائية .

مادة ٤ - يحظر على المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن الأغذية استخدام من لا يحمل شهادة صحية سارية المفعول بخلوه من الأمراض المعدية وميكروباتها وعليه الاحتفاظ فى مكان العمل بدفتر مسلسل الصفحات يقيّد فيه أسماء جميع العاملين لديه وعناوينهم وتاريخ صدور الشهادة الصحية الخاصة بكل منهم وتاريخ انتهاء العمل بها ورقم وجهة صدورها - وأن يقدم هذا الدفتر للجهة الصحية المختصة أو مندوبيها كلما طلب منه ذلك .

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول فى جميع الأحوال مسئولاً عن الاحتفاظ بهذا الدفتر وعن نظافة العاملين لديه واتباعهم القواعد الصحية أثناء العمل .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ هـ ( ٦ أبريل سنة ١٩٦٧ ) .

وزير الصحة

---

(٢) المادة الثالثة معدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٩ - الوقائع المصرية - العدد

٢١٣ - فى ١٦/٩/١٩٦٩ .

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

**قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ فى  
شأن الاشتراطات الواجب توافرها فى  
المشتغلين بتداول الأغذية للتأكد من خلوها  
من الأمراض المعدية وإجراءات فحصهم (\*)**

**وزير الصحة**

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقب الأغذية وتنظيم تداولها .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التى تنتقل عن طريق الغذاء والشراب ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

**قرر :**

**مادة ١ -** لا يجوز الاشتغال فى أى عمل له اتصال بتحضير المأكولات والمشروبات أو الثلج أو مياه الشرب أو توزيعها أو نقلها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان حاصله على شهادة صحية من الجهة الصحية المختصة بخلوه من الأمراض المعدية وبأنه لا يحمل جراثيمها . وعلى المشتغلين بهذه الأعمال أن يحملوا معهم دائماً هذه الشهادة .

**مادة ٢ -** يجب للحصول على الشهادة الصحية المنصوص عليها فى المادة السابقة تقديم طلب إلى الجهة الصحية المختصة موضحاً به البيانات

(\*) منشور فى الوقائع المصرية - العدد ٥٩ - فى ٢٦/٤/١٩٦٧ .

## ..... قرارات وزارية ..... .....

الآتية :

(أ) اسم طالب الشهادة وتاريخ ميلاده وعنوان محل إقامته .

(ب) العمل الذى يمارسه عند تقديم الطلب ونسوع الصناعة التى يعمل بها .

(ج) الشهادة الصحية السابق الحصول عليها وتاريخها أو عدم سبق الحصول على هذه الشهادة .

مادة ٣ - على الجهة الصحية المختصة عند تقديم طلب الحصول على الشهادة الصحية اتخاذ الإجراءات الآتية :

(أ) إجراء الفحص الإكلينيكى للطالب للتحقق من خلوه من الأمراض المعدية والأمراض الجلدية والزهرية المعدية والدرن المعدى .

ويكون الفحص بالنسبة إلى الدرن المعدى بواسطة وحدات الأمراض الصدرية فى الأماكن الأخرى .

(ب) إجراء الفحص المعملى على الوجه التالى :

١ - تحليل البول للفحص البكتريولوجى للتيفود والباراتيفود .

٢ - تحليل البراز للفحص البكتريولوجى للتيفود والباراتيفود والدوستاريا الباسيلية .

فإذا كانت نتيجة التحليل إيجابية اعتبر الشخص حاملا لميكروب المرض ولا يجوز إعادة فحصه قبل مضى شهر على الأقل . وعند الفحص يعتبر الطالب غير حامل لميكروب المرض إذا كانت نتيجة تحليل ثلاث عينات متتالية بين كل واحدة والأخرى ثلاثة أيام سلبية .

٣ - تحليل البراز لفحص طفيليات الدوستاريا الأميبية . فإذا كانت



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

نتيجة التحليل إيجابية اعتبر الطالب حاملا لها ، وفى هذه الحالة يعطى فرصة للعلاج ويعاد فحصه بعد شهر على الأقل ، وعند إعادة الفحص يعتبر الطالب غير حامل لها إذا كانت نتيجة التحليل مرتين متتاليتين بين كل منهما أسبوع سلبية .

٤ - أخذ مسحة من الحلق والأخرى من الأنف لفحصها للدفتريا مع اختبار الضراوة .

فإذا كانت نتيجة الفحص إيجابية اعتبر الشخص حاملا للميكروب ولا يجوز إعادة فحصه إلا بعد شهر على الأقل .

مادة ٤ - يعمل بالشهادة الصحية لمدة سنتين من تاريخ صدورها ، ولا يجوز العمل بها بعد ذلك ما لم تجدد قبل نهاية مدتها بثلاثين يوماً على الأقل ، وتتبع عند التجديد نفس الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ٥ - على المشتغلين بالأغذية فى جميع الحالات ارتداء ملابس نظيفة والمحافظة على نظافة أجسامهم ، ويحظر عليهم البصق أو التمشط فى مكان العمل .

كما يجب على أصحاب محال الأغذية إبعاد العمال عن العمل فى حالة إصابتهم بنزلة بردية أو أى مرض آخر معد ، أو إذا أصيبت أيديهم بجروح أو قرح أو بثرات وذلك إلى أن يتم شفاؤهم وللجهة الصحية المختصة إبعاد العمال المصابين بهذه الحالات المرضية متى تراءى لها أن وجودهم بهذه المحال أو مزاولتهم العمل يسبب ضررا للصحة العامة وذلك حتى يتم شفاؤهم .

مادة ٦ - للسلطة الصحية أن تستدعى فى أى وقت من ترى

..... قرارات وزارية .....

---

استدعاؤه من المشتغلين بالأغذية المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القرار للكشف عليهم كلما اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ٧ - يلغى القراران الوزاريان رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ ( ٦ أبريل سنة ١٩٦٧ ) .

وزير الصحة

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

## قرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢

### بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة

### مواد ملونة إليها (\*)

#### وزير الدولة للصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ والقرارات المنفذة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم ومستوليات وزارة الصحة ؛

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / وكيل الوزارة لقطاع الشؤون الوقائية ؛

#### ق ر ر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المرسوم بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ والجداول المرافقة له تكون إضافة المواد الملونة الواردة بالجدول المشار إليها إلى المواد الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - تثبت على عبوات المواد الغذائية المحتوية على مواد ملونة بيان اسم المادة الملونة ، وذلك على النحو الذي تحدده القرارات الصادرة من

## ..... قرارات وزارية ..... .....

وزير الصناعة والتجارة .

مادة ٣ - تعتبر المواد الغذائية مغشوشة إذا أضيفت إليها أى من المواد الملونة الواردة بالجدولين المرفقين لمرسوم تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة دون أن يرد بيان المواد الغذائية فى الجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٤ - لا يجوز استيراد مواد غذائية محتوية على مواد ملونة أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لأحكام هذا القرار .

مادة ٥ - تستثنى من أحكام هذا القرار المواد الغذائية المضاف إليها مواد ملونة وتكون معدة للتصدير ويشترط أن تكون مميزة ببيانات وعلامات خاصة يصدر بها قرار وزير الصناعة والتجارة ولا يجوز حيازة مواد غذائية معدة للتصدير إلا فى المصانع المنتجة لها .

مادة ٦ - تمنح الجهات المستوردة والموزعة والمصنعة للمواد الغذائية المضاف إليها مواد ملونة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مهلة قدرها ستة أشهر لتصريف ما لديها من منتجات .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٩ رمضان سنة ١٤٠٢ ( ٣٠ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

وزير الصحة

دكتور / محمد صبرى زكى

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

## قرار وزير الصحة

رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤

بإجراءات فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة (\*)

### وزير الصحة

بعد الإطلاع على قانون قمع التدليس والغش الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة ،



## ..... قرارات وزارية ..... .....

### قـرـر :

مادة ١ - تشكل بموانى الوصول لجان الفحص الظاهري المشار إليها  
بالمادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ على  
الوجه التالي :

رئيس مكتب مراقبة الأغذية بالميناء أو من ينوب عنه .

مدير الحجر البيطرى بالميناء أو من ينوب عنه .

مدير الحجر الزراعى بالميناء أو من ينوب عنه .

رئيس مكتب هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أو من ينوب عنه  
مثل وزارة التموين أو الجهة المستوردة .

مثل الجمارك .

وتجتمع هذه اللجان فى موانى الوصول ويكون كل منهم مسئولاً فيما  
يخصه عما يلى :

أولاً : التأكد من استيفاء المستندات والشهادات المرافقة للرسالة  
طبقاً لنوع الرسالة :

### ١ - اللحوم و الدواجن و أجزاءها :

(أ) شهادة الذبح على الطريقة الإسلامية متضمنة تاريخ الذبح .

(ب) شهادة صادرة من السلطة المختصة بدولة المنشأ مشتملة على  
البيانات الآتية :

البلد المصدر - عدد الطرود - نوع اللحوم - تاريخ التفتيش - تاريخ  
الصلاحية - اسم المصدر - محطة التصدير - اسم المرسل إليه .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

(ج) شهادة من السلطة البيطرية المختصة بدولة المنشأ بأنها قامت بفحص الحيوانات المستخرجة منها اللحوم وأجزائها قبل الذبح وبعده وبأنها وجدت غير مصابة بأية أمراض معدية للإنسان أو الحيوان بشرط أن تكون هذه اللحوم من حيوانات واردة من مناطق خالية من الأوبئة وفقاً للبروتوكول الدولي .

(د) في حالة اللحوم المجمدة ، تصاحبها شهادة تدل على أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة -١٨ على الأقل وأن كل قطعة قد لفت بالشاش التنظيف أو غير ذلك من وسائل التغليف المسموح بها دولياً .

### ٢ - الأسماك :

(أ) شهادة تثبت عدم صيدها بطرق التفجير .

(ب) شهادة تفيد صيدها من مناطق غير ملوثة بالأشعاع الذرى أو مخصبات التربة أو مبيدات الآفات .

(ج) في حالة الأسماك المجمدة تصاحبها شهادة تثبت تاريخ التجميد وخلوها من السموم والأمراض المعدية للإنسان وخلوها من أمراض الأسماك البكتيرية والفيروسية وأنها صالحة للاستهلاك الآدمي .

### ٣ - رسائل المضافات الغذائية :

لا يجوز استيراد مواد محظورة استخدامها في مصر بقصد اضافتها إلى الأغذية أو إدخالها في تصنيعها وبالنسبة للمواد غير المحظورة فيتعين أن يرفق بها بيان الاسم العلمى الكيمائى للعناصر المكونة لها والاسم العلمى للأعشاب ونسبة تركيزها عند الاستخدام فضلاً عن شهادة من الجهة الرسمية المختصة بها التصدير تفيد استعمال هذه المواد فى تصنيع المأكولات أو المشروبات بهذا البلد دون ضرر صحى .

#### ٤ - الزيوت و الدهون النباتية :

يجب أن تكون رسائل الزيوت والدهون النباتية مصحوبة بشهادة من الجهة الرسمية المختصة في بلد التصدير مبين بها اسمها ومواصفاتها وأنها مادة خام غير معالجة وفي حالة المعالجة يبين نوع المعالجة .

#### ٥ - المارجرين :

يجب أن تكون رسائل المارجرين مصحوبة بشهادة تحدد نوع الزيوت وأنها خالية من الدهون الحيوانية والزيوت البحرية وزيت بذرة اللفت .

ثانياً : التأكد من سلامة أخذ العينات مع مراعاة الدقة والنظافة التامة عند أخذ العينات لتلافى حدوث أى تلوث .

ثالثاً : على لجان الفحص الظاهري تحرير المحاضر اللازمة والحصول على توقيعات أعضاء اللجنة أو أصحاب الشأن ، وذلك بالنسبة لمحضر أخذ العينات أو محضر الفحص الظاهري أو استمارة تسليم العينات للمعامل التي يتعين أن تكون بموجب حافظة يثبت بها تاريخ وساعة تسليم العينات طبقاً للنموذج المرافق .

رابعاً : على اللجان اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل سلامة أسلوب نقل العينات إلى المعامل المحلية أو المركزية بالتنسيق مع الهيئات المعنية .

مادة ٢ - تتولى اللجان المشار إليها إجراءات الفحص الظاهري والتأكد من سلامة بيانات الرسالة والشهادات المرافقة لها والبيانات الخاصة بها والسجلات الخاصة بالشحن والنقل في حضور أصحاب الشأن أو مندوبيهم وذلك وفقاً لما يلي :

١ - عند إجراء الفحص الظاهري لرسائل اللحوم والدواجن وأجزائها

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

ومنتجاتها والأسماك المجمدة والألبان ومنتجاتها وبيض المائدة يراعى أن يكون مندوب وزارة الزراعة من بين الأطباء البيطريين من العاملين فى الحجر البيطرى بالهيئة العامة للخدمات البيطرية وبالنسبة لباقي السلع الغذائية يكون مندوب وزارة الزراعة من المهندسين الزراعيين بالحجر الزراعى .

٢ - يتم الفحص الظاهرى لرسائل المواد الغذائية المستوردة وفقا للمواصفات والقواعد والتعليمات المتبعة فى هذا الشأن فى كل جهة من الجهات المعنية . .

٣ - التأكد من وجود وسلامة المستندات الصحية والشهادات الصحية البيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٤ - تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهرى ومعاينة الرسالة والتأكد من مستنداتها وما إذا كانت مقبولة أو مرفوضة ظاهريا ويثبت ذلك فى نموذج الفحص الظاهرى ( ملحق رقم ١/أ ، ١/ب ) .

٥ - الموافقة على تفريغ الرسالة ونقلها تحت التحفظ وفقا للإجراءات المقررة .

٦ - تقوم اللجان بأخذ العينات الممثلة للرسالة أثناء التفريغ على فترات متفاوتة وفقا للنسب الآتية :

**أولاً - رسائل المواد الغذائية المجمدة :**

**اللحوم المجمدة وأجزاؤها :**

تؤخذ وحدة كاملة من اللحوم المجمدة بنسبة ١ : ٢٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ حتى العشرة آلاف الثانية ثم ١ : ١٠.٠٠٠ بحد أقصى عشرة أرباع للرسالة الواردة .

- اللحوم البقرية المجمدة ( الوحدة عبارة عن ربع ذبيحة ) .

## ..... قرارات وزارية .....

- اللحوم الضأن المجمدة ( الوحدة عبارة عن ذبيحة كاملة أو أجزائها حسب الحالة الواردة بها بحد أقصى عشرة وحدات للرسالة الواردة ) .

- اللحوم المشفاة ومعبأة ببلوكات والكبدة ( الوحدة عبارة عن كرتونة بحد أقصى عشرة كرتونات للرسالة الواردة ) .

### الدواجن المجمدة وأجزاؤها والكبد والقوانص :

تؤخذ وحدة كاملة من الدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص ذلك بنسبة ١ : ٥٠٠ للألف الأولى ١ : ١٠٠٠ للألفين التاليين ثم ( واحد إلى خمسة آلاف ) للخمسة آلاف التالية ثم ١ : ١٠٠٠٠ فيما يزيد عن ذلك بحد أقصى عشرة كرتونات ( والوحدة كرتونة ) وتتخذ بنفس النسبة إذا كانت الرسالة من مصادر مختلفة .

### الأسماك المجمدة :

تؤخذ وحدة كاملة من الأسماك المجمدة وذلك بواقع كرتونة من كل ألفين بالنسبة إلى الأربعة آلاف الأولى ثم كرتونة لكل خمسة آلاف بالنسبة للعشرة آلاف التالية ثم كرتونة لكل ١٠٠٠٠٠ فيما يزيد على ذلك بحد أقصى عشرة كرتونات وفي حالة تواجد الرسالة بالنسبة لكافة المجمدات المستوردة في أكثر من عنبر فتؤخذ العينات بنفس النسب من كل عنبر أثناء تفريغه ، إذا كانت الرسالة مستوردة من مصادر مختلفة وموضح ذلك على العبوات فتعطى الرسالة رقم سري مميز لكل مصدر ويعامل مختوى كل مصدر على أنه رسالة مستقلة بنفس النسب ويراعى في كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها وألا تتعرض في أية مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وأن تحفظ في حالة التجمد التي كانت عليها حتى يتم تسليمها إلى المعامل .

### بالنسبة لرسائل المواد الغذائية غير المجمدة :

تسحب عينات بنسبة خمسة من المائة عبوة الأولى من الرسالة ثم ثلاثة



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

من كل مائة عبوة تالية حتى الثلاثمائة ثم عبوة واحدة فى كل مائة عبوة تالية حتى الألف ثم عبوة واحدة من كل ألف أو جزء من الألف ثم تقسم الوحدات الممثلة للرسالة فى رسائل المواد الغذائية الصادر بشأنها قرارات وزير التجارة إلى جزئين متساويين ومتماثلين يرسل أحدهما إلى المعامل المحلية بوزارة الصحة والجزء الآخر إلى معامل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات المحلية وفى حالة المواد الغذائية ذات الأصل الحيوانى يرسل جزء ثالث مساو لمعامل بحوث الصحة الحيوانية بالموانى ، ويراعى فى كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها وألا تتعرض فى أية مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وتقوم اللجنة بتحرير محضر أخذ العينات طبقاً للملحق رقم (٢) ، كما تؤخذ التعهدات والضمانات اللازمة على صاحب الشأن لحفظ الرسالة وعدم التصرف فيها قبل الإفراج النهائى عنها على أن يقدم صاحب الشأن بياناً يحدد فيه أماكن حفظ الرسالة وتعهدة بإخطار أعضاء اللجنة عند حدوث أى تغيير فى حالة الموافقة على نقلها تحت التحفظ إلى خارج المنطقة الجمركية .

٧ - إخطار مباحث التموين بأماكن حفظ الرسالة المنقولة تحت التحفظ خارج الدائرية الجمركية لمراقبتها فى المخازن لضمان منع تسريبها قبل الإفراج النهائى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٤ .

وزير الصحة

..... قرارات وزارية .....

ملحق رقم ١ (١)

محضر فحص ظاهري لرسالة

مواد غذائية مجمدة

محضر معاينة رسالة ..... الواردة من .....

الى الباخرة : .....

باسم : .....

و صاحبها : .....

أنه في يوم ..... الموافق / / ١٩

اجتمعت اللجنة المشكلة من السادة :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

لمعاينة الآتى :

رسالة	عدد	وزن	شهادة إجراءات جمركية رقم
-------	-----	-----	--------------------------

.....	...	...	.....
-------	-----	-----	-------

و تم الإطلاع على سجلات التجميد بالباخرة و كانت درجات التجميد  
عند بداية الرحلة .

و أثناء الرحلة تراوحت درجة التجميد بين ... م ..... م

و عند فتح العنابر كانت ..... م

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

و قد تم الكشف الظاهري على عينات عشوائية من الرسالة بالنظام  
الآتى :

.....

.....

و تم سحب العينات اللازمة للتحليل المعملى بمعرفة اللجنة .....

و قررت اللجنة .....

و هذا و قد قرر مندوب صاحب الرسالة و مندوب الجهة المستوردة أن  
جميع البيانات الخاصة بالرسالة مأخوذة من صلب الشهادة الجمركية و  
صحيحة و أن الاجراءات الخاصة بالفحص الظاهري و أخذ العينات قد تمت  
فى وجودهم بالطريقة الموضحة .

و تحرر هذا محضرا منا بذلك .

صاحب الرسالة - مراقب الواردات - الحجر البيطرى - مراقبة الأغذية  
- الجمارك أو من ينوب عنه و الصادرات .

..... الأسم ثلاثيا : .....

..... التوقيع : .....

..... قرارات وزارية .....

ملحق رقم ٢ (ب)

محضر فحص ظاهري لرسالة

مواد غذائية غير مجمدة

محضر معاينة رسالة ..... الواردة في .....

على الباكسة : .....

باسم : .....

و صاحبها : .....

أنه في يوم ..... الموافق / / ١٩

اجتمعت اللجنة المشكلة للفحص الظاهري من السادة :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

لمعاينة الآتى :

رسالة	عدد	وزن	شهادة إجراءات جمركية رقم
-------	-----	-----	--------------------------

.....	...	...	.....
-------	-----	-----	-------

( تشرح التفاصيل الدقيقة للعدد و البيانات المدونة على العبوات و

العينات )

وقد تم سحب العينات اللازمة للتحليل المعملى بمعرفة اللجنة

.....

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

و قررت اللجنة .....

و هذا و قد قرر مندوب صاحب الرسالة و مندوب الجهة المستوردة أن  
جميع البيانات الخاصة بالرسالة مأخوذة من صلب الشهادة الجمركية و  
صحيحة و أن الاجراءات الخاصة بالفحص الظاهري و أخذ العينات قد تمت  
فى وجودهم بالطريقة الموضحة .

و تحرر هذا محضرا منا بذلك .

صاحب الرسالة - مراقب الواردات - الحجر البيطرى - مراقبة الأغذية  
- الجمارك أو من ينوب عنه و الصادرات .

الاسم ثلاثيا : .....

التوقيع : .....



..... قرارات وزارية .....

## ملحق رقم (٢)

### محضر أخذ عينات

- ١ - تاريخ و ساعة تحرير المحضر و المكان الموجودة به الرسالة المأخوذة عنها العينة .....
- ٢ - أسم صاحب الرسالة التى أخذت منها العينات و لقبه و صناعته و جنسيته و محل اقامته .....
- ٣ - أسم محرر المحضر و لقبه و وظيفته .....
- ٤ - مكان تخزين الرسالة .....
- ٥ - مقدار العينة .....
- ٦ - مقدار الرسالة التى أخذت منها العينة .....
- ٧ - الأحوال التى حصل فيها أخذ العينات و بيان العلامات التجارية و كذلك التسمية أو البيانات التجارية الموجودة على الرسالة سواء أكانت على أغلفتها أو عبواتها و على العموم جميع البيانات الاخرى التى تكون مفيدة للتحقيق من ذاتية العينة .....
- ٨ - إمضاء محررى المحضر ( يوضح الأسم و بجواره التوقيع ) و يجوز لصاحب الرسالة أو من يمثله إبداء ما يراه من أقوال و تثبت فى المحضر .....

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

## قرار وزير الصحة

رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٦ (\*)

### وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة ؛

### قرر :

مادة ١ : لا يفرج عن أى سلعة غذائية مستوردة إلا بعد فحصها للتأكد من خلوها من التلوث الاشعاعى طبقاً للمعايير الدولية المقررة أيا كان بلد المنشأ .

مادة ٢ - على الجهات المختصة تنفيذ القرار اعتباراً من اليوم .

صدر فى ٢٧ / ٨ / ١٩٨٦ .

وزير الصحة

..... قرارات وزارية .....

**قرار وزير الصحة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦**  
**بتشكيل لجان الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية**  
**المستوردة وتنظيم سير العمل بها (\*)**

**وزير الصحة**

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم  
تداولها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم  
الرقابة على السلع الغذائية المستوردة ؛

**قرر :**

**( المادة الأولى )**

تشكل بموافقي الوصول لجان الفحص الظاهري المشار إليها بالمادة الثانية  
من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ على الوجه التالي :

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

- رئيس مكتب مراقبة الأغذية بالميناء أو من ينوب عنه .
- مدير الحجر البيطرى بالميناء أو من ينوب عنه .
- مدير الحجر الزراعى بالميناء أو من ينوب عنه .
- رئيس مكتب هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أو من ينوب عنه .

- ممثل وزارة التموين أو الجهة المستوردة .

- ممثل الجمارك .

وتجتمع هذه اللجان فى موانى الوصول وتكون كل لجنة مسئولة فيما يخصها عما يلى :

أولاً - التأكد من استيفاء المستندات و الشهادات المرافقة  
للمرسالة التالى بيانها :

١ - اللحوم و الدواجن واجزاؤها :

(أ) شهادة الذبح على الطريقة الإسلامية .

(ب) شهادة صادرة من السلطة المختصة بدولة المنشأ مشتملة على  
البيانات الآتية :

البلد المصدر - عدد الطرود - نوع اللحوم - تاريخ التفتيش - تاريخ  
أو تواريخ الذبح - تاريخ أو تواريخ الصلاحية - اسم المصدر - محطة  
التصدير - اسم المرسل اليه .

(ج) شهادة من السلطة البيطرية المختصة بدولة المنشأ تدل على أنها  
قامت بفحص الحيوانات المستخرج منها اللحوم وأجزائها قبل الذبح وبعده

## ..... قرارات وزارية ..... .....

وبأنها وجدت غير مصابة بأية أمراض معدية للإنسان أو للحيوان وبشرط أن تكون هذه اللحوم من حيوانات واردة من من مناطق خالية من الأوبئة وفقا للبروتوكول الدولي .

(د) فى حالة اللحوم المجمدة تصاحبها شهادة تدل على أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها فى درجة حرارة -١٨ درجة مئوية على الأقل وأن كل قطعة قد لفت بوسيلة تغليف مسموح بها دوليا .

### ٢ - الأسماك :

(أ) شهادة تثبت عدم صيدها بطرق التفجير .

(ب) شهادة تفيد صيدها من مناطق غير ملوثة بالاشعاع الذرى أو مخصبات التربة أو مبيدات الآفات .

(ج) تاريخ الصيد .

(د) فى حالة الأسماك المجمدة تصاحبها شهادة تثبت تاريخ التجميد وأنها قد حفظت قبل تصديرها فى درجة -١٨ درجة مئوية على الأقل وشهادة تثبت خلوها من السموم والأمراض المعدية للإنسان وخلوها من أمراض الأسماك البكتيرية والفيروسية وأنها صالحة للاستهلاك الأدمى .

### ٣ - رسائل المضافات الغذائية :

(أ) لا يجوز إستيراد مواد محظور إستخدامها فى مصر بقصد اضافتها إلى الأغذية أو إدخالها فى تصنيعها .

(ب) بالنسبة للمواد غير المحظور استيرادها فيتعين أن يرفق بها :

- بيان الاسم العلمى الكيمىائى للعناصر المكونة لها ومصدرها ورقم التشغيل .



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

- الاسم العلمى للتوابل والأعشاب المستخرجة منها .
- نسبة تركيزها عند الإستخدام .
- ترفق شهادة من الجهة الرسمية المختصة ببلد التصدير تفيد استعمال هذه المواد فى تصنيع المأكولات أو المشروبات ببلد التصدير دون ضرر صحى .

### ٤ - الزيوت و الدهون النباتية :

- يجب أن تكون رسائل الزيوت والدهون النباتية مصحوبة بشهادة من الجهة الرسمية المختصة فى بلد التصدير مبينا بها :
- اسم الزيت أو الدهن ومواصفاته وأنها مادة خام غير معالجة وفى حالة المعالجة يبين نوع ومدى المعالجة .
- شهادة تحدد خلوه من الخلط بزيوت أو دهون أخرى .

### ٥ - المارجرين :

- يجب أن تكون رسائل المارجرين مصحوبة بشهادة تحدد نوع الزيوت المستخدمة وأنها خالية من الدهون الحيوانية والزيوت البحرية وزيت بذور اللفت ( الشلجم ) .

### ٦ - المعلبات :

- شهادة بأرقام التشغيلات التى تتضمنها الرسالة .
- ثانياً - التأكد من شحن الرسالة حتى ميناء الوصول بطريقة سليمة - و فى حالة الأغذية المجمدة التأكد من أن الرسالة قد حفظت فى أثناء الرحلة فى درجة حرارة لم ترتفع عن درجة -١٨ درجة مئوية .

## ..... قرارات وزارية ..... .....

ثالثاً - التأكد من سلامة أخذ العينات مع مراعاة الدقة و النظافة التامة عند أخذ العينات لتلاقي حدوث أى تلوث .

رابعاً - على لجان الفحص الظاهري تحرير المحاضر الآتى بيانها و التوقيع عليها مع ذوى الشأن :

- محضر أخذ العينات .

- محضر الفحص الظاهري .

- استمارة تسليم العينات للمعامل ويتعين أن يتم التسليم بموجب حافظة يثبت بها تاريخ وساعة تسليم العينات طبقاً للنموذج المرفق .

خامساً - على لجان الفحص الظاهري اتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل نقل العينات سليمة إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية و ذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية .

### (المادة الثانية)

تتولى لجان الفحص الظاهري ما يلى :

١ - التأكد من سلامة بيانات الرسالة .

٢ - التأكد من سلامة الشهادات المرفقة بالرسالة ومن سلامة السجلات الخاصة بالشحن والنقل وذلك فى حضور أصحاب الشأن أو مندوبيهم ويراعى عند إجراء الفحص الظاهري لرسائل :

- اللحوم والدواجن وأجزائها ومنتجاتها ، الأسماك المجمدة - الألبان ومنتجاتها - بيض المائدة .

أن يكون مندوب وزارة الزراعة من بين الأطباء البيطريين العاملين فى

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

الحجر البيطرى بالهيئة العامة للخدمات البيطرية . أما بالنسبة لباقي السلع الغذائية فيكون مندوب وزارة الزراعة من المهندسين الزراعيين بالحجر الزراعى .

٣ - يتم الفحص الظاهرى لرسائل المواد الغذائية المستوردة وفقا للقواعد والتعليمات المتبعة فى هذا الشأن فى كل جهة من الجهات المعنية .

٤ - التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية البيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٥ - تحرير محضر يثبت به ما تم من فحص ظاهرى ومعاينة للرسائل والتأكد من مستنداتها واجراء الفحص الظاهرى على الرسالة لتسجيل العيوب الظاهرة والتي يرى أنها تساعد المعامل فى إجراء التحاليل مثل :

- وجود رائحة كريهة بالعنابر أو الرسالة .

- وجود سائل انفصالى مدمم بالكراتين .

- وجود كسور بالكراتين .

- وجود انتفاخ أو عيوب ميكانيكية فى المعلبات .

ويثبت ذلك فى نموذج الفحص الظاهرى .

٦ - الموافقة على تفريغ الرسالة ونقلها تحت التحفظ وفقا للإجراءات المقررة .

٧ - تقوم اللجان بأخذ العينات المثلثة أثناء التفريغ على فترات متفاوتة وبطريقة عشوائية وفقا للنسب الآتية :

أولاً رسائل المواد الغذائية المجمدة :

## ..... قرارات وزارية ..... .....

### - اللحوم المجمدة وأجزائها :

تؤخذ وحدة كاملة من اللحوم المجمدة بنسبة ١ : ٢٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الثانية ثم بنسبة ١ : ١٠.٠٠٠ وحدة بحد أقصى عشرة وحدات للرسالة الواردة .

- اللحوم البقرية المجمدة ( الوحدة عبارة عن ربع ذبيحة ) .

- اللحوم الضأن المجمدة ( الوحدة عبارة عن ذبيحة كاملة أو أجزائها حسب الحالة الواردة بها ) .

- اللحوم المشفاة ومعبأة ببلوكات والكبدة ( الوحدة عبارة عن كرتونة ) .

### الدواجن المجمدة و اجزاؤها و الكبد و القوانص :

تؤخذ وحدة كاملة من الدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص وذلك بنسبة ١ : ٥٠٠ وحدة للألف الأولى ثم بنسبة ١ : ١٠٠٠ وحدة للألفين التاليين ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ وحدة للخمسة آلاف الثالثة ثم بنسبة ١ : ١٠.٠٠٠ وحدة بما يزيد عن ذلك بحد أقصى عشرة وحدات .

- الوحدة للدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص عبارة عن كرتونة وتكرر نفس النسبة إذا كانت الرسالة من مصادر مختلفة .

### - الأسماك المجمدة :

تؤخذ وحدة كاملة من الأسماك المجمدة وذلك بواقع ١ : ٢٠٠٠ حتى الأربعة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ - ٥٠٠٠ بالنسبة للعشرة آلاف التالية ثم بنسبة ١ : ١٠.٠٠٠ فيما يزيد عن ذلك بحد أقصى عشرة كرتونات ( الوحدة للأسماك المجمدة عبارة عن كرتونة ) .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

- إذا كانت الرسالة مستوردة من مصادر مختلفة وموضح ذلك على المستندات أو العبوات فتعطى الرسالة رقم سرى مميز لكل مصدر ويعامل محتوى كل مصدر على أنه رسالة مستقلة وتسحب عيناتها بنفس النسب .

- ويراعى فى جميع رسائل المواد الغذائية المجمدة أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها فى حالة سليمة وألا تتعرض فى أى مرحلة من مراحل الشحن أو التفريع إلى عوامل التمزق وأن تحفظ فى حالة التجمد التى كانت عليها حتى يتم تسليمها إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية بأغلفتها السليمة وبحالتها المجمدة .

ثانياً - بالنسبة لرسائل المواد الغذائية غير المجمدة تسحب عينات بنسبة ٥:١٠٠ من المائة عبوة الأولى من الرسالة :

ثم بنسبة ٣:١٠٠ لكل مائة عبوة تالية حتى الثلاثمائة عبوة .

ثم بنسبة ١:١٠٠ لكل مائة عبوة تالية حتى الألف عبوة .

ثم بنسبة ١:١٠٠٠ من كل ألف أو جزء من الألف التالية على أن تمثل العينات جميع التشغيلات التى تشملها الرسالة .

ترسل العينات إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية على حسب الأحوال ويراعى فى كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها وألا تتعرض فى أى مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وتقوم اللجنة بتحرير محضر أخذ العينات طبقاً للنموذج الملحق بهذا القرار - وعلى صاحب الشأن أن يقدم بياناً بالأمكان التى سوف يحفظ فيه الرسالة يتعهد فيه بعدم طرحها للتداول أو التصرف فيها على أى وجه من الوجوه قبل الافراج النهائى عنها وبأخطار أعضاء اللجنة وإدارة مباحث التموين المختصة عند نقلها إلى أى أماكن أخرى ، وللمجنة أن تلزمه بتقديم ما تراه



..... قرارات وزارية .....

---

لازما لضمان تنفيذ هذه التعهدات .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٤ / ٩ / ١٩٨٦

وزير الصحة

أ . د حلمى الحديدى

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجان الفحص المعملى لرسائل المواد الغذائية

المستوردة وتنظيم سير العمل بها (\*)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قانون قمع التدليس والغ الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ورقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية ؛

وعلى قرارا رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل بالإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة وبالمعامل التابعة لمديرتى الشئون الصحية بالإسكندرية وبور سعيد لجان الفحص المعملى المشار إليها بالمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ من المختصين بها على أن ينضم إليهم الأطباء البيطريين أو الأخصائيين الذين يندبهم وزير الزراعة والأمن الغذائى متى تعلق الفحص بالمواد الغذائية المستوردة من اللحوم المجمدة والدواجن المجمدة

## ..... قرارات وزارية .....

وأجزائها والأسماك المجمدة . ولهذه اللجان أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .

**مادة ٢ - تختص اللجان المشار إليها بالمادة السابقة بفحص وتحليل المواد الغذائية الية :**

- اللحوم المجمدة والدواجن وأجزائها والأسماك المجمدة .
- الحاصلات الزراعية .
- المواد الغذائية النهائية ومنتجاتها .
- الزيوت والدهوم النباتية .
- المواد السكرية ومنتجاتها .
- المركبات والعصائر والمشروبات ( السكرية - الغازية الكحولية ) .
- الألبان ومنتجاتها .
- اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجاتها المصنعة .
- المساحيق الغذائية المختلفة .
- المواد الغذائية المختلفة .
- المواد الغذائية المصنعة المختلفة .
- الصلصات والمشهيات .
- المواد التى تدخل فى إعداد وصناعة المواد الغذائية والمواد الملونة والمضافات الغذائية .
- مياه الشرب الطبيعية والمعدنية المعبأة .
- الأوعية والعبوات .

**مادة ٣ - يكون فحص وتحليل رسائل المواد الغذائية المستوردة بغرض التأكد من :**

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

### أولاً :

- (أ) مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية .
- (ب) مطابقتها للقرارات والتشريعات السارية .
- (ج) مطابقتها لبياني التركيب والتحليل المعتمدين من السلطة الرسمية ببلد المنشأ .

### ثانياً - الصلاحية للاستهلاك الأدمى :

مادة ٤ - تثبت لجان الفحص المعملى المشار إليها نتائج الفحوص التى تجريها فى استمارة فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة طبقاً للنموذج المرفق .

مادة ٥ - ترفع لجان الفحص المعملى نتائج فحص وتحليل عينات رسائل المواد الغذائية المستوردة إلى وكيل وزارة الصحة أو مدير مديرية الشئون الصحية المختصة بحسب الأحوال خلال موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود العينات إلى المعامل .

مادة ٦ - يكون قبول أو رفض رسائل المواد الغذائية المستوردة بقرار من وكيل وزارة الصحة أو مدير الشئون الصحية المختصة بحسب الأحوال فى ضوء نتائج الفحص المعملى وبلغ القرار الذى يتخذ فى هذا الخصوص إلى صاحب الشأن خلال أسبوع من تاريخ صدوره على أن يكون مصحوباً فى حالة الرفض بصورة من استمارة الفحص المعملى متضمنة الأسباب التى أدت إلى الرفض .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٦/٩/٢٤

وزير الصحة

## قرارات وزير التموين

قرار رقم ١١٣ بشأن حظر تداول السلع مجهولة

المصدر (أو غير المطابقة للمواصفات) (\*)

وزير التموين و التجارة الداخلية

بعد الأطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون  
التموين ؛

على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير  
الجبرى و تحديد الأرباح ؛

و على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاستيراد و التصدير ؛

و على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة  
العامة للرقابة على الصادرات و الواردات ؛

و على قرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١  
بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد و التصدير المعلنة  
بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ ؛

و على القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ بحظر تداول السلع مجهولة  
المصدر أو المحظور استيرادها أو غير المطابقة للمواصفات ؛

و على موافقة لجنة التموين العليا ؛

## قرر

مادة ١ - على مستوردي كافة السلع الاحتفاظ بالمستندات الدالة  
على الافراج عنها بمعرفة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات و



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

الافراج الصحى عن المسورد من السلع الغذائية .

مادة ٢ - على تجار و موزعى السلع المستوردة و السلع المحلية انتاج المصانع المرخص بها من وزارة الصناعة الاحتفاظ بالمستندات الدالة على مصدر حيازتهم لها سواء من تاجر أو موزع آخر أو من المستورد أو من المصنع مباشرة أو من أى مصدر آخر .

مادة ٣ - يحظر تداول مجهول المصدر من السلع المحددة بالمادتين السابقتين أو غير المصحوب بالمستندات المنصوص عليها كما يحظر عرضها للبيع أو حيازتها بقصد الاتجار.

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر و بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

و فى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة و يحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية و يعمل به اعتبارا من ١٩٩٤/١٠/١ .

تحريرا فى ١٩٩٤/٩/٢١

وزير التموين و التجارة الداخلية

## غش الألبان ومنتجاتها

القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠

بشأن الألبان ومنتجاتها

مادة ١ - اللبن المسموح بتداوله هو لبن الجاموس أو البقر أو الماعز أو الغنم .

ويقصد باللبن فى تطبيق أحكام هذا القانون الإفراز الطبيعى للغدد اللبنية الناتج من الحليب الكامل لماشية ثديية أو أكثر من نوع واحد والمزوج مزجاً جيداً وذلك خلال مدة الرضاعة وبعد انقضاء فترة اللباء .

واللبن المحلوب من حيوان الجاموس يجب أن تميز أوعيته وعبواته وأن يعلن عن نوع الحيوان المحلوب منه بالطريقة التى يقررها وزير الصحة العمومية وإلا اعتبر لبن جاموس .

ولا يجوز تداول لبن خليط من البان ماشية مختلفة الأنواع .

مادة ٢ - يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقاذورات والمواد الملونة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شئ من

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

قشدته .

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته .

مادة ٣ - لا يجوز حلب الحيوان بقصد بيعه أو استعماله في تحضير منتجات الألبان أو غيرها في الحالات الآتية :

(أ) إذا كان مصاباً بأي نوع من أنواع التدرن أو كان مشتبهاً في إصابته به إلى أن يتضح نتيجة فحصه باختبار تيوير كلين .

(ب) إذا كان مصاباً أو مشتبهاً في إصابته بالحمى أو الكلب أو الجدرى أو القطر الشعاعى ( الاكينتوميكوزيس ) .

(ج) إذا كان مصاباً بحمى ناشئة عن الولادة أو التسمم الدموى .

(د) إذا كان مصاباً بمرض القدم و القدم ( الحمى القلاعية ) أو مرض الاجهاض المعدى .

(هـ) إذا كان مصاباً بالتهاب الصرع أو المصحوب بتقيح .

(و) إذا كان هزلاً أو مصاباً بمرض فى أعضائه التناسلية يتسبب منه خروج افرازات غير طبيعية .

(ز) إذا كان فى حالة غيبوبة .

(ح) إذا كان يعالج بعقاقير غير سامة تفرز مع اللبن .

ولوزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير الزراعة أن يصدر قراراً بحذف حالات أو اضافة أخرى .

مادة ٤ - على صاحب الماشية المخلوب وراعيها وحارسها فى الحالات

.....(غش الألبان).....

المبينة فى المادة السابقة اخطار القسم البيطرى المختص بمجرد ظهور أعراض المرض أو الاشتباه فيه .

ولأطباء هذا القسم حق التفتيش عليه أينما وجدت للتأكد من سلامتها ولهم اختبارها بالتيوبر كلين أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٥ - تجرى عمليات الحلب والعمليات التى تليها مباشرة من ترشيح وتبريد وغير ذلك طبقاً للشروط التى تصدر بقرار من وزير الصحة العمومية بعد الاتفاق مع وزير الزراعة .

مادة ٦ - يجب أن تكون العربات والسيارات وغيرها من الوسائل التى تستعمل فى نقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة للنماذج ومستوفية للشروط التى يقررها وزير الصحة العمومية .

ولا يجوز نقل اللبن المعد للبيع مع المياه ولبن الفرز أو مع أية مادة أخرى يكون لها تأثير على خواص اللبن أو من شأنها أن تعرضه للتلوث .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية .

يجب أن تكون الأوعية المعدة لنقل اللبن أو بيعه مطابقة للنماذج التى يقررها وزير الصحة العمومية على أن تقدم الأوعية لمكتب الصحة المختص لختمها قبل استعمالها ولا يجوز استخدامها لأى غرض آخر .

مادة ٨ - على كل من يشتغل فى محل بيع أو صناعة اللبن أو منتجاته أو بيعه أو فى توزيعه أن يحصل على شهادة إدارة الصحة المختصة تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وغير حامل لجراثيمها ويجب تجديد هذه الشهادة سنوياً ولا يجوز استخدام من لا يكون حاملاً لها .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

**مادة ٩ -** لوزير الصحة العمومية أن يمنع بقرار منه بيع اللبن فى أى جهة بواسطة الباعة الجائلين وأن يقصر بيعه على العامل ومحل بيع اللبن المرخص له .

وفى الجهات التى يصدر فى شأنها هذا القرار يكون توزيع اللبن فى زجاجات أو أوعية محكمة الغلق .

**مادة ١٠ -** يجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة وبغير إخلال بالمحاكمة الجنائية أن يأمر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى محل بيع وتوزيع اللبن ومنتجاته . وإذا لم يقم المخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأمر بالوقف جاز للوزير الأمر باغلاق المحل إلى أن تزول أسباب المخالفة .

**مادة ١١ -** يكون للموظفين الذين يندبهم وزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له صفة رجال الضبط القضائى ولهم بهذه الصفة حق الدخول فى محل انتاج وصناعة وحفظ وخزن وعرض وبيع اللبن ومنتجاته ووسائل نقله فى أى وقت للتفتيش وأخذ العينات اللازمة للتحليل وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

**مادة ١٢ -** مع عدم الإخلال بتطبيق عقوبة ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة أو



.....(غش الألبان).....

التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ والقرارات الصادرة بتنفيذها .

مادة ١٣ - يلغى قرا وزير الداخلية الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ بوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع اللبن الحليب واللبن الرائب وجميع القرارات الصادرة بسريانها على مدن أخرى غير القاهرة وكذا قرار رئيس القومسيون البلدى الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩١٤ بوضع لائحة بيع اللبن بالاسكندرية .

مادة ١٤ - على وزراء الصحة العمومية والزراعة والتجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر فى ١٤ من ذى القعدة سنة ١٣٦٩ هـ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ ميلادية ) .

**قرار وزير الصحة**  
**بشأن المواصفات القياسية للألبان**  
**ومنتجاتها الصادر**  
**بتاريخ ١٩٥٢ / ٧ / ٧**

وزير الصحة العمومية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و  
منتجاتها ؛  
و على ما أرتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأي و التشريع بمجلس  
الدولة ؛

**قـرـر**

**مادة ١ -** يجب أن تتوافر في الألبان المسموح بتداولها المقاييس  
الآتية :

- (أ) لبن الجاموس : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٥ر٥٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨٧٥ر٪ .
- (ب) لبن البقر : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٣٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٥ ٪ .
- (ج ) لبن الماعز : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٢ر٥٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٧ر٥٪ .
- (د) لبن الأغنام : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٤٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩٪ .

مادة ٢ - تشمل منتجات الألبان الغذائية :

- (أ) اللبن المجهز ويتضمن المجنس والمغلى والمعقم والمبستر .
- (ب) اللبن المنزوع قشده ويتضمن اللبن الخض والفرز والرائب .
- (ج) اللبن المخمر ويتضمن الزبادى كفيرى والأسيدوفيلس .
- (د) اللبن المحفوظ ويتضمن المركز والمتخمر والمجفف .
- (هـ) القشدة والزبدة والمسلى والجبن .

وتجهز من الألبان المسموح بتداولها ويجب بصفة عامة أن تكون محتفظة بخواصها الطبيعية ونظيفة وخالية من جميع عوامل التلف والفساد والغش والشوائب والقاذورات والزناخة والمواد الغريبة والحافطة ، كما يجب أن يتوافر فى كل منها الشروط الخاصة المبينة بعد .

مادة ٣ - يشترط فى الألبان المجهزة ما يأتى :

(أ) اللبن المجنس : ويجب أن يكون قد عرض بطريقة آلية للضغط حتى تتجزأ حبيبات الدسم إلى جزئيات صغيرة موزعة بانتظام فى مصل اللبن بحيث لا يمكن فصلها بالفرز أو الخض بالطريقة العادية وإذا ترك لتر منه لمدة ٤٨ ساعة فى زجاجة سعتها لتر ثم قدر الدهن فى العشر العلوى منه فإن نسبته المثوية فى هذا الجزء لا يجوز أن تزيد على نسبته فى جميع اللبن بعد الخلط بما لا يجاوز ٥ ٪ .

(ب) اللبن المغلى : يجب أن ترفع حرارته إلى درجة الغليان ولا يستهلك إلا فى المحال التى يجهز فيها .

(ج) اللبن المعقم : يجب أن يكون قد جنس ثم عرض لدرجات حرارة ملدد توافق عليها وزارة الصحة العمومية بحيث لا تقل درجة الحرارة عن

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية ..... .....

١٠٠ سنتيجراد و أن تجرى عملية التعقيم فى الأوعية المعدة للبيع و التى تغلق غلقاً محكماً بعد عملية التعقيم مباشرة وأن لا يطرأ عليه أى تغيير فى خواصه الطبيعية إلا فى درجة حرارة قدرها ٢٧ مئوية لمدة ٣ أيام حفظ .

(د) اللبن المبستر : يجب أن تعرض كل جزئياته لدرجة من الحرارة ولوقت معين دفعه واحدة فقط وبالطريقة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية حتى تباد جميع الميكروبات المرضية ويطبق عليها المقاييس العلمية المعروفة لهذا النوع بحيث يكون مطابقاً لاختيار الفوسفاتير ويجب أن يبرد فوراً لدرجة تقل عن ١٠ سنتيجراد بعد رفعه لتلك الدرجة من الحرارة .

اللبن المبستر والمعقم المعدل هو اللبن الجاموسى الذى عومل حسب الاشتراطات المبينة فى الفقرة السابقة بعد تعديل نسبة الدهن فيها بإضافة اللبن للفرز أو بنزع القشدة جزئياً بالطرق الميكانيكية المعروفة بحيث لا تقل نسبة الدسم فيه عن ٣٠٪ ويشترط ألا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨ر٩٪ ولا يباح ذلك إلا للمصانع المرخص لها بالبسترة أو التعقيم على أن تميز بالطريقة التى تقرها هذه الوزارة .

(هـ) اللبن المنزوع قشده : يجب أن يكون ناتجاً من الألبان أو القشدة بعد نزع الدسم منها كله أو بعضه بالطرق الميكانيكية المعروفة أو بطريقة القشد أو الخض ولو بغير اضافة مادة إليها ويجب فى الأنواع الطازجة أو غير الحامضة منه عدم التجبين عند الغليان ويقصر بيعه أو عرضه للبيع على معامل الألبان والمحال المرخص لها وأنواعه هى :

١ - لبن منزوع قشده : وهو الناتج من اللبن الطازج بعد نزع الدسم منه كلية ، ويجب ألا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩ر٢٪ إذا كان لبن جاموس وعن ٨ ر ٧٪ إذا كان لبن بقر وعن ٧ ر ٧٪ إذا كان لبن ماعز و

عن ٩٢٪ إذا كان لبن أغنام.

٢ - لبن رائب : وهو الناتج الحامض من اللبن بعد نزع الدسم منه جزئياً بطريق القشد دون أن يتعرض لارتفاع فى درجة حرارته ويجب أن يكون الحد الأدنى للمواد الصلبة غير الدسمة فيه مطابقاً فى جميع مقاييسه للبن المنزوع قشدته كلية .

٣ - لبن خض : وهو السائل الناتج طازجاً أو حامضاً من اللبن أو القشدة بعد عملية الخض .

مادة ٤ - يجب أن تتوافر فى الألبان المتخمرة الشروط الآتية .

(أ) لبن الزبادى : وهو الناتج من اللبن الطبيعى بعد تعرضه للغليان وإضافة خمائر اللبنيك الخاصة بالزبادى إليه ويجب أن يكون طبيعياً فى خواصه وخالياً من الخمائر الغريبة محتوياً على مقدار كبير من خمائر الزبادى الحية .

(ب) لبن زبادى كفيرى : وهو الناتج من التخمر الكحولى للبن الطبيعى بعد غليه وإضافة الخمائر الخاصة بهذا النوع إليه . ويجب أن يكون طبيعياً فى خواصه و خالياً من الخمائر الغريبة محتوياً الكافيرى الحية .

(ج) اللبن الأسيدوفليس : وهو الناتج من تخمر اللبن المغلى بواسطة باشيليس سيدوفيلس اللبنى ، ويجب أن لا يتزع منه أو يضاف إليه مادة سوى الخمائر الخاصة لكل نوع وأن يجهز من الألبان الكاملة الدسم وأن يحتوى على مقدار كبير من باشيليس الأسيدوفيلس اللبنى الحية وأن يتوافر فيه جميع المقاييس الموضوعية للبن الحليب الكامل الدسم الذى صنع منه أصلاً ، وذلك مع مراعاة تغيير التركيب فى بعضها بسبب عمليات الصناعة .



**مادة ٥ - الألبان المحفوظة :** هى التى تجهز بالطرق والأجهزة التى توافق عليها الجهة المختصة بوزارة الصحة ، ويجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

- (أ) أن تكون خالية من الميكروبات والتلوث .
- (ب) أن يكتب نوع اللبن وتركيبه على العبوة باللغة العربية ويخط واضح .
- (ج) إذا كان اللبن غير صالح لغذاء الأطفال وحده فيوضح ذلك على العبوة .

وأنواع الألبان المحفوظة هى :

أولاً : لبن مركز أو مبخر ، وينتج من تركيز اللبن الخام أو المنزوع دسمه كلياً أو جزئياً حتى يتبخر منه مقدار من المياه لا يقل عن نصف الكمية الموجودة به أصلاً دون أن يضاف إليه أية مادة غريبة سوى السكر فى الأنواع المحلاة وأنواعه هى :

- ١ - مركز محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم .
  - ٢ - مركز محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم مع اضافة السكر إليه .
  - ٣ - مركز منزوع قشده غير محلى ، وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشده كلياً أو جزئياً .
  - ٤ - مركز منزوع قشده محلى ، وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشده مع اضافة السكر إليه .
- ثانياً : لبن مجفف ، وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم أو المنزوع

.....(غش الألبان).....

منه الدسم كلياً أو جزئياً بالطرق الميكانيكية المعروفة دون أن يتزع منه ويضاف إليه أية مادة أخرى - ويجوز إضافة دسم اللبن إليه على ألا يقل عن ٢٤٪ دسم وعن ١٢٪ فى اللبن المجفف نصف دسم وعن ٦٪ فى اللبن المجفف ربع دسم وعن أقل من ٦٪ فى اللبن المجفف المنزوع الدسم منه .

ويجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون طبيعياً فى خواصه .

(ب) أن يكون خالياً من جميع المواد الغريبة كالمواد السكرية الحافظة أو الدهون الغريبة أو المعادن السامة .

(ج) ألا يزيد نسبة الماء على ٥٪ .

(د) أن ينتج سائلاً متجانساً يشبه اللبن الطازج فى خواصه الطبيعية إذا أضيف إليه الماء .

ثالثاً : المجهزات الأخرى الى أساسها اللبن و يجب أن تكون مطابقة للبيان المكتوب على عبواتها ، كما يجب أن تتوافر فيها كمية الدسم المقررة كما هو واضح فى البند ثانياً .

مادة ٦ - القشدة أو الكريمة : هى الجزء من اللبن الغنى بمواد الدسم والنتاج من الألبان الطازجة أو الحامضة بواسطة القشدة أو بالطرق الميكانيكية المعروفة ، ويجب ألا تتجبن إذا عرضت للغيان ، وألا تزيد حموضتها على ٠.٢٪ مقدرة كحمض اللبنيك ويستثنى من ذلك النوع الحامض ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيها عن ٢٥٪ .

مادة ٧ - القشدة المبسترة : هى التى تعرضت لعملية البسترة وذلك بأن يعرض كل جزء من أجزائها لدرجة حرارة معينة ولوقت معين يكفى خلوها

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

من الميكروبات المرضية وذلك بالطريقة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية .

**مادة ٨ - الزيت :** هو الناتج غير المتغير من اللبن أو القشدة أو الاثنين معاً وذلك بالطريقة الميكانيكية أو اليدوية المعروفة . ويجب أن يكون طبيعياً فى جميع خواصه وخالياً من الميكروبات المرضية أو الزناخة أو القاذورات والحشرات والشوائب الأخرى المعدنية والعضوية والمواد الضارة الحافظة سوى ملح الطعام بنسبة ٣٪ على الأكثر ، ويجب أن يحفظ فى أماكن جيدة التهوية معتدلة الحرارة نظيفة بعيد عن المواد ذات الرائحة والأتربة والقاذورات والذباب ، والزيت دون تبيان نوعه يعتبر جاموسياً ، وأنواع الزيت ومقاييسه هى :

١ - الزيت الطازج أو زيت المائدة أو زيت الشاى أو ما شابه ذلك ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٨٪ وألا يزيد الماء فيه على ١٨٪ أو ١٦٪ إذا كان فيه ملح الطعام ودرجة الحموضة على ٨٪ .

ويجوز تلوين هذا النوع طبقاً للمرسوم الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية .

٢ - زيت فلاحى أو زيت المطبخ أو زيت التخزين أو زيت الطهى ، ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٧٨٪ وألا تزيد المياه فيه على ٢٠٪ ودرجة الحموضة على ١٥٪ وألا يحتوى على أية مادة حافظة سوى ملح الطعام ولا يجوز تلوين هذا النوع .

٣ - زيت مبستر : وهو الناتج من القشدة المبسترة بالطرق المعتادة ، ويجب أن يطابق فى جميع مقاييسه الزيت الطازج .

مادة ٩ - الزيت المحدد : هو المصنوع من زيت فاسد أو زنخ ويحظر صناعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع .

مادة ١٠ - المسلى هو الناتج غير المتغير من الزيت بعد ازالة جميع الماء والمواد اللبنية غير الدهنية منه تقريباً وذلك بطريقة التسييح مع عدم اضافة أية مادة أخرى إليه سوى ملح الطعام بنسبة لا تزيد على ١٪ ويجب أن يكون طبيعياً فى خواصه ، وألا تقل نسبة دسم اللبن فيه عن ٩٧ ٪ ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٪ والحموضة على ١٠٪ والمسلى دون تبين نوعه يعتبر جاموسياً .

ويجوز فى أصناف المسلى الطبيعى المستورد أن يحتوى على الكاروتانويدات لمادة ملونة نباتية .

مادة ١١ - الجبن هو الناتج طازجاً وناضجاً أو رخواً حلواً أو حامضاً من تجبن اللبن الكامل الدسم أو المنزوعة قشده كلياً أو جزئياً أو من القشدة أو من خليط من بعض المواد السالفة وذلك بواسطة التخمر الطبيعى الناتج من تفاعل سكر اللبن الذى تحول إلى حمض اللبنيك أو بواسطة اضافة أحماض عضوية مناسبة مثل حمض الخليك والستريك والترتريك أو بواسطة اضافة مخمرات منضجة مناسبة ونقية أو بواسطة اضافة المنفحة أو مواد أخرى غير ضارة توافق عليها وزارة الصحة ويجب أن يكون الجبن ومواد صناعته الأولية فى جميع أدواره خالياً من :

١ - الدهون الغريبة خلاف دسم اللبن .

٢ - المواد المعدنية أو النشوية أو الضارة بالصحة .

٣ - الشوائب أو القاذورات أو الحشرات .

٤ - الميكروبات المرضية .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

٥ - المواد الحافظة عدا ملح الطعام أو المواد المصرح بإضافتها للجبن طبقاً لهذا القرار .

٦ - التوابل غير النقية أو التوابل الضارة .

٧ - المواد الملونة عدا المسموح بها بمرسوم المواد الملونة التي تستعمل فى تلوين المواد الغذائية ويحظر استعمال أية مواد ملونة فى الجبن الأبيض كما يجب أن يكون طبيعياً فى خواصه ويعتبر تالفاً إذا كان هناك تغيير غير طبيعى فى اللون أو كان فى حالة جفاف تقدم أو ظهرت عليه علامات التعفن غير الطبيعية للنوع أو العطن أو الانتفاخ أو فجوات غير طبيعية بكثرة أو كان حامضاً أو زنخاً .

ويجوز استعمال الجبن المتعفن أو الأعشاب غير الضارة فى بعض الأصناف التى تستلزم صناعتها ذلك .

ويجوز أيضاً طلاء الجبن الجاف من الخارج بمواد معدنية غير ضارة مثل التلك أو البرافين أو بمواد نباتية كزيوت الطعام على ألا يزيد مقدارها على ١٪ و بشرط إبلاغ الادارة الصحية بتركيب المواد المستعمله للطلاء .

**مادة ١١ مكرر -** يصرح باستعمال حامض السوربيك وأملاح حامض البرييونيك وفوق أكسيد الأيدروجين كمواد حافظة للجبن بحيث لا تزيد نسبة حامض السوربيك عن ١٠٠٠ ( ألف جزء فى المليون ) فى الجبن وأملاح البرييونيك عن ٣٠٠٠ ( ثلاثة آلاف جزء فى المليون ) فى الجبن وفوق أكسيد أيدروجين عن ٨ر٠ جم فى اللتر من اللبن ( ثمانية من عشرة ) ولا يتبقى منه بقايا فى الجبن .

**مادة ١٢ -** يجب أن يتوافر فى اللبن المسموح بتداوله المقاييس الآتية :



.....(غش الألبان).....

(أ) يجب ألا تقل نسبة الدسم فى الجبن الرخو إلى المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام عن :

١ - جبن أبيض كامل الدسم ٤٥٪ لبن جاموسى ، ٤٠٪ البان أخرى .

٢ - جبن أبيض نصف دسم ٢٥٪ لبن جاموسى ، ٢٠٪ البان أخرى .

٣ - جبن أبيض - دسم ٣٥٪ جاموسى أو خليط جاموسى وبقرى أو لبن مجفف كامل الدسم .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء فى الجبن الكامل الدسم على ٦٠٪ وفى الجبن الأبيض النصف دسم و ٣ / ٤ دسم على ٦٥٪ .

(ب) الجبن المنزوع منه الدسم ( القريش ) هو الذى تقل نسبة الدسم فيه عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الماء فيه على ٧٠٪ .

(ج) الجبن الجاف والمطبوخ يجب ألا تقل نسبة الدسم فى كل منهما إلى المواد الجافة بما فيها ملح الطعام :

١ - جبن كامل الدسم ٤٥٪ .

٢ - جبن ٣ / ٤ دسم ٣٥٪ .

٣ - جبن ١ / ٢ دسم ٢٥٪ .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء فى الجبن الجاف على ٤٪ وفى الجبن المطبوخ على ٥٠٪ ولا يجوز بيع الجبن الرخو أو الجاف أو المطبوخ المستورد أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم يحمل بياناً بنوعه ونسبة الدسم فيه إلى المواد الجافة .

مادة ١٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

**قرار وزير التجارة رقم ٢٢٥  
لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد  
من اللبن المجفف**

**وزير التجارة**

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن  
الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم  
١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه؛

**مادة ١ -** يستورد اللبن المجفف على إحدى الصور الآتية :

**أ -** كامل الدسم

**ب -** منزوع جزء من دسمه

**ج -** لبن فرز

**مادة ٢ -** اشتراطات عامة :

يشترط فى اللبن المجفف أن يكون :

**أ -** مصنوعاً من لبن الأبقار الصالح للاستهلاك الآدمى الخالى من  
الجراثيم الممرضة المقبول الطعم والرائحة وفى حالة اعادته للسيولة يجب أن  
يكون طعمه ونكهته ورائحته مقبولة .

**ب -** لونه متجانس كريمى .

**ج -** مندققاً غير متكتل أو متزنخ سهل الذوبان فى الماء .

.....(غش الألبان).....

---

- د - خالياً من أجزاء اللبن الشايطة .
- هـ - خالياً من الرائحة .
- و - خالياً من أى أصناف غير مسموح بها .
- ز - لا تزيد الحموضة مقدرة كحمض لاكتيك فى كافة صور البن المجفف على ١٥ر٠٪ .
- ح - لا تزيد الرطوبة على ٥٪ .
- مادة ٣ - المواصفات : أ - بالنسبة للبن المجفف كامل الدسم يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ٢٦٪ ولا تصل إلى ٤٠٪ .
- ب - بالنسبة للبن المنزوع جزء من دسمه يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ١٥ر١٪ ولا تصل إلى ٢٦ر٢٪ .
- ج - بالنسبة للبن الفرز يجب ألا تزيد نسبة الدهن عن ١٥ر١٪ .
- مادة ٤ - التعبئة : يعبأ اللبن المجفف فى كافة صورة فى عبوات مناسبة بحيث تخضع تأثيره بالعوامل الجوية وتوضح على العبوات البيانات الآتية :

- ١ - صورة اللبن .
- ٢ - الوزن الصافى والقائم .
- ٣ - بلد المنشأ واسم المعبئ أو العلامة التجارية .
- ٤ - تاريخ الإنتاج ونهاية الصلاحية للاستهلاك .
- ٥ - نسبة الدهن .
- ٦ - المواد المضافة وتكتب فى ترتيب تنازلى بالنسبة لنسبتها .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

٧ - نسبة الماء الضرورى إلى اعادته للحالة الطبيعية .

٨ - الرقم الكودى .

مادة ٥ - ميعاد الفحص : تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ - رسم الفحص : يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ - تصاف الألبان المجففة إلى « المرافق رقم ٥ » الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة إليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

وزير التجارة

## قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠

لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على

المستورد من الجبن

وزير التجارة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ؛

مادة ١ - يستورد الجبن على إحدى الصور الآتية :

١ - جبن طرى .

٢ - جبن نصف جاف .

٣ - جبن جاف .

٤ - جبن مطبوخ .

مادة ٢ - اشتراطات عامة : يشترط فى الجبن أن يكون :

١ - خالياً من الأحياء الدقيقة الممرضة والمفسدة وسمومها وأية مظاهر للتلف .

٢ - طبيعياً فى صفاته الخاصة بالنوع من حيث المظهر والطعم واللون والقوام والرائحة .



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

- ٣ - خالياً من الدهون غير اللبنية ودهن الخنزير .
- ٤ - خالياً من النشويات والإملاح ما عدا ملح الطعام والأملاح المصرح بها المذكورة على العبوة .
- ٥ - خالياً من الحشرات والمعادن السامة والقاذورات والشوائب .
- ٦ - أن يكون قد مضى على تصنيعها فترة لا تقل عن ٦٠ يوماً .
- ٧ - مقطع الجبن يجب أن يكون متماسكاً .
- ٨ - مقطع الجبن الأملس يجب أن يكون خالياً من الفجوات غير الطبيعية ذا سطح متجانس اللون وإلا تنهار الجبن عند قطعها قطعاً أملساً .
- ٩ - القوام متماسك ومتجانس وأن يكون اللون متماثلاً .
- ١٠ - يجوز اضافة مواد ملونة ومواد حافظة من المسموح بها صحياً وبالنسبة المقررة .

### مادة ٣ - المواصفات :

#### أ - الجبن الطرى يشترط فيه الآتى :

- ١ - فى الجبن كامل الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ٤٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٠٪ .
  - ٢ - فى الجبن نصف الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٥٪ .
  - ٣ - فى الجبن منزوع الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ١٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٧٠٪ .
- وأن يكون نسبة الدهن محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها

.....(غش الألبان).....

نسبة الملح .

٤ - أن تكون مشكلة على هيئة قوالب منتظمة متماسكة غير مفتتة .

ب - الجبن نصف الجاف ويشترط فيه الآتى :

١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪ .

٢ - لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها ملح الطعام .

ج - الجبن الجريش يشترط فيه الآتى :

١ - إلا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪ .

٢ - لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح .

(د) الجبن المطبوخ :

هو الجبن المصنوع من نوع واحد أو أكثر من الجبن بطحنها وخلطها وصهرها واستحلابها بالحرارة ومواد الاستحلاب .

ويشترط فيه الآتى :

١ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ٥٠٪ .

٢ - لا تقل نسبة الدهن عن ٣٥٪ محسوبة على المادة الصلبة بما فيها نسبة الملح .

٣ - لا تزيد نسبة الرماد على ٨٪ ولا تزيد نسبة ملح الطعام عن ٤٪ ولا تزيد أملاح الاستحلاب على ٤٪ .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

٤ - أن يكون المقطع لامعاً براقاً خالياً من البقع واللون الغير الطبيعي .

٥ - أن يكون القوام عجينةً متماسكاً غير رخو أو هش .

٦ - أن يشكل على هيئة مثلثات أو اسطوانات أو أية أشكال أخرى منتظمة .

مادة ٤ - التعبئة : يعبأ الجبن فى العبوات المناسبة وفى حالة تعبئة الجبن المطبوخ فى عبوات صفيح يجب أن تبطن العبوات المعبز فيها الجبن بمادة عازلة بحيث تمنع تفاعل الجبن مع معدن العبوة - أما فى حالة تشكيل الجبن المطبوخ على صورة أقراص أو كرات فيجب أن تغطى بطبقة من الشمع ويشترط فى هذه الطبقة أن تكون متجانسة السمك مغطية لسطح الكرة أو السطح بالكامل وأن لا يكون الشمع محتوى على مواد تمنعها دساتير الأغذية وأن تغلف بورق القصدير .

مادة ٥ - تدون البيانات الآتية على العبوة من الخارج أو على ورق يلصق على أقراص الجبن من الخارج بعد تغليفها .

١ - اسم الصنف - نسبة الدسم . ٢ - الوزن الصافى .

٣ - اسم البلد المنتج . ٤ - اسم المصنع .

٥ - العلامة التجارية . ٦ - المواد المضافة .

مادة ٦ - ميعاد الفحص : تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧ - رسوم الفحص : يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليماً

.....(غش الألبان).....

---

لكل رسالة .

مادة ٨ - تضاف الجبن إلى « المرفق رقم ٥ » الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة إليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

وزير التجارة

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

**قيود وأوصاف الجرائم المنصوص**

**عليها فى قانون غش الألبان**

**رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وعقوباتها**

١ - جنحة بالمادتين ١/١٢.٢.١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير الصحة بشأن مواصفات الألبان :

و ذلك لأنه باع أو عرض للبيع لبن خليط من ألبان ماشية مختلفة الأنواع مع علمه بذلك .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ١/١٢.٢.١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير الصحة بشأن مواصفات الألبان :

و ذلك لأنه باع أو عرض للبيع للبيع أو حاز بقصد البيع لبن ملوث أو غير نظيف أو منزوع قشده مع علمه بذلك .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمواد ١/١٢.١/٣.١ من القانون رقم ١٣٢



لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير الصحة :

و ذلك لأنه حلب لبناً بقصد بيعه أو استعماله في تحضير منتجات الألبان من حيوان مصاب بنوع من أنواع التدرن أو مشتبهاً في إصابته به مع علمه بذلك .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمواد ١/٩، ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان :

و ذلك لأنه وهو بائع متجول باع أو عرض للبيع لبن بجهة ... حالة كونه غير مرخص له بالبيع فيها مع علمه بذلك .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمواد ٩.١ / ١٢.٢ / ١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير الصحة بشأن مواصفات الألبان :

و ذلك لأنه لم يتم بتوزيع اللبن في زجاجات وأوعية محكمة الغلق مع علمه بذلك .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات و لا تزيد

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٦ - جنحة بالمواد ١.٣.٤.١/١٢.٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير .. :

و ذلك لأنه وهو صاحب ماشية حلوب أو راعياً لها أو حارساً لها لم يخطر القسم البيطرى المختص بظهور أعراض ممرض ( يذكر نوع الممرض ) أو الاشتباه فى مرض (...).

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٧ - جنحة بالمواد ١.٣.٤.٢/١٢.١١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قراروزير ... :

و ذلك لأنه وهو صاحب ماشية حلوب أو حارس لها أو راعى لها منع الطبيب البيطرى المختص من التفتيش عليه التأكد من عدم اصابتها بالأمراض .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٨ - جنحة بالمواد ١.٥.١/١٢.٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير ... :

و ذلك لأنه لم يلتزم بالشروط الواجب توافرها فى عمليات حلب اللبن أو ترشيحه أو تبريده أو ...

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

٩ - تقييد جنحة بالمواد ١/٦، ١/١٢، ٢/١٢ من القانون رقم  
١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير ... :

و ذلك لأنه لم يراع الشروط الواجب توافرها فى الوسائل المستعملة فى  
نقل اللبن أو توزيعه أو بيعه .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

١٠ - جنحة بالمواد ١، ٢/٦، ٢/١٢ من القانون رقم ١٣٢  
لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان :

و ذلك لأنه قام بنقل اللبن المعد للبيع مع المياه أولبن الفرز . أو مع أية  
مادة أخرى من شأنها تعريض اللبن للتلوث .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

١١ - جنحة بالمواد ١/٧، ١/١٢، ٢/١٢ من القانون رقم ١٣٢  
لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و المواد ١، ٢، ٤/٨ من مرسوم  
الأوعية الصادر فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٦ :

و ذلك لأنه نقل اللبن أو وزعه أو باعه فى أوعية غير مطابقة

للمواصفات المقررة .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٢ - جنحة بالمواد ١/٧.٢/١٢.٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان و قرار وزير ...

و ذلك لأنه لم يقدم الأوعية المعدة لنقل اللبن أو بيعه لمكتب الصحة المختص لختمها قبل استعمالها .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٣ - جنحة بالمواد ١/٨.٢/١٢.٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ...

و ذلك لأنه اشتغل في محل لبيع وصناعة الألبان ومنتجاتها أو باعه أو باع منتجاته أو زعه أو وزع شيئاً من منتجاته دون أن يكون حاصلًا على شهادة من الجهة المختصة تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله للجراثيمها .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على شهر و غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٤ - جنحة بالمادتين ١١ و ٢/١٢ :

.....(غش الألبان).....

---

وذلك لأنه حال دون تأدية الموظفين المختصين ( المتدربين لتأدية أعمالهم بموجب القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن ) أعمال وظيفتهم بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى ..

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .



## أحكام النقص

١ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش دون أن تسأل المبلغ أو تناقشه ودون أن تبين الدليل على العرض الذي قالت به ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطل .

( نقض ٩ ديسمبر ١٩٤٦ طعن )

رقم ٥١ سنة ١٧ قضائية )

٢ - غش اللبن لا يتحقق إلا بفعل يحدث في اللبن تغييراً سواء أكان بنزع الدسم الذي فيه أم كان بإضافة مادة أخرى إليه ، مهما كان مقدار ما نزع أو ما أضيف ، وإذن فقلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع عليه . ولما كانت نسبة الدسم في الألبان تختلف قلة وكثرة إلى حد أنه في حالة القلة قد لا ينتفع باللبن الانتفاع المرجو فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من القانون الخاص بقمع الغش والتدليس على معالجة هذه الحالة ، فيما يتعلق باللبن وبغيره ، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التي لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتملة عليها ، وإذن فمن الخطأ اعتبار اللبن مغشوشاً استناداً إلى مجرد قلة نسبة الدسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البرئية .

( نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ طعن )

رقم ١٨٧٤ سنة ١٨ قضائية )

٣ - إنه لما كان غش الأشياء المعاقب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير ، أما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يعاقب على

غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع وإلا كان مخطئاً .

( نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ طعن

رقم ١١٩٦ سنة ١٨ قضائية)

٤ - أن انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه ، فمتى اثبتت المحكمة على المتهم أنه انتزع دسماً من اللبن الذى باعه فلا يجديده فى دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى فى لبن الحيوان الواحد أو تغيرها بسبب الغلى .

( نقض ١٢ يونية ١٩٥٠ طعن

رقم ٨٨ سنة ٢٠ قضائية )

٥ - إن غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً فى اللبن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذى فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذى انتزع ، وإذن فمتى كانت المحكمة قد دانت المتهم فى جريمة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة فى ذلك إلى مجرد قلة الدسم فى اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر فى اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير .

( نقض ٢٩ يناير ١٩٥١ طعن

رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ قضائية )

٦ - إن غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشئ ذاته بفعل إيجابى إما بإضافة مادة غريبة إليه ، وإما بانتزاع عنصر من عناصره . وقد نصت المادة الخامسة من

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

هذا القانون على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التي لا يجوز عرض المواد المشار إليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتملة عليها . فإذا كان الحكم إذ أدان المتهم بغش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند في ذلك إلا إلى قلة الدسم فيه ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه ، وكانت الإدانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ما دام المرسوم المنوه عنه فيها بتحديد هذه النسبة لم يصدر وكان لا يصح الاستناد إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ ، لأنه لا يجوز الأخذ بالقياس في مواد العقاب - فهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في القانون .

( نقض ١٢ مارس ١٩٥١ طعن

رقم ١٣٤ سنة ٢١ قضائية)

٧ - لا يصح في صدد إثبات المتهم بغش البضاعة « لبن » الأخذ بالافتراض التخمين ، كما أنه لا يكفي في مساءلة المتهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المنازل إليه وأن العمل كان بالاتفاق بينهما .

( نقض ١٢ نوفمبر ١٩٥١ طعن

رقم ٣٨٥ سنة ٢١ قضائية)

٨ - لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علماً واقعياً

( نقض ٤ يونية ١٩٥٣ طعن

رقم ٧٩٠ سنة ٣ قضائية)

٩ - اجاز القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فى المادة ٢ / ٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة فى ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ اوجب فى مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم فى لبن الجاموس عن ٥٥ ٪ وعلى ذلك فإن القول بأن تفويض المشرع فى تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لأنه يشمل فى عمومه كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

( نقض ٢٠ مارس ١٩٥٦ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٧ ص ٤١٣ )

١٠ - أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التى يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو انتزع من عناصرها شئ فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام مصدرها الأصلى مسئولاً عن سلامتها عند التوريد - وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استناداً إلى عدم توافر ركن العلم لديه .

( نقض ٢٦ مارس ١٩٥٧ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٨ ص ٣٠٥ )

١١ - يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات ، وتدخل

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

---

الألبان فى عموم هذا النص .

( نقض ١٦ مارس ١٩٥٩ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٠ ص ٣١٥ )

١٢- صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها  
- تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

( نقض ١٦ مارس ١٩٥٩ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٠ ص ٣١٥ )

١٣ - من المقرر أن لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض جبن  
مغشوش للبيع أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض فى معمل المتهم ، بل  
لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع  
علمه بغشه وفساده .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

١٤ - متى كان يبين من مرافعة الدفاع أن المتهم ينازع فى قيامه  
بغش الجبن وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل فى دور  
الإعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد  
الصلبة به كما أنه لم يكن معروضاً للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل  
إلى مقر الشركة لبيعه بعد مضى حوالى الشهرين . وكان يبين مما أثبتته  
الحكم أنه عرض لهذا الدفاع فى شقة الخاص بغش الجبن وأطرحه إستناداً إلى  
أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن  
سبب إنخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع إلى نقص فى



.....(غش الألبان).....

الدسم أو إضافة مادة أخرى إليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بعمل الطاعن . ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعاً جوهرياً فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما هى لم تفعل وأقتصر فى حكمها على القول بأن الجبن كان معروضاً للبيع دون أن تورد الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

١٥ - متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة أنواع المبينة فى المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضح النسب المقررة قانوناً للعناصر الداخلة فى تركيبه والنسب التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة وإيراد هذا البيان فى الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ، لذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦٧ ص ٦٨٧ )

١٦ - متى كان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التى أسندتها إليه النيابة العامة وهى أنه عرض للبيع جبناً مغشوشاً ، وكان ما أورده بأسبابه من أن الطاعن هو الذى أنتج الجبن المغشوش قد جاء بصدد إثبات علم الطاعن بالغش ولا يعد تعديلاً من المحكمة لوصف التهمة ، فإن النعى على

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

( نقض ٥ ديسمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٩٩ ص ٩٩٢ )

١٧ - لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنظمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط إنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لإنخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموس كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( نقض ٣١ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٣٠ ص ٦١٤ )

## غش الشاي و البن

مرسوم رئيس مجلس الوزراء الصادر في

١٩٥٣/٢/١٩ في شأن البن

باسم الأمة .

بعد الاطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
الخاص بقمع الغش و التدليس المعدل بالقانونين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و رقم  
١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ؛

و على القرار الصادر في ١٩٥٣/٣/١٩ ؛

و على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

و بناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

و بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة ١ - تسري أحكام هذا المرسوم على حبوب شجرة البن بعد  
قشرها أي نزع القشرة منه .

مادة ٢ - يشترط في البن النئ ما يأتي :

(أ) ألا تزيد نسبة الشوائب فيه على ١٠٪ ( عشرة في المائة )

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

ويعتبر من الشوائب قشرة الب وحب البن الأسود أو المتعفن أو غير الناضج أو الضامر أو المتآكل بالحشرات والمواد الغريبة .

(ب) ألا تزيد نسبة الكسر فيه على ٥٠٪ ( خمسين في المائة )  
ويجب ذكر نسبة الكسر على عبواته الداخلية والخارجية إذا زادت على ٥٪  
( خمسة في المائة ) .

(ج) أن يكون محتفظاً بخواصه الطبيعية وألا تقل نسبة الكافيين فيه على ١٪ ( واحد في المائة ) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٢٪ ( اثني عشرة في المائة ) ونسبة الكلور في الرماد على ١٪ ( واحد في المائة ) ولا يجوز أن يستخرج منه الكافيين أو مركبات البن القابلة للذابة في الماء .

(د) ألا يعالج بأيديروكسيدات أو كربونات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الكالسيوم أو النوشادر أو حمض الكبريتوز وأملاحه كما لا يجوز صبغة بأية مادة .

### مادة ٣ - يراعى في البن المحمص ما يأتى :

(أ) أن يكون محضراً من بن نبيئ مستوف للاشتراطات المبينة في المادتين السابقتين .

(ب) ألا تقل نسبة الكافيين فيه عن ٥١ ( واحد في المائة ) وألا تزيد درجة الرطوبة على ٨٪ ( ثمانية في المائة ) وألا يحتوى على أكثر من ٥٥ ( خمسة في المائة ) من حبوب البن المنتفخة .

(ج) أن يكون خالياً من المواد الغريبة .

(د) ألا يلون ، ولا يجوز تغطيته بالسكر أو المواد السكرية أو الراتنج أو المواد الراتنجية ولا معاملته بالمواد الدهنية أو الزيوت أياً كان نوعها أو

.....( غش الشاي و البن ).....

المواد المحتوية على حمض البوراكس أو بمواد تزيد في وزنه أو تستخلصه .

مادة ٤ - يجب أن يكون البن المطحون مسحوقاً ناتجاً من البن المحمص الذي تتوافر فيه الشروط المبينة في المادة السابقة وألا تقل نسبة الكافيين في البن المطحون عن ١٪ ( واحد في المائة ) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٠٪ ( عشرة في المائة ) ونسبة الرماد فيه على ٥ر٥٪ ( خمسة ونصف في المائة ) وألا تقل نسبة المستخرجات القابلة للذابة في الماء عن ٢٢٪ ( اثنين وعشرين في المائة ) .

مادة ٥ - لا يجوز أن يضاف إلى البن المطحون بقايا القهوة أو مواد معدنية أو نباتية غريبة .

مادة ٦ - يجب أن توضح على عبوات البن على اختلاف أنواعها سواء كانت معدة للتجار بالتجزئة بطاقات يذكر عليها مصدر إنتاج البن ونوعه .

مادة ٧ - لا يجوز استيراد البن أو تصديره أو بيعه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع أو استعماله في المحال العامة إلا إذا كانت تتوافر فيه الاشتراطات المنصوص عليها في هذا المرسوم .

على أنه استثناء من أحكام المواد ٢ (بند ج ) ، ٣ ( بند ب ) ، ٥ يجوز تداول أنواع البن التي لا تزيد نسبة الكافيين فيها على ٢ر٠٪ ( اثنين من عشرة في المائة ) ويسمى باسم بن بدون كافيين " إذالم تزيد نسبة الكافيين على ١ر٠٪ ( واحد من عشرة في المائة ) بشرط ألا تتجاوز ٢ر٠٪ ( اثنين من عشرة في المائة ) ولا يجوز إطلاق هاتين التسميتين على غير هذه الأنواع من البن .

ويستثنى من أحكام المادة ٢ من هذا المرسوم ومن أحكام المادة ٢ من



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

المرسوم الصادر فى ٢٣ يناير ١٩٥٤ بتنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة  
المجهزات التى تحتوى على البن مع مواد أخرى وتحمل أسماء مختلفة إذا  
كانت هذه المجهزات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تعرض أو تستعمل فى  
المحال العامة أو الملاهى تحت اسم البن .

مادة ٨ - على وزراء الصحة العمومية والمالية والاقتصادية العدل  
والتجارة والصناعة والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا  
المرسوم ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ ( ١٩ - فبراير  
سنة ١٩٥٣ ) .

**قرار رئيس الجمهورية العربية  
المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠  
فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى**

باسم الأمة .

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية  
والتجارية على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

**قرر القانون الآتى**

**مادة ١ :** لا يجوز اعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاى سواء كانت آلية أو يدوية إلا للشركات التابعة للمؤسسات الاقتصادية التى يدخل فى نشاطها تعبئة الشاى وتجارته أو للجمعيات التعاونية التى يختارها وزير التمويل ويكون من أغراضها مباشرة النشاط المذكور وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف أحكام الفقرة السابقة .

**مادة ٢ :** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ محرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يولييه سنة ١٩٦٠ ) .

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

## قرار وزير التموين رقم ٢٤٠

لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن

بنوعيه الأخضر أو المطحون بأية مادة أخرى

وزير التموين باقليم مصر :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون  
التموين والقوانين المعدلة له :

و على موافقة لجنة التموين العليا :

و على ما أرتأه مجلس الدولة :

### قرر

مادة ١ - يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة  
بشاي أخضر أو أية مادة أخرى أو الشروع فيه .

كما يحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحوناً بأية مادة  
أخرى أو الشروع فيه .

كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطاً على النحو -  
سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات  
الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره .

تحريراً في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ )

.....( غش الشاى و البن ).....

## قرار وزير التموين و التجارة الداخلية رقم ٧١

لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الإتيار فى الشاى

وزير التموين و التجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون  
التموين والقوانين المعدلة له ؛

و على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير  
الجبرى و تحديد الأرباح و القوانين المعدلة له ؛

و على القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم و تعبئة و تجارة  
الشاى و البن ؛

و على القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن استثناء الشاى المستورد  
المعبأ من الخارج لحساب وزارة التموين و التجارة الداخلية من بعض أحكام  
القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ؛

و على موافقة لجنة التموين العليا ؛

### قرر

مادة ١ - يحظر على مؤسسات القطاع العام و شركاتها الإتيار  
بالجملة فى الشاى الأسود .

مادة ٢ ( معدلة بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ ) - يحظر  
بيع الشاى الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى عبوات طبقا  
للأوزان و الأسعار التى تحددها وزارة التموين و يستثنى من ذلك عبوات  
الشاى المستورد معبأ من الخارج .

و يجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية و بشكل واضح أسم

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

المستورد والمعبأ ونوع الشاي والجهة المستوردة منها وسعر البيع للمستهلك و الوزن الصافي .

و تستثنى من ذلك عبوات الشاي المستورد معبأ من الخارج لحساب وزارة التموين و التجارة الداخلية و الهيئة العامة للسلع التموينية و المؤسسات العامة و وحداتها .

**مادة ٣ -** يحظر خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار .

**مادة ٤ -** يحظر على غير الجمعيات التعاونية و التجار المسند اليهم توزيع المواد التموينية الاتجار في الشاي المخصص للأستهلاك العائلي بالبطاقات التموينية أو حيازته بقصد الاتجار .

كما يحظر على التجار التموينيين و الجمعيات التعاونية المشار اليهم حيازة غير الكميات المسموح لهم بتوزيعها .

**مادة ٥ -** كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه . و في جميع الأحوال تبضبط الأشياء موضوع الجريمة و يحكم بمصادرتها .

**مادة ٦ -** يلغى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

**مادة ٧ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية و يعمل به من تاريخ

نشره .

وزير التموين و التجارة الداخلية



.....( غش الشاي و البن ).....

## قيود و أوصاف جرائم غش الشاي وتداوله

### على خلاف أحكام القانون

١ - جنحة بالمادتين ٦.٥/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمادتين ٥.٢ من قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١.

- و ذلك لأنه باع أو حاز بقصد البيع شاي أسود غير معبأ في عبوات طبقاً للأوزان والأسعار التي تحددها وزارة التموين .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تزيد على خمس سنوات و غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه و لا تجاوز ألف جنيه .

٢ - جنحة بالمادتين ٦.٥/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين و المادتين ٣ ، ٥ من قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ .

- و ذلك لأنه باع أو حاز بقصد البيع شاي أسود مخلوطاً بشاي أخضر أو أية مادة أخرى .. على النحو الموضح بالمحضر أو بتقرير المعامل المرفق .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تزيد على خمس سنوات و غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه و لا تجاوز ألف جنيه .

٣ - جنحة بالمواد ١/٥٦ ، ٥ ، ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين و المادتين ١/٤ ، ٥ من

.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ .

- و ذلك لأنه وهو ليس من التجار التموينيين حاز كميات من الشاى المخصص للاستهلاك العائلى بالبطاقات التموينية .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تزيد على خمس سنوات و غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه و لا تجاوز ألف جنيه .

٤ - جنحة بالمواد ١/٥٦، ٦، ٥، ١ من المرسوم بقانو رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين و المادتين ٤/٢، ٥ من قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ .

وهو من التجار التموينيين حاز كميات من الشاى المخصص لبطاقات التموين غير الكميات المسلمة إليه لتوزيعها .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن سنة و لا تزيد على خمس سنوات و غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه و لا تجاوز ألف جنيه .

## أحكام النقض

١ - إذا ادانت المحكمة الابتدائية المتهم فى جريمة بيعه بنا مغشوشا بإضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥٪ مع علمه بذلك ثم تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان فى أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن فى مقدوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه ، فأنهها أيدت الحكم الابتدائى دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى ، فحكمها بذلك يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

( نقض ١٠ مارس ١٩٤٧ طعن

رقم ٧٥٧ سنة ١٧ قضائية )

٢ - المحكمة مقيدة بأن حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت اليها غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى دان المطعون ضده - لعرضه بنا مغشوشا - طبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن تبين أن مناط تأثيم فعل الغش فى سلعة البن هو تشريع خاص صدر به قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن - استمدادا من الحق المخول له بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد نصت المادة السادسة منه على أنه « ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه » . وكانت المادة التاسعة من القرار المذكور تقضى بمعاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية.....

العقوبتين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى عند فصله في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بتغريم المطعون ضده خمسمائة قرش والمصادرة قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ كان يقتضى نقضه وتصحيحه إلا أنه نظرا إلى أن مدوناته قد خلت من بيان وجه الغش مما يعجز هذه المحكمة عن أعمال القانون على واقعه الدعوى كما صار بالحكم اعمالا صحيحا فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض ٢٣ مايو ١٩٦٦مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٧ ص ٦٨٢ )

٣ - يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والمواد ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ من قرار وزير التموين والتجارة الرقيم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن - أن مناط التأثيم فى جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع رهن بتوافر شرطين ( الأول ) أن يكون الشاي من النوع الاسود ، وهو الأمر المستفاد من نص المادة الخامسة ومن دلالة ما أشارت اليه المادة السادسة من حظر خلط الشاي الأسود بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى ( والثانى ) أن يكون هذا الشاي الأسود غير معبأ فى عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها فى المادة الخامسة . ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالأدانة فى جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع وغير معبأ فى عبوات قانونية أن يستظهر توافر هذين الشرطين حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان معيبا بالقصور .

( نقض ٣ أكتوبر ١٩٦٦ مجموعة )

.....( غش الشاي و البن ).....

أحكام محكمة النقض سن ١٧ ص ٨٩٩ )

٤ - نص قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن فى المادة السادسة منه على أن « يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك . كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع » . كما نص فى المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفضت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق فى التحقيق الذى تجرى به فى الجلسة وكل ما يلزم به هو الا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .

( نقض ٤ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٩٠٤ )

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى ثبوت التهمة استنادا إلى أن الشاي المضبوط لدى المتهم



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

مغشوش بإضافة مواد غريبة إليه كما قضى بتعديل العقوبة إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل ، دون أن ينظر فى مدى إنطباق القرار الوزارى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهى عرضه للبيع شايا مخلوطا مع أنه ينص على عقوبة تزيد فى حدها الأدنى على العقوبة التى وقعت على المتهم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

( نقض ٤ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٩٠٤ )

٦ - لما كان مبنى الطعن هو مخالف القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن وكان الحكم قد أغفل تمحص الواقعة وبيان مدى إنطباق ذلك القرار عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن بمخالفة القانون ، فإنه يتعين أن يكون مع النق الإحالة .

( نقض ٤ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٩٠٤ )

٧ - أن العقاب المنصوص عليه فى قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم وتعبئة وتجارة الشاى والبن الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بناء على القوانين المشار إليها فى ديباجته ومنها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له يزيد عن العقاب المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ويتعين توقيعه فى الأحوال التى ينص عليه منه طبقا لما جرى به نص المادة ١٩ من ذلك القانون . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم

.....( غش الشاي و البن ).....

الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون عليه أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى المطعون ضده من أنه باع شيئا من أغذية الإنسان ( شاي مغشوشا ثم استطرد من ذلك مباشرة إلى القول وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا كافيا من محضر ضبط الواقعة والذي تطمئن المحكمة إلى ما ورد به وهو عرضه للبيع شاي مغشوشا حسبما أثبت تقرير التحليل مع علمه بذلك ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام دون أن تبين حقيقة الواقعة ووجه الغش والطريقة التي مارسها المتهم وهل تدخل الحالات المؤثمة بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ أو أنها تنطوي على الجريمة المنصوص عليها في المادة السادسة من قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر والمعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة منه فإنه يكون معيبا بالقصور .

( نقض ٣ يناير ١٩٧٥ طعن

رقم ١٥٠١ سنة ٤٤ قضائية )

٨ - تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة ، وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار في الشاي الأسود بأنواعه المختلفة خلطه بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما حظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السابق وحيازته بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان ما اثبتته المحكمة المطعون فيه من اضافة قشر عدس إلى الشاي المضبوط لم يوجه إليه أى عيب وكان هذا وحده يكفي لحمل قضائه في خصوص تحقيق المخلط المحظور في الشاي الأسود المضبوط بما يضحى معه البحث في المواصفات عديم الجدوى ، لما كان ذلك ، وكان مفاد التفات الحكم قول الطاعن أن باكوات الشاي المضبوطة

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

لاستعماله الشخصى وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يغير من اقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاى الأسود المخلوط بقصد الاتجار للدلالة السائغة التى أوردها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجه من وقائع الدعوى استنتجا سليمان فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن قد عجز عن إثبات مصدر الشاى المضبوط بعد أن قرر أنه اشتراه من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة أن هى افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هى لم تتحدث عن ركن العلم وأثبتت توافقه لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

( نقض ١ أكتوبر ١٩٧٩ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٠ ص ٧٤٦ )

٩ - لما كان قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى الشاى قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه يحظر خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بأية مادة أخرى ، أو الشروع فى ذلك كما يحظر بيع الشاى مخلوطا على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار ، كما نص فى المادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المقررة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و

..... ( غش الشاي و البن ) .....  
.....

هى الحبس من ستة أشهر الى سنتين و الغرامة من مائة جنيه إلى خمس مائة جنيه . كما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها و هى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نظامها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه فى الجلسة وكل ما تلزم به هو ألا يعاقب المتهم على واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور وأما وهى لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه على توقيع عقوبة الجنبعة على المطعون ضده طبقاً لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن تنظر مدى إنطباق القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى الشاي على الواقعة المادية ذاتها وهى عرضه للبيع شاياً مخلوطاً مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التى وقعت على المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن وهو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزارى سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبيان مدى إنطباق القرار الوزارى سالف الذكر عليها هو ما يعيبه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض ١٨ نوفمبر ١٩٧٩ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٣٠ ص ٨١٠ )



## غش الدخان و التبغ

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣

بتنظيم صناعة وتجارة الدخان

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه و قد صدقنا  
عليه و أصدرناه .

مادة ١ - تعتبر كلمة « الدخان » فى تطبيق أحكام هذا القانون  
شاملة للسجائر والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان  
المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم ، وبصفة عامة للدخان على أى شكل  
كان ، ويعتبر التبناك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .

ويقصد بعبارة « الدخان المغشوش » جميع المواد المعدة للبيع أو  
للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .

ويعتبر فى حكم الدخان المغشوش الدخان المعروض باسم غير صحيح  
والدخان المعد من فضلات التبناك أو أعقاب السيجار أو  
السجائر أو ما يتخلف عن الاستعمال .

ويقصد بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى تخلط به أو تدس



## .....(غش الدخان والتبغ).....

فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت .

**مادة ٢ -** يجب على صانع الدخان قبل الشروع فى صناعته أن يقدم اقراراً مبيناً فيه :

(١) اسم المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه إن كان له فروع .

(٢) اسم المالك ومديرى المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ولقب كل منهم ومحل اقامته وجنسيته ، وإذا كان المصنع ملكاً لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المسئولين ومحال اقامتهم و جنسياته .

وعلى كل تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن دخان أن يقدم اقرار مبيناً فيه :

(١) اسم المالك أو الوكلاء أو الشركاء أو المديرين المسئولين للشركة المالكة ولقب كل منهم ومحل اقامته وجنسيته .

(٣) عنوان المخزن أو المحل أو الحانوت الذى يوجد به الدخان .

ويحرر الاقرار من ثلاث نسخ على استمارة خاصة هذا الغرض تصرف لمن يطلبها وترسل إلى المديرية أو المحافظة التابع لها صاحب الشأن .

**مادة ٣ -** للأمورى الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان ومخازن وحوانيت بيعه فى أى وقت ، على أنه لا يجوز أن يتعدى هذا التفتيش إلى جزء المصانع و المخازن و الحوانيت المخصص للسكنى دون غيرها .

وللأمورى الضبطية القضائية المذكورين الحق فى أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمصنع أو المخزن أو الحانوت لتحليلها .

**مادة ٤ (معدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨) -** تؤخذ

ثلاث عينات وتوضع فى أكياس مرقومة وتغلق هذه الأكياس ويضع كل من العامل المحرر له المحضر وصاحب المحل أو من يمثله خاتمة عليها ويحرر بأخذ العينات محضر من ثلاث صور يشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار الدخان الذى أخذت منه العينات.

وفى حالة امتناع صاحب المحل أو مديره عن وضع خاتمة على الأكياس يجب أن يشار إلى ذلك فى المحضر .

وترسل إحدى العينات وصورة من المحضر إلى المعمل الكيميائى الحكومى والثانية لمصلحة الجمارك وتسلم الثالثة للمتهم لتكون العينتان الأخيرتان رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .

**مادة ٥ -** كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

يجوز للقاضى فضلاً عن ذلك أن يأمر بإغلاق المصنع أو المخزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر .

وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه فى أى وقت من الأوقات بعقوبة المخالفة لهذا القانون فيجب على القاضى أن يأمر بالإغلاق للمدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كما يجوز له أن يأمر بالإغلاق نهائياً .

**مادة ٦ (معدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤) -** مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكررة ، ٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم

## .....(غش الدخان والتبغ).....

بمصادرة الدخان موضوع الجريمة .

ويعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من جمع أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع فضلات التبغ أو أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن الاستعمال.

**مادة ٦ مكرراً(مضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤) -**

يجوز التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية تحدد الشروط التي بها تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانوناً على أنه يجب أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على المخلوط إذا كانت معدة للتصدير أو معروضة للبيع أو الإستهلاك .

**مادة ٧ -** لا عقاب على من لم يكن صانعاً وأحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً إذا أثبت حسن نيته .

**مادة ٨ -** لوزير المالية أن يعين موظفين لإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

**مادة ٩ -** لوزير المالية أن يصدر القرارات التي تلزم لتنفيذ هذا القانون .

**مادة ١٠ -** يمنح أصحاب المصانع والمحلات التجارية والمخازن وحوانيت البيع الموجودة حالياً مهلة قدرها شهران من تاريخ نشر هذا القانون للقيام بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون .

**مادة ١١ -** على وزراء المالية والحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار وزير المالية

رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع

### نظام لخلط الدخان

بعد الأطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ الصادر بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ بتعديل بعض أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ لمنع غش الدخان ؛

و على المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ الصادر بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة و تجارة الدخان ؛

و بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية ؛

قرر ما هو آت :

#### أ - الدخان المعسل للشيشة :

مادة ١ - يسمح بخلط الدخان بالعسل بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ وبالجلسرين بما لا يزيد عن ٥٪ وزيت أو خلاصات عطرية بما لا يتجاوز ١٪ فى صناعة الدخان المعسل للشيشة بواسطة المصانع المرخص لها بذلك من مصلحة الجمارك .

مادة ٢ (معدلة بالقرار رقم ١٣٨ فى ١٥ مايو لسنة ١٩٤١) - يمكن الحصول على الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة بعد استيفاء الشروط الآتية :

(١) أن يكون صاحب المصنع قد قدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

.....(غش الدخان والتبغ).....

(٢) أن يكون المصنع مستوفياً للشروط التي تتطلبها مصلحة الجمارك .

(٣) أن يكون المصنع منشأ في جهة توافق عليها مصلحة الجمارك .

(٤) أن يكون المصنع خاضعاً للتفتيش في أية ساعة من النهار أو الليل .

(٥) أن يقدم صاحب المصنع إيصالاً دالاً على سداد رسم الرخصة حسب الفئات الآتية :

الثلث

مليم جنيه

— ٢٠٠

(أ) رخصة مصنع نشوق

— ٥٠٠

(ب) رخصة مصنع أدخنة معسلة .

(ج) رخصة مصنع أدخنة مقرومة للبيبا والسجائر إذا لم تستخدم في صناعته آلات ميكانيكية .

— ١

(د) رخصة مصنع أدخنة مقرومة للبيبا والسجائر إذا استخدمت في صناعته آلات ميكانيكية .

— ٥

مادة ٣ - على صاحب المصنع أن يمكس دفاتر منتظمة خاصة بعمليات الدخسان المخلوط بإحدى اللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية وتكون خاضعة مع جميع المستندات المتعلقة بها لرقابة الجمرک .



**مادة ٤ -** على صاحب المصنع أن يخطر نقطة الجمرك أو ادارة رسم الانتاج الموجود مصنعه فى دائرتها عن كل عملية تعسيل قبل الميعاد بيومين على الأقل ولا يبدأ بعملية التعبئة إلا بحضور مندوب الجمارك ويجوز لمصلحة الجمارك اعفاء صاحب المصنع من هذه الاجراءات بتصريح كتابى خاص .

**مادة ٥ -** ممنوع بيع الدخان المخلوط بالنسب المبينة بالمادة الأولى إلا فى علب محكمة الغلق وموضوع عليها اسم صاحب المصنع ونسبة الخلط ولا يجوز على كل حال أن يزيد وزن العلبة الصافى عن مائة جرام .

**ب - الدخان المقروم للغليون ( البيبا )**

**مادة ٦ -** يجوز خلط الدخان المقروم المعسل للتدخين فى الغليون ( البيبا ) بما لا يزيد عن ١٠٪ جلسرين و ٧٪ عسل أو سكر و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية .

**مادة ٧ -** تطبق على هذا الصنف كافة الشروط السابقة الموضحة فى المواد من ٢ إلى ٥ من هذا القرار .

**ج - دخان العطوس ( النشوق )**

**مادة ٨ :** يجوز خلط الدخان المسحوق لصناعة العطوس ( نشوق ) بما لا يزيد عن ٢٤٪ من النطرون و ٦٪ من زيت السمسم ( سيرج ) و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية .

ويعفى هذا الصنف من أحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢ المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القرار .

**أحكام عامة**

.....(غش الدخان والتبغ).....

مادة ٩ - يجوز استيراد الأدخنة المصنوعة فى الخارج والمخلوطة بمواد غير الدخان إذا كانت صناعتها مطابقة للقوانين المعمول بها فى البلاد التى صنعت فيها .

مادة ١٠ - عند ارتكاب أية مخالفة لهذا القرار يجوز لمصلحة الجمارك سحب رخصة المصنع فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقم ٧٢ ورقم ٧٤ الصادرين بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ م .

مادة ١١ - على كل مصنع أو تاجر أو كل شخص مودعه لديه وقت صدور هذا القرار كميات من الدخان المعسل من صنع (أ) و (ب) ، أن يخطر مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار ، عن المقادير الموجودة فى حيازته من هذين الصنفين ويجب أن يكون الإخطار بخطاب موصى عليه أو بخطاب معطى عنه إيصال كما أنه يجب أن يشمل البيانات الآتية :

(أ) اسم الشخص ولقبه وجنسيته ومحل إقامته .

(ب) مقادير الدخان المعسل والمكان المودعه فيه ، وعلى مصلحة الجمارك أن تراجع الأخطار وتعطى لصاحب الشأن بطاقات بالمجان للصقها على الباكوات تحت إشراف عمال الجمارك تفيد أن الأدخنة المشتملة عليها هذه الباكوات مصنوعة قبل صدور هذا القرار وأن الصانع والبائع مسئولان عن محتوياتها .

ركافة المقادير التى تتطلب أخطاراً ولم يبلغ عنها فى المهلة المقررة تعتبر مصنوعة بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ١٢ - يعتبر موظفو ومستخدمو مصلحة الجمارك والإنتاج من مأمورى الضبطية القضائية فى تنفيذ هذا القرار .

## أحكام النقص

١ - إن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ لم ينص على عقوبة من يخالف أحكام القرار الوزاري الذي يصدر بتنظيم صناعة الدخان ، ولم يخول الوزير حق وضع العقوبة بل كما ما خوله هو وضع الشروط التي يصح معها خلط الدخان ، وإذن فإن مخالفة القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ بوضع نظام خلط الدخان لا يمكن العقاب عليها إلا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ومعنى ما جاء في المادة ١٠ من هذا القرار من قولها : « فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين المشار إليهما فيه » لا يخرج عن كونه تنبيهاً للقائمين على تنفيذ القانون بأن ما نص عليه فيها من جواز سحب الرخصة لا يمنع من مؤاخذه المخالف على ما قد يكون وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانونين المذكورين ولم يقصد به تقرير عقوبة على مخالفة القرار المذكور . فإذا كانت الواقعة المبينة بالحكم هي أن المتهم لم يخطر نقطة الجمارك الموجود مصنعه في دائرتها عن عملية تعسيل الدخان في الميعاد القانوني وعاقبته المحكمة على ذلك بتفريمه خمس جنيهاً وبمصادرة الدخان فإنها تكون قد أخطأت وتعين معاقبة هذا المتهم بغرامة قدرها خمسة وعشرون قرشاً .

( نقص ٣ مايو ١٩٤٩ طعن )

رقم ٢٣٥٨ سنة ١٨ قضائية)

٢ - إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة

. مما يبين منه أن الشارح لم يحدد نسبة للخلط ، وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى برأ الطاعن لعدم توافر القصد الجنائى لديه وأثبت فى الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متفحمة ، وقضى بمصادرته ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه « إذا كانت الأشياء المذكورة التى يعبد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ، ولو لم تكن الأشياء ملكاً للمتهم ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ طعن

رقم ١٣٨١ سنة ٢٣ قضائية)

٣ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ مكرر ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك نوعاً من المسئولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائى لدى الفاعل - إذا كان صانعاً . ومن ثم لا يستطيع دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخطأ .

(نقض ١٣ يناير ١٩٦٤ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٥ ص ٣٥ )

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

٤ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنه دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلاً النوعين يفترق فى ماهيته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم للعقاب على إحراز المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جري غشه أو خلط بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش فخالف بذلك حكم القانون .

(نقض ٩ نوفمبر ١٩٦٤ مجموعة)

أحكام محكمة النقض س ١٥ ص ٦٤٩ )

٥ - من المقرر أن الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالمى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة عن الضرر الذى أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

(نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٤ مجموعة)



أحكام محكمة النقض س ١٥ ص ٧٩٩ )

٦ - بينت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالى المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً وبمصادرة هذا الدخان فضلاً عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوط بالرمل أو بالعسل معاً - يعتبر فى حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هى مجموعة كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون .

(نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٤ مجموعة)

أحكام محكمة النقض س ١٥ ص ٧٩٩ )

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها فى حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

(نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٦ ص ٩٣٧ )

٨ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض ، إلا أن حد ذلك ومناطه ألا تمسكه أو تبتتر فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته . ولما كان البين من شهادة المحلل الكيماوى التى أشار إليها الحكم أن نسبة السكر فى العسل تدور بين حدين أدنى وأقصى وأن نسبة العسل المخلوط تسند فى احتسابه الى الحد الاقصى الموجود فيه من السكر مما مفاده انها نسبة منضبطة تدور مع وحدات السكر فى العسل ، وبالتالي مع وحدات العسل فى خليط الدخان ، وقد حرف المقصود من شهادة المحلل حين بعضت المحكمة قوله وابتسرت شهادته . ولم يبين الحكم المطعون فيه كيف انتهى إلى أنه من المحتمل ان تزيد نسبة السكر فى العسل على ٦٥ فى المائة المقررة فنيا حداً أقصى ، و أن ذلك من شأنه أن تزيد معه نسبة العسل فى الدخان المخلوط ، وكان يتعين على المحكمة أن داخلها الشك فى نسبة السكر فى العسل كما قررها المحلل الكيماوى أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة إذا أرادت ، لكونه من المسائل الفنية البحت ، التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها ، مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد والقصور فى التسبيب .

(نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٦ ص ٩٣٧ )

٩ - متى كان الدخان المضبوط هو من الأدخنة العادية التى لا تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إلا إذا كون خلطها غشا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل دليل الغش - بفرض وقوعه - حين أبطل محضر الضبط المثبت له ، فإن القضاء بالمصادرة سواء بصفتها تدبير وقائياً أو بصفتها

.....(غش الدخان والتبغ).....

تعويضاً مدنياً يكون ممتنعاً .

(نقض ٤ ابريل ١٩٦٧ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٨ ص ٤٩٢ )

١٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بالنص في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها في حق الصانع ، فأنشأ نوعاً من المسؤولية الافتراضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن العينة أخذت من مصنع المطعون ضده الأول وأن تحليلها أورى أنها مخلوطة بمادة غريبة هي مادة أكسيد الحديد ، فإنه إذ بنى قضاءه على انتفاء القصد الجنائي لديه يكون مخطئاً في القانون .

(نقض ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٩٨٤ )

١١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت بما بان لها من الإطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل في مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنياً في شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة في الدعوى المماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة في الدخان وهل يرجع لفعل إيجابى يسأل الصانع عنه أو أن مرده لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، أما وقد ركنت في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجماً وصنعاً ووقت أخذهما ، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(نقض ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٩٨٤ )

١٢ - لما كان التعويض الذى تطالب به الطاعنة - مصلحة الجمارك - يعتبر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - عقوبة تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليماً بما يضحى الطعن بالنسبة إليهم على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(نقض ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٩٨٤ )

١٣ - يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - أن الشارع قد أبان فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنه دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ فى مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات . كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار فى ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ، ولم يلغه كما ألغى غيره من قوانين آخر الملح إليها فى الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع فى تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما



.....(غش الدخان والتبغ).....

أوردها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً ( نشوقاً ) يحتوى على مادة غريبة ( رمل ) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنه خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشاً بإعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هى فى حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محلياً أو التبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشاً بإعداده من الفضلات . ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج فى أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس ( نشوق ) فإن جنوح الطاعنة ( مصلحة الجمارك ) إلى تخطئة الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريباً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريباً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير سديد .

(نقض ١٨ مارس ١٩٧٤ مجموعة)

أحكام محكمة النقض س ٢٥ ص ٣٠٠ )

١٤ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على جريمة خلط الدخان هى أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته أو خلطه به بأيه نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمعسل والجلسرين وفى حدود النسبة والمواصفات التى يصرح بها ، فإذا ثبت الخلط المؤثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور -



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعاً .  
فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ  
القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .

( نقض ١٨ مارس ١٩٧٤ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٥ ص ٣٠٧ )

١٥ - البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم  
صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع  
أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه كما أن جريمة خلط الدخان  
أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز إضافته إليه أو خلطه  
به بأية نسبة كانت ، إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط  
الدخان بها - كالمعسل والجلسرين - وفي حدود النسبة والمواصفات التي  
يصرح بها ، وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على  
اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً . كما  
اعتبرت أيضاً حيازة التبغ اللببي المعروف بالطرابلسى تهريباً . وإذا ثبت لهذه  
المحكمة أن المطعون ضده الأول قد أنتج دخاناً مخلوطاً بمواد غريبة وبدخان  
طرابلسى وكان الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣  
قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في  
حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسئولية المفترضة مبنية على افتراض قانوني  
بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع دفع مسئوليته  
في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على  
ما يصنعه .

( نقض ٢٨ مارس ١٩٨٣ مجموعة أحكام )

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٩٠ ص ٤٤٢ )

.....(غش المياه الغازية و الثلجات) .....

## غش المياه الغازية و الثلجات

قرار رئيس الجمهورية الصادر فى

١٩٥٣/١٢/١٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها

باسم الأمة ؛

رئيس الجمهورية ؛

بعد الإطلاع على المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، المعدل بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

### رسم بالآتى

مادة ١ - يقصد بالمياه الغازية فى تطبيق أحكام هذا المرسوم المشروبات التى تحضر بضغط غاز حامض الكربونيك فى مياه مضافاً إليها السكر ومواد أخرى . أما المشروبات التى تضاف إليها كربونات الصودا بحيث لا تزيد على جرام واحد فى المادة اللتر فتسمى ماء صودا .

مادة ٢ - يجب أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية فى مناطق الإنتاج .

كما يجب أن يكون غاز حامض الكربونيك وكذلك جميع المواد المستعملة فى تحضيرها نقية ونظيفة هذه المواد جميعها فى مخزن خاص وفى أوعية أو لفافات محكمة تحمل اسمها .

مادة ٣ - يجوز أن يضاف إلى المياه الغازية حامض الليمونيك أو الطرطريك أو اللبنيك أو شراب الفواكة أو عصيرها أو الليمون أو لون من الألوان .

ولا يجوز اضافة حامض الفسفوريا إلا إلى المياه الغازية المحتوية على مركبات الكولا أو الكافيين بشرط ألا تزيد نسبة هذا الحامض المضاف على ٠.٦ ٪ ( ستة من المائة فى المادة ) .

ويشترط ألا تزيد نسبة الزرنيخ فى هذه الأحماض على خمسة أجزاء فى المليون ونسبة الرصاص على عشرة أجزاء من المليون .

كما يشترط أن يكون السكر المستعمل هو السكروز بنسبة لا تقل عن ٨٠ جراماً فى اللتر بحيث لا تزيد نسبة الحامض على واحد ونصف فى الألف مقدرة كحامض ستريك نقى مبلور .

.....(غش المياه الغازية و الثلجات) .....

**مادة ٤ -** لا يجوز أن يضاف للمياه الغازية السكرين أو الدولسين أو المواد الصناعية المشابهة لها . كما لا يجوز اضافة اليايونين أو المواد المماثلة له .

**مادة ٥ -** إذا كانت المياه الغازية التي تعرض للبيع باسم أحد أنواع الفاكهة الطبيعية وجب أن تكون مصنوعة من شراب هذا النوع من الفاكهة أو عصيره .

فإذا كانت صناعية جاز أن تكون محضرة باضافة مواد معطرة أو محسنة للفاكهة أو أرواح صناعية أو ملونة .

ويجب أن يوضع على البطاقة الملونة أو المطبوعة على الزجاج بيان ما إذا كانت طبيعية أو صناعية وكذلك نوع الفاكهة ، أو المادة المضافة .

**مادة ٦ -** تقفل زجاجات المياه الغازية عقب تحضيرها مباشرة بواسطة سداده ( كبسول ) خاصة تكبس ميكانيكياً تحمل اسم المصنع .

ويجب أن تكون السدادة عند التعبئة جديدة نظيفة خالية من علامات الصدأ أو التلف .

**مادة ٧ -** تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك في الأحوال الآتية :

(أ) إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجياً أو كيمياوياً .

(ب) إذا أضيف إليها السكرين أو الدولسين أو ما يماثلها أو السابونين أو ما يماثله .

(ج) إذا وجد بها حامض معدني غير حامض الفسفوريا بالشروط

المبينة فى المادة (٣) .

مادة ٨ - لا يجوز استيراد المياه الغازية المعبأة أو بيعها أو طرحها  
للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا توافرت فيها الشروط الواردة بهذا  
المرسوم .

مادة ٩ - لا تسرى أحكام هذا المرسوم على المياه الغازية الطبيعية  
التي تحمل اسم الجهة المعبأة فيها .

مادة ١٠ - على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة  
والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم . ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من  
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ هـ ( ١٢ ديسمبر  
سنة ١٩٥٣ ميلادية ) .



.....(غش المياه الغازية و الثلجات) .....

## قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع الثلجات

باسم الأمة ؛

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحطات العمومية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالباعة المتجولين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صوناً للصحة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية ؛

و على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

و على ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

مادة ١ - لا يجوز بيع الثلجات إلا بعد الحصول على ترخيص خاص

فى ذلك من السلطة المختصة .

مادة ٢ - يجب أن تكون المثلجات مصنوعة فى محل مرخص له فى صنعها وأن تكون نقية كيمياوياً وبكتريولوجياً ومطابقة للشروط التى يصدر بها قرار وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنظمة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

ويجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة أن يأمر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى المحل .

ولم يقم المخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأمر بالوقف جاز للوزير الأمر باغلاق المحل إلى أن تزول أسباب المخالفة .

مادة ٤ - تلغى الفقرة (ب) من المادة ١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه والخاصة باستمرار العمل بأحكام الأمر رقم ٢٨١ الصادر فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٣ بتنظيم وبيع المثلجات .

مادة ٥ - على وزراء الصحة العمومية والعدل والشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات المنفذة له ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ٧ ذى القعدة ١٣٧٥ هـ ( ١٦ يونيه سنة ١٩٥٦ ميلادية ) .

.....(غش المياه الغازية و الثلجات) .....

**قرار وزير الصحة الصادر  
فى ١٧/٣/١٩٥٨ بتنظيم وصنع الثلجات  
المعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١**

**وزير الصحة العمومية**

بعد الإطلاع على المادتين ٢ و ٥ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦  
بتنظيم وصناعة وبيع الثلجات ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع  
وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى  
تستعمل فى المواد الغذائية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

**قرر**

**مادة ١ -** يجب حفظ الثلجات فى ثلاجة توافق عليها الإدارة  
الصحية المختصة - كما يجب أن تكون موضوعة فى علب من الكرتون أو  
آنية أخرى أو أغلفة ملائمة صحياً طبقاً لأحكام القرار الخاص بالاشتراطات  
الواجب توافرها فى الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية ويجب أن  
يوضع عليها اسم صاحب المحل الذى قام بصنع هذه الثلجات وعنوانه وإذا  
استعمل أوانى ذات عبوات كبيرة تنقل فيها الثلجات فيجب أن تكون  
أدوات الغرف وطريقة غسلها مستوفاة للشروط الصحية التى تضعها الإدارة  
الصحية المختصة .

= يحظر على الباعة الجائلين تداول أى نوع من أنواع الثلجات إلا اذا  
كانت مغلفة تغليفاً صحياً محكم الغلق وتم تحضيرها وتعبئتها بواسطة  
المصانع أو محال الثلجات المرخص لها فى ذلك على أن تكون فى عبوات  
ورقية موضح عليها اسم صاحب المصنع أو المحل وعنوانه ورقم تاريخ

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية.....

الترخيص له بصنع الثلجات .

**مادة ٢ -** يجب على جميع العمال الذين يقومون بصناعة الثلجات أو توزيعها أو بيعها أن يلبسوا الملابس البيضاء النظيفة وأن يضعوا على رأسهم غطاء أبيض نظيفاً ، كما يجب عليهم المحافظة على نظافة أجسامهم ويحظر على هؤلاء العمال البصق والتمخط والتدخين أثناء العمل ، كما يجب على رب العمل سرعة التبليغ عن أى مرض جلدى أو معد يحدث بين العمال على أن يمنع العامل المريض من مواولة العمل لحين تمام شفائه .

**مادة ٣ -** يجب أن تكون المواد التى تصنع منها الثلجات كالبين والبيض والقشدة وغيرها طازجة وصالحة للاستهلاك الآدمى وغير مغشوشة - وإذا بيعت الثلجات فى بسكوت فيجب أن يكون البسكوت صالحاً للاستهلاك الآدمى وخال من البوراكس أو أية مادة ضارة بالصحة - ويجوز اضافة ألوان مسموح بها طبقاً للمرسوم الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية - وكذلك يجوز اضافة أرواح صناعية غير ضارة بالصحة .

ويجب أن تحفظ المواد الأولية فى مكان خاص منفصل عن محل العمل وأن تخزن فى أوعية نظيفة مع ملاحظة المواد السريعة التلف فيجب حفظها دائماً فى درجة حرارة لا تزيد على ٤٥ فهرنت .

**مادة ٤ -** الثلجات التى يدخل فى صناعتها الألبان يكون معيارها كالاتى :

١ - يجب ألا تزيد عدد الميكروبات التى تنمو على طبق الأجار فى درجة حرارة ٣٧ مئوية ( سبعة وثلاثين مئوية ) لمدة ٢٤ ساعة ( أربعة وعشرون ساعة ) على ١٠٠ ألف ( مائة ألف ) فى السنتيمترات المكعب .

(ب) الثلجات التى لا يدخل فى تركيبها الألبان يطبق عليها معيار المياه الغازية والمياه المرشحة غير المعالجة بالكلور :

١ - ألا يزيد عدد الميكروبات العادية على مائة فى السنتيمترات

.....(غش المياه الغازية و الثلجات) .....

---

المكعب .

٢ - ألا يزيد عدد مخمرات سكر اللبن على ١٠ ( عشرة ) فى العشرة  
سنتيمترات المكعبة .

تحريرا فى ١٧ / ٣ / ١٩٥٨

وزير الصحة العمومية



## قيود و اوصاف الجرائم المنصوص عليها فى تشريعات غش المياه الغازية و المثلجات

١ - جنحة بالمادتين ٣.١ / ١ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و بيع المثلجات.

و ذلك لأنه باع مثلجات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ٢.١ ، ٣ / ١ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و بيع المثلجات و المادة ٢ / ١ من قرار وزير الصحة الصادر فى ١٧ / ٣ / ١٩٥٨ و المعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ .

و ذلك لأنه وهو بائع متجول باع أو عرض للبيع مثلجات ( يبين نوعها ) غير مغلقة تغليفاً صحيحاً محكم الغلق .

أو غير محضره أو ( غير معبئة ) بواسطة المصانع ومحال المثلجات المرخص لها بذلك .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمادتين ٢ ، ٣ / ١ من القانون رقم ٢٥٧

.....(غش المياه الغازية و الثلجات) .....

لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و بيع الثلجات و المادة ١/١٠ من قرار وزير الصحة الصادر فى ١٧ / ٣ / ١٩٥٨ و المعدل بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

و ذلك لأنه خالف الشروط الواجب توافرها فى حفظ الثلجات .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمادتين ٢ ، ٣ / ١ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و بيع الثلجات و المادة الثانية من قرار وزير الصحة الصادر فى ١٧ / ٣ / ١٩٥٨ و المعدل بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

و ذلك لأنه وهو يعمل فى صناعة الثلجات لم يراع اشتراطات النظافة الواجب توافرها فى ملابسه .

أو لأنه وهو صاحب محل مرخص له بصناعة الثلجات لم يبلغ فوراً عن مرض العامل ( يذكر اسم العامل ) والذي يعمل فى صناعة الثلجات ( أو لم يمنع العامل — من مزاولة العمل لحين تمام شفائه ) .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمادتين ٢ ، ٣ / ١ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و بيع الثلجات .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

---

وذلك لأنه باع مثلجات مصنوعة فى محل غير مرخص له بذلك .

أو باع مثلجات دون أن تكون نقية كيمياوياً وبكتريولوجياً على النحو المبين بالتحقيقات .

أو لأنه باع مثلجات غير مطابقة للشروط المقررة على النحو الموضح بالتحقيقات .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## أحكام النقص

١ - مادامت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مياهًا غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي نظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنه ضارة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها ، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهاً وتجب مصادرة هذه المياه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

( نقض ٨ مايو ١٩٥٠ طعن )

رقم ٤٢٤ سنة ٢٠ نقض )

٢ - يتحقق العنصر المادي في جريمة - إنتاج مياه غازية غير مطابقة لرسوم المياه الغازية بقصد البيع - باحتوائها على مواد غريبة بغض النظر عما إذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، أو غير ضارة .

( نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة أحكام )

محكمة النقض س ١٠ ص ١٠١٧ )

٣ - تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢ / ١٢ / ١٩٥٣ على أنه « تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية » بكتريولوجيا أو كيمياوياً - وهو نص صريح في أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة « وهي المخالفة لموضوع الدعوى المطروحة » .

( نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٦١ مجموعة أحكام )

محكمة النقض س ١٢ ص ١٠١٤ )

٤ - العبرة فى قبول الطعن بالنقض هى بوصف الواقعة كما رفعت  
بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذى تقضى به المحكمة ، فإذا كانت  
الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية  
للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقضت المحكمة الجزئية باعتبار  
الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
وتغريم المتهم خمسين قرشاً والمصادرة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت  
المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فإن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض  
جائزاً .

( نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ ص ١٠١٤ )

٥ - توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم  
الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها  
بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون  
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية  
والصودا نقية كيمياوياً وبكتريولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد  
المياه العمومية فى مناطق الإنتاج . وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير  
صالحة للاستهلاك الأدمى - ولا يقبل الجدل فى مصدر المياه المستعملة فى  
الإنتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من  
الرواسب والشوائب - إذ يستوى فى حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع  
عدم الصلاحية تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه المستعملة فى التحضير طالما  
قد ثبت تحليلها كيمياوياً أو بكتريولوجياً عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير  
المياه النقية .



.....(غش المياه الغازية و المشروبات).....

( نقض ٣ مايو ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٤٠٧ )

٦ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقيه مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادى بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقيه بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلاً إيجابياً لأحداث هذا الأثر المؤثم .

( نقض ٣ مايو ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٤٠٧ )

٧ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محاميها بأنها مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع ، وأن المستول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيداً عن رقابة وإشراف الشركة المنتجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتهم دون أن يبين مسؤوليتهم عن الجريمة المسندة إليهما ومدى إشرافهما و علمهما اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

( نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٦٦ ص ٨٠٥ )

٨ - من المقرر أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه

غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت اشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها وأن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، ولغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذى يلزم توافره حتماً للعقاب .

(نقض ١٤ يونية ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١١٩ ص ٦٧٢ )

٩ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه أقام قضاءه بالبراءة على الشك فى سلامة الدليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج فى المياه الغازية قد يكون مرجعه رداءة الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تتشكك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الأدلة ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى والمتم بأدلة الثبوت فيها وأفصحت عن عدم اطمئنانها إلى سلامة هذه الأدلة ، وخلصت إلى الشك فيما إذا كان الغش قد حدث أثناء عملية إنتاج المياه الغازية أم بعدها ، بما تنتفى معه - فى الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المفترضة عن هذا الغش ، ومن شأنه بالتالى أن يودى إلى ما رتب عليه

.....(غش المياة الغازية و الثلجات) .....

---

من شك فى صحة إسناد التهمة إليه . ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنة من مناقشة فى هذا الشأن لا يعدو - فى حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هى إليها مما لا تقبل أثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٤ يونية ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١١٩ ص ٦٧٢ )

## غش الأغذية الأخرى

المرسوم الصادر فى ١٩ / ٢ / ١٩٥٣

فى شأن مواصفات التوابل المعدل بقرار

مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ / ٦ / ١٩٥٦

مادة ١ - يجب أن تتوافر فى التوابل الواردة فى الجدول الملحق بهذا المرسوم والتي تكون بحالتها الطبيعية المواصفات المحددة لكل منها فيه .  
ويجب أن تتوافر فى التوابل الأخرى الحد الأدنى للمواصفات الفنية المحددة بشأنها فى المراجع العلمية . ويقصد بالتوابل النباتات أو أجزائها التى لها تأثير معين على المذاق أو الرائحة وتستعمل بقصد فتح الشهية أو تحسين الطعم وتعتبر مادة الفانيلين من التوابل فى تطبيق أحكام هذا المرسوم . ويقصد بالشوائب فى تطبيق المواصفات القش والحب الفارغ وأجزاء النباتات الأخرى التى لا تستعمل كتوابل .

مادة ٢ - يجوز تجهيز التوابل بشكل مسحوق بشرط أن تكون من نوع واحد ويجوز تجهيزها بخلطها على أن تبين المواد الداخلة فى الخليط على الغلاف والعبوة ويجب أن تتوافر فى التوابل المسحوقة المواصفات المقررة لها وأن تكون خالية من الشوائب والمواد الغريبة .

.....(غش الأغذية الأخرى).....

**مادة ٣ -** يحظر تجهيز التوابل بقصد بيعها كتوابل بعد استخلاص المواد الفعالة منها كما لا يجوز بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع بهذه الصفة .

ويستثنى من أحكام هذه المادة ومن أحكام المادة الثانية من مرسوم تنظيم المواد الغذائية المخلوطة المشار إليه المجهزات التي تحتوى على التوابل مع مواد أخرى غير ضارة بالصحة وتحمل أسماء مختلفة إذا كانت هذه المجهزات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تستعمل فى المحال العامة تحت اسم التوابل .

**مادة ٤ -** يوضح على العبوات اسم التوابل واسم منتجه أو مجهزه وعنوانه .

**مادة ٥ -** تعتبر التوابل مغشوشة فى الحالات الآتية :

- ١ - إذا فصلت المواد الفعالة منها .
- ٢ - إذا لونت بمادة ما .
- ٣ - إذا زادت نسبة الشوائب أو المواد الغريبة على الحدود المبينة فى هذا المرسوم .

٤ - إذا لم تطابق أرقام تحليلها الحدود المبينة فى هذا المرسوم .

**مادة ٦ -** تكون التوابل ضارة بالصحة فى الحالات الآتية :

- ١ - إذا كانت تالفة أو متغيرة فى خواصها الطبيعية من حيث اللون والطعم والرائحة .

٢ - إذا أحتوت على مواد سامة .

٣ - إذا أحتوت على حشرات .



.....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

---

مادة ٧ - يشترط فى التوابل سواء كانت على حالتها الطبيعية أو على هيئة مسحوق من نوع واحد أو على هيئة مخلوط من عدة أنواع أن تطابق أوصافها الظاهرية والمجهرية أوصاف الأجزاء النباتية للنباتات المحضرة منها .

مادة ٨ - لا يجوز استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكام هذا المرسوم .

مادة ٩ - على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والشئون البلدية والقروية والمالية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المرسوم الصادر فى ٣١ / ١٢ / ١٩٥١

بشأن تنظيم صناعة الخل وتجارته

المعدل بقرار رئيس الجمهورية

الصادر فى ٨ / ٢ / ١٩٥٨

مادة ١ - لا يجوز استيراد أو تصدير الخل المعد للتغذية أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد النوعين الآتين :

النوع الأول : خل طبيعى ويجب أن يكون ناتجاً من عملية التخمير الكحولى الخلى . وألا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية وأن تتوافر فيه النكهة المميزة لخل الطبيعى .

النوع الثانى : خل صناعى أو خل مقلد وهو المحتوى على حامض الخليك غير الناتج كلية من عملية التخمير الكحولى الخلى ويجب ألا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات وألا تزيد على ثمانية جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية . ويجب أن تتوافر فى كل من النوعين السابقين علاوة على ما تقدم الشروط الآتية :

(أ) أن يكون خالياً من المواد الغريبة أو أى حامض آخر سوى حامض الخليك والأحماض الأخرى التى تنتج من عملية التخمير الطبيعى .

(ب) ألا تضاف إليه أية مادة ملونة خلاف السكر المحروق .

(ج) ألا تزيد نسبة الزرنيخ فيه على ١٤٣ر . من الجرام فى المليون محسباً كأكسيد الزرنيخ و ٢ أو ٣ وأن يكون خالياً من معدنى الرصاص

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

والنحاس .

(د) أن يكون رائقاً خالياً من الرواسب أو الأعشبة العالقة أو الظاهرة المحتوية على بكتريا حامض الخليك .

(هـ) ألا تزيد نسبة الكحول فيه على نصف في المائة .

**مادة ٢ -** لا يجوز بيع الخل المعد للتغذية بنوعيه السالفي الذكر أو عرضه للبيع أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان موضوعاً في أوعية أو عبوات عليها بيان نوع وجهة الصنع واسم المصنع الذي أنتجه أو عبأه إذا كان قد عبئ في غير جهة الإنتاج واسم المستورد إن كان مستورداً من الخارج .

**مادة ٣ -** لا يجوز بيع حامض الخليك الذي تزيد نسبته على ثمانية جرامات في كل مائة سنتيمتر مكعب أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في زجاجات أو أوعية مقفلة ومكتوباً عليها حامض خليك غير معد للغذاء مع بيان النسبة المئوية .

**مادة ٤ -** يحظر على المحال التي تباع أو تعرض أو تطرح للبيع أو تحوز بقصد البيع الخل المعد للتغذية حيازة حامض الخليك المشار إليه في المادة السابقة لأي سبب كان .

**مادة ٥ -** على وزارة التجارة والصناعة والصحة العمومية والمالية والزراعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

.....(غش الأغذية الأخرى) .....

## قرار مجلس الوزراء بتنظيم صناعة العسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذهبى وتجارتها

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :

- (أ) بالعسل الأسود : الشراب الناتج من تركيز عصير القصب .
- (ب) بالعسل الدبس : الشراب الناتج من تركيز عصير الفواكه .
- (ج ) بالشراب الذهبى : الشراب المركز الناتج من السكر الخام .

مادة ٢ - لا يجوز صنع المنتجات المنصوص عليها فى المادة السابقة أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا توافرت فيها المواصفات المنصوص عليها فى هذا القرار .

مادة ٣ - يجب أن تتوافر فى المنتجات المذكورة ، المواصفات الآتية :

- (أ) ألا تحتوى على مواد سكرية متبلورة .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيها على ٣٠٪ ( ثلاثين فى المائة ) .
- (ج) ألا تزيد درجة الحموضة على ١٠ ( عشرة ) .
- (د) ألا تزيد نسبة الحموضة الطيارة على ٣٪ ، محسوبة كحامض خليك .

(هـ) ألا تزيد نسبة الرماد على ٣٪ ( ثلاثة فى المائة ) .

مادة ٤ - لا يجوز أن تحتوى المنتجات المذكورة على مواد ملونة أو مواد غريبة عدا الروائح العطرية الطبيعية أو الصناعية والمواد الحافظة .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

**مادة ٥ -** لا يجوز فى تغطية المنتجات المذكورة استعمال متخلفات القصب أو القش أو الطينة أو ما شابه ذلك .

**مادة ٦ -** يجب أن يوضع على عبوات المنتجات المذكورة اسم الصنف ونوع المادة الناتج منها واسم صاحب المصنع وجهة الصنع واسم المنتج أو المستورد أو المعبئ إذا عبئ فى جهة الإنتاج .

**مادة ٧ -** يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه ، الكيفية التى توضح بها البيانات المنصوص عليها فى هذا القرار ، وكيفية تصريف المنتجات المذكورة التى تكون موجودة وقت العمل بهذا القرار وتكون مخالفة لأحكامه .

**مادة ٨ -** على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١١ مايو ١٩٥٥ .



.....(غش الأغذية الأخرى).....

## قرار مجلس الوزراء

بشأن تنظيم بيع الملح وتداوله المعدل

بالقرارين الجمهوريين رقمي ١٧٥٥

لسنة ١٩٥٩ ، ٤٢ لسنة ١٩٦٤

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالملح « ملح كلوريد الصوديوم » وبشرط أن يكون أبيض اللون بعد سحقه ، عديم الرائحة ملحي الطعام ، خال من المرارة ، جاف الملمس متعادل التفاعل ولا يحتوى على مواد سامة .

مادة ٢ - لا يجوز بيع الملح أو طرحة أو عرضة للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

١ - ملح فاخر للمائدة ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٨ر٥٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء مثل كربونات المغنسيوم كمادة محسنة لا تزيد على ١٪ على أن يبين ذلك على العبوة .

٢ - ملح ناعم للطعام ، يجب ألا يقل ما يحتويه من كلوريد الصوديوم عن ٩٥٪ والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء بحيث لا تزيد على ١٪ .

٣ - ملح خشن ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٤٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء وأملاح غير ضارة بالصحة لا تتعدى نسبتها ٢٪

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

ويجب ألا تتعدى نسبة المواد غير القابلة للذوبان فى الماء ١٪ . ولوزير الصناعة إضافة أى مواد محسنة أخرى وتحديد مواصفات معينة لكل من أنواع الملح الثلاثة ذلك بقرار منه بعد الاتفاق مع وزير الصحة .

**مادة ٣ -** لا يجوز بيع ملح المائدة الفاخر أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى باكوات مصنوعة من الورق المغطى بالبرافين من الداخل أو من ورق السلوفان العازل للرطوبة أو أى نوع آخر من الورق العازل للرطوبة أو فى عبوات من البلاستيك محكمة الإغلاق أو فى علب من الصفيح المدهونة من الداخل بورنيش مانع للصدأ ومحكمة الإغلاق .

(ب) لا يجوز بيع ملح الطعام الناعم وطرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى باكوات مصنوعة من الورق النظيف محكمة الغلق غير رطبة .

(ج) ولا يجوز بيع الملح الخشن أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى جوانات من الخيش عدا الملح المستعمل فى الأغراض الصناعية فيجوز نقله من الملاحات إلى المصانع رأساً دون تعبئة فى جوانات من الخيش .

(د) ويجب أن يكون الوزن الصافى للكمية المعبأة بالنسبة إلى النوع الأول من أحد الأوزان الآتية :

٤/١ كيلو جرام أو ٢/١ كيلو جرام أو كيلو جرام أو ٢ كيلو جرام -  
بالنسبة للنوع الثانى ٢/١ كيلو جرام أو ٢ كيلو جرام - وبالنسبة للنوع الثالث ٥٠ أو ١٠٠ كيلو جرام . ويجب أن يوضح الوزن الصافى على العبوات مع اسم المعبئ وعلامته التجارية إن وجدت .

**مادة ٤ -** ألغيت بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .

.....(غش الأغذية الأخرى).....

---

مادة ٥ - يعتبر الملح مغشوشاً إذا كان مخالفاً للمواصفات المشار إليها في المادة الثانية من هذا القرار .

مادة ٦ - يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٧ - على وزارة التجارة والصناعة والصحة العمومية والعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ١٤ مارس ١٩٥٦ .

رئيس مجلس الوزراء

## غش الدم

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات

جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته

بعد الديباجة :

مادة ١ - لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته إلا فى مركز خاص يعد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية .

ولا يصرف هذا الترخيص إلا للهيئات العامة أو الخاصة التى يدخل فى اختصاصها القيام بالعمليات المشار إليها أو طبيب من الأطباء البشريين .

ويجب أن تتوافر فى المركز الخاص المواصفات والاشتراطات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ويتعين أن يتولى إدارته طبيب من الأطباء البشريين .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة باسم وكيل الوزارة وفق النموذج الذى يعد لذلك ويتضمن البيانات الآتية :

١ - اسم الطالب ولقبه .

٢ - جنسيته .

٣ - اسم الطبيب المختص بالإدارة .

٤ - أسماء ووظائف من يعاونون الطبيب فى المركز الخاص .

مادة ٣ - يدفع الطالب رسم قدره جنيه واحد عند تقديم الطلب ، وعند الترخيص يحصل رسم قدره خمسة جنيهات ، كما يحصل رسم سنوى قدره جنيه ويعفى من أداء هذه الرسوم الهيئات العامة .

مادة ٤ - على الطبيب المرخص له بإدارة مركز نقل الدم أخذ الدم من المتطوعين بمعرفته أو تحت إشرافه ومسئوليته ، ويجوز أخذ الدم فى مستشفى أو فى أمكنة وقتية لهذا الغرض وتكون بها كافة الأدوات والأجهزة الضرورية والتي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ويكون الطبيب المرخص له مسئولاً عن الأخطاء التي قد يتعرض لها المتطوع أثناء أخذ الدم .

مادة ٥ - يعد بكل مركز لنقل الدم سجل تدون به أسماء المتطوعين الذين يرخص لهم باعطاء الدم فى هذا المركز ، ويتعين على هذه المراكز أخطار المركز الرئيسى بالقاهرة . بالأسماء المقيمة فى السجلات الخاصة بها لقيدها بسجله العام .

ويصدر ببيان طريقة القيد بالسجلات والتحقيق من شخص المتطوع ومركز التطوع قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ولا يجوز صرف بطاقة لأى متطوع إلا بعد الرجوع للسجل العام بالمركز الرئيسى للتثبيت من عدم حصوله على أكثر من بطاقة .

مادة ٦ - تنشأ بوزارة الصحة العمومية بالاقليم الجنوبى هيئة لمراقبة عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته تمثل فيها الجامعات



## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

والهيئات الأهلية المتصلة بعمليات الدم وتشكل بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي يطلق عليها اسم مجلس مراقبة عمليات الدم وتختص بالآتى :

( أولاً ) الاشراف الفنى على المراكز الخاصة بنقل الدم وكذلك التفتيش على استيفاء هذه المراكز للشروط المقررة فى هذا القانون .

( ثانياً ) تنسيق العلاقة بين المراكز الحكومية والأهلية والجهات المستهلكة لمركبات الدم .

( ثالثاً ) تقديم البحوث الفنية المتعلقة بالنواحى المتصلة بعمليات تجميع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتقييم أعمال مراكز نقل الدم المرخص بها سنوياً .

( رابعاً ) التوصية بتدريب الأطباء بالمركز التى يرى صلاحية امكانياتها للقيام بهذا التدريب .

( خامساً ) وضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها فى المراكز المختصة بتحضير الدم ومركباته ومشتقاته .

مادة ٧ - يعد المجلس لائحته الداخلية ونظام العمل بها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي .

مادة ٨ - يصدر وزير الصحة العمومية التنفيذي القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التى تقوم بصرف التراخيص وفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها فى نقل الدم والشروط التى يجب أن تتوافر فى المتطوع ومكافآت المتطوعين وأثمان الدم ومركباته ومشتقاته بعد أخذ رأى مجلس مراقبة عمليات الدم .

.....( غش الدم ).....

**مادة ٩ -** يجب على القائمين بإدارة مراكز الدم فى غير الهيئات العامة والتي تكون قد انشئت أو أديرت لجمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته قبل العمل بهذا القانون أن يخطرأ وزارة الصحة العمومية. خلال ستين يوماً من تاريخ العمل به ، ويجوز منحهم الترخيص اللازم متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

**مادة ١٠ -** كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه فضلاً عن جواز الحكم بمصادرة الأجهزة والأدوات والمهمات موضوع المخالفة ، ويجوز فضلاً عن ذلك غلق المركز ادارياً إذا أدير من غير ترخيص أو بدون اشراف طبيب أو دن مراعاة الاشتراطات الصحية التى يحددها القرار الوزارى .

**مادة ١١ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم الجنوبى بعد ثلاثون يوماً من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة  
سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونية سنة ١٩٦٠ ) .

## قرار وزير الصحة رقم ١٠٤

لسنة ١٩٨٥ بشأن مستويات مراكز

الدم وصلاحياتها وتحديد القوى العاملة بها

وزير الصحة ..

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم جمع وتخزين الدم ومركباته؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم اجراءات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التي تقوم بفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها في نقل الدم والشروط التي يجب أن تتوافر في المتطوعين وأثمان الدم ومركباته ومشتقاته والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اجراءات طلب الترخيص بمركز لنقل الدم ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٥ بمنح بعض موظفي وزارة الصحة صفة مأموري الضبط القضائي؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ بشأن المواصفات والاشتراطات التي يجب توافرها بمراكز جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته ؛

وعلى ما جاء بمحاضر مجلس مراقبة عمليات الدم بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، ٣١ / ١٠ / ١٩٨٤ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٤ .

قرر

**مادة ١ -** يقوم مجلس مراقبة عمليات الدم بوضع الاشتراطات والتجهيزات اللازمة لكل مستوى من مستويات مراكز الدم وأسلوب العمل اللازم بكل منها متضمناً واجبات الأفراد والسجلات الواجب توافرها لأحكام العمل بهذه المراكز وطرق اجراءات التحاليل اللازمة ، كما يقوم المجلس المذكور بتحديد مستويات مراكز الدم الجامعية .

**مادة ٢ -** تنقسم مراكز الدم إلى ثلاث مستويات :

مركز دم رئيسى ، مركز دم فرعى ، مركز دم تخزين .

**أولاً : مركز الدم الرئيسى**

**مادة ٣ -** يتولى مركز الدم الرئيسى الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

- تنفيذ خطة الوزارة ( فى مجال جمع ونقل الدم ) فى المنطقة المحددة له .

- جمع الدم داخلياً وخارجياً .

- القيام بجميع التحاليل المعملية المتخصصة .

- تحضير مكونات الدم

- تدريب الأفراد فيها .

- الإشراف على مراكز الدم الفرعية و التخزين فى المنطقة المحددة له .

- القيام بالبحوث وحل المشاكل الفنية الخاصة بالدم .

- امداد مراكز دم التخزين بالدم اللازم سواء عن طريقة أو من مراكز

الدم الفرعية التابعة له .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

- تجميع الدم الذى قارب على انتهاء صلاحيته من مراكز التابعة له وإرساله إلى مركز مشتقات البلازما بالهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات .

- عقد ندوات عملية مع الأطباء المعالجين بالمنطقة فى مجال خدمات نقل الدم .

- عمل فصائل الدم للمواطنين .

- الاحتفاظ بسجلات وأسماء المتطوعين من ذوى الفصائل النادرة فى المنطقة المحددة له .

- تقديم خدمات علاجية لعلاج أمراض الدم حسب تعليمات الطبيب المعالج .

مادة ٤ - يتبع المركز المذكور مدير الشئون الصحية بالمحافظة ويتفرغ لإدارته طبيب تخصص باثولوجيا اكلينيكية أو ما يعادلها له خبرة فى مجال خدمات نقل الدم لا تقل عن ثلاث سنوات ويعاونه أطباء متخصصون فى عمليات نقل الدم وأطباء مقيمون تحت التدريب ويجوز الاستعانة بكيميائيين ( تخصص كيمياء حيوان ) أو صيادلة .

مادة ٥ - يكون للمركز المذكور جهاز فنى وإدارى معاون يتكون من :

- فنى معمل .

- ممرضات .

- أمناء مخازن .

- فنى صيانه .



- اداريين .

### ثانياً : مركز الدم الفرعى

مادة ٦ - يتولى مركز الدم الفرعى الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

- جمع الدم داخلياً وخارجياً فى دائرة عمله المخصصة له بمعرفة مركز الدم الرئيسى .

- عمل التحاليل المعملية اللازمة المتخصصة .

- اللجوء إلى مركز الدم الرئيسى فى محل المشاكل التى تعترضه .

- عمل فصائل الدم للمواطنين .

- يجوز له فصل المكونات إذا توافرت له الأفراد والإمكانات ووجدت الحاجة إلى ذلك ( بعد موافقة مجلس المراقبة ) .

مادة ٧ - يتفرغ لإدارة المركز طبيب تخصص باثولوجيا اكلينيكية أو ما يعادلها له خبرة فى مجال خدمات نقل الدم لا تقل عن ثلاث سنوات أو طبيب مرخص له فى مزاولة مهنة الطب له مدة خبرة فى مجال الدم لا تقل عن سبع سنوات ويعاونه أطباء مقيمون وفنيون معمل وممرضات واداريون .

### ثالثاً : مركز دم تخزين

مادة ٨ - يتولى مركز دم التخزين الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

- الاحتفاظ بمخزون من الدم الوارد إليه من مركز الدم الرئيسى أو الفرعى .

## .....قوانين و لوائح غش الأغذية .....

- يجوز له أن يجمع الدم داخليا على الا يستخدم هذا الدم إلا بعد ارسال عينات منه إلى مركز الدم الرئيسى أو الفرعى ( أيهما أقرب ) لعلم التحاليل السيروولوجية اللازمة وخطاره بالنتيجة .

- وعمل فصائل الدم للمواطنين واجراء اختبارات التوافق للدم قبل صرفه .

مادة ٩ - يتعين أن يتوافر بالمركز المذكور طبيب مدرب على أعمال نقل الدم وممرضتان مدربتان على أعمال نقل الدم .

مادة ١٠ - يجوز لمجلس مراقبة عمليات الدم التصريح للمستشفيات الخاصة التى بها مائة سرير فأكثر وتقوم باجراء العمليات الجراحية بفتح مركز للدم على مستوى مركز دم فرعى على ألا يصرح له بحملات خارجية للجمع ويقتصر نشاطه على جمع الدم داخل المركز وذلك لخدمة نزلاء المستشفى فقط على أن يراعى فى مدير المركز أن يكون طبيب متخصصا فى الباثولوجيا الاكلينيكية أو ما يعادلها و له خبرة فى مجال خدمات نقل الدم لا تقل عن ثلاث سنوات يعاونه أطباء مقيمون و فنيو معمل و ممرضات مدربون على خدمات نقل الدم و يسرى ذلك على مراكز الدم الخاصة السابق التصريح بفتحها و التى لا تتبع مستشفيات .

مادة ١١ - تخضع جميع مراكز الدم الحكومية و الخاصة للتفتيش الذى يتولاه أطباء الإدارة العامة لبنوك الدم أو من يفوضهم مجلس مراقبة عمليات الدم ممن لهم صفة الضبطية القضائية طبقا لقرار وزير العدل رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر - كمل يتولى أطباء الادارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكومية ممن لهم صفة الضبطية القضائية التفتيش على مراكز الدم الخاصة بالاشتراك مع الادارة العامة لبنوك الدم .

.....( غش الدم ).....

---

مادة ١٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه  
و كل حكم يخالف ذلك .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - و يعمل به من  
تاريخ صدوره .

وزير الصحة

دكتور / محمد صبرى زكى

## قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها

### فى قوانين و لوائح و قرارات غش الدم

١ - جنحة بالمواد ١/١ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ :

و ذلك لأنه قام بجمع أو تخزين أو توزيع الدم أو مركباته أو مشتقاته فى غير الأماكن المخصصة لذلك .

#### العقوبة :

الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيهاً .

٢ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ :

و ذلك لأنه قام بجمع أو تخزين أو توزيع الدم أو مركباته أو مشتقاته فى قبل الحصول على ترخيص من وزارة الصحة .

#### العقوبة :

الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيهاً .

٣ - جنحة بالمادتين ١ / ٤ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ :

وذلك لأنه و هو ليس من الأطباء البشريين ادار مركزاً لنقل الدم لا تتوافر فيه المواصفات والاشتراطات المقررة .

#### العقوبة :

الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيهاً .

.....( غش الدم ).....

٤ - جنحة بالمادتين ١ / ٣ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ و المواد ١ ، ٢ ، ١١ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ :

وذلك لأنه لم يسراع المواصفات والأشتراطات الواجب توافرها فى مراكز نقل الدم .

العقوبة :

الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيهاً .

٥ - جنحة بالمادتين ٥ و ١٠ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ :

وذلك لأنه وهو المسئول عن مركز جمع أو تخزين الدم لم يعد بمركز نقل الدم ادارته سجلاً لتدوين أسماء المتطوعين المرخص لهم باعطاء الدم فيه على النحو المبين بالتحقيقات .

أو لأنه لم يخطر المركز الرئيسى بالقاهرة بالأسماء المقيدة فى سجل تدوين أسماء المتطوعين لقيدها بالسجل العام .



## الجزء الثالث

تشريعات الغش التجارى  
فى ضوء الفقه و أحكام النقص  
و الإدارية العليا و الدستورية العليا



## فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
١- قانون الوزن و القياس و الكيل رقم ١ لسنة ١٩٩٤ و لائحته التنفيذية و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيه	٥٢٥	٦١٥
٢- قانون العلامات و البيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ و لائحته التنفيذية و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليه فيها	٦١٦	٦٧٦
٣- قانون الرقابة على المعادن الثمينة رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ و لائحته التنفيذية و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيها	٦٧٧	٧٢٠
٤- قانون البيوع التجارية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ و لائحته التنفيذية و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيها	٧٢١	٨٦٢
٥- الغش فى عقود التوريد	٧٦٢	٧٧٠
٦- قانون براءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية رقم ١٣٢ و لائحته التنفيذية و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيها	٧٧١	٨٣٤



## الغش فى الوزن و القياس و الكيل

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤

فى شأن الوزن والقياس والكيل (\*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### الفصل الاول

#### وحدات الوزن والقياس والكيل

مادة ١ - الوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل هى :

(أ) الوحدات الأساسية وهى الكيلو جرام والمتر والثانية والأمبير والدرجة كلفن والقنديل والمول .

(ب) وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل ومقاييس المسطحات المحددة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

(ج) أجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣ فى ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ .



.....الفش فى الوزن و القياس و الكيل.....

ويجوز بقرار من الوزير المختص تعديل الجدول رقم (٢) المشار إليه بإضافة أو بحذف بعض الوحدات .

**مادة ٢ -** تحتفظ مصلحة دمع المصوغات والموازين بمراجع للوحدات المستخدمة فى الوزن والقياس والكيل المبينة فى الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون على نحو يحافظ على دقتها ، وتتولى معايرة ودمغ أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل على المراجع المحفوظة لديها طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

## الفصل الثانى

### أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

**مادة ٣ -** تحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة الشروط الواجب توافرها فى أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل وشكل الأختام التى تدمغ بها تلك الأجهزة والآلات والأدوات .

**مادة ٤ -** يحظر بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها بقصد البيع إلا إذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقاً لأحكام هذا القانون .

**مادة ٥ -** تقدم إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها فى الحدود المقررة فى الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون وذلك مقابل سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم (٤) الملحق به .

ويجوز للوزير المختص بالاتفاق مع الجهات المختصة وبناء على طلب المصلحة تعديل الجدول رقم (٣) .

وتلغى الدمغة إذا وجدت المصلحة الأجهزة والآلات والأدوات غير صحيحة عند إعادة معايرتها. وتصدر المصلحة شهادات تدل على معايرة الأجهزة والآلات والأدوات التى لا يسمح حجمها أو دقتها بوضع أختام الدمغ عليها .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن إذا كانت الأجهزة ثابتة يتعذر نقلها أو فى الحالات التى يقدرها رئيس المصلحة أن تتم المعايرة فى المكان الذى يحدده الطالب بعد دفع رسوم المعاينة والمعايرة ومصرفات الانتقال والمشال ونحوها وفقا لما يقدره رئيس المصلحة ، وعلى الطالب أن ينقل ويرد سنج وأدوات المعايرة بعد انتهاء اللازم منها إلى المكان الذى نقلت منه فى ميعاد لا يجاوز خمسة أيام تبدأ من اليوم التالى لليوم الذى انتهت فيه المعايرة وإلا استحق عليه مبلغ مقداره عشرة جنيهات عن كل يوم تأخير بالنسبة لكل طن من أوزان السنج المستخدمة فى المعايرة كتعويض للمصلحة وتعتبر كسور الطن طنا كاملاً .

مادة ٦ - تعاد معايرة ودمغ أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل دوريا وذلك فى المواعيد ووفقاً للإجراءات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٧ - تحدد المواصفات والشروط الخاصة بالأجهزة والآلات المعدة لقياس وحدات الثانية والأمبير ، والدرجة كلفن ، والقنديل ، والمول ، أو الوحدات المركبة منها بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة ، كما تتم معايرة هذه الأجهزة والآلات وفقاً للأوضاع ومقابل الرسوم التى يحددها الوزير المختص بقرار منه على ألا تتجاوز هذه الرسوم ( ٥٠ ) جنيهاً .

مادة ٨ - لا يجوز دمع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

## .....الغش فى الوزن و القياس و الكيل.....

أ - أن تكون الأجهزة والآلات والأدوات مطابقة ومستوفاة للشروط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة طبقاً للمادة (٣) .

ب - أن يثبت عليها مرتبتها وحمولتها أو مقاسها أو طاقتها أو سعتها بأرقام وحروف عربية ثابتة وظاهرة .

ويجوز أن يكون هذا البيان مكتوباً بلغة أجنبية إذا كان البيان المكتوب باللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً .

ج - أن يثبت عليها أسم المصنع وجهة الصنع بالنسبة إلى ما لم يسبق دمه من هذه الأجهزة والآلات والأدوات .

وللجهة القائمة على المعايرة التجاوز عن الشرطين (ب ، ج ) أو أحدهما وذلك بالنسبة للأجهزة التى لا يسمح حجمها أو طبيعتها بذلك .  
ويصدر قرار الجهة المختصة فى هذا الشأن نهائياً .

مادة ٩ - يجوز بناء على طلب صاحب الشأن أن تقوم مصلحة دمع المصرغات والموازين بإصلاح أو ضبط أو تركيب أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التى يرغب فى إصلاحها وذلك مقابل رسوم الإصلاح والضبط والتركيب التى تحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا تزيد هذه الرسوم على ثلاثمائة جنيه للجهاز أو الآلة الواحدة .

مادة ١٠ - حددت رسوم معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل فى الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

مادة ١١ - يستحق رسم مقداره عشرة جنيهات عن معاينة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل بناء على طلب ذوى الشأن إذا كانت

فى مكان واحد ولا تستغرق المعاينة أكثر من يوم واحد ويتعدد الرسم بتعدد  
الأمكنة التى تتم فيها المعاينة أو بتعدد الأيام التى تستغرقها هذه المعاينة .  
ويستحق رسم المعاينة بالاضافة إلى الرسوم المستحقة طبقاً للمادة  
السابقة وتنظم قواعد وإجراءات المعاينة بقرار من الوزير المختص .

**مادة ١٢ -** لا يجوز أن تسحب من الجمارك أو هيئة البريد طرود أو  
رسائل أجهزة أو آلات وأدوات الوزن والقياس والكيل الواردة من الخارج إلا  
بعد عرضها على مصلحة دمع المصوغات والموازين وموافقتها على الافراج  
عنها بعد أن تتأكد هذه المصلحة من أنها قانونية ومستوفاة لشروط الدمغ  
المبينة فى المادة (٨) .

**مادة ١٣ -** لا يجوز للجهات المشار إليها فى المادة السابقة التصرف  
فيما يتركه أصحاب الشأن من أجهزة أو آلات أو أدوات لم توافق مصلحة  
دمغ المصوغات والموازين على صلاحيتها للاستعمال بصفة قانونية إلا  
بالاتفاق مع هذه المصلحة وذلك طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير  
المختص .

**مادة ١٤ -** يكون التعامل فى الأصناف المبينة بالجدول رقم (٥)  
المعلق بهذا القانون على أساس الوحدات المقررة لكل صنف ويجوز بقرار من  
الوزير المختص تعديل هذا الجدول بإضافة أو بحذف بعض الأصناف أو  
بتعديل الوحدات المقررة لها .

### الفصل الثالث

#### تنظيم مزاولة المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل

**مادة ١٥ -** يحظر ممارسة مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من  
مصلحة دمع المصوغات والموازين .

## .....الغش فى الوزن و القياس و الكيل.....

ويصدر هذا الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقاً للأوضاع والشروط والإجراءات التى يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط الآتية فى طالب الترخيص عند طلبه أو تجديده :

أولاً : أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة .

ثانياً : ألا يكون قد صدر ضده حكم فى جنائية ، أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو فى جنحة تتعلق بمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانونين رقمى ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية ، و ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس وذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

ثالثاً : أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

رابعاً : أن يكون حاصلاً على مؤهل فنى فى تخصصه يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص أو أن تتوافر لديه الخبرة الكافية لمزاولة المهنة مع النجاح فى الامتحان الذى تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض .

خامساً : أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لمباشرة المهنة .

ويجب أن يؤدى الطالب عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده ، الرسم الذى يحدد بقرار من الوزير المختص بما لا يزيد على عشرين جنيهاً . ويلتزم المتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلى رسم التجديد .

مادة ١٦ - يحظر ممارسة مهنة صناعة أو إصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا بترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .



ويصدر هذا الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقاً للأوضاع والشروط والإجراءات التى يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة (١٥) فى طالب الترخيص عند طلبه .

ويؤدى طالب الترخيص رسماً يحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا يجاوز عشرين جنيهاً عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده .

ويلتزم من يتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلى رسم التجديد .

## الفصل الرابع

### العقوبات

**مادة ١٧ -** يكون لمن يشغل وظيفة مفتش موازين ومقاييس ومكاييل من الدرجة الثالثة التخصصية على الأقل - من العاملين بمصلحة دمع المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص - صفة الضبطية القضائية فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم فى سبيل مراقبة أحكام هذا القانون دخول الأماكن التى توجد بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل - فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن - وضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكامه .

**مادة ١٨ -** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام إحدى المادتين ١٥ أو ١٦ أو القرارات المنفذة لهما .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن أو

## .....الغش فى الوزن و القياس و الكيل.....

### القياس أو الكيل المضبوطة .

**مادة ١٩ -** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

ويفترض علم الحائز بذلك إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة أو من المشتغلين بصناعة أو إصلاح تلك الأجهزة أو من الوزانين المرخص لهم أو من أمناء شون البنوك أو المخازن ما لم يثبت العكس .

كما يعاقب بذات العقوبة كل من أحدث تغييرا فى أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة .

وفى جميع الأحوال تضبط الأجهزة والآلات والأدوات المستعملة فى الوزن أو القياس أو الكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويكون لمصلحة دمج المصوغات والموازن أن تباع لحسابها المضبوطات التى حكم نهائياً بمصادرتها ويصرف ٢٥٪ من ثمن المضبوطات المباعة لمن قاموا بضبطها ومعاونيهم .

**مادة ٢٠ -** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية من لهم صفة الضبطية القضائية لأعمالهم على النحو الوارد فى المادة (١٧) سواء بمنعهم من دخول الأماكن الموجودة بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة

تنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك فى الجريمة وكذلك كل من امتنع عمداً عن المراقبة أو الإبلاغ عن أية مخالفة .

**مادة ٢١ -** فيما عدا ما نصت عليه المواد السابقة يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذ له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الحالات تضبط أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ومع ذلك ففى حالة ضبط الأجهزة والآلات والأدوات غير المدموغة لدى شخص من غير المشتغلين بتجارتها أو صناعتها أو إصلاحها أو الوزانين أو أمناء الشون أو المخازن ويتضح أنها صحيحة وقانونية تقوم المصلحة بدمغها ، ويلتزم من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل مثلى الرسوم المقررة للمعايرة ، كما تستحق رسوم المعاينة ومصرفات الانتقال والمشال طبقاً للمادة (٥) .

**مادة ٢٢ -** تعتبر جرائم متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس .

**مادة ٢٣ -** لا تخل العقوبات المقررة فى هذا القانون بأية عقوبة أشد مقررة فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

## الفصل الخامس

### أحكام عامة

## .....الفش فى الوزن و القياس و الكيل.....

**مادة ٢٤ -** تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وصيانة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للوزارات والمصالح الحكومية ، كما يحظر على هذه الجهات بيع هذه الأصناف إلا بمعرفة المصلحة المذكورة .

**مادة ٢٥ -** تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين فى تمثيل جمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التى يتصل نشاطها بمجال القياس والمعايير القانونية .

**مادة ٢٦ -** يحصل رسم إضافى مقداره ١٠٪ من قيمة رسوم المعايرة والدمغ الموضحة بالجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون عن آلات الوزن والقياس والكيل التى تقدم لمصلحة دمع المصوغات والموازين لمعايرتها ودمغها ، على أن تخصص حصيلة هذا الرسم للصرف منها على صيانة المباني وتجديد الآلات المستعملة فى العمل ومنح حوافز للعاملين .

ويتم الصرف من هذه المبالغ بقرار من الوزير المختص بحيث لا يجاوز المخصص للحوافز ٥٠٪ من إجمالى الحصيلة .

**مادة ٢٧ -** يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الوزن والقياس والكيل ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ٢٨ -** يستمر العمل باللوائح والقرارات النافذة فى تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه حتى تصدر القرارات واللوائح التنفيذية له .

**مادة ٢٩ -** يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال الستة أشهر التالية لصدوره .

**مادة ٣٠ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

.....(الغش التجارى).....

---

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ رجب سنة ١٤١٤ هـ

( الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٩٤ م ) .

محمد حسنى مبارك



..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

**قرار وزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤**

**فى شأن أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل**

**صادر فى ١٦ / ٦ / ١٩٩٤ (١)**

**وزير التموين و التجارة الداخلية :**

بعد الإطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات  
والعلامات التجارية .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٩٣ بقيام السادة  
الوزراء بأعمال من يتغيب منهم .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٦ فى شأن أجهزة وآلات  
الوزن والقياس والكيل .

**قرر**

**الفصل الأول**

**الشروط الواجب توافرها**

**فى أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل**

**أولاً : أحكام عامة**

(١) منشور فى الوقائع المصرية - العدد ١٦٣ (تابع) فى ٢٤ / ٧ / ١٩٩٤ .

مادة (١) :

لا يجوز دمع آلات الوزن إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

أ - أن تكون جميع السكاكين وسطوح ارتكازها من صلب مقسى بدرجة صلادة لا تقل عن ٦٠ درجة روكويل أو عقيق أو أى معدن آخر بحالة جيدة توافق عليها مصلحة دمع المصوغات والموازين وذلك حسب حالة الاستعمال .

ويجب أن تكون مثبتة بكيفية تسمح بسهولة الحركة وتركز السكاكين على طول أجزائها العاملة ولا تستعمل لتثبيتها خوابير أو لينات ، وفى حالة استعمال خوابير فى السكينة الرئيسية بمثلثات موازين الطبالي يجب أن تلحم بلحام متين يتعذر معه نزعها ويجوز الاستعانة بلينة واحدة فى ذراع ميزان الطبالية أو القبانى السابق دمعها ( القديم ) ويشترط أن تكون مثبتة بلحام متين يثبتها تماماً .

ب - أن تكون الآله متنزنة قبل تحميلها ( أى فى حالة الخلو ) .

ج - أن يكون للذراع مدى كاف للتذبذب بحيث يعود إلى حالة الاتزان بمجرد رفع الثقل عنه ويرجع المؤشر إلى علامة الصفر أو النهاية الصغرى حسب الأحوال .

د - إذا كان للآلة أجزاء متبادلة فيجب ألا يؤثر التبادل فى صحة الوزن .

هـ - أن تكون جميع التقاسيم بخطوط واضحة رقيقة يسهل معها قراءة نقط ارتكاز النقل المتحرك ( الرمانة ) أو موضع المؤشر حسب الأحوال .

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

و - أن تكون كفات الموازين مصنوعة بحيث تتحمل الاستعمال العادى وبكيفية تجعلها صالحة لحمل أصناف البضاعة المعدة تلك الموازين لوزنها .

ويجب أن ترقم الموازين وجميع أجزائها بأرقام موحدة وظاهرة ليسهل قراءتها ولا يجوز معايرتها قبل استيفاء تلك الشروط .

ز - أن تكون مجهزة بقرص من معدن رخو لوضع أختام الدمغ عليه ويكون مثبتا بكيفية لا تسمح بسقوطه - ولا تسرى حكم هذه الفقرة على موازين الدرجتين الأولى والثانية ووفقا لما تقرره مصلحة دمغ المصوغات والموازين لكل نوع من أنواع الموازين المختلفة .

ح - مصلحة دمغ المصوغات والموازين هى التى تقرر توافر هذه الشروط أو عدم توافرها ورأيها فى ذلك نهائى .

### مادة (٢) :

الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل التى تقدم للمعايرة يجب أن تكون تامة بجميع أجزائها ، ونظيفة وخالية من أية شوائب أو علامة تلتبس مع أختام الدمغ وأن تكون جيدة الصنع وعلى درجة من المتانة تتحمل الاستعمال العادى والأغراض التى صنعت من أجلها .

### مادة (٣) :

الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل التى تكون أصلحت أو أعيد ضبطها بعد وضع خاتم الدمغ عليها ، يجب إعادة معايرتها قبل استعمالها .

### مادة (٤) :

تعاير آلات الوزن بإيجاد القدر اللازم لجعل الذراع أفقياً مع إنطلاقه فى الحساسية فى حدود الفرق المسموح به عندما تكون الآلة محملة وعند معايرة آلات الوزن غير المثبتة وذات القاعدة توضع على سطح أفقى مع استعمال ميزان المياه الثابت بها لضبطها .

وأما التى تستعمل وهى معلقة فتعاير بهذه الحالة .

#### مادة (٥) :

يشترط فى موازين بصفة عامة أن تكون درجة حساسيتها وحركتها منطلقة فى حدود التفاوت المسموح به والمقدر لكل نوع وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

#### ثانياً: الموازين

#### مادة (٦) :

تخضع معايرة آلات الوزن للشروط المبينة فى المواد التالية :

#### ١ - ميزان القب

#### مادة (٧) :

يشترط فى موازين القب عند معايرتها ما يأتى :

أ - أن يكون الجهاز الملحق بالآلة والمعد لضبط التوازن فى حالة خلوها من الأحمال مثبتاً بها بصفة دائمة وبحالة لا تعوق استعمال الميزان .

ب - ألا يجاوز الفرق القدر المسموح به عند وضع نصف الحمولة فى كل من الكفتين وتحريك السكاكين أو مراكزها جانبياً أو إلى الأمام أو الخلف فى المدى المعد لها .

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

ج - أن يظل الميزان صحيحا سواء وضعت السنج فى وسط الكفة أو فى جوانبها .

مادة (٨) :

لا يجوز دمع موازين القب ذات الطرفين إذا كانت السلاسل معلقة بكيفية تسمح بإطالة أو تقصير أحد الذراعين أثناء الوزن .

مادة (٩) :

تدمغ موازين القب بوضع الخاتم الذى منطوقه الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر ، على القرص الرخو المعد لذلك والذى يجب أن يكون مثبتا تماما ويتعين وضع رقم الميزان المسلسل على الذراع والكفتين من باقى الأختام التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين حسب ما تراه ملائما .

## ٢ - الموازين ذات الكفتين

مادة (١٠) :

يشترط فى الموازين ذات الكفتين عند معايرتها ما يأتى :

أ - أن يكون ذراعا الميزان العلوى والسفلى وحاملاً كفتيه متينة الصنع .

ب - أن تكون السكاكين وسطوح ارتكاز الذراع العلوى ( اللقم ) وكذا نقط تماس الذراع السفلى ( الجريدة ) المتعارف عليها باسم ( العوامات أو الفرش ) مصنوعة من صلب مقسى بدرجة صلادة لا تقل عن ( ٦٠ درجة ) روكويل أو عقيق أو أى معدن آخر توافق عليه مصلحة دمع المصوغات والموازين حسب حالة الاستعمال .



.....(الغش التجاري).....

ج - يجب أن تكون ركب الموازين المتعارف عليها تحت اسم (الفرنساوى ) من الحديد الزهر ( والألمانى واليطيانى ) من الحديد المشغول ومتينة الصنع بحيث تتحمل الاستعمال العادى - وأن تكون المقاسات والخامات المصنعة منها تلك الموازين وفقا لما تقرره مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### مادة (١١) :

إذا كان للموازين ذات الكفتين جهاز لضبط التوازن فى حالة خلوها فيجب أن يكون مثبتا بصفة دائمة تحت إحدى الكفتين ولا يسمح بأكثر من واحد فى المائة من حمولة الميزان ويشترط ألا يكون للميزان أى جهاز آخر لهذا الغرض .

#### مادة (١٢) :

يجب توافر الشروط الآتية عند معايرة الموازين ذات الكفتين :

أ - ألا يجاوز الوزن الفرق المسموح به عند وضع نصف الحمولة من السنج العيارية فى كل من الكفتين وتحريك السكاكين أو مراكزها جانبيا أو إلى الأمام أو الخلف فى مدى حركتها .

ب - ألا يجاوز الفرق فى الوزن القدر المسموح به إذا كانت كفة البضاعة مقعرة

إذا ما وضع نصف حمولة الميزان من سنج المعايرة فى وسط مؤخرة الكفة والسنج المماثلة الأخرى فى أى موضع فيها .

ج - ألا يجاوز فرق الوزن القدر المسموح به إذا كانت كفة البضاعة غير مقعرة فى الحالتين الآتيتين :

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

١ - إذا تغير مركز ثقل حمل من السنج العيارية يعادل نصف الحمولة بالكفة فى أى مكان بها على بعد من وسطها يساوى ثلث أكبر قطر لها لما يقابله من الحمل ( السنج العيارية ) فى الكفة الأخرى ( أى بالمعنى المتعارف عليه الثلث والثلثان ) .

٢ - إذا وضع الحمل المبين بالفقرة السابقة فى حالة ما إذا كانت الكفة ذات جانب رأسى فى أى مكان تجاه منتصف الجانب - ويشترط أن تكون زنة السنج العيارية متقاربة لنصف حمولة الميزان فى جميع الحمولات الكبيرة عند المعايرة .

### مادة (١٣) :

تدمغ الموازين ذات الكفتين على القرص المعد لهذا الخصوص وذلك بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين حسب ما تراه ملائماً .

ويجب أن يسمح مقاس القرص لوضع أختام الدمغ عليها - وأن يكون مثبتاً فى مكان ظاهر من الذراع أو فى أى مكان آخر تحدده مصلحة دمع المصوغات والموازين .

### ٣ - موازين الطبليّة والأرضيّة

### مادة (١٤) :

يشترط فى موازين الطبليّة والموازين الأرضيّة ما يأتى :

أ - أن يكون بالذراع حاجزاً أو حواجز على حسب الأحوال لمنع الثقل أو الأثقال المتحركة المتعارف عليها ( بالرمانة ) من مجاوزة الصفر .

ب - إذا كان للميزان سنج نسبية فيجب أن يكون مبينا عليها مقدار ما تزنه على الطبلية بحروف ثابتة لا يسهل إزالتها - ويشترط أن تكون أوزان تلك السنج متصلة حتى نهاية الحمولة على أن ترقم أرقام الميزان المستعملة عليه .

ج - ألا يجاوز الفرق الذى يحدثه تحريك ثقل جهاز التوازن ( رمانة الهواء ) إلى أقصى مدى حركته يمينا أو شمالا فى الموازين الجديدة عن واحد فى المائة وأن لا يقل عن نصف فى المائة من الحمولة .

د - أن تكون أجنحة الطبالى والحاجز الخلفى مثبتة تماما بالميزان .

هـ - أن يكون كرسى العمود الرئيسى ( حامل الذراع ) مصنع من الحديد الزهر أو الحديد المشغول .

#### مادة (١٥) :

يجب توافر الشروط الآتية عند معايرة موازين الطبالى :

أ - أن تكون موضوعة على سطح أفقى غير رخو .

ب - أن يضبط الميزان بدون تحميل .

ج - إذا وضع ربع الحمولة فى وسط أو فى أحد أركانها فيجب ألا يزيد الفرق فى الوزن عن نصف القدر المسموح به .

د - إذا كان الميزان بدون سنج نسبية فتختبر تقاسيم الذراع حتى نهاية الحمولة وإذا كان يزن بسنج نسبية فيجب بعد التحقق من صحة تقاسيم الذراع - اختبار الميزان بالسنج النسبية تباعا حتى نهاية الحمولة .

هـ - إذا كان للميزان جهاز لتحميله وإراحته ( رافعة التشغيل ) والتي توقف حركة الميزان أو تشغيله . يجب ألا يجاوز الفرق فى أية حالة

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

القدر المسموح به عند تكرار التحصيل والازاحة وذلك فى أى وضع على الميزان .

وألا يجاوز القدر المسموح به عند تحريك المثلثات أو الذراع جانبياً أو إلى الأمام أو إلى الخلف فى مدى حركتها عند تحميل الميزان حمولة كاملة .

و - أن تكون خامات وأبعاد ومواصفات وحمولة موازين الطبالي والأرضية المصنعة محلياً وفقاً للمواصفات القياسية المصرية أو لما تقرره مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ويشترط فى موازين الطبالية التى لها رمانة إضافية لوزن كسور الكيلوجرام أن تكون مقسمة إلى تسعة أقسام متساوية كل قسم منها يقرأ مائة جرام ويجوز تقسيمه إلى قسمين متساويين بحيث يقرأ خمسين جراماً .

#### مادة (١٦) :

تدمغ موازين الطبالية والأرضية بوضع الختم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر ، والأختام التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين حسب ما تراه ملائماً ، وذلك على القرص المعد لهذا الغرض الذى يجب أن يكون فى مكان ظاهر أو فى مكان آخر توافق عليه مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### ٤ - موازين القبان

#### مادة (١٧) :

يشترط فى موازين القبان ما يأتى :

أ - أن تكون مصنوعة من حديد مشغول أو صلب أو أى معدن آخر

توافق عليه مصلحة دمع المصوغات والموازن .

ب - أن يكون الذراع مستقيماً - وأن تكون تقاسيم كل وجه فى مستوى واحد وعمودية على محور الذراع ومتساوية - وأن تكون قراءة تقاسيم الذراع متصلة وألا يقل أقسام قسم الوحدة عن ثمانية ملليمترات ويشترط أن تكون تقاسيم كل وحدة كيلو جرام بذراع القبان مقسمة إلى تقاسيم جزئية من الكيلو بحيث تكون الوحدة على الوجه الكبير مقسمة إلى قسمين متساويين نصف كيلو جرام - وعلى الوجه المتوسط بقسم الكيلو إلى خمسة أقسام متساوية قسم يقرأ ٢٠٠ جرام وعلى الوجه الصغير يقسم الكيلو إلى عشرة أقسام متساوية كل قسم يقرأ ١٠٠ جرام .

ج - أن يكون رصاص الضبط فى الثقل المتحرك ( الرمانة ) مثبتاً تماماً وأن يكون سطحه السفلى داخل الرمانة على بعد يساوى سمك التحاس المصنوعة منه والذي يجب ألا يقل عن ثلاثة ملليمترات .

د - أن يكون القبان مذبذباً وأن يعود إلى وضعه الأفقى إذا رفع الذراع أو خفض والميزان محمل فى حالة التوازن بمقدار خمس عشرة درجة .

هـ - ألا يجاوز الفرق القدر المسموح به إذا رفع أو خفض الذراع بمقدار ٣٠ درجة على الأقل عن وضعه الأفقى .

و - ألا تقل المسافة بين حدى سكينتى التعليق والتحميل للوزن على الوجه الكبير عن ١٨ ملليمتراً والا يحدث احتكاك بين حاملى السكينتين عند تحريك القبان محملاً .

ز - إذا كان خطاف التعليق يلف حول نفسه وجب أن يكون الجزء الأسفل أسطوانياً قائماً يلف داخل ثقب أسطوانى قائم لا يزيد قطره على قطر الجزء الأسفل إلا بمقدار ما يسمح بلفه داخل الثقب - وأن تكون سطوح



## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

الاحتكاك بين الخطاف والحالة خارج الثقب أفقية .

ح - أن يكون حامل الرمانة ( الشفرة ) معداً بكيفية يسهل معها قراءة تقاسيم أى وجه من أوجه الميزان وإذا كان بميزان القبان ثقل متحرك منزلق على ذراعه ومشابه للثقل المتحرك والمستعمل على ذراع ميزان طبليية عادى والمتعارف عليه باسم ( رمانة ) فيجب أن يوجد ببداية تقاسيم الذراع حاجز لمنع المتحرك من مجاوزة بداية تقاسيم أول كل وحدة على أن تكون مصنوعة من النحاس ومعدة بحيث يسهل معها قراءة التقاسيم صحيحة الأوزان حتى نهاية الحمولة .

ط - أن تكون السكاكين وسطوح الارتكاز مثبتة تماماً ولا تستعمل خوابير أو لينات لأى غرض كان فى الموازين الجديدة ويجوز استعمال خابور واحد أو لينة واحدة فى الموازين القديمة بشرط أن تكون مثبتة تماماً وملحوما .

### مادة (١٨) :

يجب توافر الشروط الآتية عند معايرة موازين القبان :

أ - ألا يجاوز الفرق فى الوزن القدر المسموح به إذا حمل القبان تصاعدياً حتى نهاية الحمولة أو خفض الحمل تنازلياً .

ب - أن يكون ذراع الميزان أفقياً عند اتزانهِ وهو محمل أى تكون الزاوية بين محوره ومحور التعليق ٩٠ درجة .

### مادة (١٩) :

أ - تدمغ موازين القبان بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على جسم القبان وكذا الخاتم

الذى يحمل عبارة موازين ومكاييل مصرية على القرص المعد لهذا الغرض بأسفل الثقل المتحرك ( الرمانة ) .

ب - تدمغ باقى أجزاء ميزان القبان بالأختام التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين ويجب أن يوضع رقم الميزان على ذراعه وعلى جميع أجزائه المنفصلة .

### ٥ - ميزان الزنبرك

مادة (٢٠) :

يشترط فى موازين الزنبرك ما يأتى :

أ - ألا يزيد عرض نهاية المؤشر على ملليمتر واحد وبعد نهايته عن تقاسيم المينا على ٣ ملليمترات .

ب - أن تكون المينا مقسمة إلى أقسام طبقة للجدول الآتى على ألا يقل كل قسم عن واحد ونصف ملليمتر فى الموازين حتى حمولة ١٥ كيلو جرام وعن ٣ ملليمترات فى الموازين الأكثر حمولة :

الميزان أقصى قيمة ما يعادله القسم

الواحد من الحمل

١٠ جرامات

أقل من ٥ , كيلوجرام

٢٠ جرام

من ٥ , كيلوجرام الى ٥ كيلوجرامات

٥٠ جرام

أكثر من ١٠ كيلوجرامات الى ١٠ كجم

١٠٠ جرام

أكثر من ١٠ كجم الى ١٥ كجم

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

أكثر من ١٥ كجم ٣٠ كجم  
٢٠٠ جرام  
أكثر من ٣٠ كيلوجرام  
٠.٠١ من الحمولة

ويجب عندما يبدأ التقسيم بحمل معين ملاحظة أن تكون المؤشر على علامة الصفر قبل البدء بوضع أى حمولة وفى حالة وجود جهاز لضبط الصفر يجب ألا يجاوز مدى تأثيره ١٪ من الحمولة مع وجوب استيفاء الشروط الواردة بالمادة (١) من هذا القرار وعدم الإخلال بباقى مواده .

### مادة (٢١)

يراعى فى معايرة ميزان الزنبرك ما يأتى :

أ - أن يختبر الميزان ذو الكفة من أسفل حمولة ١٥ كيلو جرام فأقل معلقاً بقائم وألا يجاوز الفرق فى الوزن القدر المسموح به مهما اختلف موضع الحمل بالكفة وأما فى الموازين ذات الكفة من أعلى فتراعى الأحكام الواردة فى المادة ١٢ من هذا القرار ( الشروط الواجب توافرها عند معايرة الموازين ذات الكفتين ) .

ب - أن يختبر الميزان عند كل المقاسيم المبينة عالية .

ج - أن يكون الوزن صحيحاً عند كل رقم سواء كان الاختبار تصاعدياً أو تنازلياً ويختبر الميزان من حيث قدرته على الاسترداد بترك نصف الحمولة عليه مدة عشرين ساعة ثم يرفع الحمل ويعاد اختباره بعد مضى أربع ساعات .

### مادة (٢٢) :

تدمغ موازين الزنبرك على القرص المعد لهذا الغرض وذلك بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على

المختبر الذى يحفل عبارة ( موازين ومكايل مصرية ) أو حسب ما تقرره مصلحة دمع المصوغات والموازين .

## ٦ - الموازين الذاتية

### مادة (٢٣) :

هى الموازين المهيأة بجهاز خاص يبين على وجه السرعة مقدار وزن ما يوضع عليها من الأحمال أو يسجلها أو يجمعها .

### مادة (٢٤) :

يشترط فى الموازين الذاتية أن يكون جهاز الضبط بها مصانا بحيث يتعذر معه العبث به .

### مادة (٢٥) :

أ - تعابير الموازين الذاتية بتحملها ما لا يقل عن عشرين حملا على التوالى من سنج المعايرة الرسمية .

أما الموازين التى تقوم بعملية الجمع فيجب ألا تقل الأحمال عن أربعين حملاً متفاوتة الأوزان .

ب - أن تكون الموازين الذاتية المصنعة محليا مطابقة للأشكال والأوصاف والأبعاد والمواصفات التى تقرها مصلحة دمع المصوغات والموازين وفقا للمواصفات القياسية المصرية ولما جاء بأحكام ومواد هذا القرار .

### مادة (٢٦) :

تدمغ الموازين الذاتية بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكايل مصرية ) على القرص المعد لذلك وحسب ما تقرره مصلحة دمع

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

المصوغات والموازين ويوضع رقم الميزان على جميع الأجزاء المنفصلة بما فيها الميناء .

## ٧ - الموازين النصف ذاتية

مادة (٢٧) :

الموازين النصف ذاتية هى التى تبين وزن الأثقال والأحمال بواسطة مؤشر يتحرك على لوحة مدرجة ( الميناء ) مع استخدام سنج إضافية لوزن الأثقال التى تزيد عما تبينه لوحة التدرج .

مادة (٢٨) :

يشترط فى الموازين النصف ذاتية ما يأتى :

- ١ - ألا يقل البعد بين خطى التدرج المتتاليين عن واحد ملليمتر .
- ٢ - ألا يزيد سمك خط التدرج عن ١٥ . . ملليمتر .
- ٣ - ألا تتابع أكثر من أربعة خطوط تدرج بنفس الطول وتكون الخطوط التى تحدد أوزاناً صغيرة أصغر من التى تحدد أوزاناً كبيرة .
- ٤ - يجب ألا يقل طول أصغر خط التدرج عن ٢ر٥ ملليمتر .
- ٥ - أن يوزع الترقيم بانتظام على طول التدرج بحيث لا يترك أكثر من عشرة خطوط تدرج متتالية بدون ترقيم .
- ٦ - أن تكون أجزاء الميزان كاملة ومتماسكة ونظيفة .
- ٧ - أن تكون الكفة الخاصة بوضع ما يراد وزنه مجهزة بطريقة تمنع سقوطه أو احتكاكه بجسم الميزان .
- ٨ - أن يثبت بقاعدة الميزان ( ميزان مياه ) ليساعد على ضبط



قاعدته أفقياً قبل معايرته .

٩ - أن يجهز الميزان بسلك مجدول وقرص من معدن رخو لبصم خاتم الدمغ عاليه بحيث تمنع هذه الطريقة إحداث أى تغيير أو تعديل به يؤثر على حساسيته أو درجة دقته على أن يكون ذلك الخاتم فى مكان ظاهر تسهل رؤيته وتتبع هذه الطريقة عند دفع الميزان الذاتى أو حسبما تقرره المصلحة .

١٠ - يجب أن يكون تصميم مهمد الحركة بحيث لا يقل عدد ذبذبات المؤشر عند وضع ثقل على الميزان عن ذبذبة واحدة ولا يزيد عن ذبذبتين .

١١ - أن ترقم أجزاء الميزان برقم موحد على كل من الكفتين وحاملها ولوحة التدرج بالميزان .

١٢ - أن تكون الموازين النصف ذاتية المصنعة محليا مطابقة للأشكال والأوصاف والأبعاد التى تصدرها وتقرها مصلحة دمغ المصوغات والموازين ووفقا للمواصفات القياسية المصرية .

١٣ - يجب أن يكون جهاز الضبط بها مصاناً بحيث يتعذر العبث به أو إحداث أى تغيير فى أبعاده النسبية مما قد يؤثر على حساسته أو درجة دقة أو صحة الأوزان .

مادة (٢٩) :

الطريقة القياسية لمعايرة الموازين النصف ذاتية:

١ - ضبط قاعدة الميزان فى وضع أفقى تماماً بمساعدة المسامير المحورية وميزان روح التسوية فى مكان بعيد عن مصادر الاهتزازات والتيارات الهوائية .

٢ - أن يكون مؤشر الميزان قبل تحميله عند صفر التدرج تماماً .

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

٣ - ألا يقل عدد ذبذبات المؤشر عند وضع ثقل على الميزان عن ذبذبة واحدة ، ولا يزيد عن ذبذبتين .

٤ - توضع سنجة قياسية على كفة الميزان يعادل وزنها ٢٠٪ من أقصى وزن يبينه التدرج الكامل بمينا الميزان ويراقب وضع المؤشر ثم تضاف سنج قياسية صغيرة إلى أى من الكفتين حتى يشير المؤشر إلى القراءة المعادلة للثقل الموضوع على الكفة تماماً ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة للتفاوت المسموح به .

٥ - تعاد عملية المعايرة المذكورة بالبند السابق بوضع سنج قياسية تعادل ٥٠٪ ، ١٠٠٪ من أقصى وزن يبينه التدرج الكامل لمينا الميزان ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة فى كل حالة التفاوت المسموح به .

٦ - يوضع فى كل من الكفتين سنج قياسية تعادل ٥٠٪ من الحمولة الكاملة بالميزان ثم يضاف إلى أى من الكفتين سنج قياسية تعادل ٥٠٪ من أقصى وزن يبينه التدرج الكامل لمينا الميزان ثم يراقب قراءة المؤشر ويضاف سنج قياسية صغيرة إلى أى من الكفتين حتى يشير المؤشر إلى تدرج النصف تماماً ويجب ألا يتعدى وزن تلك السنج الصغيرة التفاوت المسموح به .

٨ - تعادل عملية المعايرة المذكورة بالبند ٦ بوضع السنج القياسية بالكفة (٢) فى الوضع أ ٢ وتوضع السنج القياسية بالكفة (١) فى الوضع ب ١ ، ج ١ ، د ١ ، هـ ١ على التوالى ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة فى كل حالة لضبط المؤشر التفاوت المسموح به .

٩ - تعادل عمليات المعايرة المذكورة فى البنود (٦) ، (٧) ، (٨) عند الحمولة الكاملة للميزان ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة

لضبط المؤشر فى كل حالة التفاوت المسموح به .

١٠ - حساسية بدء الحركة :

بعد استبعاد خطأ الحركية فإن وضع حمل إضافى مساو للقيمة المطلوبة للحد الأقصى المسموح به للخطأ على الجهاز وهو فى وضع الاتزان فارغاً أو محملاً فإن هذا الحمل يجب أن يؤدى إلى إزاحة الدليل المبين واستقراره عند مسافة ثابتة تناظر هذا الحمل الإضافى ومقدارها يساوى على الأقل كما يلى :

( أ ) ١ ملليمتر للأجهزة من درجة الدقة الخاصة والعالية .

( ب ) ٢ ملليمتر للأجهزة من درجة الدقة المتوسطة والعادية ذات حد أقصى للوزن مساو أو أقل من ( ٣٠ كيلو جرام ) .

( ج ) ٥ ملليمتر للأجهزة من درجة الدقة المتوسطة والعادية ذات حد أقصى للوزن أكبر من ٣٠ كيلو جرام .

١١ - اختبار لا مركزية الحمل :

تجرى اختبارات لا مركزية الحمل باستعمال حمل اختبار مساو لثلث مجموع الحد الأقصى للوزن الأقصى للعبوة ، ويوزع الحمل على الترتيب على طول كل من حروف وسيلة تلقى الحمل على سطح لا يزيد على ربع السطح الكلى لهذه الوسيلة .

مادة ( ٣٠ ) :

تدمغ الموازين النصف ذاتية بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على القرص المعد لهذا الغرض والذى يشترط أن

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

يكون فى موضع يمتنع معه إحداث أى تغيير بأجهزة الميزان الداخلية وحسب ما تراه مصلحة دمع المصوغات والموازين .

وتتبع هذه الطريقة عند دمع الموازين الذاتية .

## ٨ - السنج

مادة (٣١) :

لا يجوز دمع السنج إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

أ - أن تكون السنج المصنعة محليا مطابقة للأشكال والأوصاف والأبعاد التى تقرها مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ب - ألا تكون مصنوعة من معدن رخو أو مخلوط معدنى رخو .

ج - ألا تكون مصنوعة من معدنين غير مخلوطيين إلا إذا كان للسنج فى هذه الحالة قبضة محورية تثبت بمسمار برشام يوضع عليه خاتم التاريخ .

د - أن تكون سطوحها ملساء خالية من الفجوات ويجوز طلاء السنج الحديدية التى تستعمل فى موازين الدرجتين الثالثة والرابعة بطلاء أسود خفيف قبل المعايرة .

هـ - ألا يكون بالسنج المصنعة من حديد الزهر أكثر من ثقب واحد للضبط ، ويجب أن يكون بالسطح الأسفل للسنجية ولا يمتد إلى السطح ويكون قطره من أسسفل أقل من قطرة من أعلى أى على شكل ( غنفارى ) .

وبحيث يكون مستوى الرصاص فى الثقب منخفضا عن سطح السنجية بما لا يقل عن ثلاثة ملليمترات ومثبت بطريقة تمنعه من السقوط .

و - إذا كانت السنجية من معدن غير الحديد ومسمطة وقبضتها

.....(الفش التجارى).....

العلوية ثابتة بجسمها الاسطوانى - فيجوز أن يكون بأسفلها ثقب به رصاص للضبط إذا كان حجمها يسمح بذلك ، ويشترط أن تكون مميزة عن باقى السنج .

#### مادة (٣٢) :

تدمغ السنج على الرصاص الموجود بثقب الضبط وإذا لم يوجد بها ثقب للضبط تدمغ على سطحها الأسفل أو على السطح الأعلى .  
وذلك بالأختام التى تقرها مصلحة دمع المصوغات والموازن أو بأى طريقة تقرها المصلحة .

### ثالثا: المقاييس وآلات القياس

#### ١ - مقاييس الأطوال

#### مادة (٣٣) :

- لا يجوز دمع مقاييس الأطوال إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :
- أ - أن تكون مصنوعة من الصلب أو النحاس أو العاج أو الخشب الصلب أو النسيج المقوى بخيوط معدنية أو الفايبرجلاس أو من أى مادة أخرى توافق عليها مصلحة دمع المصوغات والموازن .
  - ب - أن تكون متينة الصنع خالية من التشقق أو الانحناء .
  - ج - أن يكون مبينا عليها مقدار طولها وأن يكون بداية تدرج الشريط ابتداء من حافة الحلقة الخارجية بحيث يكون صفر التدرج من بداية الحلقة من الخارج ويجب ألا يحتوى المقياس على تدرج أكبر من المدون عليه عند نهايته .
  - د - أن تكون أقسامها واضحة وثابتة ومتساوية وإذا كانت مقسمة



..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

تقاسيم جزئية وجب أن تكون الأقسام المرقومة وأجزاؤها مبينة بخطوط أطول من خطوط التقاسيم الجزئية .

هـ - أن يكتب على المقاييس ذات النهايتين المحددتين لطرفيهما غير المقسمة إلى تقاسيم جزئية كاملة عبارة ( خال من التقاسيم الجزئية ) .

ويجب أن تثبت تلبىستان بيرشام فى نهاية المقاييس طول خمسون سنتيمتر فأكثر إذا كانت مصنوعة من مادة تسمح بذلك أو حسب ما تقرره المصلحة .

#### مادة (٣٤) :

تعاير الجنازير والأشرطة تحت عامل شد كالاتى :

الشريط القماش المقوى بخيوط معدنية ١ كجم .

الشريط المعدنى ٥ كجم .

الشريط الصلب والسلاسل الصلب ٧ كجم .

ويجب أن ترتكز المقاييس عند المعايرة على سطح مستوى .

#### مادة (٣٥) :

يجوز قبول المقاييس المصنعة من القماش أو البلاستيك المقوى بمادة لا تسمح باستطالتها عند الشد المذكورة بالمادة السابقة والملبسة بتلبسة غير معدنية .

وتدمغ بالطريقة والأختام التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازن .

#### مادة (٣٦) :

تدمغ المقاييس الملبسة الطرفين بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والختم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل ) على البرشام والتلبيسة المصنوعة من المعدن حيث تقع نهايته .

وتدمغ المقاييس الأخرى على كل وجه عند بدء التقاسيم التى يجب أن تكون مهيأة لذلك أو حسب ما تراه مصلحة دمع المصوغات والموازين .

## ٢ - آلات قياس الأطوال : عدادات سيارات الأجرة

### مادة (٣٧) :

عداد سيارة الأجرة هو الجهاز الذى يسجل الأجرة المستحقة على أساس المسافات التى تقطعها السيارة وكذا زمن الإنتظار إذا وجد .

### مادة (٣٨) :

لا يجوز دمع العدادات إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

- ١ - أن تكون جميع أجزائها الداخلية بما فى ذلك الساعة الزمنية موضوعة داخل علبة معدنية مركب عليها مينا يوضح البيانات الخاصة بالأجرة المسجلة علاوة على البيانات الأخرى بحروف وأرقام ظاهرة .
- ٢ - أن يكون ذراع أحد طرفيه متصل بالأجزاء الداخلية للعداد - والطرف الآخر ينتهى بعامود رأسى به مستطيل معدنى على شكل راية .
- ٣ - أن تكون الراية فى الوضع الرأسى عند عدم تشغيل العداد - وفى حالة تشغيله يكون وضعها إلى أسفل .
- ٤ - أن يكون العداد مهيأ بكيفية تجعل بيان الأجرة والمسافة المقطوعة صفرا فى حالة رفع الذراع إلى الوضع الرأسى .

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

٥ - أن يكون مكتوباً على وجهى الراية كلمة ( فاض ) بحروف واضحة بلون يتميز عن لون طلاء الراية .

٦ - أن يسجل العداد بدء تشغيله القيمة المقررة للكيلو متر الأول حسب التعريف الرسمية ثم يستمر فى متابعة تسجيل الأجرة المقررة للكيلو مترات التالية .

٧ - أن يكون اتصال عمود الكردان بالعداد بواسطة سلك مرن .

٨ - أن يجهز العداد بمصباح كهربائى صغير لتسهيل قراءته ليلاً .

٩ - أن تسجل ساعة العداد أجرة الانتظار وفقاً للتعريف الرسمية بدون توقف لمدة ٢٤ ساعة .

١٠ - أن يثبت بالعداد قطعة معدنية تحمل عدد أسنان تروس التعشيق وقطر عجلة الكاوتشوك التى تم على أساسها معايرة العداد .

١١ - أن يحتوى العداد وجهاز نقل الحركة بين عمود الكردان والعداد على ثقب تكفى لمرور السلك المتصل بالرصاص المعد لوضع أختام الدمغ عليه .

### مادة (٣٩) :

يسمح بنسبة خطأ + أو - ١٪ ولا يتجاوز عن ٢٪ عندما تحقق عدد اللفات المقابلة لتعريف الكيلو متر الأول والمسافات التالية سواء عند المعايرة أو التفتيش .

### مادة (٤٠) :

يدمغ العداد بوضع الختم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والختم الذى يحمل عبارة ( موازين

.....(الفن التجارى).....

ومكايل مصرى ) على الرصاص المعد لذلك . أو بالطريقة التى تقررها  
مصلحة دمع المصوغات والموازن .

## رابعاً - المكايل وآلات الكيل

### ١ - مكايل السوائل

مادة (٤١) :

لا يجوز دمع مكايل السوائل إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

أ - أن تكون مصنوعة من الزجاج أو الصفيح أو الزنك أو النحاس أو  
الألومنيوم أو الصاج المجلفن أو النيكل أو من البلاستيك الصلب الشفاف أو  
من أى معدن أو مادة أخرى توافق عليها مصلحة دمع المصوغات والموازن .

ب - أن تكون سعة المكايل مرقمة بوضوح على جانبها كالاتى :

ترقم سعة المكيال من لتر فأكثر بالضغط أو على قطعة من النحاس  
تثبت على الجانب وفى المكايل الأخرى ترقم السعة على الشريط المعدنى  
المقسم إن وجد أو على ظاهرها . أما المكايل الزجاجية المحددة سعتها بخط  
فترقم السعة بجانب ذلك الخط .

ج - فى حالة وجود شفة أو حاجز للمكايل فيجب ألا تزيد سعته  
على عشر سعة المكيال .

د - أن تكون المكايل المعدنية - ما عدا المعد منها لبيع اللبن  
بالتجزئة - مستوفية لما يأتى :

١ - أن يكون لقاع المكيال إطار لصيانته ملحوم به صليب من الحديد  
مثبتة أطرافه بالإطار بأربعة مسامير برشام من النحاس وأن يكون بالمكيال  
مسمار برشام مثبت عند تقابل الفوهة بالشفة وآخر عند تقابل الجزء

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

الاسطوانى بالمخروط .

٢ - أن تكون جوانب المكاييل التى تسع أقل من ٢٠ لترا مصنوعة من قطعة واحدة مخروطية وأما جوانب المكاييل سعة العشرون لترا فيجب أن تصنع من قطعتين إحداهما إسطوانية والتالية مخروطية وفى الحالتين يجب أن تقع الوصلة تحت مسامير البرشام المثبتة بأطراف الصليب .

و - ألا تتجاوز أقطار الفوهة المقادير الآتية :

١٠ سم لمكيال ال ٢٠ لتر	٥ سم لمكيال ال ٢ لتر
٩ سم لمكيال ال ١٠ لتر	٤ سم لمكيال ال ١ لتر
٨ سم لمكيال ال ٥ لتر	٣ سم لمكيال ال ٥ ر لتر

ز - أن يكون قاع المكيال مستوياً أو مقعراً للداخل وأن يبرز الإطار عن القاع بما لا يقل عن المقادير الآتية :

٣ سم لمكيال العشرين لتر	٢ سم لمكيال لترين
٢ سم لمكيال العشر لترات	١ سم لمكيال لتر واحد
٢ سم لمكيال الخمسة لترات	١ سم لمكيال النصف لتر

ح - أن يكون فى الإمكان تفريغ المكيال تفريفا تاما عندما يكون محوره على زاوية ١٢٥ درجة المستوى الرأسى .

٢ - مكاييل سوائل ذات شروط خاصة

مادة ٤٢ :

- يجب توافر الشروط الآتية فى المكاييل المبينة بعد :

١ - المكاييل الزجاجية :



يشترط فى المكاييل الزجاجية أن تبين سعتها على حافة المكىال بواسطة خط مجزور لا يقل طولة عن ٥ سم إذا سمح محيط المكىال بذلك ويجوز للمصلحة تعديل طوله حسب محيط المكىال .

#### ب - المكاييل المعدنية :

لا يجوز تقسيم المكاييل المعدنية التى لا تزيد سعتها عن لترين تقسيماً جزئياً ويشترط فى المكاييل المعدة لبيع اللبن أن يكون نطاقها دائرياً بجوانب رأسية حسب الرسومات التى تضعها مصلحة دمع المصوغات والموازين وأن تكون مقاساتها كالتى :

السعة	القطر من الداخل	الإرتفاع
٥ لتر	٧ر٨ سم	١٠ر٥ سم
١ر٠ لتر	٩ سم	١٥ر٨ سم
٢ لتر	١٢ سم	١٧ر٧ سم

#### ج - المكاييل المعدة لكيل اللبن :

يجب أن يثبت بداخل المكاييل التى لا تزيد سعتها على عشرين لتراً ومقسمة إلى تقاسيم جزئية شريطان معدنيان مقسمان ومتقابلان .

#### د - مكاييل الصيدليان وخلافه :

يجب أن تكون المكاييل اسطوانية أو مخروطية الشكل وألا يقل بعد حزوز التقاسيم الجزئية عن بعضها ٢ ملليمتر وأن تبين جميع هذه التقاسيم الجزئية على المكىال . ويجوز للمصلحة قبول أى شكل منها مع الالتزام بشروط التقاسيم الواردة بهذه المادة .

#### هـ - المكاييل المصنوعة من البلاستيك الصلب الشفاف:

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

يجب أن تكون سعة هذه المكاييل محدودة بالحافة أو بعلامة أخرى واضحة بسطح المكيال من الداخل بحيث لا تزيد المسافة بين خط أسفل السعة والحافة عن سنتيمتر واحد فى المكيال سعة لتر فأقل وعلى ٢ سنتيمتر فى المكاييل التى تزيد سعتها عن ذلك .

و - المكيال ذو الصنبور :

يجب أن يفرغ الصنبور كل محتويات المكيال بدون إمالة .

مادة (٤٣) :

يراعى فى معايرة مكاييل السوائل ما يأتى :

أ - إذا حددت سعة المكيال بخط فتعتبر سعته إلى أسفل هذا الخط .

ب - إذا كان للمكيال حافة أو شفة فتعتبر سعته إلى أسفل الحافة أو الشفة من الداخل .

ج - المكاييل الزجاجية التى لا حافة لها لتحديد سعتها تعتبر نهاية سعتها أسفل القرص الطبيعى لسطح الماء فيها .

مادة (٤٤) :

تدمغ مكاييل السوائل الزجاجية على الجانب بخاتم الدمغ المعد لهذا الغرض كما توضع باقى أختام الدمغ على مكاييل السوائل الأخرى على الجانب أو على مسامير البرشام إن وجدت مع وضع خاتم التاريخ وخاتم موازين ومكاييل على البرشام الموجود بالشفة أو بأى طريقة تقررها مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

٣ - آلات تسليم الوقود السائل

مادة (٤٥) :

يقصد بآلات الوقود السائل كل آلة تستعمل لكيال الوقود السائل أو زيت التزيت بغير استعمال المكايل القائمة بذاتها .

مادة (٤٦) :

تعاير آلات تسليم الوقود السائل المعدة له وهى مركبة بالمكان المطلوب استعمالها فيه ولا يجوز دمغها إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

أ - أن تكون مركبة بكيفية يسهل معها رؤية عمليات الملء والتفريغ وقراءة البيانات الدالة على مقدار الكمية المسيلة .

ب - ألا تكون الآلة مجهزة بأكثر من فتحة تفريغ واحدة .

ج - أن يكون بالآلة تسليم الوقود السائل مبين ظاهر لإيضاح المقادير المبيعة ويجوز ألا يلتبس مع أى جهاز آخر بالآلة مما يستعمل للعد أو الجمع أو ماشابه ذلك من العمليات .

د - أن تكون الآلة مهيأة بما يكفل إعادة المبين إلى الصفر وألا يمكن تقديم المبين أو العبث به بأية وسيلة أخرى غير فصل الآلة عند تشغيلها وإذا كانت الآلة ذات وعائين أو أكثر فيجب ألا يسجل المبين قبل الانتهاء من تفريغ الوعاء الأول والبدء فى تفريغ الوعاء الثانى .

هـ - أن تكون أرقام كل جهاز مقسم بالآلة متتابعة وتقرأ فى اتجاه واحد .

و - أن يكون كل جهاز مقسم بالآلة أو مبين مثبتاً تماماً لحامله أو بجزء الآلة المحرك له .

ز - أن يكون لكل آلة ذات مكبس زجاجة بيان لإظهار أن السطح السائل عند مستوى الصفر ويستثنى من ذلك آلات تسليم زيت التزيت

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

التى يكون فيها جهاز التفريغ مملوء إلى نهاية التفريغ على الدوام .

ح - ألا يكون بالآلة صمام يسمح برجوع السائل فى ماسورة التسليم بين المكبس والزجاجة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

### مادة (٤٧) :

يراعى عند المعايرة أنه إذا كان للآلة ذراع تسليم متحرك أو ماسورة تسليم من نوع ثابت أن يكون كل من الذراع أو الماسورة مهيأة لأن يتم تفريغ السائل ذاتيا من فتحة التفريغ أو أن تبقى الماسورة مملأة باستمرار لغاية اتصالها بالخرطوم وفى هذه الحالة تتركب الزجاجة المنصوص عليها بالبند (ز) من المادة (٤٩) فى أعلى نقطة بين ذراع التسليم وماسورة التوصيل وكل خرطوم لتسليم السائل من الآلة أو ذراع تسليم أو ماسورة تسليم يجب أن تكون معدة لصب السائل بتمامه ولا يجوز أن يزيد طول خرطوم التفريغ على أربعة أمتار وألا يكون الجزء المتصل بنهاية الخرطوم من نوع يمكن أن يحجز أية كمية من السائل عند تفريغه وتختبر كل آلة بالسائل المعدة لتسليمه .

### مادة (٤٨) :

يجب أن تحتوى الآلة على ثقب تكفى لمروور السلك المتصل بالرصاص المعد لوضع أختام الدمغ وتصنع الآلة بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر أو بالطريقة التى تقررها مصلحة دمغ المصوغات والموازن .

### ٤ - عدادات المياه

### مادة (٤٩) :

عداد المياة هو الجهاز المعد لقياس الكميات المستهلكة من المياة .

**مادة ( ٥٠ ) :**

لا يجوز دمع عداد المياة إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

أ - أن يكون مجهزةاً بمينا جافة موضحة عليها وحدة القياس بالمتر المكعب وأجزاء ومضاعفاته .

ب - أن يكون تقاسيم المينا بما يبين الآحاد والعشرات والمئات والآلاف من وحدة القياس .

ج - أن يكون تام التركيب وخال من العلامات التى تلتبس مع أختام الدمغ الرسمية .

د - ألا يكون مصنوعاً من معدن قابل للصدأ أو من مواد تجعله عرضة للتآكل بواسطة الاستعمال العادى وأن يكون خالياً من الترشيع .

هـ - أن يكون مجهزةاً بمصفاة من جهة فتحة دخول المياة .

و - أن يتوقف بمجرد وقف المياة عنه .

ز - يزود العداد بوسيلة لضبطه من الخارج دون الحاجة إلى فكه وتجهيز هذه الوسيلة بحيث لا يمكن التلاعب فيها إلا بكسر خاتم الدمغ .

ح - يبين بالسبابة على جسم العداد اتجاه مرور المياة الأصلى بسهم على كل جانب ويبوز على جانب واحد وكذلك السعة الإسمية بالمتر المكعب .

ط - يشقب العداد بشقبي تهوية أسفل الزجاج لمنع تكاثف بخار الماء على زجاج العداد .



..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....  
.....

ى - أن يحتوى على ثقوب تكفى بمرور السلك المتصل بالرصاص  
المعد لوضع أختام الدمغ .

مادة ( ٥١ ) :

يدمغ العداد بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( مكاييل وموازن  
مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم  
الدال على المختبر أو بأى أختام أو طريقة تقررها مصلحة دمغ المصوغات  
والموازن .

خامساً - آلات كيل الغاز ( عدادات الغاز )

مادة ( ٥٢ ) :

عداد الغاز هو الجهاز المعد لقياس الكميات المستهلكة من غاز  
الاستصباح أو أى غاز آخر مثل الغاز الطبيعى .

مادة ( ٥٣ ) :

لا يجوز دمغ عداد الغاز إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون تام التركيب وخاليا من العلامات التى تلتبس مع اختام  
الدمغ الرسمية .

٢ - ألا يكون مصنوعا من مواد تجعله عرضة للتآكل بواسطة  
الاستعمال العادى . وأن يكون خاليا من الرش .

٣ - أن يكون مسجلاً عليه البيانات الآتية :

أ - كمية المنصرف بالمتر المكعب فى الدورة الواحدة أو طاقته  
الكلية .

- ب - كمية الغاز التى يسجلها فى الساعة الواحدة .
- ج - النهاية العظمى لاحتماله فى الضغط العالى .
- د - أن يكون مكتوباً عليه كلمة دخول فوق فتحة دخول الغاز .
- هـ - أن يكن مجهزاً بمينا موضحة عليها وحدة القياس بالمتري المكعب وأجزاء ومضاعفاته .
- و - أن يكون تقاسيم المينا مما يبين الآحاد والعشرات والآلاف من وحدة القياس .
- ز - أن يجهز بحلقات لوضع أختام الدمغ عليها مع مراعاة أن يكون عدد الحلقات بالعدد الذى يقى من العبث بالدمغة والجهاز وصحة تسجيل المنصرف من الغاز .
- ح - إذا لم يكن بالعداد صنبر خلفى فيجب إثبات ذلك على العداد مع إيضاح مدخل الغاز.

#### مادة (٥٤) :

تكون معايرة العداد طبقاً للآتى :

- أ - يوضع العداد على قاعدة أفقية ويغلق طريق خروج الغاز تحت ضغط يعادل عمود من الماء ارتفاعه ١٢ر٥ سم ، وذلك بالنسبة للعداد ذى الضغط العادى أما العداد ذو الضغط العالى فيكون تحت ضغط يعادل مرة وربع للنهاية العظمى للضغط الذى يتحملة العداد .
- ب - يتم العداد دورة كاملة على الأقل مع مراعاة ما يسجله فى الساعة مع مقارنته بما هو مدون على العداد .
- ج - تكون درجة حرارة الماء المستعمل فى اختبار العداد وكذا هواء

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

الغرفة ماثلة بقدر الإمكان لدرجة حرارة الغاز المستعمل فى العداد .

مادة ( ٥٥ ) :

يدمغ العداد بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة موازين ومكاييل مصرية والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على القرص الرخو المعد لهذا الغرض أو بأى طريقة أخرى تقررها مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

سادساً - عدادات الطاقة الكهربائية

مادة ( ٥٦ ) :

تعريف للوحدات الأساسية والمشتقة منها :

١ - الثانية :

وحدة لقياس الزمن تساوى الفترة الزمنية التى تتم فيها ٧٧٠ ٦٣١ و ٩١٩٢ دورة للإشعاع المناظر للانتقال بين المنسوبين فوق الدقيقتين للحالة الأساسية لذرة السيزيوم ١٣٣ .

٢ - الأمبير :

وحدة لقياس شدة الكهرباءى تساوى مقدار التيار الذى إذا مر بصفة ثابتة فى موصلين مستقيمين متوازيين بطول لا نهائى ومساحة مقطعيهما صغيرة بحيث يمكن إهمالها وهما موضوعان فى الفراغ التام ويبعد إحداهما عن الآخر بمسافة متر واحد ، نشأت بين هذين الموصلين قوة مقدارها  $2 \times 10^{-7}$  نيوتن لكل متر طولى .

٣ - الكلفن :

.....(الغش التجارى).....

وحدة لقياس درجة الدينامية تساوى ١ / ٢٧٣١٦ من درجة الحرارة الدينامية للنقطة الثلاثية للماء .

#### ٤ - القنديلة ( الشمعة ) :

وحدة لقياس شدة إضاءة وتساوى شدة إضاءة سطح مساحته ١ / ٦٠٠٠٠ متر مربع من جسم أسود ( كامل الإشعاع ) عند درجة حرارة تجمد البلاتين وتحت ضغط يساوى ١٠١٣٢٥ نيوتن / المتر المربع فى الاتجاه العمودى على السطح .

#### ٥ - الفولت :

وهو وحدة قياس الجهد الكهربائى يساوى الجهد الكهربائى الذى ينشأ بين نقطتين فى موصل معدنى متجانس فى التركيب ودرجة الحرارة ويمر به تيار شدة أمبير واحد عندما تتبدد قدرة مقدارها واط واحد بين النقطتين ، أى أن الفولت يساوى واط / أمبير .

#### ٦ - الواط :

وحدة قياس القدرة وتساوى الجول / الثانية .

#### ٧ - الكيلو وات ساعة :

وحدة قياس الطاقة المستهلكة فى دوائر التيار الكهربائى ( ومشتق من الأمبير والثانية ) .

#### ٨ - الجول :

وحدة لقياس الطاقة ويعرف الجول بأنه يساوى الشغل الذى يتحقق عندما تتحرك نقطة تأثير قوة مقدارها نيوتن واحد مسافة متر واحد فى اتجاه القوة أى أن الجول = النيوتن × المتر .

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

### مادة (٥٧) :-

لا يجوز دمع العدادات الكهربائية إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

١ - أن يكون تكوين العداد ملائماً للغرض المطلوب ويضمن دوام حسن الأداء من حيث الضغط الميكانيكى والكهربائى والمغناطيسى - ويراعى فى تكوين العداد ألا يحدث صوتاً عند استعماله - وأن تطفى الأجزاء القابلة للصداً بمانع مناسب .

٢ - أن يكون غلاف العداد غير قابل للاشتعال ولا يتأثر بالرطوبة ولا يسمح بدخوله أتربة ، ويكون ذا متانة كافية لحماية جميع أجزاء العداد الداخلية بدرجة معقولة تقدرها المصلحة .

٣ - فى حالة قابلية غلاف العداد وملحقاته وكذلك أجزائه الداخلية للتآكل أو التحاليل تطفى هذه الأجزاء كلها من الداخل والخارج بطلاء واق أو بأى مادة ملائمة لا تتلف نتيجة للتداول - ولا تتأثر بالرطوبة أو بتعرضها للهواء فى ظروف الاستعمال العادى .

٤ - يجب أن يزود غطاء العداد ، وكذلك غطاء مجمع النهايات بوسيلة تضمن بقاء مسامير تثبيته فى مكانها بعد رفعها لتفادى ضياعها وتسهيلاً للعمل ، كما يجب أن يكون ثقب التثبيت العلوى للعداد مختفياً خلف العداد بعد تثبيت العداد على لوحة التثبيت ، منعاً من تغير استواء وضع العداد .

٥ - يجب أن تتحمل دوائر العداد التيار والجهد المرقوبين بصفة مستمرة دون حدوث أى ارتفاع فى درجة الحرارة يؤدى إلى تلف أى جزء من العداد .



٦ - يجب أن يزود الغلاف بنافذة أو أكثر محكمة وممانعة لتسرب الأتربة - وبحيث تسمح بالرؤية الواضحة للمسجل ومراقبة الأجزاء اللازمة للاختبار السريع للعداد ، ويكون تثبيت زجاج هذه النوافذ بحيث لا يمكن رفعها سليمة دون فض أختام الغلاف .

٧ - يجب أن يلحق العداد مسجل يبين الطاقة المستهلكة بالكيلو واط ساعة وأجزائها ويبين أكبر عدد ممكن من وحدات القراءة .

٨ - يجب أن يحتوى المسجل ذو الحلقات على خمس أو ست حلقات على ألا يقل طول الأرقام المكتوبة على الحلقات عن ٤ ملليمترات ، ويكون دوران الحلقة التى تحمل أصغر تدرج بصفة مستمرة ، ويجب أن تطفى الحلقات باللون الأسود وتحفر عليها الأرقام والعلامات باللون الأبيض بحيث تكون واضحة ويجب أن تطفى الحلقات بلوحة بها فتحات يظهر منها رقم واحد من كل حلقة وتحاط هذه الفتحات بطلاء أسود فيما عدا فتحة الحلقة التى تبين أرقامها جزءاً عشرياً من وحدة القراءة فتحاط بطلاء أحمر اللون فى منتصفه خط أبيض يشير إلى القراءة الصحيحة ويبين على هذه اللوحة وحدة أرقام كل حلقة مثل ( ٠ ، ١ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ) وهكذا تكتب كيلو واط / ساعة أو ميغا واط / ساعة فى آخر هذه اللوحة بعد أكبر رقم أو تحت الفتحات ، ولا توضع علامات أخرى من أى نوع على لوحة المسجل حتى لا تعوق القراءة الصحيحة .

٩ - يجب أن يحتوى المسجل ذو المؤشرات على خمسة أو ستة مؤشرات وبحيث تدور المؤشرات على تدريجات مستديرة مقسمة كل منها إلى عشرة أقسام متساوية ولا يقل أنصاف أقطار هذه التدريجات عن سبعة ملليمتر ويقل طول المؤشر من مركز الدوران إلى نهايته التى تشير إلى القراءة عن نصف قطر التدرج بما لا يزيد عن ٥ ، ملليمتر ولا يقل طول

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

الأرقام حول دوائر التدريجات عن ٢.٣ ملليمتر ولا يزيد عن ٢.٨ ملليمتر ، وتطلى لوحة المسجل باللون الأبيض أو الالمونيوم ، وتبين عليها التدريجات والأرقام باللون الأسود كما تطلى مؤشراتهما اللون الأسود فيما عدا التدريج الذى يبين أرقامه جزءاً عشرياً من وحدة القراءة متميزاً مع أرقامه ومؤشرة باللون الأحمر ، ويراعى أن يكون جميع التدريجات والأرقام واضحة وأن يبين على اللوحة أرقام كل تدرج مثل ( ١٠ ، ١ ، ٠.١ ) ، ( ١٠٠ ، ١٠٠٠ ) ويكتب كيلو واط / ساعة أو ميغا واط / ساعة فى آخر هذه اللوحة بجوار أكبر تدريج ولا توضع علامات أخرى من أى نوع على لوحة المسجل .

١٠ - يجب ألا يقل وقت الدورة الكاملة للحلقة أو المؤشر الذى يبين أقل قراءة عند الحمل المقنن عن ٦ دقائق ولا يزيد عن ٦٠ دقيقة ، وأن تكون أصغر قراءة فى المسجل طبقاً للجدول الآتى :

مدى الحمل المقنن للعداد ( ك . و / س ) أصغر قراءة ( ك . و / س )

١ - ٠.١ ٠.١

١٠ - ٠.١ ٠.١

١٠٠ - ١٠٠ وهكذا ١ وهكذا

مادة (٥٨) :

### الطرق الأساسية للمعايرة

#### الطريقة الأولى :

قياس عدد معين من دورات العضو الدوار للعداد المعايير مع قياس الحمل والزمن فى حالة معايرة عدد محدود من العدادات .

### خطوات المعايرة :

تقرأ مسجلات العدادات قبل إجراء المعايرة ويفضل أن تكون قراءة العدادات جميعها متساوية عند البدء فى المعايرة عند كل حمل من الأحمال ثم تتبع إحدى الطريقتين الآتيتين :

#### أولاً : طريقة ثبات الزمن :

يحمل العداد بالقدرة الثابتة (ح) المراد إجراء المعايرة عندها ويحسب الزمن (ز) الذى تستغرقه حلقات الترقيم الأخيرة بالمسجل فى عمل عدد معين من الدورات الكاملة ( ٥ دورات على الأقل ) ثم تقرأ مسجلات العدادات بعد فصل الحمل عند انتهاء الزمن المحدد وتحسب الطاقة المسجلة ( طا ) فى كل عداد ، وهى الفرق قراءة العداد قبل وبعد إجراء المعايرة وتحسب الطاقة الحقيقية ( طا ١ ) .

$$\text{طا ١} = \text{ح} \times \text{ز} \div ١٠٠ \times ٣٦٠٠ \text{ كيلوواط / ساعة}$$

ومن ثم تكون نسب الخطأ المثوى = طا - طا ١ ÷ طا ١ × ١٠٠

#### ثانياً - طريقة ثبات عدد الدورات :

$$\text{نسبة الخطأ المثوى} = \text{ز ١} - \text{ز} \div \text{ز ١} \times ١٠٠$$

ز = الزمن الذى تم قياسه فعلاً حتى تعمل الحلقة الأخيرة للمسجل ن من الدورات .

ز ١ = الزمن الواجب أن تستغرقه الحلقة الأخيرة من المسجل لعمل نفس عدد الدورات وتحسب زمن المعادلة كما يأتى :

$$\text{ز ١} = \text{ن} \div \text{ح} \times ٣٦٠٠ \times ١٠٠٠ \div (\text{س} - ١)$$

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

$$= \text{ن} \div \text{ح} \times 36 \times 60 \div 10 \text{ س}$$

حيث س = عدد حلقات المسجل التى تبين كسور كيلو  
واط / ساعة .

ن = عدد الدورات .

ح = الحمل الثابت بالواط .

الطريقة الثانية :

المقارنة بعداد معيار ( مرجع ) له عضو دوار مدرج ومقنن ( فى حالة  
معايرة عداد واحد ) ، وتعتمد هذه الطريقة على مقارنة عدد دورات العضو  
الدوار للعداد المعايرة بعدد دورات العضو الدوار المقنن للعداد المعيار ويوصل  
الإثنان بنفس الحمل وتزود دائرة الحمل للعداد المعيار بوسيلة لإمكان فصل  
الحمل وتوصيله ، وتوجد فى العداد المرجع وسيلة لإمكان إعادة قراءة تبين  
الكسور العشرية من الدورة الواحدة ، وكذلك الدورات الكاملة وكل عشرة  
دورات .

ويستخدم عداد معيار له عدة مقننات للتيار ، على أن يراعى عند  
اختبار مدى التيار عند الأحمال المختلفة فى العداد المعيار ألا تزيد القيمة  
النهائية لهذا المدى عن ضعف التيار المراد إجراء المعايرة عنده .

خطوات المعايرة :

١ - توصل دائرة التيار فى العداد المعيار على التوالى مع دائرة تيار  
العداد المعاير .

٢ - تفصل دائرة الجهد عن العداد المعيار بوسيلة الفصل .

٣ - توصل دائرة جهد العداد المعيار عندما ترم العلامة المميزة على

## .....(الغش التجارى).....

العضو الدوار للعداد المعاير عند نقطة معينة وليكن المغناطيس .

٤ - تحسب عدد دورات عضو دوار العداد المعاير .

٥ - تفصل دوائر الجهد المعيار وتحسب نسبة الخطأ المئوى كما يلى :

$$\text{نسبة الخطأ المئوى} = \frac{أ}{٢} \div (١٠٠ + أ - م) - ١٠٠$$

$$\text{بحيث } ١ \div ١ = ١٠٠ , ١ \div ٢ = ٥٠$$

م = نسبة الخطأ المئوى فى العداد المربط ( المرجع )

ن = عدد دورات العضو الدوار للعداد المربط ( المرجع ) .

ك = ثابت العداد القياسى المربط ( المرجع )

٢ = عدد دورات العضو الدوار للعداد المعاير .

ك = ثابت العداد المعاير .

وتستخدم هذه الطريقة لمعايرة العدادات فى أماكنها دون الحاجة إلى إعادة معايرتها بالطريقة الأولى .

وتستخدم هذه الطريقة فى حالة معايرة عداد واحد .

### الطريقة الثالثة :

المقارنة بعداد معيار ( مرجع ) من نفس نوع العدادات المعايرة «  
لمجموعة كبيرة من العدادات » .

قياس عدد معين من دورات العضو الدوار مع قياس الحمل والزمن .

يختار عدد من دورات العضو الدوار عند الأحمال المختلفة التى ستجرى عندها المعايرة بحيث لا يقل زمن هذه الدورات عن ٥٠ ثانية .



## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

$$\text{نسبة الخطأ المئوى} = ز١ - ز \div ز١ \times ١٠٠$$

حيث  $ز١ =$  الزمن الحقيقى بالثانية الذى يجب أن يستغرقه العداد ليعمل (ن) من الدورات .

$ز =$  الزمن الفعلى المقيس بالثانية لعمل نفس عدد الدورات .

وتحتسب  $ز١$  من المعادلة .

$$ز١ = ن \times ١٠٠٠ \times ٣٦٠٠ \div ك \times ح$$

حيث :

ك = ثابت العداد ( عدد دورات العضو الدوار لكل كيلو واط / ساعة ) .

ح = الحمل بالواط .

خطوط المعايرة :

١ - توصل على التوالى جميع دوائر تيار العدادات تحت المعايرة مع العداد المعيار ( المرجع ) مع توصيلها جميعا بنفس الحمل .

٢ - توصل على التوازي دوائر الجهد بنفس الحمل .

٣ - ترفع غطاءات العدادات وتبدأ الدورة من نقطة ثابتة للعضو الدوار لجميع العدادات . بما فى ذلك العداد المعيار ( المرجع ) .

٤ - تختبر العدادات عند الأحمال السابق ذكرها ويجب ألا تقل عدد دورات العضو الدوار للعدادات عن خمس دورات عند إجراء المعايرة ، مع ملاحظة أن عدد الدورات فى كل من العدادات تتساوى ولا تتعدى الفروق بينها جزءا من دورة .

٥ - يمرر تيار الحمل عند إتمام عدد الدورات المطلوبة مع وصول العلامة المميزة على العضو الدوار للعداد المعيار ( المرجع ) عند النقطة الثابتة وهى نقطة البدء ، وعند ذلك يقطع التيار .

٦ - تحسب النسبة المئوية للخطأ من بعد العلامة المميزة على العضو الدوار من النقطة الثابتة (نقطة الابتداء) ، و يفضل ان يكون العضو الدوار في جميع العدادات مقسما الي ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ قسم وتكون (النسبة المئوية للخطأ) .

عدد الأقسام الموجودة على العضو الدوار المراد معايرته بين نقطة الابتداء والعلامة المميزة .

عدد دورات العضو الدوار للعداد المعيار  $\times$  عدد الأقسام الموجودة على العضو الدوار للعداد المراد معايرته  $\times 100$

$M =$  الخطأ المئوى للعداد المعيار ( المرجع ) .

النسبة المئوية للخطأ المطلق  $M = M + M + M \times M \div 100$

ويحذف الحد الثالث إذا كان أقل من ١ / ١٠٠

ويصبح  $M = M + M$

مادة (٥٩) :

تدمغ العدادات الكهربائية بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على القرص الرخو المعد لهذا الغرض .

مادة (٦٠) :

آلات الوزن والقياس والكيل وعدادات المياه - والغاز - والكهرباء -

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

سيارات الأجرة التى تدمغ بواسطة السلك والرصاص - يجب أن يكون السلك المستعمل من النوع المجدول ويمرر داخل الرصاص على هيئة ضفيرة ( فينكة ) وبحيث يتعذر معه إحداث تغير برصاص الختم أو التلاعب فيه أو بصحة الآلة وللمصلحة أن تقرر استعمال ما تراه مناسب من أختام الدمغ والطريقة المناسبة لاستعمالها حسب كل حالة .

## الفصل الثانى

### مواعيد معايرة ودمغ أجهزة وآلات وأدوات

### الوزن والقياس والكيل واجراءاتها

مادة (٦١) :

فيما عدا ما يستخدم فى الأغراض العلمية أو الشخصية تقدم إلى مصلحة دمغ المصوغات والموازين أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للمعايرة دورياً طبقاً للمواعيد الآتية وكلما تطلبت الحالة ذلك :

#### أولاً - أجهزة و آلات الوزن :

يتم معايرة الأجهزة والآلات الآتية كل سنة :

أ - ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) .

ب - ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) .

ج - ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) .

د - ذات الدقة العادية ( المرتبة الرابعة ) .

#### ثانياً - الصنج :

يتم معايرة الصنج الآتية كل سنة :

.....(الغش التجارى).....

أ - التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) .

ب - التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) .

ج - التى تستعمل مع أجهزة وآلات ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) .

د - التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة العادية ( المرتبة الرابعة ) .

ثالثاً - مقاييس الأطوال : مرة واحدة عندما تكون جديدة .

رابعاً - مكاييل السوائل : كل سنة .

خامساً - مقاييس الأحجام الزجاجية : مرة واحدة عندما تكون جديدة .

أ - مضخات الوقود السائل بجميع أنواعها وأجهزة وآلات تسليم الزيوت وعدادات وعبارات الوقود السائل التى تستخدم فى تموين السفن والطائرات وفناطيس النقل وغيرها : كل سنة .

ب - عدادات المياه أو الغاز أو التيار الكهربائى : مرة واحدة عندما تكون جديدة .

سابعاً : أجهزة قياس الأطوال .

عدادات سيارات الأجرة .

عندما تكون جديدة وكل سنة أو مع تجديد رخصة السيارة

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

أيهما أقرب .

مادة (٦٢) :

يجب تقديم جميع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للمعايرة والدمغ فى موعد غايته آخر ديسمبر من السنة التى يتحتم إعادة تقديمها فيها للمعايرة والدمغ طبقا للمواعيد المحددة فى المادة (٦١) وإلا اعتبرت غير مدموغة .

مادة (٦٤) :

يجب أن تكون أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التى تقدم للمعايرة تامة بجميع أجزائها ونظيفة وخالية من أية علامة تلتبس مع أختام الدمغ وأن تكون مستوفاة للشروط الواجب توافرها طبقا للمادتين (٣) و (٨) من القانون المشار إليه وأن تكون على درجة من المتانة تتحمل الاستعمال العادى وألا تكون مصنوعة من مادة أو مركبة على شكل يسهل معه حدوث الغش والتلاعب .

## الفصل الثالث

### رسوم المعايرة والدمغ

مادة (٦٥) :

تحصل رسوم المعايرة والدمغ كالتالى :

أولاً - رسوم معايرة السنج - بالقرش :



الوزن الاسمي للسنج سنج من معدن خلاف سنج من معدن  
الحديد الزهر الحديد الزهر

٥	١٠	التي لا تزيد على ٢٠٠ جرام
١٠	١٥	أزيد من ٢٠٠ جرام لغاية ٢ كجم
١٥	٢٠	سنجة ٥ كجم
٣٠	٤٠	سنجة ١٠ كجم
٣٠	٤٠	سنجة ٢٠ كجم
٥٠	٧٥	أزيد من ٢٠ كجم

### ثانياً : رسوم معايرة أجهزة الوزن :

أ - الموازين ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) من أى حمولة ( ٣ )  
جنيهاً .

ب - الموازين ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) من أى حمولة  
( ٢ ) جنيهاً .

ج - الموازين ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) والدقة  
العادية ( المرتبة الرابعة ) طبقاً للجدول التالى لكل ميزان .

ثالثاً : رسوم معايرة مقاييس الأطوال بالقرش

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

قرش	جنيه
المقاييس التى لا تزيد على متر .....	١٠
المقاييس التى تزيد على متر إلى مترين .....	٢٠
المقاييس التى تزيد على مترين إلى ٣٠ مترا	
للأشرطة المعدنية .....	١ -
المقاييس التى تزيد على مترين إلى ٣٠ مترا	
للأشرطة غير المعدنية .....	١ -
المقاييس التى تزيد على ٣٠ مترا إلى ١٠٠ متر	
للأشرطة المعدنية .....	٢ -
المقاييس التى تزيد على ٣٠ مترا إلى ١٠٠ متر	
للأشرطة غير المعدنية .....	٢ -

### رابعاً : رسوم معايرة مكاييل السوائل بالقرش

قرش	جنيه
المكاييل الزجاجية بمختلف ساعاتها حتى لتر	٢٠ -
المكاييل غير الزجاجية التى لا تزيد على لتر	١٥ -
المكاييل الزجاجية وغير الزجاجية أكثر من	
لتر إلى ٥ لترات	٢٥ -
المكاييل الزجاجية وغير الزجاجية أكثر	
من ٥ لترات	٦٠ -

**خامساً : رسوم معايرة أجهزة السوائل بالقرش و الجنيه**

قرش      جنيه

مضخات الوقود السائل ذات الأوعية

التي تعمل يدويا      ٥٠      ٢

مضخات الوقود السائل التي تعمل أوتوماتيكاً -      ٤

عيارات وصهاريج البترول بواقع ٥٠ قرشاً

عن كل ٢٠ لتر      -      -

عدادات الوقود السائل      -      ٨

عدادات المياه حتى تصرف ١٠ م ٢      ٥٠      ١

عدادات المياه ذات التصرف أكثر من ١٠ م ٢ -      ٢

**سادساً : رسوم معايرة عدادات الغاز و قياس المسافات**

بالقرش

قرش      جنيه

عدادات الغاز      ٥٠      ١

عدادات سيارات الأجرة ( عند الإفراج الجمركى ) -      ٢

دون إخلال برسم فحص العداد وأحوال استحقاقه طبقاً لما نص عليه  
قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .

## الفصل الرابع

### قواعد وإجراءات معاينة أجهزة

### وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

#### مادة (٦٦) :

لمصلحة دمع المصوغات والموازين وفروعها بالمحافظات معاينة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها أو الإفراج عنها أو إصلاحها بناء على طلب صاحب الشأن يشتمل على بيان تفصيلى بالأدوات المطلوب معايرتها ومعايرتها أو الإفراج عنها أو إصلاحها أو صيانتها أو تركيبها طبقاً للنموذج المرفق . على أن يتم البت فيما يقدم من طلبات المعاينة خلال أسبوع من تقديم الطلب وإخطار صاحبه بموعد المعاينة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل إجراء المعاينة بأسبوع على الأقل .

#### مادة (٦٧) :

لا يقبل طلب المعاينة إذا تبين للمصلحة لأسباب جدية أنه مقدم من غير مالكه أو ممن ليست له صفة فى تمثيله .

#### مادة (٦٨) :

تعتبر الأماكن التابعة لجهة واحدة مكاناً واحداً إذا كانت داخل سور واحد ويؤشر على كل طلب معاينة بما تم معاينته فى كل يوم من أيام المعاينة .

#### مادة (٦٩) :

لا يجوز معايرة أو دمع السنج خارج مكاتب المصلحة وفروعها .

مادة (٧٠) :

على الطالب أن يسدد لمصلحة دمع المصوغات والموازن مقدماً مبلغ عشرين جنيهاً كتأمين عن كل طن من سنج المعايرة وله حق استرداد التأمين فور رد السنج مع الأجهزة والأدوات العيارية إلى الجهة التى نقلت منها ، ويخصم من التأمين المدفوع بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أية إجراءات قانونية أخرى من المصلحة سالفه الذكر ما يستحق من تعويضات وما تتكبده هذه المصلحة من تكاليف ونفقات أو عند فقد شئ من الأجهزة والآلات والأدوات المشار إليها أو تلفها أو نظير نقلها مع الاحتفاظ بحقوقها فى المطالبة بما قد يترتب لها من حقوق مالية أخرى تزيد عن التأمين المدفوع عند فقدانها أو تلفها أو نقلها أو تأخيرها طبقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

مادة (٧١) :

لا يسترد رسم المعاينة فى الأحوال الآتية :

- أ - إذا رفضت الآلات المطلوب معاينتها عند معايرتها .
- ب - إذا تخلف الطالب أو مندوبه عن الحضور إلى مقر الجهة التى ستقوم بالمعاينة لمصاحبة مندوب إدارة الموازين فى الموعد المحدد لإجراء المعاينة والسابق إخطاره به ما لم يطلب التأجيل قبل الميعاد بأربع وعشرين ساعة على الأقل .
- ج - إذا امتنع الطالب أو مندوبه عن دفع مصاريف الانتقال وغيرها مقدماً أو عن إعداد وسيلة انتقال مناسبة لمندوب المصلحة إلى مكان المعاينة أو بالعكس أو عن نقل أجهزة وآلات وأدوات العيار قبل الموعد الذى تحدده له المصلحة لإجراء المعاينة .



..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

د - إذا تسبب فى عدم إتمام عمليات المعاينة بأية طريقة كانت .

### الفصل الخامس

#### الاختام التى تدمغ بها أجهزة وآلات

#### وأدوات الوزن والقياس والكيل

مادة (٧٢) :

تستعمل الأختام الآتية فى دمع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل :

أ - خاتم مستدير قطره سنتيمترا واحداً عليه عبارة « موازين ومكاييل مصرية » .

ب - خاتم مستدير قطره ستة ملليمترات عليه عبارة « موازين ومكاييل » .

ج - خاتم مستدير قطره ثمانية ملليمترات به الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم المسلسل الدال على المفتش أو المختبر .

د - خاتم مستدير قطره خمسة ملليمترات به الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم المسلسل الدال على المفتش أو المختبر .

هـ - خاتم مستدير قطره ثلاث ملليمترات به الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم المسلسل الدال على المفتش أو المختبر .

و - خاتم مستدير قطره خمسة ملليمترات به الرقم المسلسل الدال على العامل الفنى المساعد للمفتش .

ز - خاتم دائرى قطره ( ١٨ أو ١٢ ) ثمانية عشر أو اثنا عشر

ملليمتر ، عليه عبارة « موازين ومكاييل مصرية » .

ح - خاتم مستدير قطره ثمانية ملليمترات به قطران متعامدان سمك وعمق ملليمتر يستخدم للإلغاء .

#### مادة (٧٣) :

يتم تعيين الأرقام المسلسلة الدالة على المفتشين والمختبرين والعمال الفنيين المساعدين الوارد ذكرها فى الفقرات (ح) و (د) و (هـ) من المادة (٧٢) فى أول يناير من كل عام ، على أن يتم محو الأختام التى يبطل استعمالها بعد مرور عامين من تاريخ انتهاء العمل به .

#### مادة (٧٤) :

يتم تغيير الأختام المذكورة فى الفقرات (ج) ، (د) ، (هـ) من المادة (٧٢) فى أول يناير من كل عام ، على أن يتم محو الأختام التى يبطل استعمالها بعد مرور عامين من تاريخ انتهاء العمل به .

### الفصل السادس

#### إصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

#### مادة (٧٥) :

تحصل مصلحة دمع المصوغات والموازين رسوماً نظير قيامها بإصلاح وضبط وتركيب أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل وتصنيع قطع الغيار اللازمة لها طبقاً للفئات الآتية .

١ - تعريف الإصلاحات الشاملة التى لا تحتاج إلى قطع

غيار :

#### مادة (٧٦) :

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

يضاف إلى القثات السابقة الرسوم المستحقة قانوناً عن المعاينة والمعايرة والدمغ والإضافى طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه بعالبة وكذا أثمان الخامات .

مادة (٧٧) :

لمصلحة دمغ المصوغات والموازين تقدير قيمة الإصلاحات التى لم ترد فى هذا الجدول حسب حاجة كل عملية بعد المعاينة وبلاسترشاد بما جاء بهذا القرار بعد اعتماد وزير التموين والتجارة الداخلية أو من يفوضه .

### الفصل السابع

الترخيص فى ممارسة مهنة

صناعة وإصلاح أجهزة وآلات

وأدوات الوزن والقياس والكيل

مادة (٧٨) :

يقدم طلب الترخيص فى ممارسة صناعة وإصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلى تفتيش الموازين بالمحافظة التى يرغب الطالب ممارسة المهنة بدائرتها مصحوباً برسم مقداره عشرة جنيهات ويجب أن يتضمن الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل عمله ويرفق به المستندات التالية :

١ - شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

٢ - صحيفة الحالة الجنائية .

٣ - نتيجة الكشف الطبى الموقع بمعرفة مفتش الصحة المختص .

٤ - قسيمة أداء رسم الامتحان .

٥ - صورتان حديثتان لمقدم الطلب .

مادة (٧٩) :

يؤدى الطالب امتحانا عمليا للتثبت من كفايته لممارسة المهنة على أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل كما يؤدى امتحانا للتثبت من معرفته للكتابة والقراءة والقواعد الحسابية ويعفى من الامتحان التحريرى الحاصلون على الشهادة الإعدادية على الأقل أو ما يعادلها أو الابتدائية نظام قديم ويكون الامتحان أمام لجنة تشكلها مصلحة دمع المصوغات والموازين وتجتمع اللجنة خلال شهر فبراير ومايو وأغسطس ونوفمبر من كل عام ويجوز لها أن تجتمع فى أى وقت آخر إذا رأت المصلحة المذكورة ضرورة لذلك .

مادة (٨٠) :

يمنح من يختار الامتحان المشار إليه من المادة السابقة ترخيصاً لمدة خمس سنوات تبدأ من أول الشهر التالى لإعلان نتيجة الامتحان مقابل رسم مقداره عشرة جنيهات .

مادة (٨١) :

يجوز تجديد الترخيص لمدة خمس سنوات بناء على طلب ذوى الشأن خلال الثلاثة أشهر التالية على تاريخ انتهائه مقابل رسم مقداره عشرة جنيهات ويرفق بطلب التجديد المستندات التالية :

١ - صحيفة الحالة الجنائية .

٢ - شهادة من مفتش الصحة المختص باستمرار اللياقة الطبية .

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

٣ - قسيمة أداء رسم التجديد .

وعلى مصلحة دمع المصوغات والموازين وفروعها بالمحافظات فحص أوراق التجديد والتحقق من استيفائها للشروط ويلغى الترخيص بمضى الثلاثة أشهر المشار إليها .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهرى خارج عن إرادة المرخص له برسم مقداره عشرون جنيهاً .

ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد .

مادة (٨٢) :

يشترط فيمن يمارس مهنة صناعة وإصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل ألا يكون من العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام أو الهيئات العامة أو أجهزة الحكم المحلى أو من العمدة أو المشايخ أو مندوبى الشياخات أو الوزانين . ويستثنى من هذا الشرط المعينون بهذه الجهات بوظائف تكون من طبيعتها أعمال صيانة وإصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل .

مادة (٨٣) :

لا يجوز تكليف أو تعيين أحد بالحكومة أو القطاعين العام أو الخاص بمزاولة عمل يدخل فى نطاق مهنة صناعة أو إصلاح أو ضبط أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا إذا كان مرخصاً له بذلك من المصلحة المذكورة ويعتبر مديرو هذه الجهات والمشفرون عليها مسئولين عند مخالفة أحكام هذه المادة .



مادة (٨٤) :

يلتزم المرخص له أن يبرز ترخيصه لمقتضى الموازين والمقاييس والمكاييل كلما طلب منه ذلك .

مادة (٨٥) :

على المرخص له عند تلف أو فقد الترخيص أن يطلب الحصول على ترخيص بدلا منه مقابل رسم مقداره خمسة جنيهاً .

مادة (٨٦) :

لا يجوز للمرخص له أن يمارس المهنة فى دائرة محافظة أو منطقة أخرى غير التى رخص له بممارستها فيها إلا بعد الحصول على موافقة فرعى المصلحة فى كل من الدائرتين والتأشير بذلك على الطلب والترخيص .

مادة (٨٧) :

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين وقف الترخيص لمدة لا تزيد عن ستة أشهر إذا تلاعب فى أداء مهنته أو حكم على المرخص له فى مخالفة لحكم من أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة (٨٨) :

يلغى الترخيص إذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها فى البندين أولاً وخامساً من المادة (١٥) من القانون رقم لسنة ١٩٩٤ المشار إليه أو حكم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والفش أو القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليهما .

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص إذا أوقف مرتين وفقاً للمادة (٨٧) من هذا القرار وفى هذه الحالة لا يجوز منح ترخيص جديد قبل انقضاء المدة الباقية من الترخيص الملغى .

#### مادة (٨٩) :

لا يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين قبول أية أجهزة أو آلات أو أدوات للوزن أو القياس أو الكيل لمعاينتها أو معايرتها أو دمجها إلا إذا كانت مقدمة عن طريق أحد المرخص لهم طبقاً لأحكام هذا القرار ويستثنى من ذلك :

أ - ما تقوم به المصلحة من إصلاح وضبط وتصنيع وما تفرج عنه من الجمارك .

ب - ما يقدم من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ويكون مملوكاً لهم أو لاستعمالهم الخاص .

ج - ما يقدم من ورثة المرخص له المتوفى صاحب المحل أو الورشة بشرط أن يتم الإصلاح بمعرفة أحد المرخص لهم وقيام الورثة بإخطار فرع المصلحة باسمه .

### الفصل الثامن

#### الترخيص فى ممارسة مهنة وزان

#### مادة (٩٠) :

يقدم طلب الترخيص لممارسة مهنة وزان إلى تفتيش الموازين بالمحافظة التى يرغب الطالب فى ممارسة المهنة بدائرتها مصحوباً برسم مقداره خمسة جنيهات على أن يشمل الطلب على اسم الطالب وجنسيته ومحل إقامته

يرفق بالطلب الأوراق الآتية :

- أ - شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .
- ب - صحيفة الحالة الجنائية .
- ج - شهادة تفيد لياقته الطبية لممارسة المهنة من مفتش الصحة المختص ويقدم طلب الحصول عليها إلى تفتيش الموازين .
- د - قسيمة أداء رسم الامتحان .
- هـ - صورتان شمسيتان حديثتان للطالب .

#### مادة (٩١) :

يؤدى الطالب امتحانا عمليا للتثبت من كفاءته العملية لمزاولة أعمال المهنة على أجهزة وأدوات الوزن على النحو التالى :

- أ - بالنسبة للوزان العمومى يتم امتحانه على كل من ميزان القبانى وميزان الطبلىة .
- ب - بالنسبة لوزان المصوغات يتم امتحانه على ميزان من المرتبتين الأولى والثانية .

ج - بالنسبة للوزان الخاص من أمناء شون البنوك أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام أو موظفى الحكومة أو الهيئات العامة يتم امتحانه على ميزان الطبلىة أو حسب ما تراه المصلحة .

كما يؤدى الطالب امتحانا تحريريا للتثبت من إلمامه بالكتابة والقراءة والقواعد الحسابية ويعفى من الامتحان التحريرى الحاصلون على مؤهلات دراسية لا تقل عن الشهادة الاعدادية أو ما يعادلها أو الشهادة الابتدائية نظام قديم .

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

### مادة (٩٢) :

تقوم مصلحة دمع المصوغات والموازن بتشكيل لجان الامتحان وتتكون كل لجنة من رئيس وعضوين على الأقل ويؤدى الطالب الامتحان أمامها على النحو الموضح بالمادة السابقة وتجتمع اللجنة مرة خلال أشهر مارس ، يونيه ، سبتمبر ، ديسمبر من كل سنة .

كما يجوز لها أن تجتمع فى أى شهر خلال السنة إذا قدمت إلى المصلحة طلبات للترخيص مستوفاة للشروط لا يقل عددها عن عشرة طلبات إذا رأت المصلحة ضرورة لذلك .

### مادة (٩٣)

يمنح الترخيص للوزان المستجد بعد تقديم شهادة من أحد فروع المصلحة تفيد حيازته واستعماله لميزان قانونى ومدموغ وصحيح مع أداء رسم قدره خمسة جنيهاً ويحدد فى الترخيص صفة الوزان ( وزان عمومى - وزان مصوغات - وزان خاص ) والجهة التى يصرح له بالعمل فيها .

### مادة (٩٤)

يكون الترخيص لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول الشهر التالى لامتحان المرخص له وينتهى الترخيص بانتهاء المدة المحددة له .

### مادة (٩٥)

يجوز تجديد الترخيص بناء على طلب من صاحب الشأن خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ انتهائه بعد أداء رسم مقداره خمسة جنيهاً ويرفق بطلب التجديد الأوراق الآتية :

أ - قسيمة أداء رسم التجديد .

ب - صحيفة الحالة الجنائية .

ج - شهادة من مفتش الصحة المختص تفيد باستمرار اللياقة الطبية لممارسة المهنة .

د - شهادة من مصلحة دمع المصوغات والموازين أو أحد فروعها تفيد إعادة معايرة ودمغ الميزان وصحته عن كل سنة من سنوات سريان الرخصة أو فى سنتين منها على الأقل إذا ثبت عدم اشتغاله بالمهنة خلال السنة التى لم يقدم عنها شهادة معايرة ودمغ الميزان وكان ذلك لعذر قهرى أو مانع تقبله المصلحة .

وتقوم مصلحة دمع المصوغات والموازين وفروعها بالمحافظات بفحص أوراق التجديد والتحقيق من استيفائها للشروط ويلغى الترخيص بمضى الثلاثة أشهر المشار إليها .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهرى خارج عن إرادة المرخص له برسم قدره عشرة جنيهاً . وعلى الوزان إعادة الترخيص الملغى للمصلحة أو لفرعها المختص فور إنتهاء هذه المواعيد المحددة .

ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد .

مادة (٩٦) :

تستخرج الشهادة الدالة على معايرة ودمغ الميزان وصحته من أصل وصورة على نموذج تعدده مصلحة دمع المصوغات والموازين وتعتمد الشهادة بخاتم فرع المصلحة مقابل سداد الرسم فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويتم ذلك بناء على طلب يقدم من صاحب الشهادة مشتملاً على البيانات الآتية :



## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

أ - رقم الميزان وحمولته .

ب - قسيمة معايرة الميزان أو رقم وتاريخ قسيمة المعايرة والجهة التى تمت بها المعايرة .

ج - قسيمة سداد رسم استخراج الشهادة .

وترفق تلك المستندات بالطلب ويجب أن تكون بياناتها صحيحة وفى حالة فقد الشهادة من الوزن يجوز له أن يتقدم بطلب الحصول على صورة منها مقابل سداد رسم مماثل .

### مادة (٩٧)

يشترط فيمن يمارس مهنة وزان :

١ - ألا يكون من العاملين بالحكومة أو القطاع أو قطاع الأعمال العام أو الهيئات العامة أو أجهزة الحكم المحلى أو الجمعيات التعاونية الزراعية أو من العمد أو مشايخ البلاد أو من مندوبى الشياخات .

ويستثنى من هذا الشرط المعينون بوظائف تكون من طبيعتها أداء عمليات الوزن لهذه الجهات وداخل الأماكن التابعة لها فقط .

٢ - ألا يكون من المشتغلين بتجارة أو صناعة المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أو أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو تجارة الجملة أو نصف الجملة للخضر والفاكهة أو الحبوب بأنواعها أو المسلى أو القطن أو اللحوم أو أعمال السمسة .

### مادة (٩٨) :

يجب على الجهات المشار إليها بالبند (١) من المادة السابقة أو المعين بها أشخاص تكون طبيعة عملهم القيام بعمليات وزن خاصة بتلك الجهات

وغير مرخص لهم من مصلحة دمع المصوغات والموازين ممارسة مهنة وزان خاص إخطارها بأسمائهم والأعمال التى يقومون بها وأماكن عملهم وذلك لامتحانهم ومنحهم تراخيص ممارسة المهنة بالتطبيق لأحكام هذا القرار .

#### مادة (٩٩) :

يشترط عند طلب تجديد ترخيص الزان الخاص أن يتقدم الزان للمصلحة أو فرعها المختص بطلب معتمد من الجهة التى يعمل بها مرفقا به المستندات الآتية :

١ - شهادة رسمية معتمدة من الجهة التى يعمل بها تفيد استمراره فى مزاولة أعمال الوزن .

٢ - قسيمة أداء رسم التجديد وقدره خمسة جنيهاً .

٣ - شهادة من تفتيش الموازين تفيد استعمال الزان لميزان قانونى ومدموغ وصحيح ويتبع بشأنها ما جاء بالمادة (٩٦) من هذا القرار .

#### مادة (١٠٠) :

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين وفروعها تحويل دائرة عمل الزان إلى محافظة أخرى بناء على طلب يقدم منه أو من الجهة التى يعمل بها الفرع المراد التحويل منه والتأشير على الطلب والرخصة بما يفيد ذلك .

#### مادة (١٠١) :

على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والقطاع العام والأعمال العام والبنوك التى يعمل بها وزان خاص داخل الأماكن التابعة لها إخطار المصلحة أو فرعها المختص فور أى تغيير يطرأ على عمل أو وظيفة الزان أو عند تغيير مكان عمله .

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

### مادة (١٠٢) :

على المرخص له عند فقد الترخيص أو تلفه أن يطلب الحصول على ترخيص بدلا منه مقابل رسم قدره جنيهاً .

### مادة (١٠٣) :

تقوم مصلحة دمع المصوغات والموازين بإخطار الجهات الحكومية والبنوك والشركات والهيئات والقطاع العام وقطاع الأعمال بأسماء الوزانين الناجحين أو من يوقف عن ممارسة أعمال الوزن أو من يلغى ترخيصه لاتخاذ اللازم .

### مادة (١٠٤) :

يوقف ترخيص الوزن الخاص من العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو البنوك أو الشركات أو الهيئات لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر فى الحالات الآتية :

أ - إذا ضبط يزاول أعمال الوزن خارج نطاق المنطقة أو المكان المسموح له بالعمل به .

ب - إذا استعمل أوراقا غير رسمية فى قيد عمليات الوزن .

ج - إذا حكم عليه بالغرامة أكثر من مرة لمخالفته أحكام هذا القرار وتضاعف مدة الوقف إذا عاد لارتكاب نفس المخالفة ويتعين إعادة الترخيص للمصلحة أو فرعها المختص لحفظه مدة الوقف وإذا ارتكب الوزن نفس المخالفة للمرة الثالثة يلغى الترخيص ، وفى هذه الحالة يجوز للمصلحة بعد انتهاء مدة الترخيص الموافقة على إعادة امتحانه فى أقرب امتحان تعقده وينفس الشروط السابقة بعد تسليمه الترخيص الملغى لها أو لفرعها

المختص .

**مادة (١٠٥) :**

يلغى ترخيص الوزن الخاص من العاملين بالحكومة أو البنوك أو الشركات أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الهيئات فى الحالات الآتية :

أولاً - عند تغيير عمل أو وظيفة الوزن أو زوال سبب منح الترخيص له .

ثانياً - إذا فقد الوزن أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

**مادة (١٠٦) :**

لا يجوز للوزان القيام بعمليات وزن أصناف غير مصرح له بوزنها أو ممارسة أعمال الوزن خارج المنطقة أو المكان المصرح له بالعمل فيه .

وفى حالة رغبة الوزن مزاوله أعمال الوزن فى محافظة أو منطقة أو جهة أخرى غير التى رخص له بالعمل بدائرتها يتعين أن يقدم إلى تفتيش الموازين المختص طلبا للحصول على موافقة بذلك ويؤشر بها على رخصته .

**مادة (١٠٧) :**

على الوزن أن يودى عمليات الوزن التى تطلب منه أو يكلف بها من أية جهة كانت وأن يقوم بقيدها صحيحة بدفتر قسائم ( علوم الوزن ) المعد طبقا للنموذج الذى تضعه مصلحة دمغ المصوغات والموازين ويتبع فى تحرير قسائم علوم الوزن ما يأتى :

أ - تدون مفردات الوزن صحيحة حسب قائم الوزن الفعلى ثم يحسب

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

صافى الوزن طبقا لوحدات التعامل أو كسورها أو بالطن وكسوره وإذا كانت تقاسيم الميزان لا تسمح بتحديد الكسر يقرأ الوزن بالنسبة للتدرج الأقرب .

ب - تحرر القسيمة من أصل وصورتين بواسطة ورق الكربون الجيد ذو الوجهين يوقع عليها الوزان وتسلم صورة لكل من الطرفين المتعاملين ويبقى الأصل بالدفتر ويجوز استعمال أكثر من قسيمة لعملية وزن واحدة إذا لم يتسع حيز القسيمة الأصلية لتدوين كافة بيانات العملية كلها وتعتبر قسائم علوم الوزن اللاحقة منها متممة لما قبلها ومكونة لعلم وزن واحد ولا يجوز استعمال القسيمة إلا لشخص واحد فقط .

ج - تملء جميع بيانات القسيمة بالقلم الكوياء أو بالحبر الجاف ذو اللون الأسود أو الأزرق بخط واضح بدون كشط أو تغيير أو تحشير ويوقع السوزان على كل قسيمة وصورتها حتى المكونة لعلم وزن واحد ولا يجوز إضافة بيانات أو خانات أخرى .

د - يدون وزن المعادن الثمينة والأشياء المصنوعة منها بالجرام أو كسوره ويكتب الثمن على أساس ثمن الجرام الخام ولا يجوز أن يدون بعلم الوزن أى بيانات عن قيمة أجور الصناعة .

هـ - يدون وزن الأحجار ذات القيمة بالكرات المتري أو الجرام أو كسورها ولا يجوز أن يدون فى قسيمة علم الوزن أى بيان عن قيمة الثمن .

و - قيمة الدمغات المقررة على علم الوزن وصورتيه والعلوم وصورها المتممة لها يتحملها الطرفان المتعاملان مناصفة . .

ز - علوم الوزن الملغاة تبقى مع صورها بالدفتر ويدون عليها سبب الإلغاء .

مادة (١٠٨) :



يعفى من القيد بدفاتر علوم الوزن المشار إليها بالمادة السابقة الوزن الخاص من العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والهيئات على أن يكتفى بقيد عمليات الوزن التى يقومون بها داخل الأماكن المخصصة لهم بالدفاتر والسجلات الخاصة بالجهات المعينين بها ولا يجوز استعمال أوراق غير رسمية لقيد عمليات الوزن بها .

#### مادة (١٠٩) :

يتم الحصول على دفاتر علوم الوزن من تفتيش الموازين الذى يعمل الوزن بدائرة اختصاصه مقابل سداد الثمن المقرر عن كل دفتر يحتوى على ٥٠ قسيمة من أصل وصورتين ويتبع فى الاستعمال الدفتر ما يأتى :

أ - يسلم الدفتر للوزان ويدون على ظهر أول قسيمة سداد الثمن المقرر ويعتبر الدفتر عهدة شخصية لدى الوزن ولا يجوز استعماله بمعرفة وزان آخر إلا بعد الحصول على موافقة المصلحة أو فرعها المختص .

ب - يجوز صرف عدد مناسب من دفاتر علوم الوزن يقدرها رئيس تفتيش الموازين المختص لجمعيات القبانين بالمحافظات لتوزيعها على الوزانين العاملين بالتسويق التعاونى وبنفس الشروط المنوه عنها بنفس المادة بالإيصال اللازم .

ج - يجب إعادة الدفتر المنتهى كامل القسائم ٥٠ ( خمسون ) قسيمة أصل إلى تفتيش الموازين المختص خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ تحرير آخر قسيمة بالدفتر لمراجعته وحفظه لمدة سنة من هذا التاريخ ويعتبر منتهى باستعمال دفتر آخر ولا يجوز للوزان استعمال دفترين فى وقت واحد إلا إذا اقتضت ظروف العمل ذلك ولأسباب تقبلها المصلحة .

د - لا تصرف دفاتر جديدة للوزان قبل إعادة الدفاتر المنتهية إلى

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

تفتيش الموازين المختص ويجوز صرف دفاتر جديدة فى حالة تقديم دليل يفيد فقد الدفاتر عهده أو استحالة إعادتها لأسباب خارجة عن إرادة الوزن أو لقوة قاهرة يقدرها رئيس التفتيش وتتخذ الإجراءات القانونية فى هذا الشأن .

هـ - يجب إعادة دفاتر علوم الوزن عهدة الوزن إلى تفتيش الموازين فور طلبها وكذلك الترخيص عند إلغائه أو إيقاف الوزن عن عمله وفى حالة عدم التنفيذ تتخذ ضد المخالف الإجراءات القانونية .

### مادة (١١٠) :

أ - على الوزن عند تصفية عمليات الوزن المدون بقسائم علوم الوزن خصم ما يقابل وزن فارغ العبوات بمعدل ١.٢٠٠ كيلو جرام للكيس ، ١ كيلو جرام للزكبية أو الجوال ، نصف كيلو جرام للحبل بشرط أن يكون هذا الوزن الحقيقى فارغ الباله والعبوات الأخرى كل حسب وزنه الحقيقى .

ب - يجب أن يدون اسم البائع والوزن القائم والرقم المسلسل على ظهر كل عبوة بطلاء ظاهر وأن تكون مطابقة لما هو مدون بعلم الوزن .

### مادة (١١١) :

أ - لا يجوز وزن مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتين أو ذهبية مركب عليها بلاتين أو أصناف ذات عيار واطى أو ملبسة ما لم تكن مدموغة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الرقابة على المعادن الثمينة .

ب - على الوزن والخبير المثلث للمعادن الثمينة أن يدون بقسائم علوم الوزن وزن وعيار وأصناف وقيمة كل مشغول على حدة وكذلك الحال بالنسبة للأحجار ذات القيمة وذلك فى حالات التعامل وخلافه ويحظر على تجار تلك الأصناف استخراج فواتير خاصة بها بالثمن والوزن ما لم تكن

مصحوبة بعلم وزن مستخرج عن طريق وزان أو تخبير مضمن إن وجد بالمنطقة .

مادة (١١٢) :

يشترط لمنح الترخيص للوزان المستجد والتخبير المضمن للمعادن الثمينة والمرخص له بالوزن تقديم تعهد كتابي بالالتزام باستعمال دفاتر علوم الوزن بفئات الأجر الآتية :

(أ) الذهب أو البلاتين أو ما هو مصنوع منها :

( قرشان ) عن كل جرام أو كسوره على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسة وسبعين قرشاً ) .

ب - الأحجار الكريمة أو ذات القيمة :

( قرشين ) عن كل كرات مئري أو جرام أو كسوره على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسة وسبعين قرشاً ) .

ج - الفضة وما هو مصنوع منها :

( قرش واحد ) عن كل جرام أو كسوره على ألا تقل أجرة الوزن عن ( أربعين قرشاً ) .

(د) القطن بنوعية الزهر أو الشعر وأقطان التصدير .

( خمسة وسبعون قرشاً ) عن كل قنطار مئري على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسين قرشاً ) .

( هـ ) أقطان التنجيد بمختلف أنواعها ومسمياتها :

( خمسة وسبعون قرشاً ) عن كل قنطار مئري على ألا تقل أجرة

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... .....

الوزن عن ( خمسين قرشاً ) .

(و) الأرز بنوعية الشعير والأبيض :

( ثمانون قرشاً ) عن الطن الواحد على ألا تقل أجرة  
الوزن عن ( سبعين قرشاً ) .

(ز) الأصناف الأخرى من مختلف المحاصيل مثل : الحبوب والغلال  
والبقول والبذور والفلو السودانى :

( خمسة وعشرون قرشاً ) عن كل ٥٠ كجم فأقل على ألا تقل أجرة  
الوزن عن ( خمسة وثلاثين قرشاً ) .

(ح) الأصناف الأخرى من غير المحاصيل الزراعية مثل اللحوم  
والأسماك والمسلى :

( خمسة وعشرون قرشاً ) عن كل ٥٠ كجم فأقل على ألا تقل أجرة  
الوزن عن ( خمسة وثلاثين قرشاً ) ويستثنى من ذلك :

أولاً - ما يتم الاتفاق بين المتعاملين على وزنه بفئات أجور أقل من  
الفئات السابقة الذكر .

ثانياً - ما وزن بمعرفة الوزانين العاملين بالجهات الحكومية والقطاع  
العام وقطاع الأعمال العام والهيئات العامة والبنوك داخل الأماكن التابعة  
لها .

مادة (١١٣) :

يلتزم المسئولون عن شئون البنوك والحكومة والقطاع العام وقطاع  
الأعمال العام ومراكز تجمع المحاصيل المسوقة تعاونياً والوزانون المعينون  
والعاملون بتلك الجهات بتسهيل مهمة مفتشى الموازين ليتسنى لهم أداء

أعمال التفتيش والمراجعة والجاشنى على الأوزان وذلك بتقديم كافة  
الإمكانات اللازمة أو التى تطلب منهم :

مادة (١١٤) :

على الوزن أن يبرز رخصته للبائع أو المشتري عند طلبها وعليه أن  
يقدم الرخصة ودفاتر علوم الوزن عهده لمفتشى الموازين كلما طلب منه ذلك  
لمراجعتها .

مادة (١١٥) :

لمفتشى الموازين والمقاييس والمكاييل ورؤساء تفتيش الموازين ومن  
تندبهم المصلحة مراجعة أعمال الوزن وكل ما يتعلق بها للتحقق من صحتها  
ومطابقة جميع البيانات المدونة على العبوات ونوعية البضاعة الموزونة طبقا  
لما هو مقيد بعلوم الوزن والسجلات الخاصة ولهم فى سبيل ذلك الإطلاع على  
سجلات الجهات الحكومية والبنوك والمؤسسات وشركات القطاع العام وقطاع  
الأعمال العام والجمعيات العامة والتعاونية للموازين وخلافه المدون بها  
مفردات عمليات الوزن للتحقق من صحتها ومطابقة البضاعة الموزونة ومن  
أنه قد روعيت فيها أحكام هذا القرار .

مادة (١١٦) :

يحظر على الوزانين من أمناء الشئون للبنوك ووزانى الحكومة  
والمضارب وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وزن المحاصيل عند  
التعامل مع المنتجين إلا فى حالة غياب الوزن العمومى وعلى بنوك التنمية  
والائتمان الزراعى بالمحافظات إخطار الجمعيات التعاونية للموازين الواقعة  
فى دائرة اختصاصها ببيان عن مواقع الشئون وتاريخ بدء العمل بها قبل بدء  
موسم التوريد بوقت كاف .



## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

### مادة (١١٧) :

يجب على الوازنين عند استعمال ميزان البسكول فى وزن المحاصيل المسوقة تعاونيا عند الدخول فى حالة التعامل مع المنتجين تنفيذ ما جاء بالفقرة (ب) من المادة ١١٠ من هذا القرار .

### مادة (١١٨) :

على المرخص عند إنتهاء خانات الترخيص أن يطلب الحصول على صورة جديدة منه .

### مادة (١١٩) :

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازن أو فروعها المختصة تحويل الوزن لتوقيع الكشف الطبى عليه بمعرفة المجلس الطبى العام أو أى جهة مختصة كلما رأت ذلك للتحقق من لياقته الصحية واستمرار قدرته على ممارسة أعمال المهنة .

### مادة (١٢٠) :

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازن وقف الوزن العمومى عن عمله لمدة لا تزيد على ستة أشهر فى الحالات الآتية :

أ - إذا أمتنع عن أداء خدمات الوزن لأية جهة أو تسبب فى تعطيلها دون عذر تقبله المصلحة .

ب - إذا استعمل أوراقاً غير رسمية فى قيد عمليات الوزن .

ج - إذا حكم عليه أكثر من مرة بالغرامة لمخالفة أحكام هذا القرار .

وتضاعف مدة الوقف إذا ثبت مزاولته لأعمال المهنة أثناء مدة الوقف مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة فى هذه الحالة يتعين إعادة الترخيص

للمصلحة أو فرعها المختص فوراً لحفظه مدة الإيقاف .

**مادة (١٢١) :**

يلغى ترخيص الوزن العمومي في الحالات الآتية :

أ - إذا فقد الوزن أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

ب - إذا حكم على الوزن بالإدانة نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية في أحد الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه أو في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التسليل والغش أو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية .

ج - إذا امتنع عن أداء الكشف الطبى المنصوص عليه بالمادة (١١٩) من هذا القرار أو إذا ثبت عدم لياقته الطبية لمزاولة أعمال المهنة .

د - إذا أحدث كسحاً أو شطباً أو تغييراً في بيانات الترخيص ويتعين إعادة الترخيص الملقى ودفاتر علوم الوزن عهدة الوزن للمصلحة أو لفرعها المختص فور إلغائه الترخيص .

**مادة (١٢٢) :**

يحظر على الأشخاص المرخص لهم في مزاولة مهنة وزان وفقاً لأحكام هذا القرار القيام بعمليات وزن الأصناف التالية عند التعامل في الأماكن المبينة فيما بعد قرين كل منها :

١ - المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ذات القيمة بمناطق بيعها بأسواق الذهب والفضة والأحجار الكريمة ويعتبر سوقاً إذا ما اشتملت

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

المنطقة على وزان مصوغات أو أكثر .

٢ - القطن بأنواعه داخل المحالج والمكابس والشون وحلقات الأقطان ومناطق إنتاجه لتسويقه والموانى ..

٣ - الحبوب والغلل والبقول بأنواعها بمناطق إنتاجها والأسواق العامة والمحال المخصصة لبيعها بالجملة ومناطق تسويقها والموانى .

٤ - الخضر والفاكهة بمناطق إنتاجها والمحال المخصصة لبيعها بالجملة ومناطق تسويقها والموانى .

٥ - المسلى والشحوم والزيوت والألبان ومختلف السوائل والأصناف التى تم التعامل بها بالوزن بمناطق إنتاجها ومحال بيعها بالجملة والأسواق العامة والموانى .

٦ - مختلف المواد التمرونية والكيماوية والعطارة بمناطق إنتاجها أو محال بيعها بالجملة والموانى .

٧ - المواشى والدجاج ومختلف الطيور سواء كانت حية أو مذبوحة والأسماك بأماكن التعامل فيها بالجملة ومناطق تسويقها والموانى .

٨ - حديد التسليح أو الصلب أو النحاس أو القصدير أو الزنك أو الرصاص أو الألمونيوم وباقى مختلف المعادن بمناطق إنتاجها وأماكن التعامل فيها بالجملة والموانى .

٩ - خيوط الغزل بمناطق إنتاجها وأماكن التعامل فيها بالجملة والموانى .

١٠ - الأصناف التى يتم التعامل فيها داخل الأماكن الحكومية أو شون البنوك أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الهيئات العامة أو

الشركات أو المؤسسات المضارب أو الجمعيات التعاونية الزراعية .

## الفصل التاسع

### أحكام عامة

#### مادة (١٢٣) :

تعد مصلحة دمع المصوغات والموازين بطاقة إثبات شخصية تسلم لحاملها صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذى يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة ( دمع الموازين ) ولا يجوز الجمع بين هذا العمل ودمع المصوغات .

#### مادة (١٢٤) :

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

#### مادة (١٢٥) :

يلغى القرار رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

#### مادة (١٢٦) :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين و التجارة الداخلية

أ . د / محمد جلال أبو الذهب

..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل .....

**قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها**

**فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤**

**فى شأن الوزن والقياس والكيل**

**و القرارات الوزارية المنفذة له**

**١ - جنحة بالمادتين ١٥ و ١٨ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ و قرار وزير التموين رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ :**

و ذلك لأنه مارس مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر و غرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

**٢ - جنحة بالمادتين ١٦ و ١٨ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ و قرار وزير التموين رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ :**

و ذلك لأنه مارس مهنة صناعة أو اصلاح أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر و غرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

**٣ - جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١/١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ و قرار وزير التموين رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ :**



و ذلك لأنه استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدمرعة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تجاوز سنة و غرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١٩/٣ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ و قرار وزير التموين رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه أحدث تغييرا فى أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تجاوز سنة و غرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمادتين ١٧ و ٢٠ / ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه حال دون تأدية رجل الضبطية القضائية لعملة .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على سنة و غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

## احكام النقض

١ - إن المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على عقاب كل من وجد عنده موازين أو مقاييس أو مكايل مزوره أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التى تكون معدة للوزن أو القياس أو الكيل مع علمه بذلك قد اشترطت فى عبارة صريحة ألا يكون هناك « مبرر مشروع » لحيازة المتهم لما وجد لديه . و إذن فلا يكفى لصحة الإدانة بناء على هذه المادة أن يكون الحكم قد بين أن من وجد لدى المتهم من الموازين التى يعلم أنها غير مضبوطة لم يكن لها عنده من مسوغ مقبول . وإذا كان هذا البيان لازماً لصحة الإدانة بصفة عامة - كما هو مقتضى النص « فإنه يكون ألزم إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه تاجر حديد قديمة وأن ما وجد لديه من الموازين غير المضبوطة إنما كان على سبيل بيعه حديداً مع الحدايد الأخرى الموجودة بمحل تجارته ، وأنه لم يكن يحرزها لاستخدامها موازين فى التعامل .

( نقض ٢٣ مارس ١٩٤٢ طعن

رقم ٩٥٣ سنة ١٢ قضائية )

٢ - يجب أن يكون رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من دفع مفنناً لها فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذى اتهم بوجوده مزوراً عنده كان مضبوطاً ومعايراً من قبل ، وأن عدم الضبط الذى يؤخذ عليه إنما كان نتيجة خلل اعترى الميزان بسبب نقله - وهو ثقيل الوزن كبير الحجم - من محل وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش الموازين أثناء التحقيق فإنه يجب على المحكمة أن تعرض فى ردها على هذا الدفع لعملية نقل الميزان فى ذاتها وهل الخلل قد نتج عنها أم هو كان موجوداً من قبل .

( نقض ٢٣ مارس ١٩٤٢ طعن

رقم ٩٥٣ سنة ١٢ قضائية )

٣ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة أنه وجد عنده بغير ميزان قبائى غير مضبوط لم يتعرض لكيفية ضبط الميزان لدى المتهم وظروفه ، ولم يتحدث مطلقاً عن مقدار الخلل الذى وجد فى الميزان لتعرف ما إذا كان يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه ، ثم فى صدد إثبات علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمد على أنه بوصف كونه وزاناً عمومياً ، لا بد أن يكون عالماً بحقيقة أمر الميزان الذى يستعمله فى حرفته ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعیناً نقضه ، إذ هو فضلاً عن أنه لم يبين الواقعة الجنائية التى أدان المتهم من أجلها قد أسس علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط على فرض عام يصح الاستشهاد به فى حق كل صاحب حرفة يستخدم الموازين فيها ، مع إنه إذا كانت نسبة الخلل فى الميزان ضئيلة بحيث لا يمكن إدراكها إلا بعملية المعايرة فلا تصح المأخذة إلا على أساس علم المتهم حقيقة بهذا الخلل ما دام القانون ليس فيه نص يفرض هذا العلم فى حقه .

( نقض ١١ أبريل ١٩٤٣ طعن

رقم ٧١٥ سنة ١٣ قضائية )

٤ - إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة احراز قبائى غير مضبوط دون أن تتحدث عن مقدار العجز الذى وجد فيه حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه فإنه يكون قد قصر فى بيان الواقعة الجنائية التى أدانة فيها ، ولا يغنى عن ذلك قول الحكم أن المتهم وزان عمومى ، وأنه لا بد يعلم بالعجز فى ميزانه ، فإنه

## ..... الغش فى الوزن و القياس و الكيل ..... ---

العجز قد يكون ضئلاً بحيث لا يدركه الإنسان ، وزاناً كان أو غير وزان .

( نقض ١٤ يونية ١٩٤٣ طعن

رقم ١٤٥١ سنة ١٣ قضاية )

٥ - لما كان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجانى بأن الميزان غير مضبوط ، وكانت المحكمة قد اعتمدت فى صدد إثبات هذا العلم على ما قالت من إقراره ، وكان ما أوردته عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمع الميزان ولا يفيد العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة - فإن حكمها يكون قاصراً موجباً نقضه .

( نقض ٢٦ يونية ١٩٥٠ طعن

رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ قضاية )

٦ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند فى إدانة المتهم الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة و تقرير المعايرة و اقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذى يفيد إدانته عن حيازة الميزان و ليس " السنج " كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور و عارض المتهم فى هذا الحكم ثم أستأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المستندة اليه و يكون استئنافه فى الواقع منصبا عليها .

( نقض ٨ أبريل ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٣٦٧ )

٧ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوي رفعت على المطعون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة و مدموغة و

قانونية ، و كان الفعل المادي المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادي المكون لجريمة إثبات أوزان مخالفة للحقيقة في "علوم" الوزن التي يحررها - بإعتباره قبانياً - و هي الجريمة المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ ، و من ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة و غير مدموغة و قانونية يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ٢٤ مارس ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ٧٨ ص ٣٦٥ )



## الغش فى العلامات و البيانات التجارية

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

خاص بالعلامات والبيانات التجارية (\*)

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١(١) - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، تعتبر علامات تجارية الاسماء المتخذة شكلاً مميزاً والامضاءات والكلمات والحروف والارقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والدمغات والاختام والتصاوير والنقوش البارزة واى علامة اخرى او اى مجموع منها اذا كانت تستخدم او يراد ان تستخدم فى تمييز منتجات عمل صناعى او استغلال زراعى او استغلال للغابات او لمستخرجات الارض او اية بضاعة للدلالة على مصدر المنتجات او البضائع او نوعها او مرتبتها او ضمانها او طريقة تحضيرها او للدلالة

(\*) الوقائع المصرية فى ١٣ يولى سنة ١٩٣٩ - العدد ٦٩ .

(١) المادة رقم (١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ - الجريدة الرسمية العدد ٢٦.

مكرر (ج) غير اعتيادى فى ٦ مايو ١٩٥٦ .

على تأدية خدمة من الخدمات .

مادة ٢ - يعد سجل بوزارة التجارة و الصناعة يسمى  
سجل العلامات التجارية .

مادة ٣ - يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون  
سواه ولا تجوز المنازعة فى ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها  
بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع  
عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

مادة ٤ - للأشخاص الآتى ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

- ١ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنسية .
- ٢ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل  
حقيقى .
- ٣ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمى لبلاد تعامل مصر  
معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقى .
- ٤ - الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار  
التي تكون مؤسسة فى مصر أو فى إحدى البلاد المذكورة آنفاً إذا كان يمكن  
اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .

٥ - المصالح العامة .

مادة ٥ - لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتى :

- (أ) العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو  
بيانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو  
الصور العادية لها .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية ..... ---

(ب) كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالآداب أو مخالفة للنظام العام .

(ج) الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ، وكذلك أى تقليد للشعارات .

(د) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سالفه الذكر الخاصة برقابتها على البضائع أو ضمانها فى حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التى تشتمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها فى بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

(هـ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة .

(و) رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة ، وكذلك العلامات التى تكون تقليداً لها .

(ز) الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبساً أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

(ح) صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق مقدماً على استعمالها .

(ط) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانوناً .

(ى) العلامات التى من شأنها أن تضلل الجمهور أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التى تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور .

## الباب الثانى

### إجراءات التسجيل

مادة ٦ - يقدم طلب تسجيل العلامة إلى إدارة تسجيل العلامات التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٧ - لا تسجل العلامة إلا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨ - إذا طلب شخصان أو أكثر فى وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين له مصدقا عليه أو حكما حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه .

مادة ٩ - يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

وعلى الإدارة فى حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط ، أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

وإذا لم يتم الطلب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ١٠ (٢) - يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل فى

---

(٢) المادة ١٠ مستبدلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ - الجريدة الرسمية العدد ٧٥ مكرر فى ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفى مجلس الدولة الفنيين و قرارات اللجنة نهائية إلا فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١١ من هذا القانون .

**مادة ١١ -** إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشايتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائى يصدر ضد صاحب التسجيل .

**مادة ١٢ -** يجب على إدارة التسجيل فى حالة قبول العلامة الإشهار عنها بالكيفية المقررة فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

يجوز لصاحب الشأن أن يقدم للإدارة فى الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته فى تسجيل العلامة مشتملاً على أسباب المعارضة .

وعلى الإدارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من إخطار المعارضة . وعلى طالب التسجيل أن يقدم للإدارة فى الميعاد الذى تقرره اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذه المعارضة مشتملاً على الأسباب ، وإذا لم يصل ذلك الرد للإدارة فى الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلاً عن

---

= وكان النص قبل التعديل الآتى :

« يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضايا الحكومة وقرارات اللجنة نهائية إلا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة (١١) من هذا القانون » .



طلبه .

**مادة ١٣ -** قبل الفصل فى المعارضة يتعين على الإدارة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك .

وتصدر الإدارة قرارا بقبول التسجيل أو رفضه ، وفى الحالة الأولى يجوز لها أن تقرر ما تراه لازما من الاشتراطات .

وقرار الإدارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

وإذا رأت الإدارة أن المعارضة فى تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن فى قرارها أن تصدر قرارا مسببا بالسير فى إجراءات التسجيل .

**مادة ١٤ -** يجوز لمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم فى أى وقت طلبا إلى إدارة التسجيل لإدخال أية إضافة أو تعديل على علامته لا تمس ذاتيتها أساسا جوهريا ، ويصدر قرار الإدارة فى ذلك وفقا للشروط الموضوعية للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها .

**مادة ١٥ -** يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب .

ويجب إشهار التسجيل بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ١٦ -** يعطى لمالك العلامة بمجرد إتمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات الآتية :

أولاً - الرقم المتتابع للعلامة .

ثانياً - تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

ثالثاً - الاسم التجارى ، أو اسم ولقب مالك العلامة ومحل إقامته وجنسيته .

رابعاً : صورة مطابقة للعلامة .

خامساً - بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .

مادة ١٧ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

### الباب الثالث

#### انتقال ملكية العلامة ورهنها

مادة ١٨ - لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته .

مادة ١٩ - يشتمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك .

وإذا نقلت ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لنقل الملكية الاستمرار فى صناعة نفس المنتجات التى سجلت العلامة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٠ (٣) - لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع

---

(٣) هذه المادة معدلة بالقرار الجمهورى بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ٥٦ فى ٢١ / ٣ / ١٩٥٩ .

عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك فى السجل وشهره  
بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

## الباب الرابع

### التجديد والشطب

مادة ٢١ - مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ،  
ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلبا  
بالتجديد فى خلال السنة الأخيرة وفقـا للأوضاع والشروط المنصوص  
عليها فى المادة السادسة وهكذا فى كل مدة .

وفى خلال الشهر التالى لانتهاء مدة الحماية القانونية تقوم إدارة  
التسجيل بإخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل إليه  
الإخطار بالعنوان المقيـد بالسجل ، فإذا انقضت الثلاثة أشهر التالية لتاريخ  
انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الإدارة  
من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ - يجوز للمحكمة ، بناء على طلب أى صاحب شأن ، أن  
تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية خمس  
سنوات متتالية إلا إذا قدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم استعمالها .

مادة ٢٣ - إذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها  
لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

مادة ٢٤ - شطب التسجيل أو تجديده يجب إشهاره بالكيفية التى  
تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - مع عدم الإخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لإدارة

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

تسجیل العلامات ، ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التى تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الإدارة بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز القوة الشئ المحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب الإدارة أو صاحب الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بحذف أو بتعديل أى بيان وارد بالسجل إذا كان قد دون به بدون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

### الباب الخامس

### البيانات التجارية

مادة ٢٦ - فيما يختص هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

(أ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها .

(ب) الجهة أو البلاد التى صنعت فيها البضائع أو أنتجت .

(ج) طريقة صنعها أو إنتاجها .

(د) العناصر الداخلة فى تركيبها .

(هـ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

(و) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

(ز) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .

مادة ٢٧ - يجب أن يكون البيان التجارى مطابقاً للحقيقة من

جميع الوجوه سواء أكان موضوعاً على نفس المنتجات أم على المحال أو المخازن أو بها أو على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور .

**مادة ٢٨ -** لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير التى يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التى صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج بعض المنتجات أو صنعها الذين يتجرون فى منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت العلامات لا تشتمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

**مادة ٢٩ -** لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التى يوجد له بها مصنع رئيسى فيما يصنع لحسابه من منتجات فى جهة أخرى ما لم يقترن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

**مادة ٣٠ -** يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظاً عامة تدل فى الاصطلاح التجارى على جنس الناتج لا على مصدره ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات النبذية .

**مادة ٣١ -** لا يجوز ذكر مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع كان ، سواء اكتسبت فى معارض أو مباريات أو منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات



## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوا أو لمن آلت إليهم حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المباريات التى منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مه آخرين فى عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢ (٤) - إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بقرار وزارى منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار الكيفية التى توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التى يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك ، على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

### الباب السادس

### الجرائم والجزاءات

(٤) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - الجريدة الرسمية العدد ٨٨ مكرر غير اعتيادى فى ٤ / ١١ / ١٩٥٤ وكان نصها قبل التعديل الآتى :

« إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بقرار وزارى الكيفية التى توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التى يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك على أن تكتب البيانات باللغة العربية » .

مادة ٣٣ (٥) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

٢ - كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

٣ - كل من يساع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٣٤ (٦) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من خالف أحكام المواد من (٢٧) إلى (٣٢) من هذا القانون .

٢ - كل من استعمل علامة مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في

---

(٥) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه . وقد كانت قبل التعديل كالآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات إلى ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . »

(٦) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه ، وكان نصها قبل التعديل :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمس جنيهات إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . »

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ط) و (ى) من المادة الخامسة .

٣ - كل من ذكر بغير حق على علامته أو أوراقه التجارية بيانا يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥ (٧) - يجوز لمالك العلامة فى أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل - العلامة - أمراً من القاضى باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص :

(أ) عمل محضر حصر ووصف تفصيلى عن الآلات والأدوات التى تستخدم أو تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها .

(٧) هذه المادة معدلة بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ السابق الإشارة إليه . وكان نصها قبل التعديل :

« يجوز لمالك العلامة فى أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة - أمراً من القاضى باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة .

وجوز إجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج .  
وجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضى ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر فى عمله وإلزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الإجراءات الواردة فى هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تنبى فى خلال ثمانية أيام عدا مواعيد المسافة برفع دعوى مدنية أو جنائية على من أتخذت بشأنه تلك الإجراءات .

(ب) توقيع حجز على الأشياء المذكورة فى البند السابق على ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب تأميناً يقدره القاضى تقديرًا أوليًا لتعويض المحجوز عليه عند الاقتضاء .

ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة فى كفاية التأمين التى قدمها الحاجز وفقا للأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضى ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر فى عمله .

وفى جميع الأحوال تعتبر الإجراءات التحفظية التى اتخذها مالك العلامة باطلة إذا لم يتبعها رفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت ضده تلك الإجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة .

وللمدعى عليه أن يعلن دعواه إلى الحاجز وإلى قلم كتاب المحكمة المودع لديها التأمين بطلب التأمين خلال ٩٠ يوماً من انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة إذا لم يرفع الحاجز دعواه أو من تاريخ صدور الحكم النهائى فى دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة .

وفى الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائى فى دعوى المحجوز عليه أو بعد إنقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها ما لم يتضمن الحكم الصادر فى دعوى الحاجز الفصل فى موضوع التأمين .

**مادة ٣٦ -** يجوز للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيما بعد لاستنزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التى تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات غير قانونية ، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التى استعملت بصفة خاصة فى عملية التزوير ، ولها أن تأمر بكسل ما سبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

مادة ٣٦ مكررا (٨) - فى حالة العود فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر .

### الباب السابع

### أحكام ختامية

مادة ٣٧ - الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صبغة صناعية أم تجارية أو لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصادرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن فى الترخيص تحقيقاً لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها

---

(٨) المادة ٣٦ مكررا مضافة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه .



فى هذا القانون إلا أنه لا يجوز إنتقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

**مادة ٣٨ (٩) -** ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية الوقتية للعلامة التى تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة فى المعارض الأهلية أو الدولية التى تقام فى مصر أو فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار. يصدره هذه المعارض ..

**مادة ٣٩ -** العلامات التى تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها فى خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر ، فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة ، أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون .

على أن مدة العشر سنوات المنصوص عليها فى المادة ٢١ لا تبدأ الا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

**مادة ٤٠ (١٠) -** يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتى :

---

(٩) المادة ٣٨ معدلة بالقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٩ مكرر فى ١٩٥٣/١١/٥ . وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

« ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية الوقتية اللازمة للعلامات التى تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة فى المعارض الصناعية أو الزراعية التى تقام بمصر بشرط أن تكون تلك العلامات متمتعة بالحماية فى بلادها الأصلية حتى ولو كانت المنتجات أو البضائع واردة من دول لم ترتبط معها مصر بمعاهدات فى هذا الخصوص » .

(١٠) قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر فى ١٩٣٩/١٢/٢٥ - الوقائع المصرية - العدد ١٥٥ فى ١٩٣٩/١٢/٣١ .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

- ١ - تنظم إدارة تسجيل العلامات التجارية وإمساك السجلات .
- ٢ - الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .
- ٣ - تقسيم جميع المنتجات - لغرض التسجيل - إلى فئات تبعاً لنوعها وجنسها .
- ٤ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالإشهار المنصوص عليه فى هذا القانون .

- ٥ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات .
- ٦ - تعريفه الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأشيرات وبيان الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون عند الاقتضاء .

مادة ٤٠ مكرراً (١١) - يكون للموظفين المذكورين بعد صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو المراسيم ، أو القرارات التى تصدر تنفيذاً له ، وهم :

- ١ - مدير إدارة مكافحة الغش التجارى ، ووكيلها ، ومفتشوها ومساعدوهم .

- ٢ - رؤساء مكاتب السجل التجارى ، أو من يقوم مقامهم .

- ٣ - الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ - لكل مصرى ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة فى مصر أو يوجد مركز عملها فى مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية

---

(١١) مادة ٤٠ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ - الجريدة الرسمية العدد ١١٤  
فى ١٩٤٩/٨/٢٩ .

.....(الغش التجارى).....

التي تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ - تلغى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام  
المادتين ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٤٣ - على وزيرى التجارة والصناعة ، والعدل تنفيذ هذا  
القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر  
اللائحة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بسرأى المنتزة فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٩٥٨ ( ٩ )  
يوليو سنة ١٩٣٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

## وزارة التجارة والصناعة

### قرار وزير التجارة والصناعة

رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

الخاص بالعلامات والبيانات التجارية (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بالعلامات والبيانات التجارية .

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تنشأ إدارة لتسجيل العلامات التجارية يتولى تنظيمها  
وإدارتها وإصدار التعليمات الخاصة بسير العمل فيها موظف باسم مدير  
إدارة تسجيل العلامات التجارية (٢) .

مادة ٢ (٣) - يصدر مدير الإدارة المذكورة فى الأسبوع الأول من كل  
شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة العلامات التجارية » تنشر فيها  
البيانات الواجب إشهارها بناء على أحكام هذه اللائحة .

(١) العدد ١٥٥ ( غير اعتيادى ) - جريدة الوقائع المصرية فى ٣١/١٢/١٩٣٩ .

(٢) عبارة ( مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية ) الواردة فى نهاية المادة رقم (١) مستبدلة  
بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية - العدد ١٥٧ فى  
١٩٥٢/١٢/٨ .

(٣) عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة فى السطر الأول من المادة (٢) مستبدلة بقرار وزير التجارة  
والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

## طلبات التسجيل

**مادة ٣ -** يقدم طلب تسجيل العلامة إلى مدير الإدارة على الإستمارة المعدة لذلك بواسطة صاحب الشأن أو من ينوب عنه بموجب توكيل خاص (٣).

ويجب أن يكون الطلب قاصراً على تسجيل علامة واحدة وألا يشتمل على أكثر من فئة واحدة من فئات المنتجات المبينة بالملحق رقم (١) المرفق بهذه اللائحة وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة السابعة الآتية بعد .

**مادة ٤ -** يجب أن يشتمل طلب التسجيل على البيانات الية :

١ - اسم الطالب ولقبه ومهنته واسمه التجاري - إن وجد - وإذا كان الطالب شركة فيذكر اسمها وعنوانها والغرض من تأليفها .

٢ - جنسية الطالب ومحل إقامته .

٣ - العلامة المطلوب تسجيلها .

٤ - بيان البضائع أو المنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم فئة المنتجات التي تتبعها .

٥ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - في تمييز بضائعه أو منتجاته .

وإذا كان الطلب خاصاً بتسجيل علامة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص مما هو منصوص عليه في المادة ٣٧ من القانون فيذكر عنوان طالب التسجيل .

٦ - إذا كان الطلب مقدماً بواسطة وكيل فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه .

٧ - المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكثبات والمستندات المتعلقة



## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

بالتسجيل.

٨ - توقيع صاحب الشأن أو من ينوب عنه وإذا كان شركة أو جمعية فتوقيع من له حق التوقيع باسمها .

مادة ٥ - ترسم العلامة المطلوب تسجيلها فى الفراغ المخصص لها باستمارة طلب التسجيل وإذا كان الفراغ لا يتسع لذلك فيعمل الرسم على قماش من إكتان ( قماش رسم ) يلصق جزء منه بالفراغ ويطوى الجزء الباقى ويجب أن يكون الرسم بلون ثابت وأن يكون دقيقا بحيث تظهر جميع أجزاء العلامة .

مادة ٦ - إذا كانت العلامات المملوكة لشخص واحد متماثلة أو متشابهة ومخصصة لبضائع أو منتجات من نفس الجنس أو من جنس مماثل فتعتبر علامات مرتبطة .

وتعتبر كذلك علامات مرتبطة العلامة وعناصرها ذات الصفة المميزة التى يطلب تسجيلها على حدة .

وفى كلتا الحالتين السابقتين يجب تقديم طلب مستقل لتسجيل كل علامة من هذه العلامات .

مادة ٧ - إذا كان للطالب مجموعة من العلامات مخصصة لبضائع أو منتجات تابعة لفئة واحدة فيكتفى بتقديم طلب واحد لتسجيلها .

وتعتبر العلامات مكونة لمجموعة إذا كانت متماثلة فى عناصرها الجوهرية ويقتصر اختلافها على أمور لا تمس ذاتيتها أساساً جوهرياً كاللون أو بيان المنتجات أو قيمتها أو أسماء الجهات التى صنعت فيها .

مادة ٨ - يرفق بطلب التسجيل ما يأتى :

١ - أربع صور للعلامة على الاستمارة المعدة لذلك ويجب أن تكون كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة باستمارة طلب التسجيل .

٢ - إذا كان الطالب شركة فترفق بطلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد تأليفها .

٣ - جميع المستندات والبيانات التى يرى مدير الإدارة ضرورة تقديمها حسب ظروف كل حالة - للتحقق من شخصية طالب التسجيل أو صفته أو أحقيته فى استعمال العلامة أو جزء منها أو لبيان كيفية استخدامها ومدى انتشارها .

مادة ٩ - إذا اشتملت العلامة المطلوب تسجيلها على لفظ أو أكثر مكتوب بلغة أجنبية فيجوز لمدير الإدارة أن يكلف الطالب بتقديم ترجمته باللغة العربية وبيان كيفية نطقه بالحروف العربية .

وتدون الترجمة والبيان على ورقة خاصة يوقع عليها الطالب ويجوز لمدير الإدارة أن يطلب التصديق عليها من الجهة الرسمية المختصة .

### إجراءات التسجيل

مادة ١٠ - تقيد طلبات التسجيل فى دفتر خاص بأرقام متتابعة حسب تواريخ إيداعها ويعطى الطالب إيصالا يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .

٢ - اسم الطالب .

٣ - تاريخ وساعة الإيداع .

مادة ١١ - إذا اشتملت العلامة على عناصر خالية من الصفة المميزة أو عناصر غير مسجلة على حدة كعلامة تجارية باسم الطالب فيجوز

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية ..... ---

لمدير الإدارة أن يعلق التسجيل على شرط عدم المطالبة بحق خاص فى استعمال تلك العناصر .

**مادة ١٢ -** يجوز لمدير الإدارة قبل البت فى الطلب سماع أقوال الطالب أو وكيله وتكليفه بتقديم البيانات التى يؤيد بها طلبه .

**مادة ١٣ -** إذا كان قرار مدير الإدارة يقضى برفض التسجيل أو يتعلق قبوله على شرط فعليه أن يخطر الطالب أو وكيله كتابة بأسباب قراره مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

ويجب أن يشتمل الإخطار على بيان حق الطالب فى التظلم إلى اللجنة المنوه عنها فى المادة العاشرة مع ذكر المواعيد والإجراءات المتعلقة برفع ذلك التظلم .

**مادة ١٤ -** يجوز للطالب أن يتظلم من قرار مدير الإدارة إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون وذلك فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ، ويقدم التظلم من صورتين على الاستمارة المعدة لذلك .

ويخطر مدير الإدارة طالب التسجيل بخطاب موصى عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم ويكلفه بالحضور أمامها لبدء ما لديه من البيانات والأدلة . ويجب أن يصل الإخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

**مادة ١٥ -** ينظر التظلم بحضور مدير الإدارة أو من ينتدبه ويكون له حق الرد على اعتراضات المتظلم . ويخطر طالب التسجيل بقرار اللجنة .

**مادة ١٦ -** فى حالة قبول العلامة يقوم مدير الإدارة بإشهارها فى « جريدة العلامات التجارية » ، ويشمل الإشهار على البيانات الآتية :

- ١ - اسم طالب التسجيل وجنسيته ومهنته .
  - ٢ - صورة مطابقة للعلامة .
  - ٣ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .
  - ٤ - البضائع والمنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم فئة المنتجات التى تتبعها .
  - ٥ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - فى تمييز بضائعه ومنتجاته .
- مادة ١٧ (٤) - يقدم إخطار المعارضة فى تسجيل العلامة إلى مدير الإدارة من أصل وصورة على الاستمارة المعدة لذلك فى ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ إشهارها .
- ويعلن المدير طالب التسجيل أو وكيله بصورة إخطار المعارضة بخطاب موصى عليه فى ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الإخطار .
- وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمدير فى ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان الإخطار ردا كتابيا من نسختين على الاستمارة المعدة لذلك مشتملاً على الأسباب وإلا اعتبر متنازلاً عن طلبه ، ويعلن مدير الإدارة المعارض بصورة من الرد فى ميعاد خمسة أيام من تاريخ إستلامه .
- مادة ١٨ - على مدير الإدارة إخطار الطرفين بالقرار الذى يصدره فى المعارضة وذلك فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

---

(٤) المادة رقم (١٧) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية العدد ٩ فى ٢٩ / ١ / ١٩٥١ وكان سبق تعديلها بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٦ لسنة ١٩٤٠ .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

مادة ١٩ - تخصص لتسجيل كل علامة صفحة فى سجل العلامات التجارية تشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للعلامة .
- ٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .
- ٣ - اسم مالك العلامة ولقبه ومهنته وجنسيته واسمه التجارى - إن وجد - وإذا كان المالك شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليفها .
- ٤ - المحل المختار بمصر الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .
- ٥ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم الفئة .
- ٦ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - فى تمييز بضائعه أو منتجاته .
- ٧ - الاشتراطات التى فرضها مدير الإدارة لحصول التسجيل .
- ٨ - التعديلات والإضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .
- ٩ - انتقال ملكية العلامة أو رهنها .
- ١٠ - شطب الرهن .
- ١١ - تجديد التسجيل وشطبه .

مادة ٢٠ - يدون بصفحة كل علامة من العلامات المرتبطة ما يدل على هذه الصفة مع ذكر أرقام العلامات الأخرى المرتبطة بها .

ويخصص لتسجيل مجموعة العلامات المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذه اللائحة صفحة واحدة يشار فيها إلى عدد العلامات المكونة



للمجموعة ويذكر بها ما يدل على أنها علامات مرتبطة .

مادة ٢١ - كل علامة تسجل بدون أن يكون مخصصا لها أو لجزء منها لون معين يعتبر تسجيلها ساريا على جميع الألوان .

مادة ٢٢ - تشهر العلامات التى يتم تسجيلها فى « جريدة العلامات التجارية » ويقتصر الإشهار على بيان الرقم المتتابع للعلامة وتاريخ تسجيلها واسم مالكيها ورقم الجريدة التى حصل فيها الإشارة عن قبول العلامة للتسجيل .

مادة ٢٣ - تمسك إدارة التسجيل فهارس بحسب الحروف الهجائية وأنواع الرسم للعناصر التى تتكون منها العلامات المسجلة (٥) .

### انتقال ملكية العلامات و رهنها

مادة ٢٤(٦) - يحصل التأشير فى السجل بانتقال ملكية العلامة بناء على طلب يقدم لمدير الإدارة ممن انتقلت إليه الملكية أو من وكيله .  
ويحرر الطلب على الإستمارة المعدة لذلك ويشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - اسم ولقب كل من الطالب وناقل الملكية واسمه التجارى ومهنته وإذا كان أحدهما أو كلاهما شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليفها .

(٥) عبارة ( إدارة التسجيل ) الواردة بالمادة (٢٣) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وكانت ( المصلحة ) .

(٦) عبارة ( لمدير الإدارة ) الواردة بالمادة (٢٤) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

- ٣ - محل إقامة الطالب وجنسيته .
  - ٤ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم فئة المنتجات التى تتبعها .
  - ٥ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته .
  - ٦ - تاريخ إنتقال الملكية .
  - ٧ - الواقعة أو العقد أو الحكم الذى حصل بمقتضاه انتقال الملكية .
  - ٨ - إذا كان الطلب مقدما بواسطة وكيل فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه .
  - ٩ - المحل المختار بمصر الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالعلامة .
- مادة ٢٥ - يرفق بطلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية العلامة .
- وإذا كان الطالب شركة فيرفق بالطلب أيضاً مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد تأليفها .
- مادة ٢٦ - إذا كانت العلامة تستخدم فى تمييز منتجات محلات تجارية أو مشروعات استغلال بعضها فى مصر والبعض الآخر فى الخارج فيعتبر إنتقال ملكيتها صحيحا وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون إذا كان متبوعا بانتقال ملكية المحال أو مشروعات الاستغلال الموجودة بمصر .
- مادة ٢٧ - لا يجوز تقديم طلب لنقل ملكية علامة ما من العلامات التى تعتبر مرتبطة وفقا للمادة السادسة أو السابعة من هذه اللائحة دون بقية العلامات الأخرى المرتبطة بها .

ويكتفى بتقديم طلب واحد للتأشير في السجل بنقل ملكية تلك  
العلامات .

**مادة ٢٨ -** تقوم إدارة التسجيل<sup>(٧)</sup> ، بالتأشير في السجل بانتقال  
ملكية العلامة مع ذكر اسم المالك الجديد ومهنته وعنوانه وسبب انتقال  
الملكية وتاريخ حصوله وتاريخ التأشير به في السجل .  
ويخطر مدير الإدارة الطالب أو وكيله بحصول التأشير<sup>(٨)</sup> .

**مادة ٢٩ -** يشهر انتقال ملكية العلامة في جريدة العلامات  
التجارية ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

- ١ - الرقع المتتابع للعلامة .
- ٢ - تاريخ تسجيلها ورقم وتاريخ الجريدة التي أشهر بها التسجيل .
- ٣ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة .
- ٤ - اسم مالك العلامة السابق .
- ٥ - اسم من انتقلت إليه الملكية وجنسيته ومهنته .
- ٦ - تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل .
- ٧ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي  
انتقلت ملكيته مع العلامة .

**مادة ٣٠ -** يحصل التأشير في السجل برهن العلامة طبقاً لنفس  
الإجراءات الخاصة بانتقال ملكيتها ويشتمل إشهار الرهن على نفس البيانات  
المنصوص عليها في المادة السابقة .

---

(٧) ، (٨) مستبدلتان بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

**مادة ٣١ -** يشطب الرهن بناء على طلب يقدم لمدير الإدارة من مالك العلامة مصحوباً بالمستندات الدالة على فك الرهن .

ويشهر الشطب فى جريدة العلامات التجارية مع الإشارة الى رقم وتاريخ الجريدة التى أشهر فيها رهن العلامة .

### تجديد مدة الحماية و شطب التسجيل

**مادة ٣٢ -** يقدم طلب تجديد مدة الحماية المترتبة على التسجيل على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على بيان الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكيها .

**مادة ٣٣ -** إذا كان الطلب مقدماً فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون فتؤشر المصلحة فى السجل بما يفيد تجديد مدة حماية العلامة ويعطى مدير الإدارة الطالب شهادة بذلك .

**مادة ٣٤<sup>(٩)</sup> -** يشهر تجديد مدة الحماية فى « جريدة العلامات التجارية » ويشمل الإشهار على البيانات الآتية .

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - اسم مالكيها ومهنته .

٣ - تاريخ تسجيلها ورقم الجريدة التى أشهر بها التسجيل .

**مادة ٣٥ -** يشهر شطب التسجيل فى جريدة العلامات التجارية ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

---

(٩) المادة رقم (٣٤) معدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية العدد ١١٦ فى ١٩٤٩/٩/٥ .

٢ - اسم مالکها ومهنته .

٣ - رقم الجريدة التى أشهر بها التسجيل .

٤ - سبب الشطب وتاريخ حصوله .

التغييرات والتعديلات التى تطرأ على التسجيل

مادة ٣٦ - على كل مالك علامة يريد إدخال أية إضافة أو تعديل

على علامته المسجلة لا يمس ذاتيتها أساساً جوهرياً أن يقدم طلباً بذلك إلى مدير الإدارة على الاستمارة المعدة لذلك .

وتوفق بالطلب أربع صور للعلامة بعد تعديلها وتتبع بشأنه نفس الإجراءات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية .

مادة ٣٧ (١٠) - يجوز لمالك العلامة المسجلة أن يطلب تدوين البيانات الآتية فى السجل .

١ - تغيير اسم ولقب المالك أو مهنته أو جنسيته ، وإذا كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير فى اسمها أو عنوانها أو فى الغرض من تأليفها .

٢ - شطب بعض البضائع أو المنتجات المخصصة لها العلامة .

٣ - كل تغيير فى العنوان الذى ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل أو فى الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته .

٤ - رقم التسجيل الدولى وتاريخه فى حالة حصوله إذا كانت مصر

(١٠) المادة (٣٧) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٥ - الرقائى المصرية العدد ٦٦ فى ١٩٥٥/٨/٢٩ .



## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

ليست البلد الأصلى للعلامة .

ويقدم الطلب على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكيها وبيان التغييرات أو التعديلات المطلوب تدوينها .

مادة ٣٨ - إذا كانت البيانات المطلوب تدوينها فى السجل وفقا للمادة السابقة تتعلق بعلامات مرتبطة فيكتفى بتقديم طلب واحد للتدوين بمقتضاه فى صفحات تسجيل تلك العلامات .

مادة ٣٩ - تقوم إدارة التسجيل بتدوين البيانات فى السجل واشهارها فى « جريدة العلامات التجارية » ويشتمل الإشهار على الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكيها وبيان التعديلات أو التغييرات التى أدخلت مع الإشارة إلى رقم الجريدة التى أشهر فيها تسجيل العلامة .

### العلامة التى تخصص للدلالة على مراقبة

#### منتجات معينة أو فحصها

مادة ٤٠ - ترفق بطلبات تسجيل العلامة المخصصة للدلالة عن إجراء المراقبة أو الفحص الأوراق الآتية :

١- أربع صور للعلامة على الاستمارة المعدة لذلك ويجب أن تكون كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة باستمارة طلب التسجيل .

٢ - صورتان طبق الأصل من نظام الجمعية أو الهيئة طالبة التسجيل مع التعديلات التى تكون قد أدخلت عليها .

٣ - صورتان من النظام الذى سيتبعه طالب التسجيل فى مراقبة المنتجات أو فحصها مع بيان الشروط والعقود الواجب توافرها فيها وكيفية استخدام العلامة عليها .

## المعارض الصناعية و الزراعية

مادة ٤١ (١١) - إذا رغب صاحب العلامة فى ضمان الحماية الوقتية لعلامته الموضوعة على منتجات أو بضائع معروضة فى معرض أهلى أو دولى يجب عليه أن يخطر مدير الإدارة برغبته فى العرض قبل حصوله ، ويحرر الإخطار على الاستمارة المعدة لذلك مشفوعا بأربع صور للعلامة .

مادة ٤٢ - تقيد الطلبات فى سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

١ - تاريخ تقديم الطلب .

٢ - اسم المعارض .

٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمى .

٤ - البضائع أو المنتجات الموضوعة عليها العلامة .

ولكل شخص حق الإطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٤٣ (١٢) - يعطى مدير الإدارة للطالب شهادة الحماية الوقتية بدون مقابل وتكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

مادة ٤٤ (١٣) - ملغاة .

(١١) المادة رقم (٤١) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية العدد ٩٠ / ١١ / ١٩٥٣ .

(١٢) المادة (٤٣) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية العدد ٩٠ فى ٩ / ١١ / ١٩٥٣ .

(١٣) المادة (٤٤) ألغيت بالقرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وكان نصها قبل الإلغاء : لا يجوز إعطاء شهادة الحماية الوقتية المنصوص عليها فى المادة السابقة إلا بالنسبة للمعارض التى يفتتها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

### الإطلاع و المستخرجات و الشهادات

مادة ٤٥ - يجوز لكل شخص أن يطلع على الطلبات التى تقدم لمدير الإدارة طبقا لأحكام هذه اللائحة وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل العلامة التجارية والفهارس الخاص بها وعلى ما يكون قد صدر من القرارات .

ويجوز لمدير الإدارة إعطاء صورة أو مستخرجات من الطلبات والأوراق والقرارات المذكورة فى الفقرة السابقة فيما عدا عقود تأليف الشركات وأنظمتها .

مادة ٤٦ - يجوز لكل شخص قبل تقديم طلب تسجيل علامته أن يستعلم من مدير الإدارة عما إذا كانت تلك العلامة خالية من الموانع القانونية المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون وأن يطلب منه البحث فى فهارس العلامات المسجلة وفهارس العلامات المقدمة عنها طلبات لم يبت فيها نهائيا للتحقق من عدم وجود علامات مماثلة أو مشابهة للعلامة التى يريد تسجيلها .

ويقدم الطلب على الاستمارة المعدة لذلك مصحوبا بصورتين للعلامة ويذكر به بيان البضائع والمنتجات التى ستخصص العلامة لتمييزها .  
ويعطى الطالب شهادة بنتيجة البحث ولا يرتب على تلك الشهادة أى حق له .

مادة ٤٧ (١٤) - يجوز لمدير الإدارة إعطاء مالك العلامة المسجلة الذى يرغب فى تسجيلها فى الخارج شهادة دالة على حصول تسجيلها بمصر .

---

(١٤) عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة بالمادة (٤٧) مستبدلة بالقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وكانت ( مراقب المصلحة ) .

ويذكر بالشهادة الغرض من إعطائها وتشمل على رسم العلامة وعلى جميع البيانات المقيدة بصفحة تسجيلها دون الإشارة إلى شرط التسجيل المنوه عنه فى المادة ١١ من هذه اللائحة - إن وجد .

ويجوز لمدير الإدارة - قبل إعطاء الشهادة - أن يكلف الطالب بتقديم صورة للعلامة مطابقة لرسمها باستمارة طلب التسجيل .

### أحكام عامة

مادة ٤٨ - يجب أن ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الإيصالات الدالة على سداد الرسوم طبقاً للتعريف المبينة بالملحق رقم (٢) لهذه اللائحة .

مادة ٤٩ - تكون الاستثمارات المنصوص على استخدامها فى هذه اللائحة طبقاً للنماذج المبينة بالملحق رقم (٣) لهذه اللائحة .

مادة ٥٠ - إذا كان طالب التسجيل أو تدوين البيانات أو التأشيريات بانتقال الملكية أو بالرهن أو بشطبه أو المعارض فى التسجيل غير مقيم فى مصر فيجب عليه أن ينب عنه وكيل مقيماً بها للسير فى الإجراءات .

مادة ٥١ (١٥) - يجوز لمدير إدارة تسجيل العلامات التجارية أن يكلف الطالب بتقديم ( أكليشيه ) عن العلامة قبل اتخاذ إجراءات الإشهار المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

وإذا كان الإشهار خاصاً بمجموعة العلامات المنصوص عليها فى المادة السابعة جاز لمدير الإدارة المذكور أن يطلب تقديم ( أكليشية ) عن كل علامة

---

(١٥) المادة رقم (٥١) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية العدد ١٥٧ فى ١٢/٨/١٩٥٢ .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

من العلامات المكونة للمجموعة .

ويجب أن يكن ( الأكليشيه ) مطابقا للمواصفات والاشتراطات التى يقررها مدير الإدارة ومصحوبا بثلاث صور من العلامة مطابقة لرسمها باستمارة طلب التسجيل .

وتحتفظ الإدارة بهذا ( الأكليشيه ) مدة سنة ثم تسلمه إلى صاحبه بناء على طلبه فإذا لم يطالب به خلال السنة التالية تولت إعدام ( الأكليشيه ) .

مادة ٥٢ (١٦) - الطلبات والمراسلات وجميع الأوراق الأخرى التى تقدم لمدير الإدارة تنفيذاً لأحكام هذه اللائحة يجب تحريرها باللغة العربية ، والشهادات والأوراق التى تكون محررة بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة .

مادة ٥٣ - تحرر المرفقات التى تقدم لمراقب المصلحة مع الطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة على أوراق بيضاء غير شفافة من حجم « الفولسكاب » وتكون الكتابة على وجه واحد منها بالخبر مع عدم التحشير أو التغيرير أو الكشط ويراعى ترك هامش قدره أربعة سنتيمترات على الأقل فى الجانب الأيسر من كل ورقة .

مادة ٥٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ هذا النشر .

تحريراً فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ ( ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

---

(١٦) عبارة ( لمدير الإدارة ) الواردة بالمادة (٥٢) مستبدلة بالقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .



## وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣

في شأن التسجيل الدولي للعلامات

التجارية والصناعية

وزير التجارة و الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات  
والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية  
الخاصة بحماية الملكية الصناعية ؛

وعلى المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥١  
بإصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

وعلى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات  
التجارية المعدل بالقرارات رقم ١٧٦ لسنة ١٩٤٠ و ٩٠ لسنة ١٩٤٢ و ٢٣٣  
لسنة ١٩٤٩ و ٣٣ لسنة ١٩٥١ و ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

**قرر :**

مادة ١ - ينشر مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية في جريدة (   
العلامات التجارية ) أرقام العلامات التجارية والصناعية الدولية التي ترد   
إليه من المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية تنفيذاً لمعاهدة مدريد الخاصة   
بالتسجيل الدولي ولائحتها التنفيذية .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية ..... ---

ويبدأ ميعاد المعارضة فى تسجيل العلامة المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢ - فى حالة رفض تسجيل العلامة التجارية أو الصناعية الدولية أو تعليق قبول التسجيل على شرط وكذلك فى حالة تقديم معارضة فى تسجيلها يطلب مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية من مالك العلامة الدولية عن طريق المكتب الدولى لحماية الملكية الصناعية أن ينبى عنه وكيلا مقيماً فى مصر خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغ المكتب الدولى له بذلك وإلا اعتبر متنازلاً عن طلب التسجيل .

مادة ٣ - يبدأ ميعاد الثلاثة الأشهر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه من تاريخ إبلاغ المكتب الدولى مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية بتعيين الوكيل المذكور فى المادة السابقة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريراً فى ٢٥ شعبان ١٣٧٢ ( ٩ مايو سنة ١٩٥٣ ) .

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تشكيل

اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من القانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

وزير التموين و التجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بالعلامات والبيانات التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجنتى التظلم الخاصتين  
بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية .

وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجارى ١٩٧٣/٥/٢٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على الوجه الآتى :

السيد وكيل وزارة التموين والتجارية الداخلية الذى يدخل فى  
اختصاصه الإشراف على مصلحة التسجيل التجارى رئيسا

السيد مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التموين  
والتجارة الداخلية أو من يقوم مقامه عضوا

السيد المستشار القانونى لوزارة التموين والتجارة الداخلية عضوا

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالنظر فى التظلمات من قرارات إدارة  
العلامات التجارية سواء برفض العلامة أو قبولها المعلق على شرط .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية ..... --- ---

- مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .
- مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .
- تحريراً فى ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ ) .

## وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣

في شأن التسجيل الدولي للعلامات

التجارية والصناعية (\*)

وزير التجارة و الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات  
والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية  
الخاصة بحماية الملكية الصناعية ؛

وعلى المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥١  
بإصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

وعلى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات  
التجارية المعدل بالقرارات رقم ١٧٦ لسنة ١٩٤٠ و ٩٠ لسنة ١٩٤٢ و ٢٣٣  
لسنة ١٩٤٩ و ٣٣ لسنة ١٩٥١ و ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما ارتاه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - ينشر مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية في جريدة  
( العلامات التجارية ) أرقام العلامات التجارية والصناعية الدولية التي  
ترد إليه من المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية تنفيذاً لمعاهدة مدريد

(\*) منشور في الوقائع المصرية - العدد ٤٠ - في ١٤ مايو ١٩٥٣ .



## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

الخاصة بالتسجيل الدولى ولا تحتها التنفيذية .

ويبدأ ميعاد المعارضة فى تسجيل العلامة المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢ - فى حالة رفض تسجيل العلامة التجارية أو الصناعية الدولية أو تعليق قبول التسجيل على شرط وكذلك فى حالة تقديم معارضة فى تسجيلها يطلب مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية من مالك العلامة الدولية عن طريق المكتب الدولى لحماية الملكية الصناعية أن ينبى عنه وكيلا مقيماً فى مصر خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغ المكتب الدولى له بذلك وإلا اعتبر متنازلاً عن طلب التسجيل .

مادة ٣ - يبدأ ميعاد الثلاثة الأشهر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه من تاريخ إبلاغ المكتب الدولى مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية بتعيين الوكيل المذكور فى المادة السابقة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريراً فى ٢٥ شعبان ١٣٧٢ ( ٩ مايو سنة ١٩٥٣ ) .

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن

تشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة

١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص

بالعلامات والبيانات التجارية (\*)

وزير التموين و التجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بالعلامات والبيانات التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجنـتى التظلم الخاصـتين  
بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية .

وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجارى ١٩٧٣/٥/٢٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على الوجه الآتى :

السيد وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية الذى يدخل فى  
اختصاصه الإشراف على مصلحة التسجيل التجارى رئيسا

السيد مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التموين  
والتجارة الداخلية أو من يقوم مقامه عضوا

(\*) منشور فى الوقائع المصرية - العدد ١٦٦ - فى ٢٥ يولية ١٩٧٣ .

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

---

السيد المستشار القانونى لوزارة التموين والتجارة الداخلية      عضوا

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالنظر فى التظلمات من قرارات إدارة  
العلامات التجارية سواء برفض العلامة أو قبولها المعلق على شرط .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ ) .

قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها

فى قانون العلامات والبيانات التجارية

رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون

رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩

١ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ من القانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه زور أو قلد العلامات المسجلة المبينة وفقا لما هو مبين  
بالتحقيقات بطريقة تضلل الجمهور .

أو لأنه استعمل بسوء قصد العلامة المزورة أو المقلدة المبينة  
بالتحقيقات .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين و غرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تزيد  
على ثلاثمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢/٣٣ من القانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه وضع بسوء قصد علامة مملوكة للغير على منتجاته .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين و غرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تزيد  
على ثلاثمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣/٣٣ من القانون رقم

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه باع أو عرض للبيع أو التداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة و ذلك على النحو الموضح تفصيلا بالتحقيقات .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين و غرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا و لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه وضع بيانات تجارية غير مطابقة للحقيقة على منتجاته أو محله أو مخزنه .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمواد ٢٦ و ٢٨ و ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه وضع أسمه على منتجات واردة من غير البلاد التى تباع فيها دون أن يقرن ذلك ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلد أو الجهة التى صنعت فيها .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد



.....(الفش التجارى).....

على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٦ - جنحة بالمواد ٢٦ و ٢٩ و ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه و هو الصانع للسلعة المبينة بالتحقيقات استعمل أسم الجهة التى يوجد بها مصنعه الرئيسى فيما يصنع لحسابه فى منتجات الجهة أخرى دون أن يقرنه ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٧ - جنحة بالمواد ٢٦ و ٢٩ و ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه ذكر على منتجاته ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية أكتسبها فى معرض أو منحت له بغير أن تنطبق عليها هذه المميزات - أو لم تشتمل على بيان صحيح بتاريخها و المناسبة التى منحت فيها .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٨ - جنحة بالمواد ٢٦ و ٣٢ و ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه أستورد أو باع أو عرض للبيع منتجات يدخل مقدارها أو

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها فى تقدير قيمتها دون أن تحمل بياناً بذلك .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٩ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه استعمل علامة غير مسجلة فى الأحوال غير المسموح بتسجيل علامة تجارية فيها .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٠ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٦ و ٣/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ :

و ذلك لأنه ذكر بغير وجه حق على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدى الى ازعقاد بحصول تسجيلها .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## أحكام النقص

١ - إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه باع صابوناً من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة فذلك يعتبر في القانون ضرباً من ضروب الغش التجاري في البضاعة والعقاب يكون - بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية لا بمقتضى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته .

( نقض ٧ يونية ١٩٤٣ طعن )

رقم ١٢٦٣ سنة ١٣ قضائية )

٢ - أنه يبين من تعريف البيان التجاري الوارد في المادة ٢٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لها أن الشارع إنما قصد حماية الجمهور من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ولذلك فقد أوجب أن يكون ما يتعلق بها من البيانات التي تعرف بها لدى الناس مطابقاً للحقيقة ، وسوى في ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على المحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضع على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان وغير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور . وقضى بمعاينة من يخالف هذه الأحكام فمناط العقاب إذن أن يكون أثر في التضليل في شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعاً على المنتجات ذاتها .

( نقض ١١ ديسمبر ١٩٤٤ طعن )

رقم ١٢٧٩ سنة ١٤ قضائية )

٣ - أن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضماناً للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين ، الأمر الذى أقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض فى المادة ٢٣ منه جزاء لحماية العلامات التجارية التى تم تسجيلها وفقاً للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر فى المادة الخامسة ما لا يجوز - للاعتبارات التى رآها - تسجيله كعلامة تجارية ثم فرض عقوبة على من يسعى إلى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، و نص على هذه العقوبة فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وهى بطبيعتها والغرض منها لا تشمل العلامات التى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة هى مما حظرت المادة الخامسة المذكورة تسجيله فإن إدانة المتهم عن استعمال علامات فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة ٥ من المادة ٥ المذكورة تكون غير صحيحة ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم من حيث العقوبة ما دام لم يحكم على المتهم إلا بعقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التى أدانته من أجلها أيضاً .

( نقض ١١ ديسمبر ١٩٤٤ طعن )

رقم ١٢٧٩ سنة ١٤ قضائية )

٤ - لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون رقم ١ إلا إذا كان خالياً من المواد الاضافية كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامة التجارية على الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم ، فإن بيع صابون عليه رقم ١ مضاف إليه جير تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٧ ، ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضرباً

من ضروب الغش التجاري .

( نقض ٨ نوفمبر ١٩٥٢ طعن

رقم ١١٠٨ سنة ٢١ قضائية )

٥ - تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أربع جرائم خاصة بالعلامة التجارية وهي جريمة التقليد والتزوير وجريمة الاستعمال وقد وردت في الفقرة الأولى من المادة . وجريمة وضع علامة مملوكة للغير على منتجات أو عرضها وعليها علامة مزورة أو مقلدة ، وكل من هذه الجرائم الأربعة مستقلة بذاتها ولها مميزاتها الخاصة .

( نقض ٤ مايو ١٩٥٤ طعن

رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ قضائية )

٦ - العبرة في تقليد العلامة التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف ، ما دامت أوجه الشبه من شأنها أن تؤدي إلى الخلط بين العلامتين ، خاصة إذا ما روعي أن جمهور المستهلكين لهذه السلعة ممن تفوتهم ملاحظة الفروق الدقيقة بين العلامتين .

( نقض ٤ مايو ١٩٥٤ طعن

رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ قضائية )

٧ - جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جريمة وقتية تتم بمجرد تقليد العلامة بغض النظر عن الاستعمال الذي يأتي لاحقاً لها ، والذي هو بطبيعته جريمة مستمرة .

( نقض ٤ مايو ١٩٥٤ طعن

رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ قضائية )



## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

٨ - يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عن ما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

( نقض ٢١ مايو ١٩٥٦ طعن )

رقم ٧٨١ سنة ٢٥ قضائية )

٩ - متى كان النزاع قائماً بين شخصين لم يكتسب أحدهما ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ فإن الملكية تتقرر لمن يثبت منهما أسبقيته فى استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه إلى تسجيلها أو فى تقديم طلب هذا التسجيل .

( نقض ١٤ مارس ١٩٥٦ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٧ ص ٣٤١ )

١٠ - إذا كان النزاع يدور حول ملكية العلامة التجارية فإن المحاكم دون الجهة الإدارية هى التى تختص بالفصل فى هذه الملكية وهو ما أشار إليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ فى مادته الثامنة .

( نقض ١٤ مارس ١٩٥٦ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٧ ص ٣٤١ )

١١ - وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذى يخدع به

.....(الغش التجاري).....

جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .

( نقض أول مايو ١٩٥٦ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٧ ص ٦٦٩ )

١٢ - يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد، ومن ثم فإن الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستفائه في ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

( نقض ٣ يونية ١٩٥٧ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٨ ص ٥٧٣ )

١٣ - متى كان البيان التجارى موضوع الاتهام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة لما اتضح من إختلاف نسبة الدسم الداخلة في تركيب الجبن فإنه يعتبر في ذلك مخالف للقانون ولو كانت نسبة الدسم في الجبن المعروض تزيد على ما هو مدون على البطاقة .

( نقض ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٠ ص ١٠٨٣ )

١٤ - تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في أتيان فعل من أفعال

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية أو وضعها على منتجات بسوء نية أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة - بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعاقد أو الشروع فى ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها .

( نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٠ ص ١٠٤٥ )

١٥ - التفسير الذى أجرته المحكمة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن فى ظاهرة الاستناد إلى أساس آخر غير ذلك الذى شملته الأوراق - إلا أنه يعد مغايراً لعناصر الواقعة كما وردت فى ورقة التكليف بالحضور ويمس كيانها المادى وبنائها القانونى مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين إلى التعديل الذى أجرته فى التهمة ذاتها ومنحها أجلاً لتحضير دفاعهما إذا طلبا ذلك - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مخطئاً فى القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

( نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٠ ص ١٠٤٥ )

١٦ - أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض فى تسجيل العلامة التجارية فإذا كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن ورثة المالك الأصلى للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة ومحلهم التجارى ضمن الحصص العينية التى اشتركوا بها فى رأس مال الشركة المطعون عليها فإن هذه الشركة قد انتقلت إليها العلامة

التجارية بمقتضى عقد الشركة تعتبر صاحبة شأن فى حكم المادة ١٢ سالفه الذكر .

( نقض ٢٤ يناير ١٩٦٣ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٤ ص ١٨٠ )

١٧ - الغير الذى لا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والاشهار وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من يثبت له على العلامة المبيّنة حق عينى بعوض .

( نقض ٢٤ يناير ١٩٦٣ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٤ ص ١٨٠ )

١٨ - الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل ومن أجل ذلك يجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة مميزة عن غيرها النظر إليها فى مجموعها لا إلى كل من العناصر التى تتركب منها . ولا عبارة باحتواء العلامة على حروف أو رموز ما تحتويه العلامة الأخرى بل العبارة بالصورة العامة التى تنطبع فى الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذى تبرز به فى علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التى تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

( نقض ١٣ أبريل ١٩٦٤ مجموعة أحكام )

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

محكمة النقض س ١٥ رقم ٥٦ ص ٢٨٣)

١٩ - ما تختص به إدارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة فى تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا أما النزاع الذى يدور حول ملكية العلامة فتختص به المحاكم دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل فى المعارضة بالقبول أو الرفض .

( نقض مدنى فى ٩ أبريل ١٩٦٤ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٥ رقم ٨٦ ص ٥٣٥)

٢٠ - ملكية العلامة التجارية حسبما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند إلى مجرد التسجيل بل أن التسجيل لا ينشئ بذاته حقاً فى ملكية العلامة إذ أن هذا الحق وليد استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل إلا قرينة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقيته فى استعمال العلامة إلا أن تكون قد استعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها .

( نقض مدنى فى ٩ أبريل ١٩٦٤ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٥ رقم ٨٦ ص ٥٣٥)

٢١ - يشترط للعقاب إعمالاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٤٥ فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثانى سوء النية .



( نقض ٢٤ مايو ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ رقم ٩٩ ص ٤٨٨ )

٢٢ - نص المادة الثالثة من قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يدل على أن الأصل في ملكية العلامة التجارية أنها تثبت بأسبقية استعمالها ، وأن تسجيلها لا يعدو أن يكون قرينة على ذلك يجوز دحضها لمن يثبت أسبقيته في استعمال تلك العلامة ، إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل وأكد ملكية العلامة لمن قام بتسجيلها واستمر في استعمالها بصفة دائمة مدة خمس سنوات لاحقة على تاريخ تسجيلها دون أن ترفع عليه خلالها دعوى من الغير تتضمن منازعته في ملكية العلامة قضى فيها بصحة هذه المنازعة ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة من وجوب احتساب مدة الخمس سنوات من تاريخ تقديم طلب تسجيل علامتها الأولى أخذاً بمفهوم المادة ٥١ من ذات القانون ، ذلك أن نص المادة الثالثة المشار إليها جاء صريحاً وواضحاً في احتساب سريان تلك المدة من تاريخ تسجيل العلامة فلا مجال للاجتهاد مع وضوح النص .

( نقض مدنى فى ٧ مارس ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٣٤٠ ص ١٨٢٦ )

٢٣ - المراد بالتقليد هو المحاكاة التى تدعو إلى تضليل الجمهور ، والعبرة فى استظهاره هى بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

( نقض ٢٣ مايو ١٩٦٦ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ١٧ ص ٦٨٦ )

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

٢٤ - من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما واستند فى ثبوت توفر التقليد على رأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوباً بالقصور ، لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمة على رأى غيره .

( نقض ١٠ مارس ١٩٦٩ طعن )

رقم ٢٢٠٦ سنة ٣٨ قضائية )

٢٥ - إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مغشوشة وتتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقتها للحقيقة وهى تختلف عن جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

( نقض ١٤ مارس ١٩٧١ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٢ ص ٢٣٥ )

٢٦ - لما كانت القاعدة القانونية فى جرائم التقليد أن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها فى الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت فى محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كاف فى الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أنه كان يتعين على المحكمة أما أن تحقق هذا

التشابه بنفسها أو تندب خبيراً لذلك وصولاً إلى تحقيق دفاع الطاعن الذي قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعجز المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم لمطعون فيه والإحالة .

( نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٢١٧ ص ١٠٧٠ )

٢٧ - (أ) من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد وأن العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة في مجموعها التي تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تورد في مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه التشابه بينهما .

(ب) إذا كانت محكمة الموضوع بدرجتيها قد استندت في ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين علامتين دون أن تبين أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يتسع له وجه الطعن ولا يدفعه ما تنهى إليه حكم المطعون فيه وثبوت إمكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المقلدة لا بد وأن ذلك لا يعد وأن يكون استدلالاً على وجود التشابه يلزم إيراد مسوغاته وأسانيده ، والمظاهر الدالة عليه وما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك المشابهة إذ لا يكفى أن تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرها وهو ما خلا الحكم من بيانه الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فى شأنها ما أثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما

## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

كــان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( نقض ١٠ فبراير ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٤٢ ص ٢٤٩ )

٢٨ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر فى شأن العلامات التجارية قد عرف العلامة التجارية فى المادة الأولى منه ، ونص فى المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه ، ولا يجوز المنازعة فى ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنه دعوى حكم بصحتها . ثم نظم فى المادة السادسة وما بعدها إجراءات التسجيل وأفرد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبة التى يتعين تطبيقها على من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة وكل من وضع بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة وكل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره . لما كان ذلك . فإن الشارع يكون قد أفصح عن مرادة بأن مناط الحماية التى أسبغها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكيها هو بتسجيلها والذى يعتبر ركناً من أركان جريمة تقليدها وأن المقصود بالتقليد هو المحاكاة التى تدعو إلى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه الشبه .

( نقض ١٩ أبريل ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٩٩ ص ٤٤٥ )

٢٩ - مفاد نصوص المواد التاسعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

والعاشرة المعدلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١١ من نفس القانون أن المشرع جعل مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وأنه في حالة التظلم من قرار إدارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تسجيلها والقول بغير ذلك يجعل هذا المنصوص لغواً يجب تنزيع الشارع عنه .

( نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ طعن )

رقم ٢٢٧٤ سنة ٥٥ قضائية )

٣. - إذ كان البين من الحكم البات الصادر في قضية النيابة العامة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزة ، والحكم الصادر في استئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدني بتأييده لأسبابه والمقيد برقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ س والمودع صورة رسمية لكل منها ملف الطعن أن النيابة العامة قد نسبت في الطاعن أنه « قلد علامة مسجلة قانوناً بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق ) وادعت المطعون ضدها الأولى مدنياً قبله بمبلغ ٥١ جنيه كتعويض مؤقت فقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضاءها على ما خلصت إليه من انتفاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائي في هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

( نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ طعن )



## ..... الغش فى العلامات و البيانات التجارية .....

رقم ٢٢٧٤ سنة ٥٥ قضائية )

٣١ - تسجيل العلامة ركن فى جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . المراد بالتقليد . المحاكاة التى تدعو إلى تضليل الجمهور . العبرة فى استظهاره هى أوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

( نقض ١٧ فبراير ١٩٩١ طعن

رقم ١٣٦٩٦ سنة ٥٩ قضائية )

٣٢ - عدم استظهار الحكم المطعون فيه ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه قصور . استناد الحكم المطعون فيه على توافر التقليد أخذاً بمحضر الاستدلالات عدم كفايته وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها بمعرفة خبير تنديه لذلك ، أغفال ذلك قصور .

( نقض ١٧ فبراير ١٩٩١ طعن

رقم ١٣٦٩٦ سنة ٥٩ قضائية )

٣٣ - ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأسبقيته استعمالها . التسجيل لا يعدو أن يكون قرينة على الملكية . جواز نفيها لمن يثبت أسبقيته فى استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام بتسجيلها و استعمالها لمدة خمس سنوات لاحقة على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة منازعته فى الملكية .

( نقض مدنى فى ٢٦ أبريل ١٩٩٤

طعن رقم ٦٢ سنة ٦٢ قضائية )

## الغش فى المعادن الثمينة

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) - « يقصد

فى تطبيق أحكام هذا القانون »

١ - بالمعادن الثمينة : الذهب والفضة والبلاطين وتكون على هيئة

مشغولات أو سبائك أو أصناف نصف مشغولة أو على هيئة عملة .

٢ - بالمشغولات الذهبية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على

الأقل على ٩ قراريط أو ٣٧٥ ( ثلاثمائة وخمسة وسبعين ) سهما ( جزء من

(١) هذا القانون منشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ - فى ١٢/٨/١٩٧٦ .

## ..... الغش فى المعادن الثمينة .....

الألف ) من الذهب النقى .

٣ - بالمشغولات الفضية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٦٠٠ ( ستمائة ) سهم ( جزء من الألف ) من الفضة النقية .

٤ - بالمشغولات البلاتينية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٨٥٠ ( ثمانمائة وخمسين ) سهما ( جزء من الألف ) من البلاتين النقى .

٥ - بالأصناف ذات العيار الواطى : كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من تسعة قراريط من الذهب النقى أو على أقل من ٦٠٠ ( ستمائة ) سهم ( جزء من الألف ) من الفضة النقية أو على أقل من ٨٥٠ ( ثمانمائة وخمسين ) سهما ( جزء من الألف ) من البلاتين النقى .

٦ - بالأصناف الملبسة : كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة ذهبية أو فضية أو بلاتينية .

وللوزير المختص إصدار قرار بتحديد كمية المعدن النقى من الذهب أو الفضة أو البلاتين والقشرة اللاصقة بالنسبة إلى هذا الأصناف .

٧ - بالأحجار ذات القيمة :

أ - أحجار كريمة طبيعية نادرة : الماس والياقوت والذمرد والزفير .

ب - أحجار شبه كريمة طبيعية : الفيروز والأكوامارين والتوباز والعقيق والمرجان واللؤلؤ والكهرمان والأماتيست والزبرجد والأكسندريت والجناد والنفريت والهيما تيمت .

ج - الأحجار الصناعية : من جميع الأنواع سالفه الذكر مصنعة كيميائيا من ذات عناصر الأحجار الطبيعية المقابلة لها .

د - الأحجار المقلدة : من جميع الأنواع سالفة الذكر من خامات مقلدة للأحجار الطبيعية .

ويجوز بقرار من الوزير المختص إضافة أو حذف بعض هذه الأحجار .

مادة ٢ - فيما عدا العملات التذكارية والقطع الأثرية لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مدموغة بدمغة الحكومة أو بدمغة إحدى الحكومات الأجنبية التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل ، وتحدد علامات الدمغات المصرية وعلامات دمغات الحكومات الأجنبية المعترف بها بقرار من وزير التجارة .

مادة ٣ - لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواطى أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مرقومة برقم يبين نسبة المعدن النقى الذى تحتوى عليه بالأجزاء الألفية مقروناً ببيان نوعها ذهباً أو فضة أو بلاتيناً وإذا لم يسمح حجمها بذلك وجب أن تصحبها بطاقة تحمل البيانات المذكورة مضافاً إليها اسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الأصناف الملبسة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت موسومة بكلمة ملبس ويستثنى من ذلك الأصناف التى لا يسمح حجمها بذلك والأصناف التى تستورد من الخارج إذا كانت موسومة بهذا البيان بلغة أجنبية فيكفى فى الحالتين بأن تصحب كل قطعة من هذه الأصناف بطاقة تحمل الكلمة المذكورة وأسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٥ - يجب أن تقدم المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينة والذهبية المركب عليها بلاتين إلى مصلحة دمغ المصوغات والموازين لدمغها

## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

بعد فحص المعدن وبيان العيار .

مادة ٦ - العيارات القانونية هى :

### ( المشغولات الذهبية )

٢٣.٥ قيراطا أو ٩٧٩.١٦ سهما ( جزئا من الألف )

٢١ قيراطا أو ٨٧٥ سهما ( جزئا من الألف )

١٨ قيراطا أو ٧٥٠ سهما ( جزئا من الألف )

١٤ قيراطا أو ٥٨٣.٣٣ سهما ( جزئا من الألف )

١٢ قيراطا أو ٥٠٠ سهما ( جزئا من الألف )

٩ قيراطا أو ٣٧٥ سهما ( جزئا من الألف )

### ( المشغولات الفضية )

٩٢٥ سهما (جزءا من الألف )

٨٠٠ سهما (جزءا من الألف )

٦٠٠ سهما (جزءا من الألف )

### ( المشغولات البلاتينية )

٨٥٠ سهماً ( جزءا من الألف ) .

### ( المشغولات الذهبية المركب عليها بلاتين )

تكون من أى عيار سبق ذكره وبحيث لا تقل نسبة البلاتين المركب عليها عن ٨٥٠ سهماً ( جزءا من الألف ) .

مادة ٧ - لا تدمغ مصلحة دمع المصوغات والموازين المشغولات



الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين إلا إذا كانت تحتوى على مقدار من المعدن النقى يقابل أحد العيارات القانونية المشار إليها فى المادة السابقة ، وتبين اللائحة التنفيذية أحكام وإجراءات المعايرة والتحليل والترقيم والدمغ والإجراءات الخاصة بالتظلم من قرارات المصلحة وكيفية الفصل فيها .

مادة ٨ - لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجره الصناعة ومقدار الربح فى المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قيراطاً .

مادة ٩ - تحصل رسوم الدمغ والفحص والتشمين وغيرها من مقابل الخدمات التى تقوم بها مصلحة دمغ المصوغات والموازين عن المشغولات والأصناف بجميع أنواعها وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٠ - تفحص مصلحة دمغ المصوغات والموازين بالإضافة إلى المشغولات ما يقدم إليها لهذا الغرض من أصناف نصف مشغولة سواء كانت ذهبية أو فضية أو بلاتينية ويرقم ما يفحص من كل صنف من هذه الأصناف برقم يبين مقدار المعدن النقى فيه متى كان ذلك ممكناً وتحصل عن فحص هذه الأصناف الرسوم التى تحصل عن دمغ الأصناف غير المشغولة الواردة فى الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ١١ - يجوز أن يقدم لمصلحة دمغ المصوغات والموازين أى صنف آخر من الأصناف الآتى بيانها لفحصه وتشمينه على أن يصحب طلب الفحص باقرار كتابى يبين نوع المعدن المراد فحصه :

أ - سبائك الذهب .

ب - سبائك الفضة .

ج - سبائك البلاتين .

## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

د - سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين .

هـ - عينة البلاتين .

و - عينة الخام من أى معدن ثمين مختلط بالأتربة أو بغيره .

ز - المشغولات المصنوعة من معادن غير ثمينة المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة بكافة أنواعها ، ويرقم ما يفحص من كل صنف برقم يبين نسبة المعدن النقى فيه بالاجزاء الألفية متى كان ذلك ممكنا وتعطى لصاحبه شهادة بذلك ويحصل عن فحص هذه الأصناف الرسوم المبينة فى الجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٤ - يجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الرسوم المقررة فى الجدول المرفق بهذا القانون على ألا يجاوز الرسم المعدل مثلى الرسم الأصيل ولا يقل عن نصفه - كما يجوز للوزير بناء على طلب وزير المالية تعديل هذه الرسوم فى الحدود المذكورة فى الفقرة السابقة بالنسبة للأصناف الآتية :

أ - سبائك الذهب وسبائك الفضة وسبائك البلاتين المستوردة من الخارج بقصد تصنيعها محليا وإعادة تصديرها .

ب - الأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التى تخضع لنظام السماح المؤقت .

ج - المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية التى يسمح بتصديرها إلى بلاد العملات الحرة .

مادة ١٥ - إذا كانت الأصناف المذكورة فى هذا القانون واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمارك أو البريد إلا إذا كانت مدموغة بدمغة

أجنبية معترف بصحتها وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ، فإذا قدمت إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين مباشرة وجب على مقدم هذه الأصناف إثبات دخولها البلاد بطريقة مشروعة فإذا لم يتم ذلك وجب على المصلحة قبل قيامها بفحصها وتحديد عيارها ودمغها إبلاغ الأمر للجهات الاختصاص مع التحفظ على الأصناف المشار إليها وإثبات شخصية مقدمها حين التصرف فيها بمعرفة الجهات المذكورة .

**مادة ١٦ -** لمستورد المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية غير المدموغة الخيار بين إعادة تصديرها فى الحال أو تقديمها للدمغ ، وفى الحالة الأخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الجمركية وتختتم بالرصااص وترسل مختومة بختمى المستورد ومصلحة الجمارك أو هيئة البريد حسب الاحوال إلى فروع مصلحة دمع المصوغات والموازين بالقاهرة أو الاسكندرية على نفقة المستورد .

**مادة ١٧ -** تسرى على المشغولات المستوردة المقدمة للدمغ جميع الأحكام الخاصة بالمشغولات المحلية التى من نوعها ، المنصوص عليها فى هذا القانون ، وإذا رفضت مصلحة دمع المصوغات والموازين بناء على الأحكام المذكورة دمع هذه المشغولات أعيدت على نفقة المستورد إلى الجمرك أو البريد لإعادة تصديرها للخارج وتعامل حينئذ معاملة البضائع المعادة قانوناً .

**مادة ١٨ -** إذا كانت الأصناف ذات العيار الواطى أو الملبسة واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرك أو البريد إلا إذا كانت مرقومة أو موسومة طبقاً للمادتين ٣ ، ٤ من هذا القانون .

**مادة ١٩ ( مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ ) -** يحظر ممارسة مهنة الخبـراء المـثمنين للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة

## ..... الغش فى المعادن الثمينة .....

ومهنة تحليل المعادن الثمينة ( الكيماثيون والفنيون الجاشنجية )  
لتحديد عيارها ومهنة صناعة المشغولات من هذا المعادن ، وذلك بغير  
ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

وتصدر هذه التراخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقاً للأوضاع  
والشروط والإجراءات التى يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر  
الشروط الآتية فى طالب الترخيص :

أولاً : أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة .

ثانياً : أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

ثالثاً : أن يكون حاصلاً على مؤهل فنى فى تخصصه أو تتوافر لديه  
خبرة فنية كافية لممارسة المهنة وأن يجتاز بنجاح الامتحان الذى تحدده  
المصلحة المذكورة لهذا الغرض ويجب أن يؤدى الطالب رسماً يحدد بقرار من  
الوزير المختص بشرط ألا يجاوز عشرين جنيهاً عند أداء الامتحان أو عند  
طلب الترخيص أو عند تجديد الترخيص .

ويلزم من يتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلى رسم  
التجديد .

رابعاً : أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لممارسة المهنة .

خامساً : ألا يكون قد صدر ضده حكم فى جنابة أو بعقوبة مقيدة  
للحرية فى جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة  
تتعلق بمخالقة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو الجرائم  
المنصوص عليها بالقانونين رقمى ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات  
التجارية و ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس وذلك ما لم يكن قد  
رد إليه اعتباره .

**مادة ٢٠ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) - مع**  
عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث بالمشغولات بعد دمغها تغييراً أو تعديلاً سواء بالإضافة أو الاستبدال بجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به ، وكذلك كل من دمغها بأختام مزورة أو دمغها بطريقة غير مشروعة ، وكذلك كل تاجر أو صانع باع هذه المشغولات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل بها بأية طريقة كانت ، وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمغ المصوغات والموازن بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

**مادة ٢١ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) - يعاقب**  
بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت فى مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية مركب عليها بلاتين غير مدموغة أو فى مشغولات مدموغة أضيفت إليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار . وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى ، وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمغ المصوغات والموازن بفحص المشغولات غير المدموغة ، فإذا ثبت أنها من إحدى العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر وتسلم لصاحبها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات المنصوص عليها فيها أجراً عن صنعها أو ربها عند بيعها يزيد على الحد الأقصى المحدد لها ، أو أمتنع عن بيعها نظير



## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

**مادة ٢٢ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) - يعاقب**  
بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز  
خمس مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل صانع أو تاجر باع أو عرض أو  
طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافاً ذات عيار واطئ على خلاف الأحكام  
المقررة فى المادة (٣) ، أو أصنافاً ملبسة على خلاف الأحكام المقررة فى  
المادتين (١ ، ٤) من هذا القانون ، ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الأصناف ذات العيار الواطئ التى  
يتضح من فحصها أن مقدار المعدن الثمين النقى الذى تحتوى عليه يقل عن  
البيان المرقومة به بشرط ألا يتجاوز مقدار العجز فيها ٠.٠٤ ، ( أربعة فى  
الألف ) إذا كانت مصنوعة من الذهب و ٠.١٠ ، ( عشرة فى الألف ) إذا كانت  
مصنوعة من الفضة أو البلاتين ، وبعد صدور حكم نهائى بالإدانة تسلم  
الأصناف ذات العيار الواطئ أو الملبسة المخالفة لصاحبها بعد كسرها ويحكم  
بالمصادرة فى حالة العود .

**مادة ٢٣ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) - يعاقب**  
بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة  
جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (١٩) من هذا القانون  
والقرارات التى تصدر تنفيذاً لها .

**مادة ٢٤ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) - لا ترد**  
المشغولات والأصناف المضبوطة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢  
إلا إذا دفت الرسوم والمصاريف المستحقة .

ويكون من حق منسلحة دمع المصوغات والموازين أن تباع المضبوطات

التي حكم نهائياً بمصادرتها بمجرد صدور الحكم النهائي .

وتؤول حصيلة البيع إلى الخزانة العامة بعد خصم ٢٥٪ منها تودع في حساب خاص ويصرف منها لمن قاموا بالضبط ومعاونيهم ، وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المتخصص .

**مادة ٢٥ -** تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش جرائم متماثلة في العود ويفصل فيها على وجه الاستعجال .

**مادة ٢٦ -** يعاقب على أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢٧ -** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك في الجريمة وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو أغفل الإبلاغ عن أية مخالفة .

**مادة ٢٨ -** يكون كل من صاحب المحل أو العامل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراجعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة .

**مادة ٢٩ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) -** يكون لمن يشغل دمج المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل

## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

بالاتفاق مع الوزير المختص صفة الضبطية القضائية فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ أحكام القانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الأماكن المعدة لصنع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكامها .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية المفتشين المشار إليهم فى هذه المادة أعمال وظيفتهم سواء بمنعهم من دخول الأماكن المبينة بها أو بأية طريقة أخرى .

**مادة ٣٠ -** لا تخل العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

**مادة ٣١ (مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) -** تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وبيع المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة للوزارات والمصالح الحكومية عدا مصلحة سك العملة ، على أن تحصل المصلحة على ١٥٪ من ثمن المبيعات مقابل المصاريف التى تتحملها لمباشرة إجراءات البيع لمكافحة العاملين ، وذلك وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

**مادة ٣١ مكرراً (مضافة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤) -** يحصل رسم إضافى مقداره قرشان عن كل جرام ذهب يقدم للدمغ وتخصص حصيلة هذا الرسم للصرف منها على صيانة المباني وتطوير الآلات المستعملة فى المصلحة وصرف حوافز للعاملين بها .

**مادة ٣٢ -** تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين فى تمثيل

.....(الفش التجارى).....

جمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية  
التي يتصل نشاطها بمجال المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة .

مادة ٣٣ - يلغى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج  
المصوغات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وإلى أن تصدر  
اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول  
بها فى شئون دمج المصوغات سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة ٣٤ - يصدر وزير التجارة اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٣٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد  
ستة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ ( أول أغسطس سنة

( ١٩٧٦ )

## مذكرة إيضاحية

فى شأن مشروع القانون

رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

للمراقبة على المعادن الثمينة

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر القانون رقم ١٢٦ الخاص بدمغ المصوغات واقتضت أحكامه على تحديد المعادن الثمينة التى تخضع لأحكامه وعياراتها القانونية وأوجب عدم تداول المشغولات المصنوعة منها إلا بعد تقديمها لمصلحة دمع المصوغات والموازن لمعايرتها ودمغها ونصت على عقاب من يخالف هذه الاحكام .

وقد تميزت الفترة التى تلت صدور ذلك القانون بظواهر كثيرة تقتضى تعديله - فمن الإحصاءات يتضح زيادة كميات المشغولات المصنوعة من الذهب والفضة التى قدمت للدمغ خصوصا فى السنوات الأخيرة ويدل ذلك على ازدياد الرغبة لدى الجمهور وخصوصا الطبقات الكادحة الفقيرة فى اقتناء هذه المشغولات كنوع من أنواع الإدخار - إلى جانب الانتفاع بها فى الزينة مما يتطلب زيادة أحكام الرقابة عليها وعلى المشتغلين بتجاريتها و تصنيعها وتحليلها .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن هذه الظاهرة لازمتها ظاهرة أخرى هى الارتفاع المستمر فى أسعار المعادن الخام وفى أجور التشغيل الأمر الذى أدى إلى عجز هذه الطبقات عن اقتناء مشغولات من العيارات القانونية لارتفاع ثمنها مما يتطلب التيسير عليها بإدخال عيارات أقل ليشملها القانون وتكون خاضعة للمراقبة .

وتتلخص أهم التعديلات التى أدخلت على أحكام القانون الحالى )



رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ ) فيما يأتى :

١ - استحدثت المادتان ١ ، ٦ من المشروع عياراً أقل من العيارات الحالية وهو عيار (٩) ونسبة الذهب الصافى به ٣٧٥ من الألف والغرض من ذلك هو أن تكون هذه المشغولات المصنوعة من هذا العيار فى متناول الطبقات الفقيرة من الشعب وإحكام الرقابة على هذا النوع ولاسيما أن السياح الأجانب يقبلون خاصة على إقتناء المشغولات من هذا العيار كما أضيفت المعادن البلاتينية لتخضع للرقابة الفنية أسوة بما هو متبع حالياً بالنسبة للذهب والفضة .

٢ - أعطى المشرع لوزير التجارة الحق فى إصدار قرار يحدد فيه نسبة المعدن النقى من الذهب أو الفضة بالقشرة اللاصقة فى الأصناف الملبسة وذلك لحماية المواطنين من الفش والتلاعب لتظل هذه المشغولات حافظة لرونقها ومظهرها مدة طويلة وحتى لا تفقد قيمتها كلية عند الاستغناء عنها لتظل مقومة بقيمة ما تحتوى عليه من الذهب والفضة النقية وحتى تسائر التطور الصناعى والفنى العالمى .

٣ - نصت المادة (٢) من المشروع على استبعاد العملات التذكارية والقطع الأثرية من الفحص لتحديد عيارها نظراً لأن الجنيه الذهبى ينظر إليه كسلعة تتمتع بقيمة تجارية لا تتوقف على قيمة الذهب الذى تحتوية كما وإن الفحص والدمغ يعوضها للتلف فى حين أن وزنها وعيارها محدد ومعروف .

٤ - حتى لا يختلط الأمر على الجمهور ولتمييز العيارات القانونية من غيرها استبعد من النص المقترح للمادة (٣) من المشرع « القيراط » بالنسبة للمشغولات ذات العيار الواطى واوجب بأن يذكر نسبة المعدن النقى فى المشغول بالأجزاء الألفية مقروناً ببيان نوعه ذهباً أو فضة .

## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

٥ - أجازت المادة (٤) من القانون الحالى ( رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ ) تداول الأصناف الملبسة المستوردة من الخارج إذا كانت موسومة بكلمة ( Plated ) باللغة الإنجليزية وقد روعى فى التعديل المقترح للمادة (٤) من المشروع الاكتفاء بأن يكون البيان الموسومة به هذه المشغولات بأية لغة أجنبية تحمل هذا المعنى وعدم قصره على اللغة المذكورة بشرط أن تصحب هذه الأصناف بطاقة تحمل ( ملبس ) واسم صاحب المحل باللغة العربية .

٦ - وحماية للطبقات العاملة الفقيرة من الريح الفاحش الذى يتقاضاه بعض التجار نظير بيعهم المشغولات الشعبية نصت المادة (٨) من المشروع على جواز إصدار قرار من وزير التجارة بتحديد أجرة الصناعة ومقدار الريح فى هذه المشغولات حداً للمغالاة الجشعة التى يلجأ البعض من تجار المصوغات إلى سلوكها مع جمهور المتعاملين فى هذا النوع من المشغولات وهم من صغار المدخرين السذج والطبقات الكادحة الجديرة بالحماية كما وإن المشغولات فى هذا النوع من الأنواع النمطية التى ينعلم فيها عنصر المنافسة ولو أن مجال المنافسة سيظل مفتوحاً بأن يبيع التاجر بأقل من الأسعار التى سيصدر قرار بتحديد لها من وزير التجارة . وقد قطعت مصلحة دمع المصوغات والموازن مرحلة فى هذا الشأن فقامت باعداد كشوف بأنواع المشغولات التى ستخضع لأحكام هذا القانون بعد صدوره وتحديد أجره الصناعة ومقدار الريح فى كل نوع منها وراعت فى هذا التقدير ان يتمشى مع الأجور والأسعار السائدة فى السوق والتى يجرى عليها التعامل بالفعل .

ونصت المادة (٢١) منه على عقاب كل من يخالف أحكام هذه المادة بأن يتقاضى عن المشغولات الشعبية أجراً عن صناعتها أو ربحاً عند بيعها

للجمهور يزيد على الحد الاقصى المقرر لها أو امتنع عن بيعها نظير الأجور أو الأباح المحددة لهذه المشغولات .

٧ - أما عن الرسوم التي تحصل نظير الدمغ والفحص والتثمين عن المشغولات والأصناف بجميع أنواعها فقد تم تجميعها في جدول واحد حتى يسهل الاستدلال على نوع الرسم المقرر لكل حالة وقد أشير إلى ذلك في المادة (٩) من المشرع .

٨ - تقتصر أحكام القانون الحالي على الأصناف المشغولة والأصناف غير المشغولة أما الأصناف النصف مشغولة فتكون عادة على شكل شرائط أو أسلاك أو صفائح فلم يشملها النص في حين أن تحديد نسبة المعدن النقي فيها يعتبر على جانب كبير من الأهمية قبل التشغيل النهائي لضمان صحة العيار ولذلك نص في المادة (١٠) من المشرع على جواز تقديم الأصناف نصف المشغولة لفحصها لتحديد نسبة المعدن النقي فيها بالأرقام الألفية على أن تحصل عنها رسوم ماثلة للرسوم التي تحصل عن الأصناف غير المشغولة .

٩ - ورد بالمادة (١١) من المشرع حكم جديد خاص بعينات البلاطين التي أضيفت لأحكام القانون الحالي بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ كما أضيفت إليها أيضاً خامات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة كتراب الكنسة الذي تقوم بجمعه ورش المصوغات ويصدر إلى الخارج لاستخلاص المعادن الثمينة لعدم وجود الإمكانيات اللازمة لذلك محلياً وأيضاً الصخور التي تحتوي على معادن ويطالب بتصديرها إلى الخارج واحتمال احتوائها على أى معدن من المعادن الثمينة وكذلك مشغولات خان الخليلي النحاسية المطعمة بالفضة أو البلاطين ( الملبسة ) أو المعادن المطعمة بأحجار كريمة واستبعد من نص هذه المادة الشهادات وأفردت لها مادة مستقلة في المشرع هي المادة

## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

(١٣) والرسوم التى تحصل عنها أدرجت بالجدول المرافق للقانون أسوة بغيرها من الرسوم الأخرى المنصوص عليها فيه .

١٠ - ورد بالمادة (١٤) من مشروع القانون أنه يجوز بقرار من وزير التجارة بناء على طلب وزير المالية تعديل الرسوم المقررة بالجدول المرافق للمشروع بالنسبة للسبائك الذهبية والفضية المستوردة من الخارج بقصد تصنيعها محليا وإعادة تصديرها وكذا بالنسبة للأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التى تخضع لنظام السماح المؤقت والمشغولات الذهبية والفضية التى يسمح بتصديرها إلى بلاد العملات الحرة وذلك تمشيا مع سياسة الدولة نحو الانفتاح الاقتصادى ولزيادة رصيدها من هذه العملات خدمة للاقتصاد القومى .

١١ - ونظرا لورود مشغولات أجنبية مع مواطنين مصريين إلى مصلحة دمع المضوغات والموازين لفحصها ودمغها مما يثير الشبهات حول مصدرها وما يحتمل معه ارتكاب جريمة من جرائم التهريب لعدم ورودها من الخارج عن طريق الجمرك أو البريد وحرصا على الصالح العام نصت المادة (١٥) من المشروع على أنه يجب على المصلحة المذكورة أن تقوم بإبلاغ جهات الاختصاص فورا بذلك مع التحفظ على كل ما يقدم إليها من هذا القبيل وإثبات شخصية مقدمها حين التصرف فيه بمعرفة هذه الجهات .

١٢ - نصت المادة (١٩) من المشروع أنه لوزير الصناعة بالاتفاق مع وزير التجارة أن يحدد بقرار منه الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها ( الجاشنجية ) إذ يتضح من إحصاءات مصلحة دمع المصوغات والموازين أن نسبة كبيرة من المشغولات التى تقدم للمعايرة والدمغ تقوم المصلحة بكسرها لوجود نقص فى العيار نتيجة لخطأ ( الجاشنجى ) ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى أن القائمين



على المعايير وأغلبهم غير مؤهل وتنقصه الخبرة الفنية الكافية لتحليل المعادن طبقاً لأسس علمية سليمة وكذلك لعدم صلاحية الأجهزة والأدوات التى تستعمل لهذا الغرض وقصورها عن تحديد العيار على الوجه الصحيح كما نصت هذه المادة على جواز استصدار قرار بتحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يزوال مهنة صناعة المشغولات الذهبية أو الفضية إذ اتضح أن مشغولات ذهبية وفضية كثيرة ترد من الخارج وتقدم للدمغ وتجد هذه المشغولات إقبالاً شديداً عليها رغم ارتفاع أجور صناعتها وذلك لأنها تفوق كثيراً شبيهاتها المصنوعة محلياً من حيث دقة صناعتها والذوق السليم الذى روعى فى صناعتها ولجمال رونقها ، ويرجع انخفاض المستوى الفنى فى المشغولات المصنوعة محلياً إلى أن الغالبية العظمى من القائمين على صناعتها غير مؤهلين من الناحية الفنية وينقصهم التدريب الكافى وفى تنظيم هذه المهنة ما يمكن من الحد من ورود مشغولات من الخارج بل ويصبح فى الإمكان كسب أسواق أجنبية متى وصلت هذه الصناعة إلى المستوى المطلوب .

وقد نصت المادة (٢٣) من المشروع على العقوبة بالنسبة لمن يزاول تحليل المعادن الثمينة وتحديد عيارها ومهنة من يشتغل بصناعة هذه المشغولات أو الاتجار فيها أو تجميعها على خلاف الشروط التى يحددها الوزير المختص وذلك منعاً للدخلاء غير الفنيين من ارتياد هذين المجالين الهامين من مجالات الاقتصاد الوطنى .

كما أسفرت الدراسات التى أجرتها مصلحة دمغ المصوغات والموازن أثناء مناقشتها مع تجار المصوغات عن ضرورة وضع شروط محددة لكل من يعمل فى صناعة المعادن الثمينة منعاً للدخلاء فى هذه المهنة الذين يسيئون إليها مما اقتضى أن ينص فى المشروع على أن يعطى الحق لوزير التجارة



## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

لإصدار قرار لتنظيم مزاولة هذه الحرفة وتحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يزاولها .

١٣ - وقد استحدثت المادة ( ٣٠ ) من المشروع حكماً جديداً لتفادى ما يقع على العاملين الممنوحين صفة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بأداء وظائفهم فنصت على عقاب كل من يحول دون تأدية هؤلاء العاملين لأعمال وظائفهم . كما نصت المادة ( ٢٥ ) من المشروع على أن يفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه على وجه الاستعجال حسماً لإطالة المدة فى نظر الدعاوى الجنائية أمام المحاكم وتحقيقاً لعنصر الردع السريع على المخالفين .

١٤ - ونصت المادة الأخيرة من المشروع على مهلة ستة شهور من تاريخ صدور القانون لتنفيذه وذلك ليتمكن لمصلحة دمج المصوغات والموازن إعداد أختام توقيع الدمغات للعيار الجديد المنصوص عليه فى المادتين ١ ، ٦ من المشروع .

وتتشرف وزارة التجارة بعرض مشروع القانون مفرغاً فى الصياغة القانونية التى أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٢٣ / ٦ / ١٩٧٥ .

- وترجو فى حالة الموافقة التفضل بإحالة إلى مجلس الشعب .

وزير التجارة

زكريا توفيق عبد الفتاح

**جدول بيان الرسوم التي تحصل بمقتضى  
أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن  
الرقابة على المعادن الثمينة**

**أولاً - رسوم دمع المشغولات :**

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمعها ، على الوجه الآتى :

**أ - المشغولات الذهبية :**

١٨ ( ثمانية عشر ) قرشاً عن كل جرام من المشغولات بحد أدنى  
ثلاثين قرشاً فى الكمية الواحدة .

**ب - المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين :**

٤٠ ( أربعون ) قرشاً عن كل جرام بحد أدنى خمسة وسبعون قرشاً  
فى الكمية الواحدة .

**ج - المشغولات الفضية :**

قرش واحد عن كل جرام بحد أدنى عشرة قروش فى الكمية الواحدة .

**د - المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية الواردة من الخارج يحصل  
ثلاثة أمثال الرسوم عليها .**

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام جراماً .

**ثانياً - رسوم فحص الأصناف غير المشغولة و نصف  
المشغولة:**

**أ - السبائك الذهبية أو البلاتينية :**

## ..... الغش فى المعادن الثمينة .....

بواقع عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام .

ب - سبائك الفضة :

بواقع خمسة جنيهاً عن كل كيلو جرام .

ج - سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين :

بواقع اثني عشر جنيهاً عن كل كيلو جرام .

د - عينات معدن البلاتين نصف مشغولة أو غير مشغولة .

بواقع خمسة جنيهاً عن كل عينة .

هـ - عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة أو غيرها :

بواقع عشرة جنيهاً عن كل عينة .

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الكيلو جرام كيلو .

ثالثاً : رسوم تلمين المعادن الثمينة بجميع أنواعها و المشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين :

بواقع ١٪ من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحيث لا يقل الرسم المحصل عن عشرين جنيهاً ويعفى من هذه الرسوم الأصناف والمشغولات الواردة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .

رابعاً - رسوم اختبار المشغولات التى يتضع عند اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب و تكسر:

بواقع جنيه واحد عن كل اختبار من المشغولات الذهبية .

وبواقع نصف جنيه ( خمسون قرشاً ) عن كل اختبار من المشغولات

الفضية .

خامساً - رسوم اختبار المشغولات التى يتضع من اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب تسلم لصاحبها دون أن تكسر ( استرداد):

بواقع خمسة قروش عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن خمسة جنيهات لأى كمية .

بواقع ثلاث قروش عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ثلاثة جنيهات لأى كمية .

بواقع نصف قرش عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحصل من جنيه واحد لأى كمية .

سادساً - رسوم الشهادات التى تعطى عن الأصناف الواردة بالتسمين (ثانياً)، (ثالثاً) يتبع فى تقدير الرسوم المستعقة عن هذه الشهادات الأحكام المقررة فى اللائحة المالية للميزانية و الحسابات.

سابعاً - رسوم فحص و اختبار الأحجار ذات القيمة :

أ - أحجار كريمة طبيعية نادرة :

بواقع ٠,١٪ من قيمتها .

ب - أحجار شبه كريمة طبيعية :

بواقع ٠,٢٥٪ من قيمتها .

ج - أحجار صناعية :

..... الغش فى المعادن الثمينة .....

---

بواقع ٠,٤ ٪ من قيمتها .

د - أحجار مقلدة :

بواقع ٠,٥ ٪ من قيمتها .

وتعفى من هذه الرسوم الأصناف الواردة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .



## وزارة التموين والتجارة الخارجية

قرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

صادر في ١٤ / ٩ / ١٩٨٦ (١)

وزير التموين و التجارة الخارجية:

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على  
المعادن الثمينة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد شروط منح من  
لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦  
المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن علامات دمج وترقيم  
المعادن الثمينة ؛

وعلى القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الترخيص فى ممارسة  
مهنتى تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها وصناعة المشغولات من هذه  
المعادن ؛

وعلى القرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم الترخيص فى  
ممارسة مهنة خبير مئمن للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ؛

وعلى القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن اللائحة التنفيذية لأحكام  
وإجراءات معايرة المعادن الثمينة وتحليلها وترقيمها ودمجها ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ فى شأن بيان الرسوم التى تحصل

بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه :

## قرر

### الفصل الأول

#### علامات دمع وتزقيم المعادن الثمينة

##### مادة (١) :

تدمغ المشغولات الذهبية والفضية والبلاطينية بالعلامات الآتية :

##### أ - علامات العيار :

وتكون على شكل مربع فى المشغولات الذهبية والفضية وشكل شبه المنحرف فى المشغولات البلاطينية داخله أحد العيارات القانونية بالأرقام العربية أو غيرها يعلوها رمز يدل على فرع مصلحة دمع المصوغات والموازين الذى قام بالفحص والدمغ و وظيفة المسئول عن الدمغ طبقا لما هو مبين فى الجدول رقم (١) والجدول رقم (٤) المرافقين . و يكون ضلع المربع بالنسبة للمشغولات الذهبية ملليمترا واحداً أو ملليمترا ونصفا وبالنسبة للمشغولات الفضية يكون طول ضلعه ملليمترا ونصفا أو ملليمترين وبالنسبة للمشغولات البلاطينية يكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى ( السفلى ) ملليمترا ونصفا وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمترا بزاوية ٧٥ درجة .

##### ب - علامة الشارة :

وهى عبارة عن علامة تميز نوع المعدن المصنوع منه المشغول وهى ثلاثة أنواع :

١ - شارة للمشغولات الذهبية : وهى عبارة عن مربع أبعاده ملليمتر

## .....(الغش التجارى).....

ونصف فى مليمتر ونصف داخله شكل طائر النورس ورمز دال على المستول  
عن الدمغ طبقاً للجدول رقم (٢) المرفق .

٢ - شارة للمشغولات الفضية : وهى عبارة عن مربع طول ضلعه  
مليمتر واحد أو مليمتر ونصف أو مليمترين داخله شكل زهرة اللوتس  
ورمز دال على المستول عن الدمغ طبقاً للجدول رقم (٢) المرفق .

٣ - شارة المشغولات البلاتينية : وهى عبارة عن شكل شبه منحرف  
طول قاعدته الكبرى ( السفلى ) مليمتر ونصف وطول الضلع  
المتلاقى مع هذه القاعدة مليمتر بزاوية ٧٥ درجة داخله شكل الملك مينا  
( ملك الوجهين ) ورمز دال على المستول عن الدمغ طبقاً للجدول رقم (٥)  
المرفق .

### ج - علامة التاريخ :

فى المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية وتكون على شكل مربع  
فى المشغولات الذهبية والفضية وشكل شبه المنحرف فى المشغولات  
البلاتينية مبين به أحد الحروف العربية الأبجدية للدلالة على السنة التى دمغ  
المشغول خلالها ورمز دال على المستول عن الدمغ طبقاً للجدول رقم (٢)  
والجدول رقم (٥) المرفق ويكون طول ضلع المربع مليمترا ونصفا أو  
مليمترين ويكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى ( العليا ) مليمترا  
ونصفا وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة مليمترا بزاوية ٧٥ درجة و  
يغير حرف التاريخ سنويا بالنسبة لجميع المشغولات من الأصناف سالفه  
الذكر .

### مادة (٢) :

تدمغ الأصناف نصف المشغولة وغير المشغولة من الذهب والفضة

## ..... الغش فى المعادن الثمينة .....

والبلاتين بالعلامات الآتية :

### أ - العيار :

وهو عبارة عن أرقام عربية تدل على نسبة المعدن النقى إلى عشر الألف جزء .

### ب - خاتم المصلحة :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده عشرة فى سبعة ملليمترًا يحمل أسم المصلحة وبه رمز دال على فرع المصلحة الذى قام بالفحص والترقيم . ويرمز للقاهرة بحرف ( مق ) وللأسكندرية بحرف ( أ ) ولطنطا بحرف ( غ ) ولبنى سويف بحرف ( بس ) ولقنا بحرف ( ن ) والاحتياطى أقاليم بحرف ( ق ) .

### ج - نوع المعدن :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده سبعة فى خمسة ملليمترًا به كلمة ( ذهب ) بالنسبة للذهب و ( فضة ) بالنسبة للفضة ، وشكل مثلث طول كل من أضلاعه الثلاثة ملليمتران به كلمة ( بلاتين ) بالنسبة للبلاتين .

### د - التاريخ :

ويكون على شكل مربع بداخله أحد الحروف العربية الأبجدية للدلالة على التاريخ بالنسبة للذهب والفضة وشكل شبه منحرف قاعدته الكبرى إلى أعلى بالنسبة للبلاتين .

وتدمغ الأصناف التى تكون مخلوطة من أكثر من معدن ثمين بعلامات هذه المعادن .

### مادة ( ٣ ) :

توضع العلامات المبينة بهذا القرار على الأصناف المشغولة من الأنواع الثلاثة المذكورة وعلى الأصناف نصف المشغولة وغير المشغولة منها بالكيفية التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازن .

**مادة (٤) :**

تدمغ المشغولات الذهبية المركب عليها البلاتين بعلامات الذهب على الأجزاء الذهبية وعلامات البلاتين على الأجزاء البلاتينية وبأسلوب الذى تراه المصلحة حسب حجم المصوغ .

**مادة (٥) :**

تدمغ الأصناف الذهبية والفضية والبلاتينية الخاضعة لنظام السماح المؤقت والمصدرة للخارج بعلامات مميزة عبارة عن حرف ( س ) معقوفة داخل مساحة ملليمتر مربع وفقا للنموذج المبين بالجدول رقم (٣) المرفق وتوضع هذه العلامة على الأصناف المشار إليها بجانب العلامات الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١) .

**مادة ٥ مكرر (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة**

**١٩٩٤ - الأحجار ذات القيمة :**

(أ) أحجار كريمة طبيعية نادرة : الماس والياقوت والزمرد والزفير .

(ب) أحجار شبه كريمة طبيعية : الفيروز ، والأكوامارين ، والتوباز ، والعقيق ، والمرجان واللؤلؤ ، والكهرمان ، والآماتيست ، والزبرجد الاكسندريت ، والجاد والنفريت والهيمايتيمت .

(ج) الاحجار الصناعية : من جميع الأنواع سائلة الذكر مصنعة كيميائيا من ذات عناصر الأحجار الطبيعية المقابلة لها .



(د) الأحجار المقلدة : من جميع الأنواع سالفة الذكر من خامات مقلدة للأحجار الطبيعية .

مادة ٥ مكرر (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤) - لمصلحة دمع المصوغات والموازين فحص ما يقدم لها من الأحجار ذات القيمة مقابل الرسوم المقررة بهذا القرار .

وإصدار شهادة بنتيجة الفحص بناء على طلب صاحب الشأن ويتبع فى تقدير الرسوم المستحقة على إستخراج هذه الشهادة الأحكام المقررة فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

## الفصل الثانى

### جدول رسوم الدمغ والترقيم

مادة ١٦ مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤ : تحصل رسوم الدمغ والترقيم والفحص والاختيار كالتالى :

أولاً - رسوم دمغ المشغولات :

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمغها ، على الوجه الآتى :

(أ) المشغولات الذهبية : ١٨ ( ثمانية عشر ) قرشاً عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحد أدنى ثلاثين قرشاً فى الكمية الواحدة .

(ب) المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين : ٤٠ ( أربعون ) قرشاً عن كل جرام بحد أدنى خمسة وسبعون قرشاً فى الكمية الواحدة .

(ج) المشغولات الفضية : قرش واحد عن كل جرام بحد أدنى عشرة قروش فى الكمية الواحدة .

، (د) المشغولات الذهبية والفضية والبلاطينية الواردة من الخارج يحصل ثلاثة أمثال الرسوم عليها . وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام جراماً .

**ثانياً - رسوم فحص الأصناف غير المشغولة و نصف المشغولة:**

(أ) السبائك الذهبية أو البلاطينية : بواقع عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام .

(ب) سبائك الفضة : بواقع خمسة جنيهاً عن كل كيلو جرام .

(ج) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين : بواقع اثنى عشر جنيهاً عن كل كيلو جرام .

(د) عينات معدن البلاتين نصف مشغولة أو غير مشغولة : بواقع خمسة جنيهاً عن كل عينة .

(هـ) عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة أو غيرها : بواقع عشرة جنيهاً عن كل عينة .

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الكيلو جرام كيلو .

**ثالثاً - رسوم تجميع المعادن الثمينة بجميع أنواعها و المشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين :**

بواقع ١٪ من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحيث لا يقل الرسم المحصل عن عشرين جنيهاً ويعفى من هذه الرسوم الأصناف والمشغولات الواردة من المحاكم أو النيابات أو الشرطة .

..... الغش فى المعادن الثمينة .....

رابعاً - رسوم اختبار المشغولات التى يتضع عند اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب و تكسر :

بواقع جنيه واحد عن كل اختبار من المشغولات الذهبية .

وبواقع ( اثنين ) جنيهين عن كل اختبار من المشغولات البلاتينية.

وبواقع نصف جنيه عن كل اختبار من المشغولات الفضية .

خامساً - رسوم اختبار المشغولات التى يتضع من اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب تسلم لصاحبه دون أن تكسر ( استرداد ) :

بواقع خمسة قروش عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن خمسة جنيهات لأى كمية .

بواقع ثلاثة قروش عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ثلاثة جنيهات لأى كمية .

بواقع نصف قرش عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن جنيه واحد لأى كمية .

سادساً - رسوم الشهادات التى تعطى على الأصناف الواردة بالقسمين (ثانياً)،(ثالثاً):

يتبع فى تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الأحكام المقررة فى اللائحة المالية للميزانة والحسابات .

سابعاً - رسوم فحص و اختبار الأحجار ذات القيمة:

(أ) أحجار كريمة طبيعية نادرة : بواقع ١٠ ٪ من قيمتها .

(ب) أحجار شبه كريمة طبيعية : بواقع ٢٥٪ من قيمتها .

(ج) أحجار صناعية : بواقع ٤٠٪ من قيمتها .

(د) أحجار مقلدة : بواقع ٥٠٪ من قيمتها .

وتعفى من هذه الرسوم الأصناف الواردة من المحاكم أو النيابات أو الشرطة .

ثامناً : يحصل رسم إضافى مقداره قرشان عن كل جرام ذهب يقدم للدمغ و فقا لأحكام المادة ٣١ مكرر من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

### الفصل الثالث

#### أحكام وإجراءات معايرة المعادن

#### التمينة وترقيمتها ودمغها

#### مادة (٧) :

لا تقبل مصلحة دمع المصوغات والموازين أية قطعة من المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية لدمغها إلا إذا كانت مصحوبة بإقرار يكون موقعا من صاحبها أو وكيله الرسمى يتضمن أن القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المبينة في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ويشترط أن تكون كاملة الصنع بحيث لا يحدث بها تغيير بسبب عمليات إعدادها للبيع إلا ما توجبه ضرورات الصناعة وفقاً لما تقرره المصلحة المذكورة .

ويجوز تقديم إقرار واحد عن عدة قطع بشرط أن تكون من نوع وعيار واحد على أنه يجب أن يتضمن الإقرار المقدم بشأن المشغولات المشتملة على

## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

عدة أجزاء ملحومة أو متصلة ببعضها أن كل جزء منها بما فى ذلك المادة المستعملة فى اللحام لا تقل عن العيار المبين فى الإقرار .

### مادة (٨) :

يتعين لدمغ المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أن يثبت بعد فحصها بمعرفة المصلحة أنها لا تقل عن العيار المذكور فى الإقرار وفى هذه الحالة توضع الدمغة المبينة لحقيقة العيار على كل قطعة إن أمكن ذلك فإذا أثبت الفحص أن عيار المشغولات أقل من العيار المبين فى الإقرار تكون واجبة الكسر على أنه إذا قدمت عدة قطع بإقرار واحد على أنها جميعاً من عيار واحد وأثبت الفحص أن إحداها من عيار أقل من العيار المبين فى الإقرار تكون واجبة الكسر جميع القطع المقدمة بموجب ذلك الإقرار .

### مادة (٩) :

تدمغ المشغولات المبينة فى المادة السابقة إذا ثبت من فحصها أن مقدار النقص فيها لا يجاوز سهمين فى الألف فى المشغولات وأربعة أسهم فى الألف فى المشغولات الفضية والبلاتينية .

### مادة (١٠) :

إذا تبين من فحص المشغولات المبينة فى المواد السابقة أن مقدار النقص فى عيارها لا يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها فى المادة (٩) جاز لصاحبها ووكيله الرسمى أن يطلب كسرها أو استردادها بدون كسر بعد سداد الرسوم المبينة بالجدول المرفق بالقانون المشار إليه ، ويجب فى حالة المشغولات من عيار ١٨ فأقل أن يطلب دمجها بالعيار الأقل أما المشغولات عيار ٢١ فلا تدمغ بالعيار الأقل .

مادة (١١) (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة



: (١٩٩٤)

إذا تبين من فحص المشغولات المشار إليها أن مقدار النقص فى العيار يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها فى المادة (٩) ولم يجاوز العيار الأقل مباشرة جاز كسرها أو دمجها بالعيار الأقل حسب طلب صاحبها أما المشغولات ٢١ فواجبة الكسر .

: مادة (١٢)

إذا كانت المشغولات المقدمة من أدنى العيارات فى الذهب والفضة والبلاتين وتبين من فحصها أن مقدار النقص فى عيارها يجاوز النسب المشار إليها فى المادة (١٠) جاز لصاحبها المرفق بالقانون المشار إليه وبعد التعهد بأن يقوم ببيعها كمشغولات ذات عيار واطى .

: مادة (١٣)

تشكل لجنة برئاسة مدير الإدارة العامة لدمج المصوغات أو من يحل محله وعضوية ثلاثة على الأقل من العاملين الفنيين بالمصلحة من شاغلى وظائف المستوى الأول .

ويكون اختصاصها البت بصفة نهائية فيما يقدم لها من تظلمات من ذوى الشأن من قرارات المصلحة المتعلقة بالمعايرة والتحليل والترقيم والدمج والكسر خلال أسبوع من تاريخ الإخطار بها على أن ينشأ سجل لقيد تاريخ ورود التظلمات ورقمها ويثبت به نتيجة البت فى التظلم .

: مادة (١٤)

تسرى الأحكام الخاصة بالأصناف نصف المشغولة بالنسبة لإجراءات التحليل والترقيم والأحكام الخاصة بالمشغولات بالنسبة للرسوم على أدوات

..... الغش فى المعادن الثمينه .....

المعامل كامله الصنع المصنوعه من البلاتين .

## الفصل الرابع

الترخيص فى ممارسه مهنة الجاشنجيه

وصناعه المشغولات والخبراء المثلثين للمعادن

الثمينه والاحجار الكريمه

ماده (١٥) (مستبدله بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤):

يقدم طلب الترخيص فى ممارسه مهنة تحليل المعادن الثمينه لتحديد عيارها ( الجاشنجيه ) او فى ممارسه مهنة صناعه المشغولات من هذه المعادن او الخبراء المثلثين للمعادن الثمينه والاحجار الكريمه الى اداره الرخص او فرع مصلحه دمغ المصوغات والموازين المختص الذى يرغب الطالب فى ممارسه المهنة او العمل بدائرتة مصحوبا برسم مقداره عشرين جنيها ومشملا على اسم الطلب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ومحل عمله ومرفقا به الأوراق الآتية :

(أ) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

(ب) صحيفه الحاله الجنائيه .

(ج) نتيجة الكشف الطبى بمعرفه مفتش الصحه المختص .

(د) قسيمه أداء رسم الامتحان .

(هـ) صورتان شمسيان حديثتان .

ماده (١٦) :

يؤدي الطالب امتحانا تحريريا وعمليا للتثبت من كفايته لممارسة المهنة وذلك أمام لجنة تشكل من رئيس وعضوين على الأقل تختارهم المصلحة المشار إليها في المادة (١٥) .

وتجتمع اللجنة في شهرى مايو ، وأكتوبر من كل سنة كما يجوز لها أن تجتمع فى أى شهر خلال السنة إذا رأت المصلحة ضرورة لذلك .

**مادة (١٧) (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤) :**

يمنح الترخيص بعد أداء رسم مقداره عشرين جنيهاً ويكون ساريا لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ من أول الشهر التالى لإعلان نتيجة الإمتحان المشار إليه فى المادة (١٦) ويجوز تجديده لمدة ماثلة بعد أداء رسم مقداره عشرين جنيهاً بناء على طلب يقدم فى موعد أقصاه الشهور الستة التالية لتاريخ انتهائه مرفقا به الأوراق الآتية :

(أ) صحيفة الحالة الجنائية .

(ب) قسيمة أداء رسم التجديد .

(ج) شهادة من مفتش الصحة المختص باستمرار اللياقة الطبية .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهرى خارج عن إرادة المرخص له تقبله المصلحة ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد بعد أداء رسم مقداره أربعون جنيهاً .

**مادة (١٨) :**

على جميع الجهات المعين بها أشخاص غير مرخص لهم من المصلحة

..... الغش فى المعادن الثمينة .....  
.....

سالفه الذكر بممارسة المهن المنصوص عليها فى هذا الفصل إخطار المصلحة بأسمائهم والأعمال المنوطة بهم خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار لامتحانهم والترخيص لهم طبقاً لأحكامه .

**مادة (١٩) :**

لا يجوز للمرخص له أن يمارس المهنة فى دائرة محافظة غير التى رخص له بممارستها فى دائرته إلا بعد الحصول على موافقة فرع المصلحة الذى يرغب ممارسة المهنة فى دائرته والتأشير بذلك على الطلب المقدم منه وعلى ترخيصه .

**مادة (٢٠) :**

على كل من يرخص له بممارسة المهنة أن يبرز ترخيصه لمفتشى دمع المصوغات كلما طلبوا منه ذلك ولهؤلاء المفتشين حق الإطلاع على دفاتر وسجلات المرخص لهم والجهات التى يعملون فيها المتعلقة بممارسة مهنتهم للتحقق من أنه قد روعيت فيها أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فى هذا القرار .

**مادة (٢١) (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤) :**

على المرخص عند تلف أو فقد الترخيص أن يطلب الحصول على ترخيص بدلا منه مقابل رسم مقداره عشرة جنيهات .

**مادة (٢٢) :**

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازن إحالة المرخص له لتوقيع الكشف الطبى عليه بمعرفة المجلس الطبى العام المختص بعد سن الستين

كلما رأت ذلك للتحقق من لياقته الطبية واستمرار قدرته على ممارسة المهنة .

**مادة (٢٣) :**

يجوز للمصلحة ساقفة الذكر وقف الترخيص لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا امتنع المرخص له عن أداء مهام مهنته أو تلاعب فيها .

**مادة (٢٤) (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤):**

يلغى الترخيص إذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أو حكم عليه نهائياً بالإدانة بعقوبة مقيدة للحرية فى إحدى الجرائم فى إحدى المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، أو إذا أمتنع عن توقيع الكشف الطبى عليه طبقاً لنص المادة ٢٢ من هذا القرار .

ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص إذا أوقف مرتين وفقاً للمادة ٢٣ من هذا القرار وفى هذه الحالة لا يجوز منح ترخيص جديد قبل إنقضاء المدة الباقية من مدة الترخيص الملغى .

**مادة (٢٥) :**

تعد مصلحة دمع المصوغات والموازين بطاقات إثبات شخصية تسلم لحاملى صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذى يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة ( دمع مصوغات ) ولا يجوز الجمع بين هذا العمل ودمع الموازين .

**مادة (٢٦) :**



## ..... الغش فى المعادن الثمينة ..... .....

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة  
بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة (٢٧) :

تلغى القرارات أرقام ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، لسنة  
١٩٧٧ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (٢٨) :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية و يعمل به من تاريخ نشره ،،

تحريرا فى ١٤ / ٩ / ١٩٨٦ .

## قيود واوصاف الجرائم المنصوص عليها

### فى تشريعات المعادن الثمينة

١ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ و قرار وزير التموين رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار ٧٨ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه :

(أ) أحدث فى المشغولات ( ذهبية أو فضية ) بعد دمغها تغييراً أو تعديلاً بطريق ( ..... تذكر الطريقة ) من شأنها أن تجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به .

(ب) دمغ مشغولات بأختام مزورة أو دمغها بطريقة غير مشروعة .

(ج) وهو تاجر أو صانع باع المشغولات السابقة أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل فيها بأية طريقة كانت .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٢١ و ٢٤ و ٢٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ و قرار وزير التموين رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار ٧٨ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه وهو تاجر أو صانع عرض للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع

..... الغش فى المعادن الثمينة .....

أو تعامل بأية طريقة كانت فى مشغولات مدموغة أضيفت إليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار .

**العقوبة :**

الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

٣ - جنحة بالمواد ١ و ٨ و ٢١ / ٢ و ٢٤ و ٢٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه تقاضى عن المشغولات الذهبية عيار ٢١ أجراً عن صنعها أو ربحاً عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها .  
أو لأنه امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

**العقوبة :**

الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

٤ - جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٢٢ / ١ و ٢٤ و ٢٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ .

و ذلك لأنه وهو صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافاً ذات عيار واطى غير مدموغة برقم يبين نسبة المعدن النقى الذى تحتوى عليه .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز سنة و الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا

تجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمواد ١ و ٤ و ٢٢ و ٢٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه وهو صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافاً ملبسة غير موسومة بكلمة « ملبس » .

العقوبة :

الحبس مدة لا تجاوز سنة و الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٦ - جنحة بالمواد ١ و ١٨ و ٢٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه مارس مهنة خبير مضمن للمعادن الثمينة أو الأحجار ذات القيمة أو مهنة تحليل المعادن الثمينة ( الجاشنجية ) لتحديد عيارها أو مهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

العقوبة :

الحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مادة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٧ - جنحة بالمادتين ١ و ٢٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه حال دون تأدية مفتش دمع المصوغات أعمال وظيفته بمنعه من دخول المتجر أو المصنع أو المخزن أو غير ذلك من الأماكن المعدة لصنع

..... الغش فى المعادن الثمينة .....

---

المصوغات أو بيعها أو بأية طريقة أخرى .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٨ - جنحة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ :

و ذلك لأنه وهو مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون تعمد أهمال المراقبة أو أغفل الإبلاغ عن أية مخالفة أو اشترك مع المخالف فى ارتكاب مخالفة القانون على النحو المبين بالتحقيقات .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .



# الغش في البيوع التجارية

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن بعض البيوع التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة  
المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

في البيع بالمزاد العلني للمنقولات المستعملة

## الفصل الأول

### فى المزايدة

مادة ١ - تسرى أحكام هذا الباب على البيع الاختيارى بالمزايدة العلنية للمنقولات المستعملة :

ويقصد بالبيع بالمزاد العلنى كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو اقتصر المزاد على طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الأموال المنقولة التى تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع يحظر بيع المنقولات المشار إليها فى المادة السابقة بالمزايدة العلنية إلا بواسطة خبير مثنى ، وفى صالة خصصت لهذا الغرض أو فى المكان الموجودة به المنقولات أصلا أو المكان الذى يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من يندبه .

ويستثنى من هذا الحكم الأشياء المستعملة ذات القيمة الضئيلة التى لا تتجاوز قيمتها خمسين جنيها .

مادة ٣ - يجب على صاحب الصالة أو الخبير المثنى حسب الأحوال أمساك سجل خاص باللغة العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع والتقدير الابتدائى لقيمتها وأسماء الأشخاص الذين يجرى البيع لصالحهم وعليه أن يضع على المعروضات بطاقات بأرقام قيدها فى السجل .

ويجب أن يؤشر فى السجل المذكور بنتيجة كل بيع .

مادة ٤ - يجب - إذا زاد التقدير الابتدائى للمنقولات المعروضة

للبيع عن ألفى جنيه - النشر عن البيع فى جريدتين يوميتين ، إحداهما باللغة العربية قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع مع تحديد يوم سابق لمعاينة هذه المنقولات .

**مادة ٥ -** يجب على من رسا عليه المزااد دفع نصف الثمن فى جلسة المزايدة والوفاء بالباقى خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

**مادة ٦ -** إذا انقضى الميعاد المحدد فى المادة السابقة ولم يقم المشتري المتخلف بالآداء ، يعاد البيع على مسئوليته طبقاً للأوضاع المقررة فى هذا القانون خلال الخمسة عشر يوماً التالية للميعاد المذكور ، ولا تقبل المزايدة من المشتري المتخلف .

ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من الثمن ، ولا حق له فى الزيادة بل يستحقها طالب البيع .

**مادة ٧ -** يكون لصاحب الصالة أو الخبير المثلن بحسب الأحوال حق امتياز بالنسبة لما يستحقه من أجر أو عمولة على ثمن ما يقوم ببيعه ، ويكون هذا الامتياز تالياً فى المرتبة لحقوق الامتياز المنصوص عليها فى المواد من ١١٣٨ إلى ١١٤٦ من القانون المدنى .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تحديد الحد الأقصى للأجر أو العمولة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

**مادة ٨ (معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨) -** يفرض رسم قدره ٥٪ من ثمن ما يتم بيعه ، ويصدر قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية بتحديد الشروط والأوضاع التى يتم بها تحصيل هذا الرسم .

## الفصل الثانى

### فى مزاولة مهنة الخبراء المثمنين

مادة ٩ - لا يجوز مزاولة مهنة الخبراء المثمنين إلا لمن كان اسمه مقيدا فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

مادة ١٠ - يجب أن تتوافر فيمن يطلب قيد اسمه فى السجل المنصوص عليه فى المادة السابقة الشروط الآتية :

١ - أن يكون مصرياً .

٢ - ألا يقل سنة عن ٢١ سنة ميلادية ، وألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٣ - أن يكون محمود السيرة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة الجنائية أو لجنحة سرقة أو تزوير أو شرع فى ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة أحكام هذا القانون أو شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

٥ - ألا يكون فصل من وظيفة عامة أو صدر قرار بمحو اسمه من سجل إحدى المهن التى ينظمها القانون ، إذا كان الفصل أو محو الاسم لأمر تمس الأمانة أو الشرف .

٦ - أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها أو شهادة فنية يصدر باعتمادها قرار من وزير التجارة .

٧ - أن يكون قد قضى مدة تمرين مقدارها ثلاث سنوات على الأقل بمكتب أحد الخبراء المثمنين ، ويحسب من هذه المدة كل زمن قضاء الطالب فى

أعمال من شأنها أن تكسبه مثل هذه الخبرة ، ويصدر بتحديد هذه الأعمال قرار من وزير التجارة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية .

**مادة ١١ -** تنشأ فى وزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من طلبات القيد فى سجل الخبراء المثمنين وتشكل هذه اللجنة من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه ... .. رئيساً  
مدير عام مصلحة التجارة أو نائبه عند غيابه ... .. عضواً  
عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة ... .. عضواً  
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ... .. عضواً  
وتكون مداوالات اللجنة صحيحة بحضور عضوين من أعضائها عدا رئيسها .

ويصدر القرار نهائياً بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجب أن تكون قرارات اللجنة مسيبة .

**مادة ١٢ -** يكون رسم القيد فى السجل خمسة جنيهات تؤدى عند تقديم الطلب ، وتعطى شهادة القيد للطالب بدون رسم .

ويجب أن يكون طلب القيد مصحوباً بتأمين مالى قدره ٥٠٠ جنيه أو ما يعادل قيمته اسمها أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويجوز إعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن كل صورة أو مستخرج .



## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

ولا يجوز استرداد الرسوم المؤداه بأى حال من الأحوال .

مادة ١٣ - يحظر على الخبير تشمين الأشياء المعروضة إذا كانت مملوكة له أو لزوج له أو لأحد فروع له أو أصوله أو أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة أو لتابعيه أو شركائه ، كما يحظر عليه هو ومن سلف ذكرهم شراء الأشياء المعروضة للبيع التى قام بتشمينها .

ويحظر على الخبير مزاولة التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره إلا بترخيص من وزير التجارة أو من ينيبه ، ومع ذلك يجوز له استغلال صالة مزاد باسمه بالشروط الواردة فى هذا القانون .

مادة ١٤ - يحاكم تأديبياً كل من زاول المهنة من الخبراء المشمين على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - العقوبات التأديبية التى يحكم بها على الخبراء المشمين هى :

الإنذار .

الوقف عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .

محو الأسم من السجل .

مادة ١٦ - ترفع الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب المختص بقرار من وزير التجارة يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى الخبير والأدلة القائمة عليها .

مادة ١٧ - يعلن الخبير المحال إلى المحاكمة التأديبية بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجب أن يتضمن الإعلان تاريخ انعقاد المجلس ومكانه والمخالفات المنسوبة إلى الخبير .

ويجوز له الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ولمجلس التأديب أن يكلفه الحضور شخصيا متى رأى ذلك .

ويجرى المجلس أو من يندبه من أعضائه تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

#### مادة ١٨ - يشكل مجلس التأديب من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه ... .. رئيسا

نائب من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة ... .. عضواً

مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ... .. عضواً

ولا يكون إنعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره جميع الأعضاء .

ويصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة على الأسباب التى بنيت عليها ويبلغ الخبير بهذه القرارات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ١٩ - إذ لم يحضر الخبير المحال إلى المحاكمة أمام المجلس بعد إعلانه جاز الحكم فى غيبته .

وللمحكوم عليه غياباً المعارضة فى قرار مجلس التأديب خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بتقرير يودع مكتب وزير التجارة .

مادة ٢٠ - يستبعد من السجل كل من فقد شرطاً من الشروط الواردة فى المادة « ١٠ » ويصدر بالاستبعاد قرار من لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة (١١) بعد إحالة الأمر إليها من وزير التجارة ، ويجوز

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

للجنة قبل إصدار قرارها الاستماع إلى أقوال صاحب الشأن ، ويكون قرار اللجنة فى هذا الشأن نهائياً .

**مادة ٢١ -** يجوز لمن صدر قرار تأديبى بحو اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها فى المادة « ١١ » إعادة قيد اسمه بعد مضى خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قراراً نهائياً فى هذا الشأن خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه .

### الفصل الثالث

#### فى استغلال صالات المزاد

**مادة ٢٢ -** يحظر استغلال صالات المزاد بغير ترخيص من وزارة التجارة .

**مادة ٢٣ -** يشترط فى طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى البنود ١ . ٣ . ٤ . ٥ من المادة ١٠ وأن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية .

ويسرى هذا الحكم على كل مدير للمنشأة أو وكيل مفوض أو مدير فرع لها .

**مادة ٢٤ -** إذا كان طلب الترخيص مقدماً من شركة فيشترط فيها أن تكون شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعها اسمية مملوكة لمصريين دائماً ، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ومديروها ووكلاؤها المفوضون ومدير قروعه مصريين .

**مادة ٢٥ -** يجب أن يكون طلب الترخيص مصحوباً بتأمين مالى قدره ألف وخمسمائة جنيه أو ما يعادل قيمته اسهماً أو كتاب كفالة من أحد

البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويخصم من هذا التأمين كل مبلغ يحكم به على المرخص له طبقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يلزم تكملة كل نقص في التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبة وزارة التجارة له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ولا تجوز المطالبة برد التأمين إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمال صالة المزاد .

مادة ٢٦ - يقدم طلب الترخيص لوزارة التجارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويجب أن تشمل على البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

وتدون وزارة التجارة طلب الترخيص في سجل خاص يعد لهذا الغرض وتعطى الطلب ترخيصاً مشتملاً على البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٧ - يجب على مستغل صالة المزاد أن يخطر وزارة التجارة بكل تعديل يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من حصوله .  
وتسرى على التعديل الأحكام الواردة في المادة التالية .

مادة ٢٨ - لا يقبل طلب الترخيص أو التعديل إلا إذا كان مستوفياً الشروط التي يتطلبها القانون واللوائح التي تصدر تنفيذاً له .

ولوزارة التجارة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ، ولها أن تخطر الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

ولها قبل إعطاء الترخيص أو إقرار التعديل أن تندب من تراه من

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

الموظفين الفنيين للاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بالطلب .

وإذا لم يقم الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر نازلاً عن طلبه .

**مادة ٢٩ -** تنشأ بوزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من شكاوى ضد المرخص له بسبب مباشرة أعماله ، ولها دون غيرها سلطة الفصل نهائياً على وجه الاستعجال فى كل نزاع لا تتجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيهاً فإن زادت وجب إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة .  
وتشكل هذه اللجنة من :

عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة لاتقل درجته عن نائب ..... رئيساً

رئيس الغرفة التجارية التى تقع فى دائرتها الصالة المرخص باستغلالها أو نائبه عند غيابه ..... عضواً

شخص يختاره المرخص له من بين قائمة يصدر بها قرار من وزير التجارة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ..... عضواً  
 ويتم تنفيذ قرار اللجنة على الوجه الموضح بالمادة ٢٥ السالفة الذكر .

ويصدر وزير التجارة قراراً بالإجراءات التى تتبع فى الفصل فى الشكاوى والرسم الذى يفرض عليها بما لا يتجاوز خمسة جنيهات .

**مادة ٣٠ -** يحظر على مستغل صالة البيع بالمزايدة العلنية والمستخدمين عنده أن يشتروا شيئاً مما يباع فيها ، أو أن يعرضوا للبيع أشياء مملوكة لهم أو لغير من أجرى المزاد لصالحهم .

وإذا أجرى صاحب الصالة المزايدة فى المكان الموجودة به المنقولات



أصلاً فيحظر عليه أن يعرض في المكان ذاته أشياء غير مملوكة لمن أجرى المزاد لصالحه .

ويكون مستغل الصالة أو الخبير المثلن بحسب الأحوال مسئولا مباشرة عن أداء الثمن لمن أجرى المزاد لصالحه .

مادة ٣١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه يجب على مستغل صالة المزاد أن يمكك دفترأ خاصأ يتبع في شأنه جميع الأحكام المقررة في القانون المذكور ، على أن يتضمن هذا الدفتر البيانات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة .

مادة ٣٢ - لوزارة التجارة - بعد سماع أقوال صاحب الترخيص أن تلغى الترخيص بعد صدوره في إحدى الحالات الآتية :

- ١ - فقد المستغل أحد الشروط اللازمة لمنح الترخيص أو مخالفته .
- ٢ - عدم تكملة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ في الميعاد .
- ٣ - ترك العمل نهائيا ، ويعتبر في حكم الترك عدم استغلال الصالة مدة سنة كاملة .

## الباب الثاني

في البيع بالمزاد العلنى أو عن طريق

التصفية في المحال التجارية

## الفصل الأول

في البيع بالمزاد العلنى

مادة ٣٣ - يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالمزايدة العلنية

## ..... الغش فى البيع التجارية .....

إلا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

أ - تصفية المحل التجارى نهائياً .

ب - ترك التجارة فى صنف أو أكثر من بين الأصناف التى يتعامل المحل فى تجارتها .

ج - إغلاق فرع من فروع المحل الرئيسى ما لم يقع مركز المحل أو أحد فروع الأخرى فى دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .

د - نقل المحل الرئيسى من مديرية أو محافظة إلى مديرية أخرى ويجب أن تتم التصفية فى هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، وتحظر مزاولة النشاط الذى انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايدة .

هـ - حالة التصفية الموسمية على أن يتم خلال أسبوعين على الأكثر ولا يجوز إجراء هذه التصفية إلا مرتين فى السنة ، ويجب أن تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس ، ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل هذه المواعيد .

### الفصل الثانى

#### فى البيع عن طريق التصفية

مادة ٣٤ - يحظر على المحال التجارية أن تعلن عن بيع بضائعها عن طريق التصفية « أوكازيون » إلا فى الحالات ، وبالشروط الواردة فى المادة السابقة .

مادة ٣٥ - يجب على المحال المشار إليها فى المادة السابقة أن تعلن كذلك عن ثمن البضائع المعروضة للبيع بالتصفية مشفوعاً ببيان الثمن

.....(الفش التجاري).....

الفعلى الذى كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق للتصفية .

### الباب الثالث

#### فى البيع بالتقسيط

مادة ٣٦ (معدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠) - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للمعروض وغيرها من المنقولات المادية ألا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيه وأن يثبت فى كل وقت أن رأسماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ .

مادة ٣٧ - يجب على البائع بالتقسيط - عند التسليم - أن يستوفى نقداً من المشتري ٢٠٪ على الأقل من ثمن السلعة المباعة بالتقسيط ، كما يجب ألا يقل القسط عن جنيه شهرياً .

ولا يجوز أن تزيد مدة تقسيط المتبقى من ثمن البيع على سنتين من تاريخ عقد البيع .

مادة ٣٨ - لوزير التجارة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد إصدار قرار بتعديل مدة وشروط التقسيط الواردة بالمادة السابقة أو استثناء بعض الأشياء المباعة من حكم المادة المذكورة .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون عقد البيع محرراً من نسختين أصليتين ، وأن توضح فيه البيانات الآتية :

١ - الاسم التجارى للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجارى .

٢ - اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته .

٣ - المواصفات التى تعين ذاتية السلعة المباعة .

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

- ٤ - مقدار الثمن ، وما أدى منه نقدا والمؤجل .
  - ٥ - مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده .
  - ٦ - شروط الوفاء بالثمن .
  - ٧ - أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .
- ويجب أن يسلم البائع إحدى نسختى العقد للمشتري ، وأن يحتفظ بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .
- مادة ٤٠ -** تؤدى الأقساط فى محل إقامة البائع المبين فى عقد البيع ما لم يتفق على غير ذلك ، على أنه فى حالة القيام بتحصيل الأقساط فى محل إقامة المشتري لا يجوز للبائع إقتضاء أية مصروفات إضافية وتعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه .
- مادة ٤١ -** يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية .
- ١ - أن يمسك سجلا خاصا لقيود هذه العمليات وفقا للنموذج الذى تقرره وزارة التجارة ، ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو من المكاتب التابعة لها وذلك بغير مصروفات .
  - ٢ - أن تمسك حسابا منظما بالإيرادات والمصروفات التى تتعلق بهذه العمليات وتجب مراجعة هذا الحساب سنويا بمعرفة مراجع مقيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين وفقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .
- مادة ٤٢ -** يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من البائع أن

يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة موضوع التقسيط قبل  
الوفاء بثمرتها .

## الباب الرابع

### أحكام عامة و وقتية

### الفصل الأول

### فى الجزاءات

**مادة ٤٣ -** مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون  
آخر ، يعاقب على مخالفة المادة التاسعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر  
ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة  
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الأحوال يأمر القاضى بإغلاق  
المكتب ونزع اللوحات واللافتات التى يكون قد استعملها المخالف ونشر  
الحكم ثلاث مرات فى إحدى الصحف اليومية وذلك على نفقة المحكوم  
عليه .

**مادة ٤٤ -** كل مخالفة لأحكام المواد ٣ و ٢٢ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ يعاقب  
عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة  
لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع  
الأمر بإغلاق صالة المزاد ونشر الحكم فى صحيفتين يوميتين على نفقة  
المحكوم عليه .

**مادة ٤٥ -** مع عدم الإخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانونا ، يعاقب  
كل مخالف لأحكام المواد من (٣٣) إلى (٣٧) ومن (٣٩) إلى (٤٢)  
بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى  
هاتين العقوبتين .



## الفصل الثانى

### فى الأحكام الوقتية

**مادة ٤٦ -** يعفى الخبراء المثلثون الحاليون من شروط الجنسية المصرية والمؤهل الدراسى والتعريف المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٦ ، ٧ من المادة (١٠) بشرط أن يكونوا قائلين بمزاولة المهنة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتقدموا بطلب قيدهم فى السجل خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

**مادة ٤٧ -** على مستغلى صالات المزايدة الموجودة عند العمل بهذا القانون أن يتقدموا بطلبات الترخيص وفقا لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويكون لطالب الترخيص عندئذ أن يستمر فى استغلال الصالة حتى يبيت فى الطلب المقدم منه .

وتسرى على هذه الطلبات الأحكام الواردة فى القانون .

ولن رفض طلبه حق تصفية جميع العمليات التى تتعاقد عليها وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ إخطاره بالرفض بكتاب موصى عليه ، ولا يجوز له خلال هذه الفترة قبول عمليات جديدة .

ويعفى مستغلو صالات المزايدة الحالية من شرط الجنسية المصرية المشار إليه فى المادة ٢٣ بشرط أن يكونوا قائلين باستغلال الصالة فعلاً وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

## الفصل الثالث

### أحكام تنظيمية

**مادة ٤٨ -** يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذها هذا

القانون وعلى الأخص تحديد الرسوم الخاصة بالطلبات المشار إليها فى الفصل الثالث من الباب الأول ، ويجب ألا تزيد هذه الرسوم على ما يأتى :

مليم	جنيه	
-	٤	عن طلب الترخيص .
-	٢	عن طلب تعديل الترخيص .
-	٢	عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .
		ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .
		وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخله فى اختصاصها .
		ولا يجوز بأى حال استرداد الرسوم المؤداة .
		مادة ٤٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .
		وببصم هذا القانون بخاتم الدولة وتنفيذ كقانون من قوانينها ،
		صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧ ) .

..... الغش فى البيع التجارية .....

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦

فى شأن بعض البيع التجارية

صادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن  
بعض البيع التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض فى  
الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم وتحديد  
اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار  
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيع  
التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص  
عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيع  
التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ بشأن بيانات الدفتر  
المشار اليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض

البيوع التجارية وتعديله :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن السجل المشار إليه  
في البند (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن  
بعض البيوع التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ بالحد الأقصى للعمولة  
المشار إليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض  
البيوع التجارية :

وعلى القرار رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار أعمال السنديكين  
والحراس القضائيين والمصفين مناظرة لأعمال الخبرة والتثمين في تطبيق  
أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيع التجارية :

على القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بالإجراءات التي تتبع في  
الفصل في الشكاوى التي تقدم ضد المرخص لهم في استغلال صالات المزاد ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل مدة التقسيط  
وشروطه بالنسبة إلى بعض السلع ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن السجل المنصوص  
عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع  
التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بحساب مدد الخدمة في  
بعض الأعمال ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ١٠  
من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن بيع  
بعض السلع بالتقسيط .

## ..... الغش فى البيع التجارية .....

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ بالزام الخبراء المئمين  
أخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية عن المزادات العلنية التى يفوضون  
فى إجرائها ؛

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٣  
بتنظيم الترخيص باستغلال صالات البيع بالمزاد العلنى ؛

وعلى القرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨١ بشأن تفويض السادة المحافظين  
فى بعض الاختصاصات ؛

قرر :

### الباب الأول

#### مزاولة مهنة الخبراء المئمين

مادة ١ - لا تجوز مزاولة مهنة الخبراء إلا لمن كان  
أسمه مقيدا فى السجل المعد لذلك بالإدارة العامة  
للمعاملات التجارية بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - تحسب ضمن مدة التمرين المنصوص عليها فى الفقرة (٧)  
من المادة ١٠ من القانون رقم : ١٠ لسنة ١٩٥٧ :

١ - المدد التى يقضيها طالب القيد فى سجل الخبراء المئمين فى  
مزاولة عمليات البيع بالمزاد العلنى بوصفه سنديكا أو حارسا قضائيا أو  
مصفيا .

٢ - المدد التى يقضيها الأشخاص الآتى بيانهم فى أداء أعمالهم :

(أ) أعضاء لجنة المبيعات الحكومية ولجان التصفية ولجان جرد وبيع  
الأموال المصادرة ولجان التقييم ولجان البت .



(ب) العاملون الفنيون بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها المنوط بهم أعمال الخبرة والتأمين بحكم وظائفهم أو المنوط بهم الإشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق بالبيع بالمزاد العلنى .

مادة ٣ - يكون الحد الأقصى لعمولة الخبير المثلن المشار إليها فى المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كالآتى :

١ - إذا تم البيع فى صالة المزاد :

١٠ ٪ من ثمن البيع يدفعها البائع ( تشمل أجرة الصالة وتكاليف الدعاية ) .

٥ ٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

٢ - إذا تم البيع فى المكان الموجودة به المنقولات أو المكان الذى يصدر به ترخيص وفقا للمادة ٢ من القانون :

٥٥ من ثمن البيع يدفعها البائع .

٥ ٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

## الباب الثانى

### استغلال صالات المزاد

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص فى استغلال صالة مزاد أو طلب تعديل بيانات الترخيص أو إلغائه إلى الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويحرر الطلب من نسختين موقع عليهما من الطالب وترفق به المستندات المؤيدة وكذا الايصالات والأوراق الدالة هلى التأمين المالى وعلى أداء الرسم المستحق على الطلب .

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

ويجب أن يشمل طلب الترخيص على البيانات الآتية :

### أولاً - فيما يتعلق بالفرد :

الاسم واللقب وتاريخ ومحل الميلاد والجنسية والاسم التجارى وعنوان صالة المزاد وعناوين الفروع وأسماء وألقاب الوكلاء المفوضين ومديرى المنشأة ومديرى الفروع وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .

### ثانياً - فيما يتعلق بالشركات :

الاسم التجارى ونوع الشركة ورأسمالها والمبالغ المؤداة منه وعنوان صالة المزاد وعناوين الفروع وأسماء وألقاب أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرىها ووكلائها المفوضين ومديرى الفروع وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

**مادة ٥ -** يخصص لكل تاجر أو شركة ملف يحفظ فيه طلب الترخيص ومشتملاته وكذلك الطلبات المقدمة من صاحب الشأن بتعديل بيانات الترخيص أو إلغائه .

وفى حالة رفض الطلب تقوم الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة بإبلاغ الطالب أسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصون .

وتقيد الطلبات المقبولة فى السجل المعد لهذا الغرض ويفرد لكل تاجر أو شركة صفحة خاصة فى السجل المذكور ويكون القيد بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب .

وعند تعديل البيانات تشطب البيانات التى تناولها التعديل بالمداد الأحمر وتدون البيانات الجديدة فى الخانة نفسها ويشار فى هامش الصفحة

إلى تاريخ التعديل والمستندات المؤيدة له .

ويكون إلغاء القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الأحمر على بيانات الصفحة الخاصة به ويشار فى هامشها إلى تاريخ الإلغاء وسببه .

مادة ٦ - بعد انتهاء إجراءات الترخيص ترد للطالب إحدى نسختى الطلب مؤشرا عليها برقم الترخيص وتتبع هذه الإجراءات كذلك بالنسبة لطلب تعديل بيانات الترخيص أو الغائه .

وتمسك الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة فهارس بالأسماء التجارية للتجار والشركات المرخص لها باستغلال صالة مزاد .

وعلى كل تاجر أو شركة أن يذكر فى جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله بيان رقم الترخيص الممنوح له .

مادة ٧ - يكون رسم طلب الترخيص وطلب تعديل بيانات الترخيص ورسم المستخرجات من سجل التراخيص والشهادات وفقا لما يأتى :

جنيه

٤ عن طلب الترخيص .

٢ عن طلب تعديل الترخيص .

٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .

ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .

ويعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخله فى اختصاصها .

ولا يجوز بأى حال استرداد الرسم المؤداة .

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

**مادة ٨ -** على طالب الترخيص باستغلال صالة بيع المزاد العلنى أن يرفق بطلب الترخيص المستندات الآتية :

استمارة طلب الترخيص من نسختين مدموختين ، شهادة بالجنسية المصرية وشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها ، شهادة من نيابة الأحوال الشخصية المختصة تفيد عدم وجود عارض من عوارض الأهلية ، شهادة المعاملة العسكرية وصرة البطاقة الشخصية أو العائلية ويقدم معها الأصل ويثبت الموظف المختص إطلاع عليه ، وشهادة بحسن السير والسلوك ، وصحيفة الحالة الجنائية ، مستخرج من صحيفة القيد بالسجل التجارى من المحكمة الابتدائية المختصة بعدم صدور أحكام اشهار إفلاس ضد الطالب ، سند ملكية أو إيجار محل صالة المزاد وعقد تأسيس الشركة إن وجدت ، شهادة ببيان الوظائف الحكومية السابقة وسبب تركها إذا كان الطالب قد شغل وظيفة عامة ، شهادة ببيان المهن السابقة إن وجدت وسبب تركها ، رسما كروكيا للمكان المقدم عنه طلب الترخيص قسيمة سداد الرسوم المستحقة .

كما يجب على طالب الترخيص أن يرفق بطلبه قيمة التأمين المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ويكون أداء التأمين أما نقدا وأما بوثيقة تأمين أو كفالة ينص فى أى منهما صراحة على تغطية كل مبلغ يحكم به الطالب بصفته مستغلا لصالة مزاد وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية .

**مادة ٩ -** يجب أن تتوفر فى المكان المقدم عنه طلب الترخيص الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون العقار مرخصا فيه بفتح محال تجارية .
- (ب) أن يقع فى الدور الأرضى أو الأول من العقار الكائن به .

- (ج) ألا تقل المساحة الإجمالية له عن مائة متر مربع .
- (د) أن تتوفر فيه فتحات التهوية الكافية والمرافق الصحية والأدوات الخاصة بإطفاء الحريق .

**مادة ١٠ -** على مستغل صالات المزاء إخطار الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة ببيان يتضمن أسماء وعناوين العاملين لديهم ومدير الصالة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ منح الترخيص بالصالة أو تعيين العاملين من تاريخ العمل بهذا القرار .

ويلتزم مستغلو صالات المزاد بمسك سجل يدرج به أسماء مدير الصالة والعاملين بها مع بيان مؤهلاتهم والعمل المسند اليهم ويتعين الإخطار عن كل تعديل فى بيانات السجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعديل .

ولا يجوز شغل وظائف مديرى صالات البيع بالمزاد العلنى بغير ترخيص من الوزارة بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

**مادة ١١ -** تقدم الشكاوى ضد المرخص له فى استغلال صالة مزاد بسبب مباشرة أعماله إلى الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة لتحقيقها تمهيدا لاحتالها إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بقرار من مدير عام المعاملات التجارية يتضمن بيانا بالمخالفات المنسوبة إلى المرخص له المشكو فى حقه والأدلة القائمة عليها ، ويعلن المشكو فى حقه بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول مع تكليفه باختيار العضو الثالث فى اللجنة ، وذلك كله خلال شهر من تاريخ إنتهاء الإدارة العامة للمعاملات التجارية من التحقيق فى الشكوى . ويجب على المشكو فى حقه أن يبلغ الإدارة باسم



## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

العضو الذى اختاره خلال الأسبوعين التاليين لإعلانه بالقرار .

وفضلاً عن ذلك يجوز لمدير عام المعاملات التجارية تقديم المرخص له إلى اللجنة بناء على التقارير التى تقدم إليه من إدارات التجارة الداخلية المختصة عن المخالفات التى يرتكبها المرخص له بسبب مباشرة أعماله ويتبع فى هذا الشأن الإجراءات ذاتها التى تتبع فى الشكاوى .

وفرض على الشكوى رسم قدره جنيه واحد يسدد لخزانة الوزارة ولا يجوز قبول الشكوى ما لم تكن مصحوبة بهذا الرسم .

ويعلن المرخص له المشكو فى حقه بالحضور أمام اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد اللجنة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجب أن يتضمن الإعلان تاريخ إنعقاد اللجنة ومكانه .

ويجوز للمرخص له المحال إلى اللجنة الحضور أمامها بنفسه أو بوكيل عنه وللجنة أن تكلفه الحضور شخصياً متى رأت داعياً لذلك .

ويجوز للجنة أو من تندبه من أعضائها تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

وتصدر اللجنة قرارها بعد سماع أقوال المشكو فى حقه وإذا لم يحضر أمامها رغم إعلانه جاز لها إصدار قرارها فى غيبته وفى هذه الحالة يجوز للمشكو فى حقه المحكوم عليه المعارضة فى قرار اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه وذلك بتقرير يودع مكتب مدير عام المعاملات التجارية ويوقع الموظف المختص على صورة من تقرير المعارضة المودع تسلم للمعارض .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء ، ويجب أن تشتمل على

الأسباب التى بنيت عليها ويبلغ المشكو فى حقه المحال إلى اللجنة بالقرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول وتكون قرارات اللجنة نهائية .

### الباب الثالث

#### الإخطار عن المزادات

مادة ١٢ - على الخبير المثلن أو صاحب صالة المزادات فى حالة إجراء المزاد أن يقدم إخطاراً إلى مديرية التموين والتجارة الداخلية الكائن فى دائرتها المزاد قبل الموعد المحدد لإجراء المزاد بخمسة أيام على الأقل موضحاً به الآتى :

(١) اسم الخبير المكلف بإجراء المزاد .

(٢) المكان الذى يجرى فيه المزاد .

(٣) تاريخ إجراء المزاد .

وعليه أن يرسل إلى الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة صورة من الإخطار المشار إليه فى نفس الميعاد .

وبالنسبة للمزادات العلنية التى يفوض فى إجراءاتها خبراء مثلنون مقيمون خارج دائرة المحافظة التى يجرى بها المزاد فإنه يجوز أن يتم الإخطار المنصوص عليه بطريق البرق .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية إيفاد مندوبين عنها لمراقبة المزادات التى تجرى بدائرة المديرية وموافاة الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة بتقرير يوضح به قيمة المنقولات التى تم بيعها والرسوم المستحقة عليها خلال أسبوعين من تاريخ إجراء المزاد .

## الباب الرابع

### بيانات دفترى المخزن والبيع بالمزاد

مادة ١٣ - تكون بيانات دفتر المخزن المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقاً للنموذج رقم (١) المرفق .

ويجب ترقيم صفحات هذا الدفتر وختمها بخاتم إدارة التجارة الداخلية المختصة وذلك بغير مصروفات .

وعلى الإدارة التأشير على الصفحة الأخيرة من السجل بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها .

مادة ١٤ - تكون بيانات دفتر البيع بالمزاد المشار إليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقاً للنموذج رقم (٢) المرفق .

ويجب أن تكون صفحات هذا الدفتر من أصل وصورتين كما يجب ترقيمها وختمها بخاتم إدارة التجارة الداخلية المختصة وعلى الموظف المختص بالإدارة التأشير على الصفحة الأخيرة من الدفتر بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها وذلك بغير مصروفات .

## الباب الخامس

### رسوم المزادات

مادة ١٥ ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير التموين رقم ٧٤٠ فى ١٩٩٠ ) - يكون صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن أو وحدات القطاع العام حسب الأحوال مسئولاً عن تحصيل الرسم المنصوص عنه فى المادة (٨) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من المشتري الراسى عليه المزاد وتوريده خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ البيع .

## .....(الغش التجاري).....

ويكون التوريد لخزانة إدارة التجارة الداخلية المختصة أو لخزانة الوزارة بالنسبة للمحافظات التي لا توجد خزائن بمديرياتها .

ويرسل صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن خلال ثلاثة أيام من التوريد إخطارا بالبريد الموصى عليه مصحوبا بعلم وصول لإدارة التجارة الداخلية المختصة وصورة منه للإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة على أن يشمل هذا الإخطار على الآتى :

(١) المكان الذى أجرى فيه المزاد .

(٢) تاريخ المزاد وثمان ما تم بيعه واسم وعنوان المشتري .

(٣) قيمة الرسم المستحق وتاريخ تحصيله والخزانة التي تم التوريد لديها ورقم وتاريخ قسيمة التوريد .

مادة ١٦ - يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى إصدار أوامر الحجز الإدارى وتنفيذها لتحصيل الرسوم المستحقة وفقا للمادة الثامنة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

### الباب السادس

#### البيع بالتقسيط

مادة ١٧ - يكون السجل المشار إليه فى البند (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقا للنموذج رقم (٣) المرفق .

مادة ١٨ - يسمح بتقسيط ثمن السلع الآتية لمدة ٢٤ شهراً :

(١) أجهزة التليفزيون بجميع أنواعها .

(٢) الثلاجات الكهربائية بجميع أنواعها .

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

(٣) الغسلات الكهربائية بجميع أنواعها .

(٤) الأفران والمواقد والمسطحات بالبوتاجاز .

(٥) السخانات بالبوتاجاز .

(٦) الموتوسيكلات والدرجات .

(٧) السيارات .

(٨) الأثاث المعدنية .

ويشترط ألا يقل مقدم الثمن عن ١٠٪ من السعر المحدد للبيع نقداً  
وألا تزيد مصاريف التقسيط والفوائد عن الفائدة القانونية السائدة .

### الباب السابع

#### أحكام عامة

مادة ١٩ - تلغى القرارات أرقام ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،  
٢١٣ ، لسنة ١٩٥٧ ، ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨ ، ٣٦ ، ٢٧٧ ، ٧٣١ لسنة  
١٩٥٩ ، ٦ لسنة ١٩٦٨ ، ٢٨ لسنة ١٩٦٩ ، ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ ، ٢٤٨ ،  
لسنة ١٩٧٣ ، ٣٧١ لسنة ١٩٨١ .

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات  
الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره ،

صدر فى ١٩٨٦/٨/٦



## قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها

### فى قانون البيوع التجارية و القرارات

#### الوزارية المنفذة له

١ - جنحة بالمواد ٩ و ١٠ و ٤٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :  
و ذلك لأنه زاول مهنة خبير مضمن بدون أن يقيد أسمه فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تزيد على ستة أشهر و غرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمادتين ٣ و ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه هو صاحب صالة أو خبير مضمن لم يمك سجل خاص باللغة العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع و البيانات الخاصة بها .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تزيد على سنة و غرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

٣ - جنحة بالمادتين ٢٢ و ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه قام باستغلال صالة المزاد المنوه عنها بالتحقيقات بغير ترخيص من من السلطة المختصة .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تزيد على سنة و غرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمادتين ٣٠ و ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه و هو مستغل لصالة مزاد أو مستخدم بها أشتري شيئاً مما يباع فيها أو عرض للبيع أشياء مملوكة له أو لغير من أجرى المزاد لصالحه .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تزيد على سنة و غرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمواد ١٠ و ٢٣ و ٢٧ و ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه و هو مستغل لصالة المزاد المنوه عنها بالمحضر لم يخطر

الجهة الإدارية المختصة عن التعديلات التى طرأت على بيانات الترخيص  
خلال الميعاد المقرر قانوناً .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تزيد على سنة و غرامة لا تقل  
عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٦ - جنحة بالمادتين ٣١ و ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة  
١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :  
و ذلك لأنه و هو مستغل لصالة مزاد لم يمك دفتره يتضمن البيانات  
الخاصة بذلك .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر و لا تزيد على سنة و غرامة لا تقل  
عن مائة جنيه و لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٧ - جنحة بالمواد ١٠ و ٢٣ و ٢٥ و ٤٥ من القانون رقم  
١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة  
١٩٦٨ :

و ذلك لأنه لم يستوف الشروط الواجب توافرها للحصول على ترخيص  
باستغلال صالة مزاد .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو

## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

بإحدى هاتين العقوبتين .

٨ - جنحة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير الترموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه أعلن عن بيع بضائعه بطريق التصفية (الأوكازيون) دون أن تكون مشفوعة ببيان الثمن الفعلى التى كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق على التصفية .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٩ - جنحة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير الترموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه أعلن عن بيع بضائعه بطريق التصفية ( الأوكازيون ) فى غير المواعيد المقررة قانوناً .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٠ - جنحة بالمواد ١٠ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٤٥ من

.....(الغش التجاري).....

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨  
لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه لم يستوف الشروط الواجب توافرها للحصول على ترخيص  
باستغلال صالة مزاد .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو  
بإحدى هاتين العقوبتين .

١١ - جنحة بالمادتين ٣٦ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه زاول عمليات البيع بالتقسيط بالرغم أن رأس ماله يقل  
عن ثلاثة آلاف جنيه .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو  
بإحدى هاتين العقوبتين .

١٢ - جنحة بالمادتين ٣٦ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه لم يستوف من المشتري النسبة المقررة قانونا نقدا عند  
تسليمه السلعة المبعة .



## ..... الغش فى البيوع التجارية .....

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٣ - جنحة بالمادتين ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه و هو مشتريا لسلعة بالتقسيط قام بالتصرف فيها قبل الوفاء بقيمتها .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٤ - جنحة بالمادتين ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :

و ذلك لأنه زاول عمليات البيع بالتقسيط للمنقولات المادية دون أن يمسك سجلاً خاصاً لقيده هذه العمليات وفقاً للنموذج المقرر من الجهة الإدارية المختصة ، أو لم يمسك حساباً منتظماً يتعلق باليرادات و المصروفات التى تتعلق بهذه العمليات .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٥ - جنحة بالمادتين ٣٩ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :  
و ذلك لأنه لم يحرر عقد البيع من نسختين أصليتين موضحا بهما البيانات الواجب توافرها قانونا.

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٦ - جنحة بالمادتين ٤٠ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ و قرار وزير التموين رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٨ :  
و ذلك لأنه حصل من المشتري على مصروفات اضافية لقاء تحصيل الأقساط فى محل إقامته .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## أحكام النقض

١ - تنص المادة ٩٩ من القانون المدنى على أنه « لا يتم العقد فى المزايدات إلا بـرسو المـزاد » ومفـاد ذلك أمر أن أفـتـتاح المـزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاب وإنما الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء أما القبول فلا يتم إلا بإرساء المـزاد .

- متى كانت وزارة الأوقاف قد عرضت الأقطان محل النزاع لتأجيرها بطريق المزايدة على مقتضى ما تقضى به أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ واللائحة الداخلية للوزارة والشروط الواردة بقائمة المـزاد وكانت تلك الأحكام والشروط قد تكفلت ببيان متى وكيف يكون القبول من الوزارة ويتم ارساء المـزاد فإنه يجب الرجوع إليها فى كل ما يتعلق بذلك دون الأحكام العامة الواردة فى المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ من القانون المدنى إذ هذه الأحكام تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .

- اعتماد السعر الذى تبدأ به المزايدة يفتـرق عن اعتماد ارساء المـزاد وغير مـغن عنه .

دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة وقبول الوزارة هذا التأمين لا يمنعها من أن تستعمل حقها فى رفض العطاء المقدم من دافعة ولو كان هو العطاء الأخير .

( نقض ٩ يناير ١٩٦٤ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٥ ص ٦٨ )

٢ - أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالإعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى وميعاد إجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمعاينة ومكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف



## ..... الغش فى البيع التجارية .....

التصرف قبل الوفاء بضمن هذه السلعة ، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم - حتى يستقيم قضاؤه بالإدانة أن يبين توافر هذا الركن فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية وفى المذكرة المصرح له بتقديمها على أن الطاعن قام بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه من ثمن الآلة المباعة له بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى بالحق المدنى لم يصف بعد وهو محل نزاع فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة ، ولما كان هذا الدفاع بتعلق بركن له أثره فى الدعوى وقد يبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه ، فإنه يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٧ يونية ١٩٧٩ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٣٠ ص ٦٠٧ )

٤ - مفاد نص الفقرة الأولى فى كل من المادتين ٤٣٧ ، رقم ٤٤٦ مرافعات أن المزايدة فى البيع العقارية يتعين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الأساسى الذى ذكره مباشرة الإجراءات فى قائمة شروط البيع إلا إذا كان قد تعدل - بحكم فى الاعتراض على قائمة شروط البيع يحدد ثمناً أكبر أو أقل فينادى المحضر على الثمن المعدل كما ينادى على مصاريف إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل أتعاب المحاماة والتى يقوم قاضى التنفيذ بتقريرها فى الجلسة قبل افتتاح المزايدة التى يتم البيع بحكم - يأخذ الشكل العادى للأحكام القضائية ويصدر بديباجتها - مزادات القاضى على من رسى عليه المراد مشتملاً على صورة من قائمة شروط البيع بعد تعديلها إن كانت قد عدلت وبيان الإجراءات التى اتبعت فى تحديد يوم



البيع وإعلان منه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر المدين أو الحائز أو الكفيل العينى بتسليم العقار لن حكم بإيقاع البيع عليه .

( نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٨٠ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٣١ ص ٢١٢٦ )

٥ - إذا كانت المحكمة لم تثبت بمحضر جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدأت بمناداة المحضر على الثمن الأساسى والمصاريف فإن إجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون ولا يكفى أن يثبت الحكم أن هذه الإجراءات قد استوفيت وفق القانون بل يتعين عليه بيان الإجراءات التى اتبعت .

( نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٨٠ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٣١ ص ٢١٢٦ )

## الغش فى عقود التوريد

### جريمة الاخلال العمدى و الغش فى عقود التوريد

١ - نص قانونى :

تنص المادة ١١٦ مكرراً (جـ) من قانون العقوبات على أن<sup>(١)</sup> " كل من أخل عمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة أرتبط به مع إحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ أو مع إحدى الشركات المساهمة ، و ترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن .

و تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب ، و ترتب عليها إضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

و كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذاً لأى من العقود سالفة الذكر ، و لم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو

(١) أضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتجريم الاخلال العمدى أو الغش فى تنفيذ عقد المقاوله و بعض العقود الادارية .

فسادها يعاقب بالحبس و الغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، و ذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

و يحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .  
و يعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن و الوكلاء و الوسطاء إذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا الى فعلهم " .

## ٢ - علة التجريم :

ترجع علة التجريم الى أن الموظف العام يحمل واجبا خاصا برعاية المال العام الذى يتصل به بناء على عمله الوظيفى ، و ذلك بالإضافة الى الواجب العام الذى يحمله تجاه هذا المال بإعتباره مواطنا . و من ثم كان فعل التخريب الذى يصدر عنه اعتداء على هذا المال جديرا بعقاب أشد مما لو صدر عن غير موظف عام .

## ٣ - تحديد أركان الجريمة :

يشترط لقيام هذه الجريمة توافر شروط ثلاثة هى :

أولاً : صفة فى الجانى .

ثانياً : الركن المادى .

ثالثاً : الركن المعنوى .

## ٤ - (أولاً) صفة الجانى :

لم يشترط المشرع أن تقع هذه الجريمة من موظف عام . و لذلك فإنه يكفى وقوعها من أى شخص عادى تتوافر فيه صفة أخرى هى صفة " المتعاقد " مع إحدى الجهات التى نصت عليها المادة ١١٩ . ع أو مع

## ..... الغش فى عقود التوريد ..... .....

إحدى شركات المساهمة بمقتضى عقد من العقود التى أوردها المشرع على سبيل الحصر و هى : عقود المقاوله ، و النقل ، و التوريد ، و الالتزام ، و الاشغال العامة .

و يلحق بالمتعاقدين كل من المتعاقدين من الباطن و الوكيل و الوسيط ، فقد اعتبر المشرع هذه الصفة متوافرة لدى الجانى إذا كان واحدا من هؤلاء .

### ٥ - (ثانياً) الركن المادى :

يتخذ الركن المادى للجريمة إحدى صور ثلاث هى : الاخلال بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات الناشئة عن العقد ، و الغش فى تنفيذ العقد ، و استعمال أو توريد بضاعة مغشوشة أو فاسدة تنفيذا للعقد .

(أ) الصورة الأولى - الاخلال بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها العقد :

يتوافر هذا الاخلال بمخالفة أحد الالتزامات التعاقدية التى تتولد عن أحد العقود المذكورة . فلا تقع هذه الجريمة بالنسبة الى مخالفة الالتزامات التى يكون مصدرها القانون . و يستوى أن يقع هذا الاخلال فى صورة إيجابية أو سلبية .

و يشترط أن يترتب على الاخلال وقوع ضرر جسيم ، و يدخل تقدير مدى جسامه الضرر فى سلطة محكمة الموضوع وفقاً لظروف الواقعة . و لكن وصف الضرر بالجسامة تكييف قانونى يخضع لرقابة محكمة النقض .

### (ب) الصورة الثانية - الغش فى تنفيذ العقد:

تتحقق هذه الصورة بالغش فى عدد الأشياء الموردة أو مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو فى ذاتية البضاعة المتفق عليها أو فى حقيقتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحويه من عناصر نافعة ، أو خصائص مميزة

أو عناصر تدخل فى تركيبها و على الجملة كل غش فى انجاز الاشغال أو الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد و كذلك كل تغيير فى الشئ لم يجر به العرف أو أصول الصناعة .

(ج) الصورة الثالثة - استمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأى من العقود سالفة الذكر:

و هذه الفقرة مستحدثة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، و هى نوع من التجريم التحوطى السباق عند عدم ثبوت الغش فى تنفيذه من جانب الجانى . و تتميز هذه الصورة من الركن المادى بذاتية خاصة فى الركن المعنوى و هو عدم ثبوت العلم بالغش أو الفساد .

#### ٦ - (ثالثاً) الركن المعنوى:

هذه الجريمة عمدية فى صورتها الأولى و الثانية . و يتخذ الركن المعنوى فيهما صورة القصد الجنائى . و يستفاد ذلك من استعمال المشرع لفظ "عمداً" بالنسبة للإخلال ، و من تضمن الغش لمعنى العمد .

و القصد الجنائى المتطلب فى هاتين الصورتين هو القصد الجنائى العام بعنصره العلم و الإرادة .

أما فيما يتعلق بالصورة الثالثة فإن الركن المعنوى فيها يتخذ صورة الخطأ غير العمدى .

#### ٧ - عقوبة الجريمة:

يختلف العقاب باختلاف الصورة التى يتخذها الركن المادى للجريمة ، فى الصورتين الأولى و الثانية أى فى حالتى الإخلال بتنفيذ العقد و الغش فى التنفيذ فن العقوبة المقررة هى السجن.

و يشدد المشرع العقاب ليصبح الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا



..... الغش فى عقود التوريد .....

---

توافر شرطان : الأول أن ترتكب الجريمة فى زمن الحرب ،  
والثانى أن يترتب عليها إضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة  
قومية لها ( المادة ٢/١١٦ مكرراً (ج) . ع ) .

وفى الصورة الثالثة : أى فى حالة أستعمال أو توريد بضاعة أو  
مواد مغشوشة فقد جعل المشرع العقوبة هى الحبس و غرامة لا تتجاوز ألف  
جنيه أو إحدى هاتين .

و يحكم بالإضافة الى العقوبة الأصلية ( و لو كانت الغرامة وحدها )  
بالغرامة النسبية التى تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

## أحكام النقض

١ - نصت المادة ١١٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمداً في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاومة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ترتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أى غش في تنفيذ العقد » ، ويبين من سياق النص أنه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهما الإخلال العمدى في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود أن يقع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التى أشارت إليها المادة المذكورة . وقد افصحت المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم . ولما كان الحكم المطعون ضده قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالتثبت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التى تم التوريد إليها مع ما لذلك من أثر في اسباب التكييف الصحيح على واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، مما يستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ٢١ ابريل ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٠٣ ص ٤٩٤ )

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة

المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نص القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة فى الدعوى ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها أصلاً ، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أنه استخلص من الأوراق خلوها من دليل على اتجاه إرادة المطعون ضده للغش فى عقد التوريد ورتب على ذلك استبعاد الإلتزام المسند إليه طبقاً لنص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات ، وأنزل حكم القانون صحيحاً على واقعة الدعوى فإن المطعون ضده بجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق فى إثبات حسن نيته ، فإن ما تثيره الطاعنة يكون غير سديد .

( نقض ٨ يناير ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٥ ص ٦١ )

٣ - من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، ومتى كان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم قيام دليل على اتجاه إرادة المتهم إلى إحداث الغش فى عقد التوريد مع علمه بذلك لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش مع علمه بالغش الذى استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، فإن ما تنعيه الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون فى غير محله .

( نقض ٨ يناير ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٥ ص ٦١ )

٤ - لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزيدياً - مما لم يكن بحاجة إليه - من الاستدلال على فساد كمية اللحوم المسلمة فعلاً بضخامة الكميات المخالفة للمواصفات ما دام أنه قام قضاءه بثبوت جريمة الغش في التوريد واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله ، وكان لا أثر لما يزيد إليه في منطقة أو في النتيجة التي انتهى إليها .

( نقض ٢٩ ابريل ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١١٩ ص ٥٨٠ )

٥ - لا يلزم لتوفر الركن المادي لجريمة الغش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامته الضرر المترتب عليه . فلا يجب لذلك أن يثبت فساد اللحوم (موضوع التوريد ) أو كونها غير صالحة للأستهلاك الآدمي .

( نقض ٢٩ ابريل ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١١٩ ص ٥٨٠ )

٦ - جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي بإتجاه إرادة المتعاقد الى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ، لما كان ذلك و كان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقيمين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان من المشتغلين بالتجارة ، و من ثم فلا تناقض اذ اذان الحكم المطعون فيه الطاعن بجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك اخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥

## ..... الغش فى عقود التوريد .....

و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، و أخفق فى إثبات حسن النية ، ذلك لأن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر و لا يعرف أى من الأمرين قصده المحكمة ، و من ثم فإنه لا يلزم فى توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش فى حق الطاعن مع علمه بالغش الذى استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ، و للمحكمة مطلق الحرية فى تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ، و لا تقبل منه المجادلة فى هذا الشزى أمام محكمة النقض ، إذ هو أمر من اطلاقاى محكمة الموضوع و الجدل الموضوعى لا يقبل أمام محكمة النقض .

( نقض ١٥ نوفمبر ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ ص ٩٠١ )



## الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩  
خاص ببراءات الاختراع والرسوم  
والنماذج الصناعية

بعد الديباجة ..

الباب الأول

براءة الاختراع

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١ :

تمنح براءة اختراع وفقاً لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء أكان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

مادة ٢ :

لا تمنح براءة إختراع عما يأتى :

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

أ - الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها إخلال بالآداب أو بالنظام العام .

ب - الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها .

### مادة ٣ :

لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

١ - إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر أو كان قد شهر عن وصفه أو عن رسمه فى نشرات أذيعت فى مصر ، وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الوضوح بحيث يكون فى إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ - إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه فى المدة المذكورة .

### مادة ٤ :

يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل براءات الاختراع » تقيده فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون وللقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

### مادة ٥ :

للأشخاص الآتى ذكرهم حق طلب براءات الاختراع .

١ - المصريين .

٢ - الأجانب الذين يقيمون فى مصر ، أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

٣ - الأجانب الذين ينتمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، أو يقيمون بتلك البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقى .

٤ - الشركات والجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار أو العمال ، التى تؤسس فى مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمتعة بالشخصية المعنوية .

٥ - المصالح العامة .

مادة ٦ :

يكون الحق فى البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه .

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق فى البراءة لهم جميعا شركة وبالتساوى بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق فى البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ :

إذا كلف شخص آخر للكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التى يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع فى نطاق العقد أو رابطة

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع فى البراءة ، وله أجره على اختراعه فى جميع الجهات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق فى تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع أو من صاحب العمل .

### مادة ٨ :

فى غير الأحوال الواردة فى المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم الاختيار فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار بمنح البراءة .

### مادة ٩ :

الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع فى خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم فى خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها فى المادتين السابقتين تبعاً للأحوال .

### مادة ١٠ :

تخول البراءة مالكةا دون غيره الحق فى استغلال الاختراع بجميع الطرق .

### مادة ١١ :

لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له

حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته ، دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها .

**مادة ١٢ :**

مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة .  
ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة ، وأنه لم يجن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقاته .  
والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

أما البراءات التي تمنح وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

**مادة ١٣ (مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١) :**

يؤدي عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقداره خمسون جنيهاً ( ٥٠ جنيهاً ) .

كما يؤدي رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقاً للفتات المبينة بالجدول المرفق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فتات الرسم المحددة بهذا القانون بما لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

**مادة ١٤ (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة**



## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

: (١٩٨١)

إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهى مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية ويؤدى عند تقديم الطلب رسم مقداره خمسة وعشرون جنيهاً ( ٢٥ جنيهاً ) .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية . أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة فى الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية ، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

مادة ١٤ مكرر أ (مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١) :

يجوز للجهة المختصة ببراءات الاختراع بالنسبة لطالبي تسجيل الاختراعات من المصريين للنظر فى إعفائهم من كل أو بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم ، ويصدر الوزير المختص القرارات والضوابط المنظمة لذلك .

### الفصل الثانى

#### إجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ :

يقدم طلب البراءة من المخترع أو من آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع ، وفقاً للاوضاع والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد .

**مادة ١٦ :**

يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع ، وطريقة استغلاله ويجب أن يشمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة ، التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

**مادة ١٧ :**

يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب .

**مادة ١٨ :**

تفحص إدارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتي :

- ١ - أن الطلب مقدم وفقاً لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .
- ٢ - أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .
- ٣ - أن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

**مادة ١٩ :**

لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب إجراء التعديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب وفقاً لأحكام المادة السابقة ، وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يقم الطالب بهذا الإجراء اعتبر

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

متنازلاً عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وقرار اللجنة فى هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن .

### مادة ٢٠ :

إذا توافرت فى طلب البراءة الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالإعلان عن الطلب بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

### مادة ٢١ :

يجوز لكل ذى شأن أن يقدم لإدارة البراءات فى الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته فى إصدار البراءة ويجب أن يشمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

### مادة ٢٢ :

تفصل فى المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأى فى مجلس الدولة وللجنة أن تستعين برأى ذوى الخبرة من موظفى الحكومة أو غيرهم .

### مادة ٢٣ :

القرار الصادر من اللجنة فى المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة

القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة فى هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ :

منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ :

إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية ، فعليها أن تطلع وزارة الدفاع فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقه به .

ولوزير الدفاع أن يعارض فى إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه مساساً بشؤون الدفاع ، وله وللسبب نفسه أن يعارض فى نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك فى ظرف شهر من تاريخ تقدم الطلب أو من تاريخ صدور القرار .

ولوزير الدفاع فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة فى منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٢٦ :

يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم فى أى وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان ماهية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدى التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .

وتتبع فى شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

### مادة ٢٧ :

لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها . وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة فى اللائحة التنفيذية .

### الفصل الثالث

#### انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

### مادة ٢٨ :

ينتقل بالميراث الحق فى البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها . وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض ، كما يجوز رهنها .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ، ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك فى سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التى تقرها اللائحة التنفيذية .

### مادة ٢٩ :

يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينهم ، وفقاً لما هو مقرر فى قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة أو حـجـز ما للمدين لدى الغير ، وتعفى إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة باقـرار المحجوز لديه بما فى ذمته قبل المحجـوز عليه .



ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسى المزاد لإدارة البراءات للتأشير بهما فى السجل ، ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير .

وينشر عن الحجز بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

## الفصل الرابع

### الترخيص الإجبارى باستغلال الاختراعات

#### ونزع ملكيتها للمنفعة العامة

مادة ٣٠ :

إذا لم يستغل الاختراع فى مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالاً وافياً بحاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة اجبارية باستغلال الاختراع لأى شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبها قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق فى تعويض مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها فى الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد فى الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعاد

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

### مادة ٣١ :

إذا رأت إدارة البراءات الاختراع برغم فوات المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

### مادة ٣٢ :

إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام إختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة .

كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراعى فى منح التراخيص ، وفى تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها فى المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة فى هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

### مادة ٣٣ :

يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطنى . ويصح أن يكون ذلك

شاملاً جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها ، كما يصح أن يكون مقصوداً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفى هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق فى تعويض عادل .

ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ .

ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، وفى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان قرار اللجنة للمتظلم .

### الفصل الخامس

#### انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

##### مادة ٣٤ :

تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع فى الأحوال الآتية :

أ - إنقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

ب - تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

ج - صدور حكم حائز لقوة الشئ المقضى به ببطلان البراءة .

د - عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها .

ويعلن عن البراءات المنتهية فى الأحوال السابقة بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

##### مادة ٣٥ :

لإدارة براءات الاختراع ولكل ذى شأن أن يطلب إلى محكمة القضاء

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

الإدارى بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التى تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة المذكورة بالغناء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الأمر المقضى به .

ويجوز للمحكمة أن تحكم ، بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذى الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .

### مادة ٣٦ :

إذا لم يستغل الاختراع فى السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذى شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

## الباب الثانى

### الرسوم والنماذج الصناعية

### مادة ٣٧ :

فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان ، لاستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

### مادة ٣٨ :

يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل الرسوم والنماذج الصناعية » تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣٩ :

يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون فى مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ :

لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها فى المادة السابقة .

ويجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، وهذا وذاك فى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة .

مادة ٤١ :

تعطى إدارة الرسوم والنماذج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أولاً - الرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

ثانياً - عدد الرسوم والنماذج التى يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

ثالثاً - اسم المالك ولقبه وجنسيته ومحل إقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً



## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

للاشتراطات القانونية .

يعلن التسجيل وفقاً للأوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### مادة ٤٢ :

لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

### مادة ٤٣ :

لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير إلا بعد التأشير به فى السجل ، ونشره بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

### مادة ٤٤ :

مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .

ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديدتين على التوالى إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد فى خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية فى خلال الشهر التالى لانتهاى مدة الحماية بإخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فإذا انقضت الثلاثة اشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

### مادة ٤٥ :

يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً .

ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

**مادة ٤٦ (مستبدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥):**

لكل ذى شأن أن يطلب فى محكمة القضاء الإدارى شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديداً وقت التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ المقضى به .

**مادة ٤٧ :**

شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقاً للاوضاع التى تقرها اللائحة التنفيذية .

### **الباب الثالث**

### **أحكام مشتركة**

### **الفصل الأول - الجرائم والجزاءات**

**مادة ٤٨ :**

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لهذا القانون .

٢ - كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقاً لهذا

القانون .

٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعى مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً فى مصر .

٤ - كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدى إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

### مادة ٤٩ (مستبدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥):

يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإدارى أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلى عن المنتجات أو البضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها وتحجز هذه الأشياء عند الاقتضاء ، على ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفى لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق فى دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع أية دعوى إدارية أو جنائية ، ويجب عليه فى هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة فى ظرف ثمانية أيام - عدا مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الإجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الإجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعى .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الإجراءات ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر فى تنفيذه .

### مادة ٥٠ :

يجوز لمحكمة القضاء الإدارى والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحبوزة أو التى تحجز فيما بعد لاستئزال ثمنها من الغرامات أو التعويضات ، أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر باتلافها عند الاقتضاء ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائى .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

#### مادة ٥١ :

تعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون هى والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس جرائم مماثلة فى العود .

### الفصل الثانى

#### أحكام ختامية

#### مادة ٥٢ :

ينص فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التى تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة فى المعارض الأهلية أو الدولية ، التى تقام فى مصر أو فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

#### مادة ٥٣ :

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع فى أحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لذى الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلباً لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى هذا القانون ، وذلك فى خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب فى البلد الأجنبى .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون لا يؤثر فى طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه فى خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل فى البلد الأجنبى وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ .

### مادة ٥٤ :

لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع فى وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لأحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وذلك فى حالة وجودها فى مصر بصفة وقتية أو عارضة .

### مادة ٥٥ :

تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التى تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج فى خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة فى مدة الحماية التى تخولها أحكام هذا القانون .

### مادة ٥٦ :



لا يجوز لموظفى « إدارة براءات الاختراع » أو « إدارة الرسوم والنماذج الصناعية » أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل للرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

**مادة ٥٧ :**

يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتى :

١ - تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإمساك السجلات الخاصة بها .

٢ - وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والإعلان المنصوص عليه فى هذا القانون .

٤ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات .

**مادة ٥٨ :**

يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التى تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

**مادة ٥٩ :**

تلقى من قانون العقوبات الأحكام التى تخالف هذا القانون .

**مادة ٦٠ :**

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

---

على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر رأس التين فى ٢١ شوال ١٣٦٨ ( ١٦ أغسطس سنة

١٩٤٩ ) .

قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الخاص ببراءات الاختراع والرسوم

والنماذج الصناعية (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات  
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ؛  
وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس  
الدولة .

**قرر =**

**الباب الاول**

**فى براءات الاختراع**

**١ - فى إجراءات طلب البراءة**

**مادة ١ :**

يقدم طلب البراءة إلى ادارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (١)  
المرفق نموذجها .

**مادة ٢ :**

يرافق طلب البراءة علاوة على ما هو منصوص عليه فى المادة ١٦ من  
القانون ما يأتى :

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

١ - بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعاً بالرسوم التى توضح موضوعه .

٢ - مستخرج من صفحة القيد بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد الإنشاء أو نسخة من نظام الشركة إذا كان الطالب شركة أو هيئة .

٣ - صورة من الوصف التفصيلى للاختراع ورسمه وغير ذلك من المستندات التى أودعت مع طلب البراءة المقدم إلى الدولة الاجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية بها وذلك إذا كان الطلب مستنداً إلى المادة ٥٣ من القانون .

وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه .

٤ - الشهادة الصادرة بالحماية المؤقتة إذا وجدت .

### مادة ٣ :

تعطى الطلبات أرقاماً متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ للترقيم فى أول يناير من كل سنة .

ويعطى الطالب إيصالاً يبين فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده .

ويختتم الطلب ومرافقاته بختم الإدارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

### مادة ٤ :

تقيد الطلبات فى دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .

٢ - تاريخ تقديم الطلب .

٣ - اسم الطالب ولقبه أو اسم أو عنوان الشركة أو الهيئة .

٤ - اسم ولقب الوكيل فى حالة وجوده .

٥ - اسم الدولة الأجنبية التى قدم إليها طلب براءة عن الاختراع  
وتاريخ تقديمه إليها إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من  
القانون .

٦ - تاريخ القرار الصادر بمنح البراءة عند صدوره ورقم البراءة .

#### مادة ٥ :

يعد فهرس هجائى للطبقات التى تقدم للإدارة ويشتمل الفهرس على  
بيان اسم الطالب واسم الاختراع والرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة  
تقديمه .

و يعرض الفهرس على الجمهور بالمكتبة الملحقه بإدارة براءات  
الاختراع .

#### ٢ - فى رسوم الاختراع

#### مادة ٦ :

لا يجوز أن يشمل وصف الاختراع فى ذاته على أى رسم كروكى غير  
الرسوم البيانية والمعادلات الكيميائية وما يماثلها وتوضح هذه المعادلات  
برسم يعد طبقاً للأوضاع الواردة فى المواد التالية أو كروكى على قماش رسم  
على أن يلحق الرسم أو الكروكى بوصف الاختراع .

#### مادة ٧ :



## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

يعد رسم الاختراع على ورق رسم متين من النوع الأبيض النقى المضغوط ويجب أن يكون الورق ذا سطح أملس ومن صنف جيد ومتوسط السمك وأن تكون الرسوم خالية من التلوين وقابلة للنقل بالتصوير الفوتوغرافى على أشكال واضحة .

ولا يجوز إعداد الرسم أو لصقه على ورق مقوى .

### مادة ٨ :

يكون مقاس الورق المستعمل فى الرسم ٣٣ سم فى الإرتفاع ومن ٢٠ سم إلى ٢٢ سم أو من ٤٠ سم إلى ٤٢ سم فى العرض .

ويترك هامش خال من جميع الجهات عرض سنتيمتر ونصف .

ويجوز استعمال أكثر من ورقة واحدة عند الاقتضاء .

وتعطى الأشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاماً متتابعة وتترك مسافة كافية بين كل شكل وآخر .

### مادة ٩ :

يراعى فى إعداد رسوم الاختراع القواعد الآتية :

١ - استعمال المداد الأسود الداكن « الحبر الصينى » فى تخطيط الرسم .

٢ - أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها متجانساً

٣ - الإقلال من خطوط التهشير والتظليل ويجب ألا تكون هذه الخطوط ملتصقة ببعضها أو متقاربة بدرجة تحدث اللبس .

٤ - ألا تختلف خطوط التظليل كثيراً فى سمكها عن الخطوط

الرئيسية .

- ٥ - ألا يجوز إبراز أجزاء الرسم أو التظليل بالتسويد أو التلوين .
- ٦ - أن يكون مقياس الرسم كافياً لإبراز الاختراع بوضوح وأن يقتصر الرسم على أجزاء الاختراع التى تحقق هذا الغرض .
- ولا يجوز إثبات مقياس الاختراع أو أى جزء منه على الرسم ذاته وفى حالة إثبات المقياس يوضح ذلك بالرسم وليس بالكتابة .
- ٧ - أن ترسم الأشكال فى وضع رأسى بالنسبة إلى ورقة الرسم .
- ٨ - أن تكتب الحروف والأرقام التى تستخدم فى الإشارة إلى أجزاء الرسم بشكل واضح ، وألا تقل ارتفاعها عن ٣ ملليمترات وأن تستخدم الحروف والأرقام ذاتها فى الأوضاع المختلفة للرسم ، وفى حالة كتابة الحروف والأرقام خارج الرسم يجب وصلها بالأجزاء التى تشير إليها بخطوط رفيعة .
- ٩ - أن تكون ورقة الرسم خالية من الثنى أو التكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر فى صلاحيتها للنقل بالتصوير الفوتوغرافى .

#### مادة ١٠ :

يوضح على ورقة الرسم البيانات الآتية :

- ١ - اسم الطالب فى أعلى الورقة من جهة اليسار .
- ٢ - عدد الأوراق المشتمل عليها الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة وذلك فى أعلى كل ورقة من جهة اليمين .
- ٣ - عبارة « أصل » فى أعلى الورقة من جهة اليمين تحت البيان السابق .

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

٤ - الرقم المتتابع لطلب البراءة وتاريخ تقديمه فى أعلى الورقة من جهة اليسار .

ولا يجوز أن يكتب على ورقة الرسم أى بيان يتعلق بتسمية الاختراع أو وصفه .

ويوقع الطالب أو من ينوب عنه فى أسفل كل ورقة من الجهة اليمنى .

### مادة ١١ :

تقدم مع ورقة الرسم صورة طبق الأصل منها بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المواد السابقة وتكون الحروف والأرقام التى تشير إلى أجزاء الرسم والمخطوط الموصلة بينهما وبين هذه الأجزاء بالقلم الرصاص الأسود .

وفى حالة إعداد الرسم باليد يجوز أن تكون الصورة على قماش رسم .

ويكتب فى أعلى الصورة من جهة اليمين عبارة « صورة طبق الأصل » تحت البيان الخاص بعدد الورق المشتمل عليه الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة .

## ٣ - فى العينات والنماذج

### مادة ١٢ :

يجوز لإدارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلية بتقديم عينتين من هذه المنتجات .

.....(الغش التجاري).....

ويحرر الطالب قائمة بالعينات وأنواعها ويضمنها الوصف التفصيلي للاختراع أو يلحقها به .

ويكتب بيان عن تقديم هذه العينات في أعلى الوصف التفصيلي للاختراع وفي النشر في صحيفة براءات الاختراع عن طلب البراءة .

#### مادة ١٣ :

تقدم العينات المنصوص عليها في المادة السابقة في زجاجات لا يزيد ارتفاعها على ٨ سم وقطرها الخارجي على ٤ سم . وتغلق بإحكام بسدادة تختم بالجمع الأحمر . ويكتب على العينات بيان يشير إلى الصلة بينها وبين الإنتاج الوارد ذكره في وصف الاختراع ويكتب البيان على بطاقة تلصق على العينة أو تعلق بها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يجاوز مقاس البطاقة ١٠ سم طولاً و ٨ سم عرضاً .

#### مادة ١٤ :

إذا تعلق الاختراع بمادة ملونة قدمت عينة منها وفقاً لأحكام المادتين السابقتين وتشفع العينة بنماذج من سلع طبعت أو صبغت بهذه المادة وتكون النماذج - بقدر الإمكان - مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقاس ٣٣ سم طولاً و ٢١ سم عرضاً يكتب عليها بيان تفصيلي عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الأخص ما يتعلق بتركيب محاليل الأحماض المختلفة ، ودرجة تركيزها ودرجة الحرارة ، ومدة كل عملية ومدى امتصاص اللون في أحماض الصباغة كما تبين على البطاقة نسبة المواد الملونة الثابتة على الأقمشة المصبوغة ويبين عليها كذلك تركيب عجينة الطباعة وتحمل البطاقة بيانا يشير إلى الصلة بين المادة التي استخدمت في الطبع أو الصباغة وبين ما ذكر عنها في وصف الاختراع .

## **...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...**

و يكتب على عينات المواد السامة والكاوية والمفرقة وسريعة الاشتعال بيان بنوعها .

### **مادة ١٥ :**

يجوز للإدارة فى غير الأحوال السابقة تكليف الطالب بتقديم عينات أو نماذج عند الاقتضاء وذلك طبقاً للاشتراطات الخاصة التى تعينها .

## **٤ - فحص طلب البراءة**

### **مادة ١٦ :**

إذا تبين أن الاختراع يجوز استخدامه على وجه يتعارض مع النظام العام أو الآداب جاز لإدارة براءات اختراع أن تعلق قبول الطلب على نزول صاحب الشأن عن حق استخدام الاختراع على هذا الوجه .

### **مادة ١٧ :**

إذا كان قرار الإدارة يقضى بإدخال تعديلات عليه فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بقرارها مع بيان أسبابه .

وإذا لم يقم الطالب بإجراء هذه التعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار اعتبر متنازلاً عن طلبه .

### **مادة ١٨ :**

يجوز للطالب أن يتظلم من قرار الإدارة سالف الذكر إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ويقدم التظلم من نسختين على



الاستمارة رقم (٢) المرافقة .

وتخطر إدارة البراءات المتظلم بخطاب موصى عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم وتكلفة بالحضور أمامها ويجب أن يصل الاخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

**مادة ١٩ :**

يجوز أن يحضر ممثل لإدارة البراءات عند نظر التظلم وله حق الرد على اعتراضات التظلم .

ويخطر المتظلم بقرار اللجنة وأسبابه بخطاب موصى عليه .

**٥ - الإعلان عن طلب البراءة**

**مادة ٢٠ ) البند ثالثا مستبدل بالقرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٥ :**

إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في القانون وقدم وفقا لأحكام اللائحة - فعلى الطالب أداء رسوم النشر عن قبول الطلب في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الأخطار بقبول الطلب وإلا اعتبر كأن لم يكن . وعلى إدارة البراءات بعد أداء رسوم النشر إجراء ما يأتي :

**أولاً : أن تنشر عن الطلب في صحيفة براءات الاختراع البيانات الآتية :**

١ - أسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته - وإذا كان الطلب شركة أو هيئة فيذكر إسمها وعنوانها ومركزها الرئيسي ونوعها والغرض من تكوينها .

٢ - تسمية الاختراع .

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

٣ - تاريخ تقديم الطلب .

٤ - تاريخ تقديم طلب براءة عن الاختراع فى الخارج إذا كان الطلب مستنداً إلى المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

٥ - الرقم المتتابع للطلب .

ثانياً - أن تطلع الجمهور - فى إدارة البراءات على ملف طلب البراءة مشتملاً على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به .

ثالثاً - أن تكلف الطالب أن يقوم على نفقته بطبع وصف الاختراع ورسمه أن وجد وطبع البيان المختصر لوصف الاختراع مشفوعاً بالرسم الذى يوضح موضوعه طبقاً لمقتضيات الأحوال .

ويجب على الطالب أن يقدم ( ١٢٥ ) مائة وخمسة وعشرين نسخة من كل من وصف الاختراع والبيان المختصر خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ النشر عن قبول الطلب وإلا اعتبر كأن لم يكن .

رابعاً - أن تودع فى المكتبة المنصوص عليها فى المادة ٥٢ وصف الاختراع والبيان المختصر بعد طبعها .

### مادة ٢٢ :

تعلن إدارة براءات الاختراع طالب البراءة أو وكيله بصورة من المعارضة بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام المعارضة .

ويجوز لطالب البراءة أن يرد على المعارضة خلال شهر من تاريخ إعلانه به ويكون الرد من نسختين على الاستمارة رقم ( ٤ ) المرافق نموذجها ، وترسل الإدارة إلى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام

من تاريخ أستلامه .

**مادة ٢٣ :**

يحدد رئيس اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون ميعاد للفصل فى المعارضة يخطر به طالب البراءة والمعارض قبل الحكم بعشرة أيام على الأقل بكتاب موصى عليه .

**مادة ٢٤ :**

إذا قررت اللجنة ندب خبير وجب أن يتضمن قرارها :

١ - بياناً دقيقاً للمأمورية الخبير .

٢ - الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

٣ - تاريخ الجلسة التى تعين لمناقشة التقرير .

**مادة ٢٥ :**

إذا كان الخبير من موظفى الحكومة أعلنته اللجنة بقرار ندبه عن طريق المصلحة التابع لها . أما إذا كان من غيرهم وجب إعلانه بكتاب موصى عليه .

**مادة ٢٦ :**

إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أقرت اللجنة هذا الاختيار .

**مادة ٢٧ :**

على إدارة براءات الاختراع أن تخطر الخصوم بقرار اللجنة وبأسبابه خلال شرة أيام من تاريخ صدوره وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

### ٧ - إصدار البراءة

#### مادة ٢٨ :

إذا لم يتقدم معارضة فى إصدار البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم برفضها وجب على إدارة البراءات استصدار قرار بمنحها .

#### مادة ٢٩ :

إذا تنازل الطالب - قبل منح البراءة عن حقه فى البراءة كله أو بعضه جاز للمتنازل له أن يطلب من الإدارة إصدار البراءة باسمه أو بالاشتراك مع غيره على حسب الأحوال .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم ( ٥ ) المرافق نموذجها ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الأصل منه .

#### مادة ٣٠ :

ينص القرار الصادر بمنح البراءة على ما يأتى :

١ - رقم البراءة .

٢ - اسم المخترع .

٣ - اسم مالك البراءة ، جنسيته ومحل إقامته وإذا كان شركة فيذكر عنوانها أو أسمها ومركزها الرئيسى .

٤ - تسمية الاختراع .

٥ - مدة الحماية وتاريخ بدايتها وتاريخ انتهائها .

وبالنسبة للبراءة الإضافية يشار فى القرار إلى رقم وتاريخ البراءة الأصلية وتاريخ انتهاء حمايتها .

مادة ٣١ :

ينشر القرار الصادر بمنح البراءة فى صحيفة براءات الاختراع .

٨ - الترخيص الاجبارى فى استغلال

الاختراعات والغاء البراءات

مادة ٣٢ :

يقدم طلب الحصول على الترخيص الإجبارى فى استغلال الاختراع إلى إدارة البراءات على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

وتعلن الإدارة صاحب البراءة بصورة من الطلب وعليه أن يقدم رده إليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه .

وتعلن الإدارة قرارها لمالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها وطالب الترخيص وينشر القرار فى صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه فى سجل البراءات .

مادة ٣٣ :

يقدم طلب إلغاء البراءة إلى إدارة البراءات على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها وتنشر الإدارة عن الطلب فى صحيفة براءات الاختراع وتعلن مالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها بكتاب موصى عليه .

ويجوز لكل ذى شأن أن يخطر الإدارة باعتراضه على طلب الإلغاء خلال ١٤ يوماً من حصول الإعلان والنشر ويحرر الإخطار على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .



...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

---

## ٩ - فى أداء الرسوم السنوية

### وتجديد مدة البراءة

مادة ٣٤ :

ترسل إدارة براءات الاختراع - قبل بداية السنة المستحق عنها الرسم  
بشهر - إخطار - لصاحب البراءة تعلنه فيه بتاريخ استحقاقها .

مادة ٣٥ :

يقدم طلب تجديد مدة البراءة إلى إدارة براءات الاختراع على الاستمارة  
رقم (٩) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

وتعلن الإدارة القرار الصادر فى شأن التجديد مالك البراءة وأصحاب  
الحقوق بها وتنشر فى صحيفة براءات الاختراع وتؤشر به فى سجل براءات  
الاختراع .

مادة ٣٦ :

يقدم الطعن فى القرار الصادر فى شأن تجديد البراءة على الاستمارة  
رقم ١٠ المرافق نموذجها من كل ذى شأن خلال شهر من حصول الإعلان بالقرار  
ونشره إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون .

## ١٠ - فى انتقال ملكية البراءة

### ورهنها والحجز عليها

مادة ٣٧ :

ينشر عن انتقال ملكية البراءات أو رهنها أو الحجز عليها فى  
صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بذلك فى سجل براءات الاختراع بناء على

طلب يقدمه صاحب الشأن على الأستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها مشفوعاً  
بالمستندات المؤيدة له .

## ١١ - فى بطلان براءات الاختراع والغائها أو إنتهائها أو تعديلها

### مادة ٣٨ :

لمن يصدر لمصلحته حكم نهائى ببطلان البراءة أو إلغائها أن يطلب  
من إدارة براءات الاختراع التأشير بالحكم فى سجل براءات الاختراع والنشر  
عنه فى صحيفة براءات الاختراع ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٢)  
المرافق نموذجها مشفوعاً بصورة رسمية من الحكم .

### مادة ٣٩ :

ينشر عن البراءات المنتهية والمعدلة فى الأحوال المنصوص عليها فى  
المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون وكذلك عن البراءات المنزوع ملكيتها  
للمنفعة العامة فى صحيفة براءات الاختراع ، ويشتمل النشر على الرقم  
المتتابع للبراءة وتاريخ إنتهائها وسببه ويؤشر بذلك فى سجل براءات  
الاختراع .

## ١٢ - فى سجل براءات الاختراع

### مادة ٤٠ :

يقيد القرار الصادر بمنح البراءة فى سجل براءات الاختراع ويشتمل  
السجل على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٣١ .

### مادة ٤١ :

## **...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...**

يجوز لصاحب الشأن أن يطلب من إدارة براءات الاختراع تدوين البيانات الآتية فى السجل .

١ - تغيير أسم ولقب المالك أو جنسيته أو مهنته أو عنوانه إذ كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير فى اسمها أو عنوانها أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو مركزها الرئيسى .

٢ - كل تغيير فى العنوان الذى يرسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالبراءة ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٣) المرافق نموذجها .

### **١٣ - الحماية الوقتية للاختراعات**

**مادة ٤٢ (مستبدلة بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣):**

إذ رغب صاحب الاختراع فى ضمان الحماية المؤقتة لاختراعه فى أحد المعارض الأهلية أو الدولية وفقاً للمادة ٥٢ من القانون يجب عليه أن يخطر إدارة البراءات برغبته فى العرض قبل حصوله ، ويحرر الأخطار على الاستمارة رقم ١٤ المرافق نموذجها مشفوعاً ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسمه ، ويجوز للإدارة أن تكلفه بتقديم أى بيان آخر يتعلق باختراعه إذا رأت ذلك ضرورياً للوقوف على عناصر الاختراع والغرض منه .

**مادة ٤٣ :**

تقيد طلبات العرض فى سجل يشتمل على البيانات الآتية :

١ - تاريخ تقديم الطلب .

٢ - اسم المعارض .

٣ - المعارض وتاريخ إفتتاحه الرسمى .

٤ - تسمية تدل على موضوع الاختراع .

ولكل شخص حق الإطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

**مادة ٤٤ (مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣) :**

تعطى إدارة براءات الاختراع للطالب شهادة الحماية المؤقتة بدون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق التى ترتب على منح البراءة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

#### **١٤ - احكام عامة**

**مادة ٤٥ :**

يجوز لصاحب الشأن أن ينب عنه وكيل فى تقديم طلب البراءة أو إخطار المعارضه فى إصدارها أو فى إتخاذ أى إجراء من الاجراءات المنصوص عليها فى القانون أو فى هذه اللائحة .

وإذا كان طالب البراءة أو المعارض فى إصدارها غير مقيم فى جمهورية مصر العربية وجب عليه أن يعين وكيلًا له فيها ترسل اليه جميع الأخطارات والمستندات والأوراق التى نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصا ويحفظ مع الأوراق المقدمة بالإدارة .

**مادة ٤٦ :**

لكل شخص أن يطلب الاطلاع على سجل براءات الاختراع أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها ما عدا تقارير موظفى الإدارة عن طلبات البراءات .

ويجوز لكل شخص أن يحصل على مستخرجات أو صور من السجلات أو المستندات المتقدم ذكرها ويحرر الطلب على الاستمارة رقم

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

(١٥) المرافق نموذجها .

### مادة ٤٧ :

إذا رغب صاحب الشأن بعد تقديم طلبه فى الحصول على براءة فى الخارج عن الاختراع ذاته جاز له أن يطلب من إدارة براءات الاختراع شهادة تقديم طلبه فى مصر .

وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من الطلب ومرافقاته ويجوز للإدارة - قبل أعطاء الشهادة - أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الأصل من المستندات المتقدمة ذكرها .

### مادة ٤٨ :

إذا فقدت البراءة أو تلفت جاز لمالكها أن يطلب من إدارة براءات الاختراع إعطاء صورة طبق الأصل منها .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٦) المرافق نموذجها .

### مادة ٤٩ :

يجوز لصاحب البراءة أن يطلب من إدارة البراءات تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب البراءة أو فى وصف الاختراع أو فى القرار الصادر بمنح البراءة أو فى أى بيان وارد فى سجل براءات الاختراع .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٧) المرافق نموذجها .

### مادة ٥٠ :

إذا قدم طلب البراءة مستنداً إلى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت أن الاختراع كان يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .



**مادة ٥١ :**

ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقاً للجدول رقم (١) المرافق .

**مادة ٥٢ :**

يلحق بإدارة براءات الاختراع مكتبة تضم البحوث والمصنفات والنشرات التى تتناول شئون الملكية الصناعية والعلوم والفنون والصناعات المختلفة وكذلك أوصاف الاختراعات التى تصدر فى البلاد الأجنبية وترد لمصلحة الملكية الصناعية عن طريق التبادل وتودع بها المستندات والفهارس التى تعرض على الجمهور .

ويصرح للجمهور بالاطلاع على ما تقدم بغير مقابل .

**مادة ٥٣ :**

تصدر مصلحة الملكية الصناعية فى الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة تسمى براءات الاختراع تنشر فيها البيانات التى يوجب القانون سالف الذكر الإعلان عنها وذلك طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضاً النشرات الآتية فى الشهر الأول من كل سنة :

١ - نشرة تشمل بيانات موجزة لأوصاف الاختراعات التى صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة .

ويشفع وصف كل اختراع بالرسوم التى توضح موضوعه كلما اقتضى الحال ذلك .

٢ - نشرة بأسماء الأشخاص الذين منحوا براءات خلال السنة السابقة مرتبة بترتيب الحروف الهجائية .

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

٣ - نشرة بأرقام براءات الاختراع التى صدرت خلال السنة السابقة مع بيان موضع كل براءة من التقسيم الفنى الذى تتبعه إدارة براءات الاختراع فى تبويب الاختراعات المسجلة .

### الباب الثانى

#### فى الرسوم والنماذج الصناعية

##### ١ - فى طلبات التسجيل

###### مادة ٥٤ :

يقدم طلب تسجيل الرسوم أو النماذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها .

###### مادة ٥٥ :

برافق طلب التسجيل ما يأتى :

١ - نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الإنتاج المخصص له الرسم إذ أمكن تثبيتها على ورق من مقاس ٣٣ × ٢١ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب تلفاً للمستندات المرافقة لها .

٢ - إذ كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الأساسى .

٣ - إذ كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون ترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التى أودعت مع طلب التسجيل لدى الدولة

الأجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية فى تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من القانون فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

#### مادة ٥٦ :

تكون نسخة الرسم أو النموذج المنصوص عليها فى المادة السابقة على ورق غير مقوى مقاسه ٣٣ × ٢١ سم لا ستعمل منه للتصوير سوى وجه واحد للرسم أو النموذج وجب أن تكون الاشكال جميعها على الورقة ذاتها و يجب أن يوضح ما إذا كان شكل يمثل منظراً كاملاً أو أمامياً أو جانبياً أو غير ذلك .

و إذا كانت النسخة مرسومة باليد وجب أن يكون الرسم بالحبر على ورق أو قماش .

#### مادة ٥٧ :

لا يجوز أن يشتمل الرسم أو النموذج على كلمات أو حروف أو أرقام فيجب إزالتها من الصورة أو العينة إلا إذا كانت من العناصر الجوهرية للرسم أو النموذج .

#### مادة ٥٨ :

إذا كان الرسم تكراراً لشكل واحد وجب أن تشمل نسخة الشكل كاملاً وجزءاً من تكراره طولاً وعرضاً .

#### مادة ٥٩ :

إذا أشتمل الرسم على أسم شخص على قيد الحياة أو صورته وجب

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

على الطالب تقديم ما يثبت قبول صاحب الشأن استخدام اسمه أو صورته .  
فإذا كان الاسم أو الصورة لشخص توفى حديثاً كان عليه أن يقدم ما  
يثبت قبول ورثته استخدام اسم مورثهم أو صورته .  
مادة ٦٠ :

تكتب على الورقة المخصصة لنسخة الرسم أو النموذج البيانات  
الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للرسم أو النماذج الملحقة بطلب التسجيل وذلك  
فى أعلى الورقة من جهة اليمين .
  - ٢ - توقيع الطالب أو نائبه أسفل الورقة من جهة اليمين .
- ولا يجوز أن يكتب على الورقة أى بيان عن الرسم أو النموذج أو  
المنتجات المخصص لها .

### مادة ٦١ :

يكتب على طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج أرقاماً متتابعة حسب  
تاريخ ورودها ويبدأ فى أول يناير من كل سنة ويعطى الطالب إيصالاً يبين  
فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده ويختم الطلب ومرفقاته بختم  
الإدارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

### مادة ٦٢ :

تقيد جميع طلبات التسجيل فى دفتر خاص يشتمل على البيانات  
الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للطلب .

٢ - تاريخ تقديم الطلب .

٣ - اسم ولقب الطالب . وإذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها .

٤ - اسم ولقب الوكيل في حالة وجوده .

٥ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ ذلك إذا كان الطالب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .

#### مادة ٦٣ :

لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تعترض على طلب التسجيل في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الطلب لا يطابق الشروط المشار إليها في المادة ٣٩ من القانون .

٢ - إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة .

#### مادة ٦٤ :

إذا كان قرار الإدارة يقضى برفض التسجيل فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالأسباب خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور القرار ، وللطالب أن يتظلم من هذا القرار إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال شهر من تاريخ استلامه الإخطار .

#### مادة ٦٥ :



## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

يكون تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بقيد الطلبات المقبولة فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية .

ويجب أن يشتمل السجل على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للطلب .
- ٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .
- ٣ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته واسمه التجارى إن وجد .  
فإذا كان المالك شركة أو هيئة يذكر اسمها وعنوان مركزها الرئيسى والغرض من تأليفها .
- ٤ - المحل المختار بالملكة المصرية الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .
- ٥ - عدد الرسوم والنماذج المرافقة للطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .
- ٦ - التعديلات والإضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .
- ٧ - انتقال ملكية الرسوم أو النماذج .
- ٨ - تجديد التسجيل وشطبه .
- ٩ - اسم الدولة الأجنبية التى قدم إليها أول طلب تسجيل للرسم أو للنموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .
- ١٠ - أسم المعرض الذى عرضت فيه الرسوم أو النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمى إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من القانون .

**مادة ٦٦ :**

يشهر التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويجب أن  
يشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع لتسجيل الرسم أو النموذج .
- ٢ - تاريخ تقديم طلب التسجيل .
- ٣ - عدد الرسوم أو النماذج الملحقه بالطلب وبيان المنتجات .
- ٤ - اسم الطالب وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كان شركة أو هيئة  
فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها مركزها الرئيسى والغرض من تأليفها .
- ٥ - اسم الوكيل فى حالة وجوده وعنوانه .
- ٦ - اسم الدولة الأجنبية التى قدم إليها طلب تسجيل الرسم أو  
النموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من  
القانون .

**٢ - فى انتقال ملكية الرسم أو النموذج**

**مادة ٦٧ :**

يحصل التأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج بناء  
على طلب يقدم لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية ممن انتقلت إليه الملكية أو  
من نائبه على الاستمارة رقم (٢) المرافق نموذجها .

**مادة ٦٨ :**

يرافق طلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية الرسم أو  
النموذج مع صورة طبق الأصل منها تحفظ بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

أما الأصل فيرد إلى الطالب .

وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطلب مستخرج رسمى من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد إنشائها أو نسخة نظامها الأساسى .

### مادة ٦٩ :

تقوم الإدارة بالتأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج مع ذكر البيانات الخاصة بالمالك الجديد ووكيله إن وجد وسبب انتقال الملكية وتاريخه وتاريخ التأشير به فى السجل وتخطط لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب بحصول التأشير .

### مادة ٧٠ :

يشهر انتقال ملكية الرسم أو النموذج فى صحيفة الرسوم - والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .
- ٢ - رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .
- ٣ - اسم مالك الرسم أو النموذج السابق .
- ٤ - اسم من انتقلت إليه الملكية وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كانت شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من إنشائها ومركزها العام .
- ٥ - اسم الوكيل فى حالة وجوده وعنوانه .
- ٦ - تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به فى السجل .

### ٣ - فى تجديد مدة الحماية والتعديل

#### فى السجل ومحو التسجيل

#### مادة ٧١ :

يحرر طلب تجديد مدة حماية الرسم أو النموذج على الاستمارة رقم ٣ المرافق نموذجها .

وإذا كان طلب التجديد مقدماً فى الميعاد القانونى فتؤشر الإدارة فى السجل بما يفيد على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .
- ٢ - اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .
- ٣ - رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .

#### مادة ٧٣ :

يجوز لمالك الرسم أو النموذج أن يطلب تدوين البيانات الآتية فى السجل :

- ١ - تغيير اسم المالك أو اسمه التجارى أو جنسيته أو مهنته وإذا كان المالك شركة أو هيئة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير فى اسمها أو عنوانها أو الغرض من إنشائها أو مركزها الرئيسى .
- ٢ - كل تغيير فى العنوان الذى ترسل عن طريقة المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

- ٣ - تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب التسجيل أو فى أى بيان وارد فى السجل ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها .

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

### مادة ٧٤ :

تدون الإدارة البيانات المعدلة فى السجل وتشهرها فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على الرقم المتتابع لطلب التسجيل واسم المالك وبيان التعديل مع الإشارة إلى رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر فيها تسجيل الرسم أو النموذج .

### مادة ٧٥ :

لمن يصدر لمصلحته حكم بمحو التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج أن يطلب من إدارة الرسوم والنماذج الصناعية التأشير بالحكم فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٥ المرافق نموذجها مشفوعاً بصورة رسمية من الحكم .

### مادة ٧٦ :

يشهر محو التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .
- ٢ - اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .
- ٣ - رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .
- ٤ - سبب المحو وتاريخ حصوله .
- ٤ - فى المعارض الأهلية والدولية

مادة ٧٧) مستبدلة بالقرار الوزارى رقم



٢٧١ لسنة ١٩٥٣ :

إذا رغب صاحب الشأن في عرض رسمه أو نموذجيه أو في عرض الإنتاج المخصص له الرسم أو النموذج في أحد المعارض الأهلية الدولية أو إذا رغب في نشر وصف للرسم أو النموذج مدة إقامة المعرض ، جاز أن يكفل للرسم أو النموذج الحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من القانون ، على أن يخطر إدارة الرسوم والنماذج الصناعية برغبته في العرض قبل حصوله على الإستمارة رقم ٦ المرافق نموذجها ، ويشفع بالأخطار صورتان من الرسم أو النموذج وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ .

## ٥ - الإطلاع والمستخرجات والشهادات

مادة ٨٠ :

يكون للأشخاص المذكورين بعد حق الإطلاع على الرسوم والنماذج المسجلة خلال مدة حمايتها :

١ - مالك الرسم أو النموذج المقيّد اسمه في السجل أو من يندبه المالك لهذا الغرض بتوكيل خاص .

٢ - كل من يحصل على أمر المحكمة بالإطلاع إذا قدم البيانات التي تمكن الإدارة من الاستدلال على الرسم أو النموذج المطلوب الإطلاع عليه .

ويحصل الإطلاع بحضور موظف مسئول تنديه إدارة الرسوم والنماذج الصناعية لهذا الغرض . ولا يجوز خلال مدة الحماية إعطاء صور من الرسوم أو النماذج المسجلة لغير مالكيها .

مادة ٨١ :

يجوز لكل شخص أن يطلع على الرسوم والنماذج التي انتهت مدة

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

حمايتها .

### مادة ٨٢ :

تعطى الإدارة صاحب الرسم أو النماذج الذى يرغب فى تسجيله فى الخارج شهادة دالة على طلب التسجيل بمصر وتشمل الشهادة على بيان الغرض من إعطائها وتشفع بصورة من الطلب والرسم أو النماذج المرافقة له .

ويجوز للإدارة قبل إعطاء الشهادة أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الأصل من هذه الرسوم والنماذج .

### أحكام عامة

### مادة ٨٣ :

إذا فقدت شهادة التسجيل أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب من إدارة الرسوم والنماذج الصناعية إعطاء صورة طبق الأصل منها .  
ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها .

### مادة ٨٤ :

يجوز لصاحب الشأن أن ينب عنه وكيل فى تقديم طلب التسجيل للرسومات أو النموذج الصناعى أو إخطار المعارضة فى التسجيل أو فى اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى القانون أو هذه اللائحة .  
وإذا كان صاحب الشأن غير مقيم فى المملكة المصرية وجب عليه أن يعين وكيل له فيها ترسل إليه جميع الإخطارات والمستندات والأوراق التى نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصاً ويحفظ مع الأوراق المقدمة للإدارة .

مادة ٨٤ مكرر (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨):

يجوز لصاحب الشأن أن يقدم إلى إدارة براءات الإجراءت أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على حسب الأحوال طلباً لمد الميعاد فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ والفقرة الأولى من المادة ٢١ وفى الفقرة الثانية من كل من المواد ٢٢ و ٣٢ و ٣٣ وفى المادتين ٣٦ و ٦٤ من هذه اللائحة - وذلك إذا وجدت لديه أسباب جدية تبرر مد الميعاد على أن يذكر هذه الأسباب فى الطلب .

ويقدم الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض ويدفع عنه رسم قدره جنيه وذلك قبل حلول اليوم الأخير للميعاد المطلوب مدة عشرة أيام على الأقل و الا اعتبر الطلب كأن لم يكن .

وعلى إدارة البراءات أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تبلغ قرارها سواء بقبول المد أو رفضه وذلك بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل حلول اليوم الأخير للميعاد بخمسة أيام على الأقل .

وإذا صدر قرار الإدارة المختصة بقبول الطلب فيمنح الطالب مهلة جديدة مقدارها شهر تبدأ بعد انتهاء المهلة الأصلية .

وإذا صدر القرار برفض الطلب جاز الطالب أن يتظلم من هذا القرار إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه القرار وطبقاً للأوضاع المقررة فى هذه اللائحة .

مادة ٨٥ :

ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الإيصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقاً للجدول رقم (ب) المرافق .

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

### مادة ٨٦ :

إذا قدم طلب التسجيل بالاستناد إلى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت أن الرسم أو النموذج يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

### مادة ٨٧ :

تصدر مصلحة الملكية الصناعية فى الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة الرسوم والنماذج الصناعية » تنشر فيها البيانات الواجب إشهارها بناء على أحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضاً النشرات الآتية فى الشهر الأول من كل سنة :

١ - نشرة أسماء أصحاب الطلبات التى تم تسجيلها أو أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية مع بيان عنوان مالك الرسم أو النموذج والأرقام المتتابعة للتسجيل وتاريخه .

٢ - نشرة بالأرقام المتابعة للرسوم والنماذج التى تم تسجيلها أو التى أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مع بيان رقم وتاريخ جريدة الرسوم والنماذج الصناعية التى حصل بها إشهار التسجيل أو التغيير أو التعديل حسب الأحوال .

### مادة ٨٨ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٠ ( ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ ) .

## قرار رئيس أكاديمية البحث

### العلمى والتكنولوجيا

رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٧

بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٧

رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات  
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم  
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا :

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ والقرارات المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الأكاديمية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ :

وعلى ما عرضه رئيس مكتب براءات الاختراع بالأكاديمية بتاريخ ١٩

- ١١ - ١٩٨٧ .

## قرر

### (المادة الأولى)

تعديل الرسوم المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١  
المشار إليه طبقاً للفئات المبينة بالجدول الملحق بهذا القرار .

### (المادة الثانية)

تعديل الرسوم المقررة بالجدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع الملحق



**...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والتماذج الصناعية...**

---

بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليها ، وذلك على النحو الوارد بالجدول الملحق بهذا القرار .

**( المادة الثالثة )**

ينشر هذا بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها

### فى قانون براءات الاختراع

### و القرارات الوزارية المنفذة له

١ - جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ١٠ ، ٢٤ ، ١/٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و قرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ :  
و ذلك لأنه قلد موضوع الاختراع المبين تفصيلا بالتحقيقات والتي منحت عنه براءة وفقا لأحكام القانون .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على سنتين و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٣/٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و قرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ :  
و ذلك لأنه باع (أو عرض للبيع - أو للتداول - أو استورد من الخارج - أو حاز بقصد الاتجار) منتجات مقلدة أو رسم مقلد أو نموذج صناعى مقلد مع علمه بذلك .

و ذلك لأنه وضع بغير حق على المنتجات ( أو الاعلانات - أو العلامات التجارية - أو أدوات التعبئة) المبينة تفصيلا بالتحقيقات بيانات تؤدي الى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع ( أو بتسجيله رسما أو نمودجا صناعيا) .

#### العقوبة :

...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

---

الحبس مدة لا تزيد على سنتين و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على ثلاثمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ١٠ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٢/٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و قرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ :  
وذلك لأنه قلد الرسم أو النموذج الصناعى المبين تفصيلا بالتحقيقات و الذى تم تسجيله وفقا للقانون .  
العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على سنتين و غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على ثلاثمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## أحكام النقص

١ - يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية أن يوجد تشابه فى الرسم و النموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات و البيانات التجارية .

( نقض ٢١ فبراير ١٩٥٦ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٧ ص ٢٢٦ )

٢ - عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبينت نصوصه ماهية كل منهما ، ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد نموذج صناعى مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم إذا أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعين التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة بما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل للطعن .

( نقض ٨ مارس ١٩٦٥ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ١٦ ص ٢٢٢ )

٣ - متى كانت وسيلة حماية الاختراع هى الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد فى الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وكان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

القبيل بل تتضمن ابتكاراً جديداً لوسيلة الصنع ، فإن تقليد المتهم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون مؤثماً ويكون الحكم المستأنف حين قضى برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة ويتعين تأييده .

( نقض ٢١ ابريل ١٩٦٩ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٠ ص ٤٨٧ )

٤ - عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وبينت نصوصه ماهية كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعى مسجل فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد نموذج صناعى مسجل يكون قد خلط بين نوعى التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد استند فى القول بعدم توافر ركن التقليد على رأى مدير إدارة الفحص الفنى للاختراع من عدم وجود تشابه أو تطابق بين الاختراع الممنوح براءته للمجنى عليه وجهاز المطعون ضده دون أن يعنى الحكم بوصف كل منهما وبيان أوجه التشابه بينهما من حيث العناصر الجوهرية إثباتاً ونفيّاً يكون مشوباً بالقصور لأن القاضى الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٢ ابريل ١٩٧٠ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢١ ص ٥٦٩ )

٥ - من المقرر أن عنصرى الابتكار والجدة شرطان أساسيان فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى وإذا ما كان قضاء النقض قد جرى على أن



التسجيل لا ينشئ ملكية الرسوم أو النماذج الصناعية وإنما تنشأ من ابتكارها وحده ، وأن التسجيل وإن يكن قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس كما أن تسجيل النموذج من شأنه أن يغير من طبيعته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص من واقع المستندات المقدمة إلى المحكمة ولما أورده الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بشطب تسجيل النموذج موضوع الإتهام إلى أن الطاعن قد أذاع نموذج قبل تسجيله فى محيط التجار والصناع مما يفقده عنصر الجدة وأنه يجوز تبعاً لذلك لكل شخص أن يقلده أو يستعمله بمنأى عن أية مسئولية مدنية أو جنائية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وما دام الظاهر أن المحكمة قد محصت الدعوى وأجابت بظروفها عن بصر وبصيرة وبحث مدى جدة النموذج محل الإتهام ورجحت سبق استعماله فى المجال الصناعى فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض .

( نقض ٦ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٢ ص ٧٠٧ )

٦ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أن الشرط الأساسى فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يتمثل فى فكرة أصيلة جديدة فيخلق صاحبها ناتجاً جديداً وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلاً آخر ينحصر فى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة فى نظر الفن الصناعى القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكارى مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررة من قبل ، وليس من الضرورى أن تكون النتيجة

## ...الفش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة فى غرض جديد وتنصب البراءة فى هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد .

( نقض ٢ ابريل ١٩٧٢ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٢ ص ٤٤٩ )

٧ - لا يشفع للمتهم بجريمتى تقليد اختراع منحت عنه براءة وعرض منتجات مقلدة للبيع المعاقب عليها بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعى ذلك أن القانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته وليس من شأن ذلك التسجيل أن يغير من الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع .

( نقض ١٨ فبراير ١٩٧٣ مجموعة )

أحكام محكمة النقض س ٢٤ ص ٢٠٦ )

٨ - لما كانت المادة ٤٨ من القانون أنف البيان تعاقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقاً لهذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها فى صدر هذه المادة وكان يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى هذه المادة والتى قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية وهى التى عرفت بها المادة ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها و بالجهة التى صنعت فيها وطريقة صنعها والعناصر الداخلة فى تركيبها وأسم المنتج .

أو الصانع لها ووجوه براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذي تعسرف به وأوصت المادة ٣٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل فى شأن حقيقة ما توجد عليه المنتجات ، لما كان ذلك وكان محل تطبيق كل من القانونين يختلف عن الآخر ولكل منهما أحكام مميزه وكان الحكم المطعون فيها قد استند فى قضاءه بالبراءة إلى إختلاف البيانات التجارية فى كل من الرسمين فإنه يكون تردى فى خطأ قانونى آخر بالخلط بين أحكام قانون الرسوم والبيانات الصناعية وبين أحكام قانون العلامات والبيانات التجارية مع أن الشارع ميز هذه عن تلك ، لما كان ذلك وكان خطأ الحكم فى تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد النموذج التى أقامها الطاعن على المطعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم .

( نقض ٩ ديسمبر ١٩٨١ مجموعة )

أحكام محكمة النقض ٣٢ ص ١٠٦٧ )

٩ - لما كانت الرسوم والنماذج الصناعية حسبما عرفتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية هى ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالاً وذوقاً أى أنها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن فحسب والملكية فيها تنشأ من ابتكارها وحده فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته فإن استناد الحكم المطعون فيه فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على مجرد تسجيل المطعون ضده للنموذج الصناعى المسجل من قبل باسم الطاعن - واعتبار ذلك دليلاً على ملكيته له يكون قد

## ...الغش فى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية...

أخطأ فى تطبيق القانون .

( نقض ٩ ديسمبر ١٩٨١ مجموعة

أحكام محكمة النقض ٣٢ ص ١٠٦٧ )

١٠ - النص فى المادة الأولى والمواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ - يدل على أن المشرع تطلب شرطاً خاصة لمنح براءة الاختراع عن الابتكارات الجديدة وأجاز المعارضة من ذوى الشأن فى إصدار البراءة أمام لجنة إدارية خاصة تكون قراراتها قابلة للطعن فيها أمام محكمة القضاء الإدارى ، مما مؤداه أنه متى صدر قرار من وزير التجارة بمنح البراءة لصاحب الحق فيها بعد استيفاء كافة الإجراءات والأوضاع المقررة فى القانون - كان لهذا القرار حجية أمام الكافة ويظل الاختراع الممنوح عنه البراءة موضع حماية القانون واختراع الكافة طوال بقاء البراءة ما لم يصدر قرار من إدارة البراءات بالغاء البراءة أو بتزع ملكية الاختراع للمنفعة العامة أو ما لم يصدر حكم نهائى من محكمة القضاء الإدارى بإبطال البراءة .

( نقض ٢١ فبراير ١٩٨٣ طعن

رقم ١٧٨ سنة ٤٥ قضائية )

# الجزء الرابع

الغش الصناعي  
في ضوء أحكام النقض  
و الادارية العليا و الدستورية العليا





## فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
١- القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى وقيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيه	٨٣٩	٨٤٣
٢- القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيه	٨٤٤	٨٥٦
٣- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن السجل الصناعى و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيه	٨٥٧	٨٦٥
٤- القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول و قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فيه	٨٦٦	٨٨٦



## الغش فى الصناعة و المواصفات القياسية

قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن  
التوحيد القياسى (١)

مادة ١ - لا يجوز لأية مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع إلى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب فى وضع مواصفات قياسية لخامات أو منتجات صناعية أن تتقدم إلى الهيئة بطلبها موضحة فيه الغرض من المواصفات المطلوبة والمقاييس والاشتراطات التى ترى تضمينها فى المواصفات القياسية .

مادة ٢ - تعتبر جميع المواصفات التى سبق صدورها من أية هيئة مشغلة بالتوحيد غير قياسية ما لم تعتمد بها الهيئة المصرية للتوحيد القياسى وتنشرها فى السجل الرسمى للمواصفات المصرية القياسية .  
وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب فى اعتبار

(١) منشور فى الجريدة الرسمية - العدد ١٢ - فى ٢٩ مايو ١٩٥٨ .

## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

مواصفاتها قياسية أن تتقدم إلى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بنصوص المواصفات التى وضعتها أو تتولى تنفيذها أو تخضع لها ويتبع فى شأنها ما تنص عليه المادة السابقة .

مادة ٣ - يستثنى من القيود الواردة بهذا القانون ما ترى القوات المسلحة ضرورة المحافظة على سريته .

مادة ٤ - تنشأ الهيئة المصرية للتوحيد القياسى بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وميزانية مستقلة . . .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة لا تخضع الهيئة فى أنظمتها وحساباتها وشئون موظفيها وإدارة أموالها للقواعد واللوائح التى تجرى عليها الحكومة .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب كل من يخاتلف أحكام المادتين الأولى والثانية بالحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وإذا حصل بيع الخامات أو المنتجات الصناعية أو طرحها أو عرضها للبيع على أنها بمواصفات قياسية خلافاً للحقيقة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز فى جميع الأحوال الحكم بمصادرة الخامات والمنتجات محل المخالفة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير الصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .



.....(الغش الصناعي).....

---

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ هـ ( ٧ يناير  
سنة ١٩٥٧ م ) .

## قيود و أوصاف الجرائم المنصوص

### عليها فى قانون التوحيد القياسى

١ - جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى :

و ذلك لأنه وهو المدير المسئول عن مصلحة ( أو مؤسسة عامة أو خاصة ) وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات ( أو منتجات صناعية ) دون الرجوع إلى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - جنحة بالمواد ٢ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ :

و ذلك لأنه وهو المدير المسئول عن مصلحة ( أو مؤسسة عامة أو خاصة ) ترغب فى اعتبار مواصفاتها قياسية لم يتقدم إلى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى خلال الميعاد المحدد قانونا .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمادة ٢/٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ :

و ذلك لأنه باع ( طرح أو عرض للبيع ) خامات ( أو منتجات صناعية ) على أنها بمواصفات قياسية على خلاف الحقيقة .

.....(الغش الصناعي).....

---

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
بإحدى هاتين العقوبتين .

.....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

---

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

فى الاقليم المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى مصر بشأن  
الغرف الصناعية ؛

وعلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى مصر بإنشاء صندوق  
دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى مصر بتنظيم استيراد  
العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها فى الصناعات ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى مصر بشأن المحال  
الصناعية والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى مصر فى شأن  
التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر فى شأن التوحيد  
القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر بشأن صندوق دعم  
الحرير ؛

.....(الفش الصناعى).....

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر بإصدار قانون  
المؤسسات العامة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى مصر  
الخاص بشئون التمويل ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر فى شأن  
التعبئة العامة ؛

وعلى المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

الباب الأول

فى التنظيم الصناعى

الفصل الأول

فى الترخيص والقيود

مادة ١ - لا يجوز إقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو  
تغيير غرضها الصناعى أو مكان إقامتها إلا بترخيص من وزير الصناعة بعد  
أخذ رأى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية يصدر بمراعاة حاجة  
البلاد الاقتصادية وامكانيات الاستهلاك المحلى والتصدير وفى نطاق خطط  
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة مع  
جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات إلى  
وزارة الصناعة .



## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

تقوم وزارة الصناعة بالاتصال بالجهات الحكومية المختصة للحصول على موافقتها وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية .

**مادة ٣ -** تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة من الوزارات المختصة تكون مهمتها النظر فى الغاء التراخيص .

ويكون الغاء التراخيص بقرار من وزير الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن والإطلاع على قرار اللجنة المذكورة فى هذا الصدد .

**مادة ٤ -** يلغى الترخيص بعد صدوره إذا ثبت أن صاحب الشأن قد تخلف بغير سبب معقول عن إقامة المنشأة أو تكبير حجمها أو تغيير الغرض الصناعى لها على النحو المرخص فيه خلال المهنة الواردة فى الترخيص أو خلال الامتداد الذى يكون قد أعطى له ، كما يلغى الترخيص إذا توقف صاحب الشأن عن البدء فى العمل الذى رخص له فيه مدة تزيد على السنة دون إذن مكتوب من وزارة الصناعة أو إذا خالف شروط الترخيص .

**مادة ٥ -** على صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها أن يقدم إلى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقا للاوضاع التى تنص عليها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية التى تصدر فى هذا الخصوص .

**مادة ٦ -** لا يجوز لأية منشأة صناعية تبشر نشاطها فى الصناعات الأساسية أو الاحتكارية أن تقف انتاجها أو تقلل منه فيما يجاوز الحدود التى تبينها القوانين أو القرارات التى تصدرها الجهات الوزارية المختصة إلا بإذن من وزارة الصناعة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات المنظمة لذلك .

**مادة ٧ -** يقدم طلب الحصول على الاذن المنصوص عليه فى المادة السابقة إلى وزارة إلصناعة مصحوبا بالبيانات والمستندات التى تبينها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن وعلى الوزارة

.....(الغش الصناعي).....

فحص هذا الطلب وإصدار قرار فى شأنه وتخطر به صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ ورود الطلب إليها .

**مادة ٨ -** على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يصدر بتحديدھا القرار المشار إليه بالمادة ١٣ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ طلبا إلى وزارة الصناعة لقيدها فى سجل يعد لهذا الغرض .

ويكون تقديم الطلب وقيده بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

**مادة ٩ -** تقوم وزارة الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن بتصحيح القيد المنصوص عليه فى المادة السابقة وإخطاره بذلك إذا ثبت لديها أنه تم بناء على بيانات غير صحيحة فى شأن أى بيان من البيانات الواردة فى طلب القيد .

ويشطب القيد إذا أصبحت المنشأة غير خاضعة لأحكام هذا الفصل .

**مادة ١٠ -** لصاحب الشأن أن يتظلم لوزير الصناعة من القرارات الصادرة فى شأن تطبيق أحكام هذا الفصل وذلك خلال شهرين من تاريخ إخطاره بمضمون القرار بكتاب موصى عليه .

ويصدر الوزير قراره فى التظلم المشار إليه خلال شهر من وروده وذلك بعد أخذ رأى لجنة فنية تشكل بالوزارة طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية وسماع أقوال صاحب الشأن . ويكون قرار الوزير فى هذا التظلم مسببا ونهائيا .

**مادة ١١ -** تخضع الطلبات والشهادات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل والتى تحددها اللائحة التنفيذية للرسوم التى

## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

تبينها تلك اللائحة بشرط ألا تجاوز مائة جنيه .

مادة ١٢ - يكون لموظفى وزارة الصناعة الذين يصدر بتعيينهم قرار وزارى الإطلاع على الدفاتر والمستندات والحسابات الخاصة بنشاط المنشآت المذكورة بما يستلزمه تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الإطلاع فى مقر المنشأة وفى أوقات العمل المعتاد .

وكل من أمتنع عمدا عن تمكين هؤلاء الموظفين من الإطلاع على الدفاتر والأوراق - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على الألف جنيه .

مادة ١٣ - تسرى أحكام هذا الفصل على المنشآت الصناعية التى يصدر ببيانها قرار من وزير الصناعة .

### الفصل الثانى

#### فى تحديد المواصفات والمعايير

مادة ١٤ - تقوم وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بإعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية المحلية ومواصفاتها .

مادة ١٥ - لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

(أ) إيجاد معايير موحدة تطبقها الصناعة فى عملياتها الانتاجية .

(ب) تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة فى الصناعة .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بتطبيق عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل

.....(الفش الصناعي).....

من خالف أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة بالتطبيق له . أو قدم على وجه غير صحيح البيانات أو المعلومات المنصوص عليها فى تلك الأحكام أو أثبت هذه البيانات على غير حقيقتها فى أى دفتر أو حساب أو أقرار أو كشف أو فى أى مستند آخر ينص عليه فى هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على تقديمه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر على المكاتبات والمطبوعات والإعلانات المتعلقة بنشاطه بيانات غير صحيحة تتصل بتطبيق أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية أو القرارات الوزارية .

و تضاعف قيمة الحدين الأدنى و الأقصى للغرامة إذا كانت السلع و المنتجات محل المخالفة ضارة بالصحة العامة أو لا تتوافر فيها الشروط المقررة للسلامة و الأمان ، و فى هذه الحالة يكون الحكم بمصادرة السلع و المنتجات محل المخالفة وجوبياً ، و يجوز الحكم بغلق المنشأة ، إلا إذا تكررت المخالفة أكثر من مرة خلال ستة أشهر فيكون الحكم بغلق المنشأة وجوبياً . و إذا كانت المنشأة تزاوّل نشاطها الصناعى دون الترخيص لها فى ذلك بالمخالفة لأحكام هذا القانون فيتم غلقها إدارياً ، و يحكم بمصادرة منتجاتها فى حالة ضبطها ، فإذا كانت السلع التى تنتجها المنشأة فى هذه الحالة مما يجب أن تتوافر فيه شروط خاصة بالسلامة و الأمان و يجب بالاضافة الى ذلك الحكم على المسؤول عن إدارة المنشأة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر و بغرامة لا تقل عن ستمائة جنيه و لا تزيد على ستة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## الباب الثانى

### فى تشجيع الصناعة و دعمها

## الفصل الأول

### فى تشجيع الصناعة

**مادة ١٧ -** تمذ وزارة الصناعة أصحاب الشأن بناء على طلبهم بالمعلومات والبيانات الاحصائية والبحوث والخرائط الفنية التى تلزمهم فى إنشاء صناعة معينة أو التوسع فيها أو النهوض بها على وجه العموم ، ويجوز تحصيل رسم مقابل ذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية بشرط ألا يجاوز ٥٠٠ جنيه .

**مادة ١٨ -** لوزارة الصناعة أن تقدم إلى الهيئات والمؤسسات العملية أو الفنية المختصة إعانات ومكافآت أو منحا مالية تحدد بقرار من وزير الصناعة وذلك نظير قيام الهيئات والمؤسسات المذكورة بأبحاث أو تجارب تتصل بنشر الصناعة أو رفع مستواها على وجه العموم .

**مادة ١٩ -** يجوز للجهات المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة تأجير مساحات محدودة من الأراضى الحكومية أو الأراضى المملوكة للمؤسسات العامة بإيجار اسمى أو فى بيع تلك الأراضى بثمن مخفض أو على آجال بشرط أن يكون الغرض من هذا التأجير أو البيع هو إقامة منشآت أو انشاءات صناعية على الأراضى المذكورة .

**مادة ٢٠ -** تقوم الجهات الحكومية المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لاقامة أبنية للمنشآت الصناعية .

**مادة ٢١ -** على الهيئات والمؤسسات المختصة أن تأخذ رأى وزارة الصناعة فى رسم سياسة التمويل والتسليف الصناعيين .

**مادة ٢٢ -** يجوز لوزارة الصناعة إنشاء مراكز للتدريب المهنى لرفع



.....(الفش الصناعى).....

مستوى الكفاية الانتاجية كما يجوز لها تكوين هيئات للمواصفات والتصميم الصناعى ولها أن تقوم بذلك بنفسها أو بالمساهمة مع الهيئات والمنشآت المعنية بهذه الأمور أو بتقديم منح للهيئات والمنشآت المذكورة .

مادة ٢٣ - يعتبر منتجا مصريا كل إنتاج لا تقل فيه نسبة التكاليف المضافة عن طريق التصنيع فى مصر عن ٢٥٪ من تكاليفه النهائية .

## الفصل الثانى

### فى دعم الصناعة

مادة ٢٤ - تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية هيئة تسمى « الهيئة العامة لدعم الصناعة » وتعتبر من المؤسسات العامة .

مادة ٢٥ - يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم الصناعة لا يجاوز ٦٪ من ثمن المادة أو المواد الأولية الداخلة فى عملية التشغيل فى المنشآت أو من قيمة المهاييا والأجور المستحقة إلى المنشآت عن السنة المالية السابقة .

ويصدر رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصناعة بالاتفاق مع وزيرى الاقتصاد والتجارة والخزانة قرارا بتعيين وعاء الرسم ونسبته بخصوص كل صناعة .

وتخصص الحصيلة الناتجة منه وتبين اللائحة التنفيذية طريقة تحصيل هذا الرسم وحالات الاعفاء منه.

وتضاف قيمة الرسم على تكاليف انتاج المنشآت الصناعية الملزمة بأداءه . ويكون للرسم حق امتياز على أموال الملزمين بأداءه يأتى فى

## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب و رسوم ويجوز تحصيله بطريق الحجز الادارى .

**مادة ٢٦ -** تنشأ لجان لكل صناعة أو صناعات مشتركة وتكون مهمتها اقتراح أوجه صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة كما يكون لها الاشراف على كيفية صرف تلك الأموال .

**مادة ٢٧ -** يعاقب من لا يؤدي الرسم المبين فى المادة ٢٥ فى المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه وتضاعف هذه الغرامة فى حالة العود .

**مادة ٢٨ -** تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية .

١ - الغرف الصناعية .

٢ - المجالس الاقليمية للصناعة .

٣ - اتحاد الصناعات .

ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة .

### الباب الثالث

#### أحكام عامة و انتقالية

**مادة ٢٩ -** كل شخص كلف بتنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة سر المهنة وإلا عوقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

**مادة ٣٠ -** تحمل الهيئة العامة للدعم محل صناديق الدعم القائمة

.....(الغش الصناعي).....

عند العمل بهذا القانون فى جميع حقوقها والتزاماتها ، وبعد وفاء التزامات الصناديق المشار إليها تختص كل صناعة ب ٧٥٪ من مال صندوقها الملقى وتؤول نسبة ال ٢٥٪ الباقية إلى الهيئة العامة لدعم الصناعة .

مادة ٣١ - تلغى القوانين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ و ٦ لسنة ١٩٥٥ و ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ - تظل الهيئات المشكلة طبقا للقانونين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليهما قائمة إلى أن يتم تشكيل الهيئات الجديدة طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٣ - تصدر اللائحة التنفيذية المشار إليها فى هذا القانون بقرار رئيس الجمهورية .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٣٧٧ هـ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ م ) .

.....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

## قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها

### فى قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها

١ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ١٣ ، ١٦ / ١ ، ٢٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

وذلك لأنه أقام منشأة صناعية ( أو كبر حجمها أو غير غرضها الصناعى أو مكان إقامتها ) بغير ترخيص من الجهة المختصة .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

٢ - جنحة بالمواد ٥ ، ١٦ / ١ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية ( أو القائم على إدارتها ) لم يقدم إلى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقاً للأوضاع المقررة .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

٣ - جنحة بالمواد ٦ ، ١٣ ، ١٦ / ١ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية تباشر نشاطها فى الصناعات

.....(الغش الصناعي).....

الأساسية ( أو الاحتكارية ) أوقف ( أو قلل ) إنتاجها دون إذن من وزارة الصناعة .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

٤ - جنحة بالمواد ٨ ، ١٣ ، ١٦/١ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية لم يقدم طلبا إلى وزارة الصناعة لقيدها فى السجل المعد لذلك خلال المدة المحددة .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

٥ - جنحة بالمواد ١٣ ، ١٦/١ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية ذكر على المكاتبات ( أو المطبوعات أو الإعلانات ) المتعلقة بنشاطه بيانات غير صحيحة .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

٦ - جنحة بالمواد ١٢ ، ١٣ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :



## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

و ذلك لأنه امتنع عمدا عن تمكين موظفى وزارة الصناعة من الإطلاع على الدفاتر والأوراق الخاصة بالمنشأة .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على ألف جنيه .

٧ - جنحة بالمواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

و ذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية لم يؤد رسم دعم الصناعة فى المواعيد المقررة .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه وتضاعف هذه الغرامة فى حالة العود .

٨ - جنحة بالمادتين ١/١٢ ، ٢٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ و المادة ٣١٠ / ١ من قانون العقوبات .

و ذلك لأنه وهو مكلف بتنفيذ أحكام القانون الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها لم يراع سر المهنة على النحو المبين بالأوراق .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

## قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧

### فى شأن السجل الصناعى

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

#### (المادة الأولى)

تعد وزارة الصناعة والثروة المعدنية سجلاً صناعياً لقييد المنشآت الصناعية والحرفية سواء التابعة للقطاع العام أو القطاع التعاونى أو القطاع الخاص أو القطاع المشترك والتي لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه أو لا يقل عدد العاملين فيها عن عشرة عمال ويصدر بتحديدھا قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية .

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التى تقيد فى السجل المذكور .

ولا تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت التى تعمل فى مجال الانتاج الحربى .

#### (المادة الثانية)

على المنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون التقدم لوزير الصناعة والثروة المعدنية بطلب القيد فى السجل الصناعى خلال ثلاثين يوماً من بدء الانتاج الفعلى .

على هذه المنشآت التقدم بطلب لتجديد قيدها كل خمس سنوات وذلك كله وفقاً للشروط والالواضع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

### (المادة الثالثة)

على المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أخطار وزارة الصناعة والثروة المعدنية بأى تغيير فى البيانات المتعلقة بها والمسجلة فى السجل الصناعى خلال تسعين يوماً من تاريخ هذا التغيير ، وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

### (المادة الرابعة)

يلتزم صاحب المنشأة أو القائم على إدارتها بتقديم طلب القيد فى السجل أو طلب تجديد أو تغيير البيانات طبقاً لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون .

وتسلم وزارة الصناعة والثروة المعدنية للمنشأة شهادة بقيدتها فى السجل الصناعى أو تجديد هذا القيد أو بتغيير البيانات وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب واستيفاء كافة المستندات المتعلقة به .

وتعد هذه الشهادة من المستندات اللازمة للتعامل مع الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء سنة على تاريخ نشر اللائحة التنفيذية .

### (المادة الخامسة)

يشطب قيد المنشأة من السجل الصناعى إذا أصبحت غير خاضعة لأحكام هذا القانون أو إذا توقفت عن الإنتاج بصفة نهائية ، وذلك بقرار مسبب يصدر من وزير الصناعة والثروة المعدنية ويخطر به صاحب المنشأة أو القائم على إدارتها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

### (المادة السادسة)

## .....(الفش الصناعى).....

لصاحب الشأن حق التظلم من القرارات الصادرة تطبيقاً لاحكام هذا القانون إلى وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أخطاره بالقرار .

وعرض التظلم خلال سبعة أيام من تقديمه على لجنة يصدر الوزير قرار بتشكيلها من أحد وكلاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية رئيساً واثنين من العاملين بالوزارة لا تقل فئة كل منهما عن المستوى الأول على الأقل وممثل عن اتحاد الصناعات أو ممثل عن الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى ويختاره رئيس الاتحاد بحسب الاحوال ونائب من ادارة الفتوى لوزارة الصناعة والثروة المعدنية بمجلس الدولة يختاره رئيس هذه الادارة .

ويصدر قرار اللجنة مسببا بالبت فى التظلم بعد سماع أقوال المتظلم وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه اليها .

ويبلغ قرار اللجنة بالبت فى التظلم إلى وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال خمسة أيام من صدوره .

ويكون قرار اللجنة نهائيا إذا لم يعترض عليه الوزير خلال خمسة عشر يوماً من إبلاغه به .

ويبلغ قرار الوزير اعتماد قرار اللجنة واسبابه إلى المتظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبعها اللجنة فى نظر التظلم .

### (المادة السابعة)

يحصل رسم كل من طلبات القيد والتجديد وتغيير البيانات والتظلمات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز خمسة جنيهاً عن أى منهما .

## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

### (المادة الثامنة)

تصدر وزارة الصناعة والثروة المعدنية نشرة سنوية بالمنشآت الصناعية التى تم تسجيلها وتشمل هذه النشرة البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

### (المادة التاسعة)

يكون العاملین المختصین بالجهة القائمة على تنفيذ هذا القانون ممن لا تقل فئاتهم عن المستوى الثانى على الأقل الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية بالاتفاق مع وزير العدل الحق فى التفتيش على المنشأة الخاضعة لاحكام هذا القانون والإطلاع على مقر المنشأة وفى أوقات العمل المعتادة على دفاترها ومستنداتھا للتحقق من صحة البيانات الواردة بالسجل الصناعى .

ويكون لهؤلاء العاملین صفة الضبطية القضائية فيما يباشرون إجراءات تطبيقاً لاحكام هذا القانون .

### (المادة العاشرة)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب صاحب المنشأة الخاضعة لأحكام هذا القانون وكذلك المسئول عن أدرتها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه فى حالة مخالفة أحكام المادتين (٢) ، (٣) والفقرة الأولى من المادة (٤) والمادة (١٢) من هذا القانون .

ويعاقب بذات العقوبة كل من يدون على المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بالمنشأة الصناعية ما يخالف البيانات المقيدة عنها بالسجل الصناعى .



.....(الفش الصناعى).....

ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من يمتنع عن تمكين العاملين المشار اليهم فى المادة (٩) من هذا القانون من تأدية مهمتهم .

وفى جميع الاحوال تضاعف الغرامة فى حالة العود .

#### (المادة الحادية عشر)

يلتزم كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون بمراعاة سرية البيانات الواردة بالسجل الصناعى والتى لا تتضمنها النشرة المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا القانون .

ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

#### (المادة الثانية عشر)

على المنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون والقائمة وقت العمل به التقدم خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية له بطلب لقيدها فى السجل الصناعى .

#### (المادة الثالثة عشر)

يصدر وزير الصناعة والثروة المعدنية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

#### (المادة الرابعة عشر)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

#### (المادة الخامسة عشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

.....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

---

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويعد كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ هـ ٣٠

إبريل سنة ١٩٧٧ .

.....(الفش الصناعى).....

## قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قانون السجل الصناعى

١ - جنحة بالمواد ١ ، ١/٢ ، ١/١٠ ، ١٣ من  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية أو حرفية ( أو المدير المسئول )  
تابعة للقطاع العام ( أو القطاع التعاونى أو القطاع الخاص أو القطاع  
المشترك ) لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه ( أو لا يقل عدد  
العاملين فيها عن عشرة عمال ) لم يتقدم لوزير الصناعة بطلب القيد فى  
السجل الصناعى فى الميعاد المحدد .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه .

٢ - جنحة بالمواد ١ ، ٢/٢ ، ١/١٠ ، ١٣ من القانون  
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية أو حرفية ( أو المدير المسئول )  
تابعة للقطاع العام ( أو القطاع التعاونى أو القطاع الخاص أو القطاع  
المشترك ) لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه ( أو لا يقل عدد  
العاملين فيها عن عشرة عمال ) لم يتقدم بطلب تجديد قيدها فى السجل  
الصناعى فى الميعاد المحدد .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه .

٣ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ١/١٠ ، ١٣ من القانون رقم

## .....الغش فى الصناعة والمواصفات القياسية.....

٢٤ لسنة ١٩٧٧ :

و ذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية أو حرفية ( أو المدير المسئول )  
لم يخطر وزارة الصناعة بالتغيير فى البيانات المتعلقة بها والمسجلة فى  
السجل الصناعى خلال الميعاد المحدد .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه .

٤ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠/١ ، ١٣ من

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ :

و ذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية أو حرفية ( أو القائم على  
ادارتها ) . لم يلتزم بتقديم طلب القيد فى السجل ( أو طلب تجديده أو  
تغيير البيانات ) .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه .

٥ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠/١ ، ٢ ، ١٣ من

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ :

و ذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية أو حرفية ( أو القائم على  
ادارتها ) دون على المكاتبات ( أو المطبوعات ) المتعلقة بالمنشأة ما يخالف  
البيانات المقيدة عنها بالسجل الصناعى .

### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه .

.....(الغش الصناعي).....

٦ - مخالفة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ ، ١٠/٣ من  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ :

وذلك لأنه وهو صاحب منشأة صناعية أو حرفية ( أو القائم على  
ادارتها ) امتنع عن تمكين العاملين القائمين على تنفيذ هذا القانون من  
تأدية أعمال وظيفتهم في التفتيش على المنشأة ( أو الإطلاع على دفاتها  
وسجلاتها ) على النحو الموضح بالتحقيقات .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه .



## غش الكحول

القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو

الاستهلاك على الكحول

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات  
الجمركية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم انتاج على حاصلات  
الاراضى أو منتجات الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٧ من يولية سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج  
أو الاستهلاك على الكحول المعدل بالمرسوم الصادر فى ١٩ من يونيه سنة  
١٩٥٠ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن العقوبات التى  
توقع على المخالفة الخاصة بالإنتاج ؛

.....(الغش الصناعي).....

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال  
التجارية والصناعة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة ؛  
وعلى القانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم  
الإنتاج وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يدخل تحت تسمية كحول  
سواء كان مستوردا من الخارج أو منتجا محليا .

(أ) كحول الايثيل الناتج من أى اختمار أو تقطير أو أية عمليات  
كيميائية كحولا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

(ب) المشروبات الروحية والعنبرية وأن احتوت على فواكه وكذلك  
المشروبات المرة والمشروبات المنبهة للشهية .

(ج) الكحول الموجود بالسوائل الناتجة من تخمير التين والبلح  
والعسل وغير ذلك .

(د) النبيذ الناتج من تخمير العنب الغض أو الزبيب وكذلك «  
المستلا » والانبذة العنبرية أو تقليدها « والفرموت » وعموما جميع  
المشروبات التى أساسها أحد هذه الانبذة وذلك كله فيما يزيد فيها من  
درجات الكحول على ١٣ درجة .

(هـ) جميع السوائل أو المستحضرات المحتوية على كحول  
« الايثيل » ويعتبر مماثلا لكحول الايثيل كحول الميثيل النقى وجميع أنواع  
الحكول الاخرى التى تدخل فى تحضير أى سائل أو محضر مما ذكر فى البنود

## ..... غش الكحول ..... .....

السابقة .

**مادة ٢ -** يحصل رسم الانتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول  
الصرف الموجود فى المنتجات المذكورة فى المادة السابقة سواء فصل منها  
الكحول أو لم يفصل ، وفى كل الاحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم فى  
المائة أو لم يفصل ، وفى كل الاحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم فى المائة  
وهو درجة ١٥ سنتيجراد .

وفيما يختص بالكحول النقى المنتج محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذى  
يصرف بالوزن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل  
١٢٤٣ لترا سائلا بصرف النظر عن درجة الحرارة .

**مادة ٣ -** يؤدى رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال الاربع  
والعشرين الساعة التالية عملية التخدير أو التقطير .

ويجوز تحصيل الرسم بصفة أمانة على ناتج التقطير الاول فى حالة  
طلب اعادة عملية التقطير على أن تسوى الرسوم على أساس الناتج  
النهائى .

ويجوز تأجيل أداء الرسم إذا قدم صاحب الشأن ضمانا كافية توافق  
عليها مصلحة الجمارك ولا تقل عن ٢٥٪ من جملة الرسوم المستحقة بشرط  
تخزين السوائل الكحولية المنتجة محليا فى مستودعات خاصة طبقا  
للشروط التى تعينها مصلحة الجمارك .

ويتحمل أصحابها فى هذه الحالة مرتبات ومصروفات الموظفين الذين  
ترى المصلحة ضرورة وجودهم لضمان الرقابة وتحصيل الرسوم .

وتجرد هذه المستودعات مرة كل عام على الاقل لتحديد مقدار العجز  
الذى قد يظهر فى السوائل المنتجة محليا والمخزونة بها .

.....(الغش الصناعي).....

ولمصلحة الجمارك الحق في المجاوزة عن رسوم العجز كلها أو بعضها بناء على المصوغات التي يبيدها أصحاب المستودعات تبريرا لهذا العجز ، وذلك بالشروط التي تنص عليها في العقود المبرمة معهم .  
ويعمل حساب العجز في الجرد السنوي شهراً فشهرًا بالطريقة التي تقرها المصلحة .

ويجب أداء الرسم في جميع الحالات قبل إخراج المنتجات من المعامل أو المصانع التي صنعت فيها أو المستودعات التي خزنت بها .  
ويجب إخراج هذه المنتجات من تلك العوامل أو المصافي خلال الأربع والعشرين الساعة التالية لأداء الرسم .

مادة ٤ - يعفى من رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول :

(أ) جميع السوائل والمستحضرات التي تحتوي على كحول إذا كانت كمية الكحول الصرف التي بها لا تزيد على ٢٪ بالحجم من كمية السائل سواء أكانت مستوردة أو مصنوعة محليا تحت إشراف مصلحة الجمارك أو بترخيص منها .

(ب) الكحول المحول طبقا للشروط التي تحددها مصلحة الجمارك وذلك عدا كحول الوقود المحول .

(ج) البيرة ، وكذلك البوظة وهي المشروب الناتج من اختمار الخبز أو بقاياها أو من الحبوب .

(ذ) المشروبات المنصوص عليها في البند (د) من المادة الأولى إذا لم تزيد درجة الكحول فيها على ١٣ درجة .

(هـ) الكحول النقي والسوائل الكحولية على مختلف أنواعها التي

## ..... غش الكحول ..... .....

يتم تصديرها إلى الخارج بشرط أن تكون قد وضعت تحت رقابة مصلحة الجمارك من وقت صنعها إلى وقت تصديرها وبشرط تقديم تأمين نقدي أو كفالة عنها تحددها مصلحة الجمارك .

وإذا كانت الرسوم قد أديت فلا ترد إلا على الكميات المصدرة فعلا بشرط أن تبقى تحت مراقبة مصلحة الجمارك من وقت اداء الرسم إلى وقت التصدير .

(و) الكحول الذي يفقد أثناء العمليات الصناعية المحلية بالشروط التي تحددها مصلحة الجمارك على ألا يسرى هذا الاعفاء على العمليات التي تتم في مستودعات الكحول الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة إلا في الحدود التي تضمنتها تلك المادة .

(ز) الكحول الذي تحتويه السوائل الكحولية على مختلف أنواعها الداخل في العينات التي تؤخذ من المعامل والمصانع والمستودعات المرخص فيها وتستهلك في أغراض التحليل بالمعمل الكيماوى الحكومى .

مادة ٥ - على كل من يرغب فى إجراء أية عملية من العمليات الآتية أن يخطر عنها أقرب مكتب للانتاج قبل الشروع فيها بيسومين على الأقل ، ويجب ألا يبدأ فى العملية قبل حصوله على ترخيص بذلك :

(أ) تحضير نقيع حبوب أو مواد دقيقة أو نشوية أو تخمير مواد سكرية بقصد التقطير أو بقصد صناعة سوائل كحولية .

(ب) صنع سوائل كحولية من أى نوع أيا كانت طريقة الصنع أو تمام صنعها أو إعادة تقطيرها أو تخفيفها أو مزجها أو تعبئتها وذلك سواء كانت مستوردة من الخارج أو منتجة محليا أو خالصة رسوم الانتاج أو الاستهلاك .



(ج) اجراء أية عملية كيميائية أو غير كيميائية من شأنها انتاج الكحول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولمصلحة الجمارك الحق فى أعفاء أصحاب المعامل والمصانع من وجوب تقديم أخطار فى كل مرة بالشروط التى تحددها ، ولا تلتزم المصلحة فى حالة الرفض بإيضاح الأسباب ولها أن تضع الاختتام على الأجهزة والانايبق التى لا تكون مستعملة ولا ترفع تلك الاختتام إلا بعد إعطاء ترخيص بالعملية .

ويستثنى من أحكام هذه المادة صناعة المستحضرات الصيدلانية المرخص فيها من وزارة الصحة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلية ، وكذلك عملية اذابة الارواح اللازمة لصناعة المياه الغازية أو الحلوى أو اذابة الأصباغ اللازمة لصناعة النسيج أو اذابة ( الجمالكا ) اللازمة لصناعة الأثاث بشرط أن يكون الكحول المستعمل فى هذه العمليات خالص رسوم الانتاج أو الاستهلاك .

مادة ٦ - على كل من يرغب فى استيراد أجهزة يمكن استعمالها فى تنطير الكحول أو تحويله أو تكريره أو مزاولة صناعتها أو الاتجار فيها أن يخطر أقرب مكتب للانتاج قبل الشروع فى ذلك بشهر على الأقل .

ويشمل الأخطار على بيان مكان المحل ونوع المواد التى يجرى استعمالها ومصدرها ، ويجب أن يكمل الاخطار أولاً بأول ببيان المواد الجديدة التى يرى ادخالها فى المحل .

ولا تجوز حيازة أى جهاز مما يمكن استعماله لتنطير أو تكرير الكحول قبل أخطار أقرب مكتب للانتاج بذلك .

ويعفى من هذا الاجراء المعامل التابعة للمصالح الحكومية .

مادة ٧ - لا يجوز إنشاء أو تشغيل أى معمل أو مصنع أو محل

## ..... غش الكحول ..... .....

لصناعة أو تجارة الأصناف المذكورة فى المادتين السابقتين إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد أداء التأمينات المقررة .

وإذا أوقف العمل لأى سبب كان بالمعمل أو المحل لمدة سنة على الأقل اعتبر الترخيص السالف الذكر ملغى .

**مادة ٨ -** لا يجوز استعمال جهاز أنبيق من أى طراز كان لتقطير الكحول أو تكريره أو تحويله سواء بقصد الاتجار أو للاستعمال الشخصى أو لأى غرض آخر إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك من أقرب مكتب للانتاج وبالشروط التى تحددها مصلحة الجمارك وبشرط أن يكون التقطير فى محل يمكن معه لموظفى الجمارك مباشرة المعاينة المخول لهم اجرائها فى أى وقت ليلاً أو نهاراً بدون عائق .

**مادة ٩ -** على أصحاب المعامل والمصانع أن يمسكوا الدفاتر الآتية :  
( أولاً ) دفتر لاثبات المواد الأولية التى يجرى ادخالها فى المعمل أو المصنع لاستعمالها فى صناعة الكحول والخمور مع ذكر أسماء البائعين لها .  
( ثانياً ) دفتر الناتج سائلا وصرفا .

( ثالثاً ) دفتر لاثبات المبيعات مع ذكر الكميات المباعة وأسماء المشترين ومحال اقامتهم .

وتحرر هذه الدفاتر باللغة العربية ويكون مسكها بالكيفية التى تقررها مصلحة الجمارك ولها الحق فى مراجعتها فى أى وقت وفى جرد المواد الموجودة بالمعمل أو المصنع لمطابقتها على البيانات المدونة فى هذه الدفاتر .

**مادة ١٠ -** على أصحاب المعامل والمصانع أن يسلموا إلى كل مشتر

فاتورة عن الكحول والسوائل الكحولية المباعة له ويجب أن تكون الفاتورة من أصل وصورتين ومرفومة برقم مسلسل واحد ، وأن يكون موضحا بها رقم ترخيص النقل واسم المشتري وعنوانه وبيان الصنف وكمياته سائلا وصرفا ، وكذلك رقم وتاريخ قسيمة سداد رسوم الانتاج أو ما يقوم مقامها من بيانات أو مستندات قبلها مصلحة الجمارك .

مادة ١١ ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ ) -  
ترخص مصلحة الجمارك فى تحويل الكحول باستعماله للوقود فقط بالشروط الآتية :

(أ) ألا تقل كمية الكحول المطلوب تحويله عن ٥٠٠٠ ( خمسة آلاف ) لتر فى المرة الواحدة ويجوز تحويل كمية أقل من ذلك فى الأحوال الاستثنائية وبإذن خاص من مصلحة الجمارك .

(ب) أن تتطابق النسبة الكحولية فى الكحول المحول بعد إجراء عملية التحويل مع النسبة الكحولية المنصوص عليها فى قرارات المواصفات القياسية المصرية .

(ج) أن يحصل تحويل الكحول فى المعمل الذى صنع فيه أو فى المناطق الجمركية أن كان مستوردا ويجوز استثناء إجراؤه فى مكان آخر على أن يكون ذلك بإذن خاص من مصلحة الجمارك .

(د) أن تحصل عملية التحويل بحضور مندوب من مصلحة الجمارك وبالمواد والنسب التى تحددها المواصفات القياسية المصرية . وتتم عملية التحويل على نفقة صاحب المعمل وتحت مسئولية ويكون ملزما باحضار المواد اللازمة لعملية التحويل .

وعلى صاحب المعمل أن يمسك سجلا يقيده فيه كميات الكحول الذى

## ..... غش الكحول ..... .....

يجرى تحويله وأسماء ومحال إقامة الأشخاص المبيع لهم الكحول المحول .

**مادة ١٢ ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ ) -**

يحظر استعمال الكحول المحول فى تحضير المشروبات أو فى صناعة الروائح العطرية أو الأدوية أو المواد الغذائية .

ويحظر أن ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل فى الرائحة أو الطعم أو اللون .

ويحظر كذلك بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع ، أو حيازته إذا كانت تنقص درجته الكحولية عن الدرجة التى تحددها المواصفات القياسية المصرية .

**مادة ١٣ - يحظر صنع ( الايسنت ) كما يحظر صنع المشروبات**

الأخرى المماثلة له التى تعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

**مادة ١٤ - يحظر على أى شخص أن يسهل عملية إنتاج الكحول**

أو السوائل الكحولية خفية مع علمة بذلك ، سواء أكان ذلك بتأجير محل مباشرة أو من الباطن أو بتقديم نقود أو أجهزة أو جزاء منها أو بأية طريقة أخرى .

**مادة ١٥ - يحظر حيازة كحول أو سائل محول لم تؤد عنها رسوم**

الانتاج أو الاستهلاك ، ويعفى الحائز من العقاب إذا أقام الدليل على أنه حازها بحسن نية .

**مادة ١٦ - لا يجوز بغير ترخيص من مكتب الانتاج أن تنقل من**

بلد إلى آخر كمية من الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف سواء أكانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو

.....(الغش الصناعي).....

منتجة محليا .

ويعطى الترخيص بعد تقديم المستندات الخاصة بالكمية المطلوب نقلها وبعد التثبت من أنها خالصة رسوم الانتاج ، أو الاستهلاك .

مادة ١٧ - يعفى من شرط الحصول من مكتب الإنتاج على الترخيص المشار إليه فى المادة السابعة ما يأتى :

(أ) المحضرات المحتوية على الكحول التى يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

(ب) المحضرات المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة .

(ج) الكحول المحول للوقود المنقول من بلد إلى آخر فى حدود المديرية أو المحافظة الواحدة بشرط أن يقوم الناقل بارسال اخطار مكتوب إلى أقرب مكتب مبينا به مقدار الكمية المنقولة ومصدر شرائها والجهة المنقول اليها .

مادة ١٨ - تعتبر مادة مهربة وتضبط .

(أ) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة فى معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للمادة السابعة ، وكذلك المواد الأولية التى توجد فيه مما يمكن استعماله فى صناعة الكحول .

(ب) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة فى معمل أو مصنع حاصل على الترخيص المشار اليه فى البند السابق التى لم تؤد عنها رسوم الانتاج سواء وجدت هذه المنتجات فى الطريق أو فى المخازن أو فى محال السكن أو فى غيرها .

(ج) الكحول والسوائل الكحولية التى توجد داخل معاملها أو



## ..... غش الكحول ..... .....

مصانعها بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(د) الكحول والسوائل الكحولية المحول للوقود المنقولة بالمخالفة  
لأحكام المادة السادسة عشرة .

وتضبط الآلات والانابيب والدنان والأوعية وغيرها التى استعملت فى  
صناعة الكحول فى معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للمادة السابعة .

وتضبط كذلك وسائل النقل التى استعملت فى نقل الكحول والكحول  
المحول للوقود والسوائل الكحولية المهربة .

مادة ١٩ - يجوز لمصلحة الجمارك أن تستثنى من كل أحكام هذا  
القانون أو القرارات المنفذة له ، أو بعضها ، الأشخاص الذين يقطرون  
الكحول من البلح بطريقة بدائية .

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المرسوم  
بقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ ، يحكم بالأغلاق نهائياً فى حالة عدم الإخطار  
المنصوص عليه فى المادتين ٥ و ٦ أو عدم الحصول على الترخيص المنصوص  
عليه فى المادة ٧ .

ويحكم بإغلاق المعمل أو المصنع عند مخالفة باقى أحكام هذا القانون  
لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبإداء الرسم الذى  
يكون مستحقاً فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات .

ويحكم أيضاً بمصادرة المنتجات والمواد المنصوص عليها فى البنود (أ)  
و (ب) و (ج) من الفقرة الأولى من المادة ١٨ وكذلك الآلات والأجهزة  
والانابيب والدنان والأوعية وغيرها المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من  
تلك المادة .

## .....(الفش الصناعى).....

ويجوز الحكم بمصادرة المنتجات المنصوص عليها فى البند (د) من الفقرة الأولى من المادة ١٨ ، وكذلك وسائل النقل المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من تلك المادة .

فإذا ارتكبت مخالفة جديدة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية المنفذة له خلال سنة من تاريخ الحكم نهائيا فى المخالفة الأولى يحكم بغلق المعمل أو المصنع أو المحل مدة لا تقل عن سنة ويجوز الحكم بالإغلاق نهائيا على نفقة المخالف .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه .

وفى حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الاقصى للتعويض .

مادة ٢٢ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى اجراء فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون ألا بناء على طلب مكتوب من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة فى ذلك ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح فى جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ التعويض إلى ما لا يقل عن النصف وله فى هذه الحالة أن يرد البضاعة المضبوطة مقابل اداء عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمرک علاوة على رسوم الانتاج المستحقة ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال .

مادة ٢٣ - يكون لموظفى مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأمورى الضبط

## ..... غش الكحول ..... .....

القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .  
وفى سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائي فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة ، معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها .

كما يجوز لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائي فى حالة الاشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ .

ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار اليه فى الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز أو المديرية أو نقطة البوليس حسب الأحوال .

وللموظفين المذكورين فى جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لاجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات .

مادة ٢٤ - لمدير عام مصلحة الجمارك أن يمنح مكافآت للأشخاص الذين يمدون المصلحة بمعلومات عن تهريب الكحول أو السوائل الكحولية وعن المحال التى تصنع فيها خفية وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالضبط أو يشتركون فيه .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ ( ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ) .

.....(الغش الصناعي).....

**قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها فى القانون**

**رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم**

**الانتاج أو الاستهلاك على الكحول**

١ - جنحة بالمواد ١ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون  
رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة  
١٩٥٢ :

و ذلك لأنه وهو صاحب معمل ( أو مصنع ) لانتاج المواد الكحولية  
( أو الخمر ) لم يسك الدفاتر المقررة .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
أحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة  
عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع  
الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

٢ - جنحة بالمواد ١ ، ٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون  
رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة  
١٩٥٢ :

و ذلك لأنه استعمل بقصد الاتجار ( أو الاستعمال الشخصى ) جهازا  
( أو أنبيقا ) لتقطير الكحول ( أو تكريره أو تحويله ) بغير ترخيص .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
أحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة

## ..... غش الكحول ..... .....

عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

٣ - جنحة بالمواد ١ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

وذلك لأنه وهو صاحب عمل ( أو مصنع ) لانتاج المواد الكحولية ( أو الخمر ) لم يسلم إلى المشتري منه فاتورة عن الكحول والسوائل الكحولية المباعة له موضحاً بها البيانات المقررة .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق العمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

٤ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

وذلك لأنه لم يؤد رسم الإنتاج المقرر على الكحول خلال المدة المحددة ( ٢٤ ساعة التالية لانتهاى عملية التقطير أو التخمر ) .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق العمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة



.....(الغش الصناعي).....

عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

٥ - جنحة بالمواد ١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

و ذلك لأنه نزع من الكحول المحول كل المواد المحولة ( أو بعضها أو أضاف اليه مواداً من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل ) .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق العمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

٦ - جنحة بالمواد ١ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

و ذلك لأنه صنع شراب الايسنت ( أو شراباً مماثلاً ) محظوراً بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق العمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع

## ..... غش الكحول ..... .....

الحالات ولو لم تضبط المنتجات ( .

٧ - جنحة بالمواد ١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

وذلك لأنه استعمل كحولا محولا فى تحضير المشروبات ( أو فى صناعة الروائح العطرية أو الأدوية أو المواد الغذائية ) .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

٨ - جنحة بالمواد ١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

وذلك لأنه باع ( أو عرض للبيع أو حاز ) كحولا محولا للقود تنقص درجته الكحولية عن ٩٠٪ من الحجم .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

.....(الغش الصناعي).....

٩ - جنحة بالمواد ١ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

و ذلك لأنه نقل بغير ترخيص من بلد إلى آخر كمية من الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق العمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

١٠ - جنحة بالمواد ١ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

و ذلك لأنه سهل عملية إنتاج الكحول خفية مع علمه بذلك بأن .....

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق العمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

١١ - جنحة بالمواد ١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨

## ..... غش الكحول ..... .....

لسنة ١٩٥٢ :

و ذلك لأنه حاز كحولا لم يؤد عنه رسوم الانتاج ( أو الاستهلاك ) .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر وأداء الرسم المستحق ( فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

ملحوظة :

بالنسبة للجرائم من ١ - ١١ يجوز الحكم بتعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة فإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد عن ألف جنيه .

ويجوز المصادرة فى حالة نقل الكحول والدفاتر وفاتورة الشراء ووجوبية فيما عدا ذلك .

وفى حالة العود خلال سنة من تاريخ الحكم نهائيا فى المخالفة الأولى يحكم بالغلق مدة لا تقل عن سنة ويجوز الحكم بالغلق نهائيا ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة .

١٢ - جنحة بالمواد ١ ، ٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ :

و ذلك لأنه لم يخطر أقرب مكتب إنتاج عن قيامه بتحضير نقيع حبوب ( أو مواد دقيقة أو نشوية أو تخمير مواد سكرية ) بقصد التقطير

.....(الغش الصناعي).....

أو بقصد صناعة سوائل كحولية أو بصنع سوائل كحولية من أى نوع أو  
باجراء أية عملية كيميائية من شأنها إنتاج الكحول ( بطريقة مباشرة أو غير  
مباشرة ) خلال المدة المحددة .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
أحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل نهائيا .

١٣ - لجنة بالمواد ١ ، ٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون  
رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة  
١٩٥٢ :

و ذلك لأنه أستورد أجهزة يمكن استعمالها فى تقطير الكحول  
( أو تحويله أو تكريره أو مزاوله صناعتها أو الاتجار فيها ) دون اخطار  
أقرب مكتب للإنتاج خلال المدة المحددة .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
أحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل نهائيا .

١٤ - لجنة بالمواد ١ ، ٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون  
رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة  
١٩٥٢ :

و ذلك لأنه حاز جهازا يمكن استعماله لتقطير ( أو تكرير ) الكحول  
قبل أخطار مكتب للإنتاج بذلك .

#### العقوبة :



## ..... غش الكحول ..... .....

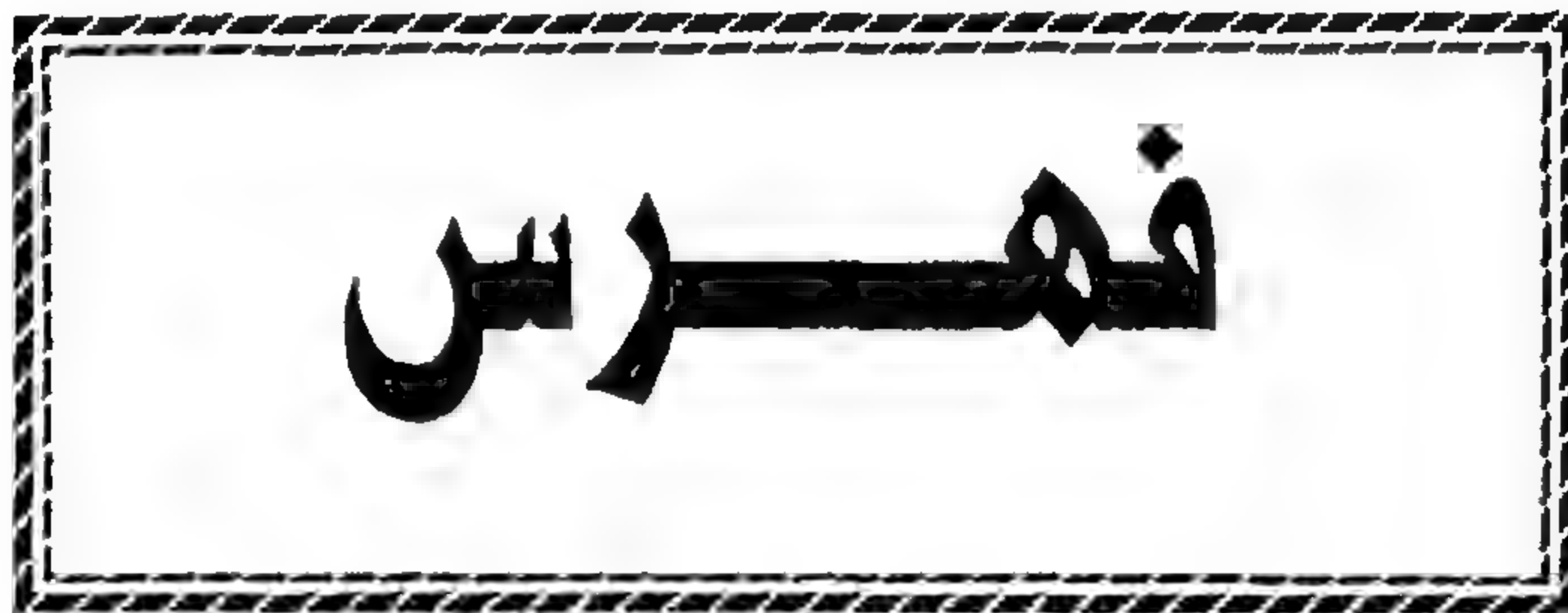
الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
أحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل نهائيا .

١٥ - جنحة بالمواد ١ ، ٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون  
رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و المادة ١ من القانون رقم ٣٣٨ لسنة  
١٩٥٢ :

و ذلك لأنه أنشأ ( أو شغل ) معملا ( أو مصنعا أو محل لصناعة أو  
تجارة ) السوائل الكحولية دون ترخيص من وزارة الصناعة .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
أحدى هاتين العقوبتين وغلق المعمل نهائيا .





البند	الموضوع	الصفحة
	<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> <p><b>الجزء الأول</b></p> <p><b>قانون قمع التدليس و الغش</b></p> <p><b>معلقا عليه بالفقه و أحكام النقض</b></p> <p><b>و الإدارية العليا و الدستورية العليا</b></p> </div>	
	مقدمة .....	٥
	مادة (١)	
١ -	تمهيد وتقسيم .....	١١
	المبحث الأول	
	محل الجريمة	
٢ -	مدلول البضاعة .....	١٢
	المبحث الثاني	
	الركن المادي	
٣ -	تمهيد وتقسيم .....	١٥

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>المطلب الأول</b>	
	<b>فعل الخداع</b>	
٤ -	تمهيد وتقسيم.....	١٦
	<b>الفرع الأول</b>	
	<b>ماهية فعل الخداع</b>	
٥ -	تعريف الخداع.....	١٧
٦ -	السلوك المادى المكون لفعل الخداع.....	١٧
٧ -	معيار جسامة التدليس.....	١٨
	<b>الفرع الثانى</b>	
	<b>التمييز بين الخداع وأنواع</b>	
	<b>التدليس الاخرى</b>	
٨ -	تمهيد وتقسيم.....	٢٠
٩ -	( أولاً ) التميز بين الخداع والتدليس المدنى.....	٢٠
١٠ -	( ثانياً ) التمييز بين الخداع والطرق الاحتيالية فى	
	النصب.....	٢٢
	<b>الفرع الثالث</b>	
	<b>ضابط التفرقة بين الخداع والسرقه</b>	
	<b>فى مجال الماء والكهرباء و الغاز و التليفون</b>	
١١ -	وقوع فعل الخداع على الاشياء الصالحة	
	للحيازة.....	٢٤



البند	الموضوع	الصفحة
	<b>المطلب الثانى</b>	
	<b>صور الخداع المعاقب عليها</b>	
١٢ -	ورود صور الخداع على سبيل الحصر.....	٢٧
١٣ -	( أولاً ) ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه.....	٢٧
١٤ -	( ثانياً ) حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية أو ما تحتوية من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها.....	٢٩
١٥ -	( ثالثاً ) نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها فى الاحوال التى يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً فى التعاقد.....	٣١
١٦ -	( رابعاً ) عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها.....	٣٢
	<b>المطلب الثالث</b>	
	<b>العقد محل الخداع</b>	
١٧ -	نوع العقد محل الخداع.....	٣٤
	<b>المطلب الرابع</b>	
	<b>وسائل الخداع</b>	
١٨ -	عدم أهمية وسيلة الخداع.....	٣٥

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>المطلب الخامس</b>	
	<b>الخداع التام والشروع فيه</b>	
١٩ -	( أولاً ) الخداع التام.....	٣٧
٢٠ -	( ثانياً ) الشروع فى الخداع.....	٣٨
	<b>المبحث الثالث</b>	
	<b>الركن المعنوى</b>	
٢١ -	صورة الركن المعنوى فى جريمة خدع المتعاقد.....	٤١
٢٢ -	( أولاً ) العلم.....	٤٢
٢٣ -	( ثانياً ) الارادة.....	٤٤
	<b>المبحث الرابع</b>	
	<b>عقوبة الجريمة</b>	
٢٤ -	( أولاً ) عقوبة الجريمة فى صورتها البسيطة.....	٤٥
٢٥ -	( ثانياً ) عقوبة الجريمة فى صورتها المشددة.....	٤٥
	* أحكام النقض.....	٤٩
	<b>مادة (٢)</b>	
١ -	أوجه الشبه والاختلاف بين جريمتى الغش والخداع فى	
	الاتفاقات القانونية.....	٦١
٢ -	تقسيم.....	٦٢

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>المبحث الأول</b>	
	<b>محل الجريمة</b>	
٣ -	حصر الاشياء التى تصلح محلاً للجريمة .....	٦٣
٤ -	( أولاً ) المواد المستخدمة فى غذاء الإنسان أو الحيوان .....	٦٣
٥ -	( ثانياً ) العقاقير والنباتات الطبية .....	٦٤
٦ -	( ثالثاً ) المحاصيل الزراعية .....	٦٤
٧ -	( رابعاً ) المنتجات الطبيعية .....	٦٤
٨ -	( خامساً ) المواد المستخدمة فى الغش .....	٦٥
	<b>المبحث الثانى</b>	
	<b>الركن المادى</b>	
٩ -	( الشرط المنترض ) أن تكون المواد محل الغش معدة	
	للبيع أو التعامل فيها .....	٦٦
١٠ -	صور الركن المادى .....	٦٦
	<b>المطلب الأول</b>	
	غش المواد الغذائية أو العقاقير أو النباتات	
	الطبية أو الادوية أو المحاصيل الزراعية	
	أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية	
١١ -	مدلول الغش .....	٦٧
١٢ -	شروط قيام جريمة الغش .....	٦٩
١٣ -	( أولاً ) أن يقع الغش بنشاط إيجابى من الجانى .....	٧٠

البند	الموضوع	الصفحة
١٤ -	( ثانياً ) أن ينصب فعل الغش على سلعة مما يعينه القانون .....	٧١
١٥ -	( ثالثاً ) أن يكون فعل الغش مخالف للقواعد المقررة لها في التشريع أو في أصول الصناعة متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدتها أو ثمنها .....	٧٢
١٦ -	( رابعاً ) ألا يعلم المتعاقد الآخر بما وقع من غش .....	٧٣
١٧ -	لا يشترط في الغش الاضرار بالصحة .....	٧٤
١٨ -	بيانات حكم الادانة .....	٧٤
	<b>المطلب الثانى</b>	
	<b>الطرح أو العرض للبيع أو البيع</b>	
١٩ -	علة التجريم .....	٧٧
٢٠ -	مدلول أفعال الطرح أو العرض للبيع أو البيع .....	٧٧
	<b>المطلب الثالث</b>	
	<b>صنع أو طرح أو عرض للبيع أو بيع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى الغش</b>	
٢١ -	علة التجريم .....	٨١
٢٢ -	مدلول الأفعال المؤثمة .....	٨١
	<b>المطلب الرابع</b>	
	<b>التحريض أو المساعدة على استعمال المواد أو العبوات أو الأغلفة فى الغش</b>	
٢٣ -	نطاق الأفعال المادية المؤثمة .....	٨٢

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>المبحث الثالث</b>	
	<b>الركن المعنوى</b>	
٢٤ -	عناصر الركن المعنوى.....	٨٤
٢٥ -	(أولاً) العلم.....	٨٤
٢٦ -	(ثانياً) الإرادة.....	٨٤
٢٧ -	وقت توافر القصد الجنائى.....	٨٥
	<b>المبحث الرابع</b>	
	<b>عقوبة الجريمة</b>	
٢٨ -	الغش التام والشرع فيه.....	٨٦
٢٩ -	نوع ومقدار العقوبة.....	٨٧
	<b>المطلب الاول</b>	
	<b>عقوبة جريمة الغش فى صورتها البسيطة</b>	
٣٠ -	نوع ومقدار العقوبة.....	٨٧
	<b>المطلب الثانى</b>	
	<b>عقوبة الجريمة فى صورتها المشددة</b>	
٣١ -	نوع ومقدار العقوبة.....	٨٨
٣٢ -	معيار الضرر بصحة الإنسان أو الحيوان.....	٨٨
٣٣ -	* أحكام النقض.....	٩١
	<b>مادة (٣)</b>	
١ -	علة التجريم.....	١٢٩



البند	الموضوع	الصفحة
٢ -	تقسيم.....	١٢٩
	المبحث الاول	
	محل الجريمة	
٣ -	حصر المواد موضوع الجريمة.....	١٣٠
	المبحث الثانى	
	الركن المادى	
٤ -	عناصر الركن المادى.....	١٣١
٥ -	( أولاً ) مدلول الحيابة فى قانون قمع التدليس والغش.....	١٣١
٦ -	( ثانياً ) أن تكون الحيابة لسبب غير مشروع.....	١٣٣
	المبحث الثالث	
	الركن المعنوى	
٧ -	عناصر الركن المعنوى.....	١٣٤
	المبحث الرابع	
	عقوبة الجريمة	
٨ -	نوع ومقدار العقوبة.....	١٣٥
	المطلب الاول	
	الجريمة فى صورتها البسيطة	
٩ -	نوع و مقدار العقوبة.....	١٣٥
	المطلب الثانى	
	الجريمة فى صورتها المشددة	

البند	الموضوع	الصفحة
١٠ -	نوع و مقدار العقوبة.....	١٣٦
	مادة (٣ مكررا)	
١ -	تهديد وتقسيم	١٣٨
	المبحث الاول	
	اركان الجريمة	
٢ -	تحديد أركان الجريمة.....	١٣٩
	المطلب الاول	
	محل الجريمة	
٣ -	بيان موضوع الجريمة.....	١٣٩
	المطلب الثانى	
	الركن المادى	
٤ -	عناصر الركن المادى.....	١٤٠
	المطلب الثانى	
	الركن المعنوى	
٥ -	صورة وعناصر الركن المعنوى.....	١٤١
	المبحث الثانى	
	عقوبة الجريمة	
٦ -	نوع ومقدار العقوبة.....	١٤٢
٧ -	إعدام المواد المضبوطة على نفقة المرسل اليه.....	١٤٢
٨ -	اعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة فى حالة عدم توافر العلم..	١٤٢

البند	الموضوع	الصفحة
	مادة (٤)	
١ -	تهديد وتقسيم.....	١٤٥
	المبحث الأول	
	أصابة شخص بعاهة مستديمة نتيجة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١، ٢، ٣، ٣ مكرراً من القانون	
٢ -	تقسيم.....	١٤٦
	المطلب الأول	
	الركن المادي	
٣ -	عناصر الركن المادي.....	١٤٦
	الفرع الأول	
	النشاط المادي	
٤ -	صورة النشاط المادي.....	١٤٧
	الفرع الثاني	
	إصابة شخص بعاهة مستديمة	
٥ -	دلالة العاهة المستديمة.....	١٤٨
	الفرع الثالث	
	توافر علاقة سببية بين النشاط المادي وحدث العاهة المستديمة	
٦ -	شروط توافر علاقة السببية.....	١٥٠

البند	الموضوع	الصفحة
٧ -	المطلب الثانى الركن المعنوى عناصر الركن المعنوى.....	١٥١
٨ -	المطلب الثالث عقوبة الجريمة نوع ومقدار العقوبة.....	١٥٢
٩ -	المبحث الثانى وفاة شخص أو أكثر نتيجة ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١، ٢، ٣، ٣ مكررا من القانون تقسيم.....	١٥٢
١٠ -	المطلب الاول الركن المادى عناصر الركن المادى.....	١٥٣
١١ -	الفرع الاول النشاط المادى صورة النشاط المادى.....	١٥٣
١٢ -	الفرع الثانى وفاة شخص أو أكثر حدوث النتيجة الاجرامية.....	١٥٣

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>الفرع الثالث</b>	
	<b>علاقة السببية بين النشاط المادى والوفاة</b>	
١٣ -	شروط توافر علاقة السببية.....	١٥٤
	<b>المطلب الثانى</b>	
	<b>الركن المعنوى</b>	
١٤ -	عناصر الركن المعنوى.....	١٥٥
	<b>المطلب الثالث</b>	
	<b>عقوبة الجريمة</b>	
١٥ -	نوع ومقدار العقوبة .....	١٥٥
	<b>مادة (٥)</b>	
١ -	تعهد وتقسيم.....	١٥٧
	<b>المبحث الاول</b>	
	<b>النطاق التشريعى للقرارات الوزارية</b>	
	<b>الصادرة بشأن فرض حد أدنى أو حد</b>	
	<b>معين من العناصر فى تركيب أغذية</b>	
	<b>الإنسان أو الحيوان و نحوها</b>	
٢ -	شروط صحة القرارات الوزارية فى مجال	
	العقاب على الغش والتدليس.....	١٥٨



البند	الموضوع	الصفحة
	المبحث الثانى	
	جرائم مخالفة القرارات الوزارية	
	الصادرة بشأن فرض حد أدنى	
	أو حد معين من العناصر فى	
	تركيب المواد المستعملة فى غذاء	
	الإنسان أو الحيوان و نحوها	
٣ -	صور التجريم.....	١٦٠
	المطلب الاول	
	تركيب أو تصنيع أو انتاج	
	مواد مخالفة لاحكام القرار الوزارى	
	المحدد للمواصفات القياسية	
٤ -	تقسيم.....	١٦١
	الفرع الاول	
	الركن المادى	
٥ -	عناصر الركن المادى.....	١٦١
	الفرع الثانى	
	الركن المعنوى	
٦ -	عناصر الركن المعنوى.....	١٦٢
	الفرع الثالث	
	عقوبة الجريمة	

البند	الموضوع	الصفحة
٧ -	نوع ومقدار العقوبة..... المطلب الثانى بيع أو عرض أو طرح للبيع أو حيازة أو احتراز بقصد البيع لمواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية	١٦٢
٨ -	تقسيم..... الفرع الاول الركن المادى	١٦٢
٩ -	عناصر الركن المادى..... الفرع الثانى الركن المعنوى	١٦٣
١٠ -	عناصر الركن المعنوى..... الفرع الثالث عقوبة الجريمة	١٦٣
١١ -	نوع ومقدار العقوبة..... المطلب الثالث استيراد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام القرار الوزارى المحدد للمواصفات القياسية	١٦٤

البند	الموضوع	الصفحة
١٢ -	تقسيم.....	١٦٥
	الفرع الاول	
	الركن المادى	
١٣ -	عناصر الركن المادى.....	١٦٥
	الفرع الثانى	
	الركن المعنوى	
١٤ -	عناصر الركن المعنوى.....	١٦٥
	الفرع الثالث	
	عقوبة الجريمة	
١٥ -	نوع ومقدار العقوبة.....	١٦٦
	* أحكام النقص.....	١٦٧
	مادة (٦)	
١ -	علة النص.....	١٧٧
٢ -	تهديد وتقسيم.....	١٧٧
	المبحث الاول	
	محل الجريمة	
٣ -	تحديد موضوع الجريمة.....	١٧٩
	المبحث الثانى	
	الركن المادى	
٤ -	عناصر الركن المادى.....	١٧٩

البند	الموضوع	الصفحة
٥ -	بعض المراسيم الخاصة بالتعبئة أو الحفظ أو البيع..... المبحث الثالث الركن المعنوي	١٨٠
٦ -	عناصر الركن المعنوي..... المبحث الرابع عقوبة الجريمة	١٨١
٧ -	نوع ومقدار العقوبة.....	١٨١
	* أحكام النقص..... مادة (٦ مكرراً)	١٨٢
١ -	تهديد وتقسيم..... المبحث الاول الركن المادى	١٨٨
٢ -	عناصر الركن المادى..... المطلب الاول الفعل غير المشروع	١٨٩
٣ -	صور الافعال المادية المعاقب عليها..... المطلب الثانى النتيجة الاجرامية	١٨٩
٤ -	الاهمية القانونية للنتيجة الاجرامية.....	١٩١

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>المطلب الثالث</b>	
	<b>علاقة السببية</b>	
٥ -	دور النتيجة الاجرامية فى تحديد نطاق علاقة السببية.....	١٩٢
٦ -	دور علاقة السببية فى الجرائم ذات النتيجة.....	١٩٢
	<b>المبحث الثانى</b>	
	<b>الركن المعنوى</b>	
٧ -	صورة الركن المعنوى.....	١٩٤
٨ -	تعريف الخطأ غير العمدى.....	١٩٤
٩ -	مقومات الخطأ.....	١٩٤
١٠ -	صور الخطأ.....	١٩٥
	<b>المبحث الثالث</b>	
	<b>عقوبة الجريمة</b>	
١١ -	نوع ومقدار العقوبة.....	١٩٨
	<b>مادة (٦ مكرر ١- أ)</b>	
١ -	مدى مسؤولية الاشخاص المعنوية جنائياً.....	١٩٩
٢ -	موقف المشرع المصرى.....	٢٠١
٣ -	شروط أسناد الجرائم للشخص المعنوى.....	٢٠٢
٤ -	( أولاً ) أن تكون هذه الجرائم منصوص عليها فى قانون	
	قمع التدليس والغش.....	٢٠٣
٥ -	( ثانياً ) أن تكون هذه الجرائم قد وقعت لحساب الشخص المعنوى أو	



البند	الموضوع	الصفحة
	باسم.....	٢٠٤
٦ -	(ثالثاً) أن تكون الجريمة المرتكبة قد وقعت بواسطة أحد أجهزة	
	الشخص المعنوى أو أحد ممثليه أو أحد العاملين لديه.....	٢٠٥
٧ -	العقوبات التى يجوز توقيعها على الشخص المعنوى.....	٢٠٦
٨ -	جواز الجمع بين مسؤولية الشخص الطبيعى والشخص المعنوى.....	٢٠٧
	مادة (٧)	
١ -	تعريف المصادرة وخصائصها.....	٢٠٨
٢ -	التمييز بين المصادرة كتدبير وقائى وبينها كعقوبة تكميلية.....	٢٠٩
٣ -	الشروط اللازم توافرها للحكم بالمصادرة فى جرائم التدليس والغش..	٢١٠
٤ -	جواز المصادرة بقرار من النيابة العامة.....	٢١١
٥ -	جواز الامر من النيابة العامة بالتصرف فى المضبوطات فى حالات	
	خاصة.....	٢١٢
	* أحكام النقض.....	٢١٣
	مادة (٨)	
١ -	علة النص.....	٢٢٢
٢ -	الشروط اللازم توافرها فى عقوبة نشر الحكم.....	٢٢٢
٣ -	تعليمات النيابة العامة بشأن تنفيذ عقوبة النشر.....	٢٢٤
	* أحكام النقض.....	٢٢٥
	مادة (٩)	
١ -	علة النص.....	٢٢٦

البند	الموضوع	الصفحة
٢ -	التعريف بنظام وقف التنفيذ.....	٢٢٦
٣ -	الشروط اللازمة لتوافرها لوقف تنفيذ العقوبة في	
	قانون قمع التدليس والغش.....	٢٢٧
	* أحكام النقص.....	٢٢٩
	مادة (١٠)	
١ -	تعريف العود وأنواعه.....	٢٣٣
٢ -	الشروط اللازمة لتوافر العود وفقاً للمادة ١٠ من قانون	
	قمع التدليس والغش.....	٢٣٣
٣ -	حالات العود وفقاً للمواد ٤٩ ، ٥٠ . عقوبات و ١٠ من قانون قمع	
	التدليس والغش.....	٢٣٥
٤ -	الآثار المترتبة على العود.....	٢٣٨
٥ -	تعليمات النيابة العامة بشأن تنفيذ عقوبة الغلق.....	٢٣٩
	* أحكام النقص.....	٢٤٦
	مادة (١١)	
١ -	تشكيل الضبطية القضائية.....	٢٥٢
٢ -	تحديد صفة مأمور الضبط القضائي في مجال جرائم الغش	
	والتدليس.....	٢٥٢
٣ -	الجرائم التي يختص بالبحث عنها مأمورو الضبط القضائي ذوو	
	الاختصاص الخاص.....	٢٥٨
٤ -	( أولاً ) الجرائم المنصوص عليها في قانون قمع الغش والتدليس رقم	

البند	الموضوع	الصفحة
٥ -	٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤..... (ثانياً) الجرائم المنصوص عليها فى قانون مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠.....	٢٥٩
٦ -	(ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها فى قانون غش الالبان ومنتجاتها رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠.....	٢٦١
٧ -	(رابعاً) الجرائم المنصوص عليها فى قانون الوزن والقياس والكيل رقم ١ لسنة ١٩٩٤.....	٢٦١
٨ -	(خامساً) الجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩.....	٢٦٢
٩ -	مرؤسو الضبطية القضائية.....	٢٦٣
١٠ -	الإختصاص المكانى لمأمور الضبط القضائى.....	٢٦٣
١١ -	امتداد الاختصاص.....	٢٦٤
١٢ -	تبعية مأمور الضبط القضائى للنيابة العامة.....	٢٦٥
١٣ -	سلطات مأمورو الضبط القضائى فى مجال جرائم الغش والتدليس.....	٢٦٦
١٤ -	(أولاً) اثبات الاعمال المخالفة لأحكام قانون قمع التدليس والغش.....	٢٦٦
١٥ -	(ثانياً) دخول الاماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو	٢٦٧

البند	الموضوع	الصفحة
	المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الاجزاء المخصصة منها للسكن فقط .....	٢٦٨
١٦ -	( ثالثا ) أخذ العينات والقيام بفحصها وتحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام القانون .....	٢٧٠
	* أحكام النقص .....	٢٧٢
	مادة (١٢)	
١ -	تهديد وتقسيم .....	٢٧٩
	المبحث الأول	
	الشروط اللازم توافرها	
	لضبط المواد المشتبه فيها	
٢ -	ما يتميز به إجراء الضبط عن أخذ العينات .....	٢٨٠
٣ -	الشروط اللازم توافرها لضبط المواد المشتبه فيها .....	٢٨٠
	المبحث الثانى	
	الإجراءات اللازم اتباعها لضبط	
	المواد المشتبه فيها وجزاء مخالفتها	
٤ -	نوع الاجراء الواجب اتباعه .....	٢٨٢
٥ -	تأييد عملية الضبط .....	٢٨٣
	* أحكام النقص .....	٢٨٤
	مادة (١٢ مكررا)	
١ -	علة التجريم .....	٢٩٤

البند	الموضوع	الصفحة
٢ -	تقسيم.....	٢٩٥
	المبحث الأول	
	الشرط المفترض	
٣ -	توافر صفة الموظف العام فيمن يقع عليه الاعتداء.....	٢٩٦
	المبحث الثاني	
	الركن المادى	
٤ -	عناصر الركن المادى.....	٢٩٧
	المبحث الثالث	
	الركن المعنوى	
٥ -	عناصر الركن المعنوى.....	٢٩٨
	المبحث الرابع	
	عقوبة الجريمة	
٦ -	نوع ومقدار العقوبة.....	٢٩٨
	مادة (١٣)	
	ملغاة.....	٢٩٩
	مادة (١٤)	
١ -	شروط تطبيق نص المادة ١٤.....	٣٠٠
٢ -	الآثار المترتبة على توافر شروط العود وفقا للمادة ١٤.....	٣٠٠
	مادة (١٥)	
١ -	القرارات التنفيذية لقانون قمع التدليس و الغش.....	٣٠١



البند	الموضوع	الصفحة
	* اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الغش والتدليس رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣.....	٣٠٥
	* قيود وأوصاف الجرائم المنصوص عليها في قانون قمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤..	٣١٥
	* الدفع الجوهري الهامة في قضايا الغش والتدليس....	٣٢٥
<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> <p><b>الجزء الثاني</b>  <b>قوانين غش الأغذية</b>  <b>في ضوء الفقه و أحكام النقض</b>  <b>و الإدارية العليا و الدستورية العليا</b></p> </div>		
	* قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها .....	٣٤١
	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها.	٣٥٩
	* المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها.....	٣٦٣

البند	الموضوع	الصفحة
	* القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل - ( المادة ٣٠ )	
٣٦٧	بشأن غش غذاء الطفل .....	
	* قرارات رئيس مجلس الوزراء بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠	
٣٧١	لسنة لسنة ١٩٦٦ الخاص بمراقبة الأغذية و تنظيم تداولها .....	
	* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة	
٣٧١	على السلع الغذائية المستوردة .....	
	** قرارات وزراء الصحة بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة	
٣٧٦	لسنة لسنة ١٩٦٦ الخاص بمراقبة الأغذية و تنظيم تداولها .....	
	* قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ فى شأن اشتراطات	
٣٧٦	النظافة الصحية الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية .....	
	* قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن الاشتراطات	
	الواجب توافرها فى المشتغلين بتداول الأغذية للتأكد من خلوها من	
٣٧٩	الأمراض المعدية و إجراءات فحصهم .....	
	* قرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة	
٣٨٣	مواد ملونة اليها .....	
	* قرار وزير الصحة رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات فحص رسائل	
٣٨٥	المواد الغذائية المستوردة .....	
٣٩٧	* قرار وزير الصحة رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٦ .....	
	* قرار وزير الصحة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان الفحص	
٣٩٨	الظاهرى لرسائل المواد الغذائية المستوردة و تنظيم سير العمل بها ..	

الصفحة	الموضوع	البند
٤٠٧	* قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان الفحص المعملى لرسائل المواد الغذائية المستوردة و تنظيم سير العمل بها ...	
٤١٠	** قرارات وزير التموين .....	
٤١٠	* قرار وزير التموين رقم ١١٣ فى شأن حظر تداول السلع مجهولة المصدر .....	
<b>غش الألبان و منتجاتها</b>		
٤١٢	* القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الألبان و منتجاتها .....	
٤١٧	* قرار وزير الصحة بشأن المواصفات القياسية للألبان و منتجاتها الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٧/٧ .....	
٤٢٧	* قرار وزير التجارة رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد من الألبان المجففة .....	
٤٣٠	* قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد من اللبن .....	
٤٣٥	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الألبان و منتجاتها .....	
٤٤١	* أحكام النقص .....	

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>غش الشاي و البن</b>	
٤٤٨	* مرسوم رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ في شأن البن .....	
٤٥٢	* قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة و تجارة الشاي .....	
٤٥٣	* قرار وزير التموين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه الأخضر أو المطحون بأية مادة أخرى .....	
٤٥٤	* قرار وزير التموين و التجارة الخارجية رقم ٧١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي .....	
٤٥٦	* قيود و أوصاف جرائم غش الشاي و تداوله على خلاف أحكام القانون .....	
٤٥٨	* أحكام النقص .....	
	<b>غش الدخان و التبغ</b>	
٤٦٥	* القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة و تجارة الدخان .....	
٤٦٩	* قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام لخلط الدخان .....	
٤٧٣	* أحكام النقص .....	



الصفحة	الموضوع	البند
	<b>غش المياه الغازية و المثلجات</b>	
٤٨٢	* قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية و مواصفاتها .....	
٤٨٦	* قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و بيع المثلجات....	
٤٨٨	* قرار وزير الصحة الصادر في ١٧/٣/١٩٥٨ بتنظيم و صنع المثلجات المعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ .....	
٤٩١	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش المياه الغازية و المثلجات .....	
٤٩٤	* أحكام النقص .....	
	<b>غش الاغذية الاخرى</b>	
٤٩٩	* المرسوم الصادر في ١٩/٢/١٩٥٣ في شأن مواصفات التوابل المعدل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٦/١٩٥٦ .....	
٥٠٢	* المرسوم الصادر في ٣١/١٢/١٩٥١ في شأن تنظيم صناعة الخل و تجارته المعدل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٨/٢/١٩٥٨ ...	
٥٠٤	* قرار مجلس الوزراء بتنظيم صناعة العسل الأسود و عسل الدبس و الشراب الذهبي و تجارتهما .....	



البند	الموضوع	الصفحة
	* قرار مجلس الوزراء بشأن تنظيم بيع الملح و تداوله المعدل بالقرارين الجمهوريين رقمى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ و ٤٢ لسنة ١٩٦٤.	٥٠٦
	<div style="border: 1px solid black; padding: 5px; text-align: center;">غش الدم</div>	
	* القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع و تخزين و توزيع الدم و مركباته .....	٥٠٩
	* قرار وزير الصحة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن مستويات مراكز الدم و صلاحيتها و تحديد القوى العاملة بها .....	٥١٣
	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قوانين و لوائح و قرارات غش الدم .....	٥١٩

البند	الموضوع	الصفحة
	<p>الجزء الثالث</p> <p>الغش التجارى</p> <p>فى ضوء الفقه و احكام النقص</p> <p>و الادارية العليا و الدستورية العليا</p> <p>الغش فى الوزن و القياس و الكيل</p>	
٥٢٥	* قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن و القياس و الكيل ...	
	* قرار وزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ فى شأن أجهزة الوزن و القياس	
٥٣٦	و الكيل صادر فى ١٦/٦/١٩٩٤ .....	
	* قيسود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم	
	١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن السوزن و القياس و الكيل و	
٦١٠	القرارات الوزارية المنفذة له .....	
٦١٢	* أحكام النقص .....	

البند	الموضوع	الصفحة
	<b>الغش في العلامات و البيانات التجارية</b>	
٦١٦	* قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالعلامات و البيانات التجارية .....	
٦٣٤	* قرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالعلامات و البيانات التجارية .....	
٦٥١	* قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية و الصناعية .....	
٦٥٣	* قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات و البيانات التجارية .....	
٦٥٥	* قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية و الصناعية .....	
٦٥٧	* قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات و البيانات التجارية .....	
	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات و البيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون	

الصفحة	الموضوع	البند
٦٥٩	رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ .....	
٦٦٣	* أحكام النقض .....	
	<b>الغش فى المعادن الثمينة</b>	
	* قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة	
٦٧٧	المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ .....	
	* جدول بيان الرسوم التى تحصل بمقتضى أحكام القانون رقم ٣	
٦٩٧	لسنة ١٩٩٤ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة .....	
	* قرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الرقابة على المعادن الثمينة	
٧٠١	صادر فى ١٤/٩/١٩٨٦ .....	
	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى تشريعات	
٧١٧	المعادن الثمينة .....	
	<b>الغش فى البيوع التجارية</b>	
٧٢١	* قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن بعض البيوع التجارية ..	
	* قرار وزارى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ فى شأن بعض	
٧٣٨	البيوع التجارية .....	
	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قانون البيوع	

البند	الموضوع	الصفحة
	التجارية و القرارات الوزارية المنفذة له .....	٧٥١
	* أحكام النقص .....	٧٥٨
	<b>الغش في عقود التوريد</b>	
	* جريمة الاخلال العمدي و الغش في عقود التوريد .....	٧٦٢
	نص قانوني .....	٧٦٢
	علة التجريم .....	٧٦٣
	تحديد أركان الجريمة .....	٧٦٣
	(أولاً) صفة الجاني .....	٧٦٣
	(ثانياً) الركن المادي .....	٧٦٤
	(ثالثاً) الركن المعنوي .....	٧٦٥
	عقوبة الجريمة .....	٧٦٥
	* أحكام النقص .....	٧٦٧
	<b>الغش في براءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية</b>	
	* قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خاص ببراءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية .....	٧٧١



الصفحة	الموضوع	البند
٧٩٣	* قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية .....	
٨٢٧	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قانون براءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية .....	
٨٢٩	* أحكام النقص .....	
<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> <p><b>الجزء الرابع</b>  <b>الغش الصناعي</b>  <b>فى ضوء الفقه و أحكام النقص</b>  <b>و الادارية العليا و الدستورية العليا</b></p> </div>		
<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> <p><b>الغش فى الصناعة و المواصفات القياسية</b></p> </div>		
٨٣٩	* قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى .....	
٨٤٢	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قانون التوحيد القياسى .....	
٨٤٤	* قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها فى الأقليم المصرى .....	

الصفحة	الموضوع	البند
٨٥٤	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم الصناعة و تشجيعها .....	
٨٥٧	* قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعى .....	
٨٦٣	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى قانون السجل الصناعى .....	
	<div style="border: 1px solid black; padding: 5px; text-align: center;">غش الكحول</div>	
٨٦٦	* القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول .....	
٨٧٩	* قيود و أوصاف الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول .....	
٨٨٩	** فهرس .....	
٩٢٣	* للمؤلف .....	

## للمؤلف

### أولاً - الكتب :

- ١ - فن المالية العامة . الجمهورية الجزائرية ،  
قسنطينة ، مذكرات لطلبة معهد الحقوق والعلوم الإدارية ، ١٩٧٦ -  
١٩٧٧ - ١٩٧٨ . (نقد)
- ٢ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة - دراسة تحليلية تطبيقية  
لجرائم الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى والمقارن . رسالة دكتوراه  
مقدمة لكلية الحقوق - جامعة القاهرة ، حازت على تقدير مرتبة  
الشرف - ١٩٩١ . (نقد)
- ٣ - قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات . القاهرة ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٩٢ . (نقد)
- ٤ - قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض و  
الدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤ ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،  
١٩٩٤ - ١٩٩٥ . (نقد)
- ٥ - المشكلات الاجرائية الهامة فى قضايا المخدرات (التلبس -  
القبض - التفتيش - تسبيب الأحكام) . القاهرة ، المكتبة القانونية ،  
١٩٩٢ . (نقد)
- ٦ - جريمة التهريب الجمركى . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ،  
١٩٩٢ ، الطبعة الأولى . (نقد)
- ٧ - الجرائم المخلة بالآداب العامة . الاسكندرية ، دار الفكر  
الجامعى ، ١٩٩٤ . (نقد)

- ٨ - جرائم العرض . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ،  
١٩٩٣ . (نقد)
- ٩ - قانون الأسلحة والذخائر . القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ -  
١٩٩٤ . (نقد)
- ١٠ - جرائم الشيك . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٩٤ . (نقد)
- ١١ - جريمة التهريب الجمركى فى ضوء الفقه و أحكام النقض و  
الدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ . القاهرة ، الطبعة الثانية ،  
١٩٩٥ . (نقد)
- ١٢ - قانون الأسلحة والذخائر معلقا عليه بالفقه و أحكام النقض و  
الادارية العليا و الدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤ . القاهرة ، الطبعة  
الثانية ، ١٩٩٥ .
- ١٣ - جرائم الشيك فى ضوء الفقه و أحكام النقض حتى عام  
١٩٩٥ . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة الثانية ،  
١٩٩٥ . (نقد)
- ١٤ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه و أحكام النقض و  
الادارية العليا و الدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ " الجزء الأول "  
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - إيرادات النشاط التجارى  
و الصناعى . القاهرة ، ١٩٩٦ .  
(نقد)
- ١٥ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه و أحكام النقض و

الإدارية العليا والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ " الجزء الثانى "

المرتبات و الأجور - إيرادات المهن غير التجارية ( المهن  
الحرة ) - إيرادات الثروة العقارية - الأحكام العامة . القاهرة  
١٩٩٦ .

١٦ - الحبس الاحتياطى فى ضوء أحدث تعديلات قانون الاجراءات  
الجنائية بشأن الحبس الاحتياطى عام ١٩٩٥ . القاهرة ، ١٩٩٥ . (نقد)  
١٧ - جرائم القذف و السب فى ضوء الفقه و أحكام القضاء فى مائة  
عام . القاهرة ، دار محمود للنشر ، ١٩٩٦ . (نقد)

١٨ - جريمة السرقة و الجرائم الملحقه بها فى ضوء الفقه و أحكام  
القضاء فى مائة عام ، القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٦ . (نقد)  
١٩ - الأمن السياحى . القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢٠ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة - دراسة تحليلية تطبيقية  
لجرائم الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى و الشريعة الاسلاميه و القانون  
المقارن ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .

٢١ - موسوعة تشريعات الغش و التدليس فى ضوء الفقه و أحكام  
النقض و الإدارية العليا و الدستورية العليا . القاهرة ، الطبعة الأولى  
١٩٩٧ . (نقد)

٢٢ - قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه و أحكام النقض و  
الدستورية العليا . القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧ .

٢٣ - جريمة النصب فى ضوء الفقه و أحكام القضاء فى مائة عام .  
دار الكتب القانونية ، ١٩٩٧ .



٢٤ - جريمة خيانة الأمانة فى ضوء الفقه و أحكام القضاء فى مائة عام . دار الكتب القانونية ، ١٩٩٧ .

٢٥ - الجرائم المخلة بالآداب العامة . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ .

٢٦ - الموسوعة الجمركية . القاهرة ، ١٩٩٧ .

٢٧ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه و أحكام النقض و الادارية العليا و الدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ " الجزء الأول " إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - إيرادات النشاط التجارى و الصناعى . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

٢٨ - الحبس الاحتياطى فى ضوء أحدث تعديلات قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحبس الاحتياطى عام ١٩٩٥ . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

٢٩ - جرائم القذف و السب فى ضوء الفقه و أحكام القضاء فى مائة عام . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

٣٠ - جريمة السرقة و الجرائم الملحقه بها فى ضوء الفقه و أحكام القضاء فى مائة عام . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

#### ثانيا- الابحاث والمقالات:

١ - ضوابط تسبب أحكام البراءة ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩١ ، ص ١٧ .

٢ - أسرار أمن الدولة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٢ ، ابريل ١٩٩١ ، ص ١٧ .

٣ - أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ٩٠ .

٤ - أسرار التحقيقات الجنائية . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ١٣ .

٥ - أسرار المهنة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٩٧ .

٦ - مجال رقابة محكمة النقض على تقدير توافر الارتباط بين الجرائم في ظل نظرية العقوبة المبررة . مجلة المحاماة ، القاهرة ، العدد الخامس والسادس ، مايو ويونيو ١٩٩١ ، السنة الحادية والسبعون ، اصدار نقابة المحامين بمصر ، ص ٤٥ .

٧ - أسرار الاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٧ ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ١٠ .

٨ - منطق الأحكام «فحواها ومدلولها» . مجلة الأمن العام ، العدد ١٤٢ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٨٠ .

مَنْشَرُ الزَّكَاةِ  
لِلطَّاعَةِ  
يُسْرَى صَيْنُ اِسْمَاعِيلِ  
شَايِعُ مَدَا لِيَزِيْدُ الْمَدَارَةُ ٢ عَابِدِيْن  
٢٦١٠٠٢٥



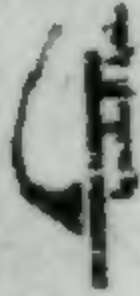








Bibliotheca Alexandrina



0648011